

شَرَحُ

نَيْسِرُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ

فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ
الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعَبِيدِ

الْجُزْءُ الثَّانِي

من الباب (٣) إلى الباب (١٣)

لِقَضِيَّةِ الشَّيْخِ

أ.د. مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ مَعْمَدٍ الرَّحْمَنِي

أَسَازُ الدِّرَاسَاتِ الْمَلِيَا بِمَقَرِّ الْعَقِيدَةِ بِمَدِينَةِ أُمِّ الْقُرَى مَآبِنَا

تَوَفَّى رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى (١٤٢٤ هـ)

اعْتَقَى بِهِ تَقْرِئْنَا وَتَنْقِيئَنَا وَتَحْقِيقَنَا

خالد بن عثمان الزهراني



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | جدة - الرياض

شَرْحُ
نُصَيْبِ الْعَزِيزِ الْجَمِيلِ

فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ
الَّذِي هُوَ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

(ج) دار طيبة الخضراء، ١٤٣٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الغامدي، أحمد بن سعد بن حمدان.
شرح تيسير العزيز الحميد
في شرح كتاب التوحيد الذي هو حق الله على العبيد
أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي
مكة المكرمة، ١٤٣٩هـ
٣٧٩١ ص؛ ١٧×٢٤ سم (١٤١)

ردمك: ٢-١٢-٨٢٥٩-٦٠٣-٩٧٨

١- التوحيد ٢- العقيدة الإسلامية أ. العنوان ب. السلسلة

١٤٤٠/٢٨٢

ديوي ٢٤٠

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٢٨٢

ردمك: ٢-١٢-٨٢٥٩-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م



مُحَقَّقُ الطَّبْعِ وَمَحْفُوظَةُ

دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينتفع به

dar.taiba @dar_tg dar.taiba123 yyg.01@hotmail.com

مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

٠٥٥٤٢٨٩٩٢ | ٠٥٣٥٦٨٧٧١ | ٠١٢٥٥٦٢٩٨٦ | yyg.01@hotmail.com

شَرْحُ

نَيْسِرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ

فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ
الَّذِي هُوَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعَبِيدِ

الْجُزْءُ الثَّانِي
من الباب (٣) إلى الباب (١٢)

لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ

أ.د. أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ مَهْدِيٍّ الْخَمَزَلِيُّ الْغَامِدي

أَسْنَدُ الدَّرَاسَاتِ الْعُلَمِيَّةِ بِمَسْجِدِ الْعَقِيَّةِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْبُرْقُي سَابِقاً
تُوفِيَ رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى (١٤٣٤ هـ)

اعْتَنَى بِهِ تَقْرِيباً وَتَحْقِيقاً
خالد بن عثمان الزهراني



دار طيبة الخضراء
للنشر والتوزيع | علم ينفع به

اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَارْحَمِهِمْ

باب: الخوف من الشرك

قال المؤلف رحمه الله:

لما كان الشرك أعظم ذنب عصي الله به، ولهذا رتب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه من إباحة دماء أهله وأموالهم وسبي نسائهم وأولادهم، وعدم مغفرته من بين الذنوب، إلا بالتوبة منه، نبه المصنف بهذه الترجمة على أنه ينبغي للمؤمن أن يخاف منه ويحذره.

الشرح

قوله: (باب الخوف من الشرك)، هذا هو الباب الثالث من أبواب الكتاب، وقد أورد صاحب المتن فيه آيتين وثلاثة أحاديث، الآية الأولى قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، والآية الثانية: قول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَأَجْنِبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إبراهيم: ٣٥]، والحديث الأول: حديث محمود بن لبيد، وهو أنه قال ﷺ: (أَخَوْفُ مَا أَخَافُ

على أمتي: الشرك الأصغر، فسئل عنه فقال: الرباء^(١)، والحديث الثاني: حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أنه قال ﷺ: (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ نِدَاءً، دَخَلَ النَّارَ) رواه البخاري^(٢)، والحديث الثالث: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أنه قال ﷺ: (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ) رواه مسلم^(٣)، هذه هي النصوص التي أوردها المؤلف صاحب الكتاب، وقد أطلال الشارح الكلام على هذه النصوص المتعددة، فهذا هو لب ما في الباب.

قوله: (لمّا كان الشرك أعظم ذنب عُصِيَ الله به...)، فيه فاصل كبير بين الكلام، فإن الكلام (لمّا كان الشرك أعظم ذنب عُصِيَ الله به)، تكملته (نبّه المصنف بهذه الترجمة على أنه ينبغي للمؤمن أن يخاف منه ويحذره)، ولكن أورد جملة طويلة في الوسط؛ ليبيّن أسباب إيراده.

والشرك هو أعظم الذنوب، وهو: أن يجعل الإنسان لله ﷻ نِدَاءً، وهو خَلْقُهُ، والشرك منه أكبر وأصغر، ومنه خفي وجلي، والعلماء مختلفون، هل جميعها لها حكم واحد أو أن بينها فرقاً؟ فالعلماء لهم في هذه المسألة أقوال:

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٣٦٣٠)، (٣٩/٣٩)، والبيهقي في شعب الإيمان، باب في إخلاص العمل لله -تعالى- وترك الرباء، برقم: (٦٨٣١)، (٥/٣٣٣)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٤٣٠١)، (٤/٢٤٩).

(٢) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾، برقم: (٤٤٩٧).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، دَخَلَ النَّارَ، برقم: (٩٣)، (١/٩٤).

فابن تيمية رحمه الله اضطربت أقواله في هذه المسألة، أحياناً يقرر أن الشرك الأصغر يدخل ضمن المعاصي، وهو مما يُغْتَفَرُ إذا كثرت الطاعات، وزاد التوحيد، وأحياناً يقول رحمه الله: الشرك الأصغر من الأكبر، والله قد وعد أن لا يُغْفَرَ، وليس معنى ذلك أن لكليهما حُكْمًا واحدًا، فالشرك الأكبر صاحبه مُخَلَّدٌ في النار، والشرك الأصغر لا بد من عقاب صاحبه في النار، ومآله إلى الجنة، ومما قاله ابن تيمية رحمه الله في بيان إلحاق الأصغر بالأكبر قوله في كتابين: الأول منها (جامع الرسائل)، التي جمعها محمد رشاد سالم، والثاني: رَدُّهُ عَلَى الْبَكْرِيِّ، قال في النص الأول: (وأعظم الذنوب عند الله الشرك به، وهو - سبحانه - لا يغفر أن يُشْرَكَ به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، والشرك منه جليل ودقيق، وخفي وجلي)، فقرر أنه لا يُغْفَرُ، ثم ذكر أن منه كبيراً وصغيراً، وواضحاً وغير واضح، وقال في رَدُّهُ عَلَى الْبَكْرِيِّ، (وقد يُقال: الشرك لا يُغْفَرُ منه شيء، لا أكبر ولا أصغر، على مُقتضى القرآن، وإن كان صاحب الشرك - أي الأصغر - يموت مسلماً، ولكن شركه لا يُغْفَرُ له، بل يُعَاقَبُ عليه، وإن دخل بعد ذلك الجنة).

فالمعاصي على أربع درجات:

- (١) شرك أكبر، صاحبه مُخَلَّدٌ في النار.
- (٢) شرك أصغر، لا بد من دخول صاحبه النار، وإن كان مآله إلى الجنة.
- (٣) كبائر، فإن صاحبها في رحمة الله، قد يُعَاقَبُ الله بها، وقد يعفو الله عنه.
- (٤) صغائر، وصاحبها مُغْتَفَرٌ إذا اجتنب الكبائر، فلا يترتب عليها عقاب.

فعلى كلام ابن تيمية رحمته الله أن الشرك الأصغر لا بد من عقابه؛ لأن الآية عامة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، والحديث: (مَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ) ^(١)، أو (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَجْعَلُ لِلَّهِ نِدًّا، دَخَلَ النَّارَ) ^(٢)، وحديث جابر: (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ) ^(٣)، شَيْئًا: أَيَّ شَيْءٍ، فالنصوص العامة تدل على أن الشرك له حكم واحد، وهو العقاب، وأن الله لا يغفره، ولكن الشرك الأكبر صاحبه مُخَلَّدٌ في النار، وأما الأصغر فإن صاحبه مُتَوَعَّدٌ بالعقاب، ولكنه مثل صاحب الكبيرة، قد يؤول إلى الجنة.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الجنائز، ومَنْ كان آخر كلامه لا إله إلا الله، برقم: (١٢٣٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا، دَخَلَ النَّارَ، برقم: (٩٣)، (١/ ٩٤).
 (٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: (٣٥٥٢)، (١٢/ ٦)، والطيالسي في المسند، برقم: (٢٥٦)، (١/ ٣٤).

(٣) سبق تخريجه.

قال المؤلف رحمه الله:

ويعرف أسبابه ومبادئه وأنواعه لئلا يقع فيه.

الشرح

قوله: (ويعرف أسبابه ومبادئه ...)، أسباب الشرك التي أشار إليها الشارح

ﷺ كثيرة، نذكر منها ستة أسباب:

السبب الأول: الجهل بالله ﷻ، فإن الإنسان لا يُشرك بالخالق، إلا إذا لم يعرف الخالق، وقد يعرفه معرفة إجمالية، ولكن لا يعرف أسمائه ولا صفاته ﷻ، ولهذا يقع في الشرك، فيشرك الإنسان الفقير المحتاج مع الله الغني القادر، كل الناس عباد لله ﷻ، فقراء إليه، ومحتاجون إليه، من هو الذي يستحق أن يشرك مع الله، في الدعاء، أو في القبول، أو في الطاعة، أو في الذل؟ ولكن عندما يجهل الإنسان الله، يقع في الشرك، ولهذا قال -تعالى- في قصة موسى ﷺ، عندما كان في قومه أثناء خروجه من مصر: ﴿وَجَوَّزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، بعد أن رأوا آيات الله العظمى، من إهلاك فرعون، وإغراقه، ودخلوهم في البحر، بعد أن انقسم إلى اثني عشر طريقاً، كل فرق كالطود العظيم، كل الماء وقف وقوفاً، ولكن لم ترسخ في قلوبهم معرفة الله، ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى قَوْمِهِ عَظْمَ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ لَحَدِيدٌ لِّغُلَامِكُمْ فَاتَّخَذْتُمُ اللَّهَ غُلَامًا فَوَكِّلُوا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، قال موسى: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [١٣٨] [الأعراف: ١٣٨]، تجهلون الله الخالق المُدبِّر العظيم المالك ﷻ، الذي الكون كله بيده، تجعلون له أصناماً أحجاراً من مخلوقاته، التي لا تنفع ولا تضر! فوصفهم بالجهل.

فعدم معرفة الله ﷻ سبب في الوقوع في الشرك به، ولهذا قال ﷺ لمحمد ﷺ: ﴿قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُوْنَ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ﴿٦٤﴾ [الزمر: ٦٤]، فالجاهلون بالله، لو عرفوه ما قالوا هذا، وما دعوه ﷺ إلى عبادة الأصنام، ولم يعبدوها، ولكن جهلوا الله، ولهذا يقول ابن عباس: العلم علمان: علم بالله، وعلم بشرعه، فالذي يعرف الله، إذا ذُكِرَ الله، وَجَلَ قلبه، وسقط من قلبه كل من سواه، فإنه يعظمه ويخافه ويخشاه، هذا هو العلم الذي ينفع صاحبه، ولكن الذي لا يعرف الله، وقد يعرف شرع الله، وقد يحفظ القرآن، وقد يحفظ الأحاديث، ويسهل عليه الوقوع في معاصي الله، والإنسان بشر قد يُخطئ، وقد يقع في المعصية، ولكن شتان بين عاصٍ وعاصٍ، كما جاء في الحديث: (أن المؤمن إذا وقع في ذنب، كأنه في أصل جبل، يخشى أن يقع عليه)، أي: يخاف ذنبه، (والمنافق إذا أذنب ذنبًا، كأنه ذباب، فوقع على أنفه، فطار)^(١)، يعني: ما يحس به، فالقلوب تختلف، فأدم ﷺ عصي الله، وإبليس عصي الله، ولكن شتان بينهما، آدم عصي الله، ولكنه استيقظ وانتبه من غفلته، وخاف الله، وعظمت عليه جنايته، وتضرع إلى الله، ودعا الله أن يغفر له، وتاب من ذنبه، فتاب الله عليه، أما إبليس فاستكبر، وشعر بأن هذا أمر عادي، لا يستحق الاعتذار، ولا يستحق التوبة، فلعن الله، وطرده، وجعله خادمًا لفساق ذرية آدم إلى يوم القيامة، ويوم القيامة يكون أتباعه من أهل جهنم.

فليست العبرة بأن الإنسان لا يعصي الله، ولكن شتان بين من يعصي الله و في قلبه إيمان، ومن يعصي الله وليس في قلبه إيمان، فصاحب الإيمان يخشى من ذنبه، وقد يكون هذا الذنب سببًا لدخوله الجنة؛ لأنه يخاف منه، ويتصوره،

ويتذكره، ويحدث له توبة كل ما ذكره، ولا يعني هذا القنوط من رحمة الله، فإن الله ﷻ رحيم، يقبل التوبة من عباده، ويعفو عن السيئات، فلا بد للإنسان إذا وقع في معصية أن يعود إلى الله، وأن يتوب إليه، وأن يُقبل عليه -تعالى-، فإن الله يحب التوابين، ولو عصَى الله آلاف المرات، فلو وقع في المعصية، ثم تاب إلى الله، قبل توبته، ولو وقع مرة أخرى، ثم تاب إلى الله، قبل توبته بشرط أن لا يتوب توبة في نيته العودة، ولكن لو ضعف مرة أخرى، فإن الله كريم، ورحيم بعباده.

السبب الثاني: الاغترار بالمخلوق، قد يظن الإنسان أن هذا المخلوق يملك أن ينفع، ويملك أن يضر، وإذا اعتقد أن هذا الإنسان ينفع ويضر، فإنه لابد أن يتقرب إليه، ويطلب منه النفع، ويستدفع به الضرر، ولهذا قد أكثر الله ﷻ في كتابه من بيان أن المخلوق لا يملك ضرراً ولا نفعاً، قال تعالى: ﴿قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [المائدة: ٧٦]، كيف تعبدون من لا يملك أن يضركم ولا أن ينفعكم؟ فالذي لا يملك أن ينفع ولا أن يضر، فلماذا تتعلق به القلوب؟ فهذا إبطال لكل المعبودات، ولما كان الأنبياء يظهر على أيديهم من خوارق العادات ومن الكرامات ما يظهر، فقد يعتقد بعض الناس الضر والنفع فيهم، فلهذا أمر الله نبيه ﷺ أن يقول: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْرَثْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسْنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، هذه مهمتي، أما النفع والضر فلا أملكه، ولا أعلم الغيب، فهنا يُجرّد سيد البشر ﷺ من ملك النفع والضرر، فإذا كان سيد البشر لا يملك أن ينفع، ولا يملك أن يضر، لا لنفسه، ولا لغيره، فغيره من باب أولى، فالسبب الثاني: الاغترار بالمخلوق.

السبب الثالث: عدم التفريق بين حق الله وحق المخلوق، الله ﷻ قد جعل علينا حقوقاً لأنبيائنا، وجعل علينا حقوقاً لأوليائنا، ولكن أحياناً لا نفرق بين حق الله، وحق المخلوق، فنعطي حق الله للمخلوق، فالمخلوق نحبه، فنبينا ﷺ نحبه، ونطيعه، ونتبعه، ونسمع له، ونجتنب ما ينهى عنه، هذه حقوقه علينا، ولكن لا نرفعه فوق منزلته، فلا نعطيه حق الله؛ لأن هذا خلط بين حق الخالق وحق المخلوق، فحق المخلوق له درجة ينتهي إليها، فإن المسلم يحب رسوله ﷺ محبة عظيمة، تدفعه لمتابعته، وطاعته، واجتناب نهيه، ولكن لا تدفعه إلى عبادته، ولا تدفعه إلى إعطائه حق الله، ولهذا لما رأى ﷺ بعض بوادر الخطأ في هذه القضية، قال: (لا تطروني كما أطرات النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد الله ورسوله)^(١)، فهنا يعلمنا أن له حقاً، ولكن يوصي لنا: لا ترفعوني فوق منزلتي، ولا تعطوني حق الله، جئت أعلمكم حق الله.

فالخلط بين حق الخالق وحق المخلوق، أدّى إلى عبادة الأشخاص، فكم في الطوائف المنتسبة للإسلام من يعبد الأشخاص من دون الله ﷻ! منهم من آله بعض الأئمة، أله علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وألهت ذريته، واعتقدوا أن الله قد حلّ فيهم، واعتقدوا أن الأئمة يعلمون الغيب، ومن يقرأ كتاب (أصول الكافي) للرافضة، يرى عجباً، فإنهم في أبواب كتابهم، يقولون: باب أن الإمام يعلم متى يموت، باب أن الله إذا أحدث أمراً، أخبر به الإمام، يعني أن الله يستشير، باب أن الإمام يعلم ما في السماوات والأرض، وهكذا، وكذلك الصوفية عندما قال بعض زعماء الصوفية: أنه لا تدب نملة على صفاة سوداء، في ليلة ظلماء، إلا سمعتها ورأيتهما، وأتباعهم يعظمونهم، ويقدسونهم، ويعتقدون فيهم الولاية.

(١) سبق تخريجه.

فهذا الجهل الذي أدّى إلى عدم التفريق بين حق الخالق وحق المخلوق، أدّى إلى هذه النتائج السيئة، فنحن نقول: إن للصالحين علينا حق محبتهم، ولكن ليس من حقوقهم أن نعبدهم، وأن نصرف لهم حق الله ﷻ.

السبب الرابع: مكر دعاة الضلال، القرآن الكريم يصور لنا الآخرة، كأننا نراها، حتى الحوار الذي في النار، والحوار الذي في الجنة، وفي اليوم الآخر، والله أخبرنا بها حتى نعتبر ونتذكر، قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ الْقَوْلَ يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضْعِفُوا أَنْخُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ تُجْرِمُونَ ﴿٣٢﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَندَادًا ﴿٣٣﴾﴾ [سبأ: ٣١-٣٣]، فتعقدون المؤتمرات والمؤامرات حتى تصرفونا عن دين الله، ومكر الليل والنهار ليس أمرًا عابرًا، بل أمر مخطط لإفساد عقائد البشر، وهؤلاء يلتقون في النار، ويتحاورون ويتخاصمون، ولكن انتهت الدنيا، ما بقي إلا الحسرة: ﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ ﴿٣٣﴾﴾ [سبأ: ٣٣]، ولكن ما عاد ينفعهم.

فالمكر من دعاة الضلال، الذي كان من ثماره أنهم أمروهم بأن يشركوا بالله، وأن يجعلوا له أندادًا، من أسباب الشرك بالله ﷻ.

السبب الخامس: التقليد، فالذي يعيش في مجتمع مُشرك، أبأوه مشركون، وأجداده مشركون، وعشيرته مشركون، يتأثر بهم، وقل أن ترى إنسانًا في بلد مُشرك، وهو يستطيع أن ينفك من هذا الشرك، إلا من رحم الله، قال تعالى:

﴿قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٠٤]، وجدنا آباءنا على الشرك نحن على آثارهم، وقال تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا ءَابَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ ءَآثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وفي آية ﴿مُهْتَدُونَ﴾ [٢٢] [الزخرف: ٢٢]، أي نحن وجدناهم على طريق، وهذا الطريق نحن قد اقتنعنا به، وهذا من أسباب الشرك.

السبب السادس: التعلق بالأسباب الموهومة، ونحن قلنا: إن الأسباب على أربعة أنواع:

النوع الأول: أسباب طبيعية، هذه يعرفها المخلوق منذ ولادته، والإنسان منذ أن يُخلق يعرف الارتضاع، والفرخ الصغير من أفراخ الدجاج إذا خرج من البيضة، ينطلق يلتقط الحَب، يعرف أن هذا هو علاج جوعه، فكَذلك صغار الحيوانات إذا خرجت، تعطيه ثدي أمه يلقمه، ويعرف كيف يأتي الرضاع المستمر يومياً، هذه أسباب طبيعية.

النوع الثاني: أسباب تجريبية، فالطب مثلاً ليس له ديانة، فقد مرَّ على أمة مشركة، ثم أمة مسلمة، ثم أمة مشركة، وجميع التجارب قد ورثها الأجيال المتأخرة، فبالتجريب عرفوا آثار الأدوية.

النوع الثالث: يُعرَف عن طريق الوحي، الرقية بالقرآن، العلاج بالقرآن، العلاج بالأذكار.

النوع الرابع: أسباب موهومة، ليست حقيقية، حلقة الخيط، حافر الفرس، وأمثال هذا الذي يقع فيه كثير من الناس، فالذي يطَّلَع على البلدان الخارجية يرى عجباً، لا تكاد تجد بيتاً إلا وأمامه حِرْز، إما يأتي بذيل ثعلب، وإما يأتي بحافر فرس، وإما يأتي برأس حمار، وهكذا كل بيت تجد أمامه شيئاً

من المخلوقات، يظن أنه يدفع عنه العين، ومنهم مَنْ يشنع بالقرآن، بأن يجعله على رَفِّ السيارة طوال حياته، حتى تأكله الشمس ويتمزّق، وهذا إهانة لكتاب الله، يظن أنه يدفع به العين، ومنهم من يعلق المصحف في بيته، ولا يقرأ فيه، يظن أنه يدفع العين ويحمي البيت، وهكذا، هذه أسباب موهومة، فإذا تعلق بها القلب، فقد أشرك مع الله.

فأسباب الشرك كثيرة منها هذه الستة، ولكن هذه الأسباب الرئيسة للشرك بالله ﷻ، الذي أشار إليها الشارح رحمه الله بقوله: (فلا بد للإنسان أن يعرف أسباب الشرك، ومبادئه، وأنواعه)، وكتاب تيسير العزيز الحميد يعرض لنا أنواع الشرك، وسيأتي أنواع في الكتاب بمشيئة الله -تعالى-، يتعلمها (لئلا يقع فيه).



قال المؤلف رحمه الله:

ولهذا قال حذيفة: (كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن أقع فيه) رواه البخاري، وذلك أن من لم يعرف إلا الخير قد يأتيه الشر ولا يعرف أنه شر فإما أن يقع فيه، وإما أن لا ينكره كما ينكره الذي عرفه، ولهذا قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (إنما تنقض عرى الإسلام عروة عروة إذا نشأ في الإسلام من لم يعرف الجاهلية).

الشرح

قوله: (ولهذا قال حذيفة...)، حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه حديث عظيم، يدل على صدق النبوة، وفيه إعجاز نبوي، فإنه يتحدث عن الغيب، وحذيفة رضي الله عنه كان حريصاً على أمر لم يحرص عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم، فإنهم رضي الله عنهم كانت كل أسئلتهم عن الخير، ماذا أفعل يا رسول الله في كذا؟ ما حكم كذا؟، كيف أصلي؟ كيف أصوم؟...، ولكن حذيفة رضي الله عنه يقول: (كان الناس)، يعني: الصحابة (يسألون رسول الله ﷺ عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن أقع فيه)، فبدأ الأسئلة بقوله: (فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال ﷺ: نعم، قلت: يا رسول الله، وهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: نعم وفيه دخن، قلت: وما دخنه يا رسول الله؟ قال: قوم يستننون بغير سننّي، ويهدون بغير هديي، تعرف منهم وتُنكر، قلت: يا رسول الله، فهل بعد ذلك الخير -الذي فيه دخن- من شر؟ قال: نعم دُعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها، قذفه فيها، قلت: يا رسول الله، صفهم لنا، فقال: هم قوم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا، قلت:

فما تأمرني يا رسول الله إن أدركني ذلك؟ قال: الزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: يا رسول الله، فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت، وأنت على ذلك^(١)، أمر عجيب، ووصف دقيق لأحوال الأمة، وما سيجري فيها من فتن، وما سيجري فيها من أحوال، أولاً يبدأ التغيير قوم في الخير يهتدون بغير هُدي الرسول ﷺ، ويستنئون بغير سُنَّة، وسَمَّاهم خيراً؛ لأن هؤلاء ليسوا كل الناس، وإنما ظهر فيهم، ثم قال: «دُعاة على أبواب جهنم».

ليست جهنم في الدنيا، ولكنهم على طريقها، وطريقها تبدأ من عندهم، وتنتهي في جهنم، فمن أجابهم إلى ما دعوا الناس إليه، قذفوه فيها، فهذا يدعو الناس إلى طريق مُبتدع، وهذا يدعوهم إلى تعظيم القوم، وهذا يدعوهم إلى مذهب مُستحدث، وكل إنسان له رأيه، وكل إنسان له مذهب، ويزخرفون إلى الناس، كما قال ﷺ: ﴿بَلْ مَكْرُ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، هؤلاء يمكرون بالناس، وَيُزَيِّنُونَ الباطل، ولهذا يقول ابن تيمية رحمه الله: «ليس كل ما في المذاهب الباطلة باطلاً»، قال: لو كان كلها باطلاً، لم يستجيب لها أحد، فمذاهبهم مخلوطة بخير، والإنسان ضعيف النظر، لا يرى إلا الخير القليل، ويخفى عليه ما وراءه من الشر، فالإنسان لا يرى إلا الخير الأممي، ولا ينكشف له ما وراءه، فالذي لا يعرف الشر، يقع فيه، ويظنه خيراً، كما يأتي من قول عمر رضي الله عنه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، برقم: (٣٦٠٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمامة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة، ومفارقة الجماعة، برقم: (١٨٤٧)، (١٤٧٥/٣).

وحديث حذيفة رضي الله عنه عنون له النووي رحمته الله في مسلم بعنوان: (باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج من الطاعة، ومفارقة الجماعة)^(١)، فيجب الحرص على جماعة المسلمين، ولو كان فيها شر، وبلاء وانحراف؛ لأن العقل البشري أحياناً قد يجتهد، ويظن الخير في غير هذا، ولكن هذا وحي الله، وهذا كلام رسول الله ﷺ، والإنسان لا ينبغي له أن يستعمل عقله مع النصوص، فإن جاء النص بأمر، يقف عنده، وإن ظن أنه ليس هو المراد، أو لا يحقق ما يريد، ولكن عليه بالاتباع، فلو أخطأ في اتباع النص، لا يُلام، ولكن لو أخطأ في المعارضة للنص، يُلام، فلو جاء نص يأمره بأمر، ثم خالف هذا النص، فهو مُعاقب، ولكن لو اتبع النص وأخطأ، فإنه مأجور، وهذا كما قال يذكر ابن تيمية رحمته الله: «إن الفرق بين دعاة الضلال إذا أخطؤوا، وبين دعاة الإسلام إذا أخطؤوا، أن المسلم ينطلق في دعوته من الكتاب والسنة، وقد يُخطئ فهم النص، فهذا وإن أخطأ فهم النص، فإنه مأجور، وإن أصاب، فإنه مأجور، ولكن الذي ينطلق من قواعد عقلية، فإنه مأزور، ولهذا جاء في الحديث: (مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيَهُ فَأَصَابَ، فَقَدْ أَخْطَأَ)^(٢)، فإنه ما دام قال برأيه، أي ليس على قواعد العلم، فإنه آثم، وإن أصاب.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (١٢ / ٢٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب تفسير القرآن، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، برقم: (٢٩٥٢)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٦٧٢)، (١٦٣ / ٢)، والبيهقي في شعب الإيمان، باب في تعظيم القرآن، فصل في ترك التفسير بالظن، برقم: (٢٢٧٧)، (٤٢٣ / ٢)، وأبو يعلى في مسنده، برقم: (١٥٢٠)، وأخرج نحوه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الكلام في كتاب الله بلا علم، برقم: (٣٦٥٢)، وضعفه الألباني في تعليقه على الترمذي ص ٦٦٠.

فالذي لا يعرف الشر، قد يقع فيه، وهو لا يدري أنه شر، ثم قد يحميه، وهو لا يظن أنه شر، وقد يروج له، ولا يدري أنه شر، بسبب أنه لم يعرف الشر، ولهذا حذيفة رضي الله عنه حرص على أن يعرف الشر؛ حتى يجتنبه، والذي يعرف الخير فقط، أحرى أن يقع في الشر.

والشارح أورد هذا الحديث ليدلنا على أن صاحب المتن عقد هذا الباب -باب الخوف من الشرك-؛ لبيان أن الذي لا يعرف الشرك قد يقع فيه وهو لا يعلم، وكم وقع في الشرك من المسلمين، وقد دافع عنه من علماء المسلمين، ولعلنا قرأنا كلامًا من بعض العلماء، كان من كبار هيئة العلماء في بعض البلدان الإسلامية، يُدافع عن الشرك، ويقول: هذا الميت الذي في قبره، مَنْ أدراكم أنه لا يجيبنا؟ قد يكون الله قد أعطاه قوة روحانية عظيمة يجيب مَنْ دعاه، ويُعين مَنْ دعاه، هذا كلام عالم، وهذا ما وقع فيه المسلمون، فإن الذي يقرأ التاريخ الإسلامي، يرى أن كثيرًا من الطيبين سواء كانوا من الزعماء أو من العلماء، قد يقع في الأمر بالمنكر، وهو لا يدري أنه منكر، وقد يروّج له، وقد يدافع عنه، وقد ينقله بنفسه، كما يُقال في قواعد الطب: أن الإنسان قد يكون عنده مناعة، ولكن قد يحمل الجرثومة إلى قوم آخرين.

ولهذا العلماء ينهون عن تدوين الشبه في الكتب، فالعالم قد يكون عنده حصانة، ولكن الذي يقرأ كُتبه قد لا يكون عنده حصانة، وعندما سُئِلَ الإمام أحمد رحمته الله عن التصنيف، كره ذلك، وقال: أخشى أن تُصنّف، فتعجز عن رد الشبه، فيكون هذا سببًا في وقوعها في قلوب الناس، فالإنسان قد يكون هو نفسه عنده مناعة، ولكنه يكون جسرًا لنقل هذه الشبهات إلى غيره، فينقلها وهو لا يعلم أنها من المحرمات، أو من المنكرات، فهنا يشير إلى هذا المعنى، ثم أتى بقول عمر رضي الله عنه: (إنما تنقض عُرَى الإسلام عُرْوَةُ عُروة، إذا نشأ في الإسلام مَنْ لم يعرف الجاهلية)^(١)، فهناك أمران: إسلام وجاهلية،

(١) لم أجد هذا الأثر في دواوين السنة، وأورده شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٦٤)، ونقله العلماء كما في مختصر سيرة الرسول، لعبد الله بن محمد عبد الوهاب (١/ ٣٩).

توحيد وشرك، فالذي يعرف التوحيد ولا يعرف الشرك، قد يقع فيه، والذي يعرف الإسلام ولا يعرف الجاهلية، قد يقع فيها، ولهذا نرى الصحابة رضي الله عنهم كانوا أفضل الأجيال البشرية؛ لأنهم عاشوا الجاهلية واقعًا، وعرفوها تطبيقًا، ثم عندما رأوا الإسلام، كانوا أحذر الناس، وأبعدهم عن الشرك؛ لأنهم قد رأوا ظلام الشرك، وعرفوا أسبابه، ووسائله، ونتائجه، فعندما انتقلوا إلى الإسلام، كان عندهم حصانة ضد الشرك، ولكن الأجيال التي بعدهم، قد وقع في الشرك كثير منهم؛ لأنهم لم يعرفوا الجاهلية، ولم يعرفوا الشرك، فوقعوا في الشرك، وأقاموا القباب، وأقاموا المشاهد، وعبدوها من دون الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

قال شيخ الإسلام: وهو كما قال عمر فإن كمال الإسلام هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتمام ذلك بالجهاد في سبيل الله، ومن نشأ في المعروف فلم يعرف غيره، فقد لا يكون عنده من العلم بالمنكر وضرره ما عند من علمه، ولا يكون عنده من الجهاد لأهله ما عند الخبير بهم، ولهذا يوجد الخبير بالشر وأسبابه إذا كان حسن القصد عنده من الاحتراز عنه والجهاد لهم ما ليس عند غيره.

الشَّرح

كمال الإسلام المحافظة بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولكن الذي لا يعرف المعروف، ولا يعرف المنكر، قد يخلط بينهما، قد يأمر بالمنكر، وينهى عن المعروف.

فلابد أولاً من معرفة المعروف والمنكر، حتى إذا أمر بالمعروف، يكون معروفاً حقيقياً، وإذا نهى عن المنكر، يكون منكراً حقيقياً، فإن الإسلام قد جعل كل مسلم رقيباً على نفسه، الآن يوجد في الأنظمة البشرية في بعض المجتمعات المتحضرة مادياً، رقيب على تطبيق النظام، يعني كل فرد يُراقب تطبيق النظام، فلو أخلَّ إنسان بتطبيق النظام، وإذا كان في أعلى الدرجات، فإنه يكشفه، هذه مهمته.

وهذا في الإسلام موجود، وهو الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، كل واحد منا مسؤول عن حماية المجتمع، بتقرير المعروف، ومحاربة المنكر، أيًا كان صاحبه، ولكن نحن نتميز عن غيرنا بأننا نقوم بهذا الفعل عبادة، وأما أولئك فيقومون به مصلحة، كل إنسان في ذلك المجتمع، الكبير والصغير،

والمرأة والرجل، والشاب والعجوز، يُدرك أن مصلحة المجتمع أن يكون كل واحد رقيباً على تطبيق النظام، وهذا في بلاد المسلمين موجود، فكل واحد رقيب لقوله ﷺ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ)، أي واحد منكم، (مُنْكَرًا؛ فليغيره بيده، فإن لم يستطع، فبلسانه، فإن لم يستطع، فبقلبه)^(١)، فكل واحد منا رقيب، فلو رأى خطأ، قال: هذا خطأ، ولو رأى شخصاً يفعل مُنْكَرًا، قال: هذا منكر، ولو رأى شخصاً عاصياً، قال: هذه معصية، فهل تأتي المعصية في مجتمع يكون كل فرد فيه رقيباً؟ ويقوم بدوره في حماية هذا الدين، وفي حماية هذا المجتمع؟ كلا لن تظهر، ولن تأتي المعصية، ولن يأتي المنكر، لكن إذا قَصَرْنَا، دخل الخلل، ودخل النقص، وبدأت المنكرات تظهر، ويصبح المنكر هو الظاهر، والسبب هو: أن المسلم قد أَخْلَ بواجبه، فكمال الدين بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

ولا يتم الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، إلا إذا عُرِفَ المعروف والمنكر، وإذا لم يعرف المعروف والمنكر، فكيف يأمر بالمعروف، وكيف ينهى عن المنكر؟ فهذه الدرجة الأولى، وتتمام ذلك الجهاد في سبيل الله، فالصحابه رضي الله عنهم لم يكتفوا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل جاهدوا، ونشروا هذا الدين، وأدخلوا البشرية في خلال خمسين عاماً من الأندلس غرباً إلى الصين شرقاً بوسائل بدائية، بعدة ضعيفة، وعدد قليل، ولكنهم عندما عرفوا هذا الإيمان، وتذوّقوا حلاوته، انساحوا، انسياح الإنسان الذي ينساح مُحِبًّا لما يحمل، مُحِبًّا لنقل هذا الدين إلى الناس، وضَحَّى بنفسه، وضَحَّى بماله؛ ليتغي ما عند الله، ولهذا نرى الصحابة قبور بعضهم في تركيا،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان،، برقم: (٤٩)، (١/٦٩).

وبعضهم في المغرب، وبعضهم في الصين؛ لأنهم قد أدركوا حقيقة هذا الدين، وعرفوا منه ما لم يعرفه مَنْ عاش في النعيم وفي النور، فالإنسان إذا عاش في الجاهلية، وعاش في الإسلام، عرف قيمة هذا الدين، وإذا عرف الشر، وعرف الخير، عرف قيمة الخير، ولكن الذي لا يعرف إلا الخير، لا يدري.

ومن النكات ما يُقال: إنه قبل قرابة قرن، احتاج الناس في فرنسا إلى خبز، لم يكن عندهم خبز، قاموا بمظاهرات يطالبون بالخبز، فخرجت ابنة الملكة من الشرفة، وقالت: ماذا يفعل هؤلاء الناس؟ قالت أمها: يطالبون بالخبز، قالت: ما عندهم خبز؟ قالت: لا، قالت البنت: لم لا يأكلون البسكويت؟ فهي تعيش في حالة النعيم والترف، وإذا احتاجت إلى طعام تُعطى الحلويات الطيبة، وتظن الناس هكذا، وهكذا الإنسان إذا عاش في النعيم، لا يعرف الوجه الآخر، ولهذا كم قد صور للإنسان ما يعانيه الفقير من الحاجة والفقر! وقد يبيت الليلة وهو جائع، ولو يشرح هذا للغني ما يعرف؛ لأنه قد عاش في النعيم، كذلك صاحب الإيمان، نقول: هذا الكفر فيه مضرة، وفيه كذا، وفيه قلق نفسي، وفيه أمراض عصبية، وفيه عصابات، مهما نشرح له لا يفهم؛ لأنه لا يعرف إلا الخير، فلا بد للإنسان أن يعرف الخير ويعرف الشر، هذا يزداد به تمسكًا بالخير، ويزداد بصيرة بالشر؛ حتى لا يقتحم الشر عليه، فإن الشر قد يأتي في صور ويتنفع، والإنسان المسلم ينبغي أن يكون حَذِرًا مُتنبِّهًا للشر؛ حتى لا يقع فيه، أو يكون سببًا في نقله إلى غيره.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ولهذا كان الصحابة أعظم إيماناً وجهاداً ممن بعدهم؛ لكمال معرفتهم بالخير والشر، وكمال محبتهم للخير وبغضهم للشر، لما علموه من حسن حال الإيمان والعمل الصالح، وقبح حال الكفر والمعاصي.

قال: (وقول الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]).

قال ابن كثير: أخبر تعالى أنه (لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ) أي: لا يغفر لعبد لقيه وهو مشرك به، (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ) أي: من الذنوب، (لِمَنْ يَشَاءُ) من عباده.

الشرح

قوله: (ولهذا كان الصحابة أعظم إيماناً وجهاداً، ممن بعدهم...)، هذا نموذج من صفاتهم ﷺ، عرفوا الخير والشر، عرفوا الإيمان والشرك، عرفوا الإسلام والجاهلية، فكانوا أشد الناس تمسكاً بهذا الدين، وسبق في قصة أن رجلاً أعطى ابنه درهماً، وقال له: ارمه في البئر، فرمى الدرهم، وفي اليوم الثاني درهماً آخر إلى نهاية الشهر، ثلاثين درهماً تقريباً، ثم في نهاية الشهر قال له: هات الدراهم، قال: في البئر، قال: فإن لم تأت بها هذا المساء، فإنني أودّبك، فاستنجد بإخوانه، وأخذوا الحبال، ونزلوا إلى البئر، وأخرجوا الدراهم، وجاء بها، فقال له: ارمها في البئر، قال: لا أرميها، بعد أن تعبت عليها، أرميها في البئر؟ قال: هكذا ولدي الشيء الذي يأتي بالتعب، لا يسهل على الإنسان تركه، هذا مثل يضرب في القضايا التي يعاني الإنسان في أخذها، ولكن الذي لا يعاني، يسهل عليه، وهكذا الإيمان، ولهذا يقول العلماء: فرق بين العقيدة والرأي، العقيدة: أمر قد خالط القلب، وسرى مع الدماء، ولكن الرأي: أمر انقذح في الذهن، قد يكون اليوم رأي، وغداً رأي ثانٍ، فالرأي مُتَقَلِّبٌ، ولكن

الاعتقاد أمر قد تخلل القلب، وقد عقد عليه القلب، لا يسهل على الإنسان التخلي عنه، فإنه يضحي بدمه وماله ونفسه في سبيله، ففرق بين ما تحصل عليه بمشقة، وما تحصل عليه بدون مشقة، ولهذا من تعلم الإيمان، وتعلم العلم، وتعب في تحصيله، فإنه يكون أشد الناس تمسكاً به، ولكن من ألف الإيمان، وتلقاه تلقياً سهلاً من أبويه برأفة، ولا يعرف قيمة هذا الإيمان، فإنه يسهل عليه تركه، ولهذا كانوا أشد الناس تمسكاً بالخير، وابتعاداً عن الشر.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، هذه أول آية في الباب التي أوردها صاحب المتن، وهي تبين عظم الشرك، وأن الله لا يغفره، وهو أمر عام يشمل كل شرك، ولهذا بعض العلماء لم يجزئوا على أن يقسم الشرك إلى أكبر وأصغر، بمعنى أن الأكبر لا يغفر، والأصغر يغفر، وإنما قال: نقسم الشرك إلى أكبر وأصغر، ولكن لا نقول: إنه يغفر؛ لأن الآيات والأحاديث تدل على عدم المغفرة، فكيف يجزئ الإنسان على أن يقول: إن هذا يغفر! هذا موقف من تهيب، فابن تيمية رحمه الله أحياناً يتهيب، ويقول: هذا دلل عليه القرآن -وقد مر في النص-، فكيف نخص العام، ونقيّد المطلق.

إذا المقصد من وجود الإنسان هو عبادة الله، وتوحيده، وأي عمل ينقض هذا التوحيد، أي يضاده، لا يغفره الله، وهذا إعلان للإنسان قبل أن يموت، أي: لا تجد لنفسك عذراً يوم القيامة، فقد أخبرك الله ﷻ أن هذا الذنب لا يغفره الله، ولكن ما دون هذا الذنب تحت مشيئة الله، والله أرحم الراحمين، وأكرم الأكرمين، فإن لقيته بقلب موحد، تجاوز عن سيئاتك، فإن الإنسان الذي يلقي الله موحدًا، لا يشرك به شيئاً، لو لقيه بقراب الأرض خطيئة، الله يقابله بقرابها مغفرة، بشرط أن يكون القلب موحدًا، لا يكون متعلقاً بغير خالقه ﷻ، يقول أحد المفسرين المعاصرين، وهو الشيخ/ محمد رشيد رضا رحمه الله في سبب عدم غفران الشرك: (الحكمة في عدم مغفرة الشرك)، والجزم بهذا

لا ينبغي، ولكن يقال من الحكمة (أن الدين إنما شُرِّعَ لتزكية النفوس، وتطهير أرواحهم، وترقية عقولهم، والشرك هو مُتَتَهَى ما تهبط إليه عقول البشر)، يعني ليس بعد هذا الهبوط هبوط، الشرك أذرى الهبوط، (وأفكارهم ونفوسهم، ومنه تتولد جميع الرغائب والخسائس، التي تفسد البشر في أفرادهم وجمعياتهم؛ لأنه عبارة عن رفعهم لأفراد منهم، أو لبعض المخلوقات التي هي دونهم أو مثلهم، إلى مرتبة يقدسونها ويخضعون لها، ويدلون لها بدافع الشعور؛ لأنها ذات سلطة عليا فوق سُنن الكون وأسبابه)، هذا هو السبب في أن الإنسان يتخذ من دون الخالق ﷻ، -سواء كان من أفراد البشر، أو كان من أنواع الأشجار والحجر- ما يقدسه ويعظمه، ويصرف حق الذي خلقه لهذا المخلوق الضعيف المحتاج الفقير.

وهو ذنب لا يغفره الله ﷻ، والشرك دائرة واسعة، بعض فالشرك أمره عظيم، الناس يظن أن الشرك إنما هو في بعض أنواع التوحيد، والشرك يدخل جميع أنواع التوحيد، توحيد الربوبية، وتوحيد العبادة، وتوحيد الأسماء والصفات، هناك في الحياة دائرتان: دائرة الشرك التي تأتي أحيانا تسميتها بالطاغوت، ودائرة التوحيد، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِإِلَهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

لابد أن ننزع من قلوبنا جميع أنواع الشرك، وجميع أسبابه، وجميع أشكاله ووسائله، ونُدخل مكانها أنواع التوحيد، كل نوع من أنواع التوحيد قابل لأن يكون ضده نوعاً من أنواع الشرك، ولهذا ينبغي أن يحذر أن يتسلل إلى قلبه الشرك، وهو لا يعلم، فهذا الشرك لا يغفره الله ﷻ، ولو لقيه بأنواع الطاعات، ولو اكتشف ما اكتشف من المنافع، يقول اليوم بعض الناس: كيف الذي اكتشف بعض الكشوفات التي تنفع البشر، مثل أديسون الذي اكتشف الكهرباء، كيف هذا يدخل النار؟ نقول: هل هذا هو القصد الذي خلقه الله من أجله؟

جميع الأعمال الخيرية تنفع الإنسان، بشرط أن يكون موحدًا، ولكن إذا خلا من هذا الشرط، فلا ينفع بعمل كما قال: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣]، القاعدة التي تُقبل بها الأعمال هي التوحيد، فالذي يعمل الأعمال الخيرية للآخرين، ويقدم للناس أنواع المساعدات، لكن يكون مُشركًا، لا يقبل الله منه شيئًا من ذلك، وكذلك الذي يساعد الناس بأموال أساسها حرام، لا يُقبل الله منه، فإن الله طيب، لا يقبل إلا طيبًا، ويُروى أن بعض المتصوفة كان مسافرًا مع بعض الصالحين، ففي الطريق سرق بعض الفاكهة من بعض الحداثق، ووضعها في كُمّه، وبعد أن تقدّم وجد فقيرًا، فأعطاه، فذاك الذي يراقب عمله قال: يا فلان أنت إنسان صالح، وسرقت هذه الحبة من الفاكهة قبل قليل، ثم تصدّقت بها، قال: يا مسكين، سرقتها، وكانت سيئة، وتصدّقت بها، فكانت عشر حسنات؛ لأن الله يعطي على الحسنة عشر أمثالها، قال: يا مسكين، سرقتها فكتبت عليك سيئة، وتصدّقت بها، فلم يقبل الله منك؛ لأن الله طيب، لا يقبل إلا طيبًا، كما يُقال: إن امرأة كانت تعمل الفاحشة؛ حتى تكفل الأيتام، فقال الشاعر:

ككاسية الأيتام من كسب فرجها لك الويل لا تزني ولا تتصدقني

فالإنسان يحرص على طيب المال، وعلى أن يكون العمل طيبًا نقيًا، فإن العمل القليل الطيب مبارك، ينفع الله به ويضاعفه، والعمل الكثير الذي من الخبيث، فإن الله يركم بعضه على بعض، فيجعله في جهنم، فإن الله لا يقبل الخبيث.

فالقاعدة التي ينتفع الإنسان بالأعمال معها هي التوحيد، فإذا لم يوجد التوحيد، لا ينفع الإنسان عمله، ولو عمل أنواع المساعدات، وأنواع الخيرات.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قلت: فتبين بهذا أن الشرك أعظم الذنوب؛ لأن الله تعالى أخبر أنه لا يغفره أي: إلا بالتوبة منه، وما عداه فهو داخل تحت مشيئة الله، إن شاء غفره بلا توبة، وإن شاء عذب به، وهذا يوجب للعبد شدة الخوف من هذا الذنب الذي هذا شأنه عند الله.

الشرح

قوله: (فتبين بهذا أن الشرك أعظم الذنوب)، قلنا: إن المعاصي درجات، أسوأها وشرها هو الشرك، تأتي بعدها أنواع المعاصي، فهذه المعاصي منها كبائر، ومنها صغائر، الكبائر تُغْفَرُ بالتوبة، ولكن الله ﷻ قد يغفرها للعبد إذا مات، ولكن ليس محققاً، فالإنسان يبقى خائفاً، والإنسان الصالح لا يعني أنه لا يقع في المعصية، فالإنسان لا بد أن يقع في المعصية، إما أن يقصّر في أمر من أوامر الله، وإما أن يقع منه ارتكاب لبعض المنهيات، كما جاء في الحديث: (كل بني آدم خطاء)^(١)، ولكن المؤمن ذو قلب حساس، إذا وقع في المعصية، ذكر الله وانتبه، فندم، هذا الندم يُورث له انكساراً، انكسار القلب وذله، هذه الصفة تدفعه إلى الله درجات، ولكن الذي يعمل الطاعة فيمنُّ بها، يقول:

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، باب (٤٩)، برقم: (٢٤٩٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب ذكر الذنوب، برقم: (٤٢٥١)، والحاكم في المستدرک، كتاب التوبة والإنابة، برقم: (٧٦٩٨)، (٤/٣٧٤)، وصحَّحه، ولكن الذهبي قال: "على لين"، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٣٠٤٩)، (٢٠/٣٤٤)، وأخرجه أيضاً الدارمي في المسند، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن أبي شيبة في المصنف، والبخاري في المسند، وحسن الألباني في تعليقه على الترمذي ص ٥٦٣.

ما من عمل صالح إلا وقد أدبته، هذا يَمُنُّ بها على الله، وهذا المَنُّ -نعوذ بالله- قد يؤدي بصاحبه إلى النار؛ لأن الإنسان ينبغي أن يعمل، وأن يشعر بقصوره وتقصيره في حق خالقه ومولاه، الذي خلقه وأوجده.

والإنسان إذا وفقه الله للتفكر والتأمل يرى عجباً، هذا الكون كله له، من أعماق السماوات العلا إلى باطن الأرض السفلى من أجله، أكرمه الله به، وقال: يا عبدي هذا لك في الدنيا، فإن أطعني، عوضتك بعد موتك خيراً منه جنات النعيم، فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فهذا الكون خُلِقَ للإنسان، والإنسان خُلِقَ من أجل عبادة الله، فإذا انتهت عبادة الله في الكون، دمر الله هذا الكون وأنهاه، كما سيأتي في الحديث؛ لأن القصد من وجوده قد انتهى، ثم يرحل الإنسان إلى الله ﷻ، وهناك يلقي جزاءه، إن كان خيراً، وإن كان شراً، فالإنسان ينبغي له أن يخاف من هذا الذنب العظيم، وأن يحذر أن يقع فيه، وأن يحاسب نفسه صباحاً ومساءً، حتى لا يتسلل إلى قلبه خواطر يدهسها إبليس في القلب، وهو لا يشعر، ففي رزقه، في ماله، في وظيفته، وفي أشياء كثيرة، يأتيه إبليس بصور مختلفة، حتى يضعف صلته بالله ﷻ، فإذا ضعفت صلة العبد بالله -سبحانه-، وانقطع عنه، فإنه يتردّي في أودية الشرك.



قال المؤلف رحمه الله:

وإنما كان كذلك؛ لأنه أقبح القبح، وأظلم الظلم، إذ مضمونه تنقيص رب العالمين، وصرف خالص حقه لغيره وعدل غيره به كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١].

الشَّحْ

قوله: (لأنه أقبح القبح، وأظلم الظلم...)، يعني منتهى الأوصاف المذمومة هو الشرك، فلا يتصور إنسان ذنباً أعظم منه، والقرآن والسنة كلاهما يعظم هذا الذنب؛ لأن مضمونه تنقيص رب العالمين، القلب لا ينبغي أن يكون فيه تعظيم إلا لله، فإذا عظم غير الله، فإنه ينتقص حق الله ﷻ، وإذا تعلق بغير الله، فإنه قد انتقص حق الله ﷻ، فحق الله عليه أن يوحد، وأن لا يكون في قلبه تعظيم إلا لله ﷻ.

ثم قال: (وصرف خالص حقه لغيره)، حق الله ﷻ هو التوحيد، قلنا: إن العبادة تشتمل على ثلاثة جوانب: كمال الذل مع كمال الطاعة، وكمال الحب، كلها تكون لله، الحب الكامل لله، والذل الكامل لله، والطاعة الكاملة لله، فإن أطعت غير الله مع الله، فقد أشركت به، وإذا ذل قلبك لغير الله مع الله، فقد أشركت به، وإذا أحببت غير الله مع الله، فقد أشركت به، فالإنسان ينبغي أن يحذر أن يقع في شرك، وهو لا يشعر، أو وهو يشعر، ولكن يقول العلماء: هذه الأفعال منها ما يكون طبيعياً، فقد يكون بعض الأوصاف ذلاً طبيعياً، مثلاً الإنسان إذا كان ماراً من جانب أسد، يقع في قلبه الخوف، وهذا خوف طبيعي،

وقد يحب أولاده، ويحب أهله، وهذا حب طبيعي، (وسئِلَ النبي ﷺ: مَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: عَائِشَةُ، قَالَ: مَنْ الرِّجَالُ؟ قَالَ: أَبُوهَا)^(١)، فالرسول ﷺ كان يحب، ولكن محبة طبيعية، ليست محبة شركية، المحبة الشريكية: هي أن تدفعك لأن تذلل، أو تخضع، أو تعمل المعصية من أجل هذا المحبوب، أو تمتنع عن الطاعة من أجل هذا المحبوب، أما إذا كان حبًّا لا يمنعك من طاعة الله، ولا يدفعك لمعصية الله، فهذا حب طبيعي، وكذلك الخوف، هذه كلها درجات، ولا يعني أن الإنسان إذا كان في قلبه حب أو ذل أو خوف، يكون هذا شركًا، ولهذا نرى في القرآن الكريم يذكر عن موسى عليه السلام أنه ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١]، فخوفه خوف طبيعي، وليس خوفًا شركيًّا، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم زُلْزِلُوا في غزوة الخندق، حتى بلغت القلوب الحناجر، فهذا خوف طبيعي، وضنك يحصل للقلب، لا يمنع من طاعة الله، ولا يدفع لمعصية الله، وإنما هذا عارض يعرض للقلب البشري، ولا يضره -إن شاء الله-.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: "لو كنت مُتَّخِذًا خَلِيلًا"، برقم: (٣٦٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، برقم: (٢٣٨٤)، (١٨٥٦/٨).

قال المؤلف رحمه الله:

ولأنه مناقض للمقصود بالخلق والأمر، مناف له من كل وجه، وذلك غاية المعاندة لرب العالمين، والاستكبار عن طاعته والذل له والانقياد لأوامره الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك، فمتى خلا منه خرب وقامت القيامة كما قال ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله» رواه مسلم.

الشرح

قوله: (لأنه مناقض للمقصود بالخلق والأمر)، الخلق معروف: الوجود، هذا الكون سماؤه وأرضه وهواؤه وماؤه، خلق الله ﷻ، فالمقصود من خلق العالم هو عبادة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فالقصد من الخلق والإيجاد هو عبادة الله، فإذا أشرك عبد مع الله غيره، فإنه يناقض ويصادم ويعارض القصد من الخلق، والأمر: هو شرع الله، يُطلق الأمر على شرع الله من الأوامر والنواهي، والشرع أنزله الله؛ لتوحيد الله، فإذا أشرك مع الله، فإنه يناقض شرعه، فالشرك يناقض الأمر الكوني القدرى وهو الخلق، ويناقض الأمر الشرعي الذي أنزله الله - سبحانه -.

وقوله: (الذي لا صلاح للعالم إلا بذلك)، العالم لا يصلح إلا إذا كان الناس جميعاً يعبدون إلهاً واحداً، ولكن إذا عبد الناس آلهة شتى، فكل طائفة تحاول أن تغلب إلهها على إله الآخرين، وهواها على هوى الآخرين، وتتسلط على الضعفاء، فالأقوياء يأكلون الضعفاء، ويصبح العالم صراعاً، ولكن لو كان الجميع يعبدون الله، ويخضعونه، ويطيعونه، فإن العالم يصلح، وتصلح أحوال البشرية، ولكن إذا حدث خلاف ذلك - كما هو اليوم -، فالأقوى يغلب الأضعف، ويمكر للأضعف، ومر أن من أسباب الشرك المكر، يعني: مكر

الأقوياء بالضعفاء، فإنهم يمكرون بهم، أي يعقدون اللقاءات والمؤامرات لصرف الناس عن عبادة الخالق، والإنسان إذا لم تكن عنده حصانة إيمانية، ولا حصانة شرعية، يعبد كل شيء، والذي يذهب للبلدان الغربية يرى عجباً، يرى الإنسان العاقل يتذلل إلى صور مهينة هزيلة سخيفة، حتى الأشكال الخارجية، حتى الملابس يرى هناك بيوت الأزياء، كل يوم تصنع للناس زيّاً غريباً، أحياناً كُُم مقطوع وكُُم طويل، أحياناً لون الكُُم غير لون الكُُم الثاني، والناس يقبلون، وتنزل الملابس بأسعار باهظة، وأحياناً الشعب كله محلوق، وفي وسط الرأس الشعر واقف، وأحياناً جانب منه محلوق وجانب نازل، والإنسان المكرم المحترم الذي أكرمه الله، وخلق الكون كله له، ما باله يُسخر به ويُهَان! وتصدر له أنواع الأفكار، وأنواع الأشكال الغربية، ويقبلها، إذا خلا القلب من توحيد الله، سهل على الناس أن يُقادوا إلى كل مذموم وكل دناءة.

واليهود حريصون على إفساد البشرية، صدروا لهم جميع النظريات العقدية والأخلاقية والسياسية، كلها بقصد إفساد البشرية، والذي يقرأ كتاب (بروتوكولات حكماء صهيون)، يرى عجباً، يهدفون إلى إفساد الإنسان وتحقيره، والإنسان إذا خلا قلبه من الإيمان، سهل أن يُقاد إلى كل شيء، فلا يعصم الإنسان، ولا يجعله عزيزاً قوياً سعيداً، إلا أن يكون قلبه مملوءاً بتوحيد الله، لا يعظم إلا الله، ولا يحب إلا الله، ولا يخضع إلا الله، ولا يذل إلا الله، فمن ذا يستطيع أن يفسد أخلاقه وعقيدته، وهو لا يتلقى إلا من الله، ولهذا كان شعار المؤمن أن يوحد الله، بأن يأتي من أعماق الأرض، من كل مكان إلى مكة المكرمة، ويرفع صوته بقوله: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، هكذا ينطلق التوحيد من كل مكان، ولكنه في عصرنا -للأسف- ينطلق باللسان فقط، لم نعرف معنى (لا إله إلا الله، وحده لا شريك له)، وقد نقولها، وتكون حياتنا كلها شركاً مع الله ﷻ، وبقي الحُج، وسيبقى إلى قيام الساعة -ياذن الله-، وهو يعلن التمرد على جميع الشراكيات، يأتي الإنسان الذي يُقهَر في

بلده بالشرك وأنواع الشرك، فَيُعْلِنُ لِيكَ اللَّهُمَّ لِيكَ، لِيكَ لا شريك لك لِيكَ، إن الحمد والنعمة لك والمُلْكُ، فهذه الانطلاقة من قلب الموحد تجعله عزيزًا.

فالتوحيد يجعل الإنسان عزيزًا قويًّا كريمًا، لا يكون للإنسان كرامة إلا بالتوحيد، ولا عزة له إلا بالتوحيد، ولا قوة له إلا بالتوحيد، فإن القلب إذا لم يكن فيه إلا تعظيم الله ﷻ، وطاعته، ومحبته، والرجاء فيما عنده ﷻ، فهذه صفات التوحيد، تجعل العالم يصلح به، فلا يكون في العالم أرباب من البشر، ولا من الحجر ولا من البقر، بل الجميع عباد الله، خاضعون له ﷻ، بهذا يصلح الكون، وتصلح الحياة، وتصلح المجتمعات، ولكن إذا اتخذ الناس أربابًا من أنفسهم، أو من الأحجار، أو من الأبقار، أو من الأشجار، فإن العالم يفسد، ويصبح مأوى لكل رذيلة وخسيسة، ويصبح الإنسان الذي كَرَّمَهُ الله إنسانًا مُنْحَطًّا في أخلاقه، وفي عقيدته، وفي سلوكه، وسببه إما انعدام التوحيد، وإما نقصه، ولهذا جاء في الحديث: (لا تقوم الساعة حتى لا يُقال في الأرض الله الله)^(١)، يعني: ليس فقط لا إله إلا الله، بل اسم الله يختفي من الوجود، فالمقصد من خلق الإنسان انتهى، والله خلقنا لعبادته، فإذا لم يبقَ أحد يعرف الله، ولم يعد هناك مجال لإرسال نبوات؛ لأن نبينا ﷺ هو آخر الأنبياء، فتقوم الساعة، ويخرب الله الكون، وينتهي الكون، وينتقل الناس إلى أرض المحشر، وبعدها إلى جنة، أو إلى نار -أُعَذِّبُ الله من النار-.



(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب ذهاب الإيمان آخر الزمان، برقم: (١٤٨)، (١٣١/١).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ولأن الشرك تشبيه للمخلوق بالخالق - تعالى وتقدس - في خصائص الإلهية من ملك الضر والنفع، والعطاء والمنع، الذي يوجب تعلق الدعاء والخوف والرجاء والتوكل وأنواع العبادة كلها بالله وحده.

فمن علق ذلك لمخلوق فقد شبهه بالخالق وجعل من لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعاً، ولا موتاً ولا حياةً ولا نشوراً، فضلاً عن غيره شبيهاً بمن له الخلق كله، وله الملك كله، وبيده الخير كله، وإليه يرجع الأمر كله، فأزمة الأمور كلها بيديه سبحانه، ومرجعها إليه، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، لا مانع لما أعطى، ولا معطي لما منع، الذي إذا فتح للناس رحمة فلا ممسك لها، وما يمسك فلا مرسل له من بعده، وهو العزيز الحكيم، فأقبح التشبيه تشبيه العاجز الفقير بالذات بالقادر الغني بالذات.

الشَّرْح

قوله: (ولأن الشرك تشبيه للمخلوق بالخالق - تعالى-)، هذا من أسباب الشرك، أن الإنسان يشبه المخلوق بالخالق، الخالق يملك الضر والنفع، بيده الخير كله، فإذا تعلقنا بالمخلوق، شبهنا المخلوق بالخالق، فهذا تشبيه العبادة، وتشبيهه في توحيد الألوهية.

وهناك تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا في الأسماء والصفات، وقع فيه المشبهة، فالتشبيه قد يكون تشبيه الخالق بالمخلوق، وقد يكون تشبيه المخلوق بالخالق، ففي توحيد العبادة تشبيه المخلوق بالخالق؛ لأن الخالق يُعبد، ويُذل له، ويطاع، ويُحب، ويُخاف منه، ويُرجى، فإذا صرفها الإنسان

للمخلوق، فقد شَبَّه المخلوق بالخالق، وفي توحيد الأسماء والصفات، يُشَبَّه الخالق بالمخلوق، فيفهم من أسماء الله وصفاته، ما يفهمه في حق المخلوق، فكلاهما تشبيه مذموم.

قوله: (فَمَنْ علق ذلك لمخلوق فقد شبهه بالخالق، وجعل مَنْ لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا)، هنا يذكر بعض أفعال الله ﷻ، فالعبد إذا عبد المخلوق، فقد شبهه بالخالق، والغني بالذات، والفقير بالذات، يُراد بهما أن الإنسان في ذاته فقير، والإنسان خُلِقَ ضعيفًا فقيرًا عاجزًا، ثم أعطاه الله، فهو اكتسب صفات القوة، وصفات الغنى، وصفات القدرة، اكتسبها من خارجه أي: من الله ﷻ، ولكن الله هو غني بذاته، قوي بذاته، لا يحتاج إلى خلقه، فإذا عبد الإنسان المخلوق الفقير بالذات، فقد شبهه بالله، الذي هو غني بذاته، ورفعته إلى مرتبة الإلهوية، وهذا يكون من الشرك، الذي لا يغفره الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق من جميع الوجوه الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه، وذلك يوجب أن تكون العبادة كلها له وحده والتعظيم والإجلال والخشية والدعاء والرجاء والإنابة والتوكل والتوبة والاستعانة وغاية الحب مع غاية الذل كل ذلك يجب عقلاً وشرعاً وفطرة أن يكون لله وحده، ويمتنع عقلاً وشرعاً وفطرة أن يكون لغيره، فمن فعل شيئاً من ذلك لغيره فقد شبه ذلك الغير بمن لا شبيه له، ولا مثل له، ولا ند له، وذلك أقبح التشبيه وأبطله، فلهذه الأمور وغيرها أخبر سبحانه أنه لا يغفره مع أنه كتب على نفسه الرحمة، هذا معنى كلام ابن القيم.

الشرح

قوله: (ومن خصائص الإلهية: الكمال المطلق ...)، وهذا تأكيد لما مضى، من أن العقل والشرع والفطرة كلها تؤكد أن المخلوق لا يستحق أن يُصرف له شيء من العبادة، فإن هذا حق لله ﷻ، ولكن أحياناً يقع اللبس في حياة الإنسان، فيُشرك المخلوق مع الخالق، ويعتقد في المخلوق أنه ينفع، وأنه يضر، وأنه يعطي، وأنه يمنع، وسبب هذا الاعتقاد هو الجهل بخصائص الإلهية، وخصائص العبودية، فيشبه الخالق الذي يكون الكون كله بيده، والملك كله بيده، والنفع والضرر كله بيده، بالمخلوق الضعيف الذي يصيبه المرض، والجوع، والضعف، والذل، فإذا خلط الإنسان بين صفات الخالق وصفات المخلوق، فإنه يصرف حق الخالق للمخلوق، فلا بد من معرفة حق الخالق، وحق المخلوق، وصفات الخالق وصفات المخلوق، حتى لا يخلط بينهما.

بعض الناس يظن أن مَنْ يسمون بالأولياء والصالحين، يملكون مع الله، ويتصرفون مع الله، ويُستغاث بهم، ويُدعون، وأنهم يسمعون، ويجيبون، وهذا جهل بالخالق ﷻ، فإن الصحابة رضي الله عنهم ما كانوا يأتون إذا وقعت المصائب والفتن إلى قبره ﷺ، وهو سيد البشر، وإمام الصالحين، وإمام الأولياء، وهو في قمة هرم البشرية، فلم يدعوه من دون الله، ولم يستغيثوا به من دون الله، ولم يذبحوا له من دون الله، فإذا كان هذا الذي عظمه الله، وشرفه الله، وأعلى من قدره، وأثنى عليه في كتابه ﷻ، ومع ذلك لم يفعل الصحابة معه ما يفعله الجهلة عند قبور بعض الصالحين، مِمَّن يظن أنه صالح، وإلا فقد لا يكون صالحًا، فبعضهم ربما عاش طوال حياته لم يُصَلِّ لله، ولا يتطهَّر من القاذورات، ويقولون: إن هذا من أولياء الله.

فالذي يمرُّ على بعض المشاهد التي يعكف الناس عندها في بعض البلدان الإسلامية، يرى بعض الأشخاص ربما تمرُّ عليه سنوات لم يغسل ملابسه، ولم يتطهَّر، ويقولون: هذا من أولياء الله، يُقال: هذا وصل، وقد يكون هذا لا يصلي، ولا يؤدي شيئًا من العبادات، كما يذكره المترجمون لبعض مَنْ دُفِنَ في بعض البلدان الإسلامية، مثل السيد البدوي، ما كان يصلي، كان يمكث الأشهر الطويلة ولا يصلي، ويجلس على سطح داره ولا يصلي، حتى إن ابن دقيق العيد - وهو ممن عاصره - إمام في الحديث والسنة والفقه، أنكر عليه، فقال له: أنت لا تصلي، يقول المترجمون في ترجمته أن البدوي غَضِبَ على ابن دقيق العيد، فدفعه بيده دفعةً واحدة، وإذا هو في جزيرة لوحده، لا يعرف ما هي، وبقي فيها فترة طويلة حزينًا، فمرَّ به الخضر، قال له: ما لك يا فلان؟ قال: كذا وكذا، قال له: هذا الشيخ ما يُعترَض عليه، وسيأتي في العصر يصلي بالجماعة هنا، - يبررون عدم صلاته هناك، أنه يأتي يصلي بالناس جماعة -،

فإذا جاء تعلق بأذياله، فتعلق بأذياله، ثم دفعه، وإذا به على باب بيته، يعني هذا من كرامات الشيخ كما يزعمون، ونحن نقرأ في تاريخ ابن دقيق العيد أنه ما غاب من بلاده، وما غاب من قريته، وكان إماماً مُبَجَّلًا، وهو من أئمة العلماء في الحديث والفقه رحمهما الله، فالشاهد أن البدوي قد عُمِلَ له مشهد وقبر، ويزوره الناس، ويأتونه في عيد مولده - كما يذكر المؤرخون -، يجتمع الناس من كل مكان بأبقارهم ومواشيهم وأطفالهم إلى هذا المكان، يتبركون به، ويذبحون له الذبائح، هذا نموذج.

فالإنسان الذي يترك الخالق ﷻ الذي أقرب إلى أحدنا من أي شيء آخر، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٦]، لماذا يلجأ إلى المسكين الضعيف الذي يموت؟! ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْهِدْيِ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، والذي يموت، ما يستحق أن يتوكل عليه مُهْتَمًّا، ولا يدعوه، ولا يخضع له، ولا يذل له، ولا يخشاه، فعليه أن يوكل أمره إلى الذي لا يموت، هو الله ﷻ كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فهو حي لا يموت، قيوم على خلقه.

فالتعلق بالمخلوقات صرف لخالص حق الله ﷻ لغيره، وبهذا يكون الإنسان قد وقع في أمر لا يحبه الله، بل يبغضه، ولا يقبل من صاحبه إلا التوبة، والعودة إليه ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

وفي الآية رد على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين: بأن أصحاب الكبائر يدخلون النار ولا بد، ولا يخرجون منها، وهم أصحاب المنزلة بين المنزلتين.

الشرح

قوله: (وفي الآية رد على الخوارج المكفرين بالذنوب، وعلى المعتزلة القائلين)، ذكر عليه السلام إشارة إلى طائفتين من طوائف أهل البدع، فإن الأمة الإسلامية قد ابتليت بمذاهب شتى، وعقائد مختلفة، وظهر فيها كثير من البدع منذ القرن الأول، وأول بدعة ظهرت في الأمة الإسلامية هي بدعة الخوارج، فإن الخوارج هم الذين خرجوا على علي عليه السلام بعد أن حدثت قضية التحكيم، فانخذلوا عن جيشه، وقالوا: يا علي، تب إلى الله، وأسلم من جديد، فإنك قد كفرت بتحكيم الناس في دين الله، فقال: ما فعلته إلا بطلب منكم؟ قالوا: قد كان هذا منا كفراً، فُتّبنا منه، فُتّب كما تبنا، نبايعك، فقال: والله ما كفرت منذ آمنت، وبقيت فتنتهم إلى اليوم، فإنهم يكفرون بالكبيرة، كما قال الشهرستاني رحمته الله في قصة انعزال المعتزلة، وقد ذكر قصة الخوارج المُرَجئة، فخرجوا على علي عليه السلام اثنا عشر ألفاً، وانخذلوا عن جيشه، فعلي عليه السلام أرسل إليهم ابن عباس عليه السلام يناظرهم، فذهب ابن عباس عليه السلام وما كادوا يناظرونه، فقال بعضهم: إن هذا من قريش، وإن الله قال عنهم: **إِنَّهُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ**، فلا تجادلوهم، وقال بعضهم: والله لنجاده، فإن كان معه حق، أخذناه، وإن كان معه باطل، نردّه عليه، فناظرهم، فناظروه في عدة قضايا، ثم اقتنع ثلثاهم

ورجعوا إلى الله وإلى الحق، وبقي الثلث هم الذين قاتلهم علي عليه السلام في معركة النهروان، وبقوا على هذه البدعة، وبقيت هذه البدعة، وهي التكفير بالكبيرة، كما قال الشهرستاني: إنهم مجمعون على أن صاحب الكبيرة كافر، يعني أن من ارتكب الكبيرة، يكفر.

وهو باطل، فلماذا شرعت الحدود لو كان هذا الشخص يكفر؟ لو كان هذا ردة لطلب منه أن يسلم من جديد، أو أن يقتل، بل المرتد لا يستتاب و يُقتل، فلو كان الزنا ردةً وخروجاً من الدين وكفرًا، لكان الصحابي يُقتل، ونحن رأينا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم أنه رجم الزاني، وجلد الذي شرب الخمر، وقطع يد السارق، فلو كانت الكبائر كفرًا، ما أقيمت الحدود على هؤلاء، فهذه الحدود للكبائر، والكبائر جعل الله لها حدودًا تُقام على أصحابها، أما لو كانت ردةً وكفرًا -كما زعموا-، ما أقيمت عليهم الحدود، كان كل من عمل كبيرة، يُقتل؛ لأنه ارتد عن دين الله صلى الله عليه وسلم، فهذا هو أمرهم.

وهؤلاء كانوا من أعبد الناس، وقد صفهم ابن عباس رضي الله عنه بكلام مضمونه أنه: جاء إلى قوم، ووجدهم شاحبة ألوانهم؛ من شدة العبادة -من كثرة العبادة-، ومع ذلك أخبر الحديث عنهم أنهم يمرقون من الدين، كما يمرق السهم من الرمية، فإنهم قد طبقوا أحكام الكافرين على المسلمين، حتى إنهم كانوا يتجاوزون عن الذمّي، وعن كلب الذمّي، ويقتلون المسلمين، وهذا من الضلال، ولهذا الآجري رحمه الله في كتاب الشريعة، وصفهم ووصف حالهم، وقال: لا تنخدع بهم، فإنك قد ترى منهم عبادة وخشية ورهبة، وقال هذا من علامات الضلال الذي يكون على الخوارج، فيهم رهبة وخوف من الله، وشدة على المؤمنين، وعدم خوف من إراقة الدماء، فهم يستبيحون الدماء، ولهذا

قتلوا ابن خباب بن الأرت الصحابي الجليل، وبقروا بطن زوجته، وهم حينما كانوا يأخذونه إلى قتله، مَرُّوا بكلب -أو خنزير- لِدَمِّي، فقالوا: لا تخفروا ذمة نبيك، ولم يتعرَّضوا له، كما وردَ فيهم في بعض الآثار، أنهم يقتلون أهل الإسلام، ويتركون عباد الأوثان، فمن صفات الخوارج أن في أخلاقهم شدة وعنفًا، وعدم رحمة بالمسلمين، والمسلم إذا وقع في معصية، فإنه مريض يحتاج إلى رحمة ولين وعطف، ولكن هؤلاء كانوا على العصي شرسين مثل الوحوش، وهذا ليس من دين الله، فالمسلم رحيم بإخوانه، فإذا أخطأ أخوه أو ضعف أو عصى الله، ردَّه برفق، وقد جاء في الحديث -كما مرَّ- أن عبد الله الملقَّب بحمار، شرب الخمر، ثم جيءَ به، وجُلِدَ حدَّ الخمر، ثم جيءَ به مرة أخرى، ومرة ثالثة، فقال بعض الصحابة: لعنه الله، ما أكثر ما يؤتى به، فقال : (لا تلعنوه، والله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله)^(١)، وفي بعض الألفاظ (لا تَعِنِ الشيطان على أخيك)^(٢)، هذا أخوك مبتلى ووقع، ولكن الخوارج لا يرحمون عاصيًا، ولا مُخطئًا، ولا مقصِّرًا، فإنهم أشداء على كل مسلم أخطأ، رحماء مع الكفار، وهذا بخلاف أوصاف المسلمين، أشداء على الكفار، رحماء بينهم، فالمسلم إذا أخطأ أخوه أو قصَّر، يترفق به، ويردُّه ردًّا لينًا، ردًّا هينًا، فإن النفس البشرية فيها ضعف، كما في الحديث: (كل ابن آدم خطَّاء)^(٣)، هؤلاء الخوارج، قالوا: إن صاحب الكبيرة كافر في الدنيا، مُخلَّد في النار يوم القيامة، وهذا خلاف دين المسلمين.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر، وإنه ليس بخارج من الملة، برقم: (٦٧٨٠).

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، وجاء في رواية البخاري برقم: (٦٧٨١): "لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم".

(٣) سبق تخريجه.

والمعتزلة شاركوا الخوارج في حكم الآخرة، ولكنهم لم يحكموا على الإنسان في الدنيا بالكفر، قالوا: لا نقول هو مسلم، ولا نقول هو كافر، بل هو في منزلة بين المنزلتين، ولكن في الآخرة مُخَلَّد في النار، والآية ترد عليهم، يقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۚ﴾ [النساء: ٤٨]، فجعل الكبائر ما دون الشرك، في رحمة الله، إن شاء غفر، وإن شاء عاقب، فالآية ترد على هاتين الطائفتين.



قال المؤلف رحمه الله:

ووجه ذلك أن الله تعالى جعل مغفرة ما دون الشرك معلقة بالمشيئة، ولا يجوز أن يحمل هذا على التأكيد، فإن التائب لا فرق في حقه بين الشرك وغيره كما قال تعالى في الآية الأخرى: ﴿قُلْ يَعْبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣] فهنا عمم وأطلق؛ لأن المراد به التائب، وهناك خص وعلق؛ لأن المراد به ما لم يتب. قاله شيخ الإسلام.

الشرح

قوله: (على التأكيد)، كلمة (على التأكيد) لا تناسب السياق هنا، والصواب (على التائب)، فإن الإشارة إلى التائب، والشارح رحمه الله يردُّ بذلك على المعتزلة وغيرهم، ممن يقول إن معنى الآية أن الله يغفر ما دون ذلك لمن يشاء، لمن تاب، كما ذكر الزمخشري في تفسيره، وغيره من المعتزلة، لكن الآية لم تُقيّد ذلك بالتوبة، والتوبة المقبولة يغفر الله بها جميع الذنوب، حتى الشرك نفسه؛ لأنه ليس الهدف بيان حال الإنسان في الدنيا، وإنما الهدف بيان حاله إذا لقي الله، فالذي يلقي الله مشرّكًا لا يغفر الله له، ولكن لو تاب إلى الله، لغفر الله له، فالآية تتحدث عن قضية الآخرة، من لقي الله مشرّكًا لا يغفر الله له، ومن لقي الله بمعصية دون الشرك، فهذا إلى رحمة الله، إن شاء غفر، وإن شاء عذّب، ولكن المعتزلة قيّدوا الآية، وليس بصحيح؛ لأن كل جملة يمكن فهمها بدون إضمار أولي من الإضمار، وعلى هذه القاعدة العلماء، ومنهم علماء اللغة والمعتزلة، فإذا كانت الجملة تُفهم بدون أن تضمّر كلمة محذوفة، فهو أولى، وهنا الجملة واضحة، ولكن من أضمر قال: إن المعنى من لقي الله تائبًا

من المعاصي، يغفر الله له، فالشارح رحمه الله يردُّ على هذه المبادئ، فقال: (ولا يجوز أن يُحمَل هذا على التائب، فإن التائب)، والفاء جاءت هنا للبيان.

قوله تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الزمر: ٥٣]، يعني هذه الآية ما فرقت بين الذنوب، بل قالت: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، الشرك وغيره، ولكن إذا تاب، فالمراد به التائب، وسبب نزول هذه الآية كما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إن أناسًا من المشركين قتلوا، فأكثروا، وزنوا، فأكثروا، ثم جاؤوا إلى رسول الله، وقالوا: إن ما تدعوا إليه لحسن، لو أنك تخبرنا بما لنا عند الله؟ فأنزل الله آية الزمر: ﴿قُلْ يَعْبادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [٦٨] يُضْعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَحُلِدْ فِيهِ مُهْكًا ۖ [٦٩] إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]، فذكر أن من تاب، يغفر الله له، فهذه الآية هنا وردت في التائب، فالشرك لا يُغْفَر، فهو أعظم الذنوب، ولكن هنا قال: ﴿يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾، فالمفسرون مجمعون على أن هذا يُراد به جميع الذنوب، إذا تاب إلى الله؛ لأن سبب النزول يُبين المعنى، فالمعنى أنهم قوم أرادوا أن يسلموا، ولكن عليهم شرك، وعليهم ذنوب كثيرة، فذكر الله أنهم إذا تابوا إلى الله وأسلموا، فإن الله يغفر الذنوب جميعًا، فالآية السابقة قيّدت الشرك، أنه لا يُغْفَر، وهنا الآية أطلقت أن الله يغفر جميع الذنوب.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (وقال الخليل ﷺ: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ٣٥) [إبراهيم: ٣٥].

الصنم: ما كان منحوتاً على صورة البشر، والوثن: ما كان منحوتاً على غير ذلك، ذكره الطبري عن مجاهد، والظاهر أن الصنم: ما كان مصوراً على أي صورة، والوثن: بخلافه كالحجر والبنية، وإن كان الوثن قد يُطلق على الصنم، ذكر معناه غير واحد، ويروي عن بعض السلف ما يدل عليه.

الشرح

قوله تعالى: ﴿وَأَجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ ٣٥ [إبراهيم: ٣٥]، هذه الآية يقولها إبراهيم الخليل ﷺ، وهو إمام الموحّدين في عصره، فقد كان يخشى على نفسه الشرك، ويعلم عظم هذا الذنب، ولهذا يلجأ إلى الله ﷻ أن يُجنّبه، وأن يُجنّب بنيّه، وهذا يدلنا على أن الأب والوالد ينبغي أن يحرص على توحيد أولاده؛ لأن إبراهيم ﷺ ما سأل الله لنفسه فقط، بل لنفسه ولبنيه؛ لأنه كان حريصاً على أن يكون أبناؤه موحّدين، وقد جعل الله أبناءه أنبياء، فإن من بنيّه إسماعيل وإسحاق وآخرين غيرهما، وهكذا المسلم الموحّد يحرص على الخير لنفسه ولأولاده قبل غيره.

وأما الفرق بين الصنم والوثن، فهو فرق لغوي، فعلماء اللغة يقولون: الصنم يُطلق على الذي يُعبَد من دون الله، يصوّر بصورة إنسان، أو حيوان، وشكله، أما إذا كان لا شكل له ولا صورة، فإن هذا وثن، هذا من حيث اللغة، ولكن في الإسلام قد يُطلق اللفظان بمعنى واحد؛ لأن إبراهيم ﷺ سأل الله أن يُجنّبه الأصنام، أي: عبادة كل ما كان من دون الله، سواء كانت له صورة، أو ما كانت له صورة.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقوله: (وَاجْنُبْنِي) أي: اجعلني، (وَبَنِيَّ) في جانب عن عبادة الأصنام، وباعد بني وبينها. قيل: وأراد بذلك بنيه وبناته من صلبه، ولم يذكر البنات لدخولهم تبعاً في البنين، وقد استجاب الله دعاءه، وجعل بنيه أنبياء وجنبهم عبادة الأصنام، وإنما دعا إبراهيم ﷺ بذلك؛ لأن كثيراً من الناس افتنوا بها، كما قال: ﴿رَبِّ إِنِّهِنَّ أَضَلَّلْنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، فخاف من ذلك ودعا الله أن يعافيه وبنيه من عبادتها، فإذا كان إبراهيم ﷺ يسأل الله أن يجنبه ويجنب بنيه عبادة الأصنام فما ظنك بغيره!! كما قال إبراهيم التيمي: (ومن يأمن من البلاء بعد إبراهيم) رواه ابن جرير وابن أبي حاتم، وهذا يوجب للقلب الحي أن يخاف من الشرك، لا كما يقول الجاهال: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة. ولهذا آمنوا الشرك فوقعوا فيه، وهذا وجه مناسبة الآية للترجمة.

الشَّحْ

قوله: (في جانب عن عبادة الأصنام، وباعد بيني وبينها)، هذا دعاء إبراهيم ﷺ أن يبعده الله وبنيه عن عبادة الأصنام، فإذا كان إبراهيم ﷺ سأل الله هذا السؤال، ودعا الله هذا الدعاء، وهو في مكانته، وفي مرتبته العالية، فنحن من باب الأولي، وهذا هو المقصد للمؤلف رَحِمَهُ اللهُ، قال: إذا كان إبراهيم ﷺ خاف على نفسه من الشرك، فنحن من باب أولي، ويردُّ به على مَنْ يزعم أنه لا يقع في المسلمين شرك، فإن الشرك يقع في الأمة الإسلامية، ووقع، وجاءت الأحاديث بذكره، وأنه لا بد أن يعبد الناس الأوثان والأصنام قبل أن تقوم الساعة.

إذن المقصد الذي من أجله ساق المؤلف هذه الآية، فإنها تدلنا على أن إبراهيم عليه السلام خاف على نفسه من الشرك، وهذا لشدة علمه بالله، ولشدة توحيده، ولهذا ورد في وصف النفاق أنه لا يأمنه إلا منافق، ولا يخافه إلا مؤمن، وقال ابن أبي مليكة رحمه الله: أدركت ثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، كلهم يخاف على نفسه النفاق^(١)، فالقلب اليقظ الحساس، يخاف، ولكن القلب الميت الجاهل، لا يخاف، فإنه قد يظن نفسه موحدًا، وهو مشرك، وقد يظن نفسه مخلصًا، وهو ليس بمخلص.

فوجود العلم الشرعي في القلب والإيمان والحساسية الإيمانية، تجعل الإنسان يخاف أن يقع في أمر يغضب الله تعالى، فهذا إمام الموحدين خاف على نفسه من الكفر، ولهذا ينبغي أن يكون من أخلاق المسلم أن يخاف على نفسه، من الوقوع فيما يُسخط الله تعالى.



(١) أخرجه البخاري معلقاً في ترجمة باب. (كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله، وهو لا يشعر).

قال المؤلف رحمه الله:

قال: (وفي الحديث: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ» فسئل عنه فقال: «الرِّيَاءُ»).

هكذا أورد المصنف هذا الحديث مختصراً غير معرف وقد رواه الإمام أحمد والطبراني وابن أبي الدنيا والبيهقي في الزهد، وهذا لفظ أحمد قال: حدثنا يونس ثنا ليث عن يزيد - يعني ابن الهاد - عن عمرو عن محمود بن لبيد أن رسول الله ﷺ قال: «إِنْ أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ» قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: «الرِّيَاءُ، يقول الله يوم القيامة إذا جزئ الناس بأعمالهم اذهبوا إلى الذين كنتم تراؤون في الدنيا فانظروا هل تجدون عندهم جزاء».

الشَّحْ

يقول رحمه الله: (غير مُعَرَّف)، يعني بقوله: «غير معرف» أنه غير معروف لديه، فإن من عادة المؤلف رحمه الله أنه يذكر الحديث، ثم يذكر مَنْ أخرجَه من أصحاب الكتب، لكن هنا ذكر الحديث، ولم يخرجَه، فهذا قصده بغير المعروف، يعني غير المعروف له، ما ذكر مَنْ أخرجَه من العلماء، وأصحاب المصنفات، ولم يذكر مكانه في مراجع الحديث.^(١)

(١) وفي بعض النسخ (غير معزٍ).

فالشارح رحمه الله أشار إلى مراجع الحديث، وهذا الحديث لم يروه أصحاب السُّنن، ولا أصحابا الصحيحين، يعني ليس في الكتب الستة، وإنما ورد في المسانيد والمعاجم وكُتِبَ أخرى، فأشار الشارح رحمه الله بقوله: (هكذا أورد المصنف هذا الحديث مختصراً)، فلم يذكر القصة والسؤال الذي كان فيها بين الصحابة وبين رسول الله ﷺ، (فقد رواه الإمام أحمد)، والإمام أحمد رحمه الله له كُتِبَ عدة، المسند والزهد وغيرهما، وإذا قيل: رواه الإمام أحمد مطلقاً، فيقصد به المسند، (والطبراني)، والطبراني رحمه الله له ثلاثة كُتِبَ: معجم الطبراني الكبير، والأوسط، والصغير، وإذا أُطلق في كتب أهل العلم، فيُراد به المعجم الكبير، (وابن أبي الدنيا)، ابن أبي الدنيا رحمه الله له عدة رسائل متنوعة، ولكنه رحمه الله لا يُعتمد على إخراجهِ؛ لأنه مما ذُكِرَ فيه أنه كان يتتبع القصاصين، يعني الذين يروون الأحاديث بغير رواية معتمدة، فكتبه رحمه الله ليست عُمدة، ولا يُعتمد عليها، (والبيهقي)، البيهقي رحمه الله له كُتِبَ كثيرة: السُّنن الكبرى، وشُعَب الإيمان، ودلائل النبوة، والزهد، والبعث والنشور، والسُّنن الصغرى، أما إذا أُطلق فيُراد به السُّنن الكبرى، فإذا قُيِّد، عُرِفَ مخرج الحديث، (وهذا لفظ أحمد، قال: حدثنا يونس ثنا ليث)، يعني ابن سعد، (عن يزيد يعني ابن الهاد عن عمرو عن محمود بن لبيد)، محمود بن لبيد اختلف العلماء فيه، هل هو صحابي أو ليس صحابياً؟ وهل سمع الرسول ﷺ أو لم يسمع؟ وتاريخ وفاته عام ست وتسعين وله تسع وتسعون سنة، فإذا حَسَبْنَا، نرى أنه رحمه الله قد عاش في حياة رسول الله ﷺ ثلاثة عشر عاماً، ولهذا اختلف علماء الجرح والتعديل، البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة وكذلك ابن عبد البر وابن حجر والعقيلي وغيرهم، هل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً أو لا؟

والذي يقرأ ويطلع على كلام علماء الجرح والتعديل، يرى عجباً، كأن هؤلاء القوم لم يُخلَقوا إلا لهذا العلم، يعرفون الرجل، ومتى وُلِدَ، ومتى مات، وما هي حياته، ومن أصحابه، وعَمَّن أخذ العلم، ومن جرحه، ومن عدَّله، فكأنهم عليه السلام عاشوا مع الرواة، فاختلفوا في هذا الرجل، هل سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو لم يسمع؟ لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مات وهو صغير، فالبخاري رحمته الله وأيده ابن عبد البر والحافظ ابن حجر، قالوا: إنه سمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مات وعمره ثلاثة عشر عاماً، ولكن غيرهم قالوا: لم يسمع، فقد نفاه أبو حاتم وأبو زرعة والمزني والعجلي ويعقوب بن سفيان والمنذري وغيرهم، ولهذا مَنْ قال: إنه سمع، يجعل أحاديثه موصولة، ومن قال: إنه لم يسمع، يجعل أحاديثه منقطعة، هذا يترتب عليه الحكم على الحديث؛ لأن الشخص إذا روى الحديث ولم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه يكون مُنْقَطِعاً، والشيخ الألباني رحمته الله مال إلى تصحيح الحديث، وقال: حديث صحيح، وكأنه يثبت سماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.



قال المؤلف رحمه الله:

قال المنذري: ومحمود بن لبيد رأى النبي ﷺ ولم يصح له منه سماع فيما أرى. وذكر ابن أبي حاتم: أن البخاري قال: له صحبة. قال: وقال أبي لا تعرف له صحبة. ورجح ابن عبد البر والحافظ: أن له صحبة، وقال: جل روايته عن الصحابة. وقد رواه الطبراني بإسناد جيد عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج وقيل: إن حديث محمود هو الصواب دون ذكر رافع، مات محمود سنة ست وتسعين، وقيل سنة سبع، وله تسع وتسعون سنة.

قوله: (إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر) هذا من رحمته ﷺ لأُمته وشفقته عليهم، وتحذيره مما يخاف عليهم، فإنه ما من خير إلا دلهم عليه وأمر به، وما من شر إلا وأخبرهم به وحذرهم عنه.

الشرح

قوله: (قال المنذري)، المنذري رحمه الله له عدة كُتب أشهرها: «الترغيب والترهيب»، وفي بعض النسخ: ورجح ابن عبد البر والحافظ أن له صحبة، (وقال) -أي الحافظ ابن حجر-: (جل روايته عن الصحابة)، يعني: أكثر رواية محمود عن الصحابة، يعني أنه لم يسمعها من رسول الله ﷺ.

قوله ﷺ: (إن أخوف ما أخاف عليكم، الشرك الأصغر)^(١)، هذا الحديث المخاطب به الصالحون المؤمنون أصحاب الطاعات؛ لأن الكافر لا يُرائي، فإن الكافر إذا أظهر الإيمان وأبطن الكفر، لا يُسمَّى مُرائياً؛ لأنه منافق، والنفاق شر أنواع المعاصي، وقد جعل الله أصحابه في الدرك الأسفل من النار، ثم يأتي بعدهم أصحاب الكبُر، الذين يستكبرون على خلق الله ﷻ ويمنون بطاعتهم،

(١) سبق تخريجه.

ويحتقرون الناس، ويرون أن الناس جميعاً فساق، وكلهم قد هلكوا إلا هم، وهذا أيضاً من شر أنواع المعاصي، ثم يأتي الرياء بعد الكبر، والرياء إما أن يدخل أصل العمل، يعني لا يحرك الإنسان إلا مراعاة الناس، وإما أن يدخل في العمل بعد الشروع فيه، فيُحسِنه، فهذا هو الرياء، والرياء: مأخوذ من الرؤية، يعني إذا كان الإنسان في مكان يراه الناس، حَسَّن عمله، أو حَسَّن قراءته، أو حَسَّن معاملته، وإذا كان في مكان لا يراه الناس، كان من أسوء خلق الله، وهذا يُسمَّى مرئياً، فالرياء: النظر إلى الناس، وبإيه العُجب، وهو: أن يعجب الإنسان بنفسه أو بعمله، بعيداً عن أعين الناس، بخلاف الرياء، فإنه لا يكون إلا في وجود الناس، وعادة الرياء لا يكون إلا في المجتمع الصالح؛ لأنه إذا كان الإنسان في مجتمع فاسد، أو في مجتمع يؤذي المسلمين، أو يؤذي الصالحين، فإن الإنسان غالباً لا يُرائي، ولهذا في مكة المكرمة في بداية الدعوة الإسلامية، ما كان فيها نفاق؛ لأنه إذا أظهر الإسلام عُدْبَ وأوْذِي، وإنه يُهَجَّر، وقد يُضْرَب، وقد يُقْتَل، فلم يكن في مكة آنذاك نفاق؛ لأن الغلبة للكفر، وفي مثل هذا المجتمع لا يظهر النفاق؛ إنما يُنافق الأقوي، وهنا الأقوي غير المسلمين، ولكن لما ذهب الرسول ﷺ إلى المدينة، وأصبحت الغلبة للإسلام والمسلمين، وأصبح الذل على الكافرين، اضطر أصحاب الكفر أن يظهرُوا الإسلام، وأن ينافقوا.

ففي المجتمع المسلم القوي يظهر النفاق، وفي المجتمع المسلم الضعيف لا يظهر النفاق؛ لأن الذي يُظهر الإيمان، ويريد الكسب من وراء الإيمان، لا يكون إلا في مجتمع يعرف الله، ويعظَّمه، ويحترم دينه، والمجتمع الذي لا يعظَّم الله، ويرى أن الصلاح والاستقامة ذنب، يجب أن يُعاقَب صاحبه، وأن يُطارَد، وأن يُهان، فلا يظهر فيه النفاق، وكذلك الرياء يظهر في المجتمع الذي يظهر فيه النفاق، فإن الإنسان إذا كان في مجتمع صالح، ويحترم الصالحين والعلماء، ويحترم الدُّعاة والقراء، يكون مَظَنَّة الرياء،

فإن الإنسان إنما يُرائي الناس طمعاً في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن يطمع في مدحهم، أن يمدحوه وأن يُثنوا عليه، وأن يقولوا: فلان من خير الناس عبادةً وصلاً واستقامةً، فيطمع في مدحهم.

الأمر الثاني: أن يهرب من ذمهم، فيصلي؛ حتى لا يُذَم، يحسن الصلاة إذا كان أمامهم؛ حتى لا يُذَم، يتصدق إذا كان أمامهم؛ حتى لا يُذَم، فيعمل الطاعات التي يُبتَغى بها وجه الله؛ ليحمي عرضه من الناس.

الأمر الثالث: أن يطمع فيما في أيديهم من مال أو جاه، فإنه إذا كان يظن أو يعتقد أنهم يعطونه مالاً، أو يراعونه أثناء المعاملات المالية في أسواق، أو يُتوقع أن يُعطى منصباً، أو مكاناً اجتماعياً؛ فيُرائيهم لما في أيديهم.

ودفع هذه الأسباب، يحتاج من الإنسان إلى علم أولاً بأن هذا مَذَلَّةٌ له في الدنيا وفي الآخرة، وأنه لا يخفى على الله، وأن الله يرى عمله وقلبه، ويرى منه كل شيء، ثم ينظر في نعم الله عليه، فالله هو الذي أوجده، وهياً له الكون كله ورعاه، وحفظه وهداه، فصاحب النعمة والفضل هو الله، والمخلوق فقير محتاج، فقير بذاته، محتاج إلى غيره، لا يوجد في المخلوق من هو غني بذاته، ولو ظهر للناس أنه غني، أو مستغن، أو أنه صاحب جاه، فما من إنسان في الوجود إلا وهو يحتاج إلى غيره، مهما بلغ ماله، ومهما بلغ جاهه، فالمرائي يُرائي من هو فقير محتاج، من لا يعطيه شيئاً! وستكشف هذه الأعمال يوم القيامة، فيكون يوم القيامة نادماً على ما فعل، ثم ينظر في تقصيره، كم من الله عليه من نعم! وكم لله عليه من فضل وآلاء! كم فعل مما أمره الله به! كم قام به مما فرض الله عليه! كم ارتكب مما نُهي عنه! فينظر في تقصيره، وفي نعم الله عليه، فتتكسر نفسه، ويستحيي أن يُرائي غير الله ﷻ، فالله صاحب الفضل، وهو المُطَّلَع على السرائر، لا تخفى عليه خافية.

وقد يطرأ الرياء على المسلم، وإن كان من الصالحين، والمؤمنين المستقيمين، ولكنه إن رضي به، واستسلم له، واسترسل معه، فهذا الذي

يضر، وإن دافعه وحاول أن يتخلص منه، فيذكر نعم الله عليه، ويذكر رؤية الله له، وعودته إليه، ويذكر فقر المخلوق وضعفه، فيندفع هذا المرض، فالمسلم ينبغي أن يذكر هذه الأمور إذا جاءه الشيطان، فإن إبليس حريص على إغواء الإنسان، كما قال بعض الصالحين: (ما من أمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: نزغة إفراط، ونزغة تفريط)، فإبليس له في كل عمل يعمل به الإنسان نزغة، يعني: له فيه دخل، (فهو حريص على أن يدفعك للمبالغة، ثم إن عجز دفعك للتقصير)، ولهذا يذكر ابن الجوزي رحمته الله في (تلبس إبليس)، صوراً كثيرة لإبليس، وكذلك ابن قدامة رحمته الله في (مختصر منهاج القاصدين)، وكذلك الغزالي رحمته الله في كتاب (إحياء علوم الدين)، فيما يتعلق بالرياء، فإنهم يتحدثون عن طرق إبليس؛ فإن إبليس متخصص في الإفساد، وقد عاصر جميع الأجيال، وعرف مداخل النفس البشرية، وكيف يأتيها، أحياناً قد يمنع الإنسان نفسه من طاعة الله، وهو يظن أنه يمنعها حتى لا يُرائي، مثلاً: يقول إنسان: إن ذهبت إلى المسجد أرائي الناس، فأصلي في البيت، وإن تصدقت على الفقراء أرائي الناس، فيبقى فترة طويلة، أو طوال حياته، لا يتصدق على الناس، يخشى من الرياء، وهذا من إبليس، وربما إذا جاء المسجد، قال: لو حسنت صلاتك، فإن الناس يقولون فلان حسنت صلاته، فأسرع بصلاتك، فيسرع بها سرعة يُخلُّ بها ويُفسدها، فإبليس يأتيه من نواح كثيرة، قد يأتيه في صورة نصيحة، ويقول له: أنت لو فعلت كذا! ولكن إبليس لا يخاطب الإنسان، والإنسان هو الذي يحدث نفسه، ويظن أن هذا من نفسه، مع أن هذا من وساوس إبليس.

فلا يعصم الإنسان إلا العلم الشرعي، فيعرف ما هو الرياء؟ وما هو حدود الرياء؟ وكيف يتخلص منه؟ وكيف يعظم الله ﷻ؛ حتى لا يقع في نفسه تعظيم المخلوق، والحاجة إلى المخلوق، هذه كلها لا تُعرف إلا عن طريق العلم الشرعي، فيقرأ كلام العلماء، وكيف يذكرون التحصين من إبليس؟ فإن إبليس له مداخل كثيرة متخصصة، مثل أصحاب الدعايات اليوم، فقد

يُحْسِنُونَ بعض البضاعات، وهي مَنْ أَرَدَأَ البضاعات، والإنسان ينخدع بكثرة الدعاية، وكثير من الناس يقع ضحية للدعايات، وربما لا يكفيه دَخْلُهُ من كثرة الدعايات، وقد يؤذي ذلك الأمر الأسرة، فكل واحد من الأسرة له مَطْلَبٌ، ويبقى هو طوال حياته يُلاحق الدعايات، وهذا ابتزاز لأموال المسلمين، وإيذاء لهم، وهكذا إبليس له مداخل، يدخل إلى قلب الإنسان بطرق شتى، قد يمنعه من طاعة الله بدعوى الإخلاص، وبدعوى الورع، وقد يمنعه حتى عن فرائض، وقد يدفعه إلى أن يُخِلَّ بالطاعات؛ حتى لا يقع في الرياء، ففرق بين أن يطرأ على قلبه العمل لأجل الناس، وبين أن يأتيه إبليس ليمتنع من أداء حقوق الله عليه، وحقوق الله تؤدَّى، وإذا جاءه إبليس، فليدفعه، فالفرائض لا تُترك، والواجبات لا تُترك، فلا ينبغي للإنسان أن يستسلم لوساوس إبليس، بدعوى أنه يريد الإخلاص، فإن الإخلاص له صور، والرياء له صور، ولهذا ذكر العلماء عدة تعريفات للإخلاص، ولا بأس بإيراد بعضها:

قال بعضهم: (الإخلاص هو أفراد الحق ﷻ بالقصد والطاعة)، يعني: لا يكون في قلبك إلا الله، في الثناء أو العمل، لا تلتفت بقلبك إلى المخلوق، كلما جاءك إبليس ليدخل عليك تعظيم المخلوق، أو الميل إلى المخلوق، فإنك تسد بابه.

وقيل فيه: (هو تصفية الفعل عن ملاحظة المخلوقين)، المعنى واحد، فأنت في قلبك ملاحظة ورؤية تتجه بها إلى الله، كما جاء في الحديث في الإحسان «أن تعبد الله كأنك تراه»^(١)، وتنسى من ذهنك المخلوق، لا تحضر في ذهنك مخلوقاً، فإنك تنشغل بالله عن خلقه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وقيام الساعة...، برقم: (٥٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله، برقم: (٨)، (١/٣٦).

وقيل: (هو التوقّي من ملاحظة الخلق، حتى عن نفسك)، يعني: الإنسان قد يُعجّب بنفسه، وينظر إلى نفسه، فعليه أن يرتفع حتى عن خواطر نفسه، والصدق: التوقّي من مطالعة النفس، فالمخلص لا رياء عنده، والصادق لا عُجْب عنده، ولا يتم الإخلاص إلا بالصدق، ولا الصدق إلا بالإخلاص، ولا يَتِمَّان إلا بالصبر والمجاهدة، ولهذا شرع في الصلاة لفظ الله أكبر، كلما جاءك إبليس يقول: راء فلاناً، تقول: الله أكبر، أي أكبر من فلان، وأكبر من كل الوجود، فمَنْ يستحق أن ترائيه؟ وأنت في كل حركة وركعة: الله أكبر مما عند فلان، الله أكبر من الدنيا، الله أكبر من كل مخلوق، فأنت تردد الله أكبر، فكلما أراد إبليس أن يصطادك، تتذكر الله أكبر، أكبر من جميع ما يخطر في بال الإنسان، ولهذا لم يرد فيه بيان أكبر من ماذا؟ ثم تقول في الركوع: سبحان ربي العظيم، تُنزه الله أن يكون له في الوجود مَنْ يستحق أن تصرف وجهك إليه، وتقول في السجود: سبحان ربي الأعلى، كلها تنزيه الله، فإن الله وَجَّهَ أعز وأعظم وأجلّ من أن يخطر ببالك الخالق مع المخلوق، وقد جاء في الحديث: (أنا أغنى الشركاء عن الشرك، فمَنْ عمل عملاً أشرك فيه معي غيري، تركته وشركه) ^(١).

ويقول بعض أهل العلم: (الإخلاص مثل العسل)، فصفحة العمل لو أدخلت عليها بعض الرياء، أفسدها، فكذلك العسل لو أدخلت عليه قليلاً من القاذورات، وهو صفية مليئة بالعسل، فإنك تستقذرها كلها، ولا تميل إليها. وقال بعضهم: (الإخلاص استواء أعمال العبد في الظاهر والباطن)، يعني لو صلّى في المسجد، كما لو صلّى في البيت، على صورته واحدة، ولكن من

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق، باب مَنْ أشرك في عمله غير الله، برقم: (٢٩٨٥)، (٢٢٨٩/٤).

حسنها في المسجد، وأسرع فيها في البيت، فهذا علامة الرياء، والرياء أن يكون ظاهره خيراً من باطنه، ولهذا بعض الناس يلبس الثياب الممزقة أو المرقعة، حتى يُقال: فلان زاهد، وربما لو تيسر له الحرام، ما تأخر عنه، وكذلك القارئ قد يُحسن القراءة بالقرآن إذا سمع الناس، ولكن إذا كان بينه وبين نفسه لا يحسنها؛ لأنه لا يُسمع أحداً، وقد يكون العكس، ولكن لا يجوز لنا أن نظهر المظهر السيئ؛ حتى لا نُمدح، ولكن لا تفعل الفعل الحسن أمام الناس، ولو اختفيت بينك وبين نفسك لفعلت غيره، ولكن لو كان عملك في الباطن خيراً من الظاهر، لكان أحسن، ولو استويا لكان حسناً.

وقال غيرهم: (الإخلاص نسيان رؤية الخلق، بدوام النظر إلى الخالق)، يعني كون قلبك مُتجهاً إلى الله ﷻ في صلاتك وصيامك وحجك وفي حديثك وصدقك، وتذكر نماذج كثيرة عجيبة لبعض النفوس الضعيفة، ترى مثلاً بعض الأثرياء إذا جاءه فقير وليس هناك أحد، يُعطيه دراهم معدودة، ولو جاءه أمام جمع من الناس، أعطاه أضعاف ما أعطاه في السر، وتذكر قصة عن بعض الأشخاص، أنه ذهب إلى بعض الأثرياء في بيته، فأعطاه دراهم قليلة، فخرج فسئل كم أعطاك؟ قال: كذا، قالوا: إذا جلس في مجلس بعد العصر، اذهب إليه، فجلس في العصر مع بقية الأثرياء، فطلبه، فأعطاه مبلغاً ما كان يحلم به، هذا المسكين صاحب المال، لو كان لا يُراقب إلا الله، لَبَقِيَ له هذا المال يوم القيامة، ولكن أفسده، تصدَّق بصدقة يلحقه إثمها يوم القيامة، وكان بإمكانه أن يكون له أجرها يوم القيامة؛ لأن القلب ضعيف، والإيمان ضعيف، والتقوى في القلب ضعيفة، ولكن لو أن إنساناً أعطى إنساناً مالاً، ثم عَرَفَ أنه أعطاه كذا بدون اختياره، فمدح به، وأُثني عليه به، هذا لا بأس به، فلو أطلع الناس على بعض أعمالك الطيبة بدون اختيارك، فهذا لا بأس به، ولو إن رضيت به،

فلك حالان:

الأولى: إن رضيت به لأجل الناس أن يمدحوك، فهذا من الرياء، ولكن العمل - إن شاء الله - ليس باطلاً؛ لأنك لم تعمله من أجلهم.

الثانية: وإن رضيت به وسررك؛ لأن الله ﷻ قد أطلعهم على بعض الخير فيك، فلا بأس، فأنت لم تفرح لأجل عطاء الناس، أو لأجل ثنائهم، وإنما لأجل أن الله ﷻ قد أظهر بعض ما عمله من الخير، فتشكر الله على أنه ظهر ما يُثنى به عليك، لا لأن الناس سيثنون به عليك، وسيحصل لك منهم مدح أو أجر أو عطاء أو نحو ذلك.

وقال الفضيل رحمه الله: (ترك العمل من أجل الناس رياء، والعمل من أجل الناس شرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما)، يعني: عملاً وتركاً، أن لا يكون عملك إلا لله، إن تركت، تركته لله، وإن عملت، عملته لله.

فالإخلاص يقابله الرياء، والإخلاص هو توحيد الله في العمل والقول، وفي الظاهر والباطن، بعض الناس يُكثر من أعمال الخير بين الناس، فيصلح بين هذا وهذا، ويسعى إلى فك بعض الناس مما حدث بينهم من المشاكل، ولكن لا يريد به إلا ثناء الناس، وهذا -نعوذ بالله- محروم من الفضل، ويوم القيامة يقول الله: (اذهبوا إلى من كنتم تراؤنهم، هل ترون عندهم جزاء!)^(١)، فكيف يُرائي الإنسان الفقير المحتاج؛ الذي لا قدرة له إلى أن يعطيه شيئاً، إلا بإذن الله ﷻ، فالرياء -نعوذ بالله- من ضعف الإيمان.



(١) أخرجه بلفظ: "إلى الذين كنتم تراؤن في الدنيا، فانظروا هل تجدون عندهم جزاء"، الإمام أحمد في المسند برقم: (٢٣٦٣٠)، (٣٩/٣٩)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٦٨٣١)، (٣٣٣/٥)، ورواه الطبراني قريباً منه في المعجم الكبير، برقم: (٤٣٠١)، (٤/٢٥٣)، وأما اللفظ الذي ساقه الشيخ فلم أجده، فلعله ساقه بالمعنى.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

كما قال ﷺ فيما صح عنه: «ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم».

الشرح

قوله ﷺ: (ما بعث الله من نبي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على ...)، هذا الحديث ورد في قصة طويلة، ذكرها الإمام مسلم رَحِمَهُ اللهُ، وهو: (عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة، قال: دخلت المسجد، فإذا عبد الله بن عمرو بن العاص جالس في ظل الكعبة، والناس مجتمعون عليه، فأتيتهم، فجلستُ إليه، فقال: كنّا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ، فنزلنا منزلاً، فمِنّا مَنْ يُصلح خباءه، وَمِنّا مَنْ يَنْتَضِلُ)، يعني: يرمي بالسهم، (وَمِنّا مَنْ هو في جَسْرَةٍ)، أي في غنمه، أو في مكان رعاية فرسه أو جملة، (إذ نادى مُنادي رسول الله ﷺ: الصلاة جامعة، فاجتمعنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقاً عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شر ما يعلمه لهم، وإن أمتكم هذه جُعِلَ عافيتها في أولها، وسيصيب آخرها بلاء، وأمور تنكرونها، وتجيء فتنة، فيرقق بعضها بعضاً، وتجيء الفتنة، فيقول المؤمن: هذه مهلكتي، ثم تنكشف، وتجيء الفتنة، فيقول المؤمن: هذه هذه -أي: مهلكتي-، فَمَنْ أَحَب أَنْ يُزَحَّزَحَ عن النار، ويُدْخَلَ الجنة، فلتأته مَئِيَّتُهُ وهو يؤمن بالله واليوم الآخر، وليأتِ إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه، وَمَنْ بايع إماماً، فأعطاه صفقة يده، وثمره قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عُنُقَ الآخر، فدنوتُ منه، فقلتُ له: أنشدك الله أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ فأهوى إلى أذنيه، وقلبه بيديه، وقال: سمعته أذناي ووعاه قلبي -هذا يقوله: عبد الرحمن بن رب الكعبة-، فقلتُ له: هذا ابن عمك معاوية، يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل، ونقتل

أنفسنا، والله يقول: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَتْ حِجْرَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، قال: فسكت ساعة، ثم قال: أطعه في طاعة الله، واعصه في معصية الله^(١)، هذا من علامات النبوة، فإن الحديث عن المستقبل، وما سيحدث للأمة، وما سيلقاه المؤمن، وما سيعرض له من الفتن، وقد حدث على مدار الأجيال والتواريخ التي مرّت بالأمة الإسلامية فتن كثيرة، وبلاء كثير، وما من عصر إلا وأهل الصلاح يبتلون، ويؤذون، وسيبقى إلى قيام الساعة أن يلقي المسلم من يفتنه عن دينه، وأن يؤذيه في دينه، فإن هذا صراع بين الحق والباطل، وبين الخير والشر، والله ﷻ يبتلي الناس بعضهم ببعض، ولكن المسلم عليه أن يثبت، وأن يبقى على إيمانه، ومن سرّه أن يُزحزح عن النار، فكما قال في الحديث: (ومن سرّه أن يُزحزح عن النار، ويدخل الجنة، فلتأته مَنِيَّتُهُ - أي فليمت - وهو يؤمن بالله واليوم الآخر)، هذا حق الله، (وليأت إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه)^(٢)، أي: يقوم بحق الله وبحق الناس، لا يدفعه أذى الناس له أن يؤذيه، أو أن يقصر في حقوقهم، فليقم بحق الله وحق الناس ما استطاع، وليصبر، حتى يأتيه الموت وهو على دينه، لعل الله ﷻ أن يرحمه يوم القيامة، هذا الحديث الذي ذكره الشارح رحمه الله أراد أن يُبين به أن الرسول ﷺ، قد أخبر أمته بكل ما ينفعهم في دينهم ودُنياهم، وأن حديث: (أخوف ما أخاف عليكم، الشرك الأصغر)^(٣)، من هذا النوع الذي فيه نصيحة وإرشاد لأمة ﷺ.

(١) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، برقم: (١٨٤٤)، (٣/١٤٧٢).

(٢) الحديث السابق.

(٣) سبق تخريجه.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ولما كانت النفوس مجبولة على محبة الرياسة والمنزلة في قلوب الخلق، إلا من سلم الله كان هذا أخوف ما يخاف على الصالحين؛ لقوة الداعي إلى ذلك، والمعصوم من عصمه الله، وهذا بخلاف الداعي إلى الشرك الأكبر، فإنه إما معدوم في قلوب المؤمنين الكاملين؛ ولهذا يكون الإلقاء في النار أسهل عندهم من الكفر، وإما ضعيف هذا مع العافية، وإما مع البلاء ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، فلذلك صار خوفه ﷺ على أصحابه من الرياء أشد؛ لقوة الداعي وكثرته دون الشرك الأكبر لما تقدم، مع أنه أخبر أنه لا بد من وقوع عبادة الأوثان في أمته.

الشرح

قوله: (ولما كانت النفوس مجبولة على محبة ...)، يشير الشارح رَحِمَهُ اللهُ إلى أنه ليس هناك إنسان يحب أن يُذَمَّ، فهذا طبيعة النفس البشرية، ولكن لا ينبغي له أن يعمل الطاعة التي هي حق لله، حتى لا يُذَمَّ، فإن الطاعة تُعَمَلُ لله ﷻ؛ ابتغاء وجهه وإرضائه، لا تُعَمَلُ لأجل جلب المدح، أو دفع الذم واللوم، فقال: إن الشرك الأكبر في قلوب المؤمنين معدوم، وقد جاء في الحديث: (ثلاثة مَرِنَ كُنَّ فِيهِ، وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يعود في الكفر

-أي الشرك-، كما يكره أن يُقذَف في النار^(١)، فالمؤمن يكره الشرك الأكبر ويرفضه، وربما لو خُيِّر بين أن يدخل النار في الدنيا، وبين البقاء على الإيمان، أو الكفر، لرَضِيَ دخول النار مع بقاءه على الإيمان، ولكن هذا الإنسان الصالح قد يتسلل إليه الرياء، وهو لا يشعر، أو في غفلة من إيمانه، فإن الإيمان له هبوط وارتفاع، فأحياناً الإيمان يضعف، والشيطان يقوى، فيوسوس للإنسان فيقع في الرياء، مع أنه إن عُرِضَ له الشرك الأكبر يرفضه، ولا يريد، ولا يقبله، بل ربما يفضل القتل، أو الحرق بالنار، على أن يُشرك بالله ﷻ، ومع ذلك قد يقع في الرياء، ويقول الشارح: إن الشرك الأكبر لو عُرِضَ للإنسان، فإن الله يثبت المؤمنين، ويعينهم على تحمل الإيذاء، في سبيل البقاء على الإيمان.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، برقم: (١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان خصال مَنْ أتصف بهن، وجد حلاوة الإيمان، برقم: (٤٣)، (١/٦٦).

قال المؤلف رحمه الله:

فدل على أنه ينبغي للإنسان أن يخاف على نفسه الشرك الأكبر، إذا كان الأصغر مخوفاً على الصالحين من الصحابة مع كمال إيمانهم، فينبغي للإنسان أن يخاف الأكبر لتقصان إيمانه ومعرفته بالله، فهذا وجه إيراد المصنف له هنا مع أن الترجمة تشمل النوعين.

الشرح

قوله: (يخاف على نفسه الشرك الأكبر، إذا كان الأصغر مخوفاً على الصالحين من الصحابة...)، الخطاب للصحابة رضي الله عنهم، خطاب لكل الأمة، وإن كان الصحابة يدخلون في الخطاب، فغيرهم من باب الأولي، فالخطاب في هذا الحديث: (أخوف ما أخاف عليكم) للصحابة رضي الله عنهم، وهم أفضل الأمة وساداتها وخيرها، فإن كان الخوف على الصحابة من هذا الذنب، فإن الخوف على غيرهم أشد، يعني أراد الشارح أن يشير إلى أن المؤمن ينبغي أن يخاف على نفسه، فإذا كان الصحابة يخاف عليهم الرسول ﷺ من هذا المرض، فغيرهم من باب الأولي، فإذا خاف من الرياء، فإن هذا علامة صحة القلب، ولكن إذا استرسل مع الرياء، ورَضِيَ به، فهذا علامة النفاق، ولهذا جاء في قول عبد الله بن أبي مليكة رضي الله عنه: (أدركت ثلاثين من أصحاب رسول الله ﷺ، وكلهم يخاف على نفسه النفاق)^(١)، وهذا علامة صحة القلب، ولهذا عمر كان يقول لحذيفة رضي الله عنه: (سألتك بالله، أَسَمَّاني رسول الله عندك من المنافقين؟)،

(١) سبق تخريجه.

فصحة الإيمان وقوته، تجعل الإنسان يخاف من الرياء والنفاق، وهذا دليل على صحة الإيمان، ولكن لا ينبغي أن يزيد؛ لأن لكل أمر حداً، فإذا زاد شدة الخوف من الرياء، فقد يعطله عن طاعة الله - كما قلنا -، فقد يمتنع عن طاعة الله، ويظن أن هذا ترك للرياء، فيقول: أخشى إنني إذا ذهبت إلى المسجد، أن يكون رياء؛ لأن الناس يرونني في المسجد، فأصلي في البيت حتى لا أقع في الرياء! فقد فرض الله عليه الصلاة في بيته ﷺ، وأمره به، ورَضِيَهُ له، وحذَّره الرسول من ترك المسجد، حتى همَّ بإحراق مَنْ ترك الجماعة، ثم يقول: أنا أشرع لنفسي! هذا من إبليس، فلا ينبغي أن يصل الخوف من الرياء إلى الحد الذي يجعله يترك الواجبات والفرائض، بدعوى الإخلاص، بل يخاف في حدود، ويخشى في حدود.

وفي العصر الحاضر، بعض مَنْ يزعم ويدَّعي أنه من الصوفية، إذا قرئ القرآن، وذكر الرسول ﷺ، ينتفض، وحتى أنه يغيب عن وعيه، فيظن الناس أن هذا من كمال تقواه، يقول العلماء: أكبر المتقين وسيدهم رسول الله ﷺ، كان القرآن يُقرأ عليه، ولا يصل إلى هذا الحد، كان أقصى ما يصل إليه الرسول ﷺ إذا سمع القرآن أن يبكي، ولكن ما كان يفقد وعيه، فقال العلماء: هذا نقص في الإيمان، ونقص في عزيمة الإنسان، إذا تعدَّى الأثر إلى أن وصل الإنسان إلى أنه يفقد وعيه، فإن هذا ضعف فيه، وإذا قرئ القرآن، ولم يؤثر فيه، فهذا ضعف كذلك، فكلا طرفي الأمور ذميم: الغلو والتفريط. فحال الإنسان ينبغي أن يكون على وفق السنة، كيف كان الرسول ﷺ يسمع القرآن؟ كيف كان يتأثر؟ يَرِقُّ للقرآن، يخشى، ويخشع قلبه، ولكن لا يصل إلى حالة الإغماء، هذا مرض يصيب بعض الناس، وقد يظنون أنه من كمال الإيمان،

أو من كمال محبته لله ولرسوله ﷺ، بل هذا ضعف في الإيمان، وضعف في التحمُّل، وبعضهم يُربِّي نفسه عليه، ويعودها على أنه إذا سمع القرآن، يحاول أن ينتفض، ويحاول أن يعمل حركة حتى يخشع، حتى يصبح عادة له، فإذا قرئ القرآن، فقد وعيه، وهذا ليس حالاً مطلوباً، ولا مقصوداً، ولا مرغوباً فيه، فإن أكمل الأحوال حال رسول الله ﷺ، وتجاوزه إفراط، والنقص عنه تفريط، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، فأكمل العبادات، وأكمل الأحوال هو ما كان عليه رسول الله ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

قال المصنف: (وفيه أن الرياء من الشرك، وأنه من الأصغر، وأنه أخوف ما يخاف على الصالحين، وفيه قرب الجنة والنار، والجمع بين قربهما في حديث واحد على عمل واحد متقارب في الصورة).

قال: (وعن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: من مات وهو يدعو لله ندًا دخل النار) رواه البخاري.

الشَّحْ

قوله: (قال المصنف)، أي: صاحب الكتاب، والمصنف أورد هذه الفوائد في آخر الباب، وقوله: (إن الرياء من الشرك)، الشرك لفظ عام، يشمل الشرك الأكبر، والشرك الأصغر، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ﴾، يشمل الأمرين عند كثير من العلماء، ومنهم من قال: إنه خاص بالشرك الأكبر، أما الشرك الأصغر فإنه من المعاصي، وأما ابن تيمية رحمه الله فإنه يُفَرِّق بين كثرة وقلته، فقال: (إن كَثُرَ، عُوقِبَ صاحبه، وإن قَلَّ)، كما قال ابن القيم رحمه الله: (كيسير الرياء، فإن هذا يكون مُغْتَفَرًا في جانب التوحيد).

وقوله: (وفيه قرب الجنة والنار، والجمع بين قربهما، في حديث واحد)، وهو حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه الذي سيأتي: (أنه مَنْ لَقِيَ الله يشرك به شيئًا، دخل النار...)، إلى آخره، فجمع بين مَنْ يُشْرِك وَمَنْ لَا يُشْرِك.

قوله ﷺ: (مَنْ مات وهو يدعو لله ندًا، دخل النار)، هذا الحديث ورد بثلاثة ألفاظ وكلها في الصحيح:

اللفظ الأول: (مَن مات يُشرك بالله شيئاً، دخل النار)، وابن مسعود رضي الله عنه كأنه لم يسمع الحديث كاملاً؛ لأن الحديث سيأتي من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنه فيه الأمران، الشرك وعدمه، ولكن ابن مسعود رضي الله عنه أورد الشطر الأول فقط، ثم قال: (قال رسول الله ﷺ: مَن مات يُشرك بالله شيئاً، دخل النار، وقلتُ أنا -أي ابن مسعود رضي الله عنه -: مَن مات لا يُشرك بالله شيئاً، دخل الجنة) ^(١)، فجعله من قوله.

والرواية الثانية: يقول: (قال النبي ﷺ كلمةً، وقلتُ أخرى، قال الرسول: مَن مات وهو يدعو من دون الله نِدًّا، دخل النار، وقلتُ أنا: مَن مات وهو لا يدعو لله نِدًّا، دخل الجنة) ^(٢).

والرواية الثالثة: (مَن مات يجعل لله نِدًّا، دخل النار، وقلتُ أخرى: مَن مات لا يجعل لله نِدًّا، دخل الجنة) ^(٣).

الألفاظ الثلاثة كلها بمعنى واحد، وهذا يدلنا على كمال فقه الصحابة رضي الله عنهم، وشدة حفظهم وفهمهم، فإنهم يروون الحديث الواحد بألفاظ مختلفة، وتكون المحصلة واحدة، فهكذا كان الصحابة رضي الله عنهم لديهم حفظ عجيب، وقوة ذاكرة عجيبة؛ لأن الله اختارهم لحفظ هذا الدين، ولو كانت أذهانهم

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله: (ومن الناس مَن يتخذ من دون الله أنداداً...)، برقم: (٤٤٩٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ: "أدخل النار.. وأدخل الجنة"، كتاب الأيمان والنذور، باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم، برقم: (٦٦٨٣).

كأذهاننا اليوم، لما بقي لنا من الدين شيء، ولكن الله اختارهم، فترى حفظهم عجباً، يروي صحابي حديثاً طويلاً صفحات كثيرة بلفظ واحد، ويأتي صحابي آخر يذكر نفس الحديث مع اختلاف في اللفظ يسير، مثلاً: حديث الإسراء والمعراج تقرأ لعدة من الصحابة، كل صحابي يذكر نفس الحديث، ويختلفون فيه الشيء القليل، وقد يقع بعض الوهم، ويذكره العلماء أنه ورد من التابعين، أو أتباع من التابعين، أو من بعض أتباع التابعين، فالصحابة رضي الله عنهم قد رُزقوا شدة الحفظ.

وهذا الحديث الذي ذكره ابن مسعود رضي الله عنه، وذكر أنه ذكر كلمة أخرى، ورد عن جابر رضي الله عنه - كما سيأتي - كلا الأمرين، مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو قوله: (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ)، فالحديث جاء مرفوعاً من طريق جابر بن عبد الله رضي الله عنه.



قال المؤلف رحمه الله:

قال ابن القيم: الند: الشبه، يُقال: فلان ند فلان ونديده، أي: مثله وشبهه انتهى.

وهذا كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٢) [البقرة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أُنْدَادًا لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِهِ قُلُوبًا تَمَتَّعَ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا إِنَّكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ﴾ [الزمر: ٨].

الشرح

قوله: (فلان ند فلان ونديده، أي: مثله وشبهه)، هنا يُفسر معنى الند في اللغة، فالند في اللغة يُطلق على المثل، فلان ند فلان، أي مثله، أو شبيهه، ولكن كلمة (ند) تستعمل اليوم كثيراً على طيب البخور، وهي ليست عربية، الند في اللغة: المكان المرتفع، والند: هو الشبيه والمثل، فهنا يقول ابن القيم رحمه الله: (يُقال فلان ند فلان أو نديده، أي: مثله وشبهه)، فالند هو المثل والشبيه.

قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٢) [البقرة: ٢٢]، وهذه الآية هي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٢) [البقرة: ٢١-٢٢]، تعلمون: أنه ربكم، وإنما ذكر العلم لما ذكر في الآية السابقة، أن الله خلقهم والذين من قبلهم، وجعل الأرض لهم فراشاً، والسماء بناءً، وأنزل من السماء ماءً، وتعرف قريش أن هذه كلها من الله، أن الله الذي خلق، وهو الذي رزق،

وهو الذي أنزل الماء، فكيف تشركون مَنْ تعلمون أنه الرب الواحد الذي خلق، والذي رزق، والذي يُحيي ويميت! فقولوه: (تعلمون)، أي أن الله الخالق واحد، فكيف تشركون به، وتجعلون له أندادًا، أي مثلًا وشبيهًا، فَمَنْ دعا غير الله مع الله، فقد جعله لله نِدًّا، وَمَنْ استغاث بغير الله، فقد جعله لله نِدًّا؛ لأن هذه كلها حقوق لله ﷻ، ومن خصائص الإلهية، فلا يجوز أن يُدعى غير الله، ولا يُستغاث بغیره، ولا يُخضع لغيره، ولا يُذل لغيره، ولا يُرجى غيرَه، فَمَنْ جعلها لغير الله، فقد جعل ذلك الشيء نِدًّا لله، أي مثلًا له.

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ في سورة الزمر، وتمامه: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَلَهُ نِعْمَةٌ مِّنْهُ نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُوَ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [الزمر: ٨]، فيذكر حال الإنسان عند الرخاء، وعند الشدة، إذا مسّه الضر، دعا الله مخلصًا، ولكن إذا ذهب الضر، فإنه يبدأ يعود إلى ما كان عليه من الإشراك بالله، فهذه الآيات تدل وتبين أن تعظيم غير الله، والاستغاثة به، والدعاء له، شرك مع الله ﷻ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

أي: من مات وهو يدعو الله ندأً، أي: يجعل الله ندأً فيما يختص به تعالى، ويستحقه من الربوبية والإلهية دخل النار؛ لأنه مشرك، فان الله تعالى هو المستحق للعبادة لذاته؛ لأنه المألوه المعبود الذي تأله القلوب، وترغب إليه، وتفزع إليه عند الشدائد، وما سواه فهو مفتقر إليه مقهور بالعبودية له، تجري عليه أقداره وأحكامه طوعاً وكرهاً فكيف يصلح أن يكون ندأً!!

قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنْ الْإِنْسَانُ لَكَفُورٌ مُبِينٌ﴾ [الزخرف: ١٥]، وقال: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [١٣] لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿١٤﴾ وَكُلُّهُمْ عَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ﴿١٥﴾ [مريم: ٩٣-٩٥]، وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَهَا النَّاسُ أَنْتَهُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، فبطل أن يكون له نديد من خلقه تعالى عن ذلك علواً كبيراً، ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ [١١] عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٢﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢].

الشرح

هذا إشارة إلى ما تقدم ذكره، وهو أن المخلوق تحت قدر الله، تجري عليه أقدار الله من مرض وصحة، وفقر وغنى، وحياة وموت، وجوع وشبع، وظماً وري، وغيرها، فهذا المحتاج الفقير الذي يجري عليه قدر الخالق، كيف يجوز للإنسان أن يرفعه إلى مستوى خالقه، وأن يجعله ندأً، وهو فقير محتاج؟ ليس من المخلوق غني بذاته، لا يحتاج أحداً، بل كل مخلوق مهما

ملك، ومهما جمع من الأموال، ومهما ارتفعت مكانته الاجتماعية، فإنه يبقى مقهوراً تحت قدر الله، وقدر الله يحيط به ويشمله، فيمرض بقدر الله، ولهذا لا نرى أحداً من البشر لا يمرض، فيمرض ويضعف، ويبحث عمن يعالجه، ويرفع عنه المرض، ويبحث عن الأسباب، ويُنقل على المستشفيات، وهو من أثرى الناس وأغناهم بالأموال، ولكن غناه خارجة، المال ليس بداخله، داخله فقير، والمال في مكانه، فالله غني بذاته ﷻ، والمخلوق فقير بذاته، ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، فلا يصل الإنسان إلى مستوى أن يُشرك مع الله، إلا إذا جهل المخلوق، وجعل الخالق، فهذا من أسباب ما يقع فيه الإنسان من الشرك.

هذه الآيات أوردها الشارح رحمه الله ليُبين ما دلّ عليه القرآن الكريم، وما نَعَاه إلى المشركين من خطئهم، والمسلم قد لا يتصور كيف أن المخلوق يدعو المخلوق، ويعظمه، ويستغيث به، ويخضع له! لأن الإنسان يعيش في بيئة لا يتصور غير ما يألّفه فيها، فالشخص الذي لا يعرف الجوع، مهما تصف له الجوع، لا يعرفه، والذي لا يعرف الشبع، مهما تصف له الشبع، لا يعرفه، وهكذا، قال عمر رضي الله عنه: (لا يعرف الإسلام إلا مَنْ عاش في الجاهلية)^(١)، لا يستطيع أن يدركه جيداً؛ لأنه لا يعرفه، فالإنسان الذي لا يرى هذا النقص في تفكير إنسان آخر، ربما لا يتصور أن هناك مَنْ يعتقد أن المخلوق يستحق التعظيم، وأن المخلوق يُخضع له من دون الله، ولكن إذا نُقِلَ له، وسمع القرآن الكريم، وسمع القصص يرى نماذج، فالإنسان يخضع للحجر، ويعبده،

(١) سبق تخريجه.

ويتقرب إلى الحجر أو الشجر أو البقر؛ لأن الإنسان إذا خلا مجتمعه، وخلا قلبه من العلم الشرعي، سهل على إبليس أن يقوده إلى هذا الدرك الهابط، وإلا فالإنسان العاقل يصنع الحجر، يصنع الصنم والوثن، ثم يعبدهما، يرى الحجر محتاجاً إلى نقله من مكان إلى آخر، ثم يعبد، وفي قصة أحد الصحابة في المدينة، أنه عندما أسلم، وبقي أبوه مشركاً يعبد الصنم، كان يأخذه يومياً، ويطرحه في مكان المزبلة، ثم يذهب أبوه إليه، ويعيده، ويغسله، ويطيبه، ويعيده مكانه، وأخيراً وضعه مع كلب ميت، فرآه مع كلب ميت مُعلّق في البئر، فهذا أيقظ في نفسه أنه لو كان هذا إلهاً يُعبد، ويستحق أن يُرجى، ويُخاف، ويُطاع، لكان حمى نفسه.

ولكن الإنسان إذا هبط تفكيره، يحدث منه العجب، فالقلب قابل إلى أن يعبد الحجر، وأن يعبد الأشجار، وأن يعبد الأبقار، بحسب الدعاية، الدعايات لها أثر في حياة الإنسان، المجتمع الذي تكثر فيه الدعاية بقدر معين، لوثن معين، يتأثر بهذه الدعايات، وربما يصل إلى مستوى أن هذا الحجر ينفع ويضر، حتى إن الصحابة رضي الله عنهم الذين ذهبوا إلى تكسير الأصنام، وقطع الأشجار، كان أهل الحي يهربون، يخشون أن هذا سيؤذيه، أي يؤذي الصحابي الذي يهدم هذا الوثن، أو يخرب هذا الصنم.

فالشاهد أن الإنسان إذا لم يُحصّن بالعلم الشرعي، وبالإيمان الشرعي، فإنه يهبط إلى مستوى أقل من مستوى الحيوانات، فسماع العلم الشرعي، وكثرة سماعه وقراءته، تُطهّر القلب، وتزكّي النفس، وإذا خلا المجتمع من سماع العلم الشرعي، ولم يسمع إلا هذه الأشياء التي فيها فساد، تأثر بها، والإنسان يعجب كيف يقتنع الإنسان العاقل بهذه الأشياء! ولكنه لا ينبغي له

أن يعجب، فإن هذا سُنَّة الله في خلقه، أن القلب قابل لكل شيء، وإن كان الأصل فيه الإيمان والخير، ولكنه قد يُحجَّب الخير، وقد يغطَّى بالتربية، وبالتعليم المستمر، وبالمكر، كما قال: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، الذين يمكرون بالإنسان ليلاً ونهاراً؛ حتى يفسد أخلاقه، وعقائده، ويهبط إلى مستوى الحيوانات، هذا المكر المستمر قد يؤثر، وبعض دعايات الشركات المصدرة والشركات المادية، تصرف على الدعاية أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال، تجعل ربع رأس المال للتجارة، وثلاثة أرباعه للدعاية؛ لأن الإنسان إذا كَثُرَ سماعه للشيء، وتعظيم الشيء أو مدحه، يتأثر، ولهذا نرى الأحزاب الشيوعية والأحزاب الأخرى يُكثرون من تعظيم المخلوق رئيس الحزب؛ حتى يُعظَّم من دون الله ﷻ، حتى يصبح كأنه يراقب هذا الشخص كأن معه في بيته، وحتى يصيبه الرعب من ذكره في كل مكان؛ لكثرة ذكره، وهكذا المجتمع يتأثر، والإنسان فرد يتأثر بكثرة ما يسمع ويرى، ولهذا الإسلام يحرم أن يُكثَّر تعظيم المخلوق، بل ينبغي أن يكون في جميع الحياة لا يُعظَّم إلا الله.



قال المؤلف رحمه الله:

واعلم أن دعاء الند على قسمين: أكبر وأصغر، فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو الشرك الأكبر، والأصغر كيسير الرياء، وقول الرجل: ما شاء الله وشئت. ونحو ذلك، فقد ثبت أن النبي ﷺ لما قال له رجل: ما شاء الله وشئت. قال: «أجعلني لله نداً بل ما شاء الله وحده» رواه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري في (الأدب المفرد) والنسائي وابن ماجه وقد تقدم حكمه في باب فضل التوحيد.

الشرح

قوله: (واعلم أن دعاء الند)، هذا هو نهاية كلام الشارح رحمه الله عن حديث: (مَنْ مات يدعو لله نداً، دخل النار، وَمَنْ مات لا يدعو لله نداً، دخل الجنة) (١)، فشرح معنى الند، وكما سبق: الند في اللغة العربية يُطلق على المثل، فيقال: فلان ند فلان، أي مثله، أو نديده، ولكن لو قيل: فلان شبه فلان، فإنه لا يكون نديده، بل يكون بينهما صفة مشتركة، فالند والمثل أبلغ، ولهذا نفى الله ﷻ المثل له، ولم ينفِ الشبه الذي قد يكون في بعض الأسماء، وبعض الصفات، وبعض الأفعال، التي لا نعرفها لو لم يوجد فيها شبه مشترك، فمثلاً لو لم نعرف معنى العلم في حق الإنسان، ما عرفناه في حق الله، ولكن ليس هذا التشبيه المذموم، بل لابد أن يكون في ذهن الإنسان نسبة مشتركة، بحيث يعرف المراد من الاسم والصفة، وإلا فلو كانت أسماء الله ﷻ ما نعرف مثلها، أو معناها في حق الإنسان، لما استطعنا أن نعرف أسماء الله وصفاته ﷻ، فالمنفي هو المثل، وكذلك لا يوجد لله شبه، ولكن الشبه في الاسم، أو في

(١) سبق تخريجه.

الصفة، كما يقول العلماء: إن هذا من باب المشترك، والاشتراك على قسمين: اشتراك لفظي واشتراك معنوي، فالمراد هنا الاشتراك المعنوي وليس اللفظي، فإن الاشتراك اللفظي يُطلق على أشياء ليس بينها أي نسبة مشتركة، مثلاً: العين تُطلق على أشياء ليس بينها تقارب، فتُطلق العين على الماء الجاري، وتُطلق العين على حاسرة البصر، وتُطلق العين على الذهب والفضة، وتُطلق العين على الجاسوس، ولكن ليس بينها تماثل، ولا تقارب في المعنى، هذا الاشتراك اللفظي، ولكن الاشتراك المعنوي أن يُطلق اللفظ على حقيقتين بينهما نسبة مشتركة، مثلاً: يُقال: الله موجود، والإنسان موجود، فكلمة موجود تُطلق على الله وعلى المخلوق، ولكنها إذا أُضيفت إلى الله، أصبحت خاصة بحق الله، فتميّزت؛ لأن حقيقة وجود الله ليست كحقيقة وجود المخلوق، هذا الاشتراك المعنوي، ويسميه ابن تيمية رحمته الله المتواطئ أو المُشكك، مثل كلمة النور، تُطلق على حقائق مشتركة، ولكنها متفاوتة، فالنور يُطلق على نور الشمس، وعلى الكهرباء، وعلى السراج الصغير، ولكن بينها تفاوت عظيم، فكذلك في حق الله وَجَدَّ، يُطلق على الله أنه حي، وأنه عليم، وأنه سميع، وأنه بصير، ويُطلق على الإنسان أنه حي، وأنه عليم، وأنه سميع، وأنه بصير، ولكن شتان بين الحقيقتين، فلو لم نعرف معاني الألفاظ في حق البشر، لما عرفناها في حق الله -تعالى-.

فقوله وَجَدَّ: (مَنْ مَاتَ يَدْعُو اللَّهَ نِدًّا)، هذا هو الشرك الأكبر، أن يتخذ مثلاً لله، يدعو ويخافه، ويرجوه، ويستغيث به، والله يقول: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿لَا تَجْعَلُوا﴾، أي لا تعتقدوا وجود نِد لله، فإن الله لا يوجد له نِد، فهنا يقول وَجَدَّ: (إن اتخاذ الند على قسمين: أكبر، وأصغر)، الأكبر لا يغفره الله باتفاق العلماء، ولكن الأصغر بين العلماء فيه خلاف، فابن

تيمية وابن القيم رحمهما الله يرجحان أن الشرك الأصغر إذا كثر، استحق صاحبه دخول النار، ولكن لا يُخلد فيها، وإنما يدخلها كدخول أصحاب الكبائر، ولكن إذا كان الشرك الأصغر قليلاً كيسير الرياء، ودائماً ابن تيمية يقول: كيسير الرياء أو الشرك اللفظي، بأن تقول: ما شاء الله، وشاء فلان، ولو لا الله وفلان، فأنت أشركت لفظاً، وإن كنت في قلبك لا تعتقد أن هذا مثل الله ﷻ، وكذلك الحلف، (من حَلَفَ بغير الله، فقد أشرك)^(١)، هذه كلها من الشرك اللفظي الصغير، ولو كثر الشرك الصغير، يستحق صاحبه أن يُمحَّص في النار، ولكن بعد التمحيص في النار يدخل الجنة، هذا مذهب ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله.

والآيات والأحاديث تشمل هذا وهذا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، هذا لفظ عام، واللفظ القرآني العام، واللفظ النبوي العام، لا يُخصَّص إلا بنص شرعي، أو بإجماع، أو بالعقل، فأحياناً العقل يُخصَّص إذا كان بإجماع العقلاء، كقوله تعالى في ريح عاد: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، ما دمرت المساكن، وما دمرت السماء، وما دمرت الأرض، فعرف أن كل شيء أراد الله تدميره، أو كل شيء أمرها الله بتدميره؛ لأن (كل) في العربية تأتي للعموم، تقول: رأيت كل الناس، أو سمعت كل الناس، أو قاله كل الناس، فكل هنا تُطلق على كل البشر، ولكن الموقف يحدد ما مرادك

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب اليمين بغير الله، برقم: (٣٢٥١)، والترمذي في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله، برقم: (١٥٣٥)، والحاكم في المستدرک، كتاب الأيمان والنذور، برقم: (٧٨٩٥)، (٤/٤٣٧)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٥٣٧٥)، وابن حبان في صحيحه، برقم: (٤٣٥٨)، (١٠/١٩٩)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأيمان، باب كراهية الحلف بغير الله - تعالى -، برقم: (١٩٨٣٠)، (١٠/٥٢)، وصحَّحه الألباني في تعليقه على أبي داود والترمذي.

بكل، فربما يكون الإنسان في مكان معين، فيقول: سمعت كل الناس، رأيت كل الناس، فالعقل هنا يخصص، فالعقل يفهم أن المراد به الناس الذين بقربه؛ لأنه لا يسمع كل الناس من شرق الأرض إلى غربها، فالعلماء يقولون: ﴿لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾، عام يشمل الأكبر والأصغر، ولكن بعض العلماء يقولون: الأصغر شبيهه بالكبائر؛ لأن الإنسان ما اتخذ مع الله ندًا، وإنما وقع في نفسه الشرك، الذي هو كشرك الهوى، فالإنسان لو وقع في المعصية، فقد أطاع الهوى، وأطاع غير الله ﷻ، وقد يحب المعصية، وهذا الحب شرعي، إذا صرفه للمعصية يكون قد أحب شيئًا يبغضه الله ﷻ، فهذا شرك أصغر، وكلام العلماء أن الشرك الأصغر متردد بين أن يكون من الكبائر، وبين أن يكون مما لا يغفره الله، وابن تيمية وابن القيم رحمهما يرون أن الشرك الأصغر إذا كثر، لا يُغفر، وإذا كان قليلاً، فالإلى مشيئة الله.

ثم أورد الشارح رحمه الله الحديث الذي ورد عن النبي ﷺ، أن رجلاً قال: (ما شاء الله، وشئت)، بحرف الواو؛ لأن حرف الواو تأتي لثلاثة معانٍ في العطف: التشريك المطلق، تقول: فلان وفلان وفلان، فقد أتيت بالواو ولا تريد الترتيب، وإنما أردت الجمع، ولكن قد تريد الترتيب: جاء فلان وفلان وفلان، فأنت رتبهم في المجيء، وقد تقدم الأفضل، أو قد تقدم من جاء متأخراً، وهذه هي المرتبة الثالثة، فالواو لا يفهم منها الترتيب، وإنما يفهم منها الاشتراك، فمن قال: ما شاء الله وشئت، أشرك الرسول ﷺ مع الله ﷻ، وهذا شرك لفظي، فقال: (بل ما شاء الله وحده)^(١)، المشيئة التي تنفذ مشيئة الله،

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب قول الرجل ما شاء الله وشئت، برقم: (٧٨٣)، (١/ ٢٧٤)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب النهي أن يقال: ما شاء الله،

ومشيئة الإنسان مُقيد نفاذها بمشيئة الله؛ لأن الله يقول: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) [التكوير: ٢٨]، فأثبت لك المشيئة، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٩) [التكوير: ٢٩]، فمشيئتك مقيدة بمشيئة الله، فلك مشيئة خاصة تُحاسب عليها، وتُثاب عليها، وتُعاقب عليها، ولكنها لا تخرج عن مشيئة الله، لكن كيف تلتقي مشيئة الله مع مشيئة العبد؟ هذا من الغيب؛ لأن مشيئة الله من صفاته، وصفات الله متعلقة بذاته، وذات الله لا نعرفها ﷻ، فلا نستطيع أن نعرف كيفية تعلق مشيئة الله بمشيئة العبد، الآن مثلاً في العصر الحاضر، السفينة الفضائية والقمر الصناعي تُحرَّك من الأرض عن طريق أجهزة خاصة، وهي بعيدة عنها، فهذا - والله المثل الأعلى - شبيه بمشيئة الله، مشيئة الله تتعلق بمشيئة العبد، وإن كنا لا نراها، فمشيئة العبد مرتبطة بمشيئة الله، ولكن لا يُقال: إن للعبد مشيئة مشاركة لمشيئة الله، مشيئة الله عامة، لا ينفذ إلا مشيئة الله، فعندما قال الصحابي: ما شاء الله وشئت، قال ﷺ: (أجعلني لله ندًّا! بل ما شاء الله وحده)^(١)، هذا الحديث وإن كان في سنده ضعف، صحَّحه بعض العلماء، ومنهم الشيخ الألباني رحمه الله.



= الله وشاء فلان، برقم: (١٠٧٥٩)، (٩/ ٣٦٢-٣٦٣)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٥٦١)، (٤/ ٣٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب ما يكره من الكلام في الخطبة، برقم: (٥٨١٢)، (٣/ ٣٠٧).
(١) الحديث السابق.

قال المؤلف رحمه الله:

قال: (ولمسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَقِيَهُ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ).

جابر هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام بمهملتين الأنصاري ثم السلمي بفتحيتين صحابي جليل مكث ابن صحابي له ولأبيه مناقب مشهورة ﷺ مات بالمدينة بعد السبعين وقد كف بصره وله أربع وتسعون سنة.

الشرح

قوله ﷺ: (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ ...)، هذا حديث جابر رضي الله عنه، جعل كلتا الجملتين مرفوعة، ولكن ابن مسعود رضي الله عنه قد رفع ما يتعلق بالشرك، (مَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ)، أو (مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَدْعُو اللَّهَ نِدًّا، دَخَلَ النَّارَ)، ثم قال ابن مسعود رضي الله عنه: (وأنا قلت: مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ)، فابن مسعود رضي الله عنه إنما رفع نصف الحديث، فالعلماء اختلفوا هل سمع ابن مسعود رضي الله عنه الحديث، ثم وَهَمَ في الجملة الثانية، أو أنه لم يسمع إلا جملة واحدة؛ لأن النبي ﷺ كان يعيد الكلام، ويحذر من الشرك، فلا يعني هذا أن كلا الحديثين قاله الرسول ﷺ في مكان واحد، ربما قال الرسول ﷺ الجملة الثانية في مكان، أو في وقت آخر، وربما كان يحذر من الشرك، فكان يقول: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، دَخَلَ النَّارَ»، ولم يقل الجملة الثانية، وابن مسعود رضي الله عنه سمع هذه الجملة، ولكن حديث جابر رضي الله عنه ذكر الأمرين، ذكر ما يتعلق بالجنة، وما يتعلق بالنار، فالحديث صحيح مرفوع في كلتا الجملتين.

قوله: (جابر هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام...)، جابر بن عبد الله رضي الله عنه، هو وأبوه صحابيَان جليلان، وقد شهد جابر بيعة العقبة، وشهد جميع الغزوات، ما عدا غزوتي بدر وأحد، فإن أباه منعه من حضورهما، ولكن أباه مات في أحد، وقد أثنى النبي ﷺ علي أبيه عبد الله بن عمرو بن حرام ثناءً عاطراً، ثناءً كريماً، فذكر ﷺ: (أَنَّ اللَّهَ كَلَّمَهُ كِفَاحًا)^(١)، أي بدون واسطة، وذكر أن الملائكة ما زالت تظله حتى دُفِنَ، أو حتى رُفِعَ، وقد دُفِنَ هو وعمرو بن الجموع في قبر واحد، وقال جابر بن عبد الله ابنه: (فأردتُ بعد ستة أشهر أن أنقله إلى قبر مستقل، فحفرتُ عنه، فوجدتُه كما دفناه، لم تأكل الأرض منه إلا شعيرات من لحيته، فكأنه مات بالأمس)، ووردَ في حديث آخر في الموطأ، (أنه بعد ستة وأربعين سنة مرَّ السيل على قبريهما، فبان جسماهما، فعندما أرادوا نقلهما من جانب السيل، وجدوهما كما دُفِنَا)، حتى قال الراوي: (وقد وضع عبد الله بن عمرو بن حرام يده على مكان جرحه، فعندما أزيلت إلى جانب جسمه، أعادها كما كانت)^(٢)، وهذا فضل الشهداء، وأصحاب رسول الله ﷺ، فجابر ابن عبد الله وأبوه كلاهما من بيت كريم، وجابر كانت له حلقة في مسجد رسول الله ﷺ يعلم الحديث، وقد تأخرت وفاته رضي الله عنه.

(١) أخرجه الترمذي مُطَوَّلًا، وفيه أنه ﷺ قال لجابر رضي الله عنه: "ما كَلَّمَ اللَّهَ أَحَدًا قط إلا من وراء حجاب، وأحيى أباك، فكلمه كِفَاحًا"، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة آل عمران، برقم: (٣٠١٠)، وقال: هذا حديث حَسَنٌ غريب، وابن ماجه في سُنَّته، باب فيما أنكرته الجهمية، برقم: (١٩٠)، والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، برقم: (٤٩٨٠)، (٣/ ٢٤٤)، وصَحَّحه وسكت عليه الذهبي في التلخيص، وحَسَّنَه الألباني في تعليقه على الترمذي.

(٢) أخرج القصة الإمام مالك في الموطأ، كتاب الجهاد، باب الدفن في قبر واحد لضرورة، برقم: (١٣٤٨)، وابن أبي شيبه في المصنف، كتاب فضل الجهاد، برقم: (١٩٧٨٩٠)، (١٠/ ٣٠٢).

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (من لقي الله لا يشرك به شيئاً) قال القرطبي: أي من لم يتخذ معه شريكاً في الإلهية ولا في الخلق ولا في العبادة، ومن المعلوم من الشرع المجمع عليه عند أهل السنة أن من مات على ذلك فلا بد له من دخول الجنة، وإن جرت عليه قبل ذلك أنواع من العذاب والمحنة، وإن مات على الشرك لا يدخل الجنة، ولا يناله من الله رحمة، ويخلد في النار أبد الآباد من غير انقطاع عذاب، ولا تصرم آماد، وهذا معلوم ضروري من الدين مجمع عليه بين المسلمين.

الشرح

هنا يشير رحمه الله إلى أن من مات موحّداً، دخل الجنة، يعني الناس يوم القيامة في الجنة صنفان، وفي النار صنفان، فأصحاب النار قوم دخلوها خالدين فيها، وهؤلاء أصحاب الشرك الأكبر، والقسم الثاني قوم دخلوها بسبب معاصي، أو شرك أصغر، فهؤلاء بعد أن يمحصوا في النار، يُنقلون إلى الجنة، ويبقى فيها المشركون والكافرون، والنار ثابتة باقية أبد الآباد على كلام القرطبي رحمه الله، وهو مذهب واعتقاد أهل السنة والجماعة، وهناك كلام لابن تيمية وابن القيم يفهم منه غير هذا.

وأهل الجنة قسمان: قسم دخلوها ابتداءً، أي لم يمروا على النار إلا من فوق الصراط، وقسم دخلوا النار بذنوبهم، وهم موحدون، ثم بعد أن مُحّصوا في النار، أُخرجوا إلى الجنة، فالنهاية إلى الجنة، ولكن البداية كانت من النار، وكذلك الذين في النار، فالقسم الذي يبقى هو الذي يكون مشركاً شركاً أكبر، والناس يوم القيامة ثلاثة أقسام:

لهم قسم هم أهل الجنة، ولا يدخلون النار.

لهم وقسم هم أهل النار، ولا يدخلون الجنة.

لله وقسم جمعوا بين الجنة والنار، وهم أصحاب الكبائر، أو أصحاب الشرك الأصغر.

أما أصحاب الكبائر البحتة فالله ﷻ قد يعفو عنها، فإن الله كريم، وهو أرحم الراحمين، ويوم القيامة يطمع إبليس في رحمة الله، لما يرى من سعة رحمة الله ﷻ، وقد جاء في الحديث: (إن الله جعل الرحمة مائة جزء)، هذه الرحمة مخلوقة، أما صفة الله فليست مخلوقة، ولكن هذه يرحم الله بها الناس، (فأنزل رحمة في الأرض، يتراحم بها المخلوقات منذ خلقهم الله إلى قيام الساعة، حتى إن الدابة لترفع حافرها عن وليدها)^(١)، ويوم القيامة يضم الله هذه الرحمة مع التسع والتسعين، فيغفر الله بها للخلائق يوم القيامة، فعندما يرى إبليس من سعة رحمة الله، يطمع فيها.

فاعتقادنا في الله ﷻ أنه يرحم عباده يوم القيامة، إلا مَنْ هَلَكَ، فإن الله يقول: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ مَا غَرَّكَ رَبِّكَ أَلكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، كيف نهلك ونحن نعامل كريماً! وهو الله ﷻ يُعطي على الحسنه إذا عملناها عشر حسنات، وقد يضاعفها أضعافاً كثيرة، وإذا هممنا بحسنه، فلم نعملها، كتبها لنا حسنة، وإذا عملنا معصية، كتبها علينا معصية واحدة، وقد يعفو عنها، فكيف نهلك يوم القيامة والله يقول: ﴿مَا غَرَّكَ رَبِّكَ أَلكَرِيمِ﴾؟ فالله كريم، فيوم القيامة تعم رحمة الله، وتشمل أناساً كثيرين، حتى إن إبليس ليطمع في رحمة الله ﷻ.



(١) الحديث أخرج معناه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب جعل الله الرحمة مائة جزء، برقم: (٦٠٠٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله -تعالى-، وأنها سبقت غضبه، برقم: (٢٧٥٢)، (٤/ ٢١٠٨).

قال المؤلف رحمه الله:

قال النووي: أما دخول المشرك إلى النار فهو على عمومته، فيدخلها ويخلد فيها ولا فرق فيه بين الكتابي اليهودي والنصراني وبين عبدة الأوثان وسائر الكفرة من المرتدين والمعتولين، ولا فرق عند أهل الحق بين الكافر عناداً وغيره، ولا بين من خالف ملة الإسلام وبين من انتسب إليها ثم حكم بكفره بحمده وغير ذلك، وأما دخول من مات غير مشرك الجنة فهو مقطوع له به لكن إن لم يكن صاحب كبيرة مات مصراً عليها دخل الجنة أولاً، وإن كان صاحب كبيرة مات مصراً عليها فهو تحت المشيئة، فإن عفا عنه دخل الجنة أولاً، وإلا عُذب في النار ثم أُخرج فيدخل الجنة.

الشرح

قوله: (قال النووي: أما دخول المشرك...)، هنا ملاحظ دقيق لاستشهاد الشارح رحمه الله بكلام عالَمين من علماء الأشاعرة، فإن الأشاعرة مُرجئة، ولكنهم يتفقون مع أهل السنة بأن صاحب الكبيرة مُتَوَعَّد بالعقاب، وهذا الذي قد يجعل الخلاف بين أهل السنة والأشاعرة في مسألة الإيمان لفظياً؛ لأن الخلاف فيمن فرط وقصر في الأوامر، ومن ارتكب النواهي، أما عند المرجئة البحتة، فإنه لا يضر مع الإيمان معصية؛ لأن الناس في الإيمان على أربعة أقسام:

- لله قسم جعلوه معرفة، وهؤلاء الجَهَمية، وهؤلاء لا خلاف في ضلالهم.
- لله قسم جعلوه القول فقط، وهؤلاء الكرامية.
- لله قسم جعلوه التصديق، وهم الأشاعرة، قالوا: مَنْ صدَّق، فقد آمن، وهذا هو المعنى اللغوي.
- لله وأما الأحناف فإنهم قد قالوا: هو القول والاعتقاد.

ولكنهم يتفقون مع أهل السنة والجماعة على أن مَنْ مات على كبيرة، فإنه مُتَوَعَّد بالعقاب، وقد يدخل النار، ويمحَّص فيها، وهذا يُخالف المرجئة البحتة، كالكرامية والجهمية وغيرهم.

وهذان قولان لإمامين من أئمة الأشاعرة: القرطبي والنووي، فإنهما يقولان بأن صاحب الكبيرة مُتَوَعَّد بعقاب الله، إذا مات على كبيرته، أما الذي يموت تائبًا، فهذا بإجماع العلماء تشمله رحمة الله ﷻ، ولكن مَنْ مات غير تائب، مُصِرًّا على كبيرة، فإنه مُتَوَعَّد بالعقاب، قد يعفو الله عنه، وقد يُعاقبه.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال غيره: اقتصر على نفي الشرك لاستدعائه التوحيد بالاعتضاء، واستدعائه إثبات الرسالة باللزوم، إذ من كذب رسل الله فقد كذب الله، ومن كذب الله فهو مشرك، وهو كقولك: من توضأ صحت صلاته. أي: مع سائر الشروط، فالمراد من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به إجمالاً في الإجمالي، وتفصيلاً في التفصيلي.

قلت: قد تقدم بعض ما يتعلق بذلك في باب فضل التوحيد.

قال المصنف: (وفيه تفسير لا إله إلا الله كما ذكره البخاري في صحيحه) يعني: أن معنى لا إله إلا الله ترك الشرك وإفراد الله بالعبادة والبراءة ممن عبد سواه كما بينه الحديث، (وفيه فضيلة من سلم من الشرك).

الشرح

قوله: (وتفصيلاً في التفصيلي...)، هذا قول ابن حجر رحمه الله، وقد سبق في كتاب التوحيد، ولكن الشارح هنا أبهم اسمه، وإلا فهو قول ابن حجر، فإنه يقول: أحياناً تأتي العبارة ويُفهم منها أنها خاصة بالمعنى الذي وردت فيه، ولكن العبارة هنا إنما تدل على قضيتين، تدل على قضية بالمطابقة أو بالتضمن، وتدل على قضية أخرى باللزوم، فإنه من مات موحداً يعني: مؤمناً بالرسول ﷺ؛ لأنه لا يكون موحداً إلا من آمن بالرسول ﷺ، ولا يعرف التوحيد إلا عن طريقه ﷺ، ولا يعرف الإيمان إلا عن طريقه ﷺ، فليس المراد بالتوحيد أنه معنى خاص بدون بقية أمور الدين، بل المراد به أنه أتى بالدين كله، وتوحيد الله هو طاعته ﷻ، وطاعته لا تتم إلا عن طريق طاعة رسوله ﷺ، فهذا مراده ﷺ في هذه العبارة.

قوله: (قال المصنف: وفيه تفسير لا إله إلا الله...)، يشير الشارح إلى أن المصنف صاحب كتاب التوحيد، ذكر أن من فوائد هذا الحديث أن فيه تفسيراً لـ (لا إله إلا الله)، فإن (لا إله إلا الله) معناها الإتيان بتوحيد الله، والابتعاد عن الشرك؛ لأن الإنسان في الدنيا لا بد له من إله يعبد، سواء رَضِيَ أو لم يَرْضَ، إما أن يعبد الله الذي خلقه، وإما أن يعبد آلهة أخرى، قد يعبد الهوى، وقد يعبد الأصنام، وقد يعبد المصلحة، وقد يعبد المال، فالآن مثلاً في بعض البلدان التي ليس فيها ديانات، كالديانات السابقة، أو المذاهب التي توجد في البلدان الشرقية أو الغربية، توجد عبادة المال، عبادة الاقتصاد، كأن المال أصبح معبوداً من دون الله، له يغضبون، وله يرضون، وله يتحركون، وله يقطعون، وله يصلون، أصبح الدينار والدولار معبودهم، وقد جاء في الحديث: (تَعَسَّ عبد الدرهم، تَعَسَّ عبد الدينار)^(١)، فالإنسان لا بد له من معبود يُعَظِّمُهُ، ويحبه، ويخضع له، ويذل له، ويغضب له، ويرضى له، ويقيم العلاقات من أجله. فالقلب لا بد له من شيء يعظمه، فالذي لا يعظم الله، لا بد أن يعظم غيره، فلا إله إلا الله تعني: نفي الشرك والشريك مع الله ﷻ، وإثبات التوحيد، وهذا معنى ما أورده البخاري رحمه الله في بعض أبواب كتابه، عندما قال في قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، قال: (بدأ بالعلم قبل القول والعمل).



باب: الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله

قال المؤلف رحمه الله:

لما بين المصنف رحمه الله الأمر الذي خُلقت له الخليفة وفضله وهو التوحيد، وذكر الخوف من ضده الذي هو الشرك وأنه يوجب لصاحبه الخلود في النار، نبه بهذه الترجمة على أنه لا ينبغي لمن عرف ذلك أن يقتصر على نفسه كما يظن الجاهل، ويقولون: أعمل بالحق وأترك الناس وما يعينك من الناس. بل يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن كما كان ذلك شأن المرسلين وأتباعهم إلى يوم الدين، وكما جرى للمصنف وأشباهه من أهل العلم والدين والصبر واليقين.

الشرح

المؤلف رحمه الله كما مرَّ أورد فضل التوحيد، وفضل الموحِّدين، وخطورة الشرك، ولكن لا يكفي للمسلم لينجو يوم القيامة إيمانه في نفسه، بل لابد له من عمل، وهو الدعوة إلى هذا التوحيد، والتحذير من الشرك، فإن الله ﷻ خلق الناس لعبادته، ولا يعرفون العبادة إلا عن طريق الرُّسل، أو عن طريق أتباع الرُّسل، والله ﷻ كان يتعهد البشرية في كل جيل من الأجيال الماضية

بُرْسُل وبأنبياء، ثم إنه -تعالى- ختم الأنبياء بنبينا محمد ﷺ، فلم يعد هناك أنبياء ولا رُسُل إلى قيام الساعة، فيقوم بتبليغ الدين، وتعليمه للناس أتباع النبي ﷺ وأُمته، كما قال ﷺ: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، ألا وإنه لا نبي بعدي)^(١)، فيقوم بواجب الدعوة أُمته، ولكن أُمته لا بد أن تعمل بالدين في أنفسها أولاً، فإن الناس لا يصدقون الأقوال والنظريات إن لم يروا الدين عملياً مُطبَّقاً في حياة مَنْ يدعون، وإلا فإنهم لا يثقون في جمال الدين، وفي سُمُوهِ، وفي عظمتِهِ، فالناس عندما ندعوهم إلى الله، ويرون واقعنا وواقع المسلمين السيئ، في البعد عن تعاليم الإسلام، حتى أصبح واقعهم منحرفاً مُنحطاً، فإنهم لا يثقون فيما نقول، ويقولون: لو كان في هذا الدين خير، لكان حالكم غير هذا الحال، فأصبح البعض يدعو الناس بالأقوال، ويصدهم بالأفعال، فإن أعمالنا وواقعنا تصد الناس، والكفار أناس لهم عقول، فإنهم يفكرون لو كان هذا الدين خيراً وصحيحاً حقاً، لكان أصحابه في غير هذا الحال، فإذا دعوناهم إلى هذا الدين، ونظروا في واقع المسلمين من شرق الأرض إلى غربها، وما يعيشونه من انحطاط في دينهم ودنياهم، فإنهم يقولون: لو كان هذا الدين صحيحاً، لرفع أهله.

(١) هذا جزء من الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٥٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، برقم: (١٨٤٢)، (٣/١٤٧١)، وتمام الحديث هكذا: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي، خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي، وسيكون خلفاء فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا ببيعة الأول فالأول أعطوهم حقهم، فإن الله سائلهم عما استرعاهم".

وما نعيشه في بلادنا، ويعيشه المسلمون في بلادهم، ليس بسبب الدين، وإنما سببه ترك الدين، والابتعاد عنه، والتفرُّق فيه، والغُلُو أو التفريط فيه، فكثير من المسلمين فرَّط في هذا الدين، وكثير منهم غلا في الدين، وكلا الأمرين ذميم: الإفراط والتفريط، فالناس لا يصدقون الأقوال إن لم يروا في حياتنا واقعاً مُشرِّفاً، واقعاً كريماً، يرون فيه حياة الإنسان المسلم حياة عظيمة وسعيدة وكريمة، وإلا فإنهم لا يقبلون نظريات، وهناك نظرية (جمهورية أفلاطون)، التي ذكرها في أثينا عندما ذكر الجمهورية الخيالية أو المثالية، فإنه تصوّر دولة أو مجتمعاً يعيش بدون حكومة، يقول: إن الناس يمكن أن يبلغوا من الثقافة والوعي درجة، يصبحون عندها قادرين على أن يرفعوا الحقوق والنظام بأنفسهم، فتصوّر أنه يمكن أن يوجد مجتمع بدون حكومة، فهذه جمهورية خيالية لا يمكن أن تقع؛ فإن الناس لا بد لهم من نظام، ولا بد لهم من حاكم يضبطهم، ويطبّق فيهم النظام الذي ارتضوه لأنفسهم، سواء كان ديناً أو مذهباً، وإلا فإن الناس لا يمكنهم بأنفسهم أن يحكموا أنفسهم، فالخيال غير، والواقع غير، فالناس إذا دعوناهم أول ما ينظرون إلى أعمالنا، فإن رأوا العمل والواقع جميلاً، صدقوا ما نقول، وإن رأوا واقعنا غير جميل، لم يصدقوا، فنحن السبب في صدهم عن دين الله؛ لأننا نتسمّى باسم المسلمين، وواقعنا لا يتفق مع الإسلام في كثير من حياتنا.

فالمسلمون اليوم هم أنفسهم في حاجة إلى دعوة، ففي أكثر بلاد المسلمين نرى الانحرافات والضلالات والبدع والشركيات، التي تخالف ما أنزله الله من الدين، فأولاً: المسلمون هم أنفسهم في حاجة إلى دعوة واستيقاظ، وإلى أن يعودوا إلى الله أولاً؛ حتى يقبل الناس منهم أقوالهم، فإن الناس لا يقبلون الأقوال، ما لم يدعمها أفعال، أرأيت لو أن إنساناً يدعو الناس

إلى الصلاة، وهو لا يصلي؛ لا يصدق أحد، لو أن إنساناً يدعو الناس إلى الصدق، وهو يكذب؛ لا يصدق أحد.

فلا بد أن يكون الإنسان نموذجاً لما يدعو إليه، ولهذا كان نبينا ﷺ تُرجماناً للقرآن، (سُئِلَتْ عائشة رضي الله عنها عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ)^(١)، يعني: كان قرآنًا يمشي، فما أمر الله به تراه في حياته مُنفَّذًا، وما نهاه الله عنه، تراه في حياته مُنفَّذًا، فكان هو أول مَنْ يعمل بما أنزله الله، وكذلك الصحابة رضي الله عنهم كانوا أول مَنْ يعمل بما أنزله الله، ولهذا كان عمر رضي الله عنه إذا أراد أن يأمر الناس بأمر قال لأهله: «اسمعوا إنني سأمر الناس بكذا، فإياكم أن أرى أحداً منكم يخالف هذا الأمر»^(٢)؛ لأن الناس إذا رأوا الخليفة يدعو الناس إلى أمر، ويخالفه أهله، لا يثقون فيما يقول، ولا يصدقون، ولا يتبعون، ولا بد أن يكون أحكام الدين مُطَبَّقة في حياة مَنْ يدعون إلى الله ﷻ، ولهذا نحن في حاجة إلى أن نصحح أوضاعنا، ونعود إلى الله في كل أمور حياتنا، فنكون نموذجاً صحيحاً لهذا الدين، حتى إذا دعونا الناس إليه، وقالوا: أين التطبيق لهذا الدين؟ قلنا: انظروا في واقعنا، هذا هو، فيمكن أن يقبل الناس به، فالمسلمون هم ورثة النبي ﷺ، ولم يعد هناك مجال لنبوات، ولا لرسالات، فالمسلمون هم الذين يقومون بواجب الدعوة إلى الله ﷻ، فالإنسان لا يكفي أن يعرف التوحيد والشرك، ثم يتبع التوحيد ويجتنب الشرك في نفسه، بل لا بد له من جهد، وإلا فإنه لم يأت بما أمره الله به، ويقول ﷻ: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١﴾ إِنَّ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه باختلاف يسير، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل، ومَنْ نام عنه أو مرض، برقم: (٧٤٦)، (١/٥١٢).

(٢) لم أجد الأثر في دواوين السُّنة، بهذا اللفظ، ولعل الشيخ رواه بالمعنى.

الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ [العصر: ١، ٢]، أقسم الله ﷻ بمساحة الزمن منذ خلق الله الكون إلى قيام الساعة، وهذا الزمن تكون فيه الأحداث، وتكون فيه الأعمال، وتكون فيه الأقوال، فأقسم الله بوعاء الزمن أن الإنسان في خُسْرٍ، إلا الذي توفر فيه أربع صفات، نصفها لنفسه، ونصفها لدينه، لا بد أن يقوم بهذه الصفات، إذا أراد أن ينجو يوم القيامة، ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، وهذا يخص الإنسان، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، وهذا يخص الدين، التواصي بالحق، بأن يكون كل واحد منّا داعية إلى الحق، يوصي إخوانه بالصبر بالحق، يوصي الناس باتباع الحق، سواءً كانوا مسلمين أو غير مسلمين.

ثم لا بد من الأذى لكل من قام بواجب الدعوة إلى الله، لا بد أن يؤذى من أهله، ومن جيرانه، ومن أصدقائه؛ لأن النفوس جُبِلَتْ على حب الشهوات، ومن أراد أن يحول بينهم وبين شهواتهم، فإنهم يكرهونه، وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله في كتاب الحسبة، أن أول ما يُطلب من العالم أو الداعية، أن يسكت عن الدعوة إلى الطاعة، وأن يسكت عن النهي عن المنكر، هذه أول مرحلة، فإن استجاب لهم، وعاش على هذا النمط، فبعد فترة لا يطيقون بقاءه بينهم أصلاً؛ لأن رؤيته لهم تعكّر عليهم شهواتهم، فيبدؤون إما بإخراجه، أو بطرده، أو بقتله، فالنفوس جُبِلَتْ على حب الشهوات، والذي يدعو ويحول بين الناس وشهواتهم، فإن الناس يكرهونه، ولكن لا يعني هذا أن الناس كلهم يكرهونه، بل لا بد من وجود من يحبه من الصالحين، ولكن هذه سنة الله في خلقه، ولهذا الأنبياء كم أودوا، وكم طردوا، وكم هُددوا بالقتل، والإخراج من بلادهم! لأنهم جاءوا ليحولوا بين الناس وبين الشهوات المحرّمة، ولكن بعد أن اتبعتهم الأمم، ورأوا في دينهم الخير والنور والحق، فإنهم أصبحوا يضحّون في

سبيل حمايتهم، وفي سبيل دعوتهم، فالدعوة إلى الله واجبة على المسلمين، وكل مسلم مُطالب بأن يبلغ هذا الدين ما استطاع، يبلغ أهله، وجيرانه، وأصدقاءه، فلا يدخر وسعاً ما استطاع إن أراد النجاة والفوز يوم القيامة، لا يكن إنساناً ميتاً في بيته، إنساناً سلبياً، ليكن إيجابياً، وليحب لأهله وللناس ما يحبه لنفسه، من النجاة من النار، ودخول الجنة، ولا يتم هذا إلا بالدعوة إلى الله، بالتواصي بالحق، والعمل بالمعروف، والنهي عن المنكر، والله وَعَلَّمَ قد وظف كل واحد منّا أمراً، فكل واحد منّا له الأمر، وله النهي، بحسب شريعة الإسلام، يأمر من فرط في الطاعة، وينهى من وقع في المعصية، هذه وظيفة الله لكل مسلم، ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَنَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، والبصيرة هي التي نحتاجها اليوم، وهي العلم بما تدعو إليه، والعلم بواقع من تدعوهم إلى هذا الدين، لا بد لنا منهما، وهذا ما جاء في حديث معاذ - كما مرّ -، أن الرسول ﷺ أخبره بواقع من يدعوهم، قال: تذهب إلى أناس واقعهم كذا، وهو أنهم مؤمنون وأهل كتاب، ولكنهم قد أشركوا مع الله.

وقد نُسخَ دينهم، فهم يعرفون الدين، ويعرفون الله، ويعرفون الرُّسل، ولكنهم يحتاجون إلى أن يعرفوا الرسالة الجديدة التي جاء بها نبينا ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

وإذا أراد الدعوة إلى ذلك فليبدأ بالدعوة إلى التوحيد الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله؛ إذ لا تصح الأعمال إلا به، فهو أصلها الذي تُبنى عليه، ومتى لم يوجد لم ينفع العمل بل هو حابط؛ إذ لا تصح العبادة مع الشرك كما قال تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [التوبة: ١٧]؛ ولأن معرفة معنى هذه الشهادة هو أول واجب على العباد، فكان أول ما يبدأ به في الدعوة.

الشَّحْ

قوله: (وإذا أراد الدعوة إلى ذلك، فليبدأ بالدعوة إلى التوحيد...)، يقول المؤلف رحمه الله، على الداعية أن يبدأ بأهم شيء في الدين، وهو أن يشهد العبد أن لا إله إلا الله، هذه القاعدة التي يُبنى عليها الدين، وهذا المفتاح، وهذه البوابة، لا يدخل الإنسان الدين إلا عن طريق هذه البوابة، فأول ما يُدعى الناس إليه، شهادة أن لا إله إلا الله، فلا يُدعى الناس إلى أن هناك خالقاً؛ لأن هذه فطرة في القلوب، لا يوجد مجتمع ولا فرد ليس في قلبه معرفة أن هناك خالقاً، حتى الشيوعيون أنفسهم، فإنهم يعترفون بهذه الحقيقة، ولكنهم يغالطون إما لمصلحة، وإما لقصد الإفساد، أي لأمر خارجية، فكل قلب فيه هذه الحقيقة، ولهذا عندما خرج الصحابة رضي الله عنهم من الجزيرة العربية، لم يدعوا الناس إلى أن يعرفوا الله، وإنما دعوهم إلى أن يعبدوا الله، وأن يقولوا: لا إله إلا الله، فدعوا الروم، ودعوا الفرس، ودعوا الهنود، ودعوا في أفريقيا، ولم يتركوا بلداً من بلدان العالم التي وصلوا إليها، إلا ودعواهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، فما وقف أحد في مجتمع، وقال: من هو الله؟ لا في أفريقيا أو في آسيا، ولا في الروم،

ولا في الفرس، ولا في الهنود، إنما جميعهم كانوا يعارضون بأديانهم التي كانوا عليها، وكانوا يعتقدون أن هناك خالقًا، وقد سبق أن جماعة من الباحثين في الوقت الحاضر، ممَّن يسمون بعلماء الأديان، أجروا بحثًا من أمريكا في الشرق، إلى أستراليا في الغرب، ولم يجدوا مجتمعًا لا يعرف الخالق، حتى في أدغال أفريقيا، حتى عباد البقر، يعتقدون أن هناك فوق السماء خالقًا، ولكن يعبدون هذه الوسائط، ومنهم مَن يقول: إن الخالق ليس له صلة بالمخلوق، لا بد من درجات حتى يصل إلى الخالق، كما كان يقول المشركون في الجاهلية.

فأول ما يُدعى الناس إليه شهادة أن لا إله إلا الله، وهذا ما جاء في القرآن والسنة، وهو عمل الرسول ﷺ، وعمل الصحابة والخلفاء الراشدين، ومن بعدهم من الخلفاء، ولهذا قال ابن المنذر رحمه الله: إنه أجمع كل أهل العلم أن أول ما يُدعى إليه الإنسان هو شهادة أن لا إله إلا الله، حتى نجم أهل الكلام، فخالفوا، ونحن نعجب والتاريخ والقرآن والسنة وتاريخ الجهاد، كلها ضد هذا، لم يُنقل عن أحد من المجاهدين، أو من قادة الجيوش الإسلامية، أن دعوا الناس إلى أن يعرفوا الله، كل دعواتهم أن قولوا: (لا إله إلا الله)، وهذه مرحلة بعد أن يكون في القلب معرفة بالخالق ﷻ.

فأراد الشارح رحمه الله أن يُبين أن أول ما يُدعى الناس إليه، هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأول ما يجب على المكلف قوله، لا إله إلا الله، وأن الصغير إذا بدأ حد التمييز يُعَلِّم الشهادتين، فلا يُدعى إلى غيرهما، هذا هو دين الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: (وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾

[يوسف: ١٠٨].

الشرح

قوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، هذه الآية هي الآية الوحيدة في الباب: ﴿قُلْ﴾ يا محمد، ﴿هَذِهِ سَبِيلِي﴾، ثم شرح سبيله، ما هي سبيل رسول الله ﷺ؟ ﴿أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، ما هي البصيرة؟ منهم من قال: الحكمة. ومنهم من قال: العلم. ومنهم من قال: العقل. وكل هذا يشمله معنى البصيرة، فإن معناها دقيق يشمل كل خير، وكل فضيلة، فمن البصيرة هي العلم، العلم بما تدعو الناس إليه، والعلم بحال المدعو، والعلم بطريق الدعوة، فإن الداعية بحاجة إلى ثلاث كمالات: كمال الدين، وكمال العلم، وكمال العقل. هذه تُسمى بصيرة، فإذا نقص واحد منها، فإن الإنسان يُفسد أكثر مما يُصلح، فلو كُمل دينه، وكُمل علمه، ونقص عقله، فإنه يُفسد، ولا يعرف كيف يضع الأمور في مواضعها؟ فإنه يعرف أن هذا حرام، ودليله كذا، ولكن لا يعرف متى يقول: هذا حرام؟ ويعرف أن هذا حلال، ودليله كذا، ثم هو نفسه متبع لهذا الدليل، متبع لهذا الأمر، يطبق الواجبات ويجتنب المنهيات، ولكنه لا يعرف متى يقدم؟ ومتى يحجب؟ متى يعلم، متى يتوقف؟ بماذا يبدأ؟ وبماذا يؤخر؟ فنحن مطالبون بأن نربي فينا ملكة التعقل، والعقل هو أن تدرك الأمور على حقيقتها، وهي من العلم، ولكن الإنسان قد يتعلم العلم الشرعي، ويكون في نفسه متدينًا، ولكنه يُفسد في أمور دينه، ومع إخوانه، ومع المسلمين، أكثر مما

يصلح؛ لأن عقله ناقص، ولهذا ابن تيمية رحمه الله له فصول كثيرة في هذا الباب، يتحدث عن أن المسلم يجب أن يكون لديه علم مميز، يميز بين الأشياء، يميز بين الأهم والمهم، وبين المفسدة والمصلحة، وبين الخير الأصغر والخير الأكبر، وبين الشر الأكبر والشر الأصغر، فإن الإنسان قد يعرف الأحكام، ولا يعرف كيف يطبقها في الواقع؟ فالذي نحتاجه هو البصيرة، البصيرة كلمة عظيمة تشمل هذا كله، تشمل كمال الدين، وكمال العلم، وكمال العقل، ويُقال: فلان له بصيرة، أي: إدراك لحقائق الأمور بقلبه، فإن الإنسان يرى الأمور الحسية ببصره، ولكن الأشياء المعنوية تُدرك بالقلب، فإذا رأيت إنساناً يعمل عملاً خاطئاً، تقول: هذا أعمى البصيرة. يعني يرى، ولكنه لا يُدرك الأمور على حقيقتها، ويُقال: إن رجلاً كان في الطريق، وكان أعمى، وكان معه سراج في الطريق، فقليل له: أنت أعمى لا ترى الطريق، فلماذا تأخذ السراج؟ قال: حتى لا يصطدم بي أعمى البصيرة مثلك، يعني عندك عينان، ولكن أخشى أن تكون بصيرتك عمياء، فتصطدم بي. فالإنسان قد يكون مفتوح العينين، ولكن يكون قلبه أعمى، فنحن مطالبون بأن نربي فينا البصيرة، وهي التعقل، ومن قرأ كلام الله وكتابه، يرى فيه النماذج والتربية العقلية للصحابة رضي الله عنهم، حتى أصبحوا سادة الدنيا وقادتها، بعد أن كانوا في الجهل منغمسين إلى آذانهم، بهذا الكتاب ربّاهم رسول الله صلّى الله عليه وآله، حتى أصبحوا علماء، وأصبحوا دعاة ربّانيين.



قال المؤلف رحمه الله:

قال ابن كثير: يقول تعالى لرسوله ﷺ أمراً له أن يخبر الناس أن هذه سبيله أي: طريقته وسنته، وهي الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، يدعو إلى الله بها على بصيرة من ذلك، ويقين وبرهان، هو وكل من اتبعه تدعو إلى ما دعا إليه رسول الله ﷺ على بصيرة وبرهان عقلي شرعي.

الشرح

قوله: (قال ابن كثير...)، يشير ﷺ إلى بصيرة، وبرهان عقلي شرعي، أي كمال العقل، وكمال الدين، وكمال العلم، فنحن مطالبون بأن نستكمل الأشياء الثلاثة، والإنسان قد يكمل عقله وعلمه، وينقص دينه، ولكنه بعلمه وبعقله لا بد أن يستدرك، وقد ينقص علمه، ويكمل عقله ودينه، ولكن بعلمه يستدرك، والعقل إنما يكمل بمجالسة العلماء، وبمجالسة الحكماء، وأعظم من مجالسته ونقرأه هو كلام الله ﷻ، وكلام رسوله ﷺ يأتي في المرتبة الثانية، فالذي يقرأ القرآن والسنة، ويتأمل، ويتفكر فيهما، ويدرك معناهما، لا بد أن يكون حكيماً؛ لأن الإنسان إذا رافق طبيباً خمس سنوات، أو عشر سنوات، يصبح طبيباً، وإذا رافق مهندساً فترة من الزمن، يصبح مهندساً، أو رافق أي صاحب صنعة أو حرفة، يكتسب من حرفته، والعجب أننا نرافق كلام الله ﷻ عشرات السنين، ونبقى مع ذلك حمقى، ويقال في الفرق بين الأحمق والمغفل، أن المغفل: مَنْ لا يعرف خيراً ولا شراً، ولا يجر نفعاً ولا ضرراً، ولكن الأحمق: هو الذي يريد أن يفعل خيراً، فيعمل شراً على نفسه، وعلى غيره. فكثير منّا أو بعضنا فيهم حُمق في الدعوة إلى الله، وتطبيق هذا الدين،

واتباع الوحي، فمَنَّا مَنْ يَقْسُو عَلَى أَوْلَادِهِ، وَيَقْسُو عَلَى جِيرَانِهِ، وَعَلَى إِخْوَانِهِ، وَعَلَى أَصْدِقَائِهِ حَتَّى يُنْفِرَ النَّاسَ، أَيْنَ الْحِكْمَةُ وَأَنْتَ تَجَالِسُ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﷺ؟ فَالَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حَكِيمًا، وَكَيْفَ لَا يَكُونَ حَكِيمًا مَنْ يَجَالِسُ اللَّهَ، وَيَسْمَعُهُ، وَيَقْرَأُ كَلَامَهُ، ثُمَّ يَجَالِسُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَيَقْرَأُ السُّنَّةَ، وَيَتَأَمَّلُهَا؟ فَهَذَا مَنْ أَعْجَبَ الْعَجَبَ، وَنَرَى كَثِيرًا مِنَ الصَّالِحِينَ، يَحْدُثُ بَيْنَهُمُ الصَّرَاعَ وَالْعِدَاءَ، وَيَحْدُثُ بَيْنَهُمُ الْاِتِّهَامَ، وَهُمْ يَجَالِسُونَ أَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ ﷺ، وَيَقْرَأُونَ كَلَامَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ﷺ، وَمَعَ ذَلِكَ نَرَاهُمْ لَا يَطْبُقُونَ هَذَا الدِّينَ فِي حَيَاتِهِمُ الْعَمَلِيَّةِ، وَلَا فِي حَيَاتِهِمُ الدَّعْوِيَّةِ، وَهَذَا يَخَالِفُ الْبَصِيرَةَ، وَاللَّهُ يَقُولُ: (عَلَى بَصِيرَةٍ)، فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ بَصِيرَةٍ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللَّهِ، فَالَّذِي لَا يَكُونَ صَاحِبُ بَصِيرَةٍ، يُفْسِدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقوله: (وَسُبْحَانَ اللَّهِ) أي: وأنزه الله وأجل وأعظم عن أن يكون له شريك ونديد تبارك وتعالى عن ذلك علواً كبيراً.

قلت: فتبين وجه المطابقة بين الآية والترجمة قيل: ويظهر ذلك إذا كان قوله: (وَمَنْ أَتَّبَعْنِي) عطفاً على الضمير في (أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ)، فهو دليل على أن أتباعه هم الدعاء إلى الله تعالى، وإن كان عطفاً على الضمير المنفصل فهو صريح في أن أتباعه هم أهل البصيرة فيما جاء به دون من عداهم، والتحقيق أن العطف يتضمن المعنيين، فأتباعه هم أهل البصيرة الذين يدعون إلى الله.

الشرح

قوله: (والتحقيق أن العطف يتضمن المعنيين...)، أصحاب النحو واللغة دائماً يُدققون في تركيب المفردات، فهنا واو العطف في قوله: ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، فهل المراد بالعطف هنا العطف على الضمير في (أدعو)، أم على الضمير المنفصل أنا؟ فيكون سياق الكلام على الأول: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، فالمعنى: أنا ومن اتبعني ندعو إلى الله على بصيرة، وعلى الثاني يكون العطف بعد اكتمال الجملة الأولى، ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾، انتهى السياق، ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ على بصيرة، فالعلماء اختلفوا في ذلك، فقال الشارح: إنه عطف على كليهما، وأن المراد بكليهما الدعوة والبصيرة، أي ندعو إلى الله على بصيرة؛ لأن الله يقول لرسوله ﷺ: قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني، أي أنا ومن اتبعني ندعو إلى الله على بصيرة، وليس العطف على الكلمة المتأخرة.

قال المؤلف رحمه الله:

وفي الآية مسائل نبه عليها المصنف:

منها: التنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيراً ولو دعا إلى الحق فهو يدعو إلى نفسه.

ومنها: أن البصيرة من الفرائض، ووجه ذلك أن إتباعه ﷺ واجب، وليس أتباعه حقاً إلا أهل البصيرة، فمن لم يكن منهم فليس من أتباعه فتعين أن البصيرة من الفرائض.

الشرح

قوله: (وفي الآية مسائل نبه عليها المصنف...)، من منهج المؤلف رحمه الله صاحب كتاب التوحيد، أنه بعد أن يترجم للباب، ثم يورد بعدها الآية، والأحاديث، والآثار، ويذكر المستفاد من الآية والأحاديث، فيقول: هذا الباب فيه مسائل، أي يستنبط منه عدة فوائد، منها كذا وكذا وكذا، فهنا الشارح يذكر أن المصنف رحمه الله قال: (يُستفاد من هذه الآية -أول ما يُستفاد- التنبيه على الإخلاص في الدعوة إلى الله)، أي: الإنسان يدعو إلى الله ﷻ مخلصاً في دعوته، لا يدعو الناس إلى عبادة نفسه، أو تعظيم نفسه، أو الارتفاع على الناس، ولا إلى حزبه، ولا إلى جماعته؛ لأن الإنسان أحياناً قد يغفل في أثناء الدعوة، فيُسيء الهدف في الدعوة.

قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ١-٣]، في الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فكل واحد منا مربوط فلاحه ونجاحه

يوم القيامة، بأنه يؤدي دوره في الحياة، ودوره هو أن يعبد الله أولاً، ثم يدعو الناس إلى عبادته.

فمسئولتنا أمام الله ﷻ هي أن نبلغ دينه لعباده، فالناس اليوم وهم يبلغون أعداد ضخمة جداً لا يعرفون هذا الدين، إما أنهم عرفوه من خلال سلوكنا، الذي لا يمثل الدين، إلا ما رحم الله، أو عرفوه من خلال تشويه أعداء الإسلام؛ فإن الأعداء يشوهون هذا الدين بشتى الطرق، بالدعايات الكاذبة، وبتصويره بالتصوير الكاذب، وبنشر الدسائس على هذا الدين، وبتصوير المسلمين تصويراً سيئاً، فالناس لم تبلغهم الدعوة كما ينبغي، والحُجَّة لا تقوم إلا إذا بلغنا الدين بالصورة الصحيحة العملية في سلوكنا، والقولية التي تكون صافية صحيحة من كتاب الله، ومن سنة رسول الله ﷺ، فهذا الباب هو هذا موضوعه.

أول فائدة من فوائد الآية الكريمة: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾، واللغة العربية لغة عجيبة، لغة دقيقة تختلف معاني الألفاظ باختلاف حروفها، باختلاف التعدي، يعني تتعدى بنفسها، أو تتعدى بالحروف، فتختلف معناها، فدعاه، غير دعا به، وغير دعا إليه، فهنا (أَدْعُو إِلَى اللَّهِ)، معناه: تفعل الدعوة، وتقصد بها وجه الله، ويقول المؤلف رحمه الله: (هذا تنبيه على الإخلاص؛ لأن كثيراً ممن يدعو إلى الله، يدعو إلى نفسه)، هو يدعو الناس في الظاهر أن يصلوا، ويصوموا، ويحجوا، ولكن ليس لله، وإنما ليسود عليهم، ليرأس عليهم، وليُحترَم في المجتمع، ليكون له مكانة ودليل، وهذا يُعرَف بعدة أوصاف:

أولاً: إذا قام غيره يدعو إلى الله، يغضب، لا يحب أن يكون في المجتمع إلا هو، ولا يحب أن يشاركه غيره، يعني لا يحب أن هذا الدين ينتصر على يد غيره، إما أن ينتصر على يده هو، أو لا ينتصر؛ لأنه لا يدعو إلى الله، بل يدعو

إلى نفسه، أي إلى تعظيمها، وإلى التَّراسُّ والسيادة، فإذا رأى أن هذا الدين سينتصر على يد آخرين، بدأ يكيد لهم المكائد، ويدس لهم الدسائس، ويتهمهم بأنهم منحرفون في أفكارهم، أو في عقائدهم، أو في أهدافهم، وهذا هو غاية الخذلان، وكان بإمكانه أن يكون من المخلصين، ليلقى الله يوم القيامة، ويكون مع الأنبياء والرُّسل؛ فإن الإنسان إذا دعا إلى الله، وهُدِيَ على يديه أناس، جاء يوم القيامة في مصاف الرُّسل، فإن الأنبياء يوم القيامة، يأتون وبعضهم معه واحد، وبعضهم معه اثنان، وبعضهم معه الرَّهْط، يعني مَنْ أسلم على يديه، فإنهم يوم القيامة يأتون معه، وكذلك الداعية، مَنْ أسلم على يديه، أو اهتدى على يديه، جاؤوا وراءه، فكان بإمكانه أن يأتي مع الرُّسل يوم القيامة، ولكن يأتي مع الذين أخزاهم الله؛ لأنه لم يدعُ إلى الله.

علامة الذي يدعو إلى نفسه، أنه يغضب إذا كان هناك مَنْ يدعو إلى الله غيره، أو مَنْ نفع الله به غيره، هذا يدل على فساد نيته، وعلى فساد طَوَيْتِهِ، وإلا فالمسلم يحب أن ينتصر هذا الدين، ولو لم يكن له كلمة، كما قال الشافعي رحمته الله: (وَدِدْتُ أَنْ النَّاسَ عَرَفُوا هَذَا الْعِلْمَ، وَلَمْ يُنْسَبْ إِلَيَّ مِنْهُ شَيْءٌ)، فهدفه رحمته الله أن هذا العلم ينتشر، ليس هدفه أن يرتفع ذِكره بين الناس، فإنه إذا كان هذا هدفه، يخسر عمله في الدنيا والآخرة.

فألاية تشير إلى أمر خطير ينبغي للمسلم أن يتنبَّه إليه، وهو أن يحرص على أن تكون دعوته إلى الله، ثم لا تكون دعوته إلى المذهب المعين، أو إلى الحزب المعين، أو إلى الجماعة المعينة، كما هو في كثير من بلدان المسلمين، فيجب أن يكون هدفه الدعوة إلى الله، وأن يعرف هذا الإنسان الدين، وينقذه من النار، سواءً كان اقتنع بأن يعمل معه في منهجه، أو لا يعمل، هدفه أن يُعبد الله؛ لأنه يحب الله، ويحب أن الناس يعبدوا الله، فينبغي للداعية أن يحذر أن تكون الصورة الظاهرية صحيحة، ولكن الحقيقة باطلة.

قوله: (ومنها: أن البصيرة من الفرائض)، البصيرة لفظ دقيق، فإن الله ﷻ هو الذي تكلم بهذا الكلام، وقال لنبينا ﷺ: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾، لا توجد كلمة أخرى تقوم مقام هذه اللفظة العجيبة، فالبصيرة تشمل جميع الصفات الحميدة، والعلماء قالوا: هي قوة الإدراك مع الفطنة. ومنهم من قال: هي العلم. ومنهم من قال: هي الحجة كما سبق.

فالبصيرة قوة الإدراك، وبعضها فطري طبيعي في الإنسان، وبعضها مكتسب، ولهذا الصحابة قبل إسلامهم، لم يكن لديهم بصيرة، كانوا يعبدون الأحجار والأشجار، وكان الشخص يعبد التمرة، ثم يأكلها، وكانوا يئدون البنات، ويقتلون الأولاد؛ حتى لا يأكلوا معهم الرزق، ولكن عندما جاء الإسلام، ربّاه، وإذا بهم في قمة البصيرة، وأصبحوا من قادة الأمة في الفكر والعلم والتقوى والصلاح.

فهذا الدين نتعلم منه البصيرة المكتسبة، حتى لا يكون مُغفلاً، ولا يكون ساذجاً، بل يكون بصيراً لديه قوة إدراك، وفطنة وعلم وحُجّة، فالله يعلمنا أن نكون على المستوى الذي أراده ﷻ، فيكون الإنسان كما يقول علي رضي الله عنه: «لستُ خبّاً، وليس الخبُّ يخدعني»، كم من إنسان مسلم حوّرَ الدين من خلاله! لأنه ليس لديه بصيرة، كم من إنسان مسلم حارب الدين، وهو لا يعلم! لأنه ما عنده بصيرة، فالبصيرة مهمة في حياة الداعية، بل في حياة كل مسلم؛ لأنه ليس عندنا في الإسلام دُعاة وغير دُعاة، بل كل واحد داعية بنص هذه الآية ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾، فلم يبقَ من المسلمين أحد ليس داعية.

فينبغي أن نتعلم البصيرة، ومن البصيرة إدراك الخير، بأنواعه وأسبابه، وإدراك الشر، بأنواعه وأسبابه، لا بد من هذين الإدراكين، كما قال حذيفة رضي الله عنه: (كان أصحاب رسول الله ﷺ يسألونه عن الخير، وكنت أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني)^(١)، فلا بد للمسلم أن يعرف الخير والشر، يعرف الخير؛ ليعمله، ويعرف الشر؛ ليجتنبه، فهذه البصيرة، والناس في البصيرة على درجات، فالإنسان قد يعمل العمل يظنه مفيداً، ولقلة بصيرته يكون عملاً ضاراً، فصاحب البصيرة يتعلم البصيرة والحكمة والفتنة، حتى يتحرك في بيته ومجتمعه، وبين أصدقائه، على بصيرة، فكما أن الإنسان يرى الأشياء المحسوسة بالبصر، فإن البصيرة تجعله يدرك الأشياء المعنوية بقلبه، ولهذا للمؤمن فِرَاسة قوية، قد يرى من حقائق القلوب، ما لا يعرفه كثير من الناس، عندما نقرأ في تراجم العلماء، نرى في أعمالهم وأقوالهم ما يدلنا على قوة فراستهم، وهذه قوة البصيرة، فالمسلم كلما قَوِيَ إيمانه، وتعلّم العلم الشرعي، وأدرك المقاصد الشرعية، كانت له بصيرة يتحرك من خلالها، فالبصيرة كما يقول المؤلف: (أنها من الفرائض)، يعني فرض على كل مسلم أن يتعلمها، وأن يعرفها، ومن البصيرة أن يعرف الدين، ويعرف ما يناقضه، حتى تكون حركته على علم وبصيرة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ومنها: أن من دلائل حُسن التوحيد أنه تنزيه الله ﷻ عن المسبة.

ومنها: أن من أقبح الشرك كونه مسبة لله.

ومنها: إبعاد المسلم عن المشركين لا يصير معهم، ولو لم يشرك، وكل هذه الثلاث في قوله: (سُبْحَانَ اللَّهِ) الآية.

الشرح

قوله تعالى: ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، المسلم متميز، ليس متكبراً، بل يشعر بأنه يملك أمراً يكرمه ويرفعه، وهو الإيمان، والمشركون في الدرك الأسفل، والمسلم في الطبقة العليا في القمة، يشعر بالاستعلاء، وبأنه ليس منهم، لا في عقيدته، ولا في أخلاقه، ولا في سلوكه، ولا في معاملاته، وأنه متميز بالإيمان، هكذا يعلمنا الله أن نكون، يقول: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾، تنزه الله عما يفعله المشركون، ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، لست منهم، فالمسلم لا يميل إليهم بقلبه، ولا بسلوكه، ولا بأخلاقه، ولكن إذا ضَعُفَ الإيمان، ولم تكن لديه بصيرة، عَظُمَ المشركين، وأعداء الرُّسل، ومال إليهم قلبه، وربما يسير خلفهم في سلوكه، وفي معاملاته، وفي أخلاقه، فأين ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾؟ لأن الشرك اعتقاد وعمل، فالاعتقاد الذي يُنافي الإيمان، شرك، والعمل الذي يُنافي الإيمان، شرك، فأين الإحساس بالاستعلاء، وبأنه إنسان متميز؟ وكم في القرآن من آيات كريمة، تحثنا على التميز! وخاصة في سورة

الفاتحة، يقول: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ١٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، فهذا استعلاء، وحرص على الكمال، والله ينبهنا أن نحذر أن نسير في طريق أعدائه، من الذين غضب عليهم، والذين هم ضالون، وهنا يقول: قل ﴿وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ١٨، فكل كلام الله تنبيه، وتربية، وغرس للبصيرة في القلوب.

فالمسلم ينبغي أن يحذر أن يكون على خط المشركين، وأن يكون مع المشركين في شأن من شؤون حياته، هذا معنى الإيمان، وكما سيأتي الحياة فيها دائرتان، دائرة التوحيد، ودائرة الشرك. والإنسان يختار إحداهما باختياره، فنحن في هذه الآية مأمورون بأن لا نكون مع المشركين في عقائدهم، ولا في أخلاقهم، ولا في سلوكهم، ولا في عاداتهم، ولا في معاملاتهم، نحن أمة متميزة، ونحن قدوة، ينبغي أن يكون المسلم هو الإنسان الراقى، وإذا أصبح متابعاً لرسول الله ﷺ؛ يكون إنساناً راقياً في معاملاته، في أخلاقه وسلوكه، ولكن إذا كان الإنسان يعبد الله، ويؤدي الصلوات، ولكن تراه في معاملته مع إخوانه من شر الناس، فهذا ما عرف الدين؛ لأن الدين حقوق لله، وحقوق لعباد الله، والذي لا يؤدي حقوق الله، أو حقوق الناس، فإنه يكون قد قصر في أمر واجب عليه، والقرآن مملوء بذكر حقوق الناس، وهم على درجات: الأبوان في المقدمة، والأقرباء القريبى، ثم الجيران، ثم بقية المسلمين، لكلهم حقوق، ودين الله يصنع الإنسان صناعة جديدة، يجعل الإنسان إنساناً صحيحاً ومتميزاً في خلقه، وفي معاملته وفي تواضعه، وفي محبته للمؤمنين، وفي رأفته بالمؤمنين، هذا هو الخلق الإسلامي الصحيح، فلهذا ينبغي للإنسان أن لا يكون يؤدي حق الله، ويقصر في حق الناس؛ فإن التقصير في أحدهما، مُهدّد صاحبه بالعقاب.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال: (وعن ابن عباس: أن رسول ﷺ لما بعث مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قال له: إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب فَلْيَكُنْ أَوَّلُ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وفي رواية: إِلَى أَنْ يُوْحِدُوا اللَّهَ - فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فتردُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجابٌ) أخرجاه.

الشرح

قوله: (وعن ابن عباس...)، هذا الحديث رواه الشيخان: البخاري ومسلم، واختلف العلماء في مصطلح (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ): منهم مَنْ يجعله للشيخين والإمام أحمد، كما فعل صاحب المنتقى المجد ابن تيمية، فإنه إذا قال: (متفق عليه)، يعني البخاري ومسلمًا والإمام أحمد، ولكن المشهور بين العلماء إذا قيل: (متفق عليه)، فالمراد المتفق بين الشيخين البخاري ومسلم، وإذا قيل: (رواه الجماعة)، أي البخاري ومسلم وأصحاب الكتب الأربعة، والسادس من الكتب مختلف فيه، هل هو الموطأ أو ابن ماجه؟ (أخرجاه)، وهذا اختصار للفظ، أراد به الشيخين البخاري ومسلمًا.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (لما بعث معاذاً إلى اليمن) قال الحافظ: كان بعث معاذاً إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي ﷺ كما ذكره المصنف يعني البخاري في أواخر المغازي، وقيل: كان ذلك في آخر سنة تسع عند منصرفه من تبوك. رواه الواقدي بإسناده إلى كعب بن مالك، وأخرجه ابن سعد في (الطبقات) عنه، ثم حكى ابن سعد أنه كان في ربيع الآخر سنة عشر، وقيل: بعثه عام الفتح سنة ثمان. واتفقوا أنه لم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها، واختلف هل كان معاذ والياً أو قاضياً فجزم ابن عبد البر بالثاني والغساني بالأول.

قلت: الظاهر أنه كان والياً قاضياً.

الشرح

الشارح رحمه الله ذكر بعث معاذ إلى اليمن في أي عام كان، فإذا وردت الرواية الصحيحة في البخاري، أو في مسلم، أو في كليهما، فلا نحتاج بعد ذلك إلى العزو إلى الكتب الأخرى، كالواقدي أو ابن سعد أو غيرهما، فهنا قد صح للبخاري رحمه الله أن بعث معاذ وأبي موسى ﷺ كان قبل حجة الوداع، وبعد غزوة تبوك، وغزوة تبوك وحجة الوداع كانتا في العام العاشر، قال البخاري رحمه الله: (باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن، قبل حجة الوداع)، ثم أورد فيه حديثاً عن أبي بردة، قال: (بعث رسول الله ﷺ أبا موسى ومعاذ بن جبل إلى اليمن، قال: وبعث كل واحد منهما على مخالف، قال: واليمن مخالفان، ثم

قال: يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفِرَا^(١)، وفي رواية: (وتطاوعا)، وفي رواية للبخاري: (أَنْ بَعَثَ مَعَاذَ كَانَ بَعْدَ بَعَثِ أَبِي مُوسَى)، قال ابن حجر: كان بعث أبي موسى عليه السلام إلى اليمن بعد الرجوع من غزوة تبوك؛ لأنه شهد غزوة تبوك، فكلاهما بُعِثَ في العام العاشر، واليمن قد بُعِثَ إليها أربعة أشخاص:

◆ بُعِثَ إِلَيْهَا خَالِدٌ عليه السلام؛ لجهادهم وقتالهم، لِقَاتَالِ مَنْ لَا يُسْلِمُ.

◆ وَبُعِثَ عَلِيٌّ عليه السلام؛ لِأَخْذِ الْخُمْسِ.

◆ وَبُعِثَ أَبُو مُوسَى عليه السلام قَاضِيًا وَآخِذًا لِلزَّكَاةِ، عَلَى الْمِخْلَافِ الْأَسْفَلِ، أَيِ الْيَمَنِ الشَّمَالِيِّ.

◆ وَبُعِثَ مَعَاذٌ عليه السلام قَاضِيًا وَمُعَلِّمًا وَآخِذًا لِلزَّكَاةِ، فِي الْمِخْلَافِ الْأَعْلَى، أَيِ الْيَمَنِ الْجَنُوبِيِّ.

ليست اليمن بهذا التقسيم في الوقت الحاضر، يعني اليمن الجنوبي والشمالي، ولكن كانت اليمن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مِخْلَافَيْنِ: منطقة مرتفعة وهي جنوب اليمن، وتسمَّى الْمِخْلَافُ الْأَعْلَى، ومنطقة منخفضة وهي شمال اليمن، وتسمَّى الْمِخْلَافُ الْأَسْفَلُ، فأبو موسى ومعاذ عليهما السلام كلاهما بُعِثَ إِلَى الْيَمَنِ، وَالرَّسُولُ نَبَهُمَا، وَقَالَ: (يَسِّرَا وَلَا تُعَسِّرَا، وَبَشِّرَا وَلَا تُنْفِرَا)، وَهَذَا هُوَ التَّوْجِيهُ النَّبَوِيُّ الْكَرِيمُ، السَّهُولَةُ فِي الدَّعْوَةِ، السَّهُولَةُ فِي الْخُلُقِ، التَّبَشِيرُ، (وَتَطَاوَعَا)، أَيِ: لَا يَعْصِ أَحَدُكُمُ الْآخَرَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ أَحَدَهُمَا أَمِيرًا، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ أَمِيرًا عَلَى جُزْءٍ، وَلَكِنْ قَدْ يَحْصُلُ بَيْنَهُمَا تَدَاخُلٌ بِسَبَبِ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، برقم: (٤٣٤١، ٤٣٤٢).

القرب، فيقع في الخلاف، ولهذا قال: (وتطاولوا)، أي إذا اتخذ أحدكم موقفًا، فعلى الثاني أن يلين معه، وإذا كان كل إنسان يُصِرُّ على رأيه، لا تجتمع الجماعة، ولا تتفق الأمة؛ لأنه ما من إنسان إلا وعنده رأي، لا يراه من حوله، فلو أصرَّ كل إنسان على رأيه، لما اجتمعت الأمة، ولهذا كان التوجيه النبوي، يعلمهم البصيرة، فإذا ذهب الآخر يمينًا، وأصرَّ، فاذهب معه، وإذا ذهب شمالًا، وأصرَّ، فاذهب معه، ولكن لا إلى معصية الله، وإنما إلى مسألة الرأي؛ لأن هناك قضايا كثيرة تكون رأيًا فقط، وليست دليلًا شرعيًا.

قوله: (قلت: الظاهر أنه كان واليًا قاضيًا)، وهذا هو الصحيح.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (إنك تأتي قومًا من أهل الكتاب) قال القرطبي: يعني به اليهود والنصارى؛ لأنهم كانوا في اليمن أكثر من مشركي العرب، أو أغلب، وإنما نبهه على هذا ليتنبأ لمناظرتهم ويعد الأدلة لامتحانهم؛ لأنهم أهل علم سابق بخلاف المشركين وعبداء الأوثان. وقال الحافظ: هو كالتوطئة للوصية ليجمع همته عليها ثم ذكر معنى كلام القرطبي.

قلت: وفيه أن مخاطبة العالم ليست كمخاطبة الجاهل.

الشرح

قوله ﷺ: (إنك تأتي قومًا أهل كتاب)، نبّه بأن هؤلاء الذين تأتي إليهم، أهل كتاب؛ ليستعد؛ لأن أهل الكتاب لديهم علم قديم، وعلم بالنبوات وبالكتب، وبالعقائد السماوية، وقد يكون عندهم شبهة، فكأنه ينبهه، أي: انتبه، وخذ عُدَّتَكَ، واستعد.

فكل داعية يتحرك في مجتمع، لابد أن يعرف أوضاع المجتمع، ولا بد أن يعلم ما في المجتمع؛ حتى لا يتحرك خطأ، ولا يعمل غلطًا، وحتى لا يفاجأ بحدث، أو بسؤال، أو بشبهة لا يعرفها، فلا بد للإنسان إذا ذهب إلى بلد لا يعرفه، أو إلى مجتمع لا يعرفه، أن يحرص على أن يعرف هذا المجتمع، وأخلاقهم، وعاداتهم، وعلومهم، وعقائدهم، وما لديهم من الشبهة؛ حتى لا يُفاجأ، وكذلك المصنفون والمؤلفون للكتب، ولهذا ابن حنبل رحمه الله عندما سُئل عن رأيه في التصنيف، كرهه التصنيف؛ لأنه فهم أن المؤلف ربما لا يستطيع أن يفهم المسألة حقها، فإذا قرأ القارئ كلامًا ضعيفًا، يقع في قلبه ضعف الحجة الدينية، وخاصة في الرد على الشبهات، فربما يسوق المؤلف الشبهة قوية،

ويكون ردُّه عليها ضعيفاً، وهذا يُمكنُ الشبهة في قلوب الناس، بل ربما بعض الناس لم يسمع بهذه الشبهة، ويكون في قلبه ضعف، فيكون الكاتب سبباً في نقل الشبهة إلى هذا المسكين، ولهذا قالوا عن الرازي في تفسيره: إن تفسير الرازي كله شُبُه، يسوق الشبهة نقداً، ويؤخّر الرد عليها نسيئةً، يعني: يسوق الشبهة قوية، ويقول: قد سبق أن ردّنا عليها، أو سيأتي الرد عليها، وهذا طريق مردود، طريق غير سليم، فالداعية والمؤلف والمصنف ينبغي أن يعرفوا كيف يكتبون؟ وكيف يدعون؟ ومن يخاطبون؟ ومن أصحاب الشبهة؟ حتى ينفع الله بهم في الدعوة، أو في التصنيف.

هذا تنبيه من النبي ﷺ، يشير القرطبي وابن حجر رحمهما الله إلى أن الرسول ﷺ أراد أن ينبه معاذاً رضي الله عنه، ليأخذ العُدَّةَ ويستعد؛ حتى لا يُفاجأ بسؤال في قضايا الدين وهو لا يعرفه، هذا من التنبيه لمعاذ رضي الله عنه.

قوله: (قلت: وفيه أن مخاطبة العالم، ليست كمخاطبة الجاهل)، وكذلك هذا استنباط من نفس الحديث، فإن اليهود والنصارى بالنسبة لعلومهم علماء، وفيهم علماء بالنسبة للديانات السابقة، فصاحب العلم لا يُخاطَب كما يُخاطَب الجاهل، فإن الجاهل قد يرضى بالكلام البسيط، ولهذا كان يأتي الرجل الأعرابي الجاهل، فيقتنع بأن يخبره النبي ﷺ عن قضايا الدين إخباراً عاماً، ثم يعود، ولكن صاحب الشُبُه - كما جاء وفد النصارى من نجران - ما قبلوا، بل أخذوا يحاجّون النبي ﷺ.

فصاحب العلم والمعرفة يُخاطَب بأسلوب، غير الأسلوب الذي يُخاطَب به الجهلة وعوام الناس، وشتانَ بينهما.



قال المؤلف رحمه الله:

والتنبيه على أنه ينبغي للإنسان أن يكون على بصيرة في دينه لئلا يتلى بمن يورد عليه شبهة من علماء المشركين، ففيه التنبيه على الاحتراز من الشبه والحرص على طلب العلم.

قوله: (فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله) يجوز رفع أول مع نصب شهادة وبالعكس.

قوله: (وفي رواية: إلى أن يوحدوا الله) هذه الرواية في التوحيد من صحيح البخاري، وفي بعض الروايات (فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله)، وفي بعضها: (وأن محمداً رسول الله)، وأكثر الروايات فيها ذكر الدعوة إلى الشهادتين، وأشار المصنف رحمه الله بإيراد هذه الرواية إلى التنبيه على معنى شهادة أن لا إله إلا الله، إذ معناها توحيد الله بالعبادة وترك عبادة ما سواه، فلذلك جاء الحديث مرة بلفظ: (شهادة أن لا إله إلا الله)، ومرة (إلى أن يوحدوا الله)، ومرة (فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات)، وذلك هو الكفر بالطاغوت والإيمان بالله، الذي قال الله فيه: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمَسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة: ٢٥٦].

الشرح

قوله: (أنه ينبغي للإنسان أن يكون على بصيرة في دينه)، هذا يخص الإنسان في ذاته هو، فينبغي للمسلم أن يكون عنده مناعة؛ حتى لا يتأثر بالشبه، ثم كذلك في دعوة الآخرين، فينبغي أن يكون لديه علم ومعرفة؛ لمواجهة

أصحاب العقائد المختلفة، فالمسلم مُطالب أولاً في ذات نفسه أن يحصنها، ثم يتعلم ما يرد به على ضرر الآخرين وانحرافهم.

قوله: (يجوز رفع أول مع نصب شهادة، وبالعكس)، أشار إلى مسألة في النحو، فكان وأخواتها ترفع اسمها وتنصب خبرها، وأحياناً لا يأتي الاسم والخبر مرتبين، ويأتي الاسم بعد الخبر، وأحياناً يأتي اسمها مقدماً وجوباً أو جوازاً، فهنا يجوز أن يقرأ: فليكن أول ما تدعوهم شهادة أن لا إله إلا الله، وترتيبها في الحقيقة: فليكن شهادة أن لا إله إلا الله أول ما تدعوهم إليه، ويجوز رفع أول، فيقرأ: فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، كلاهما جائز من حيث الصناعة النحوية.

ذكر الشارح رحمته الله هنا عدة مسائل:

المسألة الأولى: ألفاظ الحديث، فالدعوة دعوة الكافر دائماً إلى الشهادتين، شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله ﷺ، ولكن أحياناً يختصر الراوي، ومعروف أن الإنسان يُدعى إلى هاتين الكلمتين، فقال الشارح: إن أكثر الروايات وردَ فيها ذكر الشهادتين، وكذلك أشار إلى ألفاظ الحديث، (فليكن أول ما تدعوهم إليه)، على ثلاث روايات ^(١)، في أولها: (شهادة أن لا إله إلا الله)، وفي الثانية: (إلى أن يوحدوا الله)، وفي الثالثة: (إلى عبادة الله)، فهذه الروايات الثلاثة بمعنى واحد، فالشهادة والتوحيد والعبادة كلها سواء، والرواية إذا كانوا من الصحابة، أو من التابعين، رؤوه بالمعنى، فشهادة أن لا إله إلا الله، هي التوحيد، وهي العبادة، فليس بينهما فرق، ولهذا سيذكر الشارح رحمته الله أن الرواية أوردوا هذه الروايات الثلاث على هذه الألفاظ الثلاثة.

(١) سبق تخريج هذه الروايات الثلاث.

فشهادة أن لا إله إلا الله معناها التوحيد، والتوحيد في الإسلام إذا أُطلق، يُراد به توحيد العبادة، كما يدل الحديث على ذلك، ولم يُطلق التوحيد على الأسماء والصفات إلا متأخرًا، وعندما حدث الانحراف في توحيد الأسماء والصفات، أصبح جزءًا من معنى التوحيد.

كذلك العبادة، فمعنى شهادة أن لا إله إلا الله، أي: لا معبود إلا الله، فكلها بمعنى سواء، ولكن هذه الرواية شاذة، وقد مرَّ أن هناك ما يُسمَّى بالشاذ في الحديث الصحيح، والحديث الصحيح إذا وردَ بألفاظ تُخالف ألفاظًا أخرى، نظرنا، فإذا رأينا أن أكثر الثقات روَّوه بلفظ، وأن أحد الثقات رواه بلفظ آخر، يُسمَّى شاذًا، ولكن إذا كان الراوي المخالف ضعيفًا، يُسمَّى مُنكرًا، فعندما نطبِّق هذه القاعدة، نرى أن هذا الحديث رواه عن ابن عباس رضي الله عنهما شخص واحد، هو أبو معبد، وعن أبي معبد شخص واحد، هو يحيى بن عبد الله، وعن يحيى بن عبد الله شخصان، زكريا بن إسحاق، وإسماعيل بن أمية، وعن زكريا بن إسحاق روَّى أربعة أشخاص، ورواياتهم كلها فيها: (فإذا عرفوا ذلك)، أو (أطاعوا لذلك)، وإسماعيل بن أمية رواه عنه شخصان، أحدهما كرواية الآخرين الأربعة، وأما أحدهما فقد انفرد بلفظ عن بقية الرواة، فالألفاظ التي وردت بها الأحاديث من الروايات الخمس:

الأول: قوله ﷺ: (فأعلمهم شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم ...) إلى آخر الحديث.

واللفظ الثاني: (فادعهم إلى أن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن هم أطاعوا لك بذلك ...)، إلى آخر اللفظ.

واللفظ الثالث: (فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله، فإذا عرفوا ذلك، فأخبرهم).

اللفظ الذي فيه شذوذ هو اللفظ الأخير، (فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله)، ليس في هذا شيء مُفسد للمعنى، ولكن قوله (فإذا عرفوا الله)، مردود لفظاً ومعنى، أما لفظاً فإن أكثر الرواة - وكلهم ثقات وفي أعلى درجات التوثيق - لم يذكروا هذا اللفظ، بل كل ألفاظهم (أطاعوا لذلك)، أو (أطاعوا بذلك)، وليس فيها (فإذا عرفوا الله)، وأما معنى فإن أول الحديث يقول: (فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله)، يدعوهم بأن يقول: اعبدوا الله، ثم يقول: (إذا عرفوا الله)، فكيف ندعوهم إلى عبادة مَنْ لم يعرفوه أولاً؟ فكان ينبغي أن يقول: عرفهم بالله، ثم ادعهم إلى عبادة الله، فدلّ على أنها خطأ من الراوي؛ لأن أول الحديث نقض آخره، وقد لا يكون كل المتن شاذاً، بل يكون في المتن كلمة واحدة شاذة، وهذا الحديث ليس فيه إلا كلمة واحدة شاذة، فالكلمة الشاذة هي قوله في آخر الحديث: (فليكن أول ما تدعوهم إليه إلى عبادة الله)، ثم قال: (فإن هم عرفوا الله)، لا تأتي العبادة إلا في المرتبة الثانية، لا يُعبد إلا مَنْ يُعرَف، فنفس الألفاظ في تلك الرواية ينقض بعضها بعضاً.

كما في الحديث: (كان الله ولم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء)^(١)، الحديث ينقض بعضه بعضاً، كيف لم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء، والرواية الصحيحة (كان الله، ولم يكن شيء قبله)^(٢)، وهذه كلها روايات صحيحة، (كان الله، ولم يكن شيء قبله)، (وكان الله، ولم يكن شيء معه)،

(١) وقد أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ: "ولم يكن شيء غيره"، كما سيأتي، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قوله تعالى: (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه)، برقم: (٣١٩١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب (وكان عرشه على الماء)، برقم: (٧٤١٨).

(وكان الله، ولم يكن شيء غيره)^(١)، فاللفظان الآخران يدلان على بطلان أحد اللفظين، فالحديث الصحيح (كان الله، ولم يكن شيء قبله)، وهذا الذي رجّحه ابن تيمية رحمه الله، وكذلك هنا في قوله: (فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله).

واستشهد بعض أهل الكلام بهذا الحديث، وأن أول واجب على العبد هو معرفة الله، ومنهم إمام الحرمين، والقاضي عياض كما ذكره النووي، فقال القاضي عياض بعد إيراد الرواية: (فإذا عرفوا الله)، هذا يدل على أنهم ليسوا بعارفين لله - تعالى -، وهذا مردود بأول الحديث (ادعوهم إلى أن يعبدوا الله)، ولكن أحياناً المذهب يحكم صاحبه، فيجعله يتلمس الأدلة لمذهبه، وإلا فلو درس الأحاديث، لرأى أن أكثر الطرق وأكثر الروايات ليس فيها هذا اللفظ، ثم إن لفظ الحديث إذا أخذناه بجميعه، نجد أن بعضه ينقض بعضاً، ثم يقول: (وهو مذهب حذّاق المتكلمين من اليهود والنصارى، أنهم غير عارفين الله - تعالى -، بل كانوا يعبدونه ويظهرون معرفته)، فهذا الفهم قام على استدلال خاطئ، فالحديث يقول: (ادعوهم إلى عبادة الله، أو إلى أن يعبدوا الله).

فراوي هذه الرواية الشاذة لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال فيه أبو حاتم: (صدوق، أو محله الصدق)، يعني لا يكذب، ولكن قد يهّم؛ لأن الراوي فيه جانبان: عدالته وضبطه، فإذا قيل: ثقة، يعني عدل ضابط، ولكن إذا قيل: صدوق، يعني أنه لا يكذب، ولكن قد يخطئ، فصدوق تزكية للعدالة، وليست تزكية للحفظ والضبط، فهنا من حيث عدالته فإنها مقبولة، ولكن ضبطه ربما يكون فيه وهم، ولعله هو صاحب الخطأ في هذا الحديث، والله أعلم.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ومعنى الكفر بالطاغوت: هو خلع الأنداد والآلهة التي تُدعى من دون الله من القلب، وترك الشرك بها رأساً، وبغضه وعداوته.

الشرح

الآية الكريمة فيها مسألتين، الأولى: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾، والثانية: قوله تعالى: ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾، فكل مَنْ يدخل هذا الدين لا بد له من تحصيل هاتين المسألتين، والطاغوت: كل ما سوى دين الله، فالطاغوت ليس صنماً كبيراً نجتنبه، بل الطاغوت قد يكون اعتقاداً، وقد يكون عملاً، وقد يكون خُلُقاً، وقد يكون سلوكاً، وقد يكون معاملةً، ففي الحياة دائرتان: دائرة تُسمّى الطاغوت، ودائرة اسمها الإيمان، وأنت لابد لك من موقفين أمام هاتين الدائرتين:

الموقف الأول: أن تكفر بالطاغوت، ما قال الله: يُجْتَنَّبُ الطَّاغُوتُ فقط، بل قال: يُكْفَرُ به، وهو أشد أنواع النفور والبعد، فإذا كفر الإنسان بالطاغوت، ابتعد عنه، ولم يقترب منه، ثم يؤمن بالله، بعد أن يفرغ قلبه من جميع الأوساخ، ومن جميع الأنجاس، فيصبح نظيفاً يدخل فيه الإيمان، فأول خطوة الكفر بالطاغوت، اعتقاده أن هذا الطاغوت أمر يكرهه الله ويبغضه، فيفِرُّ منه، ويتركه، ويبتعد عنه، ثم يؤمن بالله، مَنْ قام بهاتين المسألتين، ﴿فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾، ولكن مَنْ لم يقم بإحداهما، لم يستمسك بالعروة الوثقى، وَمَنْ عاش يظن أنه ليس في إحدى الدائرتين، فهو داخل فيمن يؤمن بالطاغوت؛ لأنه ليس هناك إلا طاغوت أو إيمان، أما المعتزلة فيقولون: إن

الإنسان قد يمكن أن يعيش بين الدائرتين، وشبَّهوه بالآخرة، قالوا: الآخرة فيها جنة، وفيها نار، وفيها رجال الأعراف وسط ما بين الجنة والنار، ولكن ليس في الدنيا وسط، إما أن يكون مؤمنًا مُتَّبِعًا للدين، وإما أن يكون كافرًا مُحَارِبًا للدين، ولكن قد يقع في حياة الإنسان بعض أوصاف دائرة الطاغوت، يقع فيه الإنسان، ولكن بحدود ودرجات، فربما يقع في بعضها، فيخرجها عن الدائرة بكاملها، وربما يقع في بعضها، ويبقى في دائرة الإيمان، فالإنسان قد يكون فيه نفاق، وقد يكون فيه كفر، وقد يكون فيه معصية، ولكن لا يخرجه إلى الدائرة الأخرى، كما جاء في الحديث أنه قال: (إنك امرؤ فيك جاهلية)^(١)، والجاهلية ضد الإيمان، وكذلك لما ذكر أمرين، وقال: (هما في أمتي كفر، وهو النياحة على الميت، والطعن في الأنساب)^(٢).

فالإنسان قد يرتكب عملاً مُكْفَرًا، ولكن لا يخرجه من الملة، فإن الكفر بعضه عملي، وبعضه لفظي، ولكن الخطير الكفر الاعتقادي، والعلماء إذا وصفوا أحدًا من المؤمنين بأنه ارتكب عملاً مُكْفَرًا، ليس معناه انتقاله إلى الكفار والجاحدين؛ لأن الإنسان قد يُطَلَّق عليه أنه ارتكب عملاً مُكْفَرًا، ولا يُقام عليه الحد، ولا يُحَكَّم بِرِدَّتِهِ، وهنا نذكر قصة وقعت للشافعي رحمته الله، مع أحدٍ من ناظره في القرآن الكريم، قال الشافعي: (كفرت بالله العظيم)، ولم يرد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، برقم: (٣٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه، برقم: (١٦٦١)، (٣/ ١٢٨٢).

(٢) أخرج معناه مسلم في صحيحه، بلفظ: "أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة"، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة، برقم: (٩٣٤)، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد برقم: (٣٩٥)، (١/ ١٤٣)، بلفظ: "شعبتان لا تتركهما أمتي: النياحة والطعن في الأنساب".

الكفر الحقيقي؛ لأنه لو كان كفرًا حقيقةً، كان سعى به إلى الحاكم؛ ليقيم عليه الحد، ولكن ما سعى به، إنما قصد: هذا عمل كفري، فأياك إياك، وإلا فإنه ليس كل مَنْ يُقال فيه من المسلمين إذا أخطأ في العقائد أنه كفر، أرادوا به كفر الجحود، ولهذا أصحاب البدع الذين قُتلوا في الإسلام، دُفِنوا مع المسلمين، ولم يدفنوا وحدهم، ما ثبت أن أحدًا من أصحاب البدع الذين قُتلوا من أجل البدع، كجهم بن صفوان، وجعد بن درهم، أنهم قتلوهم ودفنوهم مع الكفار، فصاحب البدعة قد يرتكب عملاً مُكفّرًا، ولكن ليس هو الكفر الذي يُطَلَق على الكافر الجاحد، فهذا ما يتعلق بالطاغوت.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ومعنى الإيمان بالله: هو إفراده بالعبادة التي تتضمن غاية الحب بغاية الذل والانقياد لأمره، وهذا هو الإيمان بالله المستلزم للإيمان بالرسول عليهم السلام، المستلزم لإخلاص العبادة لله تعالى، وذلك هو توحيد الله تعالى ودينه الحق المستلزم للعلم النافع والعمل الصالح، وهو حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، وحقيقة المعرفة بالله، وحقيقة عبادته وحده لا شريك له.

الشرح

هنا يشير رحمه الله إلى الموقف الثاني، وهو معنى العبادة، وأنها غاية الحب بغاية الذل والانقياد، فقلب المؤمن إذا لم تكن فيه غاية الحب لله ﷻ، وغاية الانقياد لأمر الله ورسوله ﷺ، فإن العبودية في قلبه ناقصة، ونحن مطالبون بأن نستكمل العبادة، ولهذا كل يوم نقول: ﴿يَاكَ نَبِّدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي لك نُذَلُّ ولك نُنقاد، وإياك نحب، فلا بد أن يسعى المسلم إلى أن يستكمل جوانب العبادة، وأركانها، ومعانيها، فالعبادة تشمل هذه المعاني الثلاثة: كمال الحب، مع كمال الذل، وهما من أعمال القلوب، مع كمال الانقياد، وهو من الأعمال الظاهرة.

فظاهره وباطنه يكون وفق أمر الله، فيحبه بقلبه، ويذل له بقلبه، وينقاد له بجوارحه، هذا معنى العبادة، هذا هو الإيمان، ولهذا قال رحمه الله: (وذلك هو توحيد الله -تعالى-، ودينه الحق، المستلزم للعلم النافع، والعمل الصالح، وهو حقيقة شهادة أن لا إله إلا الله، وحقيقة المعرفة بالله، وحقيقة عبادته وحده لا شريك له)، فمعنى الإيمان بالله أن يكون الإنسان مُحبًّا لله، خاضعًا لله،

متذللًا لله ﷻ، لا يستكبر على شرع الله، ولا على دينه، ثم تنقاد جوارحه بهذا الحب، وتنقاد بهذا الذل، فيتذلل لله، والصلاة شعار للتذلل، نركع ونسجد؛ ذُلًّا لله ﷻ، لا يجوز أن يصرف لغيره، فلا يُركع لغير الله، ولا يُسجد لغيره؛ لأن هذه صورة ذل، لا ينبغي أن تكون إلا لله ﷻ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

فله ما أفقه من روى هذا الحديث بهذه الألفاظ المختلفة لفظاً المتفقة معني فعرفوا أن المراد من شهادة أن لا إله إلا الله هو: الإقرار بها علماً ونطقاً وعملاً خلافاً لما يظنه بعض الجاهل أن المراد من هذه الكلمة هو مجرد النطق بها، أو الإقرار بوجود الله، أو ملكه لكل شيء من غير شريك، فإن هذا القدر قد عرفه عباد الأوثان، وأقروا به فضلاً عن أهل الكتاب، ولو كان كذلك لم يحتاجوا إلى الدعوة إليه.

الشرح

يشير ﷺ إلى بعض الطوائف التي فهمت من الدعوة إلى الله إنه يُدعى إلى معرفة الله، فأوجبوا على الإنسان أن أول ما يجب عليه، أن يعرف الله، وهذا مُخالف للقرآن، وللسنة، ولأعمال الصحابة، ولأقوال علماء المسلمين، وإنما هذا الفهم جاء متأخراً، عندما ظهر علم الكلام، فإن أول ما يجب على الإنسان أن يعرفه، وهو أول ما يفعله، هو أن يعبد الله، وأن يُخلص لله في عبادته، وأن ينبذ الأنداد، وينبذ الشرك، لا معرفة الله فقط.

فالآية تدل على أن أول ما يُطلب من الإنسان، أن يكفر بالطاغوت، ويؤمن بالله، أي يعمل بما أنزله الله، فإن الإيمان إذا أُفرد في كلام الله، أو في كلام رسوله ﷺ، أو في كلام السلف، يُراد به المعاني الثلاثة: التصديق بالقلب، والنطق باللسان، والعمل بالجوارح، وليس المراد منه معرفة القلب فقط، فإن الرسول ﷺ لم يُثبت عنه أنه عرّف أحداً بخالقه، وقال: تعال يا فلان! لك رب خلقك، هو الله، وكذلك الصحابة عندما ساحوا في الأرض للجهاد في سبيل الله، حاربوا الروم، وحاربوا الفرس، وأول ما دعوهم إليه عبادة الله، ولم يقولوا

لهم: إن لكم ربًّا، أو لكم خالقًا، ولم يقف أحد من المشركين وقال: مَنْ هو الله؟ كل المشركين سواءٌ كانوا من الفرس، أو من الروم، أو في الهند، أو في السند، أو في أفريقيا، أو في الأندلس؛ لأن معرفة الله فطرية في القلوب، وما من مجتمع إلا ويعرف الله، ولكن تختلف المعرفة من مجتمع إلى مجتمع، ومن فرد إلى فرد، وإلا فإدراك أن هناك خالقًا خلق الناس، لم تكن قضية في يوم من الأيام، ولم ينقل التاريخ أن إحدى القرى، أو إحدى المدن، أو أحد المجتمعات البشرية، توقف في الدين، وقال: مَنْ هو الذي تدعون إلي عبادته؟

فالمتكلمون خالفوا القرآن والسُّنة، وخالفوا الصحابة، وخالفوا إجماع الأمة، وقد ذكر ابن المنذر رحمه الله أن هذا إجماع أهل العلم، ولم يشذ عنهم إلا المتكلمون، الذين أخطؤوا هذا الفهم، وظنوا أن الإنسان يُعرَّف بالله إذا بلغ الإدراك، أو بلغ سن البلوغ، قالوا: أول ما يُعلَّم أن يُعلَّم أن له ربًّا خلقه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه دليل على أن التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له وترك عبادة ما سواه هو أول واجب، فلهذا كان أول ما دعت إليه الرسل عليهم السلام، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

الشرح

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، هذه هي قضية كل نبي، وهذه دعوة كل نبي، أن يأتي إلى قومه يدعوهم إلى عبادة الله، فأول ما يدعو الرُّسل إليه هو عبادة الله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فكل رسول جاء بهذه المسألة، وهي عبادة الله وتوحيده، بأن لا يُشرك معه غيره، فهذه هي دعوة جميع الرُّسل، ولم يُذكر في التاريخ أن أمة من الأمم أنكرت الخالق، وفي العصر الحاضر، عندما ظهرت الشيوعية، وأنكرت وجود الله، كانت عقائد أفراد، وليست عقائد جماعات، ولا مجتمعات، بدليل أنها لم تستطع أن تعيش فترة طويلة من الزمن، بل تمزق أصحابها وتفتتوا، ورجعوا إلى ما كانوا عليه من عبادة، النصراني على نصرانيته، المسلم على الإسلام، والبوذي على بوذيته، وكان أصحاب الحزب الحاكم يعتقدون في أنفسهم أنهم مخالفون، ولكن مصلحتهم وشهواتهم تقتضي هذا، وهذه العقائد إنما أظهرها أعداء البشرية من اليهود، ولا توجد نظرية سيئة إلا وراءها يهود؛

حقداً على البشرية، فإن اليهود عاشوا طوال تاريخهم مضطهدين معذبين حتى في الغرب، كانت هناك بعض المطاعم، وبعض المحلات مكتوب على بابها: لا يدخلها اليهودي، ولا الكلب، فأصحاب المطاعم يمنعون دخول الكلاب، ثم يكتبون معها: واليهودي، فهذا الاحتقار من تلك المجتمعات لليهود، ولقد عندهم عقدة الكره الشديد، فكان الذين اخترعوا النظريات التي تُفسد البشرية كلهم يهود، ماركس يهودي، فرويد يهودي، داروين يهودي، وهؤلاء أصحاب نظريات اجتماعية، ودعوة إلى إفساد البشرية.

فاليهود وجدوا أن البشرية لا تُفسد إلا إذا أبعادوا عنها عقائدها، ليس لها عقيدة كما هو دعوى الماسونية، فدعوى الماسونية دعوة الناس إلى أن يتركوا عقائدهم، ويدخلوا في هذا الحزب الماسوني، وهو كما يقولون في ألفاظهم: اترك عقيدتك مع حذائك عند الباب، وادخل إلينا، فهم يزعمون أنهم يمنعون الناس من العقائد، ولكنهم يصنعون لهم عقائد، كما فعل إخوان الصفا في الماضي، وعقائدهم أنه ليس هناك أديان خاصة، بل المسلم يدين بكل الديانات، كما قال ابن عربي في بعض شعره: أنه يدين بكل الديانات، وهذه عقائد منحرفة، وعقائد ضالة.

فليس هناك إنسان في قلبه يقين أنه ليس هناك خالق، -قد يوجد في قلوب بعض الناس شبه، ولكن لا تصل إلى درجة اليقين-، فالله يخبرنا أن الدين فطرة: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، هذا خلق الله، خلق الناس وفي قلوبهم معرفة به ﷻ، ولكن قد تغطي الفطرة، وتُحجب بحُجب وحواجز من خلال التربية، من خلال المجتمع، من خلال الأسرة، فيشبه الإنسان على عقيدة منحرفة، ولكن ليس هذا هو الأصل في قلبه، الأصل في قلبه هو معرفة الله، وتوحيده، والخضوع له،

ولهذا فإنه إذا لم يتمكن من تحقيق الخضوع لله، خضع لأي شيء يرى فيه قوة، ولهذا قد عُبِدَت مظاهر الطبيعة في كل مكان، بأنواع مختلفة، فعبدوا الشمس والقمر، وعبدوا النجوم والكواكب، وعبدوا الأحجار والأشجار، ما من شيء يرون فيه فائدة إلا عبده؛ لأن إحساسهم الداخلي بأنهم محتاجون، فقراء إلى مَنْ يعينهم، ويكون معهم في الشدائد، لا بد من أن يُشَبَّع، فإذا ما أُشْبِع بالحقيقة، أُشْبِع بالكذب والباطل، فليس هناك أمة لا تعرف الله، فأول ما يُدْعَى الناس إليه شهادة، أن لا إله إلا الله كما في حديث معاذ رضي الله عنه.



قال المؤلف رحمه الله:

فقال شيخ الإسلام رحمه الله: وقد علم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ، واتفقت عليه الأمة أن أصل الإسلام وأول ما يؤمر به الخلق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فبذلك يصير الكافر مسلماً، والعدو ولياً، والمباح دمه وماله معصوم الدم والمال.

الشرح

هذا استكمال الحديث، وهو: أن الشهادة هي أول ما يؤمر به العباد، وقد مرَّ في آية: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، أنه لا بد لسكون الإيمان في القلب من مرحلتين: المرحلة الأولى تفرغ القلب من المعاني الباطلة، من معاني الشرك، وإسكان التوحيد مكان هذه المعاني، فأولاً لا بد من التنظيف؛ لأن الإيمان إذا سكن مع الشرك، فإنه يحدث في الإيمان خلل ويفسد، كما قال ﷺ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [٨٢] ﴿الأنعام: ٨٢﴾، ومعنى (وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ)، أي: لم يخلطوه، فدخل الإيمان مع الشرك يُفسده، فلا بد في المرحلة الأولى من تفرغ القلب من المعاني الباطلة؛ ليسكن فيها المعنى الجميل، وهو معنى الإيمان، ومعنى التوحيد، فأول ما يُدعى الإنسان إليه أن يفرغ قلبه من الشرك، فيقول: (لا إله) وهذا نفي، ثم يقول: (إلا الله)، وهذا هو معنى الآية السابقة: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ [البقرة: ٢٥٦].

فأول ما يؤمر به الخلق هو شهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن الناس يعرفون الله ﷻ، ولكن لا يلزم من المعرفة الاتباع والطاعة، فإن قريشاً كانت تعرف أن الله هو

الخالق، ولكن لم يطيعوه، فأول ما يُدعى الإنسان إليه أن يطيع هذا الخالق، ولا يُدعى إلى أن يعرف الخالق؛ لأن هذه مرحلة موجودة في القلوب، فطرةً فطر الله الناس عليها.

فأول ما يُدعى الناس إليه هو شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، بهذه الكلمة يصبح الإنسان مؤمنًا، ويصبح معصوم الدم والمال، فإذا قال: لا إله إلا الله، لا يجوز قتله، ولا تُنتهك حرماته، ويُحرّم ماله، ولكن إذا لم يَقم بحققها، فإن هناك أحكامًا تتعلق ببعض الأعمال، كتلك الأعمال التي تُوجب القتل، كالردة والزنا والقتل، يعني الشخص إذا قتل إنسانًا ظلمًا، هذه تُوجب قتله، ولكن بدون هذا لا يجوز قتله، إذا قال: لا إله إلا الله، إلا إذا استباح المحرمات، أو امتنع عن أداء الفرائض، فهذا فيه تفصيل.



قال المؤلف رحمه الله:

ثم إن كان ذلك من قلبه فقد دخل في الإيمان وإن قاله بلسانه دون قلبه فهو في ظاهر الإسلام دون باطن الإيمان، وفيه البداءة في الدعوة والتعليم بالأهم فالأهم، واستدل به من قال من العلماء إنه لا يشترط في صحة الإسلام النطق بالتبري من كل دين يخالف دين الإسلام؛ لأن اعتقاد الشهادتين يستلزم ذلك، وفي ذلك تفصيل.

الشرح

أشار رحمه الله إلى عدة مسائل، قال: (إذا قالها بلسانه)، ولكن لم تتحقق في قلبه معانيها، ولم يصدقها بقلبه، فدخل في الإسلام ظاهراً، كما كان المنافقون، فإنهم قالوها، وحكم لهم بالإسلام، وعاشوا في المجتمع الإسلامي، لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، مع أنهم في الباطن كفار، فإذا قالها الإنسان، دخل في الظاهر في الإسلام، والمجتمع المدني في عهد النبي ﷺ كان مجتمعاً إسلامياً، مع أن في داخله بعض الكفار، وهم منافقون، ولكن الحكم للغالب الظاهر، ولكن في مكة كان يُسمَّى مجتمعاً جاهلياً وفيه مسلمون؛ لأن الحكم للظاهر الغالب، فالمجتمع المدني كان فيه من قال هذه الكلمة بظاهره، ولم يدخل في الإيمان، ولكن حكم له في الظاهر بأحكام المسلمين.

ثم قوله: (وفيه البداءة بالدعوة والتعليم بالأهم فالأهم)، الدين الإسلامي وهو دين الله، والله الذي أنزله ولكن بعضه أهم من بعض، ولهذا في هذا الحديث أمر معاذ رضي الله عنه بأن يبلغ الناس الأهم، وهو الشهادتان، وهو الدخول في الإيمان بالقبول الإقرار، ثم تأتي بقية الأوامر والنواهي، فالمرحلة الأولى: الإقرار والدخول في الإيمان، ثم تأتي بقية الفرائض.

فالحديث يعلمنا أسلوب الدعوة ومنهجها، وهو أن نبدأ مع الناس بالأهم فالأهم، ونتدرج معهم في الدعوة، قد يقول قائل: قد استقرت شرائع الإسلام، ولم يعد هناك مجال للتدرج، قلنا: بلى، دين الله ﷻ، وهذه الأحكام الشرعية ثابتة إلى قيام الساعة، فالداعية إذا دخل في مجتمع، يبدأ فيه بالأهم فالأهم، يبدأ بما يتعلق بقضايا التوحيد، ثم الفرائض، ثم الواجبات، ثم المستحبات، لا يبدأ بالمستحبات، ولا يبدأ بالأمور التي فيها فاضل وأفضل، بل يبدأ بالأمور الذي يترتب عليه السعادة والشقاوة، وهو التوحيد، ثم يأتي بالتدرج في الأعمال الأخرى.

كذلك (استدلَّ به مَنْ قال من العلماء إنه لا يشترط في صحة الإسلام النطق بالتبرِّي من كل دين)، هذا حُكْم جزئي، يعني: إذا قال شخص: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، فهل هذا يكفيه؟ الصحيح أن هذا لا يكفيه؛ فإنه مرَّ في أول الكتاب حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: (أنه مَنْ شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبد الله ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وروح منه)، فهذا حكم يتعلق بالذين كانت لهم ديانات سابقة، مثل اليهود والنصارى، لابد أن يتبرَّؤا مما كانوا عليه من الشرك، الذي هو في عيسى عليه السلام، فاليهود كانوا يعتقدون أن عزيزًا ابن الله، والنصارى كانت تعتقد أن المسيح ابن الله، فلابد أن يشهد أن عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم، وهذا إلزام لليهود بأن عيسى نبي الله، أنه ابن شرعي، لا كما يقولون: إنه ابن زنا، حاشاه عليه السلام، وردَّ على النصارى الذين زعموا أنه إله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، فهو لاء لابد أن يقولوا هذه الكلمة، ولهذا يقول الشارح: (وفيه تفصيل)، أي ليس كل إنسان يُطلَب منه أن يتبرَّأ من دينه السابق، بل إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وهو مُشْرِك، قُبِلَ منه، ولكن إن كان

يهودياً أو نصرانياً، فلا بد أن يتبرأ مما كان عليه في عقيدته السابقة؛ لأن بعض طوائف اليهود والنصارى يعترفون أن محمداً رسول الله ﷺ، ولكن يقولون: رسول الله إلى العرب، وليس رسول الله إلى الناس جميعاً، فلا بد في دخولهم الإسلام من هذه الشهادة مع التبرؤ.



قال الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه أنه لا يُحَكَّم بالإسلام الكافر إلا بالنطق بالشهادتين، قال شيخ الإسلام: فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة، وأئمتها وجماهير علمائها.

قلت: هذا والله أعلم فيمن لا يقر بهما أو بإحدهما، أما من كفره مع الإقرار بهما ففيه بحث، والظاهر أن إسلامه هو توبته عما كفر به.

وفيه أن الإنسان قد يكون قارئًا عالمًا وهو لا يعرف معنى لا إله إلا الله، أو يعرفه ولا يعمل به، نبه عليه المصنف.

الشَّرَح

قوله: (قلت: هذا - والله أعلم - فيمن لا يقرُّ بهما، أو بإحدهما)، هنا كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في قضية، وكلام الشارح في قضية أخرى، فكلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في الشخص الذي ليس مسلمًا أصلًا، ثم يزعم أنه يعلم أنه لا إله إلا الله، ولكن لم يقلها بلسانه، فإن هذا لا يُحَكَّم له بالإسلام، فيقول: (إنه لا يُحَكَّم بالإسلام الكافر، إلا بالنطق بالشهادتين، قال شيخ الإسلام: فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما، مع القدرة، فهو كافر باتفاق المسلمين)، هذا رجل لم يدخل الإسلام بعد، ثم قال: (وهو كافر باطنًا وظاهرًا).

قوله: (عند سلف الأمة، وأئمتها وجماهير علمائها)؛ لأن هناك مَنْ خالف، والعالم إذا قال عند الجماهير، أو عند الجمهور، أو حدد المسألة بفئة معينة، يعني أن هناك مَنْ يخالف؛ لأن الإيمان خالف فيه بعض الطوائف، منهم مَنْ زعم أن مَنْ عرف الله، فهو مؤمن، كما عند الجَهْمِيَّة، ومنهم مَنْ قال: مَنْ صدَّق بقلبه، فهو مؤمن، كما عند الأشعرية، ومن بعض الطوائف الأخرى مَنْ قال:

إنه نُطِقَ باللسان واعتقاد بالجنان فقط، فهنا يقول: عند سلف الأمة، أنه كافر باطنًا وظاهرًا، ولكن استدراك الشارح على مَنْ كان مؤمنًا، فكفر، فقال: هذا توبته من كفره يكفيه، يعني يكفي أن يتوب إلى الله مما كفر به؛ لأنه كان مؤمنًا، ثم كفر، ولكن الذي كان ابتداءً كافرًا، فلا يُقْبَل منه حتى ينطق بهما بلسانه، ويعتقد بصحتهما بقلبه.

قوله: (وفيه أن الإنسان قد يكون قارئًا عالمًا)، يعني يستنبط من الحديث أن الإنسان قد يكون عارفًا وعنده علم، ولكنه لا يعرف معنى لا إله إلا الله؛ فإن الحديث أوله: (إنك تأتي قومًا أهل كتاب)، يعني عندهم علم، ومع أن عندهم علمًا، ولكن لا يعلمون لا إله إلا الله، ولهذا أمرهم أن يدعوهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، ومن الناس مَنْ يعرف معنى لا إله إلا الله، ولا يعمل بها، لمصلحة دنيوية مُعَجَّلَة، وطمع في الدنيا، فإنه يتوقف مصالحه الدنيوية، أو أكثرها، أو كثير منها، على عدم العمل بلا إله إلا الله، فيفضل أن يبقى على مخالفة لا إله إلا الله، وتبقى له مصالحه، ولا يعمل بها، كما هو معناها، ولهذا زعماء قريش عندما جاء الإسلام كانت لهم مصالح، فلو اتبعوا الدين، فقدوا تلك المصالح، فمحافظةً على بقاء مصالحهم، لم يتبعوا هذه الكلمة، ولم يقولوها، وهذا يوجد في كثير من المسلمين، لا يعمل بمعنى لا إله إلا الله؛ لأن مصالحه التي قامت في غياب لا إله إلا الله، قد تضيع عليه، إذا اتبع معاني لا إله إلا الله، وهذا إشارة من الشارح رحمته الله إلى واقع كثير من المسلمين.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقال بعضهم: هذا الذي أمر به النبي ﷺ معاذاً هو الدعوة قبل القتال التي كان يوصي بها النبي ﷺ أمراءه.

قلت: فعلى هذا فيه استحباب الدعوة قبل القتال لمن بلغته الدعوة، أما من لم تبلغه فتجب دعوته.

قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك) أي: شهدوا وانقادوا لذلك.

الشرح

قوله: (قلت: فعلى هذا فيه استحباب الدعوة قبل القتال، لمن بلغته الدعوة...)، هذا منهج الجهاد في سبيل الله، إذا خرج الجيش الإسلامي للجهاد في سبيل الله، فإنه أول ما يُخاطب الكفار، أن يدعوهم إلى لا إله إلا الله، فإن استجابوا لهذه الكلمة، كف عنهم، وقبِلَ منهم، فإن لم يقبلوا هذه الكلمة، انتقل إلى الخيار الثاني وهو الجزية، تعني الدخول تحت حكم الإسلام، وليس معناها دفع المال فقط، بل أن هذا المجتمع يُصبح تحت مظلة الإسلام، فمن كان مؤمناً، يُعلن إيمانه، ومن أراد الإيمان يؤمن، فليُهيأ الجو المناسب لجميع الذين أرادوا الإسلام؛ لأن الحكم الغالب للإسلام، فإن لم يستجيبوا إلى دفع الجزية، انتقل معهم إلى القتال، هكذا الترتيب في الجهاد، كما سيأتي في قصة علي بن أبي طالب مع أهل خيبر، وهكذا كان منهج الصحابة في الجهاد في سبيل الله، ولكن الشارح يفرّق بين من كان عالم بهذه الكلمة، وبقي في مجتمعه، ولم يهاجر إلى النبي ﷺ، فإن هذا إذا كان عنده علم، فإن إبلاغه دعوته إلى الشهادة قبل القتال، أمر مستحب ليس واجباً، كما فعل النبي ﷺ في

غزوة بني المصطلق، فإنه بدأهم بالقتال، ولم يدعهم إلى لا إله إلا الله؛ لأنهم كانوا يجمعون لحربه ﷺ.

فمنهج الجهاد الدعوة إلى الشهادتين أولاً، فإن استجاب المجتمع الكافر إليهما، كفَّ عنهم، وأصبحوا لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، فإن امتنعوا يدفعوا الجزية، وبهذا يُهيأ الجو المناسب لكل مَنْ أراد أن يسلم، ويعيش في ظل الإيمان، فإن امتنعوا يكون القتال معهم آخر مرحلة.

قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك)، هنا تنبيه: وهو أنه لم توجد هذه الكاف في الصحيحين، وذكره البخاري رحمه الله في أكثر من خمسة مواضع، وذكره مسلم في ثلاثة مواضع، ولم يذكرها هذه الكاف، ولكن هذه الكاف وُجِدَتْ في سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ فَقَطْ، وأما الصحيحان وبقية السُنَنِ فَلَيْسَ فِيهَا هَذِهِ الْكَافُ، فتثبت هذه الكاف في مكانها، ولكن الراجح أنها لا تثبت في الحديث.

فيقول: (فإن هم أطاعوك -أو أطاعوا- لذلك)، أي شهدوا وانقادوا لذلك، الفاء للترتيب، يعني بالتدرج، تبدأ معهم بالشهادتين، فإن قبلوهما وارتضوهما، تنتقل بعد ذلك إلى إعلامهم وإخبارهم بما بعدهما، وهو الصلاة التي فرضها الله في اليوم والليلة.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات) فيه أن الصلاة بعد التوحيد والإقرار بالرسالة أعظم الواجبات وأحبها، واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث دعاهم أولاً إلى التوحيد فقط، ثم دعوا إلى العمل، ورتب ذلك عليها بالفاء. وأيضاً فإن قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لم يجب عليهم شيء).

الشرح

قوله: (قوله: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم ...))، يعني هنا مسألة فقهية، هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، أو ليسوا مخاطبين بها؟ أي هل الكافر مخاطب بأداء الصلاة والزكاة، وصيام رمضان، وحج البيت، أو ليس مخاطباً بأدائها؟ هذا خلاف بين الفقهاء وكذا بين علماء الأصول، منهم من يقول: إنهم مخاطبون. ويترتب على هذا الخلاف أنهم في الآخرة يعذبون بسبب تركها، ومنهم من قال: ليسوا مخاطبين، بدليل أن معاذاً رضي الله عنه عندما أرسله النبي ﷺ إلى اليمن، ما أمره بأن يخبرهم بكل الدين، وإنما أمره بأن يطلب منهم أولاً التوحيد، وبعد أن يوحدوا يخاطبهم بأمور الشريعة.

وهذه مسألة فقهية لا يترتب عليها أمر عقدي، فإنه من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، قُبِلَ منه العمل، ومن لم يشهد، فإنه يناله أعظم العقاب، فليس بعد دخول النار عقاب، وليس هناك مكان لمن امتنع عن الشهادتين، وأتى بأشياء أخرى، بل من امتنع عن الإيمان، وبقي على شركه، فإنه يعاقب يوم القيامة بأشد العقوبات.

وهذه مسألة فيها خلاف بين العلماء - كما سيأتي -، وليس هناك قول أرجح من قول، فكلاهما له وجه، ولعل كلاً من القولين يكمل بعضه البعض، وليس قولين متضادين، بل لكل وجه - كما سيأتي -، قوله: (يُفْهَمُ مِنْهُمْ أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَطِيعُوا، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ)، هذا كلام ابن حجر رحمته الله، نقله الشارح من فتح الباري.





قال المؤلف رحمه الله:

قال النووي: وهذا الاستدلال ضعيف فإن المراد أعلمهم بأنهم مطالبون بالصلوات وغيرها في الدنيا، والمطالبة في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، ولا يلزم من ذلك أن لا يكونوا مخاطبين بها، ويزاد في عذابهم بسببها في الآخرة. قال: ثم اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به والمنهي عنه هذا قول المحققين والأكثرين.

قلت: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَئِنْ كُنَّا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤٣) وَلَئِنْ كُنَّا نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَاطِئِينَ (٤٥) وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الَّذِينَ (٤٦) حَتَّى أَتَيْنَا آلِيقِينَ (٤٧) فَمَا نَنْفَعُهُمْ شَفَعَةُ الشَّافِعِينَ (٤٨) ﴿[المدر: ٤٣-٤٨] الآيات.

وفيه دليل على أن الوتر ليس بفرض إذ لو كان فرضاً لكان صلاة سادسة لاسيما وهذا في آخر الأمر.

الشرح

قوله: (قال: ثم اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة...)، هذا قول النووي رحمه الله، وهو يرجح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة، ولكن كيف يُخاطبون، وليس عندهم الأصل؟ فإن الخطاب لا يتحقق إلا بعد الدخول في الإيمان، فإن التشريع والفروع يُخاطب بها مَنْ دخل في الإيمان، أما مَنْ لم يدخل في الإيمان، فلا يُخاطب، ولا يُقال له: صَلِّ، ولا يُقال له: زَكِّ، ولا يُقال له: حِجِّ. فإن هذه الأوامر تأتي لِمَنْ ارتضى الإسلام أولاً، وأقرّ به، والذي لم يؤمن في الأساس فإنه ليس مخاطباً؛ لأنه ليس أهلاً لأن يُخاطب بفروع الشريعة، فإن مستواه أقل بأن يُخاطب بها؛ لأن فروع الشريعة أحكام تكليفية، لا تتحقق إلا فيمَن دخل في الإسلام، وارتضاه ديناً.

قوله: (قلت: ويدل عليه قوله -تعالى- ...)، هذا الاستدلال من الشارح على قول النووي، بأن هؤلاء الذين دخلوا النار، يعدّدون الأعمال التي رأوها فيمن دخل الجنة، وقد لا يعرفون ما الذي أدخلهم الجنة، ولكن كانوا يرون أنهم يصلون، فرسخ في أذهانهم أنهم أصحاب صلاة، أي مؤمنون، ليس معناه أن الكفار لو أتوا بالصلاة، أو أتوا بالزكاة، أو بالصدقات، أنه يُقبل منهم، وإنما يعدّدون أعمال أهل الجنة، وهم الذين آمنوا، وصلّوا، وتصدّقوا على المساكين، فكانوا يرون هذه الأعمال في سلوك هؤلاء الذين دخلوا الجنة، فكانوا يقولون: لسنا من هؤلاء، (وَكُنَّا نَحْوَضُ مَعَ الْخَائِضِينَ) (سورة المدثر: ٤٥)، أي: كنا نواجه الدين، ونطعن فيه، ونسخر منه، ونستهزئ به، أي مع الخائضين، فذكروا الأعمال التي أدخلت أولئك الجنة، ولم تكن فيهم، وذكروا ما تحقق فيهم من أعمال الفجور، وأعمال الكفر، وكانت سبباً في دخولهم النار، والله أعلم.

قوله: (وفيه دليل على أن الوتر ليس بفرض...)، العلماء رحمهم الله يستنبطون من الأحاديث بعض الأحكام الفقهية التي تدل عليها، وجميع أحاديث الوتر ليست في مستوى الأحاديث الصحيحة، فأحاديث الوتر لم يصح منها حديث في الوجوب، ولكنها كثرت، فبعض العلماء ذهب إلى أن الوتر واجب، ولكن الشارح رحمهم الله يقول: إنه لم يرد في حديث معاذ رضي الله عنه أن الوتر واجب، ولكن يقال: إن حديث معاذ رضي الله عنه لم يشتمل حتى على أركان الإسلام، فلا يصلح الحديث دليلاً أصلاً، وإنما يصلح دليلاً إذا كان الحديث استكمل أركان الإسلام، ولكن الحديث الصحيح الذي يدل على عدم وجوب الوتر، هو حديث الإسراء الذي ورد فيه أن الله قال: (هي خمس كتبها خمسين)، ثم قال:

(لا يُبَدَّلُ القول لدي) ^(١)، يعني ليس هنالك زيادة، وكذلك حديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه، عندما جاء وقال: (هل عليّ غيرها؟ قال: لا، إلا أن تطوِّع) ^(٢)، فعدة أحاديث تدل على أن الوتر ليس واجباً، ولكنه مستحب، ولا يحسن للمسلم أن ينام قبل الإيتار، أو أن يطلع الفجر عليه قبل الإيتار، فعليه أن يوتر، فإن هذا عمل طيب حثَّ عليه السُّنة، ولكنه ليس واجباً، فوجوبه لم يَرِد فيه حديث صحيح يدل عليه.



-
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب كيف فُرِضَت الصلاة في الإسراء، برقم: (٣٤٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلوات، برقم: (١٦٣)، (١/١٤٨).
- (٢) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها: كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام، برقم: (٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، برقم: (١١)، (١/٤٠).

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (فإن هم أطاعوك لذلك) أي: آمنوا بأن الله افترضها عليهم وفعلوها.
قوله: (فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم) فيه دليل على أن الزكاة أوجب الأركان بعد الصلاة، وأنها تؤخذ من الأغنياء، وتصرف إلى الفقراء، وإنما خص النبي ﷺ الفقراء بالذكر مع أنها تدفع إلى المجاهد والعامل ونحوهما وإن كانوا أغنياء؛ لأن الفقراء والله أعلم هم أكثر من تدفع إليهم، أو لأن حقهم أكد.

الشرح

هذه المرحلة الثالثة، فإذا قبلوا وفعلوا المرحلة الثانية، فإنهم يُخاطَبون بالمرحلة الثالثة، يعني: إذا قال معاذ ﷺ: إن الله افترض عليكم خمس صلوات في اليوم والليلة، فقالوا: سمعنا وأطعنا، فهل يخبرهم مباشرةً بالزكاة، أو ينتظر حتى يفعلوها؟ فمعنى الحديث يدل على الأمرين، (فإن أطاعوا)، يعني قبلوا، أو أنهم قبلوا وفعلوا، ولعل الصحيح -والله أعلم- أنهم إذا فعلوها؛ لأن القبول لا بد له من فعل يؤكده، وبعد أن يفعلوا الصلاة، تأمرهم بالزكاة، يعني بعد أن يتحقق في الواقع فعلهم، تأمرهم بعد ذلك بالزكاة، وهكذا يُتدرَّج في الدعوة إلى أركان الإسلام، فإذا دخل داعية في بلد كافر، ورأى أن يتدرج معهم بنفس المراحل، فلا بأس في ذلك؛ فإن الناس لا يتقبلون التكاليف دفعةً واحدة، النفس البشرية تحتاج إلى ترويض، وإلى تدرُّج وتنقل، فلو جئت بكتاب الفقه الإسلامي، وقرأته على مَنْ أسلم جديداً، وقلت: كل هذا عليكم، لما دخلوا في الإسلام، ولكن لا بد من التدرج، تبدأ بالأهم، بالتوحيد، ثم الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصيام، وهكذا حتى تقبل النفوس، فهذا منهج نبوي راشد من نبينا ﷺ.

الزكاة وردَ في كتاب الله أنها تُدفع إلى ثمانية أصناف، ولكن الحديث ذكر صنفاً واحداً، وهذا الحديث من أواخر الأحاديث؛ لأنه إما في السنة العاشرة، أو في أواخر السنة التاسعة، فإن معاذاً رضي الله عنه أرسل إلى اليمن في أواخر حياة النبي ﷺ بعد غزوة تبوك، منهم مَن قال: في آخر التاسعة، ومنهم مَن قال: في آخر العاشرة، والحديث ترك فرائض كثيرة لم يذكرها، وسيأتي سبب عدم ذكره، فهنا لم يذكر إلا صنفاً واحداً، فلا يعني ذلك أن هذا الحديث ناسخ للقرآن؛ لأن النبي ﷺ إنما أمر معاذاً رضي الله عنه بأسلوب الدعوة، ولم يأمره بكل الدين، معاذ رضي الله عنه كان من علماء الصحابة، والرسول ﷺ قال له: عليك أن تفعل المراحل التالية في التبليغ، فأعطاه نماذج، ما أعطاه كل الدين، وما علّمه كل الدين، ما الفائدة أن يبعث رسولاً إلى قوم لدعوتهم إلى الإيمان، وهو لا يعرف الدين؟ فاختار النبي ﷺ من أعلم الصحابة، فمعاذ رضي الله عنه يعرف الدين، ويعرف أركانه، من الصلاة والصيام والحج والزكاة وغسل الجنابة، وغيرها من أحكام الشرع، فإنما الرسول وجهه إلى أسلوب الدعوة.

فالحديث ليس فيه شرح لأركان الإسلام، وإنما فيه بيان لمنهج الداعية، أي: يا معاذ تدرج معهم في دعوتهم للإسلام، وهذا يُزيل الإشكال الذي وقع فيه كثير من العلماء، وهم يقولون: كيف لا يذكر الحج؟ كيف لا يذكر الصيام؟ وكلها قد أنزل الله فرضها في القرآن الكريم، ولم يذكرها، فلا يعني أن هؤلاء لا يعملونها؛ لأن الحديث لم يذكر جميع أركان الإسلام، ولا جميع واجباته، فليس في هذا الحديث أركان الإيمان، أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله، وكذلك الإحسان، كما وردَ في حديث جبريل، وهو الحديث المتقدم، وإنما الحديث وردَ في منهج الداعية، منهج المعلم الذي يعلم الناس الإسلام، ويبدأ بمراحل متدرجة، الأهم فالأهم.

فليس مراد الحديث أن يحصر أركان الإسلام، أو أن يحصر ما يُبلغ به الناس في اليمن، فإن الإسلام أوسع من هذا وأكثر، فالغرض من هذا الحديث أن يذكر نماذج في أسلوب الدعوة، ولم يرد لحصر أصحاب الحاجة الذين تدفع إليهم الزكاة، ولا لحصر أركان الإسلام، وبهذا التوجيه زال الإشكال، فالتى لم تُذكر، تُلحق بما ذُكر؛ لأن الهدف من تعليم معاذ تعليمه منهج الدعوة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها، إما بنفسه، أو نائبه، فمن امتنع عن أدائها إليه أخذت منه قهراً.

قيل: وفيه دليل على أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد كما هو مذهب مالك وأحمد، وعلى ما تقدم لا يكون فيه دليل.

وفيه أنه لا يجوز دفعها إلى غني ولا كافر، وأن الفقير لا زكاة عليه.

الشرح

قوله: (أخذت منه قهراً...)، الزكاة من أعمال الإمام، أي الحاكم؛ لأن الزكاة فُرِضَتْ على الأغنياء لإعطائها للفقراء، فلو تُرِكَت في المجتمع فربما لا يقوم الأغنياء بإعطاء الفقراء حقهم، هذا حق فرضه الله للمحتاجين والفقراء، فإمام المسلمين يأخذ هذه الزكوات، ويوزعها على المحتاجين، هذا الأصل، ولكن إذا لم يقم الإمام بهذا الحق، لا يسقط، بل يقوم به أصحاب الحق، فيعطونها الفقراء المحتاجين، فهذا الحق إن قام به الإمام، فهذا من واجباته ومسئوليته، وإن قَرُط فيه، ولم يقم به، أو استغنى عنه، وكان هناك ما يُغني الفقراء من بيت المال، فيترك الناس بأن يقوموا بتوزيع زكواتهم، فكلاهما جائز.

قوله: (قيل: وفيه دليل على أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد...)، نحن قلنا: إذا كان الحديث وردَ مَوْرد ذَكَرَ منهج الدعوة، فليس فيه دليل؛ لأن الحديث لم يحصر أركان الإيمان، فما بالك بمستحقي الزكاة؟ فكيف نستشهد به، وهو لم يحصر أركان الإسلام؟ فمن باب أولى أن لا يحصر مستحقي الزكاة في الحديث، فالحديث لم يَرِدْ مَوْرد الحصر، وإنما وردَ مَوْرد

التعليم، والتدرج في الدعوة، فليس فيه دليل على ما ذكره عن الفقهاء في هذا الحديث.

قوله: (وفيه أنه لا يجوز دفعها إلى غني...)، استنبط من الحديث أنها تؤخذ من أغنيائهم وتُرد على فقرائهم، فدل على أن الزكاة لا يستحقها إلا فقير، ومن دفع زكاته إلى غني، وهو يعلم أنه غني، فإنه لا يكون قد أدى حق الله كما ينبغي؛ لأنه قد فرض عليه الزكاة للفقراء، فعليه أن يبحث عن الفقير ويعطيه، ولكن لو كان ظاهر الإنسان الفقير، فأعطاه، وكان في الواقع غنيًا، لا يُلام، ويُعذر؛ لأنه ليس له إلا الظاهر، ولكن عليه أن يحتاط، وأن يحرص على أن لا يضع الزكاة إلا في يد مستحقيها، ثم الدليل على عدم إعطائها الكافر، أنه قال: (تؤخذ من أغنيائهم)، أي من أغنياء المسلمين، (وتُرد على فقرائهم)^(١)، أي فقراء المسلمين، ولكن هذا يُعكر عليه أن من الثمانية المؤلفة قلوبهم، والمؤلفة قلوبهم قد يكونون من الكافرين، فليس في هذا دليل على ما ذكر.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة وقول الله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة)، برقم: (١٣٩٥).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وأن من ملك نصاباً لا يُعطى من الزكاة من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنياً وقابله بالفقير، ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غني، والغنى مانع من إعطاء الزكاة، إلا من أَسْتثنى، وأن الزكاة واجبة في مال الصبي والمجنون، كما هو قول الجمهور لعموم قوله: (من أغنيائهم).

قوله: (فإياك وكرائم أموالهم) هو بنصب كرائم على التحذير، والكرائم جمع كريمة، أي: نفيسة، قال صاحب المطالع: هي جامعة الكمال الممكن في حقها من غزارة لبن وجمال صورة أو كثرة لحم وصوف ذكره النووي. وفيه أنه يحرم على العامل أخذ كرائم المال في الزكاة، بل يأخذ الوسط، ويحرم على صاحب المال إخراج شر المال، بل يُخرج الوسط، فإن طابت نفسه بإخراج الكريمة جاز.

الشرح

قوله: (إلا من أَسْتثنى)، يعني ما أَسْتثنى، ولعله أراد به المؤلف قلوبهم. قوله: (وأن الزكاة واجبة في مال الصبي والمجنون)، يعني الزكاة شرطها: الحَوْل والنَّصاب، سواء كان المال لصبي صغير يتيم، أو لإنسان مجنون، أو لإنسان سفيه، لا ينظر في وجوبها لصاحب المال، وجوب الزكاة في المال لذاته، لا لمن يملك المال، إلا إذا كان كافراً، فهذا شيء آخر، ولكن إذا كان مسلماً، وكان مجنوناً أو صبيّاً صغيراً، في بلاد المسلمين، فإن الزكاة تجب في ماله، إذا حال الحَوْل عليه، وبلغ النَّصاب، بصرف النظر عن صاحبه، إلا إذا كان كافراً.

قوله: (قال صاحب المطالع)، صاحب المطالع عالم اسمه ابن قرقول - باللام - إبراهيم ابن يوسف، المتوفى في منتصف القرن السادس، له (مطالع الأنوار على صحاح الآثار)، مثل مشارق الأنوار للقاضي عياض، يشرح فيه المفردات الصعبة في الصحيحين، وفي موطأ مالك، فيقول: كرائم الأموال في الغنم والإبل والبقر: هي التي تكون شكلها جميلاً، يعني من أجمل ما في هذه البهائم، ويقابله ما كان أقل من هذه الأوصاف، فالذي يأخذ الزكاة، يأخذ الوسط منها، لا يأتي إلى أحسن المال، ولا يستخرج أقله، وأضعفه، وأخسّه، بل يأخذ المتوسط، ولكن صاحب المال لو أخرج الكرائم النفائس، جاز، ولكن إلي الذي يأخذ الزكاة، لا يجوز له أن يذهب إلى أحسن الأبقار، وأحسن الأغنام، وأحسن الجمال، ويأخذ منها الزكاة، بل يأتي إلى الوسط، فيخرج الزكاة من الوسط.

قوله: (وفيه أنه يحرم على العامل أخذ كرائم المال في الزكاة...)، يعني لا يجوز لصاحب المال أن يُخرج ما هو دَنِيء ورَدِيء، ولا يجوز للمُزَكِّي أن يأخذ أحسن ما في المال، فكلاهما لا يجوز، ولكن يأخذ من الأوسط، فإن دفع له ما هو أفضل، كان أجره أعظم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (واتق دعوة المظلوم) أي: احذر دعوة المظلوم، واجعل بينك وبينها وقاية بفعل العدل، وترك الظلم لئلا يدعو عليك المظلوم.

الشرح

قوله: (واتق دعوة المظلوم)، هذا من ألطف التوجيهات النبوية الكريمة، فإنه سيرسل إنساناً لرعاية أناس لهم حقوق، ولهم أموال، ولهم أعراض، فإذا ذهب هذا الوالي، واستبدَّ برأيه، واستغلَّ مكانته الاجتماعية، فأخذ أموال الناس، وأذى الناس؛ أصابته دعوة المظلوم، فالرسول ﷺ يذكره بأن الله ﷻ يراه، ويطلع عليه، وأن الإنسان إذا ظلم، فإن الله ﷻ لا يوصد بابه أمام دعوة المظلوم، فعليك أن تحذر، ما هددته بأني سأعاقبك، أو سأنقلك من عملك، بل ربطه بالله مباشرة؛ لأن تطبيق النظام إذا قامت عليه قوى البشر، فإن البشر يستطيع أن يحتال، ويستطيع أن يأخذ المال بصور متنوعة، ولكن إذا كان الإنسان يعلم أن الله معه، وأن الله يراقبه، وأنه لا يخفى عليه شيء، فإن هذا هو الذي يحفظ حقوق الناس، وإياك ودعوة المظلوم، أي: لا تظلم أحداً، لا في ماله، ولا في عرضه، فإن الظلم عاقبته وخيمة.

والظلم دائرة كبيرة قد تشمل كل حياة المجتمع، فإن هناك ظلماً في الأسرة، ظلم الأب لأولاده، أو ظلم الأولاد لأبيهم، أو ظلم الزوج لزوجته، أو ظلم الزوجة لزوجها، وكذلك ظلم الإنسان لجيرانه، وكذلك ظلم الإنسان لإخوانه وأصدقائه، وكذلك ظلم الموظف، أو المسئول في عمله للعاملين معه، وكذلك ظلم الموظف لمُراجعيه، وهذا ما يُسمَّى بالمعاصي الإدارية،

فإن الإنسان قد يكون موظفًا في إدارة ما، ويقدم بعض الناس على بعض بالهوى، ويرشح بعضهم على بعض بالهوى، فيظلم في الحقوق، وكذلك فقد يقصر في الحقوق، فلا يعطي الناس حاجاتهم، مع أن الموظف إنما جعل في هذا المكان؛ ليقوم بخدمة المجتمع، ويأخذ على ذلك دخلًا من أموال المسلمين، فيجب عليه أن يقوم بواجباتهم، وأن لا يظلمهم، فإن الموظف إذا أخر صاحب الحاجة، وهو قادر على أن يقضي حاجته في وقته، فإن هذا إثم ومعصية يرتكبها، وكم من موظف يماطل الناس ويظلمهم، وهو قادر على أن يقضي حاجاتهم! وكم من موظف قام بهذا العمل، وأصابته دعوة كثير من المظلومين! ولهذا «وإياك ودعوة المظلوم»، فإن الإنسان قد يظلم، ولا يجد له من الناس ناصرًا، ولا تكون مظلّمته معروفة، أو مكشوفة، وليس عنده دليل، فتنام على فراشك، وهو مستيقظ على فراشه يدعو الله عليك، إياك ودعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب، حتى ولو كان كافرًا، أو كان فاجرًا وفاسقًا، فإن فسقه وفجوره عليه، ولكن الحق لا يجوز لأحد أن يظلم أحدًا فيه.

هناك قصة ليهودي، أنه سرقت في عصر النبي ﷺ درع بعض المسلمين، فسرقها بعض المنافقين من بني أبيرق، ثم قذفها في بيت هذا اليهودي، وجاء إلى رسول الله ﷺ: إن الذي أخذها هو هذا اليهودي. فذهب الصحابة فوجدوها في بيت اليهودي، حتى كاد الرسول ﷺ أن يعاقبه، فأنزل الله ﷻ من السماء ما يبرأ اليهودي، ويُبَيِّن مَنْ سرقها من المنافقين، وعاتب الرسول ﷺ على فعله، وتعجله في أنه كاد أن يعاقب هذا اليهودي، وهو يهودي يحارب الإسلام، ويحارب رسول الله ﷺ، ولكن العدل لا يفرق بين أحد.

فالعدل ليس خاصًا بفئة معينة، حتى مع الفُجَّار والفُسَّاق لا يجوز الظلم، فالظلم عاقبته وخيمة، فالإنسان عليه أن يحذر دعوة المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب، وهناك قصص كثيرة في مجتمعنا، وفي المجتمعات الأخرى أن كثيرًا من الناس ظَلَمَ بعض الناس بقوته وسلطته، ثم دعا المظلوم عليه، فاستجاب الله دعوته، ولكن الله ﷻ قد يؤخِّر عقاب الظالم ليوم تكون فيه الحسرة أشد، والعذاب أعظم، أعاذنا الله من الظلم.



قال المؤلف رحمه الله:

وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم، والنكته في ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم إشارة إلى أن أخذها ظلم، ذكره الحافظ

قوله: (فإنه) أي الشأن (ليس بينها وبين الله حجاب) أي: لا تحجب عن الله تعالى، بل تُرفع إليه فيقبلها، وإن كان عاصياً كما في حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً: «دعوة المظلوم مستجابة، وإن كان فاجراً ففجوره على نفسه» وإسناده حسن. قاله الحافظ.

وقال أبو بكر بن العربي: هذا وإن كان مطلقاً فهو مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب إما أن يُعجل له ما طلب، وإما أن يدخر له أفضل منه، وإما أن يدفع عنه من السوء مثله. وهذا كما قيد مطلقاً قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، بقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [الأنعام: ٤١].

الشَّحْ

قوله: (ذكره الحافظ)، الحافظ إذا أُطلق هنا يُراد به ابن حجر رحمه الله، فإنه قال: إن المناسبة بين ذكر الظلم، وذكر كرائم الأموال، أي: انتبه لا تأخذ شيئاً لا يرضى بأخذه صاحب المال.

قوله: (وقال أبو بكر بن العربي: هذا وإن كان مُطلقاً، فهو مُقَيَّد بالحديث الآخر)، هنا يتحدث عن معنى الإجابة، ما من داع يدعو الله ﷻ بدعوة، إلا ويجيبه الله، ولكن ما معنى الإجابة؟ جاء في الحديث: (ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها قطيعة رحم، وليس فيها إثم، إلا وأُعطيَ بها إحدى ثلاث:

إما أن يُستجاب له ما دعا، وإما أن يُدفع عنه من السوء مثلها، وإما أن يُدخر له أجرها في الآخر^(١)، فالإنسان قد يدعو ولا يُعطى حاجته؛ لأن الله ﷻ يرى أن من مصلحته أن لا يُعطى حاجته في الدنيا، ولكن الإنسان لا ينبغي له أن يئأس، ولا أن يضعف، ولا أن يتوقف عن الدعاء، فإن الدعاء عبادة، بل من أجلّ العبادات، فالإنسان يدعو الله ﷻ، والله ﷻ يجب دعوته، ولكن قد يجب ما طلب، وقد يدفع عنه من السوء ما لا يعلمه هو، وقد يدخرها الله ﷻ ليوم القيامة، ويعطيه أجرها؛ لأنها عبادة، فالدعاء لا يرد صاحبه خائباً، ولا بد له أن يجيب الله دعوته.



(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، برقم: (٧١٠)، (٢٤٨ / ١)، والإمام مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الدعاء، برقم: (٥٧٦)، (٢٩٨ / ١)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١١١٣٣)، (٢١٣ / ١٧)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (١١٢٧)، (٤٣ / ٢)، والحاكم في المستدرک، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، برقم: (١٨٦٧)، (١ / ٦٧٥)، وصححه ووافقه الذهبي في التلخيص، والطبراني في الأوسط (٤ / ٣٣٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩ / ٣٢٠).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وفي الحديث أيضاً قبول خبر الواحد العدل، ووجوب العمل به.

الشرح

قوله: (وفي الحديث أيضاً قبول خبر الواحد العدل، ووجوب العمل به)، هذه مسألة أصولية، وكذلك عقدية، فخير الواحد من الاصطلاحات المتعلقة بالأحاديث، فإن الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ على قسمين: متواتر وآحاد.

المتواتر: هو أن يروي الحديث جماعة، يعني مجموعة أشخاص، عشرة أشخاص، أو عشرون شخصاً مثلاً، يعني ليس عدداً محدداً، إنما جماعة يستحيل أن يتواطؤوا على الكذب، ويكون منتهى خبرهم إلى الحس، يعني أن أول من روى الحديث يقول: سمعتُ أو رأيتُ، ما يقول: علمتُ أو فهمتُ، لا يعتمد على فهمه، وإنما يقول: سمعتُ أو رأيتُ، يعني مُتتهى الخبر المتواتر يجب أن يكون الحس؛ لأن النصارى كثيرون، ويقولون: إن الله ثالث ثلاثة، ولا نقبل خبرهم؛ لأن هذا خبر عقدي، وخبر الفهم لا يُقبل، وإنما المتواتر له شروط، ومن شروطه أن يكون مُتتهاه الحس.

فإذا روى جماعة عن جماعة من أول السند إلى آخره حديثاً، على هذه الشروط، يُسمى متواتراً، فلو جاء عشرون شخصاً، جاء من هنا أربعة، ومن هنا خمسة، ومن هنا ثلاثة، من كل مكان مجموعة، وكلهم جاؤوا بخبر واحد عن حدث مثلاً وقع في منطقة معينة، وغالب الظن أنهم لم يلتقوا، ولم يتفقوا، وكل إنسان له طريق، وكلهم جاؤوا من محل بعيد، فإن هذا يقع في نفسنا تصديقهم، هذا معنى المتواتر، فمُصدّقه أن يقع في النفس تصديق الخبر، مثلاً أن هناك

دولة اسمها فنزولا، وكلنا نسمع عن فنزولا، ولكن لم نَرها بعيوننا، ولم نَرُها، ولكن كثرة الأخبار تدل على أن هناك دولة اسمها فنزولا، والقلب مطمئن إلى وجود هذه الدولة؛ لأن كثرة الأخبار، وذكرها في الصحف وفي الإذاعات، يؤكد وجودها، هذا خبر متواتر، والخبر المتواتر يفيد العلم والعمل بإجماع علماء الأمة، يعني يفيد وجود الشيء، وصدق المُخبر فيما أخبر به علماً، وما يترتب عليه من عمل، إذا كان من الأحكام الشرعية.

القسم الثاني: آحاد، وهو ما لم يُتم شروط الخبر المتواتر، بأن يرويه شخص، أو شخصان، أو ثلاثة، يعني أفراد، والسؤال: هل هذه الآحاد تُقبل في العقائد والفروع، أو لا تُقبل إلا في الفروع فقط؟ أي لا نتعبد لله به، ولم نتأكد أن الرسول ﷺ قاله، إنما نظن ظناً، مثلاً لو جاء شخصان شهدا أن فلاناً من الناس أخذ مال فلان، وجاءا عند القاضي، فإن القاضي يحكم لهما، وليس للقاضي أن يشهد، أن فلاناً أخذ مال فلان، ولا يقع في نفسه علم بأن هؤلاء صادقون، وأن هذا الفعل صحيح، هذا ظن يُسمّى الظن الغالب، هذا معنى الآحاد، والعلماء اختلفوا في أن خبر الواحد هل يفيد العلم والعمل، أم يفيد العمل فقط؟ يعني هل نأخذ به في العقائد والفروع في الشريعة، أو نأخذ به في الشريعة في العمل فقط؟ فالإمام أحمد رحمته الله له فيها قولان: قول بأن الآحاد تفيد العلم والعمل، وقول بأنها تفيد العمل فقط.

ولكن في الحقيقة هذا الكلام لا يؤخذ بهذه الصورة، بل الآحاد على درجات، مثل الثقات، فإنهم درجات، مثلاً الزهري، والحسن البصري، وسعيد بن جبير، في قمة التوثيق، وعلماء أجلاء، وشُهد لهم بالعلم، والضبط، والعدالة، ولكن قد تأتي درجات أقل، وقد يكون كلهم ثقات، ولكن خبر هذا ليس كخبر هذا، فما رواه (الشيخان)، ليس مثل ما رواه أبو داود، والنسائي،

وابن ماجه، فالآحاد نفسها على درجات، فبعضها يفيد العلم والعمل، فإذا قال العالم فلان: قال رسول الله، صدّقناه مباشرةً، ووقع في نفوسنا التصديق، ولكن إذا جاء من أقل منه، وهو ثقة، فإن قلوبنا قد لا تقبل الخبر كاملاً، فالآحاد على درجات، وإذا حفت به قرائن ترفعه إلى مستوى التصديق، يُقبل، ولكنه قد يقل مستوى الخبر، حتى يُقبل في العمل فقط، ولا يُقبل في العلم، وهذا على خلاف ما عليه جمهور العلماء، بل جمهور العلماء وعلماء السلف على أن خبر الآحاد إذا جاء من الثقة، يفيد العلم والعمل، وكلام العلماء فيه اختلاف، فمنهم من يرى أنه لا بد من قرائن، ومنهم من يرى أنه لا يُفرّق بين العقيدة والشريعة، يقول: إذا قبلناه في الشريعة، فإن الشريعة عمل، ولا بد أن يسبقها علم، فكيف نقبلها في العمل، ولا نقبلها في العلم؟ فالمسألة لا تؤخذ على الإطلاق، ولا تُردُّ على الإطلاق، بل فيها تفصيل، فإذا جاء العلماء الثقات، ورؤوا الأحاديث، وكانوا ثقات، فإننا نقبل ما ذكره علماء وعملًا، ولكن إذا رواه من العلماء من كان في مستوى ضبطه أقل، أو ليس في مستوى العلماء الثقات الكبار، فلا نقبله في العمل، ثم نبحث عن بقية جوانبه الأخرى، والله أعلم.



قال المؤلف رحمه الله:

وأن الإمام يبعث العمال لجباية الزكاة، وأنه يعظ عماله وولاته، ويأمرهم بتقوى الله، ويعلمهم ما يحتاجون إليه، وينهاهم عن الظلم، ويعرفهم قبح عاقبته والتنبه على التعليم بالتدريج. ذكره المصنف.

الشرح

قوله: (وأن الإمام يبعث العُمَّال لجباية الزكاة)، هذا من أعمال الإمام، أنه يتولَّى جمع الزكوات، يبعث الولاة للإتيان بالزكاة؛ لإدخالها بيت المال.

قوله: (إن الإمام يعظ عُمَّاله)، هذا من الفوائد المُستنبطة من الحديث، يعني: الإمام إذا كَلَّف شخصًا بعمل ولاية على مجتمع، فإنه يعظه بتقوى الله، ولكن يعظه بتقوى الله بعد أن يكون هو يتقي الله، ولا يكون الوالي يعظ الآخرين بتقوى الله، وهو لا يتقي الله، بل يكون هو في المقدمة، يتقي الله، ثم يأمرهم بتقوى الله، ويعظهم بتقوى الله، فتُقبل موعظته.

فمهمة الوالي أن يبعث الولاة إلى الأقطار، وأن ينصحهم ويعظهم بمراقبة الله في أعمالهم، ولكن لا يكفي هذا، فقد كان عمر رضي الله عنه يحاسب الولاة، ويتبّعهم، ويتفقّدهم؛ لأن الإنسان بشر، وإذا تُرك الإنسان وهواه، ربما ظلم الآخرين، ويأكل أموالهم، ويستبيح أموالهم، بحكم مكانته الاجتماعية، أو ما أُعطى من الولاية، فلا بد من متابعته، يعني على الإمام وعظ الوالي، ثم متابعته، وتفقد أحواله حتى لا يقع الناس تحت ظلمه وسطوته.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

واعلم أنه لم يذكر في هذا الحديث ونحوه الصوم والحج مع أن بعث معاذ كان في آخر الأمر كما تقدم فأشكل ذلك على كثير من العلماء.

قال شيخ الإسلام: أجاب بعض الناس أن الرواة اختصر بعضهم الحديث. وليس الأمر كذلك فإن هذا طعن في الرواة؛ لأن هذا إنما يقع في الحديث الواحد مثل حديث عبد القيس حيث ذكر بعضهم الصيام وبعضهم لم يذكره، فأما الحديثان المفصلان فليس الأمر فيهما كذلك، ولكن عن هذا جوابان:

أحدهما: أن ذلك بحسب نزول الفرائض، وأول ما فرض الله الشهادتان، ثم الصلاة، فإنه أمر بالصلاة في أول أوقات الوحي، ولهذا لم يذكر وجوب الحج في عامة الأحاديث، إنما جاء في الأحاديث المتأخرة.

قلت: وهذا من الأحاديث المتأخرة، ولم يذكر فيها الجواب.

الثاني: أنه كان يذكر في كل مقام ما يناسبه، فيذكر تارة الفرائض التي يقاتل عليها كالصلاة والزكاة، ويذكر تارة الصلاة والصيام إن لم يكن عليه زكاة، ويذكر تارة الصلاة والزكاة والصيام، فإما أن يكون قبل فرض الحج كما في حديث عبد القيس ونحوه وإما أن يكون المخاطب بذلك لا حج عليه.

الشَّرح

قوله: (واعلم أنه لم يذكر في هذا الحديث ونحوه الصوم والحج، مع أن بعث معاذ كان في آخر الأمر)، هذا الإشكال سيذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ له وجهين، ولكن ما ذكرناه من قبل، لم يذكره أحد، والنفس تميل إليه، أي أن الحديث ورد مَورِد التعليم، ولم يَرِد مَورِد الحصر، فهنا أحد احتمالين لا ثالث لهما:

الاحتمال الأول: أن النبي ﷺ لم يقصد حصر الأمور الواجبة، أو المفروضة في الحديث، وإنما كان قصده التعليم بمنهج الدعوة، يعني يقول لمعاذ رضي الله عنه: افعل كذا ثم كذا ثم كذا، فأورده مَوْرِد التعليم والتوجيه، فكون الحديث لم يُذكر فيه الصيام والحج، وكذلك بقية أصناف مُستحقي الزكاة، مع أنه من آخر الأحاديث، ليس معناه أن الحديث وردَ مَوْرِد الحصر، بل وردَ مَوْرِد التوجيه والتعليم في طريقة الدعوة، فليس فيه إشكال.

والاحتمال الثاني: أن الصحابي أورد الحديث؛ ليستشهد على شناعة الظلم، فذكر الحديث حتى وصل إلى قضية الظلم، ثم توقف؛ لأن الشاهد انتهى، فكان الصحابي أو الراوي الذي روى الحديث من التابعين، أو أتباع التابعين، أورده للاستشهاد على قضية معينة، كما أورده البخاري رحمه الله، فالبخاري في صحيحه، يأتي إلى الحديث الطويل فيقسّمه في أبواب الكتاب، كل جملة من الحديث يذكرها شاهداً لباب من الأبواب، وليس معنى هذا أنه إذا أورد هذه الجملة من الحديث في موضع، أن بقيته لم يرد، وإنما جاء بالشاهد، فإما أن يكون الحديث في الأصل هكذا وردَ من النبي ﷺ، وكان ورودُه إنما هو على سبيل التوجيه والتعليم لمعاذ رضي الله عنه، كيف يدعو الناس؟ فعدم ذكر بقية الأركان، وبقية أصناف أهل الزكاة، ليس فيه إشكال؛ لأن الحديث ما وردَ مَوْرِد الحصر، وإما أن يكون الصحابي أو الراوي بعد الصحابي اختصر الحديث؛ لأنه ذكر شاهداً لقضية معينة، إما وجوب الصلوات الخمس، أو البداية بالدعوة إلى الله إلى التوحيد، أو وجوب الزكاة، أو حُرمة الظلم وعِظَم أمره، فعندما أورد الحديث شاهداً لما يقول، اكتفى بهذا النص، وكلاهما محتمل، وما ذكره هنا أن الأحاديث المختصرة كانت في أول الإسلام صحيح، ولكن هذا الحديث من آخرها، فإن معاذاً رضي الله عنه بُعث إلى

اليمن في آخر عهد النبوة، فهذا التوجيه ليس سليماً، والتوجيه الثاني: الذي سيذكره الشارح رحمه الله عن ابن تيمية رحمه الله.

كل هذه الاحتمالات ليست مقنعة في سبب عدم شمول الحديث لأركان الإسلام، ولكن ما تقدم لعله هو التوجيه الصحيح؛ لأن الحديث ورد في مَوْرَد التعليم، افعل كذا، وقل كذا، وقل كذا، ثم جاء التنبيه في آخر الحديث، فكأنه أورد الحديث لبيان منهج، وليس لحصر أركان الإسلام.

تنبيه: سبق أن أوردنا هذا الإشكال، وهو أن الإسلام بُني على خمسة أركان، والناس يُدْعَوْنَ إلى الأركان الخمسة أولاً، فكيف في حديث معاذ رضي الله عنه، وهو قد كان في آخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم، لم يذكر إلا ركنين من أركان الإسلام؟

هذا إشكال عند العلماء، فإن الأحاديث في أركان الإسلام قد وردت على قسمين:

قسم ذكر أركان الإسلام كاملة، ومن هذه الأحاديث حديث ابن عمر رضي الله عنهما، الذي قال فيه: (بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله)، في رواية: (عبادة الله)، (أن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت الحرام)^(١)، وحديث جبريل عليه السلام الذي رواه عمر رضي الله عنه، ورواه عنه كذلك ابنه عبد الله رضي الله عنه، عندما سأله عن الإسلام والإيمان والإحسان، فذكر الأركان الخمسة السابقة، هذه أركان الإسلام الخمسة، لا يَتِمُّ إيمان الإنسان إلا بها.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بتقديم الحج عن الصيام وتأخير عنه، كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم، برقم: (٨)، ومسلم في صحيحه بتقديم الحج، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، برقم: (١٦)، (٤٥/١).

وجاءت أحاديث لم يذكر فيها أركان الإسلام الخمسة، ومن هذه الأحاديث حديث وفد عبد القيس، فإن عبد القيس قد أوفدت وفدًا إلى النبي ﷺ يسأله عن الإيمان، فقال ﷺ: (أمركم بأربع)، ثم قال: (أمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة)، وفي بعضها ذكر الصيام، (أن تؤدوا خمس ما غنمتم)^(١)، وفي بعضها لم يذكر الصيام، مع أن الصيام شُرع في العام الثاني من الهجرة في شعبان، ثم صام الناس رمضان، والزكاة كان فرضها العام في مكة، ولكن التفصيل كان في المدينة في العام الثاني، والحج اختلف فيه، منهم من قال: كان في العام الخامس، ومنهم من قال: كان في العام التاسع، وهو الذي رجّحه ابن القيم رحمه الله، فكيف تأتي الأحاديث، ولا تشتمل على الأركان الخمسة؟

وفد عبد القيس كان سابقًا، فمنهم من قال إنه كان في العام الخامس، فلا حرج في عدم ذكر الحج، ولكن بعض الرواة لم يذكر الصيام، وبعضهم ذكر الصيام.

والحديث الثاني حديث ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه، كما رواه البخاري ومسلم وغيرهما، قال أنس: (كنا في المسجد جلوسًا، فجاء رجل أعرابي على بعيره، فأناخ بعيره على باب المسجد، ثم عقله، ثم دخل، ثم قال: أيكم رسول الله؟ قالوا: هذا المتكى الأبيض، وكان ﷺ لا يتميز بشيء عن أصحابه، لا يعرف أنه يجلس بينهم، حتى يُشار إليه، فقال: ابن عبد المطلب؟ قال النبي ﷺ: (قد

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه باختلاف يسير، منها: كتاب المغازي، باب وفد عبد القيس، برقم: (٤٣٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب، باب الأمر بالإيمان بالله - تعالى - ورسوله ﷺ وشرائع الدين...، برقم: (١٧)، (٤٦/١)، واللفظ لمسلم.

أجبتك)، قال: إني سائلك فمُشدّد عليك في المسألة، فلا تجدن عليّ في نفسك، فقال: (سَلْ ما بدا لك)، قال له الرجل: أخبرني مَنْ خلق السماء؟ قال: (الله)، قال: مَنْ خلق الأرض؟ قال: (الله)، قال: مَنْ أرسى الجبال؟ قال: (الله)، قال: فبالذي خلق السماء، وخلق الأرض، وأرسى الجبال وجعل فيها ما فيها، الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال رسول الله ﷺ: (اللهم نعم)، قال: قد أتتنا رُسُلك تأمرنا أن نشهد أن لا إله إلا الله، وأن نترك عبادة الأوثان، الله أمرك بهذا؟ قال: (اللهم نعم)، قال: وأتتنا رُسُلك فأمرتنا أن نصلي خمس صلوات في اليوم واللييلة، الله أمرك؟ قال: (اللهم نعم)، ثم ذكر الصيام، وذكر الحج^(١)، وهذه إحدى الروايات، وبعض الرويات لم تذكر الحج، وبعضها لم تذكر الصيام، وذكرت الحج، فهذا الخلاف في الرويات، فالعلماء اختلفوا في توجيه هذه الرويات، هل هذا كان ذهولاً من الرواة، أو كان بعضهم زاد فيها خطأً، فكان للعلماء قولان في توجيه هذه الأحاديث:

القول الأول: إن الأحاديث التي لم تشمل على الأركان الخمسة، كانت أول الإسلام. وهذا ذكره ابن تيمية^(٢) رحمه الله، وردّه، قال: لأن بعض هذه الأحاديث كانت في آخر الإسلام، فإن ضمام بن ثعلبة رضي الله عنه جاء في آخر الإسلام، والدليل أنه قال: (أتتنا رُسُلك)، والرسول إنما بُعثوا في زمن متأخر، إما بعد الحديبية، أو بعد الحج، فكيف يُقال: إن هذا كان في أول الإسلام؟ وقد أسقط الرواة منها ذكر الحج، وذكر الصيام في بعض الروايات، فابن تيمية رحمه الله لم يرضَ هذا القول، وإنما ارتضى القول الثاني، وهو أن للصلاة والزكاة شأنًا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم، برقم: (٦٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٧ / ٦٠٤).

آخر، ليس للصيام والحج، فإن الصيام لا يجب على كل الناس، وإنما يجب على المقيم، والحج لا يجب على كل الناس، وإنما يجب على القادر، وهذا قوله ﷺ، ويرى أن القول بأن الرواة قد اختصروا الحديث، طعن في الرواة، وفي الحقيقة ليس طعنًا في الرواة، فنجد أحاديث كثيرة وردت في بعض الروايات مطولة، وفي بعضها مختصرة، مثلاً: حديث الحج، رواه جابر ﷺ مطولاً، ورواه ابن عمر ﷺ مختصراً، وذكرت عائشة ﷺ بعضه، فهذا اختصار للحديث، وكذلك حديث جبريل عليه السلام ورد مختصراً، وورد مطولاً، فليس هذا طعنًا في الرواة، وقد وجد في الرواة من ذكر الحديث الطويل، ومن ذكره مختصراً، وقد يكون من الصحابي نفسه، وقد يكون من التابعي، وقد يكون من أتباع التابعين، ولكن المرتضى هو ما ذكرنا، من أن حديث معاذ ﷺ - وهو كان في آخر الإسلام - لم يكن يريد النبي ﷺ أن يُبين فيه أركان الإسلام؛ لأن الرسول ﷺ اختار عالماً من علماء الصحابة، لبعثه إلى اليمن، ليعلم الناس الإسلام، وهو يعرف الإسلام وأركانها، ولكن القصد كان تعليمه التدرج في الدعوة، والبداية بالأهم فالأهم، فلم يكن المقصد إيراد كل الأركان؛ لأن معاذاً ﷺ لا يحتاج أن يُعلم أركان الإسلام؛ لأنه قد اختير معلماً لأهل اليمن، فلو لم يكن عنده من العلم، لما اختير لهذه المهمة، حتى جاء بعض الأحاديث تمدحه ﷺ في علمه، ولكن كان القصد من ذلك أمرين:

الأمر الأول: تعليمه التدرج في الدعوة، حيث قال: (فليكن أول ما تدعوهم إليه)، يعني: تبدأ بالأهم فالأهم، (فإن هم أطاعوك لذلك، فأعلمهم كذا، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم كذا)، فكان الهدف من حديث معاذ ﷺ تعليمه طريقة الدعوة، وآدابها.

والثاني: كان في آخر الحديث، وذلك في تحذيره من الظلم، وهو وعظه بأن يتقي الله في الناس، وفي أموالهم، فكلا الأمرين كان مقصداً من مقاصد الحديث، ولم يكن الهدف هو تعليمه كل أركان الإسلام، ففهم الحديث على هذا النحو، يرفع الإشكال الذي وردَ على العلماء؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنه لا بد في كل حديث يرد في أركان الإسلام، أن يأتي بها جميعاً، وإنما ذلك في حديث جاء لإيراد أركان الإسلام، لتعليم الناس أركانه، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما في حديث جبريل عليه السلام - كما تقدّم -، أما هنا فكان المقصد هو تعليم معاذ رضي الله عنه كيف يدعو الناس؟ كيف يبدأ الدعوة؟ كيف يواجه المخطئين؟ وليس الهدف ذكر أركان الإسلام، فليس في الحديث إشكال، إذا حُمِلَ على هذا المعنى، والله أعلم.

قوله: (قال شيخ الإسلام: أجاب بعض الناس...)، هذا الكلام أورده شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في كتاب الإيمان في أواخره، حيث أورد جملة من الأحاديث، منها حديث وفد عبد القيس، وحديث ضمام، وغيرهما، وتكلم على هذه الأحاديث بهذا الكلام، الذي أراد رحمته الله أن يرفع به الإشكال.

وقوله: (أن الرواة اختصر الأحاديث)، هذا قول ابن الصلاح والقاضي عياض، كما ذكره النووي رحمته الله في شرحه لمسلم، قال: إن هذا القول قال به ابن الصلاح والقاضي عياض، وهما من علماء الحديث، وارتضاه النووي، فهذا القول لعله هو الراجح، إن لم يكن الحديث وردَ على صيغة التعليم أو التوجيه، ولكن قلنا: إن الراجح أنه لم يكن القصد تعليم معاذ رضي الله عنه أركان الإسلام، وإنما كان الموضوع موضوع تعليمه طريقة الدعوة، وآدابها، والتدرج في الدعوة.

قوله: (وهذا من الأحاديث المتأخرة، ولم يذكر فيها الجواب)، يعني: هذا القول لا يرفع الإشكال؛ لأنهم جعلوا أن النقص ورد في الأحاديث المتقدمة فقط، وأما المتأخرة فلم يكن فيها نقص، ولكن حديث معاذ رضي الله عنه كان بعد غزوة تبوك، فالحديث متأخر، وقد مات الرسول ﷺ ومعاذ رضي الله عنه باليمن، فهو كان في آخر الإسلام، فهذا الكلام لا يرفع الإشكال، كما قال ابن تيمية رحمه الله.

قوله: (الثاني: أنه كان يذكر في كل مقام ما يناسبه...)، وهذا أيضًا إذا كان في الحديث إشكال، وقلنا إن الحديث ليس فيه إشكال؛ لأنه لم يرد لتعليم الأركان الخمسة، وإنما ورد لتعليم آداب الدعوة، فإن معاذًا رضي الله عنه بُعث داعيًا ومعلمًا، فأراد الرسول ﷺ أن يعلمه كيف يبدأ في الدعوة؟ أن يبدأ بالأهم فالمهم.



قال المؤلف رحمه الله:

وأما الصلاة والزكاة فلهما شأن ليس لسائر الفرائض، ولهذا ذكر الله تعالى في كتابه القتال عليهما؛ لأنهما عبادتان ظاهرتان، بخلاف الصوم، فإنه أمر باطن وهو مما ائتمن عليه الناس، فهو من جنس الوضوء والاعتسال من الجنابة ونحو ذلك مما يؤتمن عليه العبد، فإن الإنسان يمكنه أن لا ينوي الصوم وأن يأكل سرّاً، كما يمكنه أن يكتم حدثه وجنابته، بخلاف الصلاة والزكاة وهو ﷺ يذكر في الإعلام الأعمال الظاهرة التي يُقاتل الناس عليها، ويصيرون مسلمين بفعلها، فلهذا علق ذلك بالصلاة والزكاة دون الصيام - وإن كان واجباً - كما في آيتي براءة، فإن براءة نزلت بعد فرض الصيام باتفاق الناس.

الشرح

هنا جملة اعتراضية قد تُغيّر المعنى، تحتاج أن يُتبَّه لها، يقول: (فلهذا علق ذلك بالصلاة والزكاة، دون الصيام)، ها هنا قوله بعد الصيام: (وإن كان واجباً)، هذه جملة اعتراضية؛ لأنه لم يرد الصيام في آية براءة، وإنما جاء في آية براءة ذكر الصلاة والزكاة، فيكون (وإن كان واجباً) جملة اعتراضية، حتى يكمل الموصول، ويكون الوصل هكذا: فلهذا علق ذلك بالصلاة والزكاة، دون الصيام، كما في آية براءة، فهي جملة اعتراضية تُبين المعنى.

وآية براءة التي وردت فيها الصلاة والزكاة، هي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ١١]، فذكر أن شرط تركهم وإخلاء سبيلهم، إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، وذكر أخوتهم في

الدين إذا أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، فلم يذكر الصيام، ولم يذكر الحج، فأراد ﷺ أن يستشهد على أن القرآن يهتم بالصلاة والزكاة، دون بقية الأركان، ولا شك أن الصلاة والزكاة هما من أهم العبادات، ولكن الحديث قد ورد فيه ذكر الصيام والحج، وقد يكون لم يرد، ولكن قلنا: هذا الكلام كله بسبب ما يُظن من وجود إشكال في حديث معاذ؛ لأنه جاء في آخر الأحاديث، ولم يشتمل على أركان الإسلام، فربما يُفهم منه أن الصيام والحج ليسا من أركان الإسلام، ولهذا العلماء يبحثون عن حل الإشكال، وإذا عرفنا أن الحديث ورد بسبب مقصد واحد، أو لمقصدين: الأول: بيان التدرج في الدعوة، والثاني: تحذير الولاة من الظلم، فإن هذا يرفع الإشكال، بل لا يجعل في الحديث إشكالا أصلاً.



قال المؤلف رحمه الله:

وكذلك لما بعث معاذ بن جبل إلى اليمن لم يُذكر في حديثه الصيام؛ لأنه تبع وهو باطن، ولا ذكر الحج؛ لأن وجوبه خاص ليس بعام وهو لا يجب في العمر إلا مرة واحدة. انتهى ملخصاً بمعناه.

الشَّرح

إذا قلنا: إن عدم ذكر هذه في حديث معاذ رضي الله عنه؛ لأن حديث معاذ رضي الله عنه لم يرد لبيان أركان الإسلام، وإنما جاء لمقصد آخر، فليس فيه إشكال، وابن تيمية رحمه الله تكلم عن الحديث بكلام مُطوّل، وإنما هذا ملخص من كلامه رحمه الله، ولكنه قد استطرّد في بيان هذه القضية.

وفي نهاية حديث معاذ رضي الله عنه، نذكر جملة من الفوائد في هذا الحديث:

الفائدة الأولى: التدرج في الدعوة، فإن معاذاً رضي الله عنه قد أُرسل إلى اليمن، وقد استقر الإسلام، وأكمل الله الدين، والأركان كلها كانت معروفة، ومع ذلك لم يُؤمر بأن يطلب منهم أركان الإسلام دفعةً واحدة، وإنما أُمر بأن يدعوهم بالتدرج، أولاً يدعوهم إلى التوحيد، فإن أقرّوا به، انتقل إلى الصلاة، فإن صلّوا، انتقل إلى الزكاة، وهكذا.

فهذا منهج يرسمه النبي صلّى الله عليه وآله للدعاة، إذا ذهب إنسان إلى بلد ما، أو مجتمع ما، فأراد أن يدعو إلى الله تعالى، فعليه أن يكون إنساناً حكيماً، ويبدأ بالأهم فالأهم، وكذلك مع الإنسان الفاسق أو العاصي، يبدأ معه بالأهم فالأهم، لا يأت إلى أمور قد فرط فيها، فيبدأ ببعض منها كيفما اتفق، فيشغل نفسه بها، وإنما يبدأ بالأهم فالأهم، وهذا منهج لكل داعية إلى الله تعالى.

الفائدة الثانية: أن أسلوب الدعوة يختلف باختلاف المدعّوين، فهذا الحديث نبهه إلى أنه سيأتي إلى قوم أهل كتاب، عندهم علم شرعي، وعلم نبوي، وعلم إلهي، فإن النصارى واليهود عندهم كُتُب، وإن كانت قد حُرِّفَتْ، ولديهم معرفة بالأنبياء، ومعرفة بعبادة الله، فهؤلاء يُخاطَبون بغير ما يُخاطَب به المُشْرِك، فتختلف أساليب الدعوة.

كذلك الإنسان يُخاطَب المسلم العاصي بغير ما يُخاطَب به الكافر، فالتنوع في الدعوة أمر مطلوب، وهذا يخص الداعية، ينبغي أن يكون الداعية لبيّاً، يُخاطَب كل إنسان، وكل مجتمع، بحسب ما يحتاجه، أما أن يأتي الداعي إلى مَنْ لا يصلي مثلاً، وهو يدخن، فيركز على أمر التدخين مع أن ترك الصلاة كفر، والتدخين معصية، فإن هذا مُخَالِفٌ لأسلوب الدعوة الناجح، فيبدأ الداعي بالأهم فالأهم من الأمور.

الفائدة الثالثة: يقظة الداعية، الداعية ينبغي أن يكون يقظاً، حتى لا يُفاجَأ بشبهات، فلا يجد لها حلاً أو جواباً، مثلاً لو خاطب النصارى، يجد عندهم شبهات، لو خاطب اليهود، يجد عندهم شبهات، لو خاطب الرافضة، يجد عندهم شبهات، لو خاطب الباطنية، يجد عندهم شبهات، فقبل أن يخاطب الداعي المدعو، يجب أن يعرف حياته، وحاله، وواقعه؛ حتى يكون الخطاب قوياً؛ لأن الداعية لو هُزِمَ في دعوته، فإنه يُهْزَم الدين، كما يقول أحد المعاصرين: الإسلام قضية حق بيد محامٍ فاشل. يعني الفشل ليس في الإسلام، وإنما في الذي يُبلغ الإسلام، وإلا فإن الإسلام حق، فالحق قد يُهْزَم بسبب ضعف أهله، لا لأنه ليس حقاً، فالإنسان لا ينبغي أن ينخدع إذا رأى الحق قد هُزِمَ، أو كُسِرَ، كما قال ابن تيمية رحمته الله عن المتكلمين، قال: (لا الفلاسفة كسروا، ولا للإسلام نصروا)، يعني اتبعوا منهجاً خليطاً من الإسلام

والوثنية، والإسلام لا يُنصّر بغير منهجه، فكان هذا سبباً في أن الفلاسفة استطالوا على المتكلمين؛ لأنهم خاطبواهم بمنهج خليط من الفلسفة والمنطق، وهذان علما من علوم اليونان الوثنيين، وكذلك مزجوا القرآن والسنة، كالذي يمزج العسل بالسم، فالإسلام لا يحتاج إلى مناهج دخيلة، بل هو منهج، وهو دين، فنحن نأخذ المنهج من الإسلام.

فالإنسان الداعي ينبغي له أن يكون يقظاً في دعوته للآخرين.

الفائدة الرابعة: أهمية التوحيد، فإنه بدأ معهم بالتوحيد، (إلى شهادة أن لا إله إلا الله)، وفي بعض الروايات: (فادعهم إلى أن يوحدوا الله)، وفي بعض الروايات (إلى عبادة الله)، وكلها بمعنى واحد، فالبدائية تكون بالتوحيد، وهذه دعوة الرُّسل، فإنه ما من رسول جاء إلى قومه إلا بدأ دعوته بقوله: (لا إله إلا الله)، فالتوحيد شأنه عظيم.

الفائدة الخامسة: عناية الإمام بتعليم الأمة، مَنْ وَلَّاهُ اللهُ أمر المسلمي، ن فإنه يحمل مسؤولية تعليمهم دين الله ﷻ، فإن الرسول ﷺ كان إمام الأمة، وكان نبي الله ورسوله، وكان ينطلق في عمله من هذين المعنيين: النبوة والإمامة، فكان ﷺ نبياً إماماً، كان يأتيه الوحي، وهو الذي يُعَلِّمُ الناس، ويقود الناس في المعارك، ويبعث الغزاة للغزو، ويفاوض المشركين، فكان يتولَّى هذه الأعمال، فكان يبعث مَنْ يُعَلِّمُ الناس الدين.

فهذه مسؤولية الإمام ولي الأمر الذي يحكم المسلمين، فعليه مهمة تعليم الناس دينهم، فإذا جهلوا دينهم، ولم يُعَلِّمُوا، فإن إثمهم على إمامهم، ولهذا لما بعث الرسول ﷺ خطاباً إلى هرقل، قال: (فإن تَوَلَّيْتَ، فإن عليك إثم

الأريسين^(١)، يعني: المزارعين والعوام، يعني أنت رأسهم، فإن أجبت، أنقذت من وراءك، وإن صددت ومنعت الناس من الدين، حملت مسئولية من وراءك ممن لم يتعلم الدين، فالإمام مسئول عن تعليم الناس أمور دينهم، فهذه المسئولية لكل إمام من أئمة المسلمين.

الفائدة السادسة: التعليم الشرعي هو المقصود بالتعليم، أما العلوم الدنيوية فتأتي في مرحلة أخرى، ولهذا لم نر النبي ﷺ اهتم بتعليم الناس كيف يتاجرون، أو كيف يزرعون، هذه أمور يتعلمها الإنسان بطبيعته، ولكن المعنى المهم هو الشرع، أن يعبد الله، أن يعرف معنى العبادة، أن يحقق معنى العبودية لله ﷻ، فيتعلم الناس أمور دينهم، فهذا الأساس، ولهذا نجد في المجتمعات البشرية اليوم، أن كل مجتمع يُعلم أبناءه ما يتعلق بثقافتهم الأولى، في المراحل الدراسية الأولى، ثم يأتي بعد ذلك سائر التخصصات، هكذا المسلمون ينبغي أن يكون التعليم الأول تعليم أمور الدين، حتى مرحلة النضج، ثم يأتي بعد ذلك سائر التخصصات، أما أن تأتي التخصصات قبل ذلك، فإن هذا ربما يجعل الإنسان لا ينشأ على العلم الشرعي.

الفائدة السابعة: عناية الإمام بسلوك الوالي، فإن الوالي الذي يبعثه الإمام، قد وُكِّل له رعاية الناس، والمحافظة على أموالهم، وعلى حقوقهم، فإذا كان هو ظالماً، يأكلها، ولا يتقي الله فيهم، فيأتي غيره بالظلم من باب أولى، ولهذا الرسول ﷺ بعد أن انتهى من توصيته، حذَّره بأن قال: (واتق دعوة المظلوم)^(٢)، يعني: لا تظلم، فإن ظلمت وأنت بعيد عني، لا أستطيع أن أرى

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

ظلمك، ولكن الله يرى، (فإنه ليس بينها وبين الله حجاب)، حتى ولو كان كافراً، لا يجوز ظلمه، العدل يُقام على المسلم والكافر، فالظلم أمره وخيم، وعاقبته سيئة، ولهذا يُحذّر الرسول ﷺ ولأته من الظلم، وهكذا أئمة المسلمين، ينبغي أن يحذّروا مَنْ يُؤلّونه على أمور المسلمين نيابة عنهم؛ لأن الإمام لا يستطيع بنفسه أن يمارس كل الأعمال، لابد أن يُنيب بعض الأشخاص في بعض الأعمال، فيجب عليه أن يُنبّه هذا الوالي على مراقبة الله، وكذلك يراقبه؛ لأنه لو ظلم، فإن ظلمه على مَنْ ولّاه، فيحمل ظلمه يوم القيامة، ولا ينفع الإنسان يوم القيامة أعذاره؛ لأن هذه مسئولية حقوق الناس، والله قد جعل الأئمة ليس بينهم وبين الله أحد، هم واسطة بين الله وبين خلقه، ينفذون فيهم شرعه وأحكامه، ويرعون أموالهم وأعراضهم ودماءهم، فإذا لم يحافظوا عليها، فإن هذا يكون إثماً يوم القيامة، فما بالك بالذي يتعدى على حقوق الناس ويأكلها، أو يظلمهم، أعاذنا الله من ذلك.

الفائدة الثامنة: مراقبة الله ﷻ هي صمام الأمان، إذا كان الوالي يراقب الله، والحاكم يراقب الله، والرئيس يراقب الله، والموظف يراقب الله، والتاجر يراقب الله، والمزارع يراقب الله، فلا يأتي الخلل من أي وجه، ولكن إذا ارتفعت مراقبة الله، يسهل على الناس أن يأكل بعضهم بعضاً، فإن النظام لا يستطيع أن يُفرض العدل، والعدل يأتي من القلوب، ويُذكر أن أحد الأمراء في الماضي أراد أن يختبر أمانة شعبه، وكان شعبه كلهم أهل أبقار، كل بيت فيه بقر، فصنع بركة من الزجاج، وقال: على كل واحد منكم أن يأتي بسطل من الحليب في الليل، ويضعه في هذه البركة، ولا نضع عليه رقيباً، ولم يكن هناك كهرباء كما في هذا الزمن، فكل واحد خطر بباله لو جئت بسطل أو بإناء من الماء، لما عُرِفَ بين هذا الحليب الكثير، فأصبح والبركة كلها ماء، ليس فيها

ولا إناء واحد من الحليب، هذا يدل على أن الضمائر نائمة، وأن مراقبة الله معدومة، ولكن لو كانت مراقبة الله موجودة، ما حدث هذا الخلل، ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم وهم يقاتلون يُرى فيهم العدل والأمانة، حتى إن كثيرًا من أهل هذه البلدان التي كانوا يقاتلونهم، كانوا يبعثون الرُّسل؛ ليأتي الصحابة ليحكموهم في بلادهم، لِمَا سمعوا من عدلهم وأمانتهم، فالشاهد أن مراقبة الله هي صمام الأمان، فينبغي أن يُعلِّم الناس مراقبة الله وتقواه، فإنها تحفظ الحقوق، وتحفظ أمن البلاد.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (أخرجاه) أي: أخرجه البخاري ومسلم في الصحيحين، وأخرجه أيضاً أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

الشرح

قوله: (قوله: أخرجاه)، هذا الحديث أخرجه أصحاب الكتب الستة، ولكن المؤلف رحمه الله اقتصر على الصحيحين فقط، وهما البخاري ومسلم، ولا شك أنه إذا روى الحديث البخاري ومسلم، أو أحدهما، فإن هذا يجعل الحديث في غاية الصحة، وأما بقية الكتب الستة، فإنها أقل منزلة من الصحيحين، ولكن إذا ورد الحديث في كل الكتب الستة، دلّ على أنه من أصح الأحاديث.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: (ولهما عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: لأُعْطِينَ الرايةَ غداً رجلاً يُحِبُّ اللهَ ورسولَهُ ويحبه اللهُ ورسولُهُ يفتحُ اللهُ على يَدَيْهِ. فبات الناسُ يَدُوكُونَ ليلَتَهُم أَيُّهُمْ يُعْطَاهَا فلَمَّا أَصْبَحُوا غَدُوا على رسولِ اللهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَرْجُو أن يُعْطَاهَا، فقال: أَيْنَ عليُّ بن أبي طالبٍ؟ فقيل: هو يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ. قال: فَأَرْسَلُوا إِلَيْهِ. فَأَتِي بِهِ فَبَصَّقَ في عَيْنَيْهِ ودعا له، فَبَرَأَ كَأَن لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ فَأَعْطَاهُ الرايةَ، وقال: انفذ على رِسْلِكَ حتى تنزل بِسَاحَتِهِمْ ثم ادْعُهُمْ إلى الإسلام، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللهِ تعالى فيه، فَوَاللهُ لَأَن يَهْدِيَ اللهُ بِكَ رَجُلًا وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ). يدوكون أي: يخوضون.

قال شيخ الإسلام: هذا الحديث أصح ما روي لعلي رضي الله عنه من الفضائل، أخرجاه في الصحيحين من غير وجه.

قوله: (عن سهل) هو: سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي أبو العباس صحابي شهير، وأبوه صحابي أيضاً، مات سنة ثمان وثمانين وقد جاوز المائة.

قوله: (قال يوم خيبر) أي: في غزوة خيبر في الصحيحين، واللفظ لمسلم عن سلمة ابن الأكوع قال: (كان علي رضي الله عنه قد تخلف عن النبي ﷺ في خيبر وكان رمداً فقال: أنا تخلفت عن رسول الله ﷺ، فخرج علي رضي الله عنه فلحق بالنبي ﷺ فلما كان مساء الليلة التي فتحها الله ﷻ في صباحها، قال رسول الله ﷺ: لأعطين الراية - أو ليأخذن بالراية - غداً رجلاً يحبه الله ورسوله - أو قال يحب الله ورسوله - يفتح الله عليه، فإذا نحن بعلي وما نرجوه، فقالوا: هذا علي. فأعطاه رسول الله ﷺ الراية ففتح الله عليه).

وهذا يبين أن علياً عليه السلام لم يشهد أول خير وأنه عليه السلام قال هذه المقالة مساء الليلة التي فتحها الله في صباحها.

الشرح

قوله عليه السلام: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ...)، هذا الحديث وردَ عن عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم: سهل وسلمة وبريدة وعمران رضي الله عنهم، فالحديث وردَ من عدة طرق، وهو في الصحيحين، فلا يحتاج إلى تقوية؛ لأنه وردَ عن أكثر من صحابي.

وأورده المؤلف رحمته؛ ليبيّن فضل الدعوة إلى الله، وأنها واجبة على إمام المسلمين، فإن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث علياً عليه السلام إلى يهود خيبر، يدعوهم أولاً قبل القتال إلى الإسلام، وقد اختلفت الروايات في هذا الحديث، فبعضها جاء فيه: (امشِ ولا تلتفت، حتى يفتح الله عليك)، هذه إحدى الروايات، (فسار علي قليلاً، ووقف، ولم يلتفت)؛ أدباً واحتراماً لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال: (يا رسول الله)، وهو لم يلتفت، (على ماذا أقاتلهم؟ قال: قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك، منعوا منك دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله) ^(١)، هذه روايه أخرى، والمعنى في كلتا الروايتين واحد تقريباً، ولكن الألفاظ تختلف، وسيأتي شرح هذه الألفاظ في ثنايا الشرح.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، برقم: (٢٤٠٥)، (٤/١٨٧١).

قوله: (هذا الحديث أصح ما رُويَ لعلِّي ﷺ من الفضائل...)، فضائل الصحابة ﷺ جميعًا جاءت فيها أحاديث كثيرة، وخاصة الخلفاء الراشدون، ولكن علي ﷺ قد جاءت في فضله أحاديث أكثر؛ لأنه أتى الخلاف عليه، وخرج عليه الخوارج، واتهمته النواصب، فوقع في عهده من الخلاف والسب والشتم له، ما يحتاج إلى بث فضائله، فبث الصحابة ﷺ ما عندهم من فضائله، ولا يعني هذا أن عليًا ﷺ له فضائل أكثر من بقية الصحابة، ولكن هناك أسباب استدعت نشر فضائله، وهي ما حدث من خلاف في عهده ﷺ، كما سيأتي من كلام العلماء ﷺ حول ذلك.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (لأعطين الراية) قال الحافظ: في رواية بريدة (إني دافع اللواء إلى رجل يحبه الله ورسوله) والراية بمعنى اللواء، وهو العلم الذي يُحمل في الحرب يُعرف به موضع صاحب الجيش، وقد يحمله أمير الجيش، وقد يدفعه لمقدم العسكر، وقد صرح جماعة من أهل اللغة بترادفهما.

الشَّرح

قوله: (لأعطين الراية)، (إني دافع اللواء)، هنا حديث ورد فيه اللواء، وحديث ورد فيه الراية، فهل كلا اللفظين بمعنى واحد، أو أن لكل لفظ معنى آخر؟

من العلماء مَنْ يقول: اللواء خاص بأمير الجيش، يُوضَع على المكان الذي فيه أمير الجيش، فيكون هذا سبباً لاندفاع الناس وقتالهم، لإحساسهم بأن الإمارة لا زالت قوية، ولكن لو سقط اللواء، انهزم الجيش، وكذلك لو أراد شخص أن يذهب إلى أمير الجيش ليسأله، أو ليخبره، فيعرف محل أمير الجيش، فكان اللواء يدل على مكان أمير الجيش، والرايات كانت أصغر، تُعطى كل مجموعة من الناس راية، تدل على قبيلة صاحب الراية، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يُقاتلون على شكل قبائل؛ لأن القبيلة يستحيي بعضهم من بعض في الحرب، فلا يفرُّ بعضهم من بعض، ولهذا يُقال في معركة صفين ومعركة الجمل، أنه عندما تقابل المسلمون بعضهم مع بعض، استحيى بعضهم من بعض، فلم يفرُّوا، فكانت أكبر واقعة، وأكبر قتال، وأكبر قتلى كان في هذه المعركة؛ لأن الناس استحيى بعضهم من بعض في الفرار، فكان الرسول يعطي كل زعيم قبيلة، أو شيخ قبيلة، أو عَرِيف، راية لقبيلته؛ ليكون علماً على هذه القبيلة، وإن كان هذا ليس قاعدة عامة، فقد يُعطى مَنْ ليس

عريقًا، وليس شيخًا، وإنما يُعطى مَنْ كان مقاتلاً في هذه القبيلة، وبعض العلماء يرى أن اللواء والراية كلاهما بمعنى واحد، وهذا يُسمّى في اللغة بالترادف، فقد جاء في كتاب الله ﷻ بعض الآيات، قال العلماء: إنها من المترادفات، كقوله -تعالى- عن يعقوب عليه السلام: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، فقال العلماء: البث والحزن سواء، وقال -تعالى- عن أهل النار: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، قال العلماء: السادات والكبراء كلاهما بمعنى واحد، ولكن في الحقيقة ليس هناك ترادف في لغة العرب، وإن كان قد تتفق الكلمتان في أكثر المعنى، ولكن تختلف الحقائق والمعاني عن بعضها البعض، وهذا مما يُسمّى المشكك، أو يُسمّى الاشتراك اللفظي، أو الاشتراك المعنوي في علم اللغة، فليس هناك لفظ يتفق مع لفظ آخر بنفس المعنى، السيف والمُهَنّد، كذلك الأسد والضُرغام، هذه كلها أسماء تدل على ذات واحدة، ولكن لكل لفظ معنى يخصه.

فليس في لغة العرب ترادف، بل كل لفظ قد يدل على أكثر من المعنى الذي في اللفظ الآخر، ولكن يبقى معنى آخر يخصه، كقولهم: جلس وقعد، فمنهم مَنْ يجعل الجلوس لمن كان قائمًا، ولهذا يُقال: جلسة الاستراحة؛ لأنه كان قائمًا فجلس، والقعود لمن كان نائمًا فقعد، فإذا قال: قعد، يعني كان نائمًا ثم قعد، ولكن هيئة القعود والجلوس واحدة، ولكن اللفظ يدل على المعنى الذي سبق الجلوس أو القعود، فهكذا اللغة العربية، ولعل الراجح أن الترادف ليس موجودًا في لغة العرب، فليس هناك لفظ يدل على نفس المعنى الذي يدل عليه لفظ آخر، بل لابد أن يكون بينهما فوارق، ولهذا يذكر المؤلف رحمته الله أن بعض علماء اللغة يذكر أن اللواء والراية من المترادفات، وبعضهم يرى أن بينهما فرقًا، والله أعلم.



قال المؤلف رحمه الله:

لكن روى أحمد والترمذي من حديث ابن عباس: (كانت راية رسول الله ﷺ سوداء ولواؤه أبيض) ومثله عند الطبراني عن بريده، وعند ابن عدي عن أبي هريرة وزاد: (مكتوب فيه لا إله إلا الله محمد رسول الله) وهو ظاهر في التغاير، فلعل التفرقة بينهما عرفية.

قوله: (يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله) فيه فضيلة عظيمة لعلي رضي الله عنه؛ لأن النبي ﷺ شهد له بذلك، ولكن ليس هذا من خصائصه.

الشرح

قوله: (وعند ابن عدي عن أبي هريرة وزاد: مكتوب فيه لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، هذا الحديث الذي أورده المؤلف رحمه الله عن ابن عدي، لم يصح، وابن عدي رحمه الله من علماء الجرح والتعديل، متوفى في منتصف القرن الرابع، وله كتاب الكامل في الضعفاء، من أحسن ما كتبت، ويدل على المنهج السليم بين المحدثين رحمه الله، فإنهم يأتون إلى الراوي إذا أرادوا أن يعرفوا مدى ثقته من عدمها، ومدى حفظه وضبطه من عدمه، فيأتون إلى أحاديثه التي رواها، فتقارن بأحاديث الثقات، فإذا كان الراوي روى أحاديث وافق فيها زملاءه، في الطلب عن الشيخ الذي أخذوا عنه جميعاً، دل على ضبطه، وإذا جاء بأحاديث لم يذكرها غيره، ولم تعرف عند بقية الطلبة، مع أنهم الثقات، وعلماء، وأجلاء، دل على أنه بين أمرين: إما أن يكون واهماً، وإما أن يكون كذاباً وضاعاً، وكتاب ابن عدي رحمه الله اتبع هذا المنهج، يأتي بالراوي، ويذكر أحاديثه، فيسبرها، فيعرف على ضوء ذلك مكانة الراوي، ومكانة المحدث، فأورد هذه الأحاديث في الراية واللواء، في أكثر من ترجمة، وكلها في الحقيقة

لم تصح، بعضها في ترجمة كذابين، وبعضها في ترجمة من لا يوافق، فالحديث لم يثبت بأن الراية كان مكتوباً عليها هذا اللفظ (لا إله إلا الله، محمد رسول الله)، ولعله لا يليق بها؛ لأن الراية في الحروب السابقة كانت تتعرض للسقوط، وتتعرض لموت صاحبها، فلو كُتِبَ عليها هذا المعنى، فربما تسقط وتُهَان، ولم يُعرف أن الرسول ﷺ كان يكتب شيئاً من كلام الله، أو الأذكار، أو الشهادتين، ولكن كتابتها لا شك أنها تدل على شعار المسلمين، وعلى عقيدتهم، وعلى دينهم، ولكن لم يُعرف هذا في ذلك العصر؛ لأن الحروب كانت على شكل آخر غير الأشكال المعاصرة، فقد كانت الراية تكون مع الجيش، وقد تسقط، وقد تمشي عليها الخيول، وهذا يؤدي إلى إهانة الراية إذا سقطت من يد من يحملها، والله أعلم.

قوله: (يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله)، أراد الشارح ﷺ أن يقول: ثبوت محبة الله ليس خاصاً بعلي رضي الله عنه، فقد جاءت آيات كثيرة وأحاديث، تدل على أن الله يحب المؤمنين، ويحب المتقين، كما قال الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، فالحب ليس خاصاً بعلي رضي الله عنه، وإن كان ثبوته شخصياً لعلي رضي الله عنه منقبة كبيرة، ولكن ليس هذا من خصائصه هو فقط، ويشاركه فيه كثير من المؤمنين، ولكن علي رضي الله عنه ثبت له عينا، ولا شك أن هذه فضيلة لعلي رضي الله عنه، ولهذا فإن الصحابة في تلك الليلة، باتوا يَدُوكُون، يعني يذهبون ويجيئون، كل إنسان يتمنى أنه هو الذي يأخذ الراية؛ لأن الرسول شهد لمن يأخذها أنه يحب الله ورسوله، وأن الله يحبه ورسوله، فهذه شهادة عظيمة لعلي رضي الله عنه، ولكن ليست من خصائصه، بل يشاركه فيها المؤمنون والصالحون.



قال المؤلف رحمه الله:

قال شيخ الإسلام: ليس هذا الوصف مختصاً بعلي ولا بالأئمة فإن الله ورسوله يحب كل مؤمن تقي يحب الله ورسوله، لكن هذا الحديث من أحسن ما يحتاج به على النواصب الذين يتبرؤون منه ولا يتولونه، بل لقد يكفرونه أو يفسقونه كالخوارج.

لكن هذا الاحتجاج لا يتم على قول الرافضة الذين يجعلون النصوص الدالة على فضائل الصحابة كانت قبل ردتهم، فإن الخوارج تقول في علي مثل ذلك، لكن هذا باطل فإن الله ورسوله لا يُطلق مثل هذا المدح على من يعلم أنه يموت كافراً.

الشَّرح

قوله: (من أحسن ما يُحتج به على النواصب)، هنا ذكر الشارح من كلام ابن تيمية رحمه الله أن النواصب يكرهون علياً رضي الله عنه، فالخوارج كفّروا علياً رضي الله عنه، وكذلك كفّروا الحكمين، وكفّروا كل من رضي بالتحكيم، وأصبح هذا من منهج الخوارج، أنهم يكفّرون بالكبيرة، فهذا الحديث يُردُّ به على الخوارج والنواصب، أن رسول الله ﷺ قد شهد لعلي رضي الله عنه أن الله يحبه، وكذلك رسوله، وهذه الشهادة لا تتم إلا لمن علم الرسول ﷺ أنه يموت على الإيمان، فلا يشهد الرسول ﷺ بالمحبة لمن علم أنه يموت على غير الإيمان، بل هذا تزكية وشهادة من رسول الله ﷺ أن علياً رضي الله عنه هو مؤمن، ويموت على الإيمان، وهو ممن يحبه الله ورسوله، فهذا يُردُّ به على الخوارج والنواصب.

ويقول: (لكن هذا الاحتجاج)، يعني احتجاجنا بهذا الحديث على فضل علي عليه السلام، (لا يتم على قول الرافضة)، الرافضة عندما قيل لهم: إن الصحابة وردّ في فضلهم أحاديث، قالوا: صحيح، هذا قبل أن يرتدّوا، ولكن الصحابة ارتدّوا، فإن الفضائل التي جاءت في حقهم ليست في محلها، وهذا اتهام لرسول الله صلى الله عليه وآله بأنه يمدح من لا يستحق المدح، وأنه لا يعلم ما يجري لهؤلاء، وكأنه يكتب من ذات نفسه، وهذا -نعوذ بالله- طعن في رسول الله صلى الله عليه وآله، فيقول: لو أراد الخوارج أن يقابلوا الرافضة بنفس القاعدة، لقالوا: نعم، وكذلك علي عليه السلام ممدّح قبل أن يرتد، فعلي ارتد؛ لأن المنهج واحد، ولكن ابن تيمية رحمته الله يقول: معاذ الله في كليهما: في الصحابة وفي علي عليه السلام، فإنه لم يرتد أحد من الصحابة عليهم السلام؛ لأن الله ورسوله لا يُطلقان المدح إلا لمن علّمَا أنه سيموت على الإيمان، فجميع ما جاء بالمدح للصحابة أو لعلي عليه السلام، يدل على أن هؤلاء يعيشون ويموتون على الإيمان بالله صلى الله عليه وآله.



قال المؤلف رحمه الله:

وفيه إثبات صفة المحبة لله، وفيه إشارة إلى أن علياً تام الإتيان لرسول الله ﷺ حتى أحبه الله، ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق ذكره الحافظ بمعناه.

الشرح

قوله: (وفيه إثبات صفة المحبة لله)، المحبة إحدى صفات الله ﷻ، فإن الله يحب المؤمنين، ويحب المتوكلين، ويحب الصابرين، ويحب المتقين، كل هذه آيات جاءت في كتاب الله ﷻ، تدل على أن الله يحب، ولكن ليست محبة الله كمحبة المخلوق، وكذلك صفات الله ليست كصفات المخلوق، وإن كان المعنى مشتركاً، فمعنى المحبة في حق الناس معروف، ولو لم نكن نعرف معنى المحبة، ما عرفنا معنى محبة الله، ولكن بين حقيقة محبة الله وحقيقة محبة الناس فرق كبير، يقول العلماء -كما مر-: هذا من الاشتراك المعنوي، أو المشكك في المعنى، يقولون: اللفظ الواحد يُطلق على حقيقتين، بينهما مُشابهة واشتراك، ولكن بينهما فرق كبير، مثال ذلك: النور يُطلق على نور الشمس الذي يغمر الأرض كلها، أو نصفها في وقت واحد، ويُطلق على نور السراج الصغير الذي لا يَرى به إلا طرف الحجرة، هذا نور، وهذا نور، ولكن بين الحقيقتين فرق كبير، وكذلك يُطلق في حق الله أنه يحب، وفي حق العبد أنه يحب، وبين الحبين بَوْن كبير، فمحبة الخالق غير محبة المخلوق، وغضب الخالق غير غضب المخلوق، وكذلك بقية صفات الله ﷻ، فنحن نُطلق لله الصفات، ونعتقد أنها ليست كحقائق معاني المخلوق، ولكن لو لم نعرف معنى الاستواء، ومعنى النزول، ومعنى المجيء، ومعنى الكلام، في حقنا، لما استطعنا أن نعرفه في حق الله، ولكن نعرفه في حق الله، مع تنزيهه عن مُماثلة المخلوق، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (يفتح الله على يديه) صريح في البشارة بحصول الفتح على يديه، فكان الأمر كذلك، ففيه دليل على شهادة أن محمداً رسول الله.

الشرح

قوله: (يفتح الله على يديه)، هذا - كما مر - إخبار عن غيب، أنه غداً يُفتح على يدي فلان، فلو كان هذا الكلام صادراً ممن لا يأتيه الوحي، لاحتمل الصدق والكذب، وقد يتخلف، ولكن لما أخبر الرسول ﷺ بذلك، وهو يأتيه الوحي من السماء، ووقع كما أخبر ﷺ، عرفنا أن هذا من كلام رسول الله ﷺ، من الوحي الذي أوحاه الله إليه، وأخبره به، وأعلمه به، فهذا يدل على معنى أن محمداً رسول الله، أي التصديق بأنه رسول الله؛ لأنه قد صدق بقوله ﷺ.

فمن دلائل النبوة وصدق النبوة، أن يُخبر النبي ﷺ بأمر غيبي، ثم يقع كما أخبر، وهذه من بعض الحوادث في عهده ﷺ، كان يُخبر عن الحدث، فيقع كما أخبر، وكتاب دلائل النبوة للبيهقي رحمه الله، وهو في سبع مجلدات أورد جملة كثيرة من هذا النوع، فيُخبر الرسول ﷺ بأمر فيقع كما أخبر، ففي هذه الغزوة - غزوة خيبر - عندما ذهب الرسول ﷺ إلى خيبر، كان يقود الجيش، ثم أصيب بشقيقة في رأسه ﷺ، فأعطى الراية أبا بكر رضي الله عنه، فقاتل أبو بكر، فلم يُفتح عليه، فرجع، وفي اليوم الثاني أعطاها عمر، فقاتل، فلم يُفتح عليه، فشقَّ على الناس، فقال ﷺ في المساء: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه)، هذا إخبار بالغيب؛ لأنهم بقوا أكثر من

عشر ليالٍ، ولم يُفَتَحْ على أيديهم، فكيف يجازف الرسول ﷺ بهذا الكلام، لو لم يكن رسول الله؟ لو لم يكن يأتيه الخبر من السماء، فهذا خبر عن أمر حقيقي، أخبره به ربه ﷻ، وفي اليوم التالي جاء علي رضي الله عنه، فأعطاه الراية، ففتح الله على يديه.

فهذا الحديث يؤكد معنى أن محمداً رسول الله؛ لأن إثبات الرسالة لا بد لها من برهان ودليل، وكل نبي جاء برسالة كان معه دليل يدل عليها، فنبينا كان دليله القرآن، الذي تحدّى الله به البشرية، بل الإنس والجن، ولكن كان بين الحين والآخر يظهر على يديه من أعمال الخير، ومن براهين صدق النبوة، ما يؤكد هذا المعنى، ولكنه لم يخاطب الناس بهذه الدلائل، وإنما كانت تأتي على يديه عَرَضاً، بدون أن يكون قاصداً لإخبار الناس أنه نبي عن طريق المعجزات الحسية؛ لأن القرآن الكريم أعظم الدلائل الذي يُخاطب العقل البشري به إلى قيام الساعة، ولكن الأنبياء السابقين، كل نبي جاء بدليل حسي، إذا مات صاحب الدليل، اختفى الدليل، ولكن نبينا ﷺ جاء بدعوة ورسالة، تُخاطب البشرية إلى قيام الساعة، فبقي الدليل موجوداً يخاطب الناس، ويستطيع الناس من خلال قراءته، أن يعلموا أن هذا الكتاب هو كلام الله إلى قيام الساعة، وفي العصر الحاضر عندما بُهرَ الناس وأعجبوا بالكشوفات المادية المعاصرة، وعلوم هذه الحضارة المادية، تثبت كلها أن هذا كلام الله، كلما درسوا شيئاً من علوم الكون، أثبت لهم أن هذا الكتاب ليس من عند محمد ﷺ، وهناك شواهد كثيرة، فالشاهد أن دليل الرسالة هو هذا القرآن، ولكن كان يُجري الله على يديه ﷺ من بعض خوارق العادات، ما يدل على أنه رسول الله ﷻ، ومنه الإخبار بالغيب.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (فبات الناس يدوكون ليلتهم) هو بنصب ليلتهم على الظرفية، ويدوكون قال المصنف: يخوضون. والمراد أنهم باتوا تلك الليلة في خوض واختلاف فيمن يدفعها إليه، وفيه حرص الصحابة على الخير ومزيد اهتمامهم به، وذلك يدل على علو مراتبهم في العلم والإيمان.

الشرح

هذا فيه دليل على جواز البحث عن معاني النصوص الشرعية، حتى لو كانت غيبية، لا يمنع البحث، ومحاولة الاستنباط، ولكن لا ينبغي الجزم بأن هذا هو المراد، وإلا فإن معرفة الذي سيأخذ الراية أمر غيبي، لا يُعرف إلا عن طريق رسول الله ﷺ، ولكن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ خاضوا فيه في الليل، يأخذ فلان، لا يأخذ فلان، أو يأخذ فلان، هذا معنى (يدوكون) يعني: يخوضون فيمن يأخذ هذه الراية؛ لأن هذه بشارة عظيمة، تحدد أن هذا الرجل الذي سيأخذ الراية يحب الله ورسوله، وأن الله ورسوله يحبانه، فالصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ كانوا يدوكون طوال الليل، يعني يخوضون فيمن يأخذ هذه الراية، وفي الصباح الباكر كلهم ذهبوا إلى رسول الله ﷺ، كل واحد منهم يطمع أن يُعطى الراية، لا حباً في الرئاسة، ولكن للحصول على مدح رسول الله ﷺ، وثناؤه لِمَنْ يأخذ الراية في هذا اليوم.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (أيهم يُعطاها) فهو يرفع أي على البناء، قوله: (فلما أصبحوا غدوا على رسول الله ﷺ كلهم يرجو أن يُعطاها)، وفي رواية أبي هريرة عند مسلم أن عمر قال: (ما أحببت الإمارة إلا يومئذ)، فإن قلت: إن كانت هذه الفضيلة لعلي رضي الله عنه ليست من خصائصه فلماذا تمنى بعض الصحابة أن يكون له ذلك؟ قيل: الجواب كما قال شيخ الإسلام: أن في ذلك شهادة النبي ﷺ لعلي بإيمانه باطناً وظاهراً، واثبات لموالاته لله ورسوله ووجوب موالة المؤمنين له، وإذا شهد النبي ﷺ لمعين بشهادة أو دعا له بدعاء أحب كثير من الناس أن يكون له مثل تلك الشهادة، ومثل ذلك الدعاء، وإن كان النبي ﷺ يشهد بذلك لخلق كثير، ويدعو به لخلق كثير، وكان تعيينه لذلك المعين من أعظم فضائله ومناقبه، وهذا كالشهادة بالجنة لثابت بن قيس، وعبد الله بن سلام، وغيرهما، وإن كان قد شهد بالجنة لآخرين، والشهادة لمحبة الله ورسوله للذي ضُرب في الخمر، قلت: وفي هذه الجملة أيضاً حرص الصحابة على فعل الخير.

الشرح

هذا التعليق من الشارح رحمه الله على حرص الصحابة رضي الله عنهم على الحصول على هذه المنقبة، التي هي الشهادة بمحبة الله ورسوله ﷺ من يأخذ الراية، فيقول الشارح: قد يقول قائل: إن الشهادة بالمحبة عامة، فقد ورد أن الله سيأتي بقوم يحبهم ويحبونه، وذكر الله أنه يحب التوابين، ويحب المتطهرين، فمحبة الله عامة لأناس في قمة التقوى، وأناس أقل، فلم يحرص الصحابة رضي الله عنهم على هذه المنقبة؟ فيبين ذلك ابن تيمية رحمه الله حيث قال: لأن هذا من أجل شهادة

عينية، فقول: يحب التوابين عام، ويحب المتطهرين عام، يأتي بقوم يحبهم ويحبونه عام، ولكن هذه تدل على أن الشخص الذي يأخذ الراية، قد ثبتت له هذه المحبة، وهذه فضيلة عظيمة، كان الصحابة رضي الله عنهم كل واحد منهم يحرص على أن يكون ذلك الرجل، وهذا هو وجه تعليل شيخ الإسلام بهذا، ثم ذكر أنه قد شهدَ بالجنة لجماعة من الصحابة رضي الله عنهم، مثل ثابت بن قيس رضي الله عنه خطيب الأنصار، كان إذا وردَ إلى الرسول ﷺ وفدٌ من بعض الوفود، كانوا يفاخرون بخطبائهم وشعرائهم، فكان الرسول ﷺ يقيم ثابت بن قيس رضي الله عنه يخطب بين يديه ﷺ، ليواجه الوفود بما يفاخرها به، وكان يقيم حساناً رضي الله عنه ليقول الشعر في مواجهة شعرائهم، وقد يقول بعض الناس ما للرسول ولهذا الكلام؟ يعني ما له وما لخطبائهم وشعرائهم، ما الذي يهمننا فيهم؟ الجواب: كان الرسول ﷺ يحرص على أن يُبين أن أصحابه أفضل الناس، حتى في غير ما يتعلق بالدين، في الفصاحة، وفي الشعر، وهذا يعطينا درساً في أن الأمة ينبغي أن تكون هي الرائدة في كل شيء، وأن تكون أفضل الأمم، حتى في أمور الدنيا، فإن الرسول ﷺ كان يُفاخر بهم، وبخطباء أصحابه، فأقام ثابت بن قيس رضي الله عنه يفاخر وفد اليمامة، وكذلك حسان رضي الله عنه قام قال قصيدة يُفاخر بها شاعرهم، فهذا يدل على أن الصحابة رضي الله عنهم أفضل من غيرهم، حتى في قضايا الدنيا.

وثابت بن قيس رضي الله عنه كان صوته جهورياً مرتفعاً، فعندما أنزل الله ﷻ قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]، انزعج ثابت بن قيس رضي الله عنه، فبقي في بيته، فتفقده الرسول ﷺ، فلم يره، فسأل عنه، فقال شخص: أنا آتيك بخبره، فذهب إليه، وإذا به في بيته مُنكس رأسه،

قال: ما شأنك يا ثابت؟ قال: أنا أرفع صوتي فوق رسول الله ﷺ، فقد حبط عملي، فأنا من أهل النار، هذا من الحساسية الشديدة من الصحابة رضي الله عنهم، والأدب مع رسول الله ﷺ، فجاء وأخبر الرسول، فقال: (ارجع إليه، فأخبره أنه ليس من أهل النار، بل إنه من أهل الجنة)^(١)، وهذه شهادة لثابت ابن قيس رضي الله عنه أنه من أهل الجنة، وثابت بن قيس رضي الله عنه قُتِلَ يوم اليمامة، في حرب الصديق رضي الله عنه مع المرتدين، فإنه عندما انكشف المسلمون، غَضِبَ، وقال: والله ما كنا هكذا نُقاتِلُ مع رسول الله ﷺ، وظل يُقاتِلُ حتى مات رضي الله عنه، فمَرَّ عليه بعض المسلمين، وكانت عليه درع ثمين، فهذا المسلم أخذ درع ثابت، فأخفاها، وأحياناً الإنسان قد يكون مجاهداً، وتَضَعُ نفسه أمام الدنيا، فثابت رضي الله عنه جاء في المنام إلى أحد الصحابة المقاتلين، وقال: إن درعي أخذها فلان بن فلان، ومحلّه في الجيش في المكان الفلاني، وقد دفنها في الأرض، ووضع عليها قِدرًا بُرْمَةً، ووضع على البُرْمَةِ رَحْلَهُ؛ ليخفيها، فاذهب إلى خالد، وأخبره بذلك، ثم إذا وصلت إلى المدينة، فأخبر الصديق أن عَلَيَّ دَيْنًا كذا وكذا، فليَقْضِ عني، وأن عبيدي فلاناً عتيق، فجاء هذا الشخص إلى خالد رضي الله عنه فأخبره، فبعث رجلاً إلى الشخص الذي ذكره ثابت رضي الله عنه، فوجد الدرع قد دُفِنَتْ تحت البُرْمَةِ، تحت الرَّحْلِ، فأخذه، ثم عندما وصل إلى المدينة، أوصل الرسالة إلى الصديق رضي الله عنه، فأنفذ الصديق رسالته، فقَضَى دَيْنَهُ، وعَتَقَ بعض عبيده، قال الصحابة: ما عرفنا رجلاً تُنَفَّذَ وصيته بعد موته في المنام، إلا ثابت بن قيس رضي الله عنه، فهذا قد شهد له رسول الله ﷺ بأنه من أهل الجنة.

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٣٠٩)، (٢/٦٦).

وكذلك عبد الله بن سلام رضي الله عنه، وكان من يهود بني قينقاع، عندما قدم الرسول ﷺ إلى المدينة، عرفه أنه رسول الله، ثم في قصة طويلة أنه أسلم، ثم رأى في المنام رؤية، أنه في مَرَجٍ وحديقة خضراء، وفي وسطها عمود، وفي رأس العمود عُرْوَةٌ، فقيل له: اركع، قال: ما أستطيع، كلما أراد أن يركع ما استطاع أن يركع، فدفعه شخص، وإذا به متعلق بالعُرْوَة، فانتبه من نومه، وهو متعلق بالعُرْوَة، كما ذكره البخاري رحمته الله في الصحيح، فجاء إلى رسول الله، فأخبره بالرؤيا، قال: (ذلك المَرَجُ الأخضر هو الإسلام، العمود عمود الإسلام، والعُرْوَة عُرْوَة الإسلام، والرجل عبد الله بن سلام)^(١)، فكانت هذه شهادة له بأنه من أهل الجنة، وأنه يموت على الإيمان والإسلام، فيقول ابن تيمية رحمته الله: إن الشهادة بالجنة قد ثبتت لغير علي رضي الله عنه من الصحابة الآخرين، وهذا يدل على أن هذه المنقبة تشمل علياً وغيره رضي الله عنه.

أما صاحب الخمر، فقد سبقت قصته، وهو شخص يُسمَّى عبد الله، ويُلقَّب بحمار، وهذا الرجل كان يُضحك رسول الله ﷺ، ثم جيء به أكثر من مرة وقد شرب الخمر، وضرب حد الخمر، ثم ذهب، وجيء به مرة ثانية، ثم الثالثة، فقال أحد الصحابة رضي الله عنه: (لعنه الله، ما أكثر ما يؤتى به، فقال ﷺ: لا تلعه، ما علمتُ إلا أنه يحب الله ورسوله)^(٢)، وهو شارب للخمر، ولكن ليس كل من عصى الله يكره الدين، بل يضعف، ولكن يبقى في قلبه من الخير،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه، برقم: (٣٨١٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن سلام رضي الله عنه، برقم: (٢٤٨٤)، (٤/١٩٣٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ: "لا تلعه"، بصيغة الجمع، كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر، وإنه ليس بخارج من الملة، برقم: (٦٧٨٠).

ومحبة الإيمان، ومحبة الصلاح، ما يجعله من المقربين -إن شاء الله-، وقد يُعْفَى عن هذه السيئة، ويذكر بعض الكتاب المعاصرين قصة شبيهة بهذا، يقول: كان هناك شاعر هندوسي، وشاعر مسلم، وكانا يشربان الخمر، فشربا الخمر يوماً، فقال الهندوسي للمسلم: هات قصيدة في محمد، أراد أن الشاعر المسلم يذكر قصيدة في الرسول يهجوّه فيها، قال: فغَضِبَ هذا المسلم في سُكْرِهِ، وَقَذَفَ بكأس الخمر في وجه الهندوسي، وقال: يا خبيث، تذكر محمداً ﷺ في هذا المجلس! وهو يشرب الخمر، ولكن محبته لله ورسوله ﷺ حملته على ذلك، وإن كان عاصياً، فليس كل مَنْ يقع في المعصية يكره الدين، والمعصية ضعف بشري، ولكن يبقى إحساسه بالتقصير والخطأ قائماً، وقد سبق حديث (أن المؤمن إذا أذنب ذنباً، كأنه بأصل جبل، يخشى أن يقع عليه، إحساسه بعِظَم الذنب، وأما المنافق إذا أذنب الذنب، فكأنه ذباب، وقع على أنفه، فطار) ^(١).

فالشهادة بالمحبة، محبة الله ورسوله قد تكون حتى لغير الصالحين، وهذه مَنَقَبَة عامة، كما يقول ابن تيمية رحمه الله، ولكن تحديد علي رضي الله عنه، أو تحديد مَنْ يأخذ الراية بأن الله يحبه، هذه شهادة عظيمة، تنافس الصحابة عليها، ولكنه قد حصل عليها علي رضي الله عنه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (فقال أين علي بن أبي طالب؟) قال: بعضهم: كأنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ استبعد غيبته عن حضرته في مثل ذلك الموطن لاسيما وقد قال: (لأعطين الراية) إلى آخره، وقد حضر الناس، وكلهم طمع بأن يكون هذا الذي يفوز بذلك الوعد، وفيه سؤال الإمام عن رعيته وتفقدته أحوالهم وسؤاله عنهم في مجامع الخير.

قوله: (ف قيل له: هو يشتكي عينيه) أي: من الرمد كما في صحيح مسلم عن سعد ابن أبي وقاص: (فقال: ادعوا لي علياً. فأتي به أرمد فبصق في عينيه).

قوله: (قال: فأرسلوا إليه) بهمزة قطع أمر من الإرسال أمرهم بأن يرسلوا إليه فيدعوه له، ولمسلم من طريق إياس بن سلمة عن أبيه قال: (فأرسلني إلى علي فجئت به أقوده أرمد فبصق في عينيه فبرأ).

الشرح

قوله: (فقال أين علي بن أبي طالب؟)، علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد تخلف في المدينة في أول خروجه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ثم لحق به، وقد بقي الرسول رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يحاصر حصون خيبر بضع عشرة ليلة، ولم ير علياً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فافتقده، وقد وقع في روعه أنه سيعطي علياً، فقد جاءه الخبر بأن الذي يفتح هذا الحصن هو علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فاستغرب عدم وجوده، فأخبر أنه كان مريضاً، فجيء به، ثم كان ذلك الوعد لعلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قوله: (فبصق في عينيه)، وهذه من معجزاته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنه كان إذا دعا لإنسان، أو تفل على مريض، أو بصق أو تفل على طعام أو شراب، يُبارك الله له فيه، وهناك قصص كثيرة في السنة، أن الرسول رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان يُؤتى بالطعام أو الماء القليل، فيبصق فيه، فيكفي المئات من الناس، فهذه من بركاته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فعندما بصق في عينيه، شفي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (فبصق) بفتح الصاد أي: تفل، قوله: (ودعاه فبراً) وهو بفتح الراء والهمزة بوزن ضرب ويجوز الكسر بوزن علم، أي: عوفي في الحال عافية كاملة كأن لم يكن به وجع من رمد ولا ضعف بصر أصلاً، وعند الطبراني من حديث علي: (فما رمدت ولا صدعت منذ دفع إلي النبي ﷺ الراية)، وفيه دليل على الشهادتين.

الشرح

قوله ﷺ: (فما رمدت ولا صدعت منذ دفع إلي النبي ﷺ الراية)، هنا علي رضي الله عنه يُخبر في حديث حسن أنه لم يرمد بعد ذلك طوال حياته، ولا شك أن هذا من بركة تُقال للنبي ﷺ، فإن تُقاله، وشعره، وملابسه، كلها بركة، كان الصحابة رضي الله عنهم يتبركون به في ذلك كله، فكان إذا حلق شعر رأسه، فإن الحلاق يوزع شعره على الصحابة، وإذا توضأ، يتزاحم على وضوئه، أيهم يحصل على شيء من قطرات وضوئه ﷺ؛ للتبرك بها، فالتبرك بالأنبياء أمر مشروع، ولكن التبرك بغير الأنبياء، هو الممنوع عند جمهور العلماء، لا شك أن الإيمان والصلاح تجعل من صاحبه إنساناً مباركاً، وأهلاً أن يُتبرك به، ولكن العلماء قالوا: أئنا لا نستطيع أن نجزم بأن باطن الإنسان كظاهره، إلا في الأنبياء، أما ما عداهم فلا ندري، ثم لا ندري على ماذا يموت هذا الشخص؟ فقد جاء في الحديث أن الإنسان قد يعمل بعمل أهل الجنة، حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع، أو شبر، فيسبق عليه الكتاب، والعلماء قالوا: لا نستطيع أن نجزم أن فلاناً من الناس مبارك، إلا إذا مات على الإيمان، وهذا يقول العلماء:

سَدُّ لِبَابِ الشَّرْكِ، فَإِنَّ النَّاسَ إِذَا عَظَّمُوا الْإِنْسَانَ، أَوْ بَعْضَ الصَّالِحِينَ، وَتَبَرَّكُوا بِهِ، قَدْ يُوْدِي بِهِمْ إِلَى أَنْ يَعْتَقِدُوا فِيهِمْ مَا يَعْتَقِدُونَهُ فِي الْأَنْبِيَاءِ، أَوْ رُبَّمَا يُرْفَعُ فَوْقَ مَنْزِلَتِهِ، فَقَالَ الْعُلَمَاءُ: لَا يُتَبَرَّكُ بِالصَّالِحِينَ وَلَا بِغَيْرِهِمْ؛ خَشْيَةَ الْوُقُوعِ فِي الشَّرْكِ، هَذَا عَلَيْهِ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ كَالنَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ وَالْقَاضِي عِيَاضٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يُجِيزُونَ التَّبَرُّكَ بِالصَّالِحِينَ، وَيَقُولُونَ: الصَّالِحُ إِنْسَانٌ مُبَارَكٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ بِالْإِيمَانِ وَالصَّلَاحِ، وَنَحْنُ نَعْرِفُ صَلَاحَهُ مِنْ خِلَالِ رُؤْيَيْهِ، وَالْمَجَالَسَةِ وَالْمَرَاqَبَةِ، وَالْمَتَابَعَةِ، وَيُظْهَرُ الصَّلَاحُ عَلَى هَذَا الشَّخْصِ، فَالتَّبَرُّكُ بِهِ لَيْسَ فِيهِ الْحَرَجُ؛ فَإِنْ هَذَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّنَّةِ، بِأَنَّهُ نَهَى عَنِ التَّبَرُّكِ بِالصَّالِحِينَ، وَلَكِنْ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: بَأَنَّ هَذَا لَوْ فُتِحَ، لَعَلَّهُ يُوْدِي إِلَى أُمُورٍ شَرَكِيَّةٍ، لَا يَتَنَبَّهُ لَهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَالرُّسُلُ تُفَالِهِمْ يَعْنِي رِيقَهُمْ، وَشَعْرَهُمْ، وَمَلَابِسَهُمْ، وَمَا اتَّصَلَ إِلَى أَجْسَامِهِمْ، مُبَارَكَةٌ، فَكَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَتَبَرَّكُونَ بِذَلِكَ كُلِّهِ فِي عَهْدِهِ ﷺ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ، فَبَعْضُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانَ عِنْدَهُ بَعْضُ شَعَرَاتِ الرُّسُولِ ﷺ، وَبَعْضُهُمْ كَانَ عِنْدَهُ بَعْضُ مَلَابِسِهِ، هَذَا مِمَّا يَجُوزُ، وَهُوَ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (فأعطاه الرؤية) قال المصنف: فيه الإيمان بالقدر لحصولها لمن لم يسع ومنعها عمن سعى، وفيه التوكل على الله، والإقبال بالقلب إليه، وعدم الالتفات إلى الأسباب، وإن فعلها لا ينافي التوكل.

الشرح

قوله: (فيه الإيمان بالقدر؛ لحصولها لمن لم يسع، ومنعها عمن سعى)، يقول: إن بعض الصحابة رضي الله عنهم سعى لها، يعني طمع فيها، ولكنه لم يحصل عليها، وبعض الصحابة كعلي رضي الله عنه كان غافلاً عن الموضوع، ما كان يعرفه، وما سمع هذه البشارة، ولكن القدر كان لعلي رضي الله عنه، ثم يقول الشارح: أنه لا ينبغي الالتفات إلى الأسباب، ولكن لا ينبغي تركها، والله سبحانه ركب هذا الكون على الأسباب، وجعل كل مصالح الناس في الدين والدنيا، مركبة على الأسباب، فلا بد للمسلم أن يحرص على الأسباب، ولكن لا ينبغي أن يعتقد أن هذا السبب هو الموصل للنتيجة، بل النتائج بيد الله سبحانه، فمثلاً: في الهجرة عندما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، فإنه قد أوصى الصديق رضي الله عنه بأن يُجهز راحلتين، ثم ذهب إلى الغار، وبقي فيه ثلاثة أيام، والله قادر على أن ينقله من مكة إلى المدينة، كما فعل في الإسراء والمعراج، نقله في ليلة واحدة من مكة إلى بيت المقدس، إلى السماوات السبع، ثم عاد إلى مكة، ولكن الله أراد أن يعلمنا أن نتخذ الأسباب، وكذا مريم -عليها السلام-، وهي في مرحلة المخاض، ما أنزل الله عليها الرطب، بل قال: ﴿وَهَزَيْ﴾ [مريم: ٢٥]، وهي مريضة، ولكن لا بد أن تفعل شيئاً، وإن كان قليلاً، فاتخاذ الأسباب أمر مشروع

في الدنيا والدين، ولكن لا ينبغي أن يتعلق القلب بالأسباب، بل نفعل الأسباب، ونعتقد أن الله هو الذي يُقدّر النتائج، فكم من إنسان يتخذ الأسباب، ولا يحصل على النتائج! وكم من إنسان يقصّر في الأسباب، ويوفقه الله إلى النتائج! ولكن هذا ليس معناه أننا نقصر في الأسباب، وفي غزوات الرسول ﷺ كان يلبس الدروع، ودخل مكة وعلى رأسه المغفر، المغفر: آلة من الحديد تمنع وصول السيف إلى الدماغ، تحمي الرأس، فاتخاذ الأسباب أمر مشروع، ولكن لا ينبغي لنا أن يتعلق قلوبنا بالأسباب، نتخذ الأسباب، ونعتقد أن الله هو الذي يُقدّر النتائج، فلا نجزع، نحن مأمورون بأن نتخذ الأسباب، فإن حصل لنا في أمرنا نتيجة حسنة، فلا بأس، وإن لم يحصل، فنحن قد فعلنا ما أمرنا به، أو أُبِيح لنا فعله.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (وقال: انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ) أما انْفُذْ فهو بضم الفاء أي: امض لوجهك، وِرْسْلِكَ بكسر الراء وسكون السين أي: على رفقك ولينك من غير عجلة، يُقال لمن يعمل الشيء برفق، وساحتهم: فناء أرضهم وهو حواليلها، وفيه الأدب عند القتال وترك الطيش والأصوات المزعجة التي لا حاجة إليها، وفيه أمر الإمام عماله بالرفق واللين من غير ضعف ولا انتقاض عزيمة كما يشير إليه قوله: (حتى تنزل بساحتهم).

قوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام) أي: الذي هو معنى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومن هذا الوجه طابق الحديث الترجمة.

الشرح

قوله ﷺ: (انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ)، هذا توجيه نبوي لعلي رضي الله عنه، (انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ)، يعني: عدم العجلة، يعني تمشي مشي الثابت المتأني، وهكذا ينبغي للإنسان في كل أموره، أن يكون متأنياً ثابتاً، يتبصّر النتائج، فلا يستعجال لا يؤدي إلى خير، ولا يعني أن نفوّت الخير إذا جاءت فرصته، ولكن العجلة والطيش ورفع الأصوات في المواقف التي ينبغي أن يكون فيها ذكر الله، أمرٌ لا ينبغي، ثم كذلك الإمام ينبغي أن يوصي عُماله بالرفق والتأني، وهذا فيه وصية لعلي رضي الله عنه، بأن يتأني، وأن يسير سيراً ثابتاً، وسيأتي في الرواية الأخرى، أنه قال: «امش ولا تلتفت»؛ لأن الإنسان إذا كان مُقَدِّماً على أمر عظيم، ويكثر الالتفات، يدل على الجُبْن والخَوَر والضعف، فلا بد أن يسير هكذا سيراً مستقيماً، ثم عندما مشى قليلاً، أراد أن يعرف على ماذا يُقاتلهم؟ فوقف، ولم يلتفت، ونادى رسول الله ﷺ قائلاً: (يا رسول الله، على ماذا أقاتلهم؟)، ولم

يلتفت، (قال: قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإن فعلوا ذلك، فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم، إلا بحقها)^(١)، ثم سار ﷺ، وهكذا كان الصحابة رضي الله عنهم يأخذون الأمر أخذًا جادًا، لا يأخذونه أخذًا لينًا فيه شيء من الضعف، فكان إذا جاء أمر نبوي، أخذوه ونفذوه كما هو، فبهذا نصّرهم الله ﷻ عندما أطاعوا الرسول طاعةً كاملة، ولكن لا يُقال: طاعة عمياء؛ لأنها طاعة مُبصرة، الطاعة العمياء تكون لغير الأنبياء، ولغير العلماء ولغير الصالحين؛ لأن المؤمن يطيع طاعة مُبصرة، يعلم أن هذا شرع الله، وأن هذا مما يحبه الله، وأن هذا مما يحبه رسول الله، فطاعته طاعة مُبصرة، وليست طاعة عمياء، كما قد يقول بعض الكتاب في بعض المواقف.

قوله: (ادعهم إلى الإسلام)، فالمراد من الحديث كله هو هذه الجملة، وهو الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، فإن الإسلام هو شهادة أن لا إله إلا الله.



قال المؤلف رحمه الله:

وفي حديث أبي هريرة عند مسلم: (فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب فأعطاه الراية، وقال: أمش ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك. فسار علي شيئاً، ثم وقف ولم يلتفت، فصرخ: يا رسول الله على ماذا أقاتل الناس؟ فقال: قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله).

وفيه أن الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله المراد بها الدعوة إلى الإخلاص بها وترك الشرك وإلا فاليهود يقولونها، ولم يفرق النبي ﷺ في الدعوة إليها بينهم وبين من لا يقولها من مشركي العرب، فعلم أن المراد من هذه الكلمة هو اللفظ بها واعتقاد معناها والعمل به، وذلك هو معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤].

الشرح

قوله: (وفي حديث أبي هريرة ...)، هكذا كان في بداية الإسلام، كانت الدعوة أولاً إلى الاستسلام بقبول الدين، أما بقية الفرائض فإنها تأتي تباعاً؛ لأن الشخص إذا أسلم، وصدق، وأقر، والتزم، فكل ما سيأتيه بعد ذلك من الأوامر، سيكون هو مستعداً لتنفيذه، فإذا قبل الإسلام، ورَضِيَ بالدخول فيه، فالشهادة أصبحت بوابة للإسلام، فسيكون هذا سبباً لقبول كل أمر أو نهي يأتي بعد ذلك، ولكن التفصيل يأتي تباعاً.

فالدعوة أولاً إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإذا شهد الإنسان هذه الشهادة، أصبح إنساناً ملتزماً بعقد مع الله، بأن يطيع الله ورسوله، فإن شهادة أن لا إله إلا الله، طاعة الله، وشهادة أن محمداً رسول الله، طاعة رسول الله، فمعناه أن كل ما يأتي من الله ورسوله، سيكون هذا الشخص الملتزم مستعداً لتنفيذه، فهذا بداية كل دعوة، فعلى كل من يدعو الناس إلى هذا الدين، أن يأمرهم بأن يشهدوا أن لا إله إلا الله، وقلنا: إن الإله هو المعبود المطاع، وإن العبادة تشتمل على ثلاثة جوانب:

لله الجانب الأول: هو الطاعة المطلقة.

لله الجانب الثاني: هو الحب المطلق.

لله الجانب الثالث: هو الذل المطلق.

يعني طاعة مع محبة وذل، فتطيع الله محبةً له، مُتَذَلِّلاً له متواضعاً، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾﴾ [المؤمنون: ١-٢]، مُتَذَلِّل لله، ليس مستكبراً في هذا الدين، بل يدخله خاشعاً متذللًا للخالق ﷻ، فإذا جمع هذه الأوصاف الثلاثة في موقفه مع بعض الخلق، لكان عابداً له، فلو أطعت إنساناً ذُلًّا له، وحبًّا له، كنت عابداً له، هذه هي العبادة، ولكن قد تطيع الإنسان، ولا تحبه، وليس في قلبك ذُلُّ له، فهذه لا تكون عبادة، وإن كانت جزءاً من العبادة، ولا يكون عابداً لله، أو لغيره، إلا إذا اشتملت أعماله على هذه الأوصاف الثلاثة.

قوله: (وإلا فاليهود يقولونها...)، هنا يشير إلى حقيقة، وهي أن اليهود يعترفون بأنه لا إله إلا الله، فالمراد بدعوتهم إلى لا إله إلا الله هو الإخلاص، أن يُخلصوا أعمالهم لله، وأن يُنقُّوا أعمالهم من الشرك، حتى عندما بعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن، قال ﷺ له: (إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما

تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله)، فسواءً كان الشخص وثنيًا مُشركًا، أو كان كتابيًا يهوديًا، أو نصرانيًا، أو مجوسيًّا، فإنهم يُدْعَوْنَ إلى هذه الكلمة، البدء بلا إله إلا الله، فكانت الدعوة تسبق الجهاد، يُخَيَّرُونَ بين ثلاثة أشياء: أن يدخلوا في الإسلام، أو أن يدفعوا الجزية، وبيقوا على دينهم، إن كانوا أهل كتاب، فالصحابة كان جهادهم تسبقه هذه الدعوة، التي تقوم على هذه الأشياء الثلاثة، ولم يُعَرَفْ في التاريخ أن أحدًا من المجتمعات وقف يسأل: مَنْ هو الله؟ كل تلك المجتمعات كانت تخالف في قضية توحيد الله، هل يوحد الله، أو هناك بعض المخلوقات تستحق أن تُقدَّس وتُعظَّم مع الله؟ هذا هو الخلاف بين الأنبياء وبين الناس على مدار التاريخ البشري.

فالبداء بالدعوة إلى لا إله إلا الله لا تتقيّد بمجتمع معين، ولهذا يقول الله تعالى: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾ [آل عمران: ٦٤]، و﴿تَعَالَوْا﴾ في اللغة بمعنى ارتفعوا - كما قلنا -، فإن الإنسان الذي يشرك مع الله، كأنه يعيش في مستنقع، أو في سفح هابط، والذي يناديه بالإيمان في قمة الدين والعقيدة، فالله يقول: ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا﴾، هذه قاعدة، ولكن بعضها جزئية ما في واقعهم، ﴿وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾، فإن اليهود والنصارى كان علماءؤهم يُشَرِّعون لهم تشريعًا، كما قال تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، فكانوا يُشَرِّعون لهم، فيُحِلُّون الحرام، ويُحَرِّمُونَ الحلال، والناس يقبلون، فجعلوا ما هو من خصائص الخالق من خصائص المخلوق، فالحلال والحرام والتشريع من خصائص الخالق ﷻ، ويذكر أحد القساوسة الذي أسلم، وكان يدرس قبل عدة سنوات في الجامعة الإسلامية، وكان عضوًا في لجنة مراجعة الإنجيل، وحذف بعض الكلمات الغامضة، فإذا وجدوا كلمة

غامضة، تُحذَف، وتُوضَع مكانها كلمة واضحة للناس، وكان هذا الشخص أُعْطِيَ فيلا للسكن، وسيارة خاصة له، ليكون في هذه اللجنة، فمرَّ على بعض المسلمين من أفريقيا في نيجيريا، فسمع القرآن، قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]، فاستغرب وقال: ما هذا؟ قالوا: هذا كلام الله، في أي دين؟ قالوا: الإسلام، فشرح له، فأخذ الشريط، وجاء في اليوم الثاني مسلماً، قال: أنا عشتُ هذه الحقيقة، نُغَيَّرُ في كتابنا، ونقول: هذا من عند الله، نطمع في أموال النصارى، فأسلم، فأرادوا قتله، فهرب وجاء للدراسة، الشاهد أن الأديان السابقة فيها تحريف، ولكنهم كانوا يعرفون الله، ولكن كان عندهم شُرَكِيَّات، بتعظيم بعضهم البعض، واتخاذهم أرباباً من دون الله، فالقرآن يقول: قُلْ تَعَالَوْا ارْتَفَعُوا إِلَىٰ عِبَادَةِ اللَّهِ، وعدم الشرك، وعدم اتخاذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله.



قال المؤلف رحمه الله:

وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ ۚ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ

مُنَاب ۝ [الرعد: ٣٦].

الشرح

هاتان هما حقيقة الدين، عبادة الله، وعدم الشرك، فكما أن العبادة مساحة كبيرة تشمل حياة الفرد والمجتمع، وكذلك الشرك مساحة كبيرة تشمل حياة الفرد والمجتمع، والإنسان بين دائرتين، إما أن يكون موحدًا، وإما أن يكون مشرکًا، وحياته إما أن تكون في دائرة التوحيد، وإما أن تكون في دائرة الشرك، ليس هناك دائرة وسط، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ ۝ [البقرة: ٢٥٦]، فهناك دائرتان: دائرة الطاغوت التي هي الشرك، ودائرة التوحيد، فإذا أشرك الإنسان مع الله غيره في عقيدته، أو في خلق، أو في سلوك، أو في تشريع، أو في تحليل، أو في تحريم، فإن هذا شرك يضاد التوحيد، فإن الإنسان عبد لله، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ۝ [آل عمران: ٦٤]، الإسلام رفع من قيمة الإنسان، وأكرم الإنسان، وجعله عزيزًا حرًا، فلا يخضع لغير الله في تشريع، أو تحريم، أو تحليل، واليوم في أكثر مذاهب البشرية بعض الناس يعبد بعضًا، بعض الناس يُشَرِّع لبعض، فالذي يُشَرِّع يجعل نفسه في مقام الربوبية، فيقول هذا حرام، فيطيعه الناس، ويقول: هذا حلال، فيطيعه الناس، هذا هو اتخاذ بعضهم بعضًا أربابًا من دون الله، ليس معناه فقط الركوع والسجود، بل كل من جعل نفسه يُشَرِّع للإنسان، فقد جعل من نفسه ربًّا له، والله يحرم هذا بقوله: ﴿وَلَا يَتَّخِذْ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ ۝ [آل عمران: ٦٤]،

فالذي يُشرع أن هذا حرام، وهذا حلال، وأن هذا السلوك مقبول، وهذا السلوك مردود، هو الله ﷻ، فالإسلام يأمر الناس بأن يوحدوا الله، وأن لا يُشركوا به شيئاً في حياتهم، أيًا كان هذا الشيء.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وذلك هو معنى قوله: (ثم ادعهم إلى الإسلام) الذي هو الاستسلام لله تعالى والانقياد له بفعل التوحيد وترك الشرك. وفيه مشروعية الدعوة قبل القتال، لكن إن كانوا قد بلغتهم الدعوة جاز قتالهم ابتداء؛ لأن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، وتُستحب دعوتهم لهذا الحديث، وما في معناه وإن كانوا لم تبلغهم وجبت دعوتهم.

وقوله: (وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه) أي: في الإسلام أي إذا أجابوا إلى الإسلام، فأخبرهم بما يجب عليهم من حقوقه التي لا بد من فعلها كالصلاة والزكاة، وهذا كقوله في حديث أبي هريرة: (فإذا فعلوا ذلك فعد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها).

الشرح

قوله: (وتُستحب دعوتهم لهذا الحديث...)، هذه إشارة إلى الأدب، أدب الجهاد في سبيل الله، وهو الجهاد الذي شُرِعَ للدعوة إلى الإسلام، فإذا أبى الناس فلا بد لهم من جهاد، والجهاد يكون من المسلمين، والمسلمون إذا أقاموا الجهاد، فإنه يجب عليهم أن يدعوا الناس إلى هذا الدين، قبل أن يحاربوهم، وهذا ما يشير إليه الشارح رَحِمَهُ اللهُ: إن في غزوة خيبر أمر علي رضي الله عنه أن يدعو الناس إلى الإسلام قبل قتالهم، فهل هذا حكم عام يشمل جميع المجتمعات، أم أن هذا خاص؟ العلماء يُفصّلون، فمنهم من قال: مَنْ بلغته الدعوة، وعَرَفَ الإسلام، فإنه يُقاتل بدون دعوة، ولكن الصحيح غير هذا، فإن في قصة بني المصطلق، التي تُسمّى بالمريسيين، التي بين مكة والمدينة، في العام الرابع الهجري، الرسول ﷺ ما غزاها وهم غارون فقط، بل كانوا يجمعون لحربه ﷺ.

فلم يكونوا غارين فقط، بل كانوا يستعدون لقتاله ﷺ، أما بقية القرى والمدن التي ذهب الصحابة لقتالهم، وكانوا غافلين عن القتال، وليسوا مستعدين، أو يُجهزون لقتال الرسول ﷺ أو الصحابة، فكانوا يبعثون إليهم؛ لدعوتهم إلى الإسلام قبل قتالهم، واليهود كانوا قد بلغتهم الدعوة، ومع هذا لم يفاجئهم علي رضي الله عنه بالقتال، بل وقف بساحتهم: أي قريباً منهم، ثم ناداهم: أسلموا وادخلوا في الإسلام، تُحصِنوا أنفسكم، وتحوزوا أموالكم، فامتنعوا، فلو أسلموا؛ لكفوا القتال، ولعصمت دماؤهم، ولكنهم لم يسلموا؛ فأبيحت دماؤهم، إذاً لا بد قبل القيام بالجهاد أن يُعلِّم الناس المراد من هذا الجهاد، وهو دعوة الناس إلى عبادة الله، وإبلاغهم هذا الدين، وتعريفهم به قبل الجهاد، الذي هو آخر الخيارات.

وقوله: (وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله -تعالى- فيه)، يعني الدعوة الأولى هو عَرْض الإسلام، الذي هو الاستسلام وقبول الدين، فإن قبلوا، تأتي الأحكام بعد ذلك، كما مرَّ في حديث معاذ رضي الله عنه، ما أعطاهم الدين دفعةً واحدة، بل بالتدرج، قال ﷺ: ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، فإن قبلوا، مُرِّهم بالصلاة، فإن قبلوا، مُرِّهم بالزكاة، وهكذا... يعني تعريف الدين يكون على درجات، وعلى مراحل؛ حتى لا يُفاجأ الناس بكثرة الأوامر والنواهي، فربما يؤدي هذا إلى عدم قبولهم، هذا من آداب الدعوة إلى الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

وقد فسرهُ أبو بكر الصديق لعمر رضي الله عنه لما قاتل أهل الردة الذين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فقال له عمر: (كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها؟!) قال أبو بكر: (فإن الزكاة حق المال والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها).

وحاصله أنهم إذا أجابوا إلى الإسلام الذي هو التوحيد فأخبرهم بما يجب عليهم بعد ذلك من حق الله تعالى في الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك من شرائع الإسلام الظاهرة وحقوقه، فإن أجابوا إلى ذلك، فقد أجابوا إلى الإسلام حقاً وإن امتنعوا عن شيء من ذلك فالقتال باق بحاله إجماعاً.

الشرح

قوله: (لما قاتل أهل الردة)، هذه قصة حروب الردة، فإنه بعد موت النبي ﷺ، ارتدَّ العرب قاطبةً، ولم يبقَ إلا أهل مكة والمدينة، وفي بعض الروايات وكذلك ثقيف، ولم تبقَ ما تُقام فيه الجمعة والجماعة، إلا في هذين المسجدين، وكان الرسول ﷺ قبل موته، قد جهَّز جيش أسامة رضي الله عنه؛ لبعثه إلى الشام، فعندما مات النبي ﷺ، وكان أكثر الصحابة مع أسامة رضي الله عنه، فقال الصحابة: يا خليفة رسول الله، أوقف الجهاد إلى الشام؛ لأنهم يحتاجون إلى هذا الجيش؛ لحماية المدينة من الأعراب المرتدين، فالصديق رضي الله عنه رفض،

وامتنع، قال: (والله، لا أحل لواء عَقَدَه رسول الله ﷺ)^(١)، فأرسل جيش أسامة رضي الله عنه، وكان فيه بركة، وكان لا يمرُّ هذا الجيش على حي أو قبيلة أرادت الردة، إلا وقالوا: إن المدينة لو لم يكن فيها من القوة والمنعة ما يكيفه، مما بعثوا هذا إلى الشام، وبقي أسامة رضي الله عنه ستين ليلة، وقامت الأعراب حول المدينة؛ لغزو المدينة، وكان الصديق رضي الله عنه قد جعل الحرس حول المدينة؛ لحمايتها، وكان رضي الله عنه يغزو أحيانًا بنفسه، وعندما رجع أسامة، عَقَدَ الصديق رضي الله عنه أحد عشر لواءً، فقال عمر رضي الله عنه: (كيف نقاتل الناس، وقد قال رسول الله ﷺ: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا، فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّهَا؟! قال الصديق: والله لأقاتلنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ)^(٢)، فكان ذلك خيرًا للإسلام والمسلمين، فذهبت الجيوش، فنصر الله الدين، وعاد الناس إلى دين الله أفواجًا.

والشاهد أن الصديق رضي الله عنه فَهِمَ من هذا الحديث أن الفرائض الأخرى، من الصلاة والزكاة والصيام والحج وغيرها، من حق الإسلام، ولهذا يقول ابن تيمية رحمته الله: لو امتنعت طائفة من الناس، أو مجتمع من الناس، عن إقامة شعيرة من شعائر الدين، تُقاتل، لو امتنعوا عن أذان، يُقاتلون، لو اتفقوا على استحلال بعض المحرمات، يُقاتلون، وهكذا قال العلماء: إذا امتنع المجتمع، أو القرية، أو البلدة، عن إقامة بعض الشعائر الدينية، واتفقوا عليها، فإنهم يُقاتلون، حتى

(١) أخرج هذه القصة المحب الطبري في الرياض النضرة في مناقب العشرة (١/ ٦٩)، وابن كثير في البداية والنهاية (٥/ ٣١١)، ولم أجدها في دواوين السنة.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة وقول الله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)، برقم: (١٤٠٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، محمد رسول الله... برقم: (٢٠)، (١/ ٥١).

ولو لم يكن من الأركان، بل كان من الواجبات، كالأذان مثلاً، فكان هذا فهم الصحابة رضي الله عنهم، فأجمعوا على هذا الفهم، وبقي هذا إجماعاً من الصحابة رضي الله عنهم، أن من شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ولكن لم يُقم الصلاة، أو لم يؤت الزكاة، لم ينفعه ذلك، بل يُقاتل، حتى يؤدي ما فرض الله عليه.

قوله: (فقد أجابوا إلى الإسلام حقاً، وإن امتنعوا عن شيء من ذلك، فالقتال باقٍ بحاله إجماعاً)، يعني: إذا كان هناك أناس قالوا: نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ولكن لا نصلي، فهم يُقاتلون، وكذا لو قالوا: نصلي ونصوم ونحج ونزكي، ولكن نستبيح الزنا، فهم يُقاتلون، فلو كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويُجمعون على استباحة محرّم، يُقاتلون، فأَي مجتمع يمتنع عن بعض الشعائر الظاهرة، يُقاتل.



قال المؤلف رحمه الله:

وحاصله أنهم إذا أجابوا إلى الإسلام الذي هو التوحيد فأخبرهم بما يجب عليهم بعد ذلك من حق الله تعالى في الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحج، وغير ذلك من شرائع الإسلام الظاهرة وحقوقه، فإن أجابوا إلى ذلك فقد أجابوا إلى الإسلام حقاً، وإن امتنعوا عن شيء من ذلك فالقتال باق بحاله إجماعاً.

الشرح

هذا تعقيب على حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، والذي فيه ذُكر علي رضي الله عنه، وأن النبي ﷺ أنفذه إلى خيبر، كما مرَّ أن النبي ﷺ حاصر خيبر بضعة عشرة ليلة، ففتح بعض حصونها، واستعصى عليه بعض حصونها، ثم أُصيب ﷺ بشقيقة في رأسه، فأرسل أبا بكر الصديق رضي الله عنه، فذهب، ولم يُفتح عليه، ثم أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم رجع، ولم يُفتح عليه، فكان الصحابة رضي الله عنهم أصيبوا بشيء من الضيق، فبشَّروهم النبي ﷺ في مساء تلك الليلة أن غداً يكون الفتح، فقال: (لأعطينَّ الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه)، فكانت هذه تحمل بشارتين، بشارة عامة لجميع الصحابة، وهي الفتح، وهذا أمر غيبي، لا يمكن أن يصدر إلا ممن يأتيه الوحي، وقد كان كما قال ﷺ، فُتحت خيبر في اليوم الثاني بكاملها، والبشارة الأخرى لعلي رضي الله عنه؛ لأن الرسول شهد أن الله يحبه ورسوله، وكذلك هو يحب الله ورسوله، ثم قال في أول الحديث: (انفذ على رِسلك، حتى تنزل

بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام^(١)، وهذا أول ما يدعو المسلم غيره إليه، دعوة الناس إلى التوحيد، وفي رواية أن علياً عليه السلام قال له النبي ﷺ: (امش ولا تلتفت، حتى يفتح الله على يديك)، ثم مشى قليلاً، فوقف علي عليه السلام ولم يلتفت، فصرخ: يا رسول الله، على ماذا أقاتلهم؟ قال: (قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإن فعلوا ذلك، فقد عصموا منك دماءهم وأموالهم، إلا بحقها)، فالدعوة بالترتيب، أول ما يبدأ به هو الدعوة إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وهي التوحيد، وهي العبادة، فإن استسلموا، وقبلوا، والتزموا بهذه الشهادة، يأتي بعدها ذكر الحقوق، لكن لو أنهم شهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وبقوا على حالهم من عبادة عزيز، أو الإشراك بالله ﷻ لا يكونون مسلمين، قال المؤلف: فإن القتال باقٍ بحاله إجماعاً، أي إجماع العلماء أن من قال الشهادتين، ولم يلتزم بحقوقها، فإن قتاله لا زال قائماً، أي لم ينته قتاله؛ لأنه لم يؤدِّ المراد، فليس المراد من كلام الله، أو من الدعوة إلى الإسلام، هي فقط الألفاظ، بل المراد بها الألفاظ والمعاني؛ لأن الألفاظ إنما وردت لبيان المعاني، فكل لفظ يحمل معنى، ولكن عندما يضعف في قلوب الناس وأفكارهم قيمة الألفاظ، وتصبح الألفاظ لا قيمة لها، تصبح المعاني لا قيمة لها، وإلا فإن قريشاً بقيت أكثر من عشرة أعوام تقاتل، وتمتنع عن التلطف بقول لا إله إلا الله؛ لأنها تعلم أن لا إله إلا الله لها معنى، وهو أن يعبدوا الله، وأن يخلصوا له في العبادة، وأن تنتهي زعاماتهم الجاهلية، وأن يذُلُّوا لله، وأن ينقادوا بالطاعة لرسول الله ﷺ، عرفوا هذا المعنى، فامتنعوا عن قولها، فلو كانت الألفاظ لا قيمة لها، لماذا يقولون أن يتحملوا القتال، وقد فقدوا الأولاد

(١) سبق تخريجه.

والآباء والأقرباء في القتال، ومع ذلك أصرُّوا على عدم قولها؛ لأن قريشًا كانوا عربًا يعرفون معنى هذه الألفاظ، وأن قول لا إله إلا الله التزام، وأنها ذات حقوق، وأن الإنسان إذا قالها، يصبح قد وقَّع مع الله عقدًا، بأن يلتزم بكل أمر يأتيه من الله ﷻ، وبكل نهى يأتيه من الله ﷻ، فهذه عقود، ولها حقوق والتزامات - كما سيأتي في الباب الثاني -، فيقول الشارح: لو قالوها ولم يعملوا بحقوقها، فكأنهم لم يقولوها، فالغرض من قولها، المعنى الذي تحمله، وهو الحقوق الشرعية التي تترتب على هذه الكلمة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

فدل على أن النطق بكلمتي الشهادة دليل العصمة لا أنه عصمة، أو يقال هو العصمة لكن بشرط العمل، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرِئْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَيَّنُوا﴾ [النساء: ٩٤] الآية . ولو كان النطق بالشهادتين عاصماً لم يكن للثبوت معنى، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ [التوبة: ٥]، أي عن الشرك وفعلوا التوحيد، ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. فدل على أن القتال يكون على هذه الأمور.

الشرح

قوله: (فدل على أن النطق بكلمتي الشهادة دليل العصمة...)، أي: يقول الشارح رَحِمَهُ اللهُ أن هذا يدل على أن النطق بالشهادتين ليس عاصماً للمال وحده، بل هذا دليل على أن الشخص الذي يقولها قد أصبح دمه محرماً، إن أتى بحقوقها، أو أنها عاصمة بشرط، وهو أن يأتي بحقوقها، كما قال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

فذكر أموراً ثلاثة: التوبة من الشرك، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ولهذا العلماء اختلفوا على بقية أركان الإسلام، هل يقاتل الناس عليها، أم لا يقاتلون إلا على الصلاة والصيام؟ فابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ توسع في هذا، وقال: ما من مجتمع يمتنع عن بعض شعائر الإسلام، أو شرائع الإسلام، ويتفقون على عدم الإتيان بها، إلا وَجَبَ قتالهم، وليست خاصة بالأركان الخمسة، لكن يبقى قضية الشخص الفرد الواحد، هل يكفر بترك غير الصلاة، أم أن ترك غير الصلاة، إنما يبيع فقط دمه، أو سجنه، أو ضربه؟ فالقرآن الكريم كثيراً ما يذكر التوبة

من الشرك، ويذكر معه الصلاة والزكاة، فعرف أن هذين الركنين لا بد من الإتيان بهما، ومن تركهما، فإنه لا يكون مسلمًا، أما الصلاة فقد جاء فيها نص أو نصوص، وأما الزكاة فيدل عليها قتال الصديق ﷺ للذين امتنعوا عن أداء هذا الركن من أركان الإسلام، فيقول ﷺ: لو كان قول لا إله إلا الله كافيًا، ما كان للأمر بالنسب معنى في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ٩٤]، يقول: تبينوا.

وهذه لها قصة، أن الرسول ﷺ أرسل سرية، وعليها المقداد بن الأسود رضي الله عنه، فوجد قومًا من المشركين، ففرقوا، وبقي رجل لم يذهب، فشهد أن لا إله إلا الله، وفي رواية أنه قال: السلام عليكم؛ لأن الآية فيها نص على السلام، والقرآن الكريم كتب ليستوعب القراءات، فإن هذه الآية فيها ثلاث قراءات، الأولى: [لَمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ]، والقراءة الثانية: [لَمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ]، -بفتح السين واللام من غير ألف-، والسَّلَام هنا مكتوبة مشبوكة، ليست مفصولة، وفي قراءة السَّلَام -بكسر السين وإسكان اللام-، فيقول: مَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ، وهو شعار الإسلام، فإنه لا يقولها إلا مسلم، فلا تقول: إنك لست مؤمنًا، تثبتوا تبينوا تأكدوا، كذلك كنتم من قبل، أي كنتم تخفون إسلامكم، فحفظكم الله حتى دخلتم الإسلام علانية، والتبين من واجبات الإسلام، فلا ينبغي للمسلم أن يستعجل في عدم قبول قول الآخر، أو في عدم قبول إيمانه أو إسلامه، ولا ينبغي للإنسان أن يدخل في الضمائر، فإنه ليس له إلا الظاهر، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦].

وهذه قاعدة شرعية للمسلم في حياته كلها، لا ينبغي له الاستعجال، لا في إطلاق الأحكام، ولا في اتهام الآخرين، ولا في تكذيب الآخرين فيما يقولون، فإن الإنسان مؤتمن على ما في قلبه، فالقلب لا يعلمه إلا الله، فإذا أعلن الإنسان، وأظهر الإسلام، قُبِلَ منه، فقد كان المنافقون في عهد نبينا محمد ﷺ كانوا في الباطن كُفَّارًا، لكن أظهروا الإسلام، فُقِبِلَ منهم، وأجرى عليهم الأحكام، وإذا ماتوا، يصلَّى عليهم، ودُفِنُوا في مقابر المسلمين، والورثة يرثونهم إذا ماتوا، وهذه أحكام إسلامية، مع أنهم في داخلهم كفار، وهذا تشريع الله؛ حفظًا للمسلمين وللبشرية في المستقبل، فحكم الإسلام وقاعدته التَّشَبُّه في الأخبار، والتَّبَيُّن في الأحكام، وقبول الظاهر من الناس، إلا إذا ظهر لنا خلاف ذلك، كالزنادقة والملاحدة، فإن هذا يُؤْخَذُون بما ظهر منهم، لكن لو أخفى إنسان كفرًا، وأظهر إسلامًا، نقبل منه، ولو أظهر الإنسان صلاحًا، وأخفى فسقًا، نقبل منه؛ لأن القلب لا يعلمه إلا الله، فلو فُتِحَ هذا الباب، فإنه كم سُرَّاق من الدماء باسم الإسلام! وكم سُسْتَبَاح من الأموال والأعراض باسم الإسلام! لكن الله شرع هذا التشريع قاعدةً إلى قيام الساعة، البواطن حكمها إلى الله، ولا يحكم على الإنسان إلا بظاهره، وهكذا أقيمت أكثر شرائع الإسلام على الظاهر، أما العقاب والثواب في الآخرة، فلا شك أنه مرتبط بالباطن بقلوب الناس، لكن أحكام الدنيا تجري على الظاهر، فيقول الشارح رحمه الله: لو لم يكن للتَّشَبُّه معنى، ما أمر به، لكن قال: تَشَبَّهُوا يعني تَبَيَّنُوا، فإذا وافق الإنسان بظاهره، وكان بباطنه وبأعماله ما قاله بظاهره، فيكون قد دخل في الإسلام، وهذا ما جاء في الآية بعدها: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وآية أخرى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ١١]، فلا بد من الإتيان بحقوق الإسلام، فإنه لا يكفيهِ الشهادتان، ولو كانت الشهادة تكفي، لكان المنافقون في الجنة، ولكن قالوها، ولم يأتوا بحقوقها، فلم تنفعهم.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه أن الله تعالى حقوقاً في الإسلام من لم يأت بها لم يكن مسلماً،
كإخلاص العبادة له والكفر بما يعبد من دونه.

وفيه بعث الإمام الدعوة إلى الله، كما كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون
يفعلون، وفيه تعليم الإمام أمراءه وعماله ما يحتاجون إليه.

قوله: (فو الله لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم) أن هي
المصدرية واللام قبلها مفتوحة لأنها لام القسم، وأن ومدخولها مسبوك بمصدر
مرفوع على أنه مبتدأ خبره خير، وحمر بضم المهملة وسكون الميم والنعم بفتح
النون والعين المهملة، أي خير لك من الإبل الحمر، وهي أنفس أموال العرب
يضربون بها المثل في نفاسة الشيء، قيل المراد: خير من أن تكون لك فتصدق
بها وقيل تقتنيها وتملكها، قلت: هذا هو الأظهر، والأول لا دليل عليه أي أنكم
تحبون متاع الدنيا وهذا خير منه.

الشرح

قوله: (وفيه أن الله -تعالى- حقوقاً في الإسلام، من لم يأت بها، لم يكن
مسلماً)، هذه من فوائد هذا الحديث، يقول فيها: «ثم أخبرهم بحق الله عليهم
فيه»، أي أن هناك حقوقاً أخرى بعد أن يدخل الإنسان في الإسلام، فإن
الشهادتين بوابة الإسلام، يدخل منهما إلى الإسلام، لكن الإسلام هو بقية
الأعمال، أعمال القلوب، وأعمال الجوارح، وأعمال اللسان، هذه كلها أعمال
تدخل بعد ذلك في نطاق الشهادتين.

قوله: (وفيه بعث الإمام الدعاة إلى الله...)، يعني من فوائد الحديث أن على الإمام -أي الذي يتولى أمر المسلمين-، مسؤولية إرسال الدعاة؛ لتعليم الناس، ودعوتهم إلى هذا الدين، فهذه مسؤولية كل إمام، كل من تولى أمر المسلمين، فإنه واجب عليه أمام الله -وَعَلَيْكُمْ- أن يبعث من يعلم الناس، ويدعوهم إلى دين الله، هذا حقوق الولاية، وأعظم الولايات هي ولاية المسلمين، فمن واجباته أن يتولى هذا الأمر، وأن يبذل فيه جهده، فيرسل الولاة إلى البشرية؛ لأنه لم يعد هناك من تفسير هذه الكلمة، ولم يبقَ هناك أنبياء ولا رُسُل وإنما تقوم بهذه المسؤولية الأمة الإسلامية، من ولائها، وشعوبها، وأفرادها، هذه مسؤولية المسلمين، والله خلق البشرية ليعبدوه ﷺ، ويخلصوا له العبادة، ولا يشركوا به أحدًا من خلقه، فيخلصون له العبادة من الطاعة والحب والذل، هذه كلها حقوق الله، فلا بد من إخضاع الناس، وإدخالهم في هذه الطاعة، أما الالتزام بالإسلام، فيبقى أمرًا آخر، لكن لا بد أن يكون الإسلام مهيمناً، أي عزيزاً، فلو أراد إنسان في بقعة من الأرض أن يعبد الله، ويدخل في الإسلام، يكون قادراً؛ لأن مَظَلَّةَ الإسلام تحكم العالم، فهذا هو المقصد من بعث الرسول ﷺ، وبَقِيَ هذا المقصد تتولاه أُمَّتُهُ، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

فالرسول ﷺ شهد علينا، بإبلاغه لنا هذه الدعوة، ونحن نشهد بالتالي على البشرية، بأننا بلغناهم هذه الدعوة، ونشهد لمن التزم ودخل في الإسلام، بأنه قد دخل، ونشهد على من لم يدخل، بأنه قد امتنع، هذا معنى الشهادة، نشهد بتبليغنا الناس لهذا الدين، كما يشهد الرسول ﷺ علينا، بأنه قد بلغنا،

فهذه مهمة الأمة الإسلامية، وإمام المسلمين يحمل هذه المهمة، ليس اختياراً منه، بل هذا فرض الله، فَمَنْ خَلَفَ الرسول ﷺ في رعاية الأمة، هذا واجبه، فقد بعث الرسول ﷺ معاذاً إلى اليمن، وبعث علياً إلى خيبر، وبعث أبا موسى الأشعري وعلياً إلى اليمن، فهذا كان عمله طوال حياته ﷺ، فكل من خلف الرسول ﷺ في أمته وجب عليه أن يرعى هذا الدين، بتبليغه للآخرين، وحفظه في داخل المجتمع الإسلامي.

قوله: (أن هي المصدرية واللام قبلها مفتوحة؛ لأنها لام القسم)، يقول ﷺ في بحث نحوي، إن في العربية بابان متقاربان، الباب الأول يُسَمَّى السَّبْكُ، والباب الثاني يُسَمَّى النَحْتُ، فالسبْكُ: أن تُجَمَعَ أن المصدرية مع ما يأتي بعدها من الفعل والفاعل الذي هو ضمير مُخْتَفٍ، فتجعل منها كلمة واحدة، كقولك مثلاً: يسرني أن تنجح، فهنا «أن» و«تنجح» وهو فعل مضارع والفاعل ضمير مختفٍ في الفعل، فتُسَبِّكُ من هذه كلمة واحدة، فتقول: يسرني نجاحك، هذا سبْكُ، والنحت: أن تأتي إلى كلمتين متفرقتين أو أكثر من كلمتين فتجعل منها كلمة واحدة، كقولك في النسب، في نسب شخص من عبد شمس، تقول: عبشمي، أو إنسان مثلاً قال: الحمد لله، تقول: حَمْدَل، أو حَوْقَل، هذا نحت، فأخذت من كل كلمة حرفاً أو حرفين، فجعلته بدلاً من تلك الكلمات الثلاث أو الأربع أو الاثنتين، فتقول هَلَلْ، يعني قال: لا إله إلا الله، أو بَسْمَل قال: بسم الله الرحمن الرحيم، أو حَوْقَل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

ثم قال ﷺ إن ضرب الحديث المثل لأجر الآخرة بحمر النعم؛ لأن هذا من وسائل وأساليب تقريب مسائل الآخرة وقضايا الآخرة، فإن الإنسان لو لم يعرف الأمور الدنيوية، ما عرف مسائل الآخرة، فتقارن مسائل الآخرة بأمور

الدنيا؛ للتقريب، فيقول: (لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً، خيرٌ لك من حمر النعم)^(١)، كانت العرب تتنافس في الإبل، حتى جعلوا دية الإنسان بالإبل؛ لأنها أنفس شيء عندهم، فقال: إذا هدى الله لك رجلاً واحداً على يدك، خيرٌ لك من حمر النعم، هل خير لك من حمر النعم تتصدق بها، أو تقتنيها؟ قولان، قال الشارح: والثاني أظهر، أي تقتنيها، فإن الإنسان يحب حمر النعم، وهذا في عصرهم، ويضرب كذلك الأمثال في كل عصر بما يناسبه.





قال المؤلف رحمه الله:

قال النووي: وتشبيه أمور الآخرة بأمور الدنيا إنما هو للتقريب إلى الأفهام، وإلا فذرة من الآخرة خير من الأرض بأسرها وأمثالها معها.



الشرح



قوله: (قال النووي: وتشبيه أمور الآخرة...)، هنا النووي رحمه الله يشير إلى وجه ضرب الأمثال بين الدنيا والآخرة مع الفارق، قال: الآخرة أمرها باقٍ، ونعيمها باقٍ لا يزول، ذرةٌ منها خير من الدنيا وما فيها، ولا شك أن درهمًا يبقى لك ويعينك، ويبارك الله لك فيه طوال حياتك، خير من أمثاله مئات الآلاف إذا كان ينفد وينتهي ولا يبارك فيه، فكيف بأمر لا ينقطع نعيمه ولا يزول! فالآخرة لا تُقَارَنُ بالدنيا، إلا من باب التقريب، كما قال ابن عباس رحمه الله: ليس في الآخرة مما في الدنيا إلا الأسماء، أما حقائق الآخرة تختلف، فقد ذكر الله أن في الآخرة نساءً، وخمورًا، ولبنًا، وعسلًا، وماءً، لكن شتان بين حقائقها وحقائق الدنيا، وإن كانت الأسماء واحدة، فهذا من باب التواطؤ أو التشكيك، فهو نوع من أنواع التواطؤ، فيكون الاسم يطلق على معنى واحد، لكن حقائقه مختلفة في داخله، مثال النور: يقال: لنور الشمس نور، ولنور السراج الصغير نور، وشتان بين النورين، كذلك أمر الآخرة، يقال فيها من النعيم كذا وكذا، لكن شتان بين حقيقة ما في الآخرة وحقيقة ما في الدنيا، وكذلك في أسماء الله وصفاته، يقال في حق الله إنه سميع، وفي حق الإنسان إنه سميع، لكن شتان بين الحقيقتين، فهذه المعاني التي ندرکہا في ألفاظنا من باب التقريب، وإلا فإن حقائق الآخرة أعظم وأكبر، لهذا جاء في الحديث: (فيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر)^(١).

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفية

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه فضيلة الدعوة إلى الله، وفضيلة من اهتدى على يديه رجل واحد وجواز الحلف على الفتيا والقضاء والخبر، والحلف من غير استحلاف.

الشرح

قوله: (وفيه فضيلة الدعوة إلى الله ...)، هذه كلها استنباطات من الحديث، وذكر صاحب المتن أن في الحديث فضل الداعي إلى الله ﷻ، والدعوة إلى الله، وذكر كذلك من فوائد الحديث أنه يجوز للمفتي إذا استُفْتِيَ في مسألة، ورأى أن الأمر يستدعي الحلف، أن يحلف، وكذلك في القضاء يحلف، وكذلك في الخبر، فلا حرج في الحلف، إذا كان المعنى حقاً، فإن الرسول ﷺ قد أقسم قال في الحديث: (فوالله)، وهو لم يُسْتَحْلَفْ ﷻ، ولا يكذب، بل يقول الخبر ويصدق مباشرةً، فهذا من باب الجواز، ومن باب التشريع، فيجوز لنا أن نحلف على الفتيا، أو على القضاء، أو على الخبر إذا تيقنا صدقه وصحته، وهذا هو آخر كلام الشارح ﷻ على باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وقد أورد صاحب المتن والشارح لكلاهما فوائد كثيرة في أثناء الشرح، نذكر منها أو نستخلص منها سبعة من الفوائد.

الفائدة الأولى: أن الدعوة إلى الإسلام مهمة كل مسلم، كما قال -تعالى- لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]،

= الجنة وأنها مخلوقة، برقم: (٣٢٤٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، برقم: (٢٨٢٤)، (٤/ ٢١٧٤).

فكل من اتبع الرسول ﷺ فسيبيله الدعوة إلى الله، ليس له عذر، وليس له حُجَّة، بل كل من آمن بالله، ودخل في دين الله، أصبح موظفًا في هذا الدين، يدعو بحسب استطاعته، يدعو في بيته، وفي عمله، وفي تجارته، وفي زراعته، يدعو بحسب استطاعته، هذا هو معنى الآية ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، أي الدعوة إلى الله، ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، وتأتي وظيفة الدنيا تبعًا، فالكل موظف في هذا الدين، يدعو إلى الله على بصيرة، والأمة الإسلامية لا تعذر في إبلاغ هذا الدين للبشرية؛ فإن المجتمع البشري اليوم يُقدَّر بالمليارات، وهؤلاء كلهم خُلِقوا لعبادة الله، والله ﷻ قد أمر المسلمين أن يبلغوا الناس هذا الدين، ولكن إبلاغه يكون على مراتب:

المرتبة الأولى: أن نعلم، وأن نعرف هذا الدين، فالذي لا يعلم الدين ولا يعرفه، كيف يدعو إليه؟

والمرتبة الثانية: أن نعمل به؛ لأن الناس لا يصدقون الأقوال ولا الدعاوى، لا بد هناك من أن يروا الإسلام واقعًا في سلوك المسلمين، فإذا رأوا الإسلام متجسدًا، متمثلًا في حياة المسلمين؛ صدَّقوهم، ولا يصدقون الذي يدعو للإسلام وهو أول من ينقضه ولا يلتزم به، فلا يرون فيه ما يرغبهم إلى هذا الدين، سواء كان في الأخلاق، أو كان في السلوك، أو كان في المعاملات، أو في أي جانب من جوانب الحياة، فإذا رأنا نعيش في صورة مُزرية، أو صورة ضعيفة، أو صورة مخلخلة، لا نعرف أخلاقًا، ولا صدقًا ولا عدلًا، ولا وفاءً ولا أمانةً، كيف يصدق ما نقول؟ نقول: ديننا فيه عدل لا يُظلم فيه من دخل فيه، ولا يُظلم مسلم في داخل المجتمع الإسلامي، ولا يؤخذ ماله، ولا يُراق دمه، ولا يُتَّهك عرضه إلا بالإسلام، ثم إذا دخل هذا الكافر بلاد المسلمين،

رأى غير ما نقول، وكذا نقول ديننا فيه الصدق، فلا يقول الإنسان إلا صدقاً، لا يكذب، لا في معاملته، ولا في أخباره، ولا في جميع شؤونه، فإذا دخل رأى الكذب من المسلمين، ثم نقول: ديننا فيه أمانة، الإنسان لا يخون الأمانات، سواء كانت أمانات مادية أو معنوية، فيدخل، وإذا هناك خيانات، فإذا رأى الناس واقع المسلمين، فإنهم لا يصدّقون الدعاوى، كما قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤].

فالمسلم ينبغي أن لا يصدّد الناس بسلوكه عن هذا الدين، ينبغي أن يحرص أن يكون سلوكه وفق الدين، حتى لا يصدّهم عن دين الله بأخلاقه وسلوكه ومعاملاته؛ لأنه لا بد من واقع يرى الناس فيه الإسلام، الذي يُكرّم الإنسان ويعزّزه ويحترمه، فلا يجعله يذل لغيره، لا من الأموات، ولا من الأحياء، ولا من الجمادات، ولا من النباتات، الإسلام يحرر القلب البشري من أن يذل لغير الله، فيقول للمسلم: احذر! فإن الذل لغير الله شرك به، تُعاقب عليه بالنار، والحب لغير الله شرك، تُعاقب عليه في النار، والطاعة لغير الله شرك، تُعاقب عليها في النار، فأخلص قلبك وحبك وولاءك وذلّك وخضوعك وخشوعك لله، كذلك لا ينبغي أن يكون سلوكك ولا عملك ولا أخلاقك إلا وفق ما شرع الله، لا يملك بشر أن يشرع لبشر؛ لأن الناس كلهم عبيد لله، فلا يملك عبد أن يشرع للعبيد، إلا إذا جعل من نفسه إلهاً، كما جعل فرعون، فإنه اعتقد أنه رب، وأنه إله، فأخذ يتصرف في المجتمع كأنه إله، ولا يجوز ولا ينبغي للإنسان المخلوق الضعيف المحتاج أن يجعل من نفسه غنياً، قادراً، إلهاً، بل الألوهية خاصة لله ﷻ، والإسلام جاء يعلم الناس أن يعبدوا الله، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، فالعبادة خاصة لله، فالإسلام جاء يعلم الناس هذه الحقيقة، ولا ينبغي للعبد أن يكون رباً، أو إلهاً، أو معبوداً، أو

مُطَاعًا، إلا في ظل شرع الله، فالطاعة خاصة لله، فإذا تولَّى الإنسان أمر المسلمين، وأطاع الله، أُطِيع في طاعة الله، ولا يُطَاع في معصية الله، فهذه البشرية خُلِقَتْ لعبادة الله، ولا يعرفون ذلك إلا عن طريق التبليغ، والمسلم هو الذي يعرف هذه الحقيقة، فإذا سَكَتَ، فقد خان الحقيقة، وخان البشرية هؤلاء، يعني هذه الجموع التي تعيش وقد وصلت في العلم البشري شأواً كبيراً، وتعيش طوال حياتها تشرك مع الله وتعبد غيره، إذا ماتت وَلَقِيَتْ الله يوم القيامة، فقال الله: لماذا لم تعبدوني؟ قالوا: يا رب، ما بُلَّغْنَا، ثم إذا سُئِلَ المسلمون، فما هو عُذْرهم أمام الله؟ وقد كَلَّفْنَا الله بِإِبْلَاغِهِمْ، فهذه المهمة هي مهمة كل مسلم، بحسب ما يستطيع، وليس الإنسان مُكَلَّفًا فوق طاقته، إصلاح البشرية لا يملكه الإنسان وحده، لابد من الجهود والتعاون، ولا بد من إدراك الحقيقة من جميع أفراد المجتمع، فإذا أدركنا الحقيقة، وتمثلناها في أنفسنا أولاً، ثم دعونا الناس إليها، نكون قد قُمْنَا بما أمر الله ﷻ.

الفائدة الثانية: ينبغي أن تقوم الدعوة على البصيرة؛ لأن الآية قُيِّدَتْ، ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، ومرَّ أن البصيرة هي العلم، بأن نعلم هذا الدين، وأن نعلم واقع المدعوين؛ لأنه مرَّ في حديث معاذ رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: (يا معاذ، إنك تأتي قومًا أهل كتاب)^(١)، فأخبره بواقع المدعوين قبل أن يذهب إليهم؛ حتى يعرف واقعهم، فيخاطبهم من خلال حالهم، ومن خلال واقعهم؛ حتى لا يخطئ، فيظن أن هؤلاء كبقية المشركين، فالبصيرة هي العلم والحكمة، فلا بد للإنسان الداعي أن يعلم ما يدعو إليه، ومن يدعوهم إلى الإسلام، فهذه هي البصيرة كما ذكر العلماء.

(١) سبق تخريجه.

الفائدة الثالثة: أن الدعوة ينبغي أن تكون بالتدرج، فلو جاء إنسان مسلم إلى مجتمع كافر يعلمهم الإسلام، لا ينبغي له أن يقف أمامهم موقفًا يكشف فيه جميع الأوامر وجميع النواهي، ويبدأ بالصلاة والزكاة والحج والصيام، والمحرمات كالخمر والزنى وكذا؛ لأنه منذ تكلم بهذا الأسلوب؛ نفّر الناس، لكن يبدأ معهم بالتوحيد، يعلمهم أنك أيها الإنسان خلق من خلق الله، وأن الله خلقك لعبادته، وأن الله جعلك مُختارًا، فإن أطعته في عبادته، دخلت الجنة، وإن عصيته، دخلت النار، هذه القاعدة الأولى، التوحيد، فإذا وافق لك واستسلم، تبدأ تعلمه الأركان بالتدرج، تبدأ معه بالصلاة، حتى يُتقنها، ثم بالزكاة، ثم بالصيام، ثم بالحج، وبهذه الصورة تكون قد سرت وفق التوجيه النبوي، قد يقول قائل: قد استقرت أحكام الإسلام، وشرائع الإسلام، كيف نبدأ مع الناس بهذا الأسلوب؟ نقول: حديث معاذ رضي الله عنه جاء في آخر استقرار الإسلام، فإن معاذًا رضي الله عنه بُعث إلى اليمن في العام التاسع، أي بعد أن تقررّت أحكام الإسلام كلها، من صلاة وزكاة وحج وصيام، وكذا المحرمات قد تقررّت، ولهذا في حجة الوداع أنزل الله تعالى: ﴿أَيُّومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فالدين قد كُمّل، والرسول ﷺ علّم معاذًا رضي الله عنه كيف يبدأ مع الناس بالتدرج، وهكذا الداعي، فلو أن إنسانًا دخل في مجتمع غير مجتمع الكفار، مثلاً مجتمع قرية من القرى، أو حي من الأحياء، ورآهم لا يصلون، يبدأ معهم بالصلاة، ورآهم يدخنون، يبدأ معهم بالصلاة؛ لأن الصلاة أهم أركان الإسلام بعد التوحيد، فلا يبدأ معهم بأمور أخرى قبل أن يُسلس القياد، قبل أن يستأنسوا بالداعي، فإذا بدأ معهم بجميع المحرمات، كما قالت عائشة رضي الله عنها: «لو أن الله أول ما أنزل على الناس تحريم الخمر، ما أطاعه أحد»، لكن نزل تحريم الخمر بالتدرج، حتى جاء التحريم النهائي.

الفائدة الرابعة: أن الداعية ينبغي أن يعرف حال المدعوين - كما مر -؛ فأول الحديث تنبيه لمعاذ رضي الله عنه بأنك ستأتي قومًا عندهم علم من الكتاب، وأصحاب العلم قد يكون عندهم شبه، وعندهم جدال ومُحاجة، فينبغي عليك أن تنتبه، وأن تحذر؛ حتى لا تغلب في المجادلة، ولا تغلب في الخصومة، فإذا عرفت أنك ستلقى قومًا عندهم علم إلهي، أو علم نبوي من علم الرسالات السابقة، فإنك تستعد لمواجهة هذه النوعية من الناس.

الفائدة الخامسة: أول ما يدعى إليه الناس هو التوحيد، ما من داعية بعثه الرسول ﷺ إلا ويقول له: ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، أي إلى الإسلام والتوحيد، وإلى العبادة، أي الإخلاص أولاً، وهو معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، أي فرغ القلب من غير الله، ثم املاه بتعظيم الله ﷻ، ثم تأتي بعد ذلك أمور الإسلام، فأول ما يبدأ مع الناس هو التوحيد، هو الشهادتان شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله.

الفائدة السادسة: أن الإمام يجب أن يحذر ولاته من ظلم الناس، فإذا كان الإنسان له سلطة شرعية على الناس، ولم يتق الله في هذه السلطة، ولم يستشعر المحاسبة، ويستشعر العقوبة، ويستشعر رقابة الله، يفسد، فيظلم، ذكر في حديث الثلاثة الذين دخلوا الغار، أحدهم قال: (اللهم إنك تعلم أنه كانت لي ابنة عم، وكانت من أحب الناس إلي، وإني راودتها عن نفسها، فامتنعت، وإنه ألمَّ بها حاجة، فطلبني مألًا، فقلت لا أعطيك المال، حتى تُخلي بيني وبين نفسك، ففعلت، ثم عندما قعدتُ بين رجلها، قالت: يا فلان، اتق الله ولا تُفُض الخاتم إلا بحقه)^(١)، هذه صورة للنفس البشرية التي يكون بيدها بعض المال،

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب البيوع، باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي، برقم: (٢٢١٥).

أو بعض مصالح البشر، فإن هذه المرأة محتاجة، ويبد هذا الإنسان أن يقضي حاجتها، ولكن ضَعُفَ إيمانه، فربط قضاء حاجتها بقضاء شهوته المحرمة، وهذا نموذج مِمَّن يعطى مالاً، أو يعطى جاهاً، فإنه يستغل ماله، ويستغل جاهه، في إرضاء شهواته المحرمة، عن طريق قضاء حاجات الناس، هذا - نعوذ بالله - نموذج ضربه الرسول ﷺ، يبين لنا كيف أن النفس التي يضعف فيها الإيمان، تستغل حاجة الناس إليها، هكذا الوالي أو الشخص الذي يكون مسؤولاً في المجتمع، إذا لم يكن لديه إيمان يردعه، فإنه يستخدم سلطته في قضاء شهواته المحرمة، لهذا جاء في آخر الحديث لمعاذ: (واتق دعوة المظلوم)، يحذره، احذر! لا تظلم الناس في أموالهم، ولا في أعراضهم، فإن الإنسان له رب يجيب دعوته، فإذا ظلمته ودعا الله، فإن الله ﷻ سينصره، ولو بعد حين، (فإنه ليس بينها وبين الله حجاب)، حتى لو كان المظلوم كافراً، وقد أشرنا إلى قصة اليهودي الذي اتُّهم بسرقة الدرع في المدينة، سرقه بعض المنافقين، ثم عندما كاد أن يُكشَف، رماه في بيت اليهودي، فكاد الرسول ﷺ أن يعاقبه، فأنزل الله عتاباً له ﷻ، وهو يهودي، عدو الإسلام، وعدو الرسول ﷺ، لكن الإسلام يرفض الظلم، ولو كان على يهودي، وإلا فالإنسان لو كان له عدو من المشركين، ثم وجد عليه فرصة، استغلها، إذا لم يكن عنده إيمان، وقد يستغل الفرصة على أخيه المسلم، لكن الإسلام يحرم الظلم، ولو كان على يهودي، عدو الله والرسول ﷺ، وعدو للإسلام، لكن الإسلام إنما يقيم العدل، ﴿وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ (١٠٥) وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ﴿[النساء: ١٠٥-١٠٦]﴾، هكذا الوالي ينبغي أن يربط بالخالق، فإنه لو هَدَّدَ معاذاً ﷻ بالعقاب، فكم بين الرسول واليمن! ولذلك ربطه بالله مباشرةً، وهكذا ينبغي على والي المسلمين أن ينبه ولاته على أن يراقبوا الله، في أموال الناس وأعراضهم ودمائهم.

الفائدة السابعة: عظم أجر الداعية إلى الله ﷻ، فإن الداعية يقوم مقام الأنبياء، فإن الأنبياء مقامهم إبلاغ هذا الدين، فإذا قام الداعية بهذا الأمر، يأتي يوم القيامة في مصاف الأنبياء، يأتي الأنبياء ومن وراءهم ممن أسلم على أيديهم، ويأتي الداعية ومن تاب على يديه، أو أسلم على يديه، فهذه نعمة عظيمة للداعية يوم القيامة.



باب: تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

أي تفسير هاتين الكلمتين، والعطف لتغاير اللفظين وإلا فالمعنى واحد. ولما ذكر المصنف في الأبواب السابقة التوحيد وفضائله، والدعوة إليه والخوف من ضده الذي هو الشرك، فكأن النفوس اشتاقت إلى معرفة هذا الأمر الذي خلقت له الخليقة، والذي بلغ من شأنه عند الله أن من لقيه به غفر له، وإن لقيه بملء الأرض خطايا.

بين ﷺ في هذا الباب أنه ليس اسماً لا معنى له، أو قولاً لا حقيقة له، كما يظنه الجاهلون الذين يظنون أن غاية التحقيق فيه هو النطق بكلمة الشهادة من غير اعتقاد القلب بشيء من المعاني، والحاذق منهم يظن أن معنى الإله هو الخالق المتفرد بالملك، فتكون غاية معرفته هو الإقرار بتوحيد الربوبية، وهذا ليس هو المراد بالتوحيد، ولا هو أيضاً معنى لا إله إلا الله، وإن كان لا بد منه في التوحيد بل التوحيد اسم لمعنى عظيم، وقول له معنى جليل هو أجل من جميع المعاني، وحاصله هو البراءة من عبادة كل ما سوى الله، والإقبال بالقلب والعبادة على الله، وذلك هو معنى الكفر بالطاغوت، والإيمان بالله.

وهو معنى لا إله إلا الله كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ كُذِّبَ إِلَهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ

الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣].

الشَّرْح

قوله: (باب تفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله)، هذا هو الباب السادس من أبواب الكتاب، لما أورد المؤلف رحمه الله فضل التوحيد، وفضل مَنْ حَقَّقَ التوحيد، وبيان خطورة الشرك، وبيان وجوب الدعوة إلى الله، أي إلى الشهادتين، أو إلى التوحيد، فكأن نفس القارئ قد اشتاقت أن تعرف معنى هذا التوحيد، الذي وردَ فضله وفضل مَنْ عمل به، وخطورة من قَصَّرَ فيه، ووجوب الدعوة إليه، فأورد رحمه الله هذا الباب؛ ليبين معنى التوحيد، وهنا العطف ليس للتغاير، بل كلاهما بمعنى واحد، فإن العطف بالواو في لغة العرب تأتي لصور عدة، فتأتي أحياناً لعطف الشيء على نفسه، وتأتي أحياناً لعطف الشيء على بعضه، أو البعض على كله، أو لعطف الشيئين المتغايرين، فهنا العطف إنما هو عطف الشيء على نفسه، فالتوحيد هو الشهادتان، والشهادتان هما التوحيد، فليس بينهما فرق في المعنى.

قوله: (ولما ذكر المصنف في الأبواب السابقة التوحيد وفضائله...)، هذه إشارة إلى فضل التوحيد، فإن الإنسان الذي يكون قلبه صافياً، لا يرجو إلا الله، ولا يخاف إلا الله، ولا يذل إلا الله، ولا يحب إلا الله، ولا يخشى إلا من الله، هذا القلب الصافي لو وقع صاحبه في كثير من المعاصي، فإن الله يغفر له يوم القيامة، ببركة توحيده، كما مرَّ في الحديث: (يا ابن آدم لو لقيتني بقراب الأرض خطايا، ثم لقيتني لا تشرك بي شيئاً، لقيتُك بقرابها مغفرة)^(١)، وكما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩]، أي من الشرك، فلو وقع في بعض المعاصي مع وجود التوحيد في قلبه، ويلقى الله يوم القيامة بتوحيد وقلب

(١) سبق تخريجه.

خالص، فإن الله يغفر له ذنوبه جميعاً، فيقول الشارح: النفس عندما مرَّ معها هذه المعاني، اشتاقت أن تعرف ما هو هذا الأمر الذي هذا مكانته عند الله ﷻ.

قوله: (بَيِّنَ ﷻ في هذا الباب أنه ليس اسماً لا معنى له، أو قولاً لا حقيقة له...)، يشير ﷻ إلى قضية كبيرة، وهي جهل كثير من المسلمين بمعنى لا إله إلا الله، سواء كان من عوامهم، أو كان من علمائهم، فإن المتكلمين جميعهم يظنون أن معنى لا إله إلا الله، أنه لا خالق إلا الله، وهذا - كما مرَّ - يخالف اللغة والشرع، ويخالف ما جاء في لغة العرب، ويخالف ما جاء في القرآن والسنة، وقريش كانت تعرف أنه لا خالق إلا الله، ولكنهم لم يكونوا مؤمنين، وإلا فكيف يدعوهم ﷻ إلى أمرهم يعرفونه! كما قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، فقريش لا تجهل أن الله هو خالق الوجود، لكن الجهل وردَّ في قضايا العبادة، في قضايا الطاعة والذل، وفي قضايا الحب كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فهذه القضايا هي التي وقع فيها الشرك، وليس في قضية الخلق، فوجود الجهل بهذه الكلمة من كثير من المسلمين، هو سبب البلاء، فبعض الناس يظن أنه إذا قال: لا إله إلا الله يكفيه، وهذه هي عقائد المرجئة، الذين يقولون: أن الإنسان يكفيه التصديق بالقول، أو يكفيه معرفة الله، أو يكفيه قول لا إله إلا الله، وإن لم يعمل بها، فقد سرى في الناس عقائد المرجئة وهم لا يشعرون، فالناس - أو كثير منهم - في واقعهم مرجئة، وإن لم يعرفوا معنى الإرجاء، فإن معنى لا إله إلا الله يجب أن يكون واضحاً في حس المسلم، وأن يعرف معنى لا إله إلا الله، لو سألت إنساناً: لماذا تقول في الصلاة بعد أن يقرأ الإمام الفاتحة آمين؟ لا يدري؛ لأنه أخذ الدين صورة، ولم يعلم معنى آمين، أنه قد مرَّ في السورة دعاء، فإنه قد قال: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، قوله دعاء لله،

فأنت تقول: آمين، أي يا رب اهدنا، كم من المسلمين يدرك هذا المعنى، وهو يصلي! فما بالك بمسألة أعظم، وهي قاعدة الإسلام، وبوابة الإسلام، وهي الشهادتان!

فلو عرف الإنسان أن لا إله إلا الله عقد مع الله، وأنه مُحَاسَب على الوفاء بهذا العقد، وأن له حقوقاً يجب عليه أن يفي بها؛ لكان واقعنا غير ما نعيشه اليوم، لكن جهلنا معنى لا إله إلا الله، وظنناها كلمة تقال، وكم شُرِّعَ لنا أذكار بعد الصلوات، من التسبيح والتكبير والتحميد! وكم شُرِّعَ في داخل الصلاة من افتتاحية الصلاة، والتسبيح في الركوع، وفي السجود! كم منّا يتأمل معناها! لأننا فصلنا بين اللفظ وبين المعنى، فمعنى لا إله إلا الله عظيم، والمسلم الذي يلقي الله وهو لا يعرف معناها، ما عُذِرَ وما حُجَّتْ؟ لا عذر له، فنحن مطالبون بأن نتعلم معنى لا إله إلا الله، وأن نعمل بهذا المعنى، وأن ندعو الناس إليه، وأن نحرسه في المجتمع، هذه وظيفتنا، العلم بمعنى لا إله إلا الله، والعمل بهذا المعنى، ودعوة الناس إليه، وحفظه وحراسته من أن يُعْتَدَى عليه، فكل مسلم مُطَالَب بهذه الوظيفة.

فالشارح رحمته الله يقول: أن لها معنى لا بد من إدراكه ومعرفته، لا يكفي التلفُّظ فقط باللسان، فلو كان التلفُّظ باللسان يكفي، لكان المنافقون مِمَّنْ كُتِبَ لَهُم النجاة من عذاب الله يوم القيامة.

قوله: (وهو معنى لا إله إلا الله...)، ذكره رحمته الله بقوله: (وحاصله هو البراءة من عبادة كل ما سوى الله)، أي: حاصل هذا المعنى هو البراءة من عبادة كل ما سواه، قدَّم البراءة، وقال بعدها: (والإقبال بالقلب والعبادة على الله)، لو قال والجوارح لكان أوْلى؛ لأن أعمال القلب هي من العبادة، فلو قال الإقبال بالقلب والجوارح على الله، لكان أوْلى من قوله والإقبال بالقلب والعبادة على الله؛ لأن هذا هو معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

قدّم البراءة لفائدة، فمثلاً إذا كان عند إنسان إناء ليس نظيفاً، ويرغب أن يضع فيه شيئاً نظيفاً، فأول خطوة هو تنظيف الإناء، هكذا القلب إذا اتسخ بالشرك أو بالمعاصي، فأول الخطوة هو تفريغ القلب من الكفر بالطاغوت، والطاغوت كل ما سوى الله، كل ما طغى على عبادة الله أو زاحمها، فإنه يكون طاغوتاً، فكل عبادة لغير الله طاغوت، وكل طاعة لغير الله طاغوت، وكل ذل وحب لغير الله طاغوت، فأولاً نفرغ القلب من جميع المعاني التي ليست من الدين، ثم ندخل فيها المعنى الديني، فهذا معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ولا يجتمع في قلب إنسان مسلم إيمان بطاغوت، وإيمان بالله، ولا يجتمعان في بيت مسلم، ولا في مجتمع مسلم، فالكفر بالطاغوت أولاً، يجب أن نكفر به، وأن نتبرأ منه، أن نتخلّى عنه، ثم ندخل في قلوبنا المعاني الإيمانية، وهو الإيمان بالله ﷻ، فهذا معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهُ وَحْدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، «لا إله» هذه كفر بالطاغوت، «إلا الله» إيمان بالله، فالكلمة اشتملت على معنيين، على نفي وإثبات، نفّت صحة أو وجود شيء من مخلوقات الله يملك، أو يستحق العبادة، ثم أثبتت العبادة لله ﷻ، وهذا معنى لا إله إلا الله، وهذه قد جاء بها جميع الرُّسل، كل نبي جاء إلى قومه، دعاهم إلى معنى لا إله إلا الله، بتفريغ القلب من غير الإيمان بالله، ثم ملأه بالإيمان بالله ﷻ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقال تعالى حكاية عن مؤمن يس: ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٢٢) ءَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً إِنْ يُرَدَّنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنِّي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ﴾ (٢٣) إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٢٤) ﴿[يس: ٢٢-٢٤].

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (١٢) قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١٣) قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ (١٤) ﴿[الزمر: ١١-١٤].

وقال تعالى حكاية عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَيَقَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ (٤١) تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَرِ﴾ (٤٢) لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [غافر: ٤١-٤٣].

الشرح

أورد الشارح رَحِمَهُ اللهُ هنا ثلاثة مواقف:

١- الموقف الأول: موقف مؤمن يس الذي جاء في سورة يس.

٢- والموقف الثاني: موقف نبينا ﷺ في قومه، وما أمره الله به.

٣- والموقف الثالث: موقف مؤمن آل فرعون، وكلها مواقف تبين

التوحيد، وخلص القلب لله ﷻ.

فهذا المؤمن الذي ذكره الله ﷻ في سورة يس: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٣]، ثم قال تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَنْقُومُ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [٢٠] اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْئَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [يس: ٢١]، ثم قال: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، بدأ قوله بالربط بين التوحيدين، توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، هذا متفق عليه بينه وبين قومه، يعرفون أن الله فطر الناس وخلقهم، فيقول: لماذا لا أعبد الذي خلقتني، ما الذي يمنعني؟ ما الذي يصدني؟ ويقول العلماء يأتي في القرآن الكريم كثيراً الربط بين التوحيدين، أو الاستشهاد بتوحيد الربوبية على توحيد الألوهية، فالمشركون جميعهم يدركون أن الله خلقهم وفطرهم، وأنه ربهم، فإذا صدق شخص، وآمن بأن الله خلقه، وأنه ربه، لماذا لا يطيعه؟ ما الذي يمنعه؟ وهذا قول هذا المؤمن في القصة.

فالنموذج الأول هو مؤمن يس، وحديثه وخطابه لقومه خطاب عجيب، يظهر فيه إدراكه لمعنى لا إله إلا الله، ويظهر فيه قوته في معتقده، فإنه قال في أولها: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، فربط بين التوحيدين، توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ولم يقل: وما لي لا أعبد الله؟ بين وجه عدم عبادته لغير الله؛ لأنه هو الذي خلقتني، وهو الذي أوجدني، فكيف أعبد غيره؟ ثم قال: ﴿وَالِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]، فهناك سببان الأول: أنه هو الذي خلقتك، والثاني: أن عودتك إليه ﷻ، فعليك أن تقوم بواجب توحيد العبادة؛ لأن الله هو الذي خلقتك، فهو أحق بالعبادة، ولأن عودتك إليه، وسيحاسبك على ما تعمل.

ثم قال: ﴿ءَاتَخِذْ مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً﴾ [يس:٢٣]، هذا سؤال استنكار، هو سؤال استفهام، لكنه استفهام استنكاري بمعنى النفي، أي لا أتخذ من دونه آلهة، يتكلم عن نفسه مع قومه، وهذا من أجمل الأساليب، أن يتحدث عن شخصه هو، فإذا كان وهو واحد من هذا المجتمع، فالمجتمع كله له هذا الحكم، ﴿إِنْ يُرَدِّنِ الرَّحْمَنُ بَصِيرًا لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ﴾ [يس:٢٣]، فعرف وجه عبادتهم لهذه الآلهة، أنهم يرجون منهم الشفاعة، ولم يعتقدوا أنهم يخلقون، أو يرزقون، أو يحيون، أو يميتون، وهذه قضية جميع الأمم، إنما كانوا يتقربون بهم إلى الله، فيعطونهم حق الله؛ ليشفع لهم عند الله، ولم يرد في القرآن أن أمة من الأمم ذكرت أن أحداً غير الله يخلق، بل كل عملهم اتخاذ المخلوق شافعاً عند الله ﷻ؛ إما لاعتقاد كرامته، وإما لاعتقاد نقص الداعي، فهو يعتقد أنه ناقص، وليس أهلاً لأن يخاطب الله، فيتخذ أنداداً يعتقد فيها الكرامة والتشريف، تكون واسطة بينه وبين الخالق، فهذا نفاه من حياته، وقال: ﴿لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ﴾ [يس:٢٣]، لا يملكون أن يشفعوا، ولا تغني الشفاعة إذا كان الإنسان مشركاً، ثم قال: ﴿إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [يس:٢٤]، يقول إن فعلت هذا، إني في ضلال بين واضح عندي.

فهو واجه هذا المجتمع بهذا الموقف العجيب، ثم قتلوه، ثم دخل الجنة، ثم قال: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]، بما غفرت لي ربي وجعلني من المكرمين ﴿[يس:٢٦-٢٧]﴾، قال العلماء: لم ينصح أحد من الناس في حياته وموته، إلا مؤمن يس، فنصح قومه في حياته، ونصحهم بعد موته، قال: ليتهم يعلمون ما أنا فيه؛ حتى يغيروا شركهم وكفرهم، وهكذا يكون قلب الإنسان المسلم محباً لقومه، محباً للخير للناس، يحرص على نفعهم، وعلى أن

يشاركوه في الخير، ولا يكون محبًا لذاته فقط، بل يحب ذاته، ويحب غيره، كما جاء في الحديث: (لا يؤمن أحدكم حتى يحب للناس ما يحب لنفسه)^(١).

والقرآن الكريم لم يذكر من هو هذا المؤمن، وفي أي قرية كان، ولكن كثيرًا من المفسرين يحرص على أن يعرف هذه المبهمات التي لا تغير في الحقيقة شيئًا، والقرآن يُهِمُّ ما لا يفيد الناس في دينهم ولا دنياهم، ولكن بعض المفسرين بحث عَمَّنْ هو هذا المؤمن؟ وَمَنْ هم الرُّسُلُ؟ وفي أي قرية كان؟ وفي أي عصر كان؟ حتى خاضوا بالحق وبالباطل، وهذا يسميه العلماء الترف العقلي، البحث عن المبهمات التي لا تنفع الإنسان، مثل: كم عدد أصحاب الكهف؟ وما لون كلبهم؟ وما هي الشجرة التي نهى الله آدم عنها؟ وهذا خَوْضٌ بغير علم، وليس عندنا فيه إلا إسرائيليات، والفائدة والثمرة في معرفة الموقف فقط، وأما ما يتعلق بالموقف من الأسماء والأماكن والأزمنة فلا يتعلق بها أمر، وهذا هو منهج القرآن الكريم، يُهْمِلُ ما ليس فيه فائدة، ويذكر ما فيه فائدة، وأحيانًا يختصر القصة كلها في آيات قليلة؛ لأنه أراد أن يبين القصة من زاوية معينة، فهذا منهج كلام الله ﷻ في بيان الحقائق للناس جميعًا.

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۚ﴾ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلْ اللَّهُ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَهُ دِينِي ﴿١٤﴾ [الزمر: ١١-١٤]، هذا هو النموذج الثاني، سيد البشر ﷺ عبدٌ، ولكنه في أشرف

(١) أخرجه الشيخان بلفظ: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه"، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، برقم: (١٣)، صحيح مسلم كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من خصال الإيمان أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه من الخير، برقم: (٤٥)، (٦٧/١)، وأما هذا اللفظ الذي أورده الشيخ فقد أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: (١٣٨٧٥)، (٣٥٣/٢١).

مقام العبودية، والقرآن هنا يأمره بأن يبلغ الناس عن عبوديته، وعن خوفه من خالقه، فهو رسول مصطفى، ولكنه عبدٌ مُجْتَبَى ﷺ في هذا المقام، ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ﴾ [الزمر: ١١]، فهو يُؤَمَّر من الله ﷻ، والذي يعتقد أن الرسول ﷺ لا يُؤَمَّر ولا يفعل، ولا يخاف من الله، وأنه قد بلغ المرتبة العليا، فهو على قول باطل، فليس في مقام العباد مرتبة أعلى من العبودية، بل العباد يترقون في سُلَّم العبودية، ولا يتجاوزونها، يقول: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ [الزمر: ١١-١٢]، ثم قال: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١٣) [الزمر: ١٣]، إذا كان سيد البشر يخاف ويُهَدَّد فما بالك بغيره؟!

وهذا هو منهج القرآن، يخاطب الناس جميعاً بكتاب العبودية، فالناس كلهم عباد الله، والأنبياء عباد الله، وسيد البشر ﷺ عبدٌ من عباد الله، لكنه أفضل العباد، وقد قلنا إذا كانت البشرية تُمثل هرمًا، قاعدته الدنيا الكُفَّار، وفوقهم الفُسَّاق، وفوقهم صالحو الأمة، وفوقهم الشهداء، وفوقهم الأنبياء، وفوقهم أولو العزم من الرُّسل، وفي قمة الهرم سيدنا محمد ﷺ، لكنه في داخل دائرة العبودية، لا يخرج عنها، والذين غالوا فيه ﷺ، أسأؤوا إلى الله، أسأؤوا إلى ربهم، رفعوا الرسول ﷺ فوق مكانته، وأشركوه مع الله، إما في توحيد الربوبية، وإما في توحيد الألوهية، وكلاهما انحراف وضلال، فالرسل مهمتهم أن يعلمونا أن نعبد الله، وأن نذل له، وأن نخضع له، فإذا لم يخضعوا ويدلوا ويعبدوا، فإن هذا يكون مناقضاً لما أُمرُوا به، ودَعُوا الناس إليه، وفي الآية ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (١٣) [الزمر: ١٣]، فيبلغنا خوفه من هذا اليوم العظيم؛ حتى نحذر -نحن الأتباع الذين لسنا أنبياء ورُسلًا، بل من عامة الناس- هذا اليوم العظيم، الذي جعله الله لحساب الناس.

فالأيات تبين معنى التوحيد، وهو الإخلاص، فقريش كانت تعبد الله، وما من أمة إلا كان فيها عبادة لله، لكن كانت المشكلة أنهم يعبدون مع الله غيره، فالمراد بالتوحيد، وبلا إله إلا الله، أن نُخلص العبادة لله، فلم يأت نبي إلى قوم لا يعبدون الله مع الأصنام، كل قوم، وحتى الهندوس وهم عباد البقرة، يعظمون الخالق، لكن يقدسون البقر ويتقربون بها، ويعلمون الله ويعرفونه، وإن كانوا لم يسموه باسمه، يعتقدون أن فوق السماوات إلهًا عظيمًا كريمًا، ولكنهم يقدسون المخلوق، فإما أنهم يعتقدون أن هذا البقر يقربهم إلى الله، ولعل هذا من بقايا بني إسرائيل، فإنه عندما أُمِرَ بنو إسرائيل بذبح البقرة، وضرب الميت ببعضها، فأحیی الله الأموات، عظم بعض الأتباع البقر، فاستمر هذا التعظيم حتى أصبح ديانة في الهند اليوم، تُعبد من دون الله، فهذا تقديس للمخلوق، وضلال يخالف التوحيد الذي جاءت به الرسل، فإن الرسل دعوا الناس إلى عبادة الله، والإخلاص في العبادة، ولا يعني هذا أنهم كانوا لا يعبدون الله، بل كانت قريش تعبد الله، وتطوف حول الكعبة، وتحج، وفي أيمانها وحلفها تحلف بالله ﷻ، لكنهم كانوا يشركون مع الله غيره من الأصنام، وغيرها من مخلوقاته.

قوله -تعالى- حكاية عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَيَقَوْمَ مَا لِيَ ادْعُوكُمُ إِلَى النَّجْوَى وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ ۚ تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأَشْرِكَ بِهِ ۚ مَا لِيَ لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا اَدْعُوكُمُ إِلَى الْعَزِيزِ الْفَعْلِ ۚ لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [غافر: ٤١-٤٣]، هذا النموذج الثالث، وهو مؤمن آل فرعون، والمفسرون يذكرون أن هذا المؤمن هو من أسرة فرعون نفسه، كان يخفي إيمانه، ولكن عندما احتاج الموقف إلى إظهار إيمانه، أظهره، ونصح لقومه في حياة موسى عليه السلام، فإن موسى -وهو نبي من أنبياء الله- كان حيًا،

وهذا خطاب يخاطب به قوم فرعون، ويدعوهم إلى عبادة الله، فيقول: ﴿وَيَقَوْمٍ﴾ [غافر: ٤١] وهذا تلطُّف، وهكذا ينبغي للداعية أن يتلطف في خطاب الناس، فلم يقل: أيها الكفار، ولا أيها المشركون، ولو قالها لكان صحيحاً، لكن مخاطبهم بما بينه وبينهم من نسب، فهم قومه، وجميعهم ينتسبون إلى أبي واحد، أو جدٍّ واحد، فخاطبهم بهذه القرابة، ﴿وَيَقَوْمٍ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَى وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، يبين وجه دعوته، ويبين لهم لماذا يخاطبهم، وما هو مقصده، وماذا يهدف، فيقول: ﴿وَيَقَوْمٍ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَى﴾ [غافر: ٤١]، أي من عذاب الله، ﴿وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر: ٤١]، فإن الإنسان الذي يعبد غير الله، فإنه في الدنيا يعيش في النار قبل الآخرة، وهذا يعني مراده ﷺ، ﴿تَدْعُونَنِي لِأَكْفُرَ بِاللَّهِ وَأُشْرِكَ بِهِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَأَنَا أَدْعُوكُمْ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَرِ﴾ [غافر: ٤٢]، فكان يخاطبهم بهذا الأسلوب اللين؛ رجاء هدايتهم، لكن إذا لم يُرد الله هداية إنسان، فلا يستطيع أحد أن يهديه، وإنما دوره أن يقوم بالدعوة فقط، وأما النتيجة فهي بيد الله ﷻ، هذه النماذج الثلاثة تبين لنا طرفاً من معنى لا إله إلا الله، فجميعهم قد أخلصوا في عبادتهم، وفي دعوتهم، وهذا هو مراد الشارح ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

والآيات في هذا كثيرة تبين أن معنى لا إله إلا الله هو البراءة من عبادة ما سوى الله من الشفعاء والأنداد، وإفراد الله بالعبادة، فهذا هو الهدى ودين الحق الذي أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه.

أما قول الإنسان لا إله إلا الله من غير معرفة لمعناها ولا عمل به أو دعواه أنه من أهل التوحيد، وهو لا يعرف التوحيد، بل ربما يخلص لغير الله من عباداته من الدعاء والخوف والذبح والنذر والتوبة والإنابة، وغير ذلك من أنواع العبادات، فلا يكفي في التوحيد بل لا يكون إلا مشركاً والحالة هذه كما هو شأن عباد القبور.

الشرح

قوله: (معنى لا إله إلا الله، هو البراءة من عبادة ما سوى الله ...)، يقول الشارح رحمه الله إن معنى لا إله إلا الله، هو البراءة من كل ما يُعبد من دون الله، وليس هذا فقط، بل هذا موجه أيضاً لمن يتعلق بغير الله، ولن يجعل مع الله أنداداً، فإن الإنسان قد يجعل مع الله أنداداً ليس في قضية الدعاء والاستشفاع والاستغاثة والاستعانة فقط، بل قد يكون في حياته، في محبته وتعظيمه، وطاعته، والذل له، والخوف منه، والرجاء فيه، تكون هذه كلها نماذج من أنواع الشرك بالله ﷻ، فلا إله إلا الله تُزيل ذلك كله، وتغرس في قلب الإنسان أن لا يعبد إلا الله، وأن لا يذل إلا الله، وأن لا يحب إلا الله، وأن لا يطيع إلا الله، هذا معنى العبادة، كما قال ابن القيم رحمه الله: العبادة تشمل ثلاثة أركان، كمال الطاعة، مع كمال الحب، وكمال الذل، فالطاعة هي الفعل الظاهري، وفعل

القلب هو الحب والذل، فإذا ذلّلنا لإنسان، وأحببناه، وأطعناه، كُنّا عبيداً له، لكن لو أطعناه وقلوبنا ليس فيها ذلٌ لغير الله، ولا حب لغير الله، ولكننا إما أن نكون مُكرهين، وإما أن نكون عاجزين، فإن هذا لا يسمّى عبادة، لكن لو أن أحدًا أمرنا بمعصية الله، فأطعناه ذُلًّا له، ومحبةً له من داخل قلوبنا، كُنّا عبيداً له، وقد جاء في الحديث: (تَعَسَّ عبد الدرهم، تَعَسَّ عبد الدينار)^(١)؛ لأنه قد ملك عليه قلبه، فهو الذي يحركه ذهاباً وعودةً، ورُضًا وغضبًا، ومحبةً وكُرهًا، فأصبح هو المحرك، فهذا هو العبادة، لكن الإنسان قد يطيع إنسانًا، وحتى في معصية الله، إما قهراً وإما كرهًا، لكن قلبه لا يذل له، ولا يعظمه، فلا يكون مشرّكًا، وإلا فلو ذل له وعظمه، لكان قد اتخذه من دون الله ربًّا.

قوله: (أما قول الإنسان لا إله إلا الله، من غير معرفة لمعناها...)، يشرح حال كثير من الناس يقول: لا إله إلا الله، وترتفع في الأذان في كل مكان من بلاد المسلمين لا إله إلا الله، لكن كم من الناس يعرف معناها! فالذي يسمعها كل يوم تكون حُجّة عليه يوم القيامة، فيسمع لا إله إلا الله، ويعرف أنها كلمة التوحيد، وهو يدّعي ويزعم أنه موحد، لكن لا يعرف التوحيد، بل ربما تكون حياته كلها شرّكًا، وهو يعرف التوحيد، فالدعاوى غير الحقائق، فإن لم يكن هناك اتفاق بين الدعوى والحقيقة، يكون الإنسان كاذبًا في أحدهما، إما في الطرف الأول، وإما في الطرف الثاني، فإنه قد يظن أن هذا معنى لا إله إلا الله، فيكون كاذبًا، وقد يعرف أن معناها غير هذا، ولكن يغالط نفسه فيكون كاذبًا، فلا بد أن يتفق اللفظ مع حقيقة الإنسان وواقعه، بأن تكون لا إله إلا الله عملاً في سلوكه، واعتقادًا في قلبه، وأخلاقًا في نفسه، فهكذا يكون الإنسان يُطبّق

(١) سبق تخريجه.

لا إله إلا الله عملاً وخلقاً واعتقاداً، أما الذي يزعم ويدّعي أنه موحد، وهو أول من ينقض هذه الكلمة، ويظن أن التوحيد هو فقط الجانب النظري في القلب، ولكن حياته وواقعه لا يرتبط بلا إله إلا الله، يكون مُدعيًا كاذبًا، ولا تنفعه لا إله إلا الله، كما لم تنفع المنافقين، فكم من المنافقين قالوا: لا إله إلا الله، ولم تنفعهم؛ لأن حياتهم ليست مرتبطة، وليست ترجمانًا لمعنى لا إله إلا الله.



قال المؤلف رحمه الله:

ثم ذكر المصنف آيات تدل على هذا، فقال وقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧].

قلت: يبين معنى هذه الآية التي قبلها وهي قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِن دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ ٥٦ ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٥٦-٥٧].

قال ابن كثير يقول تعالى: قل للمشركين ادعوا الذين زعمتم من دونه من الأنداد وارغبوا إليهم، فإنهم لا يملكون كشف الضر عنكم، أي بالكلية ولا تحويلاً، أي أن يحولوه إلى غيركم، والمعنى أن الذي يقدر على ذلك هو الله وحده لا شريك له. قال العوفي: عن ابن عباس في الآية كان أهل الشرك يقولون نعبد الملائكة والمسيح وعزيراً، وهم الذين يدعون، يعني الملائكة وعزيراً.

وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٥٧] الآية، وروى البخاري عن ابن مسعود في الآية قال: ناس من الجن كانوا يعبدون فأسلموا، وفي رواية كان ناس من الإنس يعبدون ناساً من الجن، فأسلم الجن وتمسك هؤلاء بدينهم، وقال السدي: عن أبي صالح عن ابن عباس في الآية قال: عيسى وأمه وعزير، وقال مغيرة عن إبراهيم: كان ابن عباس يقول في هذه الآية: هم عيسى وعزير والشمس والقمر، وقال مجاهد: عيسى وعزير والملائكة.

الشَّرح

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، هذه أول آية أوردها المصنف رحمه الله هي قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ

زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ
يَبْغُوثُ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ
كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٥ - ٥٦]، فالله يقول لقوم من المشركين كانوا يعبدون
الجن، والجن قد أسلموا، وبقي أولئك المشركون على عبادتهم للجن: أولئك
الذين تعبدونهم قد أسلموا، وأصبحوا يتقربون إلى الله، ويرجون رحمته،
ويخافون عذابه، وأنتم لا زلتم على عبادتكم القديمة، فالله يقول: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ
يَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، أي أولئك الذين يدعهم المشركون أو يعبدونهم،
﴿يَبْغُوثُ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإسراء: ٥٧]، هم أنفسهم قد أصبحوا يتقربون
إلى الله، ويرجون من الله، ويخافون منه، وأنتم بقيتم على عبادتكم، هذه بعض
أقوال المفسرين، وهي أقرب إلى معنى الآية، كما سيأتي هذا كما ذكره
البخاري رحمه الله في الصحيح.

الإنسان لا يعبد شيئاً من المخلوقات إلا إذا اعتقد أنه يضر أو ينفع،
والإنسان محتاج إلى جلب المنفعة، ودفع المضرّة، لا يوجد إنسان يخرج عن
هذه القاعدة، فكل إنسان فقير بذاته، أي لا يستطيع أن يستغني عن غيره، مهما
علت مرتبته، أو كثر ماله، الإنسان فقير إلى من يساعده في جلب المنفعة، ودفع
المضرة، وما دفع الإنسان لأن يعبد الأصنام، إلا إحساسه بالحاجة والفقر،
فإذا اعتقد الإنسان أن جلب النفع ودفع الضرر، بيد بعض المخلوقات، تقرب
إليه، لكن إذا نُفِيَ هذا عن جميع المخلوقات، فلماذا يتقرب إليه، ويترك الذي
بيده النفع والضرر؟ فيقول رحمه الله: إن هذه الأصنام لا تملك تحويل الضرر عنكم،
ولا دفعه، فالإنسان محتاج إلى من يملك، ولهذا في قوله -تعالى- في الفاتحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِثُ﴾ [الفاتحة: ٥]، تحصر همك ورغبتك وقصدك
وتعلق قلبك بالله ﷻ، فهو الذي يملك، فالله يقول هنا: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦].

فدعوتكم لهم وهم عاجزون هذا من الباطل، ومن الحق الذي يترفع عنه الإنسان العاقل، فلا ينبغي للإنسان أن يعلق قلبه بالضعيف المحتاج الفقير، بل يعلق قلبه بالغني القادر ﷺ، فإذا علق قلبه بالغني القادر، فإن الدنيا كلها بيده، والآخرة كلها بيده، وفي الفاتحة قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

إذا كان يوم الدين لا يملكه إلا الله، فالذي يملك في الدنيا هو الله، فعلق قلبك بمالك يوم الدين؛ لأن الله ذكر هنا مالك يوم الدين؛ لأن الإنسان في الدنيا ربما يرى مَنْ يملك في الصورة الظاهرة، لكن في الآخرة تنتهي هذه الصور والأشكال، ولا يبقى إلا الملك الواحد، الله ﷻ، فإذا عرف الإنسان أن الآخرة ليس فيها إلا ملك واحد، أحسن العمل وتعلق به؛ رغبة ورهبةً، فالإنسان محتاج إلى جلب المنفعة ودفع المضرة، ولا بد له من أن يتعلق بمن يعتقد أنه يأتي بالمنفعة ويدفع المضرة، وليس ذلك كله إلا الله - تعالى -.

ثم ذكر المصنف أقوالاً في الآية، وأصح هذه الأقوال هو قول ابن مسعود رضي الله عنه؛ لأنه قد رواه البخاري في صحيحه، وصحيح البخاري - كما هو معروف - أصح الكتب، التي تنقل الأخبار والآثار والأحاديث، فإذا ورد النص في الصحيح، لم يبق لنا مجال نبحت في غيره، لكن هذه أقوال المفسرين تُذكر في كتب التفسير.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقوله: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧] لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء.

وفي التفسير المنسوب إلى الطبري الحنفي: قل للمشركين يدعون أصنامهم دعاء استغاثة، فلا يقدرُونَ كشف الضر عنهم ولا تحويلاً إلى غيرهم، ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٥٧] أي الملائكة المعبودة لهم، يتبادرون إلى طلب القربة إلى الله فيرجون رحمته ويخافون عذابه ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ ٥٧ ﴿[الإسراء: ٥٧] أي مما يحذره كل عاقل. وعن الضحاك وعطاء: أنهم الملائكة، وعن ابن عباس: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ [الإسراء: ٥٧] عيسى وأمه وعزيراً.

الشرح

قوله: (لا تتم العبادة إلا بالخوف والرجاء)، الخوف والرجاء هما جناحان للمسلم يعبد الله عليهما، يعبد الله خائفاً من عذابه، ورجاءً في ثوابه، والعلماء تحدثوا عن الخوف والرجاء كثيراً، فقالوا: الإنسان في الدنيا ينبغي أن يغلب جانب الخوف؛ لأن الإنسان إذا خاف من الشيء، سعى إلى الخلاص منه، وإذا أمِنَه، ربما يقع في المحذور من حيث لا يشعر، ولكن عند الموت، ينبغي أن يغلب جانب الرجاء، لكن لا يعني هذا أن يهمل في الدنيا الرجاء، فإن ربنا ﷻ كريم، ولكن لو علم الناس ما عند الله من الرحمة والعفو والمغفرة، ربما كثرت معاصيهم؛ لأن الله رحيم، ولهذا في سورة الفاتحة أول ما عَرَّفْنَا الله بنفسه، بأنه رحمن رحيم، لم يكتف بذكر واحدة منهما، بل عرفنا أنه رحمن رحيم، وهاتان صفتان تدلان على كثرة الرحمة، ولكن الله شديد العقاب،

فالإنسان بكلمة واحدة، قد يقع في جهنم سبعين خريفاً، وبكلمة واحدة قد يرتقي في الدرجات العليا، ويلقى الله عنه وهو راضٍ يوم القيامة، وذلك بحسب ما في قلب الإنسان، فقد يقول كلمة مباركة مفيدة نافعة ينفع الله بها، وقد يقول كلمة ينافق بها ويتزلف بها، يخسر دينه ودنياه، فللمسلم أن يحرص وأن يخاف، فيرجو في ثوابه ويخاف عقابه، ويخاف من عقابه، ويرجو في ثوابه، فإن ربنا رحمن رحيم.

فالمعاصي مهما كثرت إذا كانت عن شهوة، فإنه يُرجى للإنسان أن تغفر يوم القيامة، لكن إن كانت عن شركٍ وعنادٍ واستكبارٍ، لا يُرجى له ذلك، وهناك نموذجان: آدم وإبليس، إبليس أمر، فعصى، وكانت معصيته عناداً واستكباراً، فطرده الله من رحمته، وآدم عصى، لكن كانت معصيته عن شهوة، لا عن كبر وعناد، فلم يكن ذلك سبباً لطرده؛ لأن الإنسان قد تغلبه شهوته، وقد يضعف، فالإنسان ينبغي أن يحذر بعض المواقف، وبعض الكلمات، وبعض الحالات؛ حتى لا يقع في أمر يحبط عليه عمله كله، أما ضعف الإنسان وقصوره وتجاوزه بسبب ضعفه وشهوته، فهذا مما يُرجى له المغفرة، لكن إذا تعدى ذلك، إما إلى الشرك، أو العناد، أو الاستكبار، أو التقرب إلى المخلوق على حساب مخلوق آخر، فهذا -نعوذ بالله- يُخشى على صاحبه من عذاب الله يوم القيامة.

قوله: (وفي التفسير المنسوب إلى الطبري الحنفي)، هذا التفسير المنسوب

للطبري الحنفي، عجزت عن معرفته، ومعرفة صاحبه، كثيراً ما يستشهد رحمته بكلامه، وله كلام جميل في مواقف كثيرة، لكن لم أستطع أن أعرف من هو الطبري الحنفي، أما الطبري المشهور فهو شافعي المذهب، بل بعض العلماء يرى أنه مجتهد مستقل في مذهبه، أما الحنفي هذا فلم أستطع معرفة من هو المراد به.

قال المؤلف رحمه الله:

قال شيخ الإسلام: وهذه الأقوال كلها حق، فإن الآية تعم من كان معبوده عابداً لله سواء كان من الملائكة أو من الجن أو من البشر، والسلف في تفسيرهم يذكرون جنس المراد بالآية على نوع التمثيل، كما يقول الترجمان لمن سأله ما معنى لفظ الخبز؟ فيريه رغيفاً فيقول هذا، فالإشارة إلى نوعه لا إلى عينه، وليس مرادهم بذلك تخصيص نوع دون نوع مع شمول الآية للنوعين.

الشرح

قوله: (قال شيخ الإسلام: وهذه الأقوال كلها حق)، يشير ابن تيمية رحمه الله إلى قاعدة في التفسير، فإن الإنسان قد يرى أقوال السلف مختلفة، فيعجب كيف يختلفون! فسبب الخلاف يأتي من عدة أوجه، الوجه الأول: أن بعض الأقوال صحيح إلى من نسبت إليه، وأن الأقوال الأخرى لم تصح، فدعوى التعارض ساقطة، فإن السند إذا لم يصح إلى صاحبه، لا ينسب إليه، لكن التفسير في كثير من الأحيان تذكر الأقوال مع أنها لم تصح، كما ذكرنا في أول الكتاب بعض أقوال نسبت لابن عباس رضي الله عنهما لم تصح، مع أنها يذكرها كل المفسرين.

الوجه الثاني: أن المفسرين من السلف لا يذكرون المراد من الآية كاملاً، إنما يذكرون نموذجاً وتمثيلاً فقط، كما لو سألت إنساناً: ما هو الرغيف؟ أو ما هو الخبز؟ أو ما هو العيش؟ - كما يقول بعض الكتاب المعاصرين، فلشدة شغل الناس بالخبز، سموه العيش، وإلا فهو لا يُسمَّى عيشاً-، فأراك رغيفاً واحداً، لا يعني أن لفظ الخبز يُطلق على هذا الرغيف فقط، بل المراد أنه يطلق على هذا الرغيف، وعلى كل رغيف مثله، فالسلف يذكرون فرداً أو أحاداً من

النوع العام، مثلاً في الصراط المستقيم، بعض المفسرين قال: القرآن، وبعضهم قال: الإسلام، وبعضهم قال: أبو بكر وعمر، فليس بينها تناقض، إنما ذكر كل مفسر بعض ما يشمله اللفظ، فاختلف السلف ليس اختلاف تضاد أو تناقض؛ لأن التضاد والتناقض من النسب اللفظية، فالنسبة الأولى التناقض أي أن لا يجتمع المعنيان ولا يرتفعان، لكن التضاد: أن لا يجتمع المعنيان وقد يرتفعان، فمثلاً لو قلت هذا إنسان حي، وقال شخص آخر: ليس بحي، فهذا تناقض، كما جاء في عقيدة الباطنية، قالوا: نحن لا نصف الله بالثبوت ولا بالسلب، لا نقول حي ولا نقول ليس بحي، وهذا تناقض، لا يمكن، والعلماء قالوا: لا يجتمع النقيضان، إما أن يكون حياً، وإما أن يكون ليس بحي، وفي التضاد لا يجتمعان، فلو قلت: هذا مثلاً الجدار ليس أحمر ولا أصفر، هذا صحيح لكونه أسود مثلاً، فإن هذا يسمى تضاداً، فلا يجتمع الضدان، ولكن يرتفعان، فالسلف اختلافهم ليس اختلاف تناقض ولا تضاد، ولكنه اختلاف تنوع في العبارة، وإلا فإن المعنى يشمل هذه كلها، فمن عبد عزيراً شمله المعنى، ومن عبد عيسى شمله المعنى، ومن عبد الجن شمله المعنى، لكن إذا رجعنا إلى صحة الآثار والأقوال، نرى أن ما نُقِلَ عن ابن مسعود رضي الله عنه أصح من جميع الأقوال الأخرى، فنغلب الصحيح على غيره، ونهمل ما لم يصح عندنا من تلك الآثار.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

فالآية خطاب لكل من دعا دون الله مدعواً، وذلك المدعو يبتغي إلى الله الوسيلة ويرجو رحمته ويخاف عذابه، فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين، سواء كان بلفظ الاستغاثة أو غيرها، فقد تناولته هذه الآية كما تتناول من دعا الملائكة والجن، ومعلوم أن هؤلاء كلهم يكونون وسائط فيما يقدره الله بأفعالهم، ومع هذا فقد نهى الله عن دعائهم، وبين أنهم لا يملكون كشف الضر عن الداعين ولا تحويله، لا يرفعونه بالكلية ولا يحولونه من موضع إلى موضع، كتغيير صفته أو قدره، ولهذا قال: ولا تحويلاً فذكر نكرة تعم أنواع التحويل، فكل من دعا ميتاً أو غائباً من الأنبياء والصالحين أو دعا الملائكة أو دعا الجن فقد دعا من لا يغيثه ولا يملك كشف الضر عنه، ولا تحويله انتهى.

الشرح

قوله: (فالآية خطاب لكل من دعا دون الله مدعواً)، هذا المعنى في الآية، والذي أنكره القرآن الكريم، يوجد اليوم في مساحة كبيرة جداً من بلاد المسلمين، فلو خرج إنسان خارج هذه البلاد، لرأى العجب، والشرك ليس نوعاً معيناً، ولكنه أنواع، لكن الشرك الساذج الذي يدل على سفاهة صاحبه، وهبوطه وانحطاطه إلى مستوى لا يليق بالإنسان، ففي كل بلد يُعبد قبر من دون الله، ويُقدَّس ويُعظَّم، وله يُذبح، وله يُنذر، ويُطاف حوله، ولم يعرف هؤلاء معنى لا إله إلا الله، والجهل بلا إله إلا الله يكاد يعم غالب بلاد المسلمين، لكن تتفاوت الدرجات، فإن الإنسان الذي يكون منه التقصير والمعصية، غير الإنسان الذي ينحط إلى أن يعبد الأحجار، أو الأشجار، أو الأموات، هذا انحطاط رهيب جداً، يُسيء إلى المسلمين، ويُسيء إلى الإسلام، فإن المشركين إذا دُعوا، ورأوا واقع المسلمين على هذه الصورة،

كان هذا صاءً لهم عن دين الله، إذا جاؤوا إلى المسلمين، ورأوهم يتمسحون بالقبور، ويدعون الأموات، وينذرون لهم، ويتقربون لهم، فإنهم يسخرون منهم، ويكون هذا صاءً لهم عن دين الله.

فهذا المعنى الذي تذكره الآية الكريمة يُوجد في كثير من بلاد المسلمين، وما لم يعرفوا معنى لا إله إلا الله، لن يرتقوا إلى مستوى هذه الكلمة، فإن الله أراد من الإنسان أن يكون إنساناً عزيزاً حراً، لا يقدّس غير الله، ولا يعظم غيره، ولا يذل لغيره، فالله كرمه وشرفه، وجعله إنساناً حراً، فإبى إلا العبودية، فيعبد المخلوقات، وهذا -نعوذ بالله- نقص في عقل الإنسان، كما أنه نقص في دينه، والله يقول: لا تعبد غيري، فالمخلوقات كلها عبادي، وفي طاعتي، كلها تذلل لي، وتخضع لي، أنت أيها الإنسان ينبغي أن لا تذلل لإنسان مثلك، فإذا كان لا يجوز لك أن تذلل لإنسان مثلك، فكيف تذلل لشجر، أو حجر، أو مدر، أو قبر، أو نحو ذلك! فهذا المعنى يوجد في غالب بلاد المسلمين، ولهذا يقول بعض أهل العلم: إن المسلمين يدعون في كل صلاة، اللهم اذلّ الشرك والمشركين، والشرك يعم في جميع أقطار المسلمين، فهم يدعون على أنفسهم؛ لأنهم في غالب أعمالهم مشركون، إلا من رحم الله، فالشرك أخطر وأكبر، وأعظم خطر يهدد الإنسان هو الشرك؛ لأن الله لا يغفره يوم القيامة، لكن المعاصي الأخرى في رحمة الله، إن شاء غفرها، وإن شاء عاقب عليها، أما الشرك فلا يغفره الله؛ لأن المشرك يساوي المخلوق الضعيف بالخالق الغني القادر، ويصرف حق الله لخلق من خلقه، فقد ظلم نفسه، واعتدى على حق الله ليصرفه لغير الله، فنحن في حاجة إلى أن ننشر التوحيد، وأن يعم التوحيد بلاد المسلمين، وبعد ذلك يرى الناس هذا الدين نموذجاً حياً، فإذا دُعوا إليه، رأوا دعوتنا صادقة صحيحة، لكن إذا دَعَوْنَا الناس، ونحن نخالف هذه الدعوة، فإننا نصد الناس بالأفعال، وإن دعوناهم بالأقوال.

قال المؤلف رحمه الله:

وبنحو ما تقدم من كلام هؤلاء، قال جميع المفسرين: فتبين أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله هو ترك ما عليه المشركون من دعوة الصالحين والاستشفاع بهم إلى الله في كشف الضر وتحويله، فكيف ممن أخلص لهم الدعوة، وأنه لا يكفي في التوحيد دعواه والنطق بكلمة الشهادة من غير مفارقة لدين المشركين، وإن دعاء الصالحين لكشف الضر أو تحويله هو الشرك الأكبر، نبه عليه المصنف.

قال: وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ۖ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْمُنْكَرِينَ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧].

الشرح

وقد أوردنا قبل نموذجاً لكلام بعض علماء المسلمين، فإذا أنكر المسلم أنه مشرك، فكيف تحاجُّه؟ هناك رسالة للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله صاحب المتن، اسمها كشف الشبهات، حوار بين موحد ومشرك، فيقول: نسأل هذا الإنسان المسلم الذي يزعم التوحيد: ما هو الشرك الذي جاء الرسول ﷺ بإبطاله؟ فإن لم يعرف، نخبره، فإن قال: إن الرسول ﷺ جاء يدعو الناس إلى أن يعتقدوا أنه ليس هناك خالق مع الله، نقول: هذا كذب وخطأ، فإن قريشاً كانت تعرف أن الخلق كله لله، والقرآن يبين هذا المعنى، فإن القرآن قال: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ۚ﴾ [الزمر: ٣٨].

فالخلق ليس فيه إشكال، مع أن أكثر المسلمين يفسرون معنى لا إله إلا الله، بأنه لا خالق إلا الله، وهذا خلاف للغة، وخلاف للقرآن وللسنة، وخلاف

للعقل، فكيف يدعون إلى أمر أقرُّوا به؟ فنقول: أنت لم تعرف المعنى المراد الذي جاء الرسول ﷺ بدعوة الناس إليه، فنحن نعلمك: الناس كانوا يعظمون غير الله، ويدعون غيره، ويستشفعون إلى الله بالأصنام، ويستغيثون بغيره، ويذبحون لغيره، وينذرون لغيره، هذا هو الشرك الذي كان يعم الجزيرة عندما جاء الإسلام، فهذه الرسالة حوار بين موحد ومشرِك، من المشركين المعاصرين، ويعلمك كيف تحاوره، وتأخذه إلى جادة الصواب.

فهؤلاء قد ينكرون أنهم مشركون، لكن نسألهم: ما هي العبادة؟ فإن قال: العبادة أن تعتقد أن الله هو الذي خلق، نقول: هذا ليس معنى العبادة، لا في اللغة، ولا في الشرع، فما معنى لا إله إلا الله؟ ليس معناها لا خالق إلا الله، لا في اللغة، ولا في الشرع، بل معناها لا معبود أو لا مُطاع أو لا محبوب إلا الله، فهذه كلها من معاني لا إله إلا الله، فإن الألوهية - كما مرَّ - هي العبودية، وإله بمعنى معبود، أي مألوه، فالعبادة ليس معناها أن يُقَرَّ العبد بأن الله خلقه، فالعبادة فعل العبد، أما فعل الله فهو توحيد الربوبية، وفعل العبد توحيد العبادة، فهو مُطالِب أن يصفى عمله لله، عمل قلبه، وعمل لسانه، وعمل جوارحه، هذا معنى التوحيد، ومعنى العبادة، فإن كثيراً من المسلمين لا يعترف أنه على الشرك، وهذا من جهله بمعنى لا إله إلا الله.

قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ ﴿٦٦﴾ إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، هنا ذكر إبراهيم عليه السلام نفس اللفظ الذي ذكره مؤمن يس، فإنه قال: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدَ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [يس: ٢٢]، وهنا إبراهيم عليه السلام يقول نفس العبارة ﴿تَعْبُدُونَ﴾ ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، أي خلقتني، فإن قوم إبراهيم عليه السلام كانوا يعبدون الله، ويعبدون الأصنام، فلو قال أبرأ من كل ما تعبدون، لبرأ حتى من الله، لكنه استثنى مما تعبدون، الله الذي فطرني فقال:

﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (١٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿[الزخرف: ٢٦-٢٧] فَإِنِّي لَا أBRأُ مِنْ اللَّهِ، وهنا ذكر الفطرة أي الخلق، فَطَرَهُ أَي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَأَوْجَدَهُ، فاستثنى من البراءة الله ﷻ.

وإبراهيم عليه السلام، إمام الأنبياء وإمام الموحدين، وأسرته كلها أسرة توحيد، هو وابنه وزوجته، وما جعل الله من مواطن العبادات في هذا البلد، إنما هو تكريمًا لإبراهيم عليه السلام، فإن زوجته هاجر سَعَت بين الصفا والمروة، فجعلها الله تشريعًا؛ لأن هاجر -عليها السلام- عندما جاء بها إلى مكة، فتركها، وغادر وذهب، فنادته يا إبراهيم، يا إبراهيم، يا إبراهيم ثلاثًا، فلم يجبها، (فقالت: الله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قالت: إذاً لن يضيعنا)^(١)، تركها وحدها تحت دوحة في مكان البيت، ليس عندها أنيس ولا أحد، لكن توحيدها جعلها تبصر، وتوحيدها جعلها ذكراً، فكل مَنْ سعى بين الصفا والمروة إلى قيام الساعة، يذكر هاجر -عليها السلام-، كذلك إسماعيل عليه السلام عندما قال له أبوه: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ قَالَ يَتَأَتٍ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ﴿١٠٢﴾ [الصافات: ١٠٢]، فصبر، ثم فداه الله بذلك الفداء، فأصبح الفداء يذبح إلى يوم القيامة على حدث إسماعيل عليه السلام، وإبراهيم وابنه وزوجته كلها تُسمَّى أسرة التوحيد، فخلد الله ذِكْرَهَا، وإبراهيم عليه السلام هنا يقول لقومه: إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ مِنْ كُلِّ مَا تَعْبُدُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﷻ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال ابن كثير: يقول تعالى مخبراً عن عبده ورسوله وخليته إمام الحنفاء، ووالد من بعث بعده من الأنبياء، الذي تنتسب إليه قريش في نسبها ومذهبها، إنه تبرأ من أبيه وقومه في عبادتهم الأوثان فقال: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٢٨) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدُنِي ﴿٢٧﴾ ... ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨] أي هذه الكلمة وهي عبادة الله وحده لا شريك له وخلع ما سواه من الأوثان، وهي لا إله إلا الله أي جعلها في ذريته يقتدي به فيها من هداة الله من ذرية إبراهيم عليه السلام، ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (٢٨) [الزخرف: ٢٨] أي إليها.

قال عكرمة ومجاهد والضحاك وقتادة والسدي وغيرهم في قوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨] يعني: لا إله إلا الله لا يزال في ذريته من يقولها، وقال ابن زيد: كلمة الإسلام، وهو يرجع إلى ما قاله الجماعة.

الشرح

يقول في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾، معناه أنه ربِّي أسرته على هذه الكلمة، فإن عقب الإنسان أولاده وبناته، فإذا ربَّاهم على هذه الكلمة، وعلمهم التوحيد، فإنها تبقى في عَقِبِهِ، فكل مسلم مُطالب بأن يقتدي بإبراهيم عليه السلام، يحرص على أن يُربِّي أسرته على هذه الكلمة، حتى يبقى أثرها ونفعها له بعد موته، فإن الإنسان إذا مات ينقطع عمله، إلا من ثلاث منها: (ولد صالح يدعو له)^(١)، ولد صالح أصلحه الله على يدي أبيه، فينبغي للمسلم أن

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله، إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، برقم: (١٦٣١)، (١٢٥٥/٣).

يقتدي بإمام الحنفاء، أن يربي أهله على معنى لا إله إلا الله، حتى يبقى في عقبه من يقولها، ويعمل بها، فيأتيه القُطاف، ويأتيه الأجر وهو في قبره، كل من عمل بها بسببه، فإنه يأتيه أجرها، وهو قد مات وَلَقِيَ اللَّهَ ﷻ.

قلنا أن اختلاف المفسرين في الألفاظ لا يدل على التناقض، بل هذا من اختلاف التنوع، فقال السدي وقتادة وغيره: معناها لا إله إلا الله، وقال ابن زيد: كلمة الإسلام، وكلها بمعنى واحد، لا إله إلا الله هي الإسلام، فهذا اختلاف في الألفاظ لا في الحقائق.



قال المؤلف رحمه الله:

قلت: وروى ابن جرير عن قتادة في قوله ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: خلقني، وعنه: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٦٦) ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي﴾ قال: إنهم يقولون إن الله ربنا، وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴿[الزخرف: ٨٧]، فلم يبرأ من ربه رواه عبد بن حميد.

قلت: يعني أن قوم إبراهيم يعبدون الله ويعبدون غيره، ف تبرأ مما يعبدون إلا الله، لا كما يظن الجاهل أن الكفار لا يعرفون الله، ولا يعبدونه أصلاً، وروى ابن جرير وابن المنذر عن قتادة: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ [الزخرف: ٢٨]، قال: الإخلاص والتوحيد، لا يزال في ذريته من يوحد الله ويعبده.

الشرح

لا زال الشارح رحمه الله يفسر موقف إبراهيم عليه السلام، والقرآن الكريم يعرض نماذج الموحدين من الأمم الماضية، وهذا أسلوب من أساليب القرآن الكريم، أن يربي الأمة الإسلامية بشتى أنواع الأساليب، ومنها القصص، يقص علينا نماذج ممن عاش على هذا الإيمان، وممن أدرك معنى التوحيد، فإذا رأينا تلك النماذج، ازدادت قلوبنا ثباتاً واستقامة، فهذه الآية في قول إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٦٦)، براء مصدر، والفعل: تبرأ، لكن القرآن جعله كأنه هو المصدر، يعني ليس هناك فعل فيه، بل مُنتهى البراءة، وقد كان قوم إبراهيم عليه السلام يشركون عبادة الأصنام مع عبادة الله، لذا حصر إبراهيم عليه السلام في الأصنام التي تُعبد من دون الله، مما يخالف حقيقة التوحيد، لكن قومه يعبدون الأصنام، ويعبدون الله، فلو سكت، لكان تبرأ حتى من الله، لكن

إبراهيم عليه السلام يعرف هذه الحقيقة، وأن قومه يعبدون الله، ويعبدون الأصنام، فأبراهيم عليه السلام إنما يتبرأ من الأصنام، فقال: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ (٢٦) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿٢٧﴾، إلا الله، ولم يقل إلا الله باسمه، إنما ذكره بفعله؛ لأنه إذا كان هذا الكون هو فعل الله، وليس فعل المخلوق، فلماذا يعبد الناس من لا فعل له في الوجود؟ فطرنى أي خلقتني، فإذا كنت فردًا من الإنسانية، واحدًا من النوع البشري، والله الذي خلقتني، فكلكم خلقكم الله، فأبرأ ممن لم يخلقكم، ولم يخلقني، وهو الأصنام، إلا الله الذي فطرنى، فإنني لا أتبرأ منه، فأبراهيم عليه السلام يذكر هذه الحقيقة، والمؤلف أورد هذه الآية؛ ليرد على الذين جهلوا معنى لا إله إلا الله، ويظنون أن معناها لا خالق إلا الله، فيقول: لا قریش ولا الأمم الماضية تجهل أن الله ربها، وأن الله خالقها، بل كل أمة كانت تعبد الأصنام وتعبث الله، لكن المشكلة في أنهم أشركوا مع الله غيره، فهذه مشكلة قوم إبراهيم عليه السلام، وهي مشكلة قوم محمد ﷺ، فالمشكلة واحدة، وهي أنهم عبدوا الله وعبدوا معه غيره، فهذا هو وجه الشاهد في هذه الآية.

العقب يدل على أحد معنيين، إما أنه يدل على ذريته بالذات، أو يدل على من جاء بعده من قومه، ممن سار على منهجه، وعلى عقيدته، ولا يملك إبراهيم عليه السلام أن يجعل هذه الكلمة في عقبه، لكن إبراهيم عليه السلام ربى ذريته عليها في حياته، وربى من اتبعه عليها في حياته، فعندما مات، بقي من يقولها، وهكذا المسلم ينبغي أن لا يموت حتى يترك في عقبه من يوحد الله، وهذه هي ضريبة هذه الكلمة، أن يحرص على أن يلقى الله، وقد ترك وراءه من يقولها ويتعبد الله بها، وهذا لابد فيه من جهد، وهو من الدعوة إليها، لا يكفي المسلم أن يقولها ويعمل بها في نفسه، ﴿وَالْعَصْرِ﴾ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ

ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٢﴾ [العصر: ١-٣]، وهو الدعوة إلى هذه الكلمة، والصبر على الأذى، فيها كما قال العلماء، فلا بد من جهد لتبقى هذه الكلمة في العقب، أي فيمن يعقب الإنسان، ويأتي وراءه؛ لأن للإنسان أمماً وعقباً، فخلف الإنسان يسمى عقباً؛ لأن آخر القدم عقب، فمن جاء بعده يكون عقبه، أي وضع رجله مكان رجل الأول، ولهذا يقال: إذا مات شخص، هل وراءه أحد يعقبه؟ قالوا: نعم، فإبراهيم عليه السلام جعلها كلمة باقية في عقبه، أي ربى عليها ذريته وأتباعه، فَبَقِيََتِ هذه الكلمة هي ملجأً ومنازاً يلجأ إليها المسلمون، ويوحّدون الله بها، هذا المراد بهذه الآية، والله أعلم.



قال المؤلف رحمه الله:

فتبين بهذا أن معنى لا إله إلا الله هو البراءة مما يعبد من دون الله، وإفراد الله بالعبادة، وذلك هو التوحيد لا مجرد الإقرار بوجود الله وملكه وقدرته وخلقه لكل شيء، فإن هذا يقر به الكفار، وذلك هو معنى قوله: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٦-٢٧] فاستثنى من المعبودين ربه وذكر سبحانه أن هذه البراءة، وهذه الموالاة هي شهادة أن لا إله إلا الله قاله المصنف.

الشرح

هذه البراءة والموالاة من لوازم التوحيد، من لوازمه أن يحب صاحبه أهل التوحيد، وأن يبغض أعداء التوحيد، ولا يستقيم في قلب عبد موحد حب التوحيد، وحب المشركين، إما أن تحب المشركين، وإما أن تحب الموحدين، والحب على ثلاثة أنواع: الحب الشرعي كحب الله ﷻ، وحب لمن يحبه الله، وحب لما يحبه الله، حب الله الذي خلقه وأوجده، فهو ربه وإلهه والمنعم عليه بكل النعم ﷻ، كيف لا يحبه، وأما حب من يحبه الله، فذلك أن الله يحب الموحدين، ويحب الصالحين، فإذا وجد في قلبه محبة للصالحين، فتوحيده صحيح، وإذا وجد في قلبه حباً للفاسق والمشرkin وأصحاب البدع، فتوحيده فيه ضعف، فإن الفاسق والكافر وإن كنّا لا نحكم على الفاسق بحكم الكافر، لكن لا نحب الفاسق كحبنا للمؤمن الصالح، ولكن لا نُعادي هذا الفاسق إذا كان مسلماً يؤدي الفرائض، فنحبه بقدر توحيده، ونبغض فسقه، وننصحه في ترك هذا الفسق، ونأمره بالمعروف، وننهاه عن المنكر، لكن لا نُعاديهِ؛ لأن

الحديث يقول: (المسلم أخو المسلم)^(١)، والمسلم في الاصطلاح الشرعي يشمل حتى الفاسق، لكن القرآن ذكر الأخوة للمؤمنين، والحديث وسع دائرة الأخوة الإسلامية، فحتى الفاسق نحبه؛ لتوحيده، لا لفسقه، لكن نكره ما يأتيه من فسق ومعصية، ونحب له الصلاح، ونحرص على صلاحه، ولكن الكافر لا ينبغي أن يكون في قلوبنا حب له؛ لأن الحب فعل قلب مثل فعل الجوارح، والله أعطانا هذا القلب لنعبده به، وعبادة الله القلبية أن لا نحب إلا مَنْ يحبه الله، أولاً: أن نحب الله ﷻ، وأن لا نحب إلا مَنْ يحب الله، ونحب ما يحبه الله، فالله يحب الطاعات، ويحب الصالحات، ويحب بيوته، ويحب الخير، فنحب ما يحبه الله، ثم نكره مَنْ يكرهه الله، ولو كان أقرب قريب لنا، أرأيت لو كان هناك رجل فاسق يؤذي أباك بغير حق، فكنت تأخذ من مال أبيك أمام أبيك، وتعطيه هذا الفاسق الذي يؤذي أباك بغير حق، وتقول لأبيك: إنني أحبك، هل يصدقك أبوك؟ لا يصدقك، ويقول: كيف تأخذ من مالي وتعطيه من يؤذيني بغير حق، وترعم محبتي! كذلك هذا القلب لله، لا نحب به إلا ما يحبه الله، فكيف نحب أعداء الله، والله يرانا ويطلع علينا! ونقول: إنا نحب الله، فمحبته الله تقتضي منا أن لا نحب إلا مَنْ يحبه الله، وأن لا نحب إلا ما يحبه الله، فتكون محبتنا محبة شرعية، تابعة لمحبة الله ورسوله، ونبراً من كل ما يعارض هذه المحبة، فكل من يتعارض أو يعارض الإيمان والصلاح والتوحيد نكرهه؛ لأننا نحب الله، لكن لا يعني هذا أن نقطع العلاقات العامة مع مَنْ نكره، هذا ليس شرطاً، قد نكره الإنسان، وبيننا وبينه معاملات دنيوية،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه، برقم: (٢٤٤٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، برقم: (٢٥٦٤)، (١٩٨٦/٤).

فهذا سيد البشر ﷺ، وهؤلاء اليهود أعدى خلق الله لهذا الدين، وكان الرسول ﷺ يعاملهم معاملة دنيوية، حتى إنه مات ودرعه مرهون عند يهودي، فالمعاملة الدنيوية شيء، والحب القلبي شيء، لا نودهم، ولا نحبه، ولا نصرهم، ولا نعينهم، ولا نستشيرهم، كل هذا موقف من أعداء الله؛ لأن هؤلاء أعداء ربنا، أعداء ديننا، فهذا موقف إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [٢٦] إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي ﴿ [الزخرف: ٢٦-٢٧]، ليس هناك أي علاقة ولا أي صلة بيني وبين من تعبدون، فهذا هو معنى الولاء والبراء في الإسلام، أن نتولى المؤمنين الصالحين، وأن نتبرأ من أعداء المؤمنين الذين يبغضون هذا الدين.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: وقوله تعالى: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]، الأخبار هم العلماء، والرهبان هم العباد.

الشرح

هذه الآية تتحدث عن بني إسرائيل، والله ﷻ قد ذكر قصص بني إسرائيل في كتابه كثيراً، اليهود والنصارى، وقد أسهب في ذكر أحوال النصارى، مع أن المدينة لم يكن فيها نصارى، ولكن الله يريد أن يعلمنا عن أحوال الأمة التي سبقتنا، وكيف نزع الله منها هذا الملك ونقله إلى أمة محمد ﷺ، وأسباب هذا النقل، وأسباب استبدال تلك الأمة بهذه الأمة؛ حتى نحذر أسباب سخط الله، فهذه الأمة النصرانية وقعت في كثير من الشراكيات، ومن المحرمات، والله يذكرها في كتابه كثيراً؛ ليبين لنا تلك المفاصد، وتلك الشراكيات حتى نحذرها.

ومما وقعوا فيه أنهم غالوا في رهبانهم وعلمائهم، غالوا في طاعتهم، والراهب يطلق على العابد، والحبر يطلق على العالم، ولهذا يقال في ابن عباس رضي الله عنهما: حبر هذه الأمة، أي عالمها، فالنصارى اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، وجاء في هذه الآية حديث واحد مرفوع إلى رسول الله ﷺ، ولكن سنده فيه ضعف، وأما المعنى فهو صحيح، وقد ورد عن جماعة من الصحابة والتابعين والمفسرين بنفس معنى الحديث، وسيأتي معنى الحديث، أما الصحابة فقد ورد عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: (أما إنهم ما أمروهم أن يصلوا لهم، ولا يصوموا لهم، ولكنهم أحلوا لهم الحرام، فأحلوه، وحرّموا عليهم

الحلال، فحرّموه، فتلك ربوبيّتهم لهم^(١)، وهذا ذكره الطبري رحمه الله في التفسير، وذكر عن ابن عباس بمعناه ولفظه، قال: أما إنهم لم يأمرّوهم أن يسجدوا لهم، ولكنهم أمرّوهم بمعصية الله، فسّمّاهم الله أرباباً بذلك، ووردَ هذا المعنى عن أبي العالية، وأبي البخري، والحسن، وجماعة من التابعين رحمهم الله، كلهم فسروا هذه الآية بالطاعة أي: أطاعوا الأحرار والرهبان في معصية الله، فكل من أطاعه الإنسان في معصية الله، فقد اتخذه ربّاً؛ لأن الطاعة حق للذي خلقه، والذي خلقه وفطره هو الله، فإذا صرف هذه الطاعة للمخلوق، فقد رفعه إلى مكان الله، وهذا ما فعل اليهود والنصارى، ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، لم يؤمروا بهذا، فمن أمرهم؟ الأمر لله، والله يقول: لم آمرهم بهذا، إنما أمرتهم أن يعبدوا إلهاً واحداً، أي الله، لا يملك أحد أن يأمر الإنسان بأن يعبد الإنسان، الطاعة حق لله، فلا يجوز للمخلوق أن يطيع غير الذي خلق.

هذا الكون كله مطيع لله، شمسه مطيعة لله، قمره مطيع لله، نجومه وكواكبه مطيعة لله، أشجاره، نباته، هواؤه، كلها تسير وفق أمر الله، كما قلنا في سورة الأعلى التي بينت هذه الحقائق الأربع ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ٢]، أي أوجد المادة، فسوّى أي: صوّر كل مخلوق له صورة، ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ﴾ [الأعلى: ٣] أي جعل نظاماً، ﴿فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣]، جمّع بين المادة والنظام، فهي تسير

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١١/ ٤١٩)، بلفظ: "أما إنهم لم يكونوا يصومون لهم، ولا يصلون لهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً، استحلّوه، وإذا حرّموا عليهم شيئاً أحلّه الله لهم، حرّموه، فتلك كانت ربوبيّتهم".

وفق نظام الله وطاعته، ليس من المخلوق من يستطيع أن يفصل بين المادة وبين نظامها، هذا الماء يتبخّر بنظام معين، ويتجمّد بنظام معين، لا يستطيع الإنسان أن يغيّر نظام هذا الماء، هذا المعدن يذوب في درجة معينة، ويتجمّد في درجة معينة، كل مخلوق له نظامه، لو لم يكن لكل مخلوق نظام، ما استطاع الناس أن يعرفوا هذه الصناعات، هذا الهواء الذي نعيشه الآن، مُقسّم تقسيمًا دقيقًا عجيبيًا، الآن في وقت واحد يستقبل القمر الصناعي ملايين المكالمات، ويُبثّها مرة أخرى إلى الأرض، وكل مكالمة تذهب إلى صاحبها، لماذا لا تختلط؟ لأن الله الذي خلق هذا الهواء جعله مُقسّمًا تقسيمًا دقيقًا، عرف الناس هذه الحقيقة، فاستفادوا منها، ولهذا يقول بعض العلماء: هذا القمر الذي يستقبل هذه المكالمات، ويُبثّها في وقت واحد، ولا يختلط عليه رقم برقم، وهو من صنّع الإنسان، فكيف يختلط صوت بصوت على الذي خلق الإنسان؟ تقول عائشة رضي الله عنها: (الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات كلها، فقد كانت المجادلة تجادله في ناحية البيت، قالت: وأنا لا أسمع، فأنزل الله وَعَلَّكَ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا) [المجادلة: ١] ^(١).

فهذه الصناعات تزيدنا إيمانًا، وتشرح لنا كثيرًا من قضايا الغيب، هذا صناعة الإنسان، فالذي خلق هو الذي يأمر، وهو الذي يطاع، الكون كله يطيع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه معلقًا في ترجمة باب، كتاب التوحيد، باب قوله الله تعالى: "وكان الله سميعًا بصيرًا"، وابن ماجه في سننه، باب فيما أنكرته الجهمية، برقم: (١٨٨)، والنسائي في سننه، كتاب الطلاق، باب الظهار، برقم: (٣٤٦٠)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٤١٩٥)، (٤٠/٢٢٨)، والحاكم في المستدرک، كتاب التفسير، تفسير سورة المجادلة، برقم: (٣٨٤٨)، (٢/٥٦٧)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الظهار، باب سبب نزول آية الظهار، برقم: (١٥٢٤٢)، (٧/٦٢٨)، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي في التلخيص، وصحّحه الألباني في تعليقه على ابن ماجه.

الله، والإنسان إن أطاع الله، كما أن الكون يطيع الله، سَعِدَ في الدنيا والآخرة، وإن صادم الكون، فعَصَى الله، تَمَزَّقَ في الدنيا وفي الآخرة، فالطاعة حق الله، لا تصرف للمخلوق، إلا إذا أذنَ الله، فنطيع رسول الله ﷺ، ليس لأنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إنما لأنه رسول الله، فنطيعه طاعةً لله، ونحبه محبةً لله، فالطاعة هي لله، وَلَمَنْ أذنَ الله بأن نطيعه من المخلوق، فقد أمر الله بطاعة كثير من المخلوقين، أَمَرَ الزوجة بأن تطيع زوجها، إلا في معصية الله، وأَمَرَ الأولاد أن يطيعوا آباهم، إلا في معصية الله، وأمر المتبوعين والرعية أن يطيعوا إمامهم، إلا في معصية الله، فالطاعة أصلها لله، فإذا أذنَ الله في طاعة مخلوق نطيعه؛ لأن الله أمرنا أو أذن لنا.

فالذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، ما عبدوهم، وما اعتقدوا أنهم يخلقون ويرزقون، وإنما أطاعوهم في معصية الله، فسَمَّاهم الله أرباباً، فكل مَنْ يطيعه الإنسان في معصية الله، فقد اتخذهُ ربّاً، شاء أم أبى، وهذه الآية دالة على هذا المعنى.



قال المؤلف رحمه الله:

وهذه الآية قد فسرها رسول الله ﷺ لعدي بن حاتم، وذلك (أنه لما جاء مسلماً دخل على رسول الله ﷺ وهو يقرأ هذه الآية، قال: فقلت إنهم لم يعبدوهم فقال: إنهم حرموا عليهم الحلال وحلّلوا لهم الحرام، فاتبعوهم فذاك عبادتهم إياهم) رواه أحمد والترمذي وحسنه، وعبد بن حميد وابن سعد وابن أبي حاتم والطبراني وغيرهم من طرق.

الشرح

قوله: (وغيرهم من طُرُق)، أي: من طرق كلها تدور على شخص واحد، اسمه غُطيف بن أعين، ومدار الحديث عليه من كل هذه الطرق، وهذا الشخص مجهول الحال والعين، ومجهول الحال كما سبق أن العلماء إذا ذكروا راوياً من رُواة الحديث، وعرفوا بمن روى عنه، ومن روى هو عنهم، وسكتوا عنه، فهذا يعني أنهم لا يعرفون حاله، هل هو ثقة ضابط أو غير ثقة، ومجهول العين هو الراوي الذي لم يرو عنه إلا شخص واحد، فما اكتملت الشهادة؛ لأن الشهادة اثنان، فإذا روى راوٍ واحد عن راوٍ آخر فقط، يسمى مجهول العين، أي ليس معروفاً بطلب العلم، ولا معروفاً عند المحدثين، ولو كان معروفاً؛ لأخذ منه أكثر من شخص، وهذا لم يرو عنه إلا عبد السلام بن حرب الملائي، فالحديث بهذا السند ضعيف، وليس له سند آخر، وقوله من طُرُق، أي عن هذا الراوي، والطبري رحمه الله روى له ثلاث طرق، كلها تنتهي إلى هذا الراوي غطيف، فالحديث سنده ضعيف، لكن معناه صحيح؛ فإنه ليس للآية معنى غير هذا المعنى، وهذا ما فسر به الصحابة رضي الله عنهم، منهم جبر الأمة ابن عباس رضي الله عنهما، وكذلك التابعون، فسروها بالطاعة، أي أطاعوهم فيما حرم

الله، فكان هذا عبادة لهم، وقد رَوَى هذا الحديث سبعة من علماء الحديث، كما ذكر المؤلف: الإمام أحمد، والترمذي، وعبد بن حبيب، وابن سعد، وابن أبي حاتم، والطبراني، وكذلك البيهقي في الحاشية، فليس كثرة ورود الحديث في مصنفات المحدثين دليلاً على صحة الحديث، وإنما العلماء يرجعون إلى سند الحديث، وذكر ابن الجوزي رحمته الله في كتابه الموضوعات، بعض الأحاديث، ولها أكثر من خمسة عشر طريقاً، ومع ذلك حكموا عليها بالوضع؛ لأن الوضعين السابقين لهم طرق، وما كان هناك مطابع، بل كان نُسَاح، يعطون الكتب لنقلها على أكثر من نسخة، والنُسَاح تختلف ضمائرهم من ناسخ إلى ناسخ، قد يأتي شخص فاسد، فيفسد ناسخاً، ويعطيه نقوداً؛ لينسخ له كتاباً، وقد زاد فيه أحاديث، وخاصة الكتب التي لم يعتنِ بها العلماء، فليس كثرة ورود الحديث في كثير من المصادر دالاً على صحته، حتى لو كان في الكتب المشهورة، فما بالك بالكتب المغمورة، وبعض الناس يذهب إلى الكُتُب التي لم يعتنِ بها العلماء، يتلمَّس منها أحاديث غريبة، يستشهد بها على ما يريد هو، ليس هدفه الحق، لكن هدفه أن يقوِّي ما بنفسه، أو ما يعتقد أنه هو، وهذا خطأ، فالمسلم عليه أن يكون حريصاً على أن لا يعبد الله إلا بما شرع الله ورسوله؛ حتى لا يقع فيما حرَّمه الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

وهكذا قال جميع المفسرين، قال السدي: استنصحو الرجال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [التوبة: ٣١]، الذي إذا حرم شيئاً فهو الحرام، وما حله حل وما شرعه اتبع ﴿سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١] أي تعالى وتقدس عن الشركاء والنظراء والأضداد والأنداد، لا إله إلا هو ولا رب سواه، ومراد المصنف رحمه الله بإيراد الآية هنا أن الطاعة في تحريم الحلال وتحليل الحرام من العبادة المنفية من غير الله تعالى، ولهذا فسرت العبادة بالطاعة، وفسر الإله بالمعبود المطاع، فمن أطاع مخلوقاً في ذلك فقد عبده، إذ معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله يقتضي إفراد الله بالطاعة وإفراد الرسول بالمتابعة، فإن من أطاع الرسول ﷺ فقد أطاع الله، وهذا أعظم ما يبين التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله؛ لأنها تقتضي نفي الشرك في الطاعة، فما ظنك بشرك العبادة كالدعاء والاستغاثة والتوبة وسؤال الشفاعة وغير ذلك من أنواع الشرك في العبادة، وسيأتي مزيد لهذا إن شاء الله تعالى في باب من أطاع العلماء والأمرء.

قال: وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

قال الشارح: قال المصنف رحمه الله في مسأله: ومنها أي من الأمور المبينة لتفسير التوحيد، وشهادة أن لا إله إلا الله آية البقرة في الكفار الذين قال الله فيهم: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وذكر أنهم يحبون أندادهم كحب الله، فدل على أنهم يحبون الله حباً عظيماً ولم يدخلهم في الإسلام، فكيف بمن

أحب الند حباً أكبر من حب الله؟ فكيف بمن لم يحب إلا الند وحده ولم يحب الله.

قلت: مراده أن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله هو إفراد الله بأصل الحب الذي يستلزم إخلاص العبادة لله وحده لا شريك له، وعلى قدر التفاضل في هذا الأصل وما ينبنى عليه من الأعمال الصالحة يكون تفاضل الإيمان والجزاء عليه في الآخرة.

الشرح

هنا شرح للمعنى المراد بهذه الآية، وهي أنه قال: أن من أطاع أحداً غير الله، فقد عبده؛ لأن الطاعة حق لله، فصرفها لغير صاحبها، شرك، ويكون قد عبد من أطاعه في معصية الله، فهذا مراده ﷺ بإيراد هذه الآية؛ لأن أكثر ما وقع فيه الناس من الفساد والشرك أنهم أطاعوا المخلوق في معصية الخالق، وظنوها معصية صغيرة، وهي في الحقيقة من كبائر الذنوب؛ لأن هذا اعتداء على حق الذي خلق، فالذي خلق هو الذي يأمر وينهى، أرأيت لو قام شخص في دولة من الدول لها رئيس، ثم قام هذا الشخص يأمر وينهى مع هذا الحاكم، لا يرضى عنه هذا الحاكم، ولا يتركه، بل يعاقبه أشد العقوبات؛ لأن الأمر في كل دولة لمن يرؤسها، وهذا مخلوق ليس هو الذي خلق المرؤوسين، ولا خلق شيئاً من الدنيا، لكنه نازعه في حكمه، وما هو المُلْك والحُكْم إلا الأمر والطاعة؟ فإذا كان هذا في حق المخلوق، فما بالك بالذي يعتدي على حق الخالق! ثم يأمر مع الله، وينهى مع الله، فالله يقول: هذا حرام، فيأتي المخلوق الضعيف ويقول: هذا حلال، والله يقول: هذا حلال، ويقول المخلوق الضعيف: هذا حرام، هذا له أشد العقوبات؛ لأنه نَصَبَ نفسه رباً وإلهاً يشرع للمخلوقين، ويحل ويحرم، والتحريم والتحليل من خصائص الخالق، هو

الذي يحرم ويحل وَيُحَلِّمُ، فهذه الآية تدل على أن مَنْ أطاع غير الله في معصية الله، مما يُحَلِّمُ وَيُحَرِّمُ، فقد اتخذهُ ربًّا، وهذا الفساد وقع كثيرًا في المجتمعات البشرية في الماضي، ولا زال في الحاضر يقع في كثير من مجتمعات البشر، وكذلك من مجتمعات المسلمين -نسأل الله العافية-.

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، هذه آية في سورة البقرة، وهي تتحدث عن قضية أخرى من قضايا التوحيد، فإن التوحيد أو العبادة هي الطاعة، والحب، والذل، وسبق الكلام عن الطاعة، وهذا هو الجانب الثاني: الحب، والحب من أعمال القلوب، فلا يجوز للإنسان أن يصرف حبه إلا للذي خلقه، كما أنه لا يجوز له أن يصرف طاعته إلا للذي خلقه، يقول تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ﴾ [البقرة: ١٦٥]، هو ليس هذا من فعل الله، بل من فعل العبد، ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] هذه الآية فيها تفسيران: الأول: يحبونهم كحب المؤمنين لله، والتفسير الثاني: يحبونهم كمحبتهم لله، فالتفسير الأول لم يثبت لهم حبًّا لله، لكن شبه حبهم للأصنام بحب المؤمنين لله، والتفسير الثاني شبه حبهم لأصنامهم كحبهم هم لله، وهذا الذي رجَّحه ابن تيمية رحمته الله يقول: هؤلاء في قلوبهم حب لله، وليسوا مجردين من محبة الله، لكن أشركوا مع الله أندادًا يحبونهم كحبهم لله؛ فاستحقوا العقاب، فما بالك بالذي ليس في قلبه حب لله؟ هؤلاء أحبوا الله، وأحبوا مع الله الأصنام أو الأنداد، ثم قال رحمته الله منتقلًا إلى المؤمنين، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، أي أشد محبةً لله من محبة الكفار لأصنامهم، ولهذا لم يشركوا مع الله غيره، هذه الآية تذكر أن مَنْ يحب مع الله غيره كمحبته لله، فقد اتخذهُ ربًّا مع الله.

فالإنسان على ثلاث درجات، الدرجة الأولى: ألا يحب إلا الله، والدرجة الثانية: أن يحب الله ويحب معه أندادًا كحبه الله، والدرجة الثالثة: أن لا يحب الله لكنه يحب الأنداد فقط، وعلامة حب الإنسان لله ألا يحب ما يكرهه الله، وألا يحب مَنْ يكرهه الله، فإذا سكن حب الله في قلبه، خرج حب كل شيء لا يحبه الله، لكن الإنسان يحب المعصية أحيانًا، فهذه المحبة محبة طارئة، ليست محبة شريكية تساوي محبة الله، وإنما أحب معصية مع علمه بأنها معصية، وأن الله يكرهها، لكن لو أحب ما حرّمه الله، ولم يقع في قلبه كراهة لهذا المكروه عند الله، فقد اتخذ مع الله نداءً، فالإنسان قد يقع في المعصية، ولا يقع فيها إلا إذا أحبها، لكن وهو يعلم أنها مكروهة لله، وهو لا يحب أن يقع فيها باختياره، لهذا آدم عليه السلام وقع في المعصية، ولكنه يعلم أنها معصية، وأن الله لا يحبها، وهو لا يحب أن يعصي الله، لكن زلّت به القدم، فانتبه واستيقظ، وعلم أنها معصية، فتاب الله عليه، وأما إبليس فعمل المعصية بعد أن أحبها، وبقي محبًا للمعصية، فطرده الله من رحمته، وكلاهما معصية في وقت واحد، أو في زمان متقارب، لكن ذلك عمل المعصية وبقي مُصِرًّا ومحبًّا لها، وشتان بين مَنْ يقع في المعصية عن كُره وعن غفلة وزلّة، ثم يستيقظ، ومَنْ يفعلها وهو محب لها، ويتصيّدها ويترقبها، فهذا أشد من السابق، وقد جاء في الحديث: (أن المؤمن إذا أذنب ذنبًا، كأنه في أصل جبل، يخشى أن يقع عليه، وأما المنافق إذا أذنب ذنبًا، فكأنه ذباب، وقع على أنفه فطار)^(١)، لسهولة الذنب عنده؛ لأنه لا يعظم الله، أما المؤمن فإنه ينزعج؛ لأن معصيته للذي خلقه لا يحبها، لكن ضعف إيمانه، وضعف نفسه، وجهله أوقعه في ذلك، فالحب لا ينبغي أن يصرف إلا للذي خلقه وأوجده، وألا يحب إلا ما يحبه الله، وإلا مَنْ يحبه الله،

(١) سبق تخريجه.

وَأَنْ يَبْغِضَ مَنْ يَبْغِضُهُ اللَّهُ، وَمَا يَبْغِضُهُ اللَّهُ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ (مَنْ أَحَبَّ لِلَّهِ وَأَبْغَضَ لِلَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ، وَمَنْعَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ)^(١)، وَهَذَا يُرَوَّى عَنْ عَمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَالْحُبُّ وَالْبَغْضُ هُمَا دُعَامَتَانِ لِلْإِيمَانِ، فَحَرَكَةُ الْقَلْبِ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ كَحَرَكَةِ الْجَوَارِحِ، كِلَاهُمَا تَسِيرُ وَفْقَ طَاعَةِ اللَّهِ وَجَلَّ جَلَالُهُ.

قوله: (يَكُونُ تَفَاضُلُ الْإِيمَانِ وَالْجَزَاءِ عَلَيْهِ فِي الْآخِرَةِ)، هَذَا يَبِينُ ثَمَرَةَ الْحُبِّ، فَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ ثَمَرَةُ أَعْمَالِ الْإِنْسَانِ فِي الدُّنْيَا، وَفِي الْآخِرَةِ تَظْهَرُ الْفَوَارِقُ بَيْنَ الْأَعْمَالِ، فَالْعَمَلُ الَّذِي فِيهِ الْحُبُّ لِلَّهِ، يَكُونُ الْأَجْرُ فِيهِ عِنْدَ اللَّهِ أَعْظَمَ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ عَمَلٌ أَعْمَالًا مِنَ الطَّاعَاتِ بِقَلْبٍ ضَعِيفٍ فَاتَرَ، فَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ أَجْرُهُ بِحَسَبِ فَتُورِ قَلْبِهِ، وَضَعْفِهِ.

وَقَالَ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ عَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا مَعَ اللَّهِ فِي الْحُبِّ: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ شَرِكٌ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ، لَكِنْ الَّذِي يَكُونُ حَبَهُ خَالِصًا لِلَّهِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مُقَابِلًا لَهُؤُلَاءِ، يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَعَلَى حَسَبِ دَرَجَاتِ الْحُبِّ، تَتَحَقَّقُ الْأَعْمَالُ، فَالَّذِي يَحِبُّ الصَّلَاةَ يَبْكَرُ إِلَيْهَا مُبَكِّرًا، وَإِذَا ضَعُفَ حَبُهُ لِلصَّلَاةِ، يَأْتِي فِي آخِرِ الصُّفُوفِ، وَرَبَّمَا لَا يَلْحَقُ إِلَّا بَعْضَ الرُّكْعَاتِ، لَكِنْ مَا الَّذِي يَجْعَلُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ يَبْكَرُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ الْأَذَانِ، إِلَّا حَبَهُ لِلصَّلَاةِ! فَبِقَدْرِ حُبِّ الْإِنْسَانِ لِلطَّاعَةِ يَكُونُ قَدْرُ الْمُبَادَرَةِ، وَالشَّيْطَانُ حَرِيصٌ عَلَى أَنْ يُؤَخِّرَهُ عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، إِذَا كَانَ الشَّخْصُ مُصَلِّيًا، فَمَا يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ يَقُولُ أَتَرَكَ الصَّلَاةَ؟ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَنْ يَتَرَكَ الصَّلَاةَ، لَكِنْ يَأْتِيهِ يُؤَخِّرُهُ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ السُّنَنِ، بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَنَقْصَانِهِ، بِرَقْمٍ: (٤٦٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ، كِتَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ (٦٠)، بِرَقْمٍ: (٢٥٢١)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ، بِرَقْمٍ: (١٥٦٣٨)، (٣٩٩/٢٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ، بِرَقْمٍ: (٧٦١٣)، (٨/١٥٩)، وَأَبُو يَعْلَى فِي مُسْنَدِهِ، بِرَقْمٍ: (١٥٠٠)، (٣/٦٨)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى أَبِي دَاوُدَ.

عن الصف الأول بالتدرج، فإذا تجاوب معه، نقله إلى الصف الثاني، فإذا تجاوب إلى الصف الثالث، فإذا تجاوب فوته ركعة، ثم ركعتين، ثم ما يذهب إلا وقد خرج الناس من المسجد، فيرجع إلى البيت يصلي في البيت مرة، وفي المسجد مرة، ثم أخيراً يصلي كلها في البيت، ثم يصلي بعضها ويترك بعضها، ثم يتركها كلها، كما يقول ابن الجوزي رحمه الله: الشيطان يأتي كل فئة بمكر عجيب، مثلاً تحب الصلاة كثيراً، فما يقول لك اترك الصلاة، ولا يؤخرك، يقول: صلاتك هذه ما هي صلاة شرعية، حركة يدك لازم أن ترفعها بطريقة نظامية خاصة، وتقف في الركعة الأولى ويفوتك أكثر من نصف الركعة؛ لأنك تبحث عن مكان رفع اليد، فوق شحمة الأذن، تحت شحمة الأذن، أمام الأذن، فوق الصدر، وكذا تحب الطهارة، فيأتيك ويؤخرك في الوضوء حتى تفوت الصلاة، هكذا إبليس يأتيك من طريق ما تحب، فإذا ما كان عندك مناعة شرعية تحفظك من إبليس، يستطيع أن يغويك، إما بالزيادة في الدين، وإما بالنقص من الدين، والزيادة في الدين كالنقص منه سواء، من زاد في الدين فإن عمله مردود، ومن نقص من الدين عمله مردود، وإبليس لا يهتم بأيهما فاز منك، إما بالزيادة وإما بالنقص، أهم شيء عنده أن يخرجك عن الحق الصحيح، والصراط المستقيم، إما بالإفراط وإما بالتفريط، فالذي جعل هؤلاء يعبدون غير الله، أنهم تجاوزوا، فأفراطوا في إعطائهم الحق، فالله جعل للعلماء حقاً، فتجاوزوه، فأعطوهم فوق حقهم، فإذا أمر الله بطاعة مخلوق، ما نتجاوز، بل نعطيه حقه فقط، وإذا طلب منّا التجاوز، نوقفه، فالحق هو الوسط في الحب والبغض والكره والتعامل، الوسطية هي الاستقامة، فالإنسان يكون معتدلاً في كل شيء، لا يتجاوز ما شرع الله، ولا يقصّر فيما شرع الله ﷻ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

فمن أشرك بالله تعالى في ذلك فهو المشرك لهذه الآية، أخبر تعالى عن أهل هذا الشرك أنهم يقولون لآلهتهم وهم في الجحيم: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ تُسَوِّكُم بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٩٧-٩٨].

ومعلوم أنهم ما ساووههم به في الخلق والرزق والملك، وإنما ساووههم به في المحبة والإلهية والتعظيم والطاعة.

فمن قال لا اله الا الله وهو مشرك بالله في هذه المحبة فما قالها حق القول وإن نطق بها، إذ هو قد خالفها بالعمل كما قال المصنف، فكيف بمن أحب الند جباراً أكبر من حب الله، وسيأتي الكلام على هذه الآية في بابها إن شاء الله تعالى.

الشرح

والذي يقرأ القرآن يرى عجباً؛ لأن القرآن ليس فيه عامل الزمن، فالقرآن يتحدث أحياناً عن الدنيا ثم ينتقل للحديث عن الآخرة، لكن قد يأتي في آية واحدة حديث عن الدنيا وحديث عن الآخرة، ثم ينتقل مرة إلى الدنيا، وأخرى إلى الآخرة، وبعضها سبق، وبعضها لاحق؛ لأن الماضي والحاضر والمستقبل عند الله سواء، فسبحانه وتعالى يكشف لنا صورة من صور الآخرة، من صور أهل النار فيقول ﷻ: ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٦].

النار فيها خصومة؛ لأن هناك فئة تسلطت على فئة، فكانت سبباً لإضلالها وإفسادها، فيأتي التابعون يقولون: أنتم كنتم سبباً لإفسادنا، فيقول الآخرون: أنتم المجرمون، فيجيبون: لو كان لنا كربة ثانية، ما أطعناكم، وما جئنا خلفكم، فالله يُنبئ المستضعفين الأتباع: احذروا، فلن ينفعكم أحد من البشر يوم

القيامة، هذه صورة من صور الذين أعطوا حق الله للمخلوق، ﴿قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ﴾ (٩٦) تَاللَّهِ إِنَّ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ [الشعراء: ٩٦ - ٩٧]، يعني كُنَّا ضَالِّين ضللاً لا بيناً، ﴿إِذْ نُسَوِّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٩٨) [الشعراء: ٩٨]، يعني: جعلناكم تطاعون فينا، وتنفذون فينا أوامرهم في معصية الله، كما نطيع الله، فلم يزعموهم بأن الأصنام تخلق، أو أن الأحرار والرهبان وعيسى يخلقون، أو الملائكة تخلق، فإنما ساووههم برب العالمين في الحب، أو في الطاعة، إما أنهم أحبوهم كمحبتهم لله، أو أطاعوهم كطاعتهم لله، وإلا فما هناك أمة من الأمم تعتقد أن الملائكة تخلق، أو أن الشمس تخلق، أو القمر يخلق، فهناك يختصمون، وهذه الخصومة ستقع كما أخبر الله ﷺ: ﴿تَاللَّهِ إِنَّ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٩٧) إِذْ نُسَوِّكُمْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٩٨﴾ [الشعراء: ٩٧ - ٩٨]، فهناك ينكشف لهم الحق لكن بعد فوات الأوان، فكشف الله لنا عن الآخرة، وأعطانا هذه النماذج؛ لنحذر، لئلا يكون لنا يوم القيامة عذر.

قوله: (وإنما ساووههم به في المحبة)، فهذا هو وجه المساواة لهم مع الله، ساووا أصنامهم، ومعبوديتهم مع الله، في الحب والطاعة، فكانوا إنما يقع الانحراف في الطاعة والعبادة، والحب والبغض، هذه أنواع الطاعات أو العبادات التي وقع فيها المشركون مع مَنْ أشركوهم مع الله ﷻ.

قوله: (وسياتي الكلام على هذه الآية في بابها - إن شاء الله تعالى-)، هاتان الآيتان اللتان أوردهما المؤلف ﷻ آية الأحبار وآية الحب، ستأتي كل واحدة منهما في باب مستقل، ولها من الآثار والأحاديث ما يبينها؛ لأن هذا الكتاب يتحدث عن أنواع العبادة التي إذا صرف العبد منها شيئاً لغير الله، فقد أشرك مع الله، ونقض التوحيد؛ لأن التوحيد له حالان، إما أن يُنقض من أساسه، وإما

أن يُنْقَصَ منه، فهذه الأعمال تنقض التوحيد من الأساس، فإذا أطاع مع الله غيره في معصيته، فقد نقض توحيده، وإذا أحب مع الله غيره، فقد نقض توحيده، لكن التوحيد قد ينقص لأمر آخرى، إما لجهل الإنسان، وإما لظلمه، وإما لشهوته، ولهذا كان السلف يجعلون المعاصي من الشرك الأصغر؛ لأن العاصي أحب مع الله محبة دفعته إلى معصيته، والشرك الأصغر إذا كثر، يهلك صاحبه، لكن القليل منه يُعْتَفَرُ في جانب التوحيد الكبير.

فالمحبة ينبغي أن نحصر على أن لا نصرفها إلا كما نصرف المال، فالمال حق الله، لا نصرفه إلا فيما يحبه الله، والمحبة حق الله لا نصرفها إلا فيما يحبه الله، وإن كان المحبة لها أنواع، منها ما يكون محبة طبيعية، فالإنسان قد يحب زوجته، ويحب أولاده، ويحب الطعام، ويحب الحلوى والعسل، ولكن هذا لا ينقض توحيده؛ لأن المحبة الطبيعية أمر قد أُذِنَ لنا فيه، ولما سُئِلَ النبي ﷺ، مَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَالسَّائِلُ سَأَلَ الرَّسُولَ عَنْ حُبِّهِ لِلنَّاسِ، فَإِنَّ الرَّسُولَ ﷺ يَحِبُّ بَعْضَ النَّاسِ، فَلَوْ كَانَ مَا يَحِبُّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ قَالَ: لَا أَحَدَ، لَكِنْ قَالَ: (عائشة)، فَكَانَ يَحِبُّ زَوْجَتَهُ، قَالَ: مِنَ الرِّجَالِ؟ (قَالَ: أَبُوهَا)^(١)، فمحبة الرسول ﷺ لزوجته ليس نقصًا في محبته للخالق، لكن لو أن كان حب عائشة رضي الله عنها يقتضي معصية الله، لكان رسول الله ﷺ أبعد الناس عن محبته لها، لكنها محبة طبيعية، والمحبة الطبيعية لا تؤثر، فإن المحبة على ثلاثة أنواع، محبة طبيعية، ومحبة شرعية، ومحبة شركية، فالمحبة الطبيعية لا يخلو منها إنسان، لو لم يكن هناك محبة له للأشياء، ما تحرك، لكن محبته

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذًا خليلاً"، برقم: (٣٦٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، برقم: (٢٣٨٤)، (٤/١٨٥٦).

للأشياء كانت سبباً وراء عمارة الدنيا، وعمارة الأرض، والمحبة الشرعية محبة ما أمر الله به؛ لأنه فرق بين المأذون والمأمور، المأذون يدخل فيه المحبة الطبيعية، والمأمور أن يكون الشخص مأموراً بأن يحب، فيحب الله ورسوله ودينه، وكل من يقوم بدينه، والمحبة الشركية أن يحب مع الله محبة تقتضي معصية الله، فتكون محبته لغير الله دافعاً له لمعصية الله، فهذه محبة شركية، من وقع فيها ربما يؤدي إلى نقض توحيده من أساسه، أو لنقصه، إن كانت محبة لا ترقى إلى عمل المعاصي.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: في الصحيح عن النبي ﷺ قال: (من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه وحسابه على الله).

ش: قوله في الصحيح أي صحيح مسلم عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه عن النبي ﷺ فذكره، وأبو مالك اسمه سعد بن طارق كوفي ثقة مات في حدود الأربعين ومائة، وأبوه طارق بن أشيم بالمعجمة والمثناة التحتية وزن أحمر ابن مسعود الأشجعي صحابي له أحاديث، قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه.

الشرح

قوله: (قال: في الصحيح)، إذا قال في الصحيح يراد به أحد الصحيحين أو كلاهما، وهنا أراد به مسلماً، فإن هذا الحديث رواه مسلم رحمه الله بلفظين، هذا أحدهما، والثاني (مَنْ وَحَدَّ الله)، وهو بنفس المعنى، وقلنا إن الصحابة رضي الله عنهم والرواة أحياناً يذكرون التوحيد بدل الشهادة، أو بدل قول لا إله إلا الله، وأحياناً يذكرون العبادة بدل قول لا إله إلا الله، فالمعنى واحد: (مَنْ وَحَدَّ الله)، وهذا أحد لفظين في الصحيح، وكذلك في غير الصحيح، (مَنْ وَحَدَّ الله، أو مَنْ قال: لا إله إلا الله)، فإن قول لا إله إلا الله هو توحيد الله - تعالى -؛ لأنه نفى وجود مَنْ يستحق الألوهية مع الله ﷻ.

قوله: (وأبوه طارق بن أشيم)، هذا الصحابي طارق بن أشيم ليس له في كتب السنة إلا أربعة أحاديث، ولم يرو عنه إلا ابنه، وهذا مما أشكل عند العلماء؛ لأن مَنْ لم يرو عنه إلا شخص واحد، يُسمَّى مجهول العين، فكيف يذكر هذا في الصحابة، وثبت صحبته بشهادة شخص واحد؟ هذا مما أشكل وسيأتي - إن شاء الله - مزيد بيان.

قوله ﷺ: (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وكفر بما يعبد من دون الله ...) (١)، هذا لفظ من ألفاظ الحديث، والمسلم إذا تأمل نصوص الشرع، يراها تُعلي من قيمة الإنسان، وإذا تخلَّى عن الشرع، يهبط، فالإنسان سيد بين المخلوقات، لكن إذا أراد أن يكون عبدًا للمخلوقات، فهذا راجع إليه، فهنا يقول: (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وكفر بما يعبد من دون الله)، استعلى، قال: لا أخضع للمخلوق، إنما أخضع للخالق، المخلوق محتاج مثلي، فكيف يخضع الفقير إلى الفقير! وإنما يخضع الفقير إلى الغني؛ ولكن قريشًا وجميع الأمم الماضية كانت تتخذ آلهة من المخلوقات، بعضهم يعبد الأحجار، وبعضهم يعبد الأشجار، وبعضهم يعبد الأبقار، كما في الهند، وهي قارة كبيرة تشبه القارات الكبرى في عدد سكانها، فإن عدد سكان الهند يقارب ألف مليون، والمسلمون في الهند أقلية، ولكن عدد سكان المسلمين في الهند مثل عدد سكان الدول العربية، وهم أقلية في خضم هذا العدد الهائل، يقول العلماء الدارسون للأديان: إن عدد الأديان في الهند يكاد يكون بعدد السكان فيها، كل شيء يُعبد، منهم مَنْ يعبد الأبقار والأشجار والشعابين والحيات، كل شيء يُعبد إلا الله، ولا يعبد في الهند إلا المسلم فقط، فالشاهد أن الله أراد من الإنسان أن يعلي كرامته، والشرك تدنيس لكرامة الإنسان، والتوحيد رفعة لكرامته، فَمَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وكفر بما يعبد من دون الله، فهذا استعلاء، فهذا الإنسان المتميز الذي ليس في قلبه إلا الذي خلقه - ﷻ - يستعلي على هذه الأصنام المزعومة، والألوهة المزعومة، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لا يكفيه، لابد أن يكفر بما يعبد من دون الله، ولَاءٌ وبراءٌ، محبةٌ وبُغْضٌ، يقيم علاقة ويقطع علاقة، ينضم إلى فئة ويهجر فئة، يخرج من دائرة ويدخل في دائرة.

(١) سبق تخريجه.

فالمسلم إذا قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه، أصبح معصوم الدم والمال، إلا بحقه، وحسابه على الله فيما خُفي عنّا، وليس لنا حق في محاسبة الإنسان، إلا في ظاهره، أما القلب فعند الله، لا يجوز أن نقول فلان ما يعبد الله حقيقةً وإنما ينافق، إلا إذا ظهر منه علامات النفاق؛ لأن هناك علامات للنفاق، وليس يعني هذا أن المسلم يكون مُغفلاً، لكن يرجح جانب الخير، لعله -إن شاء الله- عند الله فاضل، وكم من الأحاديث جاءت تنبه على هذا المعنى! فَمَنْ قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، حرم ماله ودمه، وحسابه على الله، وقد يقولها الإنسان تقيّةً ورياءً ونفاقاً، كما فعلها المنافقون في المدينة، فكان عبد الله بن أبي يقول لا إله إلا الله، وكان من زعماء المنافقين، لكن الرسول ﷺ لم يقتله، وهو يعلم أنه منافق وأنه كاذب؛ لأن هذا تشريع، لو فُتِحَ الباب للدخول في قلوب الناس؛ لرأيت في أصحاب الجاه والسلطان عجباً، كل شخص لا يريده، قال: هذا كذاب، ما قال لا إله إلا الله حقيقةً، فقتله، لكن هذا التشريع حماية، والحساب في الآخرة، الإسلام يريد أن يكون المظهر العام إسلامياً، وأن تكون الحقيقة إسلامية، لكن الحقيقة لا يعرفها إلا الله ﷻ، فلا ندخل في الضمائر، فقد جاء في بعض الأحاديث أن النبي ﷺ قال: (ما أظن أن فلاناً وفلاناً يعرفان شيئاً من ديننا)^(١)، لكن ما عاقبهم، إنما للتنبيه؛ لأن الشخص قد ينخدع، كما قال تعالى: ﴿وَفِيكُمْ سَمْعُونَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، يعني فيكم مَنْ ينقل الحديث إليهم؛ لأن في قلبه مرضاً، فيكون واسطة بين الكفار والمسلمين، فالأسرار بيد المسلمين تنقل عن طريق ضعاف الإيمان إلى الكفار، وهذه واسطة، كُفَّار وأقل كفراً، وفُسَّاق،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب ما يكون من الظن، برقم: (٦٠٦٧).

وأقل فسقًا، وصالحون وأقل صلاحًا، والسلسلة مستمرة؛ لأن الناس يحتك بعضهم ببعض، ولا يكون الناس كلهم على قلب واحد، فهذا الحديث يدل على أن الإنسان لا يدخل في الإسلام إلا بالنفي والإثبات، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فلا بد من كليهما.

قوله: (قال مسلم: لم يرو عنه غير ابنه)، هذا من الأسانيد المشككة؛ لأن العلماء يقولون أن الشخص لا ترتفع عنه الجهالة إلا إذا روى عنه اثنان، وكذلك الصحابي لا يكون صحابياً إلا إذا روى عنه اثنان، أو إذا كان ثقة مشهوراً بالعدالة، ثم أخبر عن نفسه أنه كان صحابياً، بشرط أن لا يزيد عن العام العاشر بعد المائة، لأنه قال الحديث لا يبقى بعد مرور مائة أحد على ظهر الأرض، هناك أشخاص ادَّعَوْا الصحبة بعد هذا العام، والعلماء كذبوهم، ولم يصدقوهم، لكن هنا اكتفوا بابنه، فإن ابنه مشهور ومعروف، فنزلوا شهادته منزلة الشاهدين، ولهذا جعلوه في عداد الصحابة رضي الله عنهم، ولو كان الراوي عنه مغموراً، فلا تثبت به الصحبة، ولا يكون معروف العين، بل يكون مجهول العين، فبعض القواعد يكون لها شواذ إذا كانت هناك حيثيات أخرى.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله) اعلم أن النبي ﷺ في هذا الحديث علق عصمة المال والدم بأمرين، الأول: قول لا إله إلا الله. الثاني: الكفر بما يعبد من دون الله، فلم يكتف باللفظ المجرد عن المعنى، بل لا بد من قولها والعمل بها.

قال المصنف: وهذا من أعظم ما يبين معنى لا إله إلا الله، فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال، بل ولا معرفة معناها مع التلفظ بها، بل ولا الإقرار بذلك، بل ولا كونه لا يدعو إلا الله وحده لا شريك له، بل لا يحرم دمه وماله حتى يضيف إلى ذلك الكفر بما يعبد من دون الله، فإن شك أو تردد لم يحرم ماله ودمه، فإيا لها من مسألة ما أجلها ويا له من بيان ما أوضحه، وحجة ما أقطعها للمنازع.

قلت: وقد أجمع العلماء على معنى ذلك، فلا بد في العصمة من الإتيان بالتوحيد والتزام أحكامه وترك الشرك كما قال تعالى: ﴿وَقَنِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، والفتنة هنا الشرك.

فدل على أنه إذا وجد الشرك فالقتال باق بحاله كما قال تعالى: ﴿وَقَنِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يَقْنِلُوكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: ٣٦].

الشرح

قوله: (من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله)، هذا يؤكد المعنى السابق أنه لا يكفي اللفظ، بل لابد من العمل، فإن الألفاظ إنما ترد للمعاني، فمعنى لا إله إلا الله التزام، وأنه لابد أن يحكم أعماله معنى هذه الكلمة، وإلا فلو قالها وخالفها، لكان مناقضاً لقوله لها.

قوله: (فإنه لم يجعل التلفظ بها عاصماً للدم والمال...)، يقول ﷺ إن التلفظ بها، لا يكفي، وإن التلفظ بها ومعرفة معناها، لا يكفي، وإن التلفظ بها ومعرفة معناها والإقرار بها، لا يكفي، وكذلك لو أضاف إليها أنه لا يدعو إلا الله، لا يكفي، فلا بد أن يضاف أن يكفر بما يعبد من دون الله؛ لأن هذه كلها إيجابيات أو إثباتات، ولا بد من النفي، لا بد أن يتبرأ من كل شيء يخالف هذه الكلمة، وكل عمل يضادها، فقال المؤلف ﷺ: إنه لا يكفي التلفظ بها، ولا معرفة معناها، ولا الإقرار بها، ولا العمل بمعناها، إن لم يتخلل ويتبرأ عما يضادها، وهو الكفر بما يعبد من دون الله.

قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]، هذه الآية هي أمر بالقتال، وهي مرحلة تأتي متأخرة في حياة الرُّسل؛ فإن حياة الرسل تبدأ أولاً بدعوة الناس بدون قتال، كما حدث هذا لنبينا ﷺ في مكة، ما كان يقاتل في مكة، لكن بعد أن هاجر إلى المدينة، أُذِنَ لهم في القتال، ثم حُثُّهم عليه، ثم أمرهم به، فالقتال آخر مرحلة.

قد يقال: كيف يُكْرَه الناس على الدين؟ هذا السؤال يورده كثير من الناس اليوم، وليس الجهاد في سبيل الله إكراهًا للناس على الدين، بل الجهاد في سبيل الله إزالة العقبات التي تحول بين العبد وبين عبادة ربه، فالله خلقه لعبادته، فإذا وُجِدَ من البشر مَنْ يمنع هذا العبد من أن يحقق عبوديته لخالقه، فلا بد أن تزال هذه العقبة، لهذا العلماء يقولون: يكون الدين أي الطاعة، لكن قد يكون تحت هذه الطاعة، وتحت الراية الإسلامية، كثير من أصحاب الديانات الأخرى، من اليهود والنصارى، وبيقون على أديانهم، لكن الغلبة تكون للإسلام، فَمَنْ أراد أن يدخل في الإسلام لا يُمنع، لكن إذا كانت هناك عوائق، واستعباد للبشر من دون الله، ومنع الإنسان أن يعبد الله، فلا بد أن يزيل الإسلام هذه العقبة،

ويجعل الناس مختارين لهذا الدين، فَمَنْ أراد أن يعبد الله، وأن يسلم، يدخل في الإسلام، وَمَنْ أراد أن يبقى على دينه الكتابي السابق، يبقى، وتكون الغلبة فيه للإسلام، وهذا معناه ﴿حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٣٩]، أي حتى لا يبقى أحد يُفْتَن عن دينه؛ لأن الفتنة لها معنيان، إما أن يراد بها الشرك، وإما أن يراد بها الفتنة، كالعذاب ومنع الإنسان عبادة الله، كما كان في مكة، أسلم بلال، ومُنِعَ، وضربَ، وعُذِّبَ، أرادوه أن يرجع إلى عبادة الأصنام، فالإسلام يزيل هذه العقبات، حتى لو قلنا: إن الإسلام يقهر الناس للدخول فيه، فهو حق، مع أن هذا ليس حقيقياً؛ لأن هذا الإنسان خُلِقَ الله، ويُدعى خُلِقَ الله أن يدخل في طاعة الذي خلقه، ما هناك غرابة، لكن إذا قارنا هذا بالأنظمة البشرية، لا يحق لأي نظام بشري أن يقهر الناس على الدخول فيه؛ لأنه لم يخلقه، إذا أراد أن يقهر الناس على أن يدخلوا في مذهبه، أو نظامه، فليخلق إنساناً، ثم يجبره على الدخول في نظامه، لكن هذا خلق الخالق، ونحن عبيد الله، فإذا أجبرنا على عبادته، ما كان هناك محذور، ولا يقاس هذا بفعل الأنظمة البشرية؛ لأنه ليس هو الذي خلق الإنسان، فلو قلنا بجواز هذا ليس هناك محذور.

ولكن هذا ليس جائزاً؛ لأن الله يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، أي الإكراه في الدخول، أما إزالة العقبات ومنع الطغاة من إذلال البشر، فهذا وظيفة الدولة الإسلامية، والأمة الإسلامية، أن لا تُبقي ظالماً يمنع الناس من الدخول في الدين؛ لأن الإنسان المسكين يحب أن يطيع الله، لكن وهو مقهور لا يستطيع، فالإسلام يجعل الراية العامة للإسلام، ويبقى الناس تحت هذه الراية مختارين، مَنْ أراد أن يبقى على اليهودية أو النصرانية يبقى، وَمَنْ أراد أن يدخل في الإسلام يدخل، ثم يصبح الإنسان قادراً أن يعرف الإسلام، الآن لو أراد إنسان في أكثر العالم أن يعرف الإسلام الصحيح، ما يستطيع، فمثلاً: في

السويد قبل قرابة عشر سنوات تقريباً، -السويد من الدول الغربية المادية الثرية، ومُيسَّر لهم الشهوات والبدلات والمرتبات، والإنسان يعيش في ترف مادي كبير، فالإنسان يأخذ من الأموال ما يجعل أقل إنسان في ذلك المجتمع، ربما تعادل حياته الاجتماعية أثرى إنسان في العالم الآخر-، فهم سمعوا عن الإسلام؛ لأن هناك حرية في الصحف، وحرية في الكلام، فطالبوا وقالوا بأننا نريد أن نعرف الإسلام، فقالت لهم حكومتهم: نعم، نحن سنجعل عامًا كاملاً للإسلام، نعرفكم الإسلام، فكتبوا إلى سفارات الدول الإسلامية، فبعثت الدول الإسلامية الأصوات الإسلامية، هذه فرقة موسيقى معينة، وهذه لها ملابس معينة، وهذه لها طعام معين، وهذه لها عادات معينة، وطول العام كانوا يعرفون الناس بعادات البلدان الإسلامية، كيف يتزوجون؟ كيف علاقاتهم مع بعضهم؟ كيف عاداتهم؟ كيف ملابسهم؟ انتهى العام، فقالوا: هذا هو الإسلام، لا نريد الإسلام، أراد بعض الدعاة أن يدخل إلى السويد؛ ليعارض هذا الوضع، وأن هذه ليست صورة حقيقية، فرفضوا وقالوا: نحن نتعامل مع الجهات الرسمية في العالم الإسلامي، فالشاهد: أن الإنسان الذي أراد أن يعرف الإسلام حقيقةً، ما يستطيع، فيمنع مثل هذا الوضع الإنسان من معرفة الدين الذي أنزله الله ﷻ، فيشرع الجهاد في سبيل الله، ويفسح المجال للإنسان ليعرف الدين الذي أنزله الله ﷻ.

فالإسلام يشرع الجهاد؛ لإعطاء الفرصة للإنسان أن يعرف مَنْ خلقه؟ ولماذا خلقه؟ وما هو المقصد من خلقه؟ لكن إذا لم يتمكن من أن يعرف هذه الأشياء، فإن إثمه في رقبة كل مسلم، لأنهم يقومون مقام نبيهم في تبليغ هذا الدين، ولكن عليهم أولاً أن يعرفوا هذا الدين، وأن يحققوه في حياتهم، ثم يدعون الناس إليه؛ لأن الذي لا يطبق المبدأ، لا يحق له أن يدعو الناس إليه،

فربما يقول بلسانه ما يكذبه فعله، فيكون هذا تناقضًا، كما قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]، فالعاقل لا يدعو بلسانه ما يخالفه بفعله، فالجهاد يشرع لهذا، لا لإكراه الناس في الدخول في الإسلام، ما ثبت أن أحدًا من الجيوش الإسلامية المجاهدة أكرهت الناس على الدخول في الإسلام، إنما تعطي فرصة لهم ليعرفوا الإسلام، الآن الإسلام في الغرب مُشوّه، حتى يقال في بعض المدارس، أنهم يدرسون أن محمدًا حَرَّمَ أكل لحم الخنزير؛ لأن هذا الخنزير قد نطحه يومًا! كلام سخيف! ولو نطحه كان المفروض أن يقول: كلوه؛ لأن هذا عقاب له! والإنسان هناك لا يعرف عن الإسلام إلا صورة عجيبة غريبة، حتى دائرة المعارف الإسلامية التي تنشر على الإسلام، تتكلم كلامًا غريبًا بجعل الخرافات والأساطير في بلاد المسلمين من الإسلام، وهي تعرف بالإسلام كدائرة المعارف البريطانية الكبرى، فإنها نُشِرت بكل اللغات تقريبًا، وهي تصور الإسلام أنه دين إما وحشي، وإما ساذج، وإما خرافات، فإذا قرأ عن الإسلام، ورأى هذه الصورة، ما يحبه، فالجهاد يشرع ليعرفهم الإسلام، لا ليُكرهوا عليه، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَقَنَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [البقرة: ١٩٣]، أي لا يُفْتَن أحد عن دينه، ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣]، أي الطاعة العامة تكون لله؛ فإنه إذا كان الإسلام يحكم العالم، فليس هناك طاعة إلا لله.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٥].

فأمر بقتالهم على فعل التوحيد وترك الشرك وإقامه شعائر الدين الظاهرة، فإذا فعلوها خلي سبيلهم، ومتى أبوا عن فعلها أو فعل شيء منها فالقتال باق بحاله إجماعاً ولو قالوا لا إله إلا الله.

الشرح

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ﴾ [التوبة: ٥]، الأشهر الحرم وردت في كتاب الله على معنيين، هنا المعنى: أربع أشهر من العاشر من ذي الحجة إلى العاشر من ربيع الأول، وهو الوارد في سورة التوبة ﴿فَيَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [التوبة: ٢]، لكن في الآية الثانية يراد بها الأشهر الحرم الثابتة، التي هي: ذو القعدة، وذو الحجة، ومحرم، ورجب، هذه أشهر حرم ثابتة على طوال العام، لكن المراد هنا بالأشهر الحرم، هي الأشهر الأربعة التي أُعطي فيها الكفار والمشركون فرصة لمراجعة العهود، ومراجعة حساباتهم مع الإسلام، وبعدها فإنه ينبذ إليهم عهودهم، ثم يبدأ القتال، أو يدخلون في دين الله، وهذا عدل الإسلام، يعطي فرصة، ويحقن الدماء ويصونها، إلا بعد إقامة الحجة، فقال: لكم أربعة أشهر تعيدون النظر، ولم يقل: ما دام المسلمون أصبحوا أقوياء، فعليهم أن يبدأوا القتال بدون أن يعطوكم فرصة، فأربعة أشهر تعيدون النظر، وبعدها تدعون إلى أحد ثلاثة أشياء: إما الإسلام، وإما الجزية، وإما القتال،

فأعطاهم فرصة، فإذا تابوا -أي دخلوا في الإسلام- وتركوا الشرك، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، -دائمًا تأتي هذه الأشياء الثلاثة مع بعضها-، فيعصموا منه دماءهم وأموالهم إلا بحقها.

وكل الأوامر في القرآن والسنة تأتي بلفظ إقام الصلاة، لا تأتي بالأداة فقط، بل إقامة الصلاة، وإقامة الصلاة تعني: بشروطها وآدابها وسُننها وأركانها، فلها صور معينة محددة، وفي أوقاتها، لا يكفي الإنسان أن يصلي فقط، وينتهي من الصلاة، بل يحرص على الأداء في وقتها وهيئاتها وخشوعها وركوعها وسجودها، يعني يؤدي آداب عبودية الصلاة، فإن الصلاة شعار للتذلل أمام الخالق، فيحني ظهره أمام الخالق، ويعفّر جبينه بين يدي الخالق، فيتذلل للخالق، لا يؤديها وهو غافل، هذه صورة من صور الخضوع لله، ففي هذه الحركات يؤدي حركات خضوع وتذلل وخشوع للخالق ﷻ، هذا معنى إقامة الصلاة، ليس فقط الأداء الظاهري، إنما أداء له شروط وله صفات معينة.

قوله: (فأمر بقتالهم على فعل التوحيد...)، يقول الشارح رحمه الله: إنهم لو قالوا لا إله إلا الله، ولم ينتقلوا من حالهم الذي كانوا عليه، لا تُعصم دماؤهم وأموالهم، فالقتال باقٍ؛ لأنهم لم يؤديوا معنى لا إله إلا الله، فلا يكفي التلفظ فقط بلا إله إلا الله، بل لابد من قولها والعمل بموجبها، وإذا قالوها ولم ينتقلوا، وبقوا على عبادة الأصنام، قال: فإن العلماء مُجمعون على أن القتال لازال في حقهم قائمًا.



قال المؤلف رحمه الله:

وكذلك النبي ﷺ علق العصمة بما علقها الله به في كتابه كما في هذا الحديث وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي وبما جئت به، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله).

وفي الصحيحين عنه قال: لما توفي رسول الله ﷺ وكفر من كفر من العرب فقال عمر ابن الخطاب لأبي بكر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله) فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر ابن الخطاب: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق. لفظ مسلم.

الشرح

هذه الأحاديث كلها لها معانٍ مشتركة، لكن ربما يكون في كل حديث معنى زائد على المعنى الثاني، فهنا أضاف إليه (ويؤمنوا بما جئت به)، وهذه إضافة في الحديث، وهي مقبولة من الثقة إذا رواها، لكن هذا الحديث ورد بألفاظ متعددة.

قوله: (وفي الصحيحين عنه قال: لما تُوفي رسول الله...)، هذا الحوار بين صحابيين جليلين هما أفضل الصحابة، الأول: هو الصديق رضي الله عنه، والثاني: هو الفاروق رضي الله عنه، وهذا الحوار كان بعد موت النبي ﷺ، فإن الأعراب انقسموا إلى عدة طوائف، طائفة ارتدت عن دينها مطلقاً، وطائفة لم تتردد، كما فعل

مالك بن بياض وقبيلته، إنما منعوا الزكاة بعد أن جمعوها، رفض أن يعطيها الصديق، ووزعها بين قبيلته، هؤلاء جميعهم الصديق رضي الله عنه أصرَّ على قتالهم، فقال عمر رضي الله عنه: كيف تقاتل والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: (مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي دَمَهُ وَمَالَهُ، إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ؟) ^(١)، فالصديق رضي الله عنه استشهد بالقياس، قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حق الله، والصلاة حق الله، والزكاة حق المال، فهم لو منعوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ هو الذي حق لله، فإنه يقاتلهم، كذلك لو منعوا حق المال، فاستشهد عليه بالقياس، عمر رضي الله عنه وهو المعروف بقوته وشدته، لم يواجه الصديق، بأن يقول: أنت خالفت الحديث، أنت انتهكت حرمة السنة، لكن قال: كيف تقاتل؟ هذا هو غاية الأدب، وسؤال فيه تلطف، وعرض جميل، مع أن عمر رضي الله عنه معروف بالشدة والحزم.

فهذا الحديث فيه عدة فوائد نذكر ستاً منها:

الفائدة الأولى: الاجتهاد في النوازل، فإن العالم والحاكم إذا جاءت نازلة جديدة، يحتاج أن ينظر فيها، فإن الشرع إنما ورد بقواعد عامة، وما ورد بأحكام جزئية لكل جزئية إلى قيام الساعة، وإلا لكان يحتاج أن يكون هناك مجلدات وأحمال وجمال وسيارات من القرآن، لكن القرآن جاء بقواعد عامة، فلا بد من أن ينظر في الحوادث التي تحدث من خلال القواعد العامة، فالصديق رضي الله عنه نظر في هذه الحادثة -التي ليس فيها نص- من خلال القواعد العامة، فالاجتهاد في النوازل، وردُّها إلى الأصول، هذه هي الفائدة الأولى.

(١) أخرج هذه القصة البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، برقم: (١٣٩٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس، حتى يقولوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، محمد رسول الله، برقم: (٢٠)، (١/٥١).

الفائدة الثانية: جواز المناظرة على ذلك، فليس معنى الاجتهاد أن يسلم للمجتهد ما وصل إليه باجتهاده، سواء كان عالمًا أو حاكمًا، خاصة إذا ظهر ما يظن أنه يخالف النصوص، فلا بأس بالمناظرة على ذلك.

الفائدة الثالثة: هي الأدب في المناظرة، بترك التصريح بالتخطئة، والعدول إلى التلطّف، فإذا اجتهد عالم فأخطأ، أو حاكم فأخطأ، فإذا جاء أحد الأشخاص فواجهه بالخطأ، لا تقبله النفس، فتحتاج إلى تلطّف، وهذا الصديق وعمر رضي الله عنه، لهذا هناك كلام لبعض المتحدثين عن شخصيات الصحابة، فيقول: كيف اختلفت المواقف من الصديق وعمر؟ فالصديق اللين السهل، الذي كان دائماً يميل إلى اللين، وعمر الشديد الحازم، وهنا الصديق رضي الله عنه ينقلب قوياً وحازماً، وعمر رضي الله عنه ينقلب متسامحاً، قالوا: هذا يدل على أن مرتبة الصديقية أعلى من مرتبة المحدث؛ لأنه جاء الحديث: (أنه كان في الأمم الماضية محدثون، فإن يكن منهم أحد في أمتي، فمنهم عمر)^(١)، فقال العلماء: إن الصديق أعلى من المحدث، فكان الخير في فعل الصديق رضي الله عنه، فلو كان الصديق تساهل، فلا يبقى للإسلام قائمة، لكن عندما قيض الله لهذا الدين الصديق رضي الله عنه بهذا الموقف العجيب الحازم، كان سبباً في ردّ الناس إلى دين الله، بل حتى في سرية أسامة بن زيد رضي الله عنه عندما قال الصحابة: نحن الآن محتاجون إلى جيش أسامة، قال الصديق رضي الله عنه: والله لا أحلّ رايةً عقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلينفذ جيش أسامة، وقد ارتد العرب، وأحاطوا بالمدينة من

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ: "إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون، وإنه إن كان في أمتي هذه منهم، فإنه عمر بن الخطاب"، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (٥٤)، برقم: (٣٤٦٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر، برقم: (٢٣٩٨)، (٤/١٨٦٤).

كل مكان، لكن عندما خرج الجيش، تراجعت كثير من القبائل، قالت: والله ما خرج هؤلاء إلا أن وراءهم من هو أقوى منهم، فكانت البركة في سفرهم لإكمال ما أمروا به من رسول الله ﷺ، ثم رجعوا بعد ستين ليلة تقريباً، ثم وزعهم الصديق إلى أحد عشر لواءً، وبعثهم للمرتدين، فعمر رضي الله عنه يصبح لنا، ويقول: والله ما إن رأيت أن شرح صدر أبي بكر لذلك، حتى عرفت أنه الحق^(١)، يعترف بفضلته، وأنه قلب فيه نور، وفيه فراسة إيمانية، فعندما رأى الصديق رضي الله عنه أصر على ذلك، عرف من إصراره أنه حق، وقد كان الحق فيه.

الفائدة الرابعة: أن السنة قد تخفى على بعض الأكابر، وقد يخفى وجه الاستدلال على بعض الأكابر، فالصديق رضي الله عنه ظهر له وجه الاستدلال من حديث واحد، وعمر رضي الله عنه لم يظهر له وجه الاستدلال، حتى أخبره الصديق وأصر على رأيه وفهمه، فكان ذلك سبباً في قبول وموافقة عمر رضي الله عنه له.

الفائدة الخامسة: أن مرتبة الصديق فوق مرتبة المحدث.

الفائدة السادسة: حرص الصحابة على الاتباع، فعمر يخاف من مخالفة النص، ويقول: كيف نفعل شيئاً يخالفه النص - حسب فهمه هو -؟ قال الصديق: هذا الحديث يدل عليه، فإن معنى «بحقها» أن هذا لا بد من الإتيان بالحقوق.

وسياتي بعض النصوص التي رواها ابن عمر، ورد فيها التصريح بذكر الصلاة والزكاة، وهذا أمر العلماء استغربوه - كما سياتي -.

(١) نفس الحديث السابق في قتال أهل الردة.

قال المؤلف رحمه الله:

فانظر كيف فهم صديق الأمة أن النبي ﷺ لم يرد مجرد اللفظ بها من غير إلزام لمعناها وأحكامها، فكان ذلك هو الصواب، واتفق عليه الصحابة، ولم يختلف فيه منهم اثنان إلا ما كان من عمر حتى رجع إلى الحق، وكان فهم الصديق هو الموافق لنصوص القرآن والسنة.

وفي الصحيحين أيضاً عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويسيروا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوه عصموا دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله).

فهذا الحديث كآية براءة بين فيه ما يقاتل عليه الناس ابتداءً، فإذا فعلوه وجب الكف عنهم إلا بحقه، فإن فعلوا بعد ذلك ما يناقض هذا الإقرار والدخول في الإسلام وجب القتال حتى يكون الدين كله لله، بل لو أقروا بالأركان الخمسة وفعلوها وأبوا عن فعل الوضوء للصلاة ونحوه أو عن تحريم بعض محرمات الإسلام كالربا أو الزنا أو نحو ذلك وجب قتالهم إجماعاً ولم تعصمهم لا إله إلا الله ولا ما فعلوه من الأركان.

الشرح

قوله: (ولم يختلف فيه منهم اثنان، إلا ما كان من عمر)، هذا خلاف عارض، لكن بعد هذا الخلاف اتفق الصحابة، فما أنكر أحد على الصديق فعله، بل كلهم سلموا له، ورأوا البركة في فعل الصديق ﷺ.

قوله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله...)، هذا الحديث رواه الشيخان^(١)، وزادت فيه ألفاظ ومعانٍ، فالحديث السابق الذي رواه الصديق رضي الله عنه ليس فيه ذكر الصلاة والزكاة، فلو كان فيه ذكر الصلاة والزكاة، ما احتاج الصديق رضي الله عنه إلى أن يقيس، والعلماء استغربوا دخول هذا الحديث في الصحيحين، ولم يروِ الإمام أحمد هذا الحديث في مسنده مع أن المسند قد اشتمل على قرابة ثلاثين ألف حديث، يقول العلماء في هذا: هذا الحديث غريب الإسناد، تفرّد بروايته شعبة عن واقد، فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته، وقد استبعد قوم صحته، بأن الحديث لو كان عند ابن عمر رضي الله عنهما لما ترك أباه ينازع أبا بكر رضي الله عنهما؛ لأنه لو كان موجوداً، لحسم الموقف؛ ولو كانوا يعرفونه، لما كان أبو بكر يقر عمر رضي الله عنهما على الاستدلال بقوله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله)^(٢)، وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس، هذا ذكره ابن حجر رضي الله عنه في فتح الباري^(٣)، ثم أورد له خمسة أجوبة، وكلها في الحقيقة ضعيفة.

الجواب الأول: أن يكون ابن عمر رضي الله عنهما لم يستحضر هذا الحديث، وهذا بعيد؛ فإن المواقف تثير في الإنسان ما قد حفظ، فلو كان عند إنسان حديث مثلاً في الحج أو في رمي الجمار، فحدثت مشكلة عند رمي الجمار، فإنه يستحضر ذلك الحديث عادةً.

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، (باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، فخلُّوا سبيلهم)، برقم: (١٥)، وصحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، محمد رسول الله، وقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة... برقم: (٢٢)، (١/ ٥٣).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٧٦).

الجواب الثاني: أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن موجودًا أثناء الخلاف بين الصديق والفراروق، لكن الخلاف ليس في ساعة أو ساعتين؛ لأن الإعداد للجهاد، وقتال المرتدين، بقي أيامًا كثيرة، فلو كان هذا الحديث عند ابن عمر رضي الله عنهما لجاء وأخبر به الصديق وأباه، ولم ينقل.

الجواب الثالث: أنه لعله أخبرهم بعد ذلك، لكن هذا الكلام احتمال، وفي الحقيقة يبقى الإشكال واردًا؛ لأن الخلاف بين الصديق وعمر رضي الله عنهما استمر فترة، وكان على أثره تجهيز الجيوش، وما عرف أن ابن عمر أنه أخبر أباه بهذا الحديث.

ولعل بعض الرواة وهم في إدخال هذا اللفظ؛ لأن توهيم الراوي بعد الصحابة أرجح من توهيم الصحابي، أو لعل ما ذكرناه أنه ضعيف من أن ابن عمر أثناء المناقشة يكون غائبًا، ربما يكون صحيحًا أو قويًا، ويكون الراوي روى تلك القصة في وقتها، وأنه بعد ذلك بلغهم هذا الحديث، والله أعلم، لكن كل من روى من رواية أبي هريرة وجابر وكذا رواية ابن عمر في الصحيحين في مواطن أخرى، ليس فيها هذه الزيادة.

وهذا الحديث عَنْونَ له البخاري رحمته الله في صحيحه باب، ثم قال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]؛ لأن معنى الآية هو معنى الحديث، فهناك ثلاث أشياء: تابوا أي أسلموا، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، في الحديث (أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة)^(١)، فما ورد في الآية، هو نفسه ورد في الحديث، ولهذا عَنْونَ رحمته الله بالآية للحديث، ومعنى الحديث الربط بين الإسلام وحقوقه، أي للإسلام حقوق، من لم يأت بها، لا يعصم ماله ودمه.

(١) سبق تخريجه.

قوله: (فهذا الحديث كآية براءة، بيّن فيه ما يقاتل عليه الناس ابتداءً...)،

هذا مبحث استنباطي من هذه النصوص، وسيأتي قول ابن تيمية رحمه الله: لو أجمعت قرية أو مدينة على تحليل الزنا، أو على عدم الوضوء للصلاة، أو على عدم الأذان، أو على استباحة بعض المحرمات، يقاتلهم الإمام، يستبيح قتالهم، حتى يفعلوا ما أمروا به، وينتهوا عن ما نهوا عنه، لكن لو استباح شخص أو شخصان أو ثلاثة، لا يقام القتال، فلا قتال إلا إذا اتفقت المجموعة، ففرق بين القتال والقتل، والعلماء يفرقون بين الألفاظ، يقولون: القتال هو الإكراه على فعل الشيء، لكن القتل استباحة دم الإنسان، فإذا أُكْرِه على فعل ذلك، وأجبر عليه، فالتمزم مُجبراً، يُرْفَع عنه القتال، لكن القتل شيء آخر، فلو فعل الإنسان محرماً فيه حَد، يُقْتَل، ولو أعلن التوبة، يُقْتَل حَدّاً، فالقتال يعني الإجبار على فعل الواجبات، أو على ترك المحرمات، فإذا أجمع مجتمع على إباحة الزنا، أو الربا، أو عدم الوضوء للصلاة، أو عدم رفع الأذان، فإن الإمام يقاتلهم، حتى يمتثلوا أداء ذلك الذي جاء في الشرع، كما سيأتي من كلام العلماء.



قال المؤلف رحمه الله:

وهذا من أعظم ما بين معنى لا إله إلا الله وأنه ليس المراد منها مجرد النطق، فإذا كانت لا تعصم من استباح محرماً أو أبي عن فعل الوضوء مثلاً بل يقاتل على ذلك حتى يفعله فكيف تعصم من دان بالشرك وفعله؟ وأحبه ومدحه وأثنى على أهله ووالى عليه وعادى عليه؟ وأبغض التوحيد الذي هو إخلاص العبادة لله وتبرأ منه وحارب أهله وكفرهم وصد عن سبيل الله كما هو شأن عباد القبور، وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله وهو مشرك أنه يقاتل حتى يأتي بالتوحيد.

الشرح

قوله: (فإذا كانت لا تعصم من استباح محرماً أو أبي عن فعل الوضوء مثلاً بل يقاتل على ذلك حتى يفعله ..) هنا يقول رحمه الله: إذا كان العلماء أجمعوا على أنه من ترك الوضوء يُقاتل، فكيف الذي يشرك مع الله؟ فيقيم القباب على القبور، ويدعو الأموات، ويستغيث بهم، ويلجأ إليهم، ويدعوهم من دون الله، ثم يحارب أهل التوحيد ويكرهم ويبغضهم، يقولون: إنه لا يُباح دمه، ويقولون إذا ترك الوضوء يُباح دمه، قال: هذا تناقض، فإن التوحيد أعظم من الوضوء، فحق الله الذي هو دعاؤه، والاستغاثة به، والذبح له، والنذر له، هذه كلها حقوق الله ﷻ، فإذا فعل الناس هذه الأفعال التي تنقض التوحيد، فإنه يجب على الإمام أن يقاتلهم، حتى يقيموا شعائر التوحيد، فإنهم لو تركوا بعض الفرائض، يكون معصية أو كبيرة، فإذا جاؤوا بالشرك، يكون قتالهم أشد وأحق، هذا ما أشار إليه الشارح رحمه الله.

قال المؤلف رحمه الله:

ذكر التنبيه على كلام العلماء في ذلك، فإن الحاجة داعية إليه لدفع شبه عباد القبور في تعلقهم بهذه الأحاديث، وما في معناها مع أنها حجة عليهم بحمد الله لا لهم.

قال أبو سليمان الخطابي في قوله: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) معلوم أن المراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون لا إله إلا الله ثم يقاتلون ولا يرفع عنهم السيف.

وقال القاضي عياض: اختصاص عصم المال والنفس بمن قال لا إله إلا الله، تعبير عن الإجابة إلى الإيمان وأن المراد بذلك مشركو العرب وأهل الأوثان ومن لا يوحد، وهم كانوا أول من دعي إلى الإسلام وقوتل عليه، فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكتفى في عصمته بقول لا إله إلا الله، إذ كان يقولها في كفره وهي من اعتقاده، فلذلك جاء في الحديث الآخر: (ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة).

الشرح

قوله: (فإن الحاجة داعية إليه؛ لدفع شبه عباد القبور...)، يقول رحمه الله: إن بعض الذين يقعون في الشرك، يحتجون بهذه الأحاديث، يقولون: الرسول ما قال: إلا مَنْ قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، أو أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله، وقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإن فعلوا ذلك، فإنه تعصم دماءهم وأموالهم، فكيف تستبيحون أنتم دماءهم وأموالهم؟ فيقول: الذي يقول لا إله إلا الله، ولم يأت بحقها، كما في آخر الحديث، فإنه لا يعصم دمه وماله، فإن الإنسان لو قال لا إله إلا الله، وبقي يعبد الأصنام، فإن

القتال في حقه باقي بإجماع العلماء، لكن لابد أن يقول لا إله إلا الله، ثم ينتقل إلى معنى لا إله إلا الله، ويحقق معناها، وسيذكر من كلام العلماء الذين أشاروا إلى هذا المعنى، وهذا الكلام الذي سيذكره للخطابي، والقاضي عياض، والنووي، كل ذلك في شرح النووي على مسلم.

قوله: (قال أبو سليمان الخطابي...)، أي يقول: إن هذا الحديث خطاب لكل البشرية، مَنْ كان كتابيًا، وَمَنْ كان وثنيًا، ولكن أهل الكتاب يقولون لا إله إلا الله، لكن يُقاتلون، حتى يلتزموا بمعناها الصحيح، فالحديث يشمل كل المجتمعات، ليس خاصًا بعباد الأوثان، فإنه لابد أن يلتزم بحقوقها، حتى لو كان يقولها قبل ذلك.

قوله: (وقال القاضي عياض...)، هذا نفس الكلام السابق، فإن الخطابي شافعي المذهب، والقاضي عياض مالكي المذهب، ودائمًا الشارح رحمته الله يستشهد بأقوال أئمة المذاهب؛ لأن أصحاب البدع قد يقولون: هذه الأحكام أو هذه الأقوال خاصة بالمذهب الحنبلي، أو مذهب الأحناف، فهو فينقل رحمته الله عن علماء المذاهب؛ حتى يبين أن المسألة ليست مذهبية، بل دينية تشمل كل المذاهب، وهذا قول علماء المذاهب الإسلامية، فذكر من قول الإمام الخطابي رحمته الله وهو إمام شافعي، ثم ذكر قول القاضي عياض وهو إمام مالكي، وسيذكر قول النووي وهو إمام شافعي.

فليست القضية كما يقول المخالفون أن هذا مذهب الحنابلة؛ لأن هذا الدين ليس خاصًا بالحنابلة ولا بالشافعية ولا المالكية ولا الحنفية، هذا دين رب العالمين، وكل مسلم مُخاطَب به، والنصوص الشرعية تخاطب الجميع، والمسلم يحصر على اتباع الدليل، سواء كان في المذهب الحنبلي أو الشافعي أو المالكي، فإن المذاهب ليست ديانات، هذه مذاهب فقهية

اجتهادية، اجتهد العلماء في الاستنباط من أدلة الشرع في فهم أحكام الحوادث، فإذا جاء النص في المذهب الحنبلي أخذنا به، أو في الشافعي أخذنا به، أو في المالكي أخذنا به، أو في الحنفي أخذنا به، كل هؤلاء علماءنا، وعلاقة المسلم بجميع العلماء، والهدف والمقصد اتباع الدليل، ليس القول، والذي يتعصب لقول إمام معين، ولو كان ما عنده دليل، يكون مخطئاً، وقد يكون أثماً حتى لو كان مُصيّباً، فالغرض ليس هو قول الإمام، الغرض هو حجة الإمام، والدليل الذي قال به الإمام.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال النووي: لابد مع هذا من الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، وكما جاء في الرواية الأخرى: (ويؤمنوا بي وبما جئت به).

وقال شيخ الإسلام لما سئل عن قتال التتار مع التمسك بالشهادتين ولما زعموا من اتباع أصل الإسلام فقال: كل طائفة ممتنعة من التزام شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة من هؤلاء القوم أو غيرهم، فإنه يجب قتالهم حتى يلتزموا شرائعه، وإن كانوا مع ذلك ناطقين بالشهادتين وملتزمين بعض شرائعه، كما قاتل أبو بكر والصحابه رضي الله عنهم مانعي الزكاة، وعلى ذلك اتفق الفقهاء بعدهم قال: فأيا طائفة ممتنعة امتنعت عن بعض الصلوات المفروضات، أو الصيام أو الحج، أو عن التزام تحريم الدماء أو الأموال أو الخمر أو الميسر أو نكاح ذوات المحارم أو عن التزام جهاد الكفار أو ضرب الجزية على أهل الكتاب أو غير ذلك من التزام واجبات الدين، أو محرماته التي لا عذر لأحد في جحودها أو تركها، التي يكفر الواحد بجحودها، فإن الطائفة الممتنعة تقاتل عليها وإن كانت مقررة بها، وهذا مما لا أعلم فيه خلافاً بين العلماء.

الشرح

قوله: (وقال النووي ...)، والنووي رحمه الله وهو عالم جليل من علماء الشافعية، وله كتاب جليل في شرح صحيح مسلم، ومن كتبه النافعة الجليلة: المجموع، وهو في كتابة الفقه الإسلامي، من أعظم ما كتب، حتى أنه يُذكر عن محمد رشيد رضا رحمه الله أنه قال: ما اطمأننت حتى طبعت كتابي المغني لابن قدامة، والمجموع للنووي، أو قال اقتنيتهما، فهذان الكتابان في عرضهما للفقه

الإسلامي عرض جميل، يورد المسائل بالأدلة، يذكر المسألة ويذكر الدليل، ويبين درجة الحديث، إن كان صحيحاً أو ضعيفاً، وأحياناً الإمام أو العالم يورد الدليل لمذهبه، وهو يعلم أنه ضعيف، ويسكت عنه، هذه غفلة تقع من بعض العلماء، هذا لا يكاد يسلم منه عالم، لكنهما عليه السلام يذكران في كتابيهما درجات الأحاديث في الاستشهاد عندما يوردون الأقوال، ويذكرون الأقوال جميعها، أقوال المذاهب جميعها، الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية، وهذه ميزة لكتبه عليه السلام، لكن مع ذلك فإنه على مذهب المتكلمين أو الأشاعرة في الاعتقاد، فلا يؤخذ من كلامه عليه السلام كل ما في كتبه، وإنما يحذر ما يتعلق بجانب الاعتقاد، فهو هنا يستشهد بشرحه لطرف من الأحاديث في مسألة بيان معنى لا إله إلا الله، فيقول عليه السلام: إنه لا يكفي قول لا إله إلا الله في دخول الإسلام، بل لابد أن يؤمن بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم، والروايات في معنى الشهادة، وما تثمره في حياة الإنسان، مختلفة، بعضها: (ويكفر بما يعبد من دون الله) ^(١)، وبعضها: (ويقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة) ^(٢)، وبعضها: (ويؤمن بما جئت به) ^(٣)، فالرواة اختلفوا في رواية الأحاديث، وكل الروايات تحمل قيوداً، لكن تختلف القيود من حديث إلى حديث، فإما أن يكون الراوي مختصراً، أو أن يكون الراوي شرح بأسلوبه أو بتعبيره، وهذه من القضايا المشككة التي توجد في الحديث، وقد تحدث عنها العلماء قديماً، وأطلقوا على الروايات المختلفة بالشاذ، إذا خالف راويها من هو أوثق منه، بلفظ زاد في المعنى أو غير المعنى.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

قوله: (وقال شيخ الإسلام لما سُئِلَ عن قتال التتار مع التمسك بالشهادتين)، هذه مسألة سئل عنها ابن تيمية رحمته الله عن الدولة المغولية، وهم التتار، وهذه القبيلة وهذا الشعب الوثني عاقب الله به الأمة الإسلامية، عندما جهلت معنى لا إله إلا الله، ولم تعمل بمعنى هذه الكلمة، سلط الله عليها شعباً وثنياً همجياً، لا يحل حلالاً، ولا يحرم حراماً، وهم أتباع جنكيز خان، وجنكيز خان رئيس هذه القبيلة، توفي في أوائل القرن السابع، في ستمائة وأربعة وعشرين، وخلف أربعة من الأولاد، وكان في ذرية بعض أولاده من أسلم ورغب في الإسلام، وسُمي بركة خان، وعقد صداقة مع آخر خلفاء الدولة العباسية، وكان ابن عمه هو لاکو حاقداً عليه، وعادى الإسلام، وقد كان وثنياً شرساً، فحدث هناك كتابات بين بعض الرافضة وبين هو لاکو، وأراد أن يغيظ ابن عمه بركة خان؛ لأن بركة خان كانت تربطه علاقة بالمسلمين، حتى إنه أسلم، فوجه جيشه إلى بغداد في عام ستمائة وستة وخمسين هجرية، فدخل بغداد، وحطم الدولة الإسلامية، وحتى قال ابن الأثير رحمته الله وقد عاصر الحدث: بقيت أياماً أو شهوراً لا أستطيع أن أدون هذه الحادثة؛ لشناعتها، وعظيم جرمها؛ لأنها كانت أعظم حدث وقع على المسلمين، فقد سالت الخيول في الدماء إلى الركب، وقد رميت المكتبات في دجلة والفرات، وقد دخل الناس في الأقبية، وقد عفنت بغداد، بعد أن كانت مدينة زاهرة بالعلوم والعلماء، والحضارة، لكن عندما قصر المسلمون عاقبهم الله عز وجل.

لكن هذا الشعب ما إن دخل إلى بلاد المسلمين، حتى استهواه الإسلام، وفي خلال خمس وثلاثين سنة دخل هذا الشعب في الإسلام، بل لم يمر خمسون عاماً، حتى أصبح التتر كلهم مسلمين، وهذا من غرائب الحوادث، أن الشعب الغالب يدخل في دين الشعب المغلوب، والعادة أن الشعب المغلوب

هو الذي يقلد الغالب، لكن هذه الدولة الوثنية، وقد أصبحت تطلق عليها في تاريخ المسلمين الدولة المغولية، وقد حكمت بلادًا من المسلمين مدة قرنين من الزمان، لكنهم كانوا شعبًا جاهلًا يزعم الإسلام، وعاشوا كما عاش الذين قبلهم، دخلوا بلاد المسلمين، فرأوا الناس لا يحرمون الحرام، ويقعون في المحارم، ويقعون في الخمر، فأسلموا على دين من أسلم على يديه، مثل اليوم، فكم من أناس يسلم على أيدي المسلمين، ويраهم يشربون الخمر، ويتهكون المحارم، ولا يعدلون، ويظلمون، ويكذبون، فيظنون أن الإسلام هو هذا! هكذا التتر، أسلموا على الدين المُحرّف، الذي حرّفه كثير من المسلمين.

فيقول السائلون لابن تيمية رحمه الله: هؤلاء التتر يقولون لا إله إلا الله، لكن لا يحرمون الحرام، ولا يمتنعون عن المحرمات، فهل نقاتلهم؟ قال: نعم، كل طائفة تزعم الإسلام، وتمتنع عن بعض الواجبات، يجب على المسلمين قتالهم، فلو أنهم أدّوا جميع الفرائض، لكن قالوا: نبيح الزنى، واتفقوا عليه، وجب قتالهم، ولو قالوا: نأتي بكل الإسلام، ولكن لا نتوضأ للصلاة، وجب قتالهم، وهكذا كل شعيرة من شعائر الإسلام، إذا اجتمعت طائفة على الامتناع عنها، يقاتلها الإمام، فهؤلاء التتر كانوا يقولون: لا إله إلا الله، ويزعمون الإسلام، حتى إن بعض أحفادهم، وهو الذي جاء متأخرًا، تيمورلنك في القرن الثامن، هذا كان أشرس وأشد من هولاء، وكان معه مسجد من خشب، يقول: ما أصلي إلا في هذا المسجد، يأخذه معه من مكان إلى مكان، وكان شرسًا، ويريق الدماء بدون حساب، فهؤلاء كان إسلامهم على هذا النمط، وهذا ليس هو الإسلام الذي أنزله الله ﷻ.

فالشاهد أن هذه الكلمة لا بد من قولها والعمل بها؛ حتى تعصم الدم والمال، وحتى يكسب الإنسان في الآخرة جنات النعيم، ولا يدخل الجنة إلا إذا عمل بها، ولو كان كل من قالها يكون من أهل الجنة، لكان المنافقون في المقدمة، فإنهم قد قالوها، ولم تنفعهم.

فمن معانى هذه الكلمة، أنه لو كان هناك طائفة من طوائف المسلمين، قالت هذه الكلمة، وعملت بجميع الواجبات، واجتبت جميع المحرمات، ما عدا بعض الواجبات أو بعض المحرمات، فإن دمها لا يُصان ولا يُعصم، فيقول الشارح: إذا كان الامتناع عن بعض الواجبات لا يعصم الدم والمال، فما بالك بالشرك الذي هو أعظم، وينقض لا إله إلا الله! فهو من باب أولى، فالشارح رحمه الله أورد كلام هؤلاء العلماء؛ ليبين أن الذي يمتنع عن بعض الواجبات، أو يرتكب بعض المنهيات، دمه وماله لا يُعصمان، فما بالك بالذي يشرك بالله! فيستغيث بغير الله، ويدعو غير الله، وينذر لغير الله، ويذبح لغير الله، ويحل ما أحل غير الله، ويحرم ما حرم غير الله، فتكون حياته كلها ليست على معنى لا إله إلا الله، فمثل هذا النوع، فإن ماله ودمه لا يُعصمان.





قال المؤلف رحمه الله:

قال: وهؤلاء عند المحققين من العلماء ليسوا بمنزلة البغاة، بل هم خارجون عن الإسلام بمنزلة مانعي الزكاة، ومثل هذا كثير في كلام العلماء.

الشَّرح

قوله: (وهؤلاء عند المحققين من العلماء، ليسوا بمنزلة البغاة...)، مَنْ يمتنع على المجتمع المسلم طائفتان، إما أن يكون مشركاً، وإما أن يكون باغياً، والبغاة في الفقه الإسلامي هم طائفة ذات شوكة، تخرج على إمام المسلمين بتأويل، يعني تتأول بعض الأدلة كبعض الآيات، وترى أن ليس لهذا الإمام عليها حق الطاعة، فتخرج مُتأولةً، هؤلاء بغاة ليسوا كفاراً، ولهذا عندما سئل علي رضي الله عنه عن الخوارج، قيل: يا أمير المؤمنين أهؤلاء كفار؟ قال: من الكفر فرُّوا، قالوا: مَنْ هم إذا؟ قال: هم إخواننا بالأُمس، بَغُوا علينا اليوم فقاتلناهم، فهم بغاة، وليسوا كفاراً، وخرجوا على الإمام، وعن طاعة الإمام.

فيقول الشارح: إن الذين يشركون ليسوا بغاة؛ لأن الباغي لا يكفر ولا يشرك، إنما يكون عاصياً بتأويل، حتى إن العلماء قالوا: إذا رجع عن بغيه، فلا يجوز قتله، ولا يؤخذ ماله، لكن المشرك يجوز قتله، ويُستباح ماله، وتُستباح نساؤهم، ففرق بين المشرك والباغي، لكن الذي يشرك من المسلمين، ليس حكمه حكم المشرك الكافر؛ لأن هذا شركه أخف، هذا شرك عن جهل، أو عن سوء تربية، أو سوء تعليم، أو عن ضعف إيمان، وليس مثل المشرك الملحد، ولهذا العلماء يفرقون بين مَنْ يقال فيه: أنه مَنْ قال كذا كَفَرَ، مَنْ قال كذا كَفَرَ، فكَفَرَ هذا ليس كالكفر الذي يكون من الكافر الأصلي، وهذا كفر أقل، لكنه يكون كفراً، فيقول الشارح رحمه الله: هؤلاء الذين يقاتلون على الشرك، ليسوا مثل البغاة، بل هؤلاء أشد.

قال المؤلف رحمه الله:

والمقصود التنبيه على ذلك، ويكفي العاقل المنصف ما ذكره العلماء من كل مذهب في باب حكم المرتد، فإنهم ذكروا فيه أشياء كثيرة يكفر بها الإنسان، ولو أتى بجميع الدين وهو صريح في كفر عباد القبور ووجوب قتالهم إن لم ينتهوا حتى يكون الدين لله وحده، فإذا كان من التزم شرائع الدين كلها إلا تحريم الميسر أو الربا أو الزنا يكون كافراً يجب قتاله، فكيف بمن أشرك بالله، ودعي إلى إخلاص الدين لله والبراءة والكفر بمن عبد غير الله، فأبى عن ذلك واستكبر وكان من الكافرين.

قوله: (وحسابه على الله) أي إلى الله تبارك وتعالى، هو الذي يتولى حسابه، فإن كان صادقاً من قلبه جازاه بجنات النعيم، وإن كان منافقاً عذبه العذاب الأليم، وأما في الدنيا فالحكم على الظاهر، فمن أتى بالتوحيد والتزم شرائعه ظاهراً وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك.

واستدل الشافعية بالحديث على قبول توبة الزنديق، وهو الذي يظهر الإسلام ويسر الكفر، والمشهور في مذهب أحمد ومالك أنها لا تقبل لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾ [البقرة: ١٦٠].

الشرح

هنا نفس الكلام السابق يقول: إن الذي يمتنع عن بعض الشرائع يُباح دمه وماله، فكيف بمن يشرك بالله، ويوالي أعداء الله، وينصر أعداء الله على المسلمين؟ فكل هذه أعمال شركيات، من يعملها يكون قتاله أولى، بل لا يقاتله أفراد الناس؛ لأن هذا حكم الإمام، فإذا لم يكن هناك إمام، لا يُقاتل، وهناك أحكام لا يقيمها إلا الإمام؛ لأن إقامة بعض الأحكام بدون إمام، ينتج

عنه من الشر أضعاف، مثلاً لو كان الإنسان في مجتمع غير مسلم، وهو يرى المنكرات كالزنى والخمور، لا يستطيع أن يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يُستمدَّان من ولاية الإمام المسلم؛ لأن هذا أمر، والذي يعيش في المجتمع غير المسلم لا يملك أن يأمر؛ لأن صاحب المنكر في المجتمع المسلم، يعلم أن وراء الأمر بالمعروف والناهي بالمنكر إماماً سيدعمه، ويقوي ظهره، فإذا أصرَّ على مُنكره قد يعاقب من الإمام الأعلى، لكن في البلدان التي ليس فيها إمام، فليس للفرد حق الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، له حق الدعوة، يدعوهم إلى الإسلام؛ لأن هذا العاصي إنما يهابه ويخافه، إذا كان وراءه إمام، أما إذا لم يكن هناك إمام يدعمه، بل ربما يكون هناك إمام ضدَّ مَنْ يأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر، فيسقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويبقى قضية دعوة الناس إلى الدين من جديد، فالأمر بالمعروف والناهي عن المنكر يستمد أمره من إمامه، فإذا وجد في المجتمع المسلم إمام يحكم بالإسلام، ويطبق شرع الله، كان الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر يُمثَّلُه؛ لأن هذه وظيفة الإمام، والمحتسب يستمد صلاحياته من صلاحية الإمام.

فشرائع الدين إنما تُقام بحسبها، منها ما يقيمه الإمام، فالجهاد يقيمه الإمام، الحدود يقيمها الإمام، وهكذا، فهنا يقول: أن مَنْ امتنع، فيقاتله الإمام، ليس أفراد الناس، فإن الدين لا يأمر بأمر ينتج عنه مفسدة أعظم، فلو شخص أراد أن يطبق الحد على إنسان، وليس هناك سلطة عليا تعينه، فمثلاً: يأتي أولياء المقتول، فيقتلون القاتل، وتصبح فوضى، فلا بد من وجود إمام، يكون مُقوِّياً لظهر الأمر بالمعروف، والناهي عن المنكر؛ لأن الأمر سلطة، وإذا لم يكن هناك إمام، ما يملك سلطة، السلطة يملكها مَنْ يكون هناك سلطة أعلى منه، فإذا كانت السلطة العليا في المجتمع هي الإسلام، فيستمد الأمر بالمعروف

والناهي عن المنكر سلطته من السلطة العليا، فإذا كان ليست هناك سلطة عليا تقيم شرع الله والدين، بل تكون سلطة علمانية، أو سلطة كافرة، أو نصرانية، تبقى القضية قضية دعوة؛ لأن الأمر فيه شيء من الإكراه والإجبار والمنع، فالقتال لا يكون من أفراد، ولا يكون في مجتمع غير مجتمع المسلمين، إنما يكون في غير المجتمع الإسلامي الدعوة إلى الدين، وإقناع الناس به، وتعريفهم به، لكن سلطة الأمر، وتنفيذ الأحكام لا يملكها، وقد يُسيء بعض الناس، ويظن أنه يملك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل المجتمعات، وليس بصواب، إذا كان الإسلام ضعيفاً فلا، كمكة مثلاً، ما كان هناك أمر بالمعروف، ونهي عن المنكر، في العصر الأول، فالخمر كانت موجودة، والمعاصي كانت موجودة، وإنما كان هناك الدعوة إلى الدخول في الدين، والالتزام بمعنى لا إله إلا الله، والعزم على الالتزام بحقوقها، فالقتال لا يكون إلا من إمام المسلمين.

قوله: (وحسابه على الله...)، إلى آخره، يعني هناك حُكمان على كل إنسان: حكم في الدنيا، وحكم في الآخرة، حكم الآخرة ليس لنا؛ لأن حكم الآخرة هو العقاب أو الثواب، وهذا إلى الله ﷻ، أما حكمنا في الدنيا، فهو على الظاهر، فلو أن إنساناً صلى مع المسلمين، وأقام شرائع الدين، والتزم بظاهر الإسلام، ولم نَرِ عليه ما يخالف أحكام الإسلام، نحكم عليه بالإسلام، حتى لو كان في قلبه منافقاً، حتى ولو كان في الداخل كافراً؛ لأن الداخل لا نعرفه، فأعمال القلوب لا تُعلم إلا عن طريق الوحي، فيحكم على الإنسان بظاهره، فلو أظهر الإنسان الخير، حُكِمَ عليه بالخير، ولو أظهر الإنسان الشر، حُكِمَ عليه بالشر، كما يقول إنسان لإنسان مُسبِل: إن مَنْ أسبل ثوبه تحت الكعبين يكون عاصياً، فيقول: أنا ما أجرُّه كبرياء، إنما من باب الجمال، فيقال له: إن أطلت ثوبك تحت الكعبين فأنت آثم، وإن أطلته مستكبراً فيلحقك

إثمَان: إثم الإِسْبَال، وإثم الكبر، وكذا تقول لإنسان: كُفَّ بصرُك عن النظر إلى النساء، فيقول: ليس في قلبي شيء، فتقول: نظرك معصية، حتى ولو لم يكن في قلبك شيء، فإن كان في قلبك شيء فمعصيتان، فنحن لنا الظاهر، أما الباطن فعند الله، فلا يقبل إنسان يعمل في الظاهر بالسوء، ويزعم أنه في داخله على خير، إنما نحن نحكم عليه بالظاهر، فإذا ظهر من الإنسان الكفر، كَفَرَ، إلا إذا كان عنده شُبْهَةٌ تَبَيَّن، لكن لا نعلم ما في قلبه، وهو إلى الله وَعَلَيْهِ السَّلَامُ، فيقول الشارح: إن الحكم في الدنيا بالإسلام على الظاهر، فإن كان مسلمًا حقيقيًا، فإنه في الآخرة ينال جنات النعيم، وإن كان منافقًا، فإنه يكون من أهل الجحيم، فالآخرة بحسب ما في القلب من هذه المعاني.

قوله: (واستدل الشافعية بالحديث على قبول توبة الزنديق)، الزنديق كلمة ليست عربية، بل هي فارسية، تدل مثل ما يدل عليه اليوم اليوم قولهم: علماني، بمعنى إنسان لا يؤمن بالأديان، أي إباحي، وهذه طائفة ظهرت في المسلمين، وسُمُّوا زنادقة، فهو لاء إذا ثبتت زندقته، ثم تابوا، هل تُقْبَلُ توبتهم؟ من العلماء مَنْ يقول: لا تُقْبَلُ توبتهم، بل يجب قتلهم؛ لأننا لا نأمن ما في قلوبهم، ومنهم مَنْ قال: كل مَنْ تاب إلى الله، تُقْبَلُ توبته، سواء كان زنديقًا، أو مشرکًا، أو فاسقًا؛ لأن النصوص القرآنية والنبوية لم تفرّق بين تائب وتائب، فالمذاهب اختلفت، منهم مَنْ لا يقبل توبة الزنديق، ومنهم مَنْ يقبلها، إن أظهر توبة، وعلامات تدل على صدق توبته، فإن الزندقة كفر وشرك، والكفر والشرك يجوز أن تقبل توبة التائب منهما، فهذا معنى قول الشارح وَعَلَيْهِ السَّلَامُ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

والزنديق لا يتبين رجوعه؛ لأنه مظهر للإسلام مسر للكفر، فإذا أظهر التوبة لم يزد على ما كان منه قبلها، والحديث محمول على المشرك، ويتفرع على ذلك سقوط القتل وعدمه، أما في الآخرة فإن كان دخل في الإسلام صادقاً قبلت.

الشرح

قوله: (والزنديق لا يتبين رجوعه؛ لأنه مظهر للإسلام، مُسر للكفر ...)، هنا استطراد لبيان الحكم، يقول: نحن نقتله، لكن في الآخرة إن كانت توبته صادقة، فإنها تقبل منه، وإن كان كاذباً، فقد نال جزاءه، فهذه في الحقيقة تحتاج إلى تفصيل، لا يقال الزنديق تقبل توبته؛ لأن بعض الزنادقة لا يظهر منه صدق توبته، مثل المنافقين، وبعضهم يظهر منه صدق توبته، كأن لبس عليه الأمر، أو درس في مدارس الغرب، وجاء بأفكار غريبة متأثراً، ثم قابل بعض العلماء، فأزال ما في ذهنه من الشبهات، فمثل هذا ربما تقبل توبته، لكن الشخص الذي إنما يظهر التوبة، ليمنع عن نفسه الحكم أو المقال، ويكون الناس يعرفون أن هذا الرجل كاذب، ويتكرر منه هذا الكلام، فحكمه أنه يُقتل، حتى لا يُفشي الفساد في المجتمع؛ لأن الزنديق مثاله مثال الحبة الفاسدة في صندوق صالح، فإن بقيت، تُفسد ما بجانبها، والسلامة أن تنزع من هذا المكان، وهذا الحكم الشرعي، وأما كونه يطبق أو لا يطبق، فشيء آخر؛ لأن الحديث عن الأحكام لها وجه، وتطبيقها له وجه آخر.



قال المؤلف رحمه الله:

وفيه وجوب الكف عن الكافر إذا دخل في الإسلام، ولو في حال القتال حتى يتبين منه ما يخالف ذلك.

وفيه أن الإنسان قد يقول لا إله إلا الله، ولا يكفر بما يعبد من دون الله.

الشرح

في الحديث أنه لو أن إنساناً أثناء القتال قال: لا إله إلا الله، نقبل منه؛ لأن قتالنا له من أجل أن يقول: لا إله إلا الله، فإذا قال لا إله إلا الله، توقف السبب، وقد حدث أكثر من قصة في حياة النبي ﷺ، من المقداد ومن أسامة رضي الله عنهما، وكلاهما في الصحيح، أنهما قتلا مَنْ قال لا إله إلا الله، فعاتبهما النبي ﷺ، فقال: (كيف لكما يوم القيامة، بلا إله إلا الله؟)، حتى قال أسامة رضي الله عنه: (حتى إني وددت أنني لم أكن أسلمت إلا يومئذ)^(١)، يعني لم أسلم قبل؛ لأن إسلامي قبل، تسبب بأني قتلت إنساناً قال لا إله إلا الله، وأما المقداد لما قال شخص لا إله إلا الله، فقال: إنه أراد أن يحمي ماله أو غنمه، فقتله^(٢)، فالشاهد أن الكافر

(١) أخرجه مع اختلاف في الألفاظ البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب قول الله تعالى (ومن أحياءها)، برقم: (٦٨٧٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله، برقم: (٩٦)، (٩٦/١)، وأخرجه بهذا اللفظ النسائي في السنن الكبرى، كتاب السير، باب قول المشرك لا إله إلا الله، برقم: (٨٥٤١)، (١٣/٨)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٣٩٢)، (١/١٦٤).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٢٣٧٩)، (٣٠/١٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، برقم: (١٤٧) من مسند ابن عباس، (١٠/١٤٩-١٥٠)، وفي الصحيحين، وأكثر كتب السنة أن المقداد سأل رسول الله ﷺ عن قتل المشرك، إذا قال لا إله إلا الله خوفاً من القتل، فمنعه ﷺ عن القتل، انظر: مثلاً: صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب (١٢) ١٢

إذا قال لا إله إلا الله، فإننا نتوقف عن قتاله، وعن قتله، حتى يُعرَف بعد ذلك هل هو صادق في قوله، أم لا؟ فهذا معنى كلامه ﷺ.

كذلك الحديث له طرفان، (مَنْ قال لا إله إلا الله، وكفر بما يعبد من دون الله، فقد عصم ماله ودمه، وحسابه على الله)، فهناك قضيتان لا بد أن يأتي بهما، أن يدخل في الإيمان، وأن يتبرأ من الشرك وأهله، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فهذا معنى كلام الشارح ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

وفيه أن شرط الإيمان الإقرار بالشهادة والكفر بما يعبد من دون الله، مع اعتقاد ذلك واعتقاد جميع ما جاء به الرسول ﷺ، وفيه أن أحكام الدنيا على الظاهر، وأن مال المسلم ودمه حرام إلا في حق كالقتل قصاصاً ونحوه وتغريمه قيمة ما يتلفه، قوله: وشرح هذه الترجمة ما بعدها من الأبواب، يعني: أن ما يأتي بعد هذه الترجمة من الأبواب شرح للتوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله؛ لأن معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله أن لا يعبد إلا الله ولا يعتقد النفع والضرر إلا في الله، وأن يكفر بما يعبد من دون الله ويتبرأ منها ومن عابديها، وما بعد هذا من الأبواب بيان لأنواع من العبادات والاعتقادات التي يجب إخلاصها لله تعالى، وذلك هو معنى التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله والله أعلم.

الشرح

يشير الشارح رحمه الله إلى أن الأبواب بعضها يفسر بعضاً، فكلما تقدّمت الأبواب، ازددنا علماً بالمعاني التي أوردها في معنى التوحيد، ومعنى لا إله إلا الله، فإن الأبواب القادمة سيذكر فيها مسائل من الأعمال، لا يجوز أن تصرف لغير الله، ويجب أن تصرف لله، فمن صرفها لغير الله، فقد أشرك، أي نقض التوحيد، ولم يأت بحق التوحيد، فيقول: الأبواب القادمة كلها شرح لهذه الكلمة، وفي الباب القادم الذي هو أول باب يذكره صاحب المتن رحمه الله يبين بعض ما يضاد معنى لا إله إلا الله.

باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما

لرفع البلاء أو دفعه

الشرح

هذا الباب سيورد فيه بعض الأعمال التي تقع في كثير من بلدان المسلمين، وهو تعلق كثير منهم بما يعتقدون أنه أسباب، وهي في الحقيقة ليست أسباباً، وقد أورد صاحب المتن رحمه الله في هذا الباب آية، وثلاثة أحاديث، وأثراً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم.

أما الآية فهي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

وأما الحديث فهو عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى في يد رجل حلقة من صفر، فقال: (ويحك ما هذه؟ قال: من الواهنة، قال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهناً، وإنك لو متَّ وهي عليك، ما أفلحت أبداً)^(١)، والحديث

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٠٠٠٠)، (٣٣ / ٢٠٤)، وأخرج نحوه ابن ماجه في سننه، كتاب الطب، باب تعليق التمايم، برقم: (٣٥٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب التمايم، برقم: (١٩٦٠٩)، (٩ / ٥٨٩)، والحاكم في المستدرک، برقم: (٧٥٨٢)، (٤ / ٣٤١)، وصحَّحه ووافقه الذهبي عليه، والطبراني في المعجم الكبير

الثاني: عن عقبة بن عامر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: (مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ تَعَلَّقَ وَدْعَةً، فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ) ^(١)، والحديث الثالث: عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أيضًا: (مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً، فَقَدْ أَشْرَكَ) ^(٢)، وأما الأثر فهو عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه أنه رأى في يد رجل، أو زار رجلاً، فرأى في يده خيطاً من الحمى، فقطعه، ثم تلا قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ ^(١١٦) [يوسف: ١٠٦]، هذا متن الكتاب، وسيشرح الشارح رحمه الله هذه الآية والأحاديث والأثر، وهذا الباب فيه ذكر بعض الأسباب، والإسلام لا يمنع الأسباب ولا يحرمها ولا يبطلها، لكنه يصون كرامة الإنسان المسلم، ويقول: أيها المسلم لا تتعلق بغير سبب صحيح، فإنه يجب على المسلم أن يكون له من الأسباب ثلاثة مواقف.

الموقف الأول: أن لا يعتقد من الأسباب إلا ما ثبت شرعاً أو قدراً، فإن الأسباب منها ما ورد في الشرع، ومنها ما ورد في القدر، يعني في تقدير الله.

والموقف الثاني: أن لا يعتمد عليها، بل يعتمد على مسبب الأسباب، فهو يعمل الأسباب، ويعتقد أنها لا تتحقق نتائجها إلا بإرادة الله ﷻ.

= (١٨/١٧٩)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرُّقَى والتَّمَائِم، برقم: (٦٠٨٥)، (١٣/٤٤٩)، وابن أبي شَيْبَةَ في المصنّف، كتاب الطب، باب في تعليق الرُّقَى والتَّمَائِم، برقم: (٢٣٩٢٦)، (١٢/٤١)، وسيخرجه الشارح رحمه الله مفصلاً.

(١) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند، برقم: (١٧٤٠٤)، (٢٨/٦٢٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب، باب التَّمَائِم، برقم: (١٩٦٠٥)، (٩/٥٨٩)، والحاكم في المستدرک، برقم: (٧٥٨١)، (٤/٣٤١)، وصحّحه ووافقه الذهبي عليه، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرُّقَى والتَّمَائِم، ذكر الزجر عن تعليق التَّمَائِم التي فيها الشرك بالله، برقم: (٦٠٨٦)، (١٣/٤٥٠)، وسيخرجه الشارح رحمه الله مفصلاً.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: (١٧٤٢٢)، (٢٨/٦٣٧).

والموقف الثالث: أن يعلم أن الأسباب لا تغَيَّر من القَدَر شيئاً، وإنما يتحرك الإنسان داخل القَدَر، ويعمل الأسباب، وعمل الأسباب هي قَدَر لدفع قَدَر آخر.

فهذه المواقف الثلاثة تكون للمسلم، فأما في الأسباب فإن المسلم لا ينبغي له أن يتعلق بالأسباب، وأن لا يستعمل أسباباً لم يدل الشرع على أنها سبب، أو لم تدل التجربة على أنها سبب، فكل سبب لا يدل الشرع على صحته، أو لا تدل التجربة على صحته، فإنه ليس سبباً، بل هذه أوهام، والأوهام تحكم الناس إذا نقص فيهم أحد شيئين، إما نقص العلم الشرعي، وإما نقص الإيمان، فإذا نقص العلم الشرعي في مجتمع، تكثُر فيه الأوهام، وإذا نقص الإيمان، تكثُر فيه الأوهام، فعلاج هذه الأوهام بالتعلم الشرعي، وبزيادة الإيمان، فإن العلم والإيمان يحرسان الإنسان من وساوس الشيطان.



قال المؤلف رحمه الله:

ش: رفع البلاء إزالته بعد حصوله، ودفعه منعه قبلاً، ومن هنا ابتداء المصنف في تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله بذكر شيء مما يضاد ذلك من أنواع الشرك الأكبر والأصغر، فإن الضد لا يعرف إلا بضده، كما قيل: وبضدها تتبين الأشياء.

فمن لا يعرف الشرك لم يعرف التوحيد وبالعكس، فبدأ بالأصغر الاعتقادي انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى، فقال: وقول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيَّهِ﴾ [الزمر: ٣٨].

الشرح

قوله: (رفع البلاء، إزالته بعد حصوله ...)، يشير الشارح رحمه الله إلى أن الإنسان في موقفه من البلاء، إما أن يكون قد نزل به البلاء، فهو يبحث عن رفعه، وإما أن يكون لم ينزل به، فهو يحرص على دفعه، حتى لا ينزل، وكلا هذين الأمرين لا يجوز فيهما إلا الأسباب القدرية، أو الأسباب الشرعية.

قوله: (فمن لا يعرف الشرك، لم يعرف التوحيد، وبالعكس ...)، يقول رحمه الله إنه أراد بهذه الترجمة أن يبين بعض الأعمال، التي هي شرك وفساد، فإن الشخص إذا عرف الفساد والشر، عرف الخير، فإنها بضدها تتبين الأشياء، إذا عرف أن هذا فساد ومنكر، وأن هذا شرك، عرف ما يقابله من التوحيد، وكذلك إذا عرف التوحيد، عرف ما يقابله من الشرك، لكن أحياناً تكون طرق الشر كثيرة، والإنسان يحتاج إلى معرفة طرق الشر، وسبق أن الإنسان قد يقع في الشر، إذا لم يعرف أنه شر، وقد ينصر الشر، وهو لا يدري أنه شر، وقد يعين من ينصره، وهو لا يدري أنه شر، فيؤتى من باب الغفلة، والقرآن الكريم يذكر لنا نموذجاً من ذلك: فآدم عليه السلام حذره الله ﷻ من الأكل من الشجرة، وحذره

من طاعة الشيطان، لكن آدم ﷺ ما كان عنده تجربة وخبرة، فاستطاع إبليس أن يجره إلى معصية الله، إبليس جاءه من حيث يستطيع أن يخدعه من طريقه، وهو أنه أدخل الحَلَفَ بالخالق، فأقسم بالله الخالق ﷻ، وآدم يعظم الله ويُجلُّه، ولا يظن أن أحداً من خلق الله يمكن أن يقسم بالخالق كذباً، قال الله تعالى: ﴿وَقَاسَمُهُمَا إِيَّيْ لَكُمْ لَئِنْ أَلْتَصَّحِيكَ ۝﴾ [الأعراف: ٢١]، ويأتي بعض الشيوعيين إلى المسلمين فيقسم أنه ليس شيوعياً، فيصدقه، وهو لا يؤمن بالخالق أصلاً، حتى تصدق يمينه، فهكذا الإنسان إذا كان لا يعرف الشر، يقع فيه، ربما يعين على بقاءه، وربما ينصره، فمعرفة الخير مطلوبة، ومعرفة الشر مطلوبة؛ حتى لا تقع فيه، فإن صور الشر تختلف، وأشكالها تختلف، فكم من إنسان لا يعرف إلا وجهاً للشر! لكن الشر له وجوه ومداخل كثيرة، كما في رسائل إخوان الصفا، فقد كانوا مجموعة من الإباحيين، مثل الماسونية اليوم، عملوا خمسين رسالة، أرادوا أن يجمعوا فيها بين الإسلام والوثنية، بين الإسلام والفلسفة، بين الإسلام والمنطق، بين الإسلام وعلم الكلام، فجمعوا جميع العلوم من جميع الأديان، وقالوا: نحن إخوان الصفا ليس لنا عقائد وأديان، يجمعنا أننا إخوة في الإنسانية، وهذا الكلام المعسول قد يخدع به أناس كثيرون، إذا لم يعرفوا حقيقة هؤلاء، وأنهم ملاحدة، ولهذا يقول الغزالي رحمه الله في كتاب فضائح الباطنية: إن الباطنية لهم مع الناس طرق كثيرة، يأتون كل إنسان من حيث ما يحب، فيستدرجون الناس بالشبه، حتى يوقعوهم في الباطنية، وهكذا يقول ابن الجوزي رحمه الله في كتاب تلييس إبليس: إبليس يأتي كل طائفة من حيث تحب، فالمسلم مطالب أن يعرف الخير، وأن يعرف الشر؛ حتى لا يقع فيه؛ لأن الشر له وجوه كثيرة، فقد يعرف وجهاً من الشر، ويظن أن الوجه الآخر لا علاقة له بهذا الوجه، والحقيقة أن الشر له أوجه كثيرة، كما يقال في بعض الشر: أنهما وجهان لعملة واحدة، أو لعقيدة واحدة.

قال (الذئلف) رَحِمَهُ اللهُ:

قال ابن كثير في تفسيرها: أي لا تستطيع شيئاً من الأمر.

(قل حسبي الله) أي: الله كافي من توكل عليه، وعليه يتوكل المتوكلون، كما قال هود عليه السلام حين قال له قومه: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوِّهِ قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ وَآشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ٥١﴾ مِنْ دُونِهِ فَيَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنْظَرُونَ ٥٢﴾ [هود: ٥١-٥٢].

قلت: حاصله أن الله تعالى أمر نبيه ﷺ أن يقول للمشركين أرايتم؟ أي أخبروني عما تدعون من دون الله؟ أي تعبدونهم وتسألونهم من الأنداد والأصنام والآلهة المسميات بأسماء الإناث الدالة أسماؤهن على بطلانهم وعجزهن؛ لأن الأنوثة من باب اللين والرخاوة كالللات والعزى. ﴿إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ﴾ [الزمر: ٣٨] أي: بمرض أو فقر أو بلاء أو شدة، ﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرِّيَّ﴾ [الزمر: ٣٨] أي لا يقدرّون على ذلك أصلاً، ﴿أَوْ أَرَادَنِيَ بِرَحْمَةٍ﴾ [الزمر: ٣٨]: أي صحة وعافية وخير وكشف بلاء، ﴿هَلْ هُنَّ كَشَفَتْ ضُرِّيَّ﴾ [الزمر: ٣٨] قال مقاتل: فسألهم النبي ﷺ فسكتوا أي: لأنهم لا يعتقدون ذلك فيها، وإنما كانوا يدعونها على معنى أنها وسائط وشفعاء عند الله لا لأنهم يكشفون الضر ويحييون دعاء المضطر، فهم يعلمون أن ذلك لله وحده كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ٥٤﴾ [النحل: ٥٣-٥٤]، وقد دخل في ذلك كل من دعي من دون الله من الملائكة والأنبياء والصالحين فضلاً عن غيرهم، فلا يقدر أحد على كشف ضرر أو إمساك رحمة كما قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢].

الشَّرْح

قوله: (قال ابن كثير في تفسيرها ...)، إلى آخره، أي: يقول ﷺ إن هذه الأصنام لا تستطيع أن تنصر وأن تُعين مَنْ دعاها، ولا أن تنصر نفسها، ولا أن تنصر غيرها، فكيف تُدعى، إذا كانت عاجزة عن نُصرة نفسها، فهي لا تستطيع أن تنصر غيرها، فلا يجوز أن تُدعى من دون الله ﷻ.

قوله: (كما قال هود)، يأتي بموقف لبعض الأنبياء كهود عليه السلام، أن قومه يقولون: أنت خالفت آلهتنا من الأصنام، ونحن نظن أن ما نراه عليك من العلامات، يدل على أن آلهتنا قد أصابتك بسوء؛ لأنك خالفتها، فيقول هود عليه السلام: أشهدكم وأشهد الله أنه بريء من هذه الأصنام، ثم قال: أنتم وأصنامكم كيدوني، فتحادهم، فعصمه الله منهم، فهذه العقيدة وقعت في كل أمة من الأمم الماضية، أنهم كانوا يعتقدون في الأصنام أنها تنفع وتضر، وأن بيدها أن تنصر أو أن تخذل، وهذا شرك أكبر، وهذه الآية أوردها الماتن رحمه الله؛ ليبين الشرك الأكبر على المعنى الذي هو موجود في الشرك الأصغر، فإن تعليق الحلقة والخيط في اليد، شرك أصغر، وليس شركاً أكبر، والمعاني في هذه الآية في الشرك الأكبر، وسيأتي من قول الشارح أن السلف كانوا يستشهدون بالشرك الأكبر على الشرك الأصغر، كما فعل حذيفة بن اليمان رحمه الله أنه عندما قطع الخيط من الحمى التي في يد الشخص، استشهد بقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، والآية نزلت في الشرك الأكبر، فبين الشركين نسبة وارتباط، فالاستشهاد بالأحاديث والآيات التي في الشرك الأكبر على الشرك الأصغر صحيح.

وفي قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّهٗ﴾ [الزمر: ٣٨]، تعبير لطيف، فضمير (هُنَّ) في اللغة دلالة على الإناث، ولو كانوا رجالاً لقال: هم، وعلماء اللغة يقولون: إن الجمادات يشار إليها بغير ضمير العاقل، ف(هُنَّ) و(هُمَّ) للعاقل، وأما غير العاقل فيقال في حقها هي، لكن القرآن الكريم لا يتحدث عن غير العاقل فقط، ولكنه يشير إلى كل ما يدعونه من دون الله، وأشار إليه بضمير التأنيث؛ ليدلهم على ضعفه، فإن المؤنث من جميع المخلوقات فيه ضعف، حتى في الحيوانات، ترى أن ذكور الحيوانات أشد وأقوى، فيقول الشارح: إن الإشارة إلى المعبودات بضمير التأنيث، تدل على الرخاوة والضعف، كأن الله - تعالى - يشير إلى ضعف مَنْ يدعونه من دونه ﷻ، ثم من أساليب اللغة أن الاستفهام يرد على عدة معان، فالاستفهام يرد بمعنى الاستفسار عن الشيء المجهول، ويرد للاستنكار بمعنى النفي، وهنا يقول تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَتُ ضُرِّيَّهٗ﴾ [الزمر: ٣٨]، بمعنى النفي أي: لا يستطعن كشف ضرره، فالاستفهام هنا ليس هو الاستفسار عن شيء مجهول، ليقولوا نعم أو لا، إنما أورده للنفي والإبطال، لبيان صورة من صور الإبطال، وهي أشد من أن يقول: إنها لا تملك، فالسؤال لبيان الاستنكار على مَنْ يزعم أن هذه تملك أن تدفع أو ترفع.

قوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، فهذه الآية تقرر نفس المعنى السابق، أن الله ﷻ لو فتح للناس خيراً، لا يملك أحد رده، وإذا أمسك عن الناس خيراً، لا يملك أحد أن يأتي به، فكيف تعلق قلب إنسان بمن لا يملك أن يأتيه بخير أو أن يدفع عنه شرّاً؟ فالتعلق لا يكون إلا بمن يملك، وذلك ليس إلا الله ﷻ.

قال المؤلف رحمه الله:

وإذا كان كذلك بطلت عبادتهم من دون الله، وإذا بطلت عبادتهم فبطلان دعوة الآلهة والأصنام أبطل وأبطل، ولبس الحلقة والخيط لرفع البلاء أو دفعه كذلك، فهذا وجه استدلال المصنف بالآية، وإن كانت الترجمة في الشرك الأصغر، فإن السلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر. كما استدل حذيفة وابن عباس وغيرهما، وكذلك من جعل رؤوس الحمر ونحوها في البيت، والزرع لدفع العين كما يفعله أشباه المشركين، فإنه يدخل في ذلك.

الشرح

قوله: (فإن السلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر)، قلنا إن السلف عليهم السلام يوردون الآيات والأحاديث في الشرك الأكبر استشهاده على الشرك الأصغر؛ لأن الجميع من باب واحد، فإن المشركين إنما تعلقوا بالأصنام؛ لاعتقادهم أنها تنفع وتضر، وكذلك من تعلق بالخيط أو بالحلقة، فإنما لاعتقاده بأنها تنفع، فالمعنى واحد، وإن كان الحكم يتفاوت بين الأكبر والأصغر.

قوله: (وكذلك من جعل رؤوس الحمر ونحوها في البيت والزرع؛ لدفع العين...)، هذه الأعمال تكثر في المجتمعات الإسلامية، وهذه صور الأسباب التي يتخذونها، منهم من يعلّق على باب بيته رأس حيوان أو رجله، أو صورة من الصور، أو بعض الأشجار، أو بعض التعاويذ، وكذلك على زراعته، حتى إن بعضهم يضع المصحف على رف السيارة، حتى يحترق من الشمس، يريد أن يدفع به العين عن السيارة، فيهين المصحف، وقد يعلّقه على جدار بيته سنوات؛ ليدفع به العين أو الحسد، لا يقرأ فيه، وقد تأكله الأرضة، قد يعلّق على ابنه بعض التماثيل؛ ليدفع بها العين أو الحسد، وهذه صور كثيرة في المسلمين، وكل مجتمع له عادات وطرق، وله أشكال، وهذه كلها شرك أصغر؛ لأنها في الوسائل، وليست في المقاصد.

قال المؤلف رحمه الله:

وقد يحتجون على ذلك بما رواه أبو داود في المراسيل عن علي بن الحسين مرفوعاً: (احرثوا فان الحرث مبارك، وأكثروا فيه من الجماجم).
وعنه أجوبة: أحدها: أنه حديث ساقط مرسل، وأبو داود لم يشترط في مراسيله جمع المراسيل الصحيحة الإسناد، وقد ضعفه السيوطي وغيره.

الشرح

قوله: (احرثوا، فإن الحرث مبارك، وأكثروا فيه من الجماجم)^(١)، يقول الشارح رحمه الله إن أصحاب البدع قد يستشهدون بحديث مرسل والمرسل في اصطلاح علماء الحديث، هو الذي يرويه التابعي عن رسول الله ﷺ، ولا نقول: إن المرسل ما سقط فيه الصحابي؛ لأننا نعلم أنه لو كان سقط الصحابي من آخره، لكان حجة؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول، ومن العلماء من يخصص المرسل بكبار التابعين، لكن الصحيح أن التابعي سواء كان من صغار التابعين أو من كبارهم، إذا نسب الحديث مباشرة إلى رسول الله ﷺ كان هذا مرسلًا، والمرسل ليس حجة؛ لأن في سنده مجهولًا، وإن كان التابعي ممن لا يروي إلا عن ثقات، كسعيد بن المسيب، فإن الشافعي رحمه الله يحتج بمرسل سعيد بن المسيب، ويقول: سعيد بن المسيب لا يروي إلا عن ثقة، لكن يقول ابن الصلاح رحمه الله: اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف،

(١) أخرجه أبو داود في مراسيله، برقم: (٥٣٦)، ص ٥٤٢، والبيهقي في السنن الكبرى من طريق أبي داود، كتاب المزارعة، باب ما جاء في نصب الجماجم لأجل العين، برقم: (١١٧٥٣)، (٢٢٩/٦).

إلى أن قال: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل، والحكم بضعفه، هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حُفَاط الحديث، ونُقَاد الأثر^(١).

وكانت هناك بعض الاتجاهات في القرن الأول والثاني يحتجّون بالمرسل، عندما كان الناس لا يعرفون الكذب، لكن عندما طرأ الكذب، وظهر في الأمة مَنْ يقول: قال رسول الله ﷺ، والقائل ليس أهلاً لذلك، فإن العلماء توقفوا وقالوا: لا بد من ذكر من روى الحديث؛ لأن هذا دين، ننسبه إلى الله، أو إلى رسوله ﷺ، وإذا نسبنا إلى رسول الله ﷺ قولاً لم يقله، يلحقنا بالكذابين الذين توعدّهم رسول الله ﷺ، فإنه قال: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فليتبوأ مقعده من النار)^(٢)، والذي يقول: قال رسول الله ﷺ، فإنه قد تعمّد أن ينسب الخبر، فعليه أن يتثبت، وكان القدماء يرون أنهم إذا رَووا الحديث بسنده، قد خرجوا من العهدة، لكن لا شك أن هذا عمل غير مقبول، ولهذا فإن الإمام مسلماً ﷺ قد عاتب المحدثين الذين يرمون بالأحاديث إلى الناس، وهي إما ضعاف، وإما مكذوبات، ولا يبيّنون، وذكر الذهبي رحمه الله أن مَنْ كان يفعل مثل ذلك، يعلم ويُنَبِّه، فإن أصرَّ، فإنه يكون فاسقاً، فالقول على رسول الله، ينبغي أن يتأكد القائل بأن هذا صحَّ إلى رسول الله ﷺ.

وأهل السنة في روايتهم للحديث إلى رسول الله ﷺ قد وضعوا الضوابط، فإن كل راوٍ قد ذكره العلماء، هل هو صادق؟ هل هو عدل؟ هل هو ضعيف الذاكرة؟ لو جاء الراوي بحديث يُعزِّز عقيدة أهل السنة، وهو ضعيف،

(١) علوم الحديث ص ٤٩، ونقله عنه ابن كثير في اختصار علوم الحديث ص ٤٨.

(٢) أخرجه البخاري في عدة موائع من صحيحه، كتاب العلم، باب إثم مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

، برقم: (١١٠)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم:

(٢)، (١٠/١).

يردُّونه، وقد ذكر ابن الوزير في كتاب العواصم، وهو يخاطب الزيدية من الشيعة، أن منهج أهل السنة إذا جاء الحديث، ولو كان يمدح أبا بكر الصديق، وهو ضعيف، يرُدُّونه؛ لأنه منهج ودين، لكن عند بعض الطوائف، إذا جاء الحديث يقرر عقائدهم، يقبلونه، ولو كان من الوضاع، وهذا منهج مَنْ لا يراقب الله، المسلم يراقب الله، ويعلم أنه سيقف يوم القيامة بين يديه، فلا ينبغي له أن يقوي عقيدته بحديث ضعيف أو موضوع، ولا ينبغي أن يرد على عقيدة صحيحة بحديث ضعيف أو موضوع، وللمسلم منهج ثابت، منهج صدق لا يكذب.

وهذا الحديث ليس حديثاً صحيحاً، فإنه حديث مُرْسَل، والمرسل في حكم الضعيف، وقد استقر على هذا مذهب المحققين، ونقاد الأثر، هذا الحديث فيه علتان: الأولى: الإرسال، والثانية: أن الحديث من طريق علي بن عمر، ولم يبين ابن أبي حاتم حاله، أورده مُجَرِّداً، والراوي الذي لا يعرف العلماء حاله، يكون مجهولاً، والمجهول لا تقوم به حجة، وأبو داود رحمته الله لم يشترط في كتابه المراسيل، أنه لا يورد إلا الأحاديث الصحيحة، وحتى لو اشترط، ثم لم يفِ بشرطه، فلا نقبل، كما هي عادة بعض المؤلفين، يشترط في بداية الكتاب، لكن إذا جاء في ثنايا الكتاب، لا يلتزم، ولهذا العلماء لا يقبلون من العالم أن يصحَّح الحديث، إلا إذا عرفوا وجه تصحيحه، أو وجه تضعيفه؛ لأن هذا منهج موجود، والتصحيح والتضعيف لهما قواعدهما، ومنهجهما، فهذا الحديث لم يصح، ولهذا فلا يجوز الاستشهاد به على مسألة من مسائل الدين.

قوله: (وعنه أجوبة: أحدها ...)، هنا الشارح رحمته الله سيُرد على هذا الحديث بثلاثة ردود: الأول: من حيث السند، فإنه لم يصح، فإن بين الرواة وبين رسول الله صلوات الله وسلامه عليه سنوات طويلة، فكيف يعرف الراوي أن الرسول صلوات الله وسلامه عليه قال هذا الكلام،

ولم يكن صحابياً، ولم يسمع الرسول! فلا بد له من رواية الحديث عن راوٍ، عن راوٍ، عن صحابي عن رسول الله ﷺ، فلا يُقبل الحديث، إلا إذا صح السند، وكان الرواة الذين رووا الحديث مَمَّن يوثق بقولهم، ولم يعرف عنهم كذب، ولا نسيان، أو اختلاط، بعض الطوائف تقول في توثيق الراوي: فلان من أصحابنا، ولا يكفي لتوثيق الكلام إلى سيد الأنعام، لابد أن نعرف مَنْ هو؟ ما حاله؟ فأهل السُّنة قد وضعوا هذا المنهج العظيم، الذي هو مفخرة للمسلمين، منهج يرد به، ولو كان الحديث يقوي عقيدة لأهل السُّنة، إذا كان لم تتوفر فيه الشروط، لكن الذي لا يراقب الله، فإنه لا يبالي بأي حديث أخذ، ولهذا نرى اليوم المستشرقين يعمدون إلى الأحاديث الموضوعة، ثم يطعنون بها الإسلام، لماذا نستكثر بالأحاديث الضعيفة والموضوعة؟ فنجعل هذا سنداً لكل حاسد وعدو للإسلام، فالمستشرقون يأتون إلى أحاديث في كتب المحدثين، أو التاريخ، أو الأدب، من أحاديث موضوعة مكذوبة، ثم يشرحون على ضوءها الإسلام، بل قد يكذبون القرآن بتلك الأحاديث، فمثلاً يذكر صاحب كتاب الموسوعة الحضارية الكبيرة، الذي اسمه قصة الحضارة، حديثاً ذكره بعض الأدباء أن الرسول ﷺ كان يقرأ ويكتب، وهذا كذب للقرآن، لكنه نقل من كتب المسلمين؛ لأن الكاتب الذي كتب لم يوثق في إيراد الأحاديث في كتابه، ويحمل هذا وزر ذلك يوم القيامة، فينبغي أن نحطاط في قبول الآثار والأحاديث، حتى في حياتنا العادية، لو جاءنا شخص وقال: فلان فعل، وفلان قال، نقول مَنْ قال لك؟ إذا قال: حدثني الثقة، تقول: لا يكفي، الذي ينقل الأخبار مُتَّهَم حتى تثبت عدالته، فهذا منهج للمسلم مع دينه، وفي مجتمعه وفي حياته، لا يقبل الأقوال والأخبار، إلا مَمَّن يثق به، ويعرف مخرجه، أما حدثني الثقة، وقال: مَمَّن أثق فيه، وقال: مَمَّن لا يرد قوله، كل هذه أقوال لا ينبغي للمسلم أن يعتمد عليها.

قال المؤلف رحمه الله:

الثاني: أنه اختلف في تفسير الجماجم، ف قيل: هي البذر ذكره العزيزي في شرح الجامع، وقيل: الخشبة التي يكون في رأسها سكة الحرث، قاله أبو السعادات ابن الأثير في النهاية، وقيل: هي جماجم رؤوس الحيوان ذكره العزيزي وغيره، وعلى هذا ف قيل: أمر بجعلها لدفع الطير ذكره العزيزي وغيره، وهذا هو الأقرب لو ثبت الحديث مع أنه باطل.

وقيل بل لدفع العين، وفيه حديث ساقط أنه أمر بالجماجم في الزرع من أجل العين، وهو مع ذلك منقطع ذكره السيوطي وغيره، وهذا المعنى هو الذي تعلق به أشباه المشركين، ولا ريب أنه معنى باطل لم يرد النبي ﷺ، لو كان الحديث صحيحاً، وكيف يريد به وقد أمر بقطع الأوتار كما في الصحيح، وقال: (من تعلق شيئاً وكل إليه) وقال: (من تعلق ودعة فلا ودع الله له)، وكانوا يجعلون ذلك من أجل العين كما سيأتي، فهلا أُرخص لهم فيه.

الشرح

قوله: (فقيل: هي البذر ذكره العزيزي في شرح الجامع)، العزيزي فقيه مصري، شرح الجامع الصغير بكتاب سمّاه (السراج المنير)، وهو يذكر تفسير لفظ الجماجم، وفي الحقيقة أن إذا لم يصح الحديث، لا نحتاج إلى بحث في ألفاظه؛ لأن البحث هو في ألفاظ الحديث الصحيح، ولهذا الذين عُنُوا بالحديث عن مشكل الحديث، أو عن مختلف الحديث، لم يكن منهمجهم في مستوى التدقيق المطلوب؛ لأنهم عمدوا إلى كل حديث فيه ألفاظ غريبة، أو يناقض حديثاً آخر، وأرادوا أن يجمعوا بين تلك الأحاديث، مع أنها لم تصح، فنحن إنما ينبغي أن نعتني بما صحَّ عن رسول الله ﷺ، فإن الكتب مملوءة، ففي معجم الطبراني قرابة ستين ألف حديث، من أين جاءت هذه الأحاديث؟ فالبحث في معنى ألفاظ الحديث الذي لم يصح، ليس وراءه ثمرة.

هذا الحديث الذي أشار إليه، أوردته الهيثمي في مجمع الزوائد، عن علي بن أبي طالب عليه السلام: (أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالجماجم في الزرع، قال: قلت من أجل ماذا؟ قال: من أجل العين)^(١)، رواه البزار، وفيه الهيثم بن محمد بن محمد بن حفص، وهو ضعيف، ويعقوب بن محمد الزهري ضعيف أيضاً، هذا كلام الهيثمي، والغريب أن الحديث السابق يُنسب إلى علي عليه السلام، وهذا كذلك يُنسب إلى علي عليه السلام، ولكن الحديث لم يصح، والبزار أحد علماء الحديث في القرن الثالث، ولكنه لم يكن رحمته الله من المتثبتين في الرواية، أو لم يكن من الحُفَّاظ الذين يُؤخذ قولهم، ويُرضى بصنيعهم، كما سيأتي في آخر هذا الكلام، أما قول الهيثمي: الهيثم ضعيف، ويعقوب ضعيف، ففيه ثلاث وقفات:

أولاً: هذا القول من الهيثمي في الحقيقة فيه قصور، فإن العلماء قد جرحوهما بأكثر من هذا، فأما الهيثم فقد قال فيه أبو حاتم: مجهول، والمجهول وإن كان ضعيفاً لكن هذا وصف أشد، أي ليس معروفاً أصلاً؛ لأن الضعيف هو الراوي المعروف عند العلماء، وروى أحاديث، ولكن فيها ضعف، إما في حفظه، وإما في روايته، أما هذا فمجهول أصلاً، لا يعرفه أهل العلم، وكل حديث يرويه مجهول، مردود؛ لأن من شرط قبول الرواية، ثقة الراوي، وأن يكون معروفاً عند العلماء، ولهذا قوله ضعيف فيه قصور، ويعقوب قال فيه الإمام أحمد: ليس يسوى شيئاً، وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وهذا أشد من قوله: ضعيف، فهذا الحديث فيه راويان يُرد الحديث بوجودهما في سنده.

(١) أخرجه البزار في مسنده، برقم: (٦٦٧)، (١٣٠/١)، والبيهقي في السنن الكبرى عن عمر بن علي بن حسين من طريق أبي داود، كتاب المزارعة، باب ما جاء في نصب الجماجم لأجل العين، برقم: (١١٧٥٣)، (٦/٢٢٩)، وقال: "هذا منقطع".

ثانيًا: البزار هو صاحب المسند المعروف، ولم يكن له من العناية والتحقيق في روايته ما يجعل كتابه موثقًا، قال الدارقطني رحمته الله لما سئل عنه: يخطئ في الأسانيد والمتن، فقد أخطأ في أحاديث كثيرة، وكتابه كتاب جامع مسند، لكنه رحمته الله كان يعتمد على حفظه، ولهذا أخطأ في أسانيد وفي متون كثيرة، فمثل هذا لا يؤثق به، وكان منهج القدماء التأليف في بطاقات، وكان العالم يسمع الحديث، ويطلبه عشرين عامًا مثلاً، ثم إذا جاء يُحدث، يرجع إلى بطاقاته، فمن المحدثين من يُبتلى بقريب وضاع، أو بطالب وضاع، أو بناسخ وضاع، فهناك الكتب غير المشهورة لم يعتن بها العلماء، وعنايتهم بالمشهورات، ولهذا كل حديث ليس له أصل في الكتب الستة، ينبغي أن نتثبت فيه؛ لأن أصحاب الكتب الستة جمعوا الحديث في كل مسألة من مسائل الدين، بل ابن عبد البر ذهب إلى أكثر من هذا، فقد ذكر أن كل مسألة ليس لها في الصحيحين أصل، فلا تخلو من علة، وهذا كلام منه رحمته الله له مكانته، وهو عالم حافظ، يسمى حافظ المغرب.^(١)

ثالثًا: لا نترك الكتب المشهورة، التي هي أقرب إلى الصحة، ثم نعتمد إلى كتب مغمورة، لا نذهب هذا المذهب، إلا إذا لم تكن المسائل صحيحة، فإن دين الله وحيه محفوظ بحفظ الله وحيه، فلا نترك الكتب التي اهتم بها العلماء، واعتنوا بها شرحاً، وروايةً، وبياناً لألفاظها، كالكتب الستة، فإنها قد اعتنى بها العلماء، حتى صنفوا فيها في رجالها مصنفات خاصة، فأن نتركها ونذهب إلى كتب مغمورة للاستشهاد، يدلنا على ضعف ما نستشهد فيه من تلك المسائل.



(١) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠ / ٢٧٨).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

الثالث: أن هذا مضاد لدين الإسلام الذي بعث الله به رسله، فإنه تعالى إنما أرسل الرسل وأنزل الكتب ليعبد وحده ولا يشرك به شيء، لا في العبادة ولا في الاعتقاد، وهذا من جنس فعل الجاهلية الذين يعتقدون البركة والنفع والضرر فيما لم يجعل الله فيه شيئاً من ذلك، ويعلقون التمايم والودع ونحوهما على أنفسهم لدفع الأمراض والعين فيما زعموا.

فإن قيل: الفاعل لذلك لم يعتقد النفع فيه استقلالاً، فإن ذلك لله وحده فهو النافع الضار، وإنما اعتقد أن الله جعله سبباً كغيره من الأسباب.

قيل: هذا باطل أيضاً فإن الله لم يجعل ذلك سبباً أصلاً، وكيف يكون الشرك سبباً لجلب الخير ولدفع الضرر، ولو قدر أن فيه بعض النفع فهو كالخمر والميسر فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما.

الشرح

قوله: (الثالث: أن هذا مضاد لدين الإسلام الذي بعث الله به رُسُله)، هذا هو الرد الثالث، يقول الشارح رَحِمَهُ اللهُ، إن الله رَحِمَهُ اللهُ المتفرد بالنفع والضرر، الكون كله بيد الله، والنفع كله بيد الله، والضرر كله تحت أمر الله رَحِمَهُ اللهُ، فلا يملك أحد من الخلق أن ينفع أو يضر إلا إذا أراد الله رَحِمَهُ اللهُ، والله رَحِمَهُ اللهُ قد جعل الأسباب على قسمين، أسباب شرعية، وأسباب قَدَرِيَّة كونية، أي تجريبية، فالأسباب الشرعية وهي الأوراد، أو قراءة القرآن، أو ما وردَ عن النبي رَحِمَهُ اللهُ من الرُقَى الشرعية، فثبت في الشرع أنها أسباب ينفع الله بها، والنوع الثاني أسباب قَدَرِيَّة، مثل الأعشاب، وما هناك في الأشجار، فإن الله ما أنزل داءً إلا وأنزل له دواءً،

فهذه تعرف بالتجربة، وتسمى في عرف الناس بالطب، أو الأدوية، أو علاجات الأبدان، أو نحو ذلك، هذه عرفت بالتجربة، لكن وضع الخيوط، أو الحلقات على الأيدي، أو رؤوس الحيوانات في الزرع، أو على أبواب البيوت، أو نحو ذلك، ليست أسباباً شرعية، ولا أسباباً كونية قدرية، فالتعلق بها يكون نقصاً في عقيدة الإنسان، والله أمرنا باتخاذ الأسباب، وجاءت الأحاديث تحثنا على ذلك، لكن لا بد أن نعلم أولاً أنها أسباب، أما أن نستخدمها قبل أن نعرف أنها أسباب، أو أن يكون هناك أوهام نظن أنها أسباب، فهذا تعليق للقلب بغير حقيقة الأمر، حتى الأسباب لا ينبغي أن نعلق قلوبنا بها، إنما نباشرها، ونعلم أن الذي يقرر النتائج هو الله ﷻ، فالذين يعلقون على أيديهم الحلق، أو الخيوط، أو التمايم، أو يضعون في مزارعهم، أو في تجاراتهم، أو على أبواب بيوتهم رؤوس الخيل، أو الحمر، أو الذئاب، أو نحوها، كل هذا من الخرافات التي يتنزه عنها المسلم، فالمسلم إنسان واع، يقدر الأسباب ويعرفها، ولا يكون إنساناً مغفلاً، يعيش في الأوهام وفي الخرافات، فهو يقدر الأسباب ويعرفها، ويبحث عنها ويتعامل معها، لكن لا ينبغي له أن يكون فريسة الأوهام، وهذا الذي يضعف إيمانه نجده إنساناً متذبذباً قلقاً، يخاف من كل شيء؛ لأنه لا يعرف الأمر على حقيقته، فالتعلق بهذه الأسباب الموهومة قد ينقص الإيمان، إن لم يكن سبباً لنقصه.

قوله: (فإن قيل الفاعل لذلك لم يعتقد النفع فيه استقلالاً...)، هذا شبهة وسؤال، فقد يقول الذي يتعلق بتلك الأسباب: أنا لا أعتقد أن الخيط أو الحلقة أو رؤوس الحيوانات تضر بنفسها، لكن أعتقد أن الله وضع فيها أسباباً، فنقول: مَنْ أخبرك؟ كيف تعرف أنها أسباب، إن لم يأتِ الشرع ببيان ذلك، أو يقول العلماء المتخصصون إن هذا سبب؟ لأن لكل فن تخصصاً، فالطب له رجاله المتخصصون، فلم يقل الأطباء الموثقون: إن وضع رؤوس

الحيوانات على أبواب البيوت تمنع العين، أو على الزرع تمنع العين، أو على التجارة تمنع العين؛ لأن الأطباء لا يعرفون هذا في الطب، الأطباء يعرفون أن هناك أشجاراً ومواداً تؤخذ من النباتات، وتجمع، أو تُفرد، ثم يعالج بها الإنسان، فاعتقاد الإنسان في شيء أنه سبب، وهو ليس سبباً، لا يعفيه، وليس هذا عذراً، فالاعتقاد ينبغي أن يكون تابعاً إما لخبر الشرع، أو لخبر أصحاب التخصص الذين يؤثق بهم، فأما أن نأتي إلى أمور لم تُثبت لا قدرًا ولا شرعًا، ونجعلها أسباباً، ثم نقول: إننا لا نعتقد أنها تنفع استقلالاً، لا ينفعنا، وليس لنا فيه عذر، فالمسلم لا ينبغي أن لا يباشر إلا الأسباب التي ثبت أنها أسباب نافعة، وحث الشارع على استخدام هذه الأسباب.

قوله: (قيل: هذا باطل أيضًا، فإن الله لم يجعل ذلك سبباً أصلاً)، هذا هو رد الشارح رحمته الله يقول: إن الله ﷻ لا يجعل الشرك سبباً للنفع، ولا سبباً للشفاء، إنما يجعل الله ﷻ سبباً، الأمور التي قدرها، أو أمر بها في شرعه، أما هذه فإنها أمور شركية، وهي تناقض أو تُقص التوحيد، ثم يقول: حتى لو قدرنا أن فيها سبباً أو نفعاً، فإن ضررها أعظم؛ لأن الإنسان قد يستفيد من بعض الأشياء المحرمة، لكنه يخسر من دينه أضعاف تلك الفائدة، مثل الخمر، الذي يبيع الخمر يستفيد مالا، لكن وقع في أمر أعظم من المال، وهو أنه أسخط الله عليه، ومهما كسب في الدنيا، لا يعادل أسخط الله ﷻ، فالله يقول فيها منافع للناس، لكن ما يترتب عليها من المضار أعظم من تلك المنافع.



قال المؤلف رحمه الله:

فإن قيل: كيف يكون شركاً وقد روى أبو داود ذلك في مراسيله وغيره من العلماء يروون الحديث ولم ينكره.

قيل: أهل العلم يروون الأحاديث الضعيفة والموضوعة لبيان حالها وإسنادها لا للاعتماد عليها واعتقادها، وكتب المحدثين مشحونة بذلك، فبعضهم يذكر علة الحديث ويبين حاله وضعفه إن كان ضعيفاً، ووضعه إن كان موضوعاً، وبعضهم يكتفي بإيراد الحديث بإسناده، ويرى أنه قد برئ عن عهده إذا أورده بإسناده لظهور حال روايته، كما يفعل ذلك الحافظ أبو نعيم وأبو القاسم بن عساكر وغيرهما، فليس في رواية من رواه وسكوته عنه دليل على أنه عنده صحيح أو حسن أو ضعيف، بل قد يكون موضوعاً عنده، فلا يدل سكوته عنه على جواز العمل به عنده، وسيأتي في الكلام على حديث قطع الأوتار ما يدل على النهي عن هذا من كلام العلماء.

الشرح

قوله: (فإن قيل: كيف يكون شركاً، وقد روى أبو داود ...)، لا شك أن هذه شبهة؛ لأنه يقول: كيف يكون شركاً، وهذا الحديث قد رواه أبو داود من علماء الحديث المشهورين، صاحب السنن، وهذا القائل لا يعرف منهج المحدثين، فإن المحدثين كان همهم في القرون الأولى أن يجمعوا كل الأحاديث التي يسمعونها، لكن جمعهم لها على منهج، وهو أنهم يخبرون في ذلك الجمع بمن أخبرهم بها، حدثنا فلان، عن فلان، عن فلان، عن فلان، كل راوٍ يذكر من أخبره حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، وليس همهم أن يصححوا الحديث، فالعلماء كالطبراني والحاكم والبزار وأبو يعلى، والبيهقي، يروون الأحاديث في

كتبهم، وهم يعلمون أنها ضعيفة أو موضوعة، ويعتقدون أن إيراد السند يُعفيهم من المسؤولية، ولا شك أن هذا ليس عملاً مرغوباً، أو عملاً حسناً، فإن فيه لومًا، ولهذا مسلم رحمته الله في مقدمة صحيحه، حمل على هذا النوع حملاً شديداً، وقال: هذا لا يجوز، فإن مَنْ رَمَى بالحديث إلى الناس، وهو يعلم أنه حديث ليس صحيحاً، ولم يبينه، فإنه غاشُّ لعوام المسلمين، لكن أولئك قد يكونون عند الله معذورين؛ لأنَّ همهم كان هو الجمع، وليس هو بيان درجة الأحاديث، فيذكر المؤلف رحمته الله هنا ردّه على هذا، لكن نستكمل قول الخطيب ^(١)، يقول رحمته الله كما قد تقدم: فإن الحفاظ ما زالوا يكتبون الروايات الضعيفة، والأحاديث المقلوبة، والأسانيد المركبة؛ لينفروا عن واضعيتها، ويبينوا حال مَنْ أخطأ فيها، فهذا منهج، فالمحدثون لم يكن همهم جمع تلك الأحاديث، لإثبات صحتها، إنما يُعرَف أن هذا الحديث أورده فلان بسند عن فلان عن فلان، وهذا لم يصح؛ لأنَّ فيه فلائاً، هو كذاب أو وضاع، أو أنه ضعف، فالعلماء القدماء منهجهم كان جمع الأحاديث، لا للاستشهاد بها، وسيأتي قول الشارح رحمته الله.

قوله: (أهل العلم يروون الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ لبيان حالها وإسنادها)، هذا هو وجه سبب رواية العلماء للأحاديث الضعيفة والموضوعة في مؤلفاتهم، وهو للبحث عن مخرجها، ولكنهم لم يذكروا أنها صحيحة أو ضعيفة أو موضوعة، وإنما ذكروا المخرج، وأورد نماذج من نماذج العلماء الذين تكثروا الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتبهم.

الأول: أبو نعيم صاحب الحلية، الذي أورد فيه مجموعة من العلماء الزُّهاد، وذكر تراجمهم، وما أوردوه من الأحاديث والآثار في تلك التراجم، لكنه رحمته الله أورد أحاديث موضوعة كثيرة.

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١: ٤٣.

الثاني: ابن عساكر، له كتاب اسمه تاريخ دمشق، أعظم وأكبر كتاب أُلِّفَ في الإسلام، وسيطع في الطباعة الحالية في تسعين مجلدًا، وقد طبع منه ثلاثون، وحتى الآن لم ينته، حتى العلماء ذُهِلُوا، متى كَتَبَ، ومتى جَمَعَ؟ ومتى صَنَّفَ؟ ومتى وَزَعَ المادة وقَسَّمَهَا؟ وهذا يدل على ذكاء هذا الرجل، لكنه رحمه الله ليس همه بيان ما صحَّ من تلك الأحاديث أو الآثار في تلك التراجم، فيذكر مَنْ دخل دمشق، وَمَنْ درس فيها، وعلماءها، وأدباءها، وأمراءها، ووجهاءها، يذكر كل مَنْ دخل دمشق، ويذكر في ترجمة كل شخص ما رَوَى من الأحاديث، أو مجموعة منها، وكذلك القصص التاريخي بالسند، لكن كم فيه من أحاديث موضوعة، ومكذوبة! فليس حجة، ولا ينبغي للمسلم أن يأتي مثل هذا الكتاب ثم يقول: قال رسول الله ﷺ، أو قال فلان، حتى الأشخاص الذين يُنسَب إليهم القول، ينبغي أن نتقي الله؛ لأنه ينبغي أن نبحت أولاً عن صحة السند.

الثالث: البغدادى رحمه الله، فقد أُلِّفَ كتابًا في تاريخ بغداد، بلغ أكثر من عشرين مجلدًا، على نفس النمط، يذكر الشخص العالم مِمَّن عاش في بغداد، أو دخلها، أو درس فيها، ويذكر في ترجمته بعض الأحاديث، وفيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

الرابع: الطبري رحمه الله، الطبري في تفسيره أخف من تاريخه، فالتاريخ مشحون بالآثار والروايات المكذوبة، فإنه يروي عن شخص رافضي اسمه أبو مخنف، العلماء يقولون إنه كذاب، فإنه كان يستبيح الكذب -نعوذ بالله-، واستباحة الكذب طعن في الإسلام؛ لأن هذا الدين دين صدق، والصدق خلق إسلامي أصيل، والكذب يقود إلى الفجور وإلى النار، فالمسلم ينبغي أن يكون صادقًا، يتقي الله في قوله، لا يقول قولًا إلا إذا كان صادقًا، لكن الذي

يستبيح الكذب لا يُوثَّق بعشرته، ولا بقوله، ولا بعهوده، ولا بعقوده، والطبري رحمته الله يقول: قال أبو مخنف، فيروي عنه، وكأنه يرى أن هذا يبرئه من العُهد.

فكثير من العلماء القدماء لم يوردوا في كتبهم الأحاديث والروايات؛ لتصحيحها، إنما لتعرف مَنْ قالها؟ وما هو مخرجها؟ فلا ينبغي للمسلم أن يأتي إلى تلك الكتب ويأخذ منها، إلا ما صح، ولا يقول محدث أو خطيب، أو محاضر أو معلم: قال رسول الله ﷺ على الملاء، وهو ﷺ لم يقل، فإن هذا قول عظيم.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: عن عمران بن حصين: (أن النبي ﷺ رأى رجلاً في يده حلقة من صفر، فقال: ما هذه؟ قال: من الواهنة، فقال: انزعها، فإنها لا تزيدك إلا وهناً. فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً) رواه أحمد بسند لا بأس به.

ش: هذا الحديث ذكره المصنف بمعناه أما لفظه فقال الامام أحمد حدثنا خلف بن الوليد، ثنا المبارك عن الحسن، قال: أخبرني عمران بن حصين: (أن النبي ﷺ أبصر على عضد رجل حلقة، قال: أراه قال من صفر فقال: ويحك ما هذه؟ قال: من الواهنة. قال: أما إنها لا تزيدك إلا وهناً، انبذها عنك، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً) ورواه ابن ماجه دون قوله انبذها إلى آخره، وابن حبان في صحيحه وقال: (فإنك إن مت وكلت إليها) والحاكم وقال: صحيح الإسناد وأقره الذهبي، قال المنذري: روه كلهم عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن عمران، ورواه ابن حبان أيضاً بنحوه عن أبي عامر الخزاز عن الحسن، وهذه متابعة جيدة إلا أن الحسن اختلف في سماعه من عمران، قال ابن المدني وغيره: لم يسمع منه، وقال الحاكم: وأكثر مشايخنا على أنه سمع منه، قلت: رواية الإمام أحمد ظاهرة في سماعه منه فهو الصواب. قوله: عن عمران بن حصين أي ابن عبيد بن خلف الخزاعي أبو نجيد بنون وجيم مصغر صحابي ابن صحابي، أسلم عام خيبر ومات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة، قوله: (رأى رجلاً) في رواية الحاكم (دخلت على رسول الله ﷺ وفي عضدي حلقة صفر فقال: ما هذه؟ قلت: من الواهنة، فقال: انبذها) فالمبهم في رواية أحمد ومن وافقه هو عمران راوي الحديث قوله: (فقال: ما هذا؟) يحتمل أن الاستفهام للاستفصال هل لبسها تحلياً أم لا؟ ويحتمل أن يكون للإنكار فظن اللابس أنه استفصل، قوله: (من الواهنة)، قال أبو السعادات: الواهنة عرق يأخذ في المنكب وفي اليد كلها فيرقى منها، وقيل: هو مرض يأخذ في العضد، وربما علق عليها

جنس من الخرز، يقال له خرز الواهنة، وهي تأخذ الرجال دون النساء، قال: وإنما نهأ عنها لأنه اتخذها على معنى أنها تعصمه من الألم، فكان عنده في معنى التمايم المنهي عنه، قلت: وفيه استفصال المفتي واعتبار المقاصد، قوله: (انزعها فإنها لا تزيدك إلا وهناً) لفظ الحديث (انبذها) وهو أبلغ أي اطرحها، والنزع هو الجذب بقوة، والنبد يتضمن ذلك وزيادة وهو الطرح والإبعاد، أمره بطرحها عنه وأخبر أنها لا تنفعه بل تضره فلا تزيده إلا وهناً أي ضعفاً، وكذلك كل أمر نهى عنه فإنه لا ينفع غالباً أصلاً وإن نفع بعضه فضره أكبر من نفعه، وفيه النهي عن تعليق الحلق والخرز ونحوهما على المريض أو غيره، والتنبيه على النهي عن التداوي بالحرام، وروى أبو داود بإسناد حسن والبيهقي عن أبي الدرداء مرفوعاً في حديث: (تداووا ولا تداووا بحرام) فإن قيل: كيف قال ﷺ لا تزيدك إلا وهناً وهي ليس لها تأثير؟ وقيل: هذا - والله أعلم - يكون عقوبة له على شركه؛ لأنه وضعها لدفع الواهنة، فعوقب بنقيض مقصوده.

الشرح

هنا يقول ﷺ: يرد هنا سؤال، وهو: كيف تقولون لا تنفع ولا تضر؟ وقد أثبت لها النفع، أو أثبت لها الضرر هنا، فالجواب: أن هذا معنى قوله ﷺ فتعلقك بها يضعف إيمانك، يجعلك تعيش في الأوهام، ففعلك هذا لا يزيدك إلا ضعفاً؛ لأن تعلق الإنسان بالفقير، أو بغير سبب، ينتهي به إلى أنه يتعلق بكل خرافة، وكل وهم، ويعيش طوال حياته في الأوهام، ولهذا نرى من اعتقد النفع والضرر في هذه الأشياء، يعيش طوال حياته في الأوهام، ويعيش قلقاً، يخشى من كل شيء، ويتعلق بكل شيء، وهذا طبعاً يزيده ضعفاً، وألماً، ومرضاً؛ لأنه سلم نفسه للأوهام، فالتعلق بالأوهام يضر الإنسان، ويفسد عليه حياته، وليس المراد أن النبي ﷺ أثبت لهذه خاصية بالنفع والضرر، بل ليس فيها نفع ولا ضرر.

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً) أي لأنه مشرك والحالة هذه، والفلاح هو الفوز والظفر والسعادة.

قال المصنف: فيه شاهد لكلام الصحابة أن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، وأنه لم يعذر بالجهالة، والإنكار بالتغليظ على من فعل مثل ذلك.

الشرح

قوله: (فإنك لو مت وهي عليك، ما أفلحت أبداً)، الإنسان إذا مات وهو متعلق ببعض الشريكات، لا شك أنه لا يفلح؛ لأن الفلاح هو دخول الجنة، والذي يموت مشركاً شركاً أكبر، فإنه مُعرَّض لعقاب الله في النار خالداً، وإن كان شركاً أصغر، فإنه مُعرَّض للعقاب، ثم إخراجهم من النار، كما قال بعض العلماء، في أن الشرك الأصغر لا يغفره الله، بل يعاقب صاحبه، لكن مآله إلى الجنة.

قوله: (فيه شاهد لكلام الصحابة)، يقول ﷺ فيه شاهد لكلام الصحابة، أن الشرك الأصغر أكبر الكبائر، فإن الذنوب على ثلاث درجات، صغائر، وكبائر، وشرك، فالشرك الأصغر يأتي في قمة الكبائر، لكنه لا يُخلد صاحبه في النار.

وحديث عمران بن حصين رضي الله عنه المتقدم ورد مرفوعاً وموقوفاً، والصحيح أنه موقوف على عمران رضي الله عنه، والحسن -وهو الراوي عن عمران وبعض العلماء- لا يرى أنه سمع من عمران بن حصين رضي الله عنه، لكن عندما ندرس سنة الوفاة، نجد أن الحسن ولد عام اثنين وعشرين، وتوفي عام مائة

وعشرة، ونرى أن عمران عليه السلام توفي عام اثنين وخمسين، فكان بالإمكان السماع، وإن لم ينقل ما يثبت به السماع، لكن روايته عن عمران عليه السلام، وهو ممن عاصره، لعله قد سمعه منه، والله أعلم.

الشرك الأصغر لو قلنا إنه أكبر الكبائر، لكان شركاً أكبر؛ لأنه قد جاء في الحديث كما في الصحيحين: (ألا أنبئكم بأ أكبر الكبائر؟ قلنا: بلى يا رسول الله، قال: الشرك بالله، وعقوق الوالدين)^(١)، فالشرك الذي هو أكبر الكبائر هو المخرج من الملة، لكن الشرك الأصغر من الكبائر، لهذا اختلف العلماء فيمن مات وهو على الشرك الأصغر، هل يكون ذلك إلى مشيئة الله -أي حكمه حكم الكبائر-، أم أن حكمه حكم الشرك الأكبر؟ أم أن من مات مشركاً شركاً أصغر، لابد أن يعاقب في النار؟ وقد يخرج من النار، كما يخرج أصحاب الكبائر، هذا خلاف بين العلماء، منهم من يرى أن الشرك جميعه لا يغفر، لكن الشرك الأكبر صاحبه مُخلَّد في النار، والشرك الأصغر يعاقب بحسبه إن مات من غير توبة، ومنهم من يرى أنه مثل المعاصي، فيوزن مع المعاصي يوم القيامة، فإذا كثرت الحسنات، رجحت بالمعاصي، حتى لو كان فيها شرك أصغر قليلاً، فعلى الإنسان أن يحذر الشرك كبيره وصغيره، لكنه ليس هو أكبر الكبائر؛ لأن أكبر الكبائر هو الشرك الذي هو جعل نَدِ الله عزَّ وجلَّ، وأما قوله (وأنه لم يُعذَر بالجهالة)، هذه المسألة مما تعم بها البلوى في العصر الحاضر، وقد كثر فيها الحديث، هل الجاهل معذور، أم ليس معذوراً؟ وأهل التحقيق قالوا: بأن الجاهل معذور، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما.

(١) سبق تخريجه.

وهذا الجاهل لو بلغته الحُجَّة، هل تقوم عليه، أم لا بد أن يفهم الحجة وأن يدركها؟ من العلماء مَنْ يرى أنه لا بد من إدراك الحجة، لا يكفي أن تبلغه الحجة، وهذا عليه أهل التحقيق، وسنذكر أقوالاً لسته من العلماء يبينون هذا المعنى، أولهم الشافعي رحمته الله، قال: لله أسماء وصفات لا يسع أحدًا ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل^(١)، وهنا قوله: ثبوت الحجة، أي بلوغ الحجة لهذا الشخص الجاهل، ومعرفته وفهمه لها، وإلا لو بلغ القرآن الكريم، وهو باللغة العربية، وسمعه إنسان لا يعرف العربية، فقد بلغته الحجة، لكن لم يفهم معناها، فلا بد من بلوغ الحجة وفهم معناها، ولا يكفي أن يسمع الإنسان الدليل، حتى تزال الشبه التي تكون سبباً في ضلاله، وقال ابن العربي رحمته الله: (فالجاهل والمخطئ من هذه الأمة، ولو عمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركاً أو كافراً، فإنه يُعذر بالجهل والخطأ، حتى يتبين له الحجة التي يكفر تاركها، بياناً واضحاً ما يلتبس على مثله)، هذا دين رب العالمين، ولا يؤاخذ الإنسان بشيء لم يبلغه، أو لم يفهمه، لو أن إنسان أمر ولده بأمر، ثم لم يفعله، وقال: لم أفهم أنك أردت هذا، لكان هذا عذراً له، وهو ابنه، ورحمته بابنه لا تساوي أرحم الراحمين رحمته الله بخلقه، فإن رحمة الله تقتضي أن لا يعاقب إنساناً لم يفهم النص على وجهه، وقد ذكر ابن تيمية رحمته الله نصوصاً كثيرة، وقصصاً كثيرة، من

(١) أورده بن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣-٢٨٤)، أخرجه ابن قدامة في إثبات صفة العلو (١٢٣-١٢٥)، برقم ١٠٨-١٠٩، وأورده الذهبي في العلو (ص ١٢١)، وفي الأربعين (ص ٨٤، برقم ٨٦)، وفي السير (١٠/ ٧٩-٨٠) من طريق الهكاري، وأورده ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ١٦٥).

(٢) نقلاً عن محاسن التأويل للقاسمي ١٣٠٧/٥.

ذلك قصة الشخص الذي جاءه الموت، ولم يعمل خيراً قط، ثم قال لأبنائه: إذا متُّ فأحرقوني واسحقوني، ثم ذرّوني في البر والبحر، فإنني أخشى أن الله إذا قدر عليّ، أن يعذبني^(١)، جهل أن الله قادر، وهذا جهل ببعض صفات الله المشهورة، يعتقد أن الله لا يستطيع أن يعيده، وهذا كفر، لكنه كان جاهلاً، منهم من قال: رهبة الموقف وخوفه من الله، أنساه قدرة الله، لكنه في الحقيقة جهل أن الله يستطيع أن يعيده كما كان، هذا قول ابن العربي رحمه الله، وقال ابن قدامة رحمه الله بعد ذكره لجماعة من السلف استحلّوا بعض المحرمات، فلم يكفروا، قال: فيخرج فيمن كان مثلهم حكمهم، وكذلك كل جاهل بشيء يمكن أن يجهله، لا يحكم بكفره، حتى يعرف ذلك، وتزول عنه الشبهة، ويستحلّه بعد ذلك، ذكره في المغنى.

وقال ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى: وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغه النصوص الموجبة لمعرفة الحق، وقد تكون بلغته، ولم تثبت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون عرضت له شبهة يعذره الله تعالى بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق، وأخطأ، فإن الله تعالى يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أي الاعتقادية، أو العملية، أو التشريعية، أو الشرعية، هذا الذي عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، وجماهير أئمة الإسلام.

وقال ابن القيم رحمه الله: إن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة، والأمكنة،

(١) هذه القصة أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب (٥٤)، برقم: (٣٤٧٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله - تعالى - وأنها سبقت غضبه، برقم: (٢٧٥٦)، (٤/٢١٠٩).

والأشخاص، فقد تقوم حجة الله على الكفار في زمان دون زمان، وفي بقعة وناحية دون أخرى، كما أنها تقوم على شخص دون آخر^(١)، يعني ليس الناس كلهم سواء، فقد تقام الحجة على شخص دون آخر؛ لأن هذا الشخص يدرك المعنى، وذلك لم يدرك المعنى، وقد تقام في مسألة دون مسألة، في زمان دون زمان، في مكان دون مكان، فيحتاج التثبت، وليس هذا حكمًا عامًا، وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله في رسالته لشريف مكة، حينما نشروا دعاية، أن الشيخ يقول: مَنْ لم يهاجر إلينا، فإنه كافر: "وإذا كنا لا نكفر مَنْ عبد الصنم الذي على قبة عبد القادر، والصنم الذي على قبر أحمد البدوي، وأمثالهما؛ لأجل جهلهم، وعدم مَنْ ينبههم، فكيف نكفر مَنْ لم يقاتل معنا، أو يهاجر إلينا؟!"^(٢)

فالجهل عذر، والأمة الإسلامية قد مرّت ببلاد المسلمين، ولا زالت في أكثر بلاد العالم الإسلامي، تمر بمرحلة جهل، لا يوجد مَنْ يبلغهم، بل قد يوجد من العلماء مَنْ يُفتيهم بجواز ما هم عليه، وقد سبق أن بعض علماء ممّن هو عضو في هيئة كبار علماء بلده أجاز الاستغاثة بالأموات، وقال: ما يدريكم أن الله أعطاهم قدرة روحانية بها يستطيعون أن يجيبوا مَنْ دعاهم؟ وهذا أحد علمائهم، فما بالك بالعامّة والجهلة؟ فلا ينبغي لنا الاستعجال في إطلاق الأحكام، وينبغي أن نعذر الجاهل، وأن نعذر مَنْ لم يفهم شرع الله؛ لأن اللوم إنما هو على علماء الأمة، وطلبة العلم فيها، أنهم لم يبلغوا الناس الحق، ولم يصبروا على الأذى لإبلاغهم، وربما أشغلهم بأمور أخرى غير عقائدهم؛ لأن الإنسان لو مات مقصرًا في بعض السلوك، أو الأخلاق، أو الأعمال، قد

(١) ينظر طريق الهجرتين ٤١٠.

(٢) الدرر السنية (١/٦٦).

يُغْفَرُ لَهُ، لَكِنْ مَنْ مَاتَ مُقْصِرًا فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ، قَدْ لَا يُعْذَرُ فِيهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ إِبْلَاجِ النَّاسِ تَوْحِيدَ اللَّهِ وَبَيَانَهُ لَهُمْ، وَالتَّلَطُّفُ بِهِمْ، وَدَعَاءُ اللَّهِ أَنْ يَهْدِيَهُمْ قَبْلَ أَنْ نَطْلُقَ الْأَحْكَامَ، لَا يَكُونُ هَمْنَا إِطْلَاقَ الْأَحْكَامِ، بَلْ لِيَكُنْ هَمْنَا كَيْفَ نَصْلِحُ الْفَسَادَ؟ كَيْفَ نَعْلَمُ الْجَاهِلَ وَنَنْقِذَ الْمَخْطِئَ وَالْفَاسِدَ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ؟ إِطْلَاقُ الْأَحْكَامِ عَلَى النَّاسِ مَرَضٌ ابْتُلِيَ بِهِ بَعْضُ النَّاسِ، لَا تَرَاهُ إِلَّا حَاكِمًا عَلَى النَّاسِ، كُلُّ يَوْمٍ يَصْدُرُ أَحْكَامًا، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رحمته الله: إِيَّاكَ أَنْ يَأْتِيَ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَفِي صَحْفِهِمْ صَلَاةٌ وَصِيَامٌ وَعِبَادَةٌ، وَتَأْتِي وَفِي صَحِيفَتِكَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ، يَعْنِي احْذَرِ أَنْ يَكُونَ عَمَلُكَ فِي الْأَشْخَاصِ، إِنَّمَا يَكُونُ عَمَلُكَ فِي إِنْقَازِ الْأَشْخَاصِ فِي بَيَانِ الْحَقِّ، وَهَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْعِذْرِ بِالْجَهْلِ، فَإِنَّ الْجَاهِلَ مُعْذُورٌ، حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَيُفْهَمَهَا، لَكِنْ لَوْ عَانَدَ يَكُونُ آثِمًا، وَقَدْ يَجُوزُ إِطْلَاقُ الْحُكْمِ فِي الدُّنْيَا بَعْدَ بُلُوغِ الْحُجَّةِ، لَكِنْ قَدْ يَكُونُ حُكْمُهُ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى غَيْرِ مَا يَحْكُمُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا، فَإِنَّ الْعِبْرَةَ بِمَا فِي الْقُلُوبِ، لَا بِمَا فِي الْأَلْسِنِ، وَهَنَاكَ كَلَامٌ لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ رحمته الله فِي رَدِّهِ عَلَى الْبَكْرِيِّ، مَفْهُومُهُ يَقُولُ لِبَعْضِ الطَّوَائِفِ: لَوْ قُلْتُ بِقَوْلِكُمْ، كَفَرْتُ، وَلَكِنْ كُنْتُمْ لَسْتُمْ كَفَارًا عِنْدِي، إِذَا كَانَ هَذَا مُنْتَهَى تَفْكِيرِكُمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ لَا يَحَاسِبُكُمْ عَلَى عَقْلِي، وَلَكِنْ يَحَاسِبُكُمْ عَلَى عَقُولِكُمْ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رحمته الله عِنْدَمَا قِيلَ لَهُ: لِمَاذَا لَمْ تَجِيبَهُمْ؟ قَالَ: لَوْ أَجَبْتَهُمْ، كَفَرْتُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكْفُرْهُمْ، بَلْ كَانَ يَدْعُو لَهُمْ، وَيَصْلِي خَلْفَ أَثْمَتِهِمْ، فَمَعْرِفَةُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ مِنْ شُرُوطِ إِصْدَارِ الْحُكْمِ عَلَى الشَّخْصِ الَّذِي يَخَالِفُ دِينَ اللَّهِ تعالى.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قلت: وفيه أن الصحابي لو مات وهي عليه ما أفلح أبداً، ففيه رد على المغرورين الذين يفتخرون بكونهم من ذرية الصالحين أو من أصحابهم ويظنون أنهم يشفعون لهم عند الله وإن فعلوا المعاصي.

وفيه أن رتب الإنكار متفاوتة، فإذا كفى الكلام في إزالة المنكر لم يحتج إلى ضرب ونحوه.

الشرح

قوله: (وفيه أن الصحابي لو مات وهي عليه، ما أفلح أبداً)، هذه إشارة من الشارح رَحِمَهُ اللهُ على ذلك الرجل الذي عاش بين الصحابة وفي ظهور الإسلام والتوحيد، ولهذا قلنا الحجة تختلف من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى مكان، فإذا كان نور الإسلام واضحاً، ودين الله بارزاً، وليس فيه خفاء، لا يُعذر أصحابه في الجهل بدين الله، لكن لو خُفي بعض النور، أو اختفت بعض معالم الدين، كما هي الحال اليوم في أكثر بلاد المسلمين، يُعذر، وأما الذي يُفَرِّط في البحث عن الحق، فإنه يكون مُفَرِّطاً في حق الله؛ لأنه ليس له عذر، أما إذا كان الإنسان في بلد قد خفت فيه نور النبوة، أو ضعفت فيه معالم الدين، أو كثرت فيه الطوائف، ولا يدري أيهما على الحق، فإن هذا هو الذي يُعذر في هذه المسألة، فهنا يشير رَحِمَهُ اللهُ إلى أن بعض الناس يعتقد أن نسبه إلى رسول الله ﷺ يكفي في دخول الجنة، ولو أشرك بالله، وهذا لا يكفي؛ فإن أبا لهب هو عم رسول الله ﷺ، ولكنه لم ينفعه، وكذلك أبو طالب مات على الشرك، ولم ينفعه، إلا بإخراجه من النار إلى ضحضاح فيها، فلا يكفي النسب، لا بد فيه من العمل والتوحيد.

قوله: (وفيه أن رتب الإنكار متفاوتة)، أي أن مراتب الإنكار ليست عامة لكل الناس، وقد جاء الحديث (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ)^(١)، فكل مَنْ استطاع أن يغير منكرًا بيده، ولم يترتب على تغييره منكر مثله أو أكبر، جاز، لكن لو ترتب عليه منكر مثل منكره الذي غيَّره أو أشد منه، لا يجوز، فصاحب الأمر كَرَبِّ الأسرة يستطيع أن يغير المنكر، وكذلك السلطان يستطيع أن يغير المنكر بيده، ولا يُعَذَّر في ذلك، لكن عامة الناس لو فُتِحَ لهم الباب، فلعلها تشمل الفوضى في المجتمع، ولهذا يقول العلماء: تغيير المنكر حتى لو كان المجتمع مسلمًا يختلف من مجتمع إلى مجتمع، فإن الأمر بالمعروف فيه كلمة تدل على السلطة؛ لأن كلمة أمر تدل على السلطة، فالذي يأمر إذا لم تكن له السلطة في المجتمع الإسلامي، بأن يستمد سلطته من سلطة الحاكم الأعلى، فلا يجوز له أن يأمر بالمعروف، مثلاً لو عاش إنسان في أمريكا، لا يأمر بالمعروف، هناك دعوة فقط، يدعو الناس إلى دين الله، لكن لو عاش في بلد مسلم حاكمه مسلم، يأمر؛ لأنه يستمد سلطته من سلطة الحاكم الأعلى، لكن في المجتمع الكافر أو الذي لا يحكم بالإسلام، فإنه ليس له ظهر يقويه، فالأمر بالمعروف ولاية، لا تكون إلا لمن كان له قدرة على الأمر والنهي، لكن لو عاش الإنسان في بلد كله فساد، وكله معاصي، ثم الناس يسخرون من أصحاب الدين ومن المتدينين، فليس هنا أمر، بل تبقى القضية قضية مُناصحة ودعوة، وقضية رفق؛ لأن الأمر بالمعروف فيه سلطة التغيير، فإذا رأى إنساناً على فاحشة، فإنه يغيرها بيده، لكن لو رأى إنساناً على فاحشة في بلد كافر، ما يغيره بيده؛ لأن هذا مرتكب أمراً أعظم من الزنى، وهو الكفر، فالأمر بالمعروف يتغير من مجتمع إلى مجتمع، ومن زمان إلى زمان، بحسب قوة الإيمان والصلاح في المجتمع، وبحسب ضعفهما.

قال المؤلف رحمه الله:

وفيه أن المسلم إذا فعل ذنباً وأنكر عليه فتأب منه فإن ذلك لا ينقصه، وأنه ليس من شرط أولياء الله عدم الذنوب.

قوله: رواه أحمد بسند لا بأس به. هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي إمام أهل عصره وأعلمهم بالفقه والحديث وأشدهم ورعاً ومتابعة للسنة، روى عن الشافعي ويزيد بن هارون وابن مهدي ويحيى القطان وابن عينة وعفان وخلف، وروى عنه أبناؤه عبد الله، وصالح، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو بكر الأثرم، والمروزي، وخلق لا يحصون، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة.

الشرح

قوله: (وفيه أن المسلم إذا فعل ذنباً، وأنكر عليه، فتأب منه، فإن ذلك لا ينقصه)، أي: لا ينقص الذنب قيمة الإنسان عند الله، إذا تاب منه، وصدقت توبته؛ فإن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا مشركين، وقد حاربوه، بل قد لعن رسول الله ﷺ بعضهم في الصلاة، لكن مع ذلك تابوا إلى الله، وصدقوا التوبة، وكانوا من خيار عباد الله، فليست المعصية تنقص قيمة الإنسان، والمسلم إذا كان على خطأ، فنصحه أخوه، فإن عليه حقين: حق لله، وحق أخيه، حق الله أن يحترم هذا الأمر، فإن هذا لم يجرؤ أن يقول اتق الله، إلا بإذن من الله؛ لأن الله أذن له، فيحترم الله، ثم يحترم أخاه الذي غار على دينه، وغار على أخيه من عذاب الله، فلا ينبغي له أن يواجهه بأمر يُسيئه أو يؤذيه، بل يشكره على نصيحته، وربما لا ينصحه بطريقة سليمة، فلا بأس يعلمه بأن يقول: جزاك الله خيراً، لكن لو قلت بغير هذه الطريقة، فالمسلم بهذا يجعل أمر الله؛ لأن أخاه

ينصحه في شيء يتعلق بخالقه وبدينه، فيحترم هذا الأمر، لا يعبس في وجهه، ولا يرد عليه ردًّا قبيحًا، بل يشكره على فعله، فالعاصي إذا وقع في معصية، ثم نُصِّحَ، لا ينبغي له أن تأخذه العزة بالإثم، فإن هذا خلق غير المسلمين.

قوله: (رواه أحمد بسند لا بأس به)، أحمد بن حنبل رحمته الله، إمام مشهور أحد الأئمة الأربعة، وسيرته سيرة عطرة، فإنه إمام أهل السنة، وقد كان له موقف عظيم وقد أُوذِيَ بسببه في عهد المأمون، وعاش فترة البلاء في فترة أربعة من الحكام المأمون، والمعتصم، والواثق، حتى انفرجت في عهد المتوكل، ويقال إن سبب ترك المتوكل لمذهب السابقين، أنه جيء إليه برجل مَمَّن أودع في السجن بسبب مسألة خلق القرآن، وعندما جيء به، يظهر عليه سيماء الصالحين، وله لحية بيضاء، ووجه أبيض، فاحترمه المتوكل، فقال: ما الذي جاء بك؟ قال: سَلْ هذا، على أحمد بن أبي ذؤابة، فقال: يا أمير المؤمنين، هذا ممن يعبد الأصنام، يعني يقول: إن القرآن كلام الله ليس مخلوقًا، فقال: يا أمير المؤمنين، أريد أن أناظره، فناظره، فقال: أسألك أم تسألني؟ قال: اسأل، قال أسألك عن هذا الأمر الذي امتحنت به الناس، شيء عرفه رسول الله ﷺ، أم لم يعرفه؟ قال: عرفه، قال: هل دعا الناس إليه؟ قال: لا، قال: أعرفه أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال: عرفوه، قال: هل دعوا الناس إليه؟ قال: لا، قال: شيء عرفه رسول الله ﷺ وأصحابه، وسكتوا عنه، أنت تدعو الناس إلى أمر لم يدعهم إليه رسول الله ﷺ، ولا أصحابه، ألا يسعك ما وسعهم؟ فلا وسع الله على من لم يسعه ما وسع رسول الله ﷺ وأصحابه. فوقع في قلب المتوكل، وكانت بداية لانفراج الفتنة؛ لأن أحمد رحمته الله عاش من عام مائتين وثمانية عشرة إلى عهد المتوكل، وهو يُنْقَل من سجن إلى سجن، ويُضْرَب، ويُجْلَد، ويمتنع رحمته الله أن يقول: إن القرآن مخلوق.

يقول الإمام أحمد رحمه الله: الدليل عليه أن القرآن كله يتحدث عن كلام الخالق، والله يقول: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فلو كان القرآن مخلوقاً، لما فرق الله بينهما، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فإنه يخلق الموجودات بكلام، فإذا قلنا إن الكلام مخلوق، يحتاج إلى كلام يخلق به الكلام وهكذا، فننتهي إلى أن الله لا يتكلم، وهذا إبطال للقرآن كله، لهذا ذكر الإمام أحمد رحمه الله في كتاب الرد على الجهمية والزنادقة، أنه قال: إن الله ذكر أن الفخذ يوم القيامة يتكلم، وأن الجلد يتكلم، بل ورد في الحديث أن بعض الأحجار كانت تُسلم على رسول الله ﷺ، بل ورد أن الجذع حنَّ لبعد رسول الله ﷺ عنه، فهذه مخلوقات لا لسان لها ولا أسنان، وفي العصر الحاضر هذه الأجهزة المصنوعة كالمذياع، والتلفزيون، والتليفون، كلها يخرج منها أصوات، وليست لها أسنان، ولا حنجرة، ولا لسان، وهذه من صنع البشر، فما بالكم بخالق البشر ﷻ؟ فجهل الإنسان بخالقه، وقياسه على المخلوق يؤدي إلى هذا الجهل العظيم، ولهذا كلما تقدم علم البشر، أثبت أن مذهب السلف أعلم وأحكم، وأعرف بالله، وأعلم بدينه، فإن هذه الأجهزة الحديثة الآن تخرس الألسن التي تزعم أنه لا يتكلم إلا مَنْ كان له لسان أو أسنان، هذا اعتقاد الجهمية، فله المثل الأعلى.

فالإمام أحمد رحمه الله وقف موقفاً عظيماً، يشبّهه العلماء بموقف الصديق في حرب الردة، فإن هذا الموقف حفظ الله به هذا الدين، حتى قال بعض العلماء في عصره: لو لم يقف الإمام أحمد رحمه الله هذا الموقف، لكان عاراً على العلماء، حيث إن جميعهم يسكتون عن الحق، لكن رفع الله به فرض الكفاية، فإن الجهر بالحق فرض كفاية، فإذا قام به شخص، سقط عن الآخرين، لكن إن لم يقم به أحد، كان الجميع عند الله غير معذورين، والذي يقرأ سيرة الإمام أحمد

ﷺ يرى عجبًا، يأتي إلى المعتصم يتلطف به: يا أبا عبد الله قل كلمة أطأ بها عقبك وأفك قيادك، فالإمام أحمد يقول: هات شيئًا من كتاب الله، أعطني شيئًا من سنة رسول الله ﷺ، ويأتي بعده الواصل ويحاول نفس المحاولة، ويرفض ويصر، فهذا الإصرار جعله ﷺ يبقَى عَلمًا من أعلام أهل السنة، حتى قال العلماء: محبة الإمام أحمد تدل على أن صاحبه من أهل السنة، وبغضه يدل على أنه من أهل البدع، فرحمة الله عليه، وأجزل له المثوبة على موقفه ذلك في دين الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: وله عن عقبة بن عامر مرفوعاً (من تعلق تميمة فلا أتم الله له ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له) وفي رواية (من تعلق تميمة فقد أشرك).
الحديث الأول رواه أحمد كما قال المصنف ورواه أيضاً أبو يعلى والحاكم وقال: صحيح الإسناد وأقره الذهبي.

وقوله: (وفي رواية)، هذا يوهم أن هذا في بعض الأحاديث المذكورة وليس كذلك، بل المراد أنه في حديث آخر رواه أحمد أيضاً فقال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا عبد العزيز بن مسلم، ثنا يزيد بن أبي المنصور عن دحिन الحجري عن عقبة بن عامر الجهني: (أن رسول الله ﷺ أقبل إليه رهط، فبايع تسعة وأمسك عن واحد، فقالوا: يا رسول الله بايعت تسعة وأمسكت عن هذا، قال: إن عليه تميمة فأدخل يده فقطعها، فبايعه وقال: من علق تميمة فقد أشرك)، ورواه الحاكم بنحوه ورواته ثقات.

الشرح

قوله: (الحديث الأول)، وهو (من تعلق تميمة، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة، فلا ودع الله له)^(١)، في الحقيقة هذا الحديث ضعيف، وفي سنده شخصان ضعيفان، مشرح بن هاعان، قال ابن حبان: يروي عن عقبة أحاديث لا يتابع عليها، والصواب ترك ما انفرد به، وهذا الحديث مما انفرد به، وفيه أيضاً خالد بن عبيد المعافري، لم يوثقه غير ابن حبان، وابن حبان من المتساهلين في توثيق الرجال، وضعف الألباني رحمه الله هذا الحديث، وقوله (وفي رواية)، قد يفهم

(١) سبق تخريجه.

منه أن الحديث سنده واحد، وأنه وردَ بلفظين، وليس كذلك، بل هذا حديث مستقل، وله طريقان، طريق أحمد ورجاله ثقات، وصحَّحه الهيثمي في مجمع الزوائد، وكذلك الألباني، وطريق الحاكم ضعيف، حيث وردَ في إسناده مجهولون، فالإشارة بقوله: (رواته ثقات)، إلى طريق أحمد، وأما طريق الحاكم، فسنده مجهول.



قال المؤلف رحمه الله:

وقوله في هذا الحديث: (فأدخل يده فقطعها) أي الرجل، بينه الحاكم في روايته، قوله: عن عقبه بن عامر هو الجهني صحابي مشهور، وكان فقيهاً فاضلاً ولي إمارة مصر لمعاوية ثلاث سنين، ومات قريباً من الستين، قوله: (من تعلق تميمة) أي: متمسكا بها عليه وعلى غيره من طفل أو دابة ونحو ذلك.

قال المنذري: يقال إنها خرزة كانوا يعلقونها يرون أنها تدفع عنهم الآفات، واعتقاد هذا الرأي جهل وضلالة إذ لا مانع ولا دافع غير الله تعالى، وقال أبو السعادات: التماائم جمع تميمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم، يتقون بها العين في زعمهم فأبطله الإسلام، قال: كانوا يعتقدون أنها تماائم الدواء والشفاء.

قوله: (فلا أتم الله له دعاء عليه بأن الله لا يتم له أموره)، قوله: (ومن تعلق ودعة) بفتح الواو وسكون المهملة، قال في مسند الفردوس: شيء يخرج من البحر يشبه الصدف يتقون به العين.

قوله (فلا ودع الله له) بتخفيف الدال أي لا جعله في دعة وسكون، وقيل هو لفظ بني من الودعة، أي لا خفف الله عنه ما يخافه، قاله أبو السعادات: وهذا دعاء عليه فيه وعيد شديد لمن فعل ذلك فإنه مع كونه شركاً فقد دعا عليه رسول الله ﷺ بنقيض مقصوده.

قوله: (من تعلق تميمة فقد أشرك) قال ابن عبد البر: إذا اعتقد الذي علقها أنها ترد العين فقد ظن أنها ترد القدر، واعتقاد ذلك شرك، وقال أبو السعادات: إنما جعلها شركاً لأنهم أرادوا دفع المقادير المكتوبة عليهم، وطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه.

الشرح

قوله: (مَنْ تعلق تميمة)، هذه من عادات الجاهلية، أنهم كانوا يضعون في أعناق أبنائهم خرزات، ذات ألوان، ويعتقدون أن هذه الخرزات تمنع العين عن أطفالهم، وهذا اعتقاد الجاهلية، ويوجد في العصر الحاضر كثير من هذا النوع في بلاد المسلمين، فإنهم يعلّقون في أعناق أبنائهم أنواعاً من الخرز، أو من الخيوط، أو غيرها، ظناً منهم أن هذا يدفع العين، وهذا جهل، وقد مرّ أن الأسباب منها ما هو شرعي، ومنها ما هو قَدَرِي، ومنها ما هو وهمي أي خيالي، فهذا من الوهم، لم يجعل الله الخرزات ولا الخيوط ولا الحلقات من الصفر وغيرها سبباً، وإلا فنحن مأمورون باتخاذ الأسباب، وقد جاء في الحديث: (إن الله ما أنزل داءً إلا وأنزل له دواءً)^(١)، لكن لا يجوز أن تتخذ أسباباً وهمية، لم يدل عليها شرع ولا تجربة، فإن الأسباب الشرعية دلّ عليها القرآن والسنة، والأسباب القدريّة دلّ عليها تجربة الناس، لكن هذه أسباب وهمية، ومع هذا لا تعلق قلبك بالأسباب، حتى العلاج، لكن يجوز أن تتخذ الأسباب المشروعة، أو التي قد توارث الناس ما يدل على أن فيها نفعاً جعلها الله كذلك، أما الذي لم يجعل الله فيها نفعاً، فتعليقها إما يكون محرّماً، أو يكون شركاً بحسب اعتقاد صاحبها.

قوله: (قال في مسند الفردوس: شيء يخرج من البحر، يُشبه الصّدف، يتقون به العين)، هذا تفسير للودع، قال: شيء يخرج من البحر مثل الصدف يعني ذات ألوان، وقد رأينا عند بعض الكهنة يأتون بالأصداف الجميلة من البحار لها ألوان جذابة، والعامي مسكين لا يدري، فإذا رأى هذه الألوان الجميلة،

(١) سبق تخريجه.

يظن أن وراءها سرًّا، وهكذا الكهنة يأتون بأشياء تخدع العامي، فتُبَاع، ويزعم أنها تمنع العين، والمرض، إلى غير ذلك من الأوهام.

قوله: (قاله أبو السعادات)، هو ابن الأثير، وأبو السعادات كُنِيته، فله كتاب في غريب الحديث اسمه النهاية، ولكن بعض القدماء عليه السلام يجمعون في هذه الكتب الغريبة كل حديث يرون فيه لفظاً غريباً، سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً أو موضوعاً، وقد لا ينبهون على أنه موضوع، إنما هدفهم هو البحث في معاني الألفاظ، ففي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير آلاف الأحاديث، وكذلك في جامع الأصول، وهو صاحب كتاب جامع الأصول، فإنه بعد أن يسوق الأحاديث، يتحدث عن مفرداتها.

والذي يعلق هذه الأشياء قد لا يسلم، ويقول: أنا لا أستعملها لأدفع بها القدر، وإنما لأغالب القدر بالقدر، فإن قدر الله لا يُرد، فنحن نقول له: كلامك هذا فيه مسألتان، الأولى: اعتقادك أن القدر لا يُرد، وهذا صحيح وصواب، فكونه قدرًا يعني أنه أمر لا بد من وقوعه؛ لأنه لا يُسمَّى قدرًا إذا لم يقع، أو إذا لم يكن لا بد من وقوعه، لكن المسألة الثانية: وهي اعتقادك أن تعليق هذا من الأسباب، فنقول: هذا اعتقاد غير صحيح، فإن الله لم يجعله سببًا، لا في الخيط، ولا في الحلقة، ولا في الودع، ولا في الخرز، بعضهم يقول: إن في العصر الحاضر بعض المعادن من النحاس، إذا وُضِعَتْ على الساعد، تخفف آلام الروماتيزم، فنقول: كل سبب ثبت على أيدي الأطباء المختصين، أنه سبب يجوز استخدامه؛ لأن هذا من الأسباب التي جعلها الله ﷻ، لكن تعليق الخيط، أو حلقات الصفر، أو الذهب، أو الفضة، أو الخرز، لم يقل أحد من أطباء العالم أن في هذه خاصية حتى تستخدم، وكل سبب ثبت على أيدي مختصين أمناء أنه مفيد، فليس حكمه حكم هذه الأشياء، فلا ينبغي أن

نستخدم أسباباً لم يجعلها الخالق أسباباً، وفي الحديث: (فإنه ما أنزل الله داءً إلا وأنزل له دواءً)^(١)، فاستخدام الأعشاب والأشجار والمواد المركبة ونحو ذلك؛ لأن الله أودعها تأثيراً، وجعلها أسباباً، لكن هذه الأشياء التي ذكرها المؤلف، ما جعلها الله أسباباً، وهذا نقص في عقل المسلم، والمسلم ينبغي أن يكون أرقى أنواع الجنس البشري، لا ينبغي له أن يكون أدنى هذا الجنس البشري، الآن البشر في كل مكان يخضعون للأوهام، والمسلم دينه يرفعه، ويقول: لا تكن إنساناً تتأثر بالأوهام والخرافات، أنت إنسان تربي على علم الله وكلامه، وعلى كلام رسول الله ﷺ، فلا ينبغي أن تكون إنساناً تتعلق بغير الأسباب الحقيقية، وغير الأسباب الصحيحة، فإن هذا نقص في العقل، والله أراد أن تكون إنساناً كاملاً في عقلك، وفي إيمانك، أما الإنسان الذي لا يتعلق بالله، فيصبح إنساناً ضعيفاً، يخاف من كل شيء، حتى من ظله، فالإسلام يريد من المسلم أن يتعامل مع الأشياء الكونية معاملة صحيحة، فما كان فيها فائدة مؤثرة بإرادة الله وقدره، استخدمها، وما لم يكن فيها تأثير ولا فائدة، لا استخدمها، فإنه هبوط بالعقل البشري.

فالإنسان المسلم إنسان متميز، يتعامل مع الأشياء بحسب حقيقتها، لا بحسب الأوهام والخرافات، لهذا يقول العلماء عندما قال -تعالى- أننا نؤمن بالغيب، ليس المراد به الإيمان بالخرافات؛ لأن الغيب غير الخرافة، الغيب ما ثبت وجوده أو صحته بالدليل القاطع، وأما الأوهام والخرافات ما تتوارثها البشرية من الخرافات، التي ليس لها أصل، فالمسلم إنسان متميز، فلا ينبغي له أن يكون إنساناً هابطاً يتعلق بالأشياء الوهمية.

(١) سبق تخريجه.

قال المؤلف رحمه الله:

قال: ولابن أبي حاتم عن حذيفة أنه رأى رجلاً في يده خيط من الحمى فقطعه وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم كما قال المصنف، ولفظه حدثنا محمد بن الحسين بن إبراهيم بن اشكاب ثنا يونس بن محمد ثنا حماد بن سلمة عن عاصم ابن أبي النجود عن عروة قال: دخل حذيفة على مريض فرأى في عضده سيراً فقطعه أو انتزعه ثم قال: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦].

وابن أبي حاتم هو الإمام أبو محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي الحنظلي الحافظ ابن الحافظ صاحب الجرح والتعديل والتفسير وغيرهما، مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

الشرح

الحديث الأول حديث حذيفة، وهو من كلامه عليه السلام، أشار الشارح رحمه الله إلى أن هذا الأثر رواه ابن أبي حاتم، وهذه طريق من طرق الحديث، والحديث ورد له ثلاث طرق، هذه إحداها، وفي سندها عروة بن الزبير، وعروة لم يسمع من حذيفة، وهناك طريقان رواهما ابن أبي شيبة في مصنفه العظيم، و هناك كتب في الحديث تسمى بالمصنفات، ومن أشهرها كتابان، الأول: لابن أبي شيبة، والثاني: لعبد الرزاق، وعبد الرزاق أسبق من ابن أبي شيبة، وقد جمع هذان الكتابان الأحاديث النبوية، وكذلك آثار الصحابة، وآثار التابعين، وأكثر الكتب الفقهية التي تعتمد على الدليل والأثر، إنما تعتمد على هذين الكتابين، فإنه ورد في كل منهما أكثر من عشرين ألف حديث وأثر، وأكثرها في فتاوى الصحابة والتابعين، ولكن هذين الكتابين في الحقيقة لم يخرجا، فإن

كثيراً من هذه الآثار لا يصح، مع أننا نجد كثيراً منها في كتب الفقه، وفي كتب التفسير، فإن أكثر العلماء اهتموا في البحث في أسانيد الأحاديث، ولم يهتموا بالأقوال أو الآثار المنسوبة إلى الصحابة والتابعين.

فورد لهذا الحديث طريقان آخران عند ابن أبي شيبة، الأول فيه يزيد بن أبي زياد، وهذا قد أخرج له البخاري مقروناً بغيره، لو أخرج البخاري له بدون أن يقرن بغيره، لكان هذا توثيقاً، لكن البخاري رحمه الله ما اكتفى بإيراد طريقه فقط، حتى قرنه بغيره؛ لأنه قد ضعف عند بعض العلماء، لكن إخراج حديثه في الصحيح من البخاري، لا شك أن هذا يرفعه، والطريق الثاني فيه الأعمش سليمان بن مهران، وهو من علماء الأمة، لكنه رحمه الله مُدَلِّس، ويقول العلماء: كل المُدَلِّسين حتى ولو كانوا ثقات، فإنه لا يُقْبَل حديثهم، إلا إذا صرّحوا بالتحديث، وقالوا حدثنا، فإذا قالوا حدثنا، يكون حديثاً صحيحاً، لكن لو قالوا عن فلان، فاحتمال التدليس وارد، إلا أن العلماء يقبلون تدليس سفيان بن عيينة رحمه الله، فإنهم قالوا: إنه الوحيد في الدنيا الذي لا يُدَلِّس إلا عن ثقة، وهذه ميزة لم يتميز بها أحد غيره من المدلسين الثقات؛ لأن غيره قد يسقط الراوي الضعيف، ويوهم أنه قد سمع الحديث من شيخ الراوي الذي أسقطه، ويكون الذي أسقطه فيه ضعف، وقد يكون عنده ثقة، لكن يكون عند غيره ضعيفاً، فالأعمش رحمه الله في الطريق الثالث مُدَلِّس، لكن هذه الطرق في الحقيقة ضعفها يسير، فينجر هذا الضعف؛ لكثرة الطرق إلى حذيفة رضي الله عنه، فيرقى إلى درجة الحسن - إن شاء الله -، وهذا أثر، والتسامح في الآثار أقل من التسامح في الأحاديث.

قال المؤلف رحمه الله:

وحذيفة هو ابن اليمان واسم اليمان حسيل بمهملتين مصغراً، ويقال: حسل بكسر ثم سكون العبسي بالموحدة حليف الأنصار صحابي جليل من السابقين ويقال: صاحب السر، وأبوه أيضاً صحابي، مات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين.

الشرح

قوله: (حسيل، بِمُهِمَلَتَيْنِ مُصَغَّرًا)، إذا قلنا بمهملتين مُصَغَّرًا، فالتصغير يقتضي ضم أول الكلمة، فنقول: واسم اليمان حُسيل.

حذيفة بن اليمان رضي الله عنه من خيرة أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله، وهو صاحب السر في أسماء المنافقين، فإن حذيفة كان يعرف أسماء المنافقين الخمسة عشر، وإن كان بعضهم معروفاً عند بعض الصحابة، لكنه أخذ أسماءهم من رسول الله صلّى الله عليه وآله، ولهذا يُسمَّى صاحب السر، وقُتِلَ أبوه يوم أحد، قتله الصحابة، ولم يفرقوا بينه وبين المشركين، قتلوه خطأ، وكان يصيح أبي أبي، حتى قتلوه، فقال: يغفر الله لكم، فكان حذيفة رضي الله عنه من خيرة الصحابة، وكان صاحب فراسة وعلم وبصيرة، وقد وردَ الحديث المشهور الذي سبق، أنه قال: كان الناس يسألون رسول الله صلّى الله عليه وآله عن الخير، وكنتُ أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني، إلى آخر الحديث ^(١)، فسأله عن هذا الأمر الذي سيأتي في المستقبل من الشرور؛ حتى يجتنب هذا الشر، فحذيفة رضي الله عنه هو صحابي جليل، وهو صاحب هذا الأثر.

(١) سبق تخريجه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (رأى رجلاً في يده خيط من الحمى) أي: من أجل الحمى لدفعها

وكان الجاهل يعلقون لذلك التمام والخيوط ونحوها، وروى وكيع عن حذيفة (أنه دخل على مريض يعود فلمس عضده فإذا فيه خيط فقال: ما هذا؟ فقال: شيء رقي لي فيه، فقطعه فقال: لو مت وهو عليك ما صليت عليك).

قوله: (فقطعه) فيه إنكار هذا وإن كان يعتقد أنه سبب، فإن الأسباب لا يجوز منها إلا ما أباحه الله ورسوله ﷺ مع عدم الاعتماد عليه، فكيف بما هو شرك كالتمام والخيوط والخرز والطلاسم ونحو ذلك مما يعلقه الجاهل، وفيه إزالة المنكر باليد بغير إذن الفاعل وإن كان يظن أن الفاعل يزيله، وأن إتلاف آلات المنكر واللهو جائزة وإن لم يأذن صاحبها.

قوله: وتلا قوله: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، استدل حذيفة بهذه الآية على أن تعليق الخيط ونحوه لما ذكر شرك أي أصغر كما تقدم في الحديث، ففيه صحة الاستدلال بما نزل في الأكبر على الأصغر، ومعنى الآية أن الله أخبر عن المشركين أنهم يجمعون بين الإيمان بالله أي بوجوده وأنه الخالق الرازق المحيي المميت، ثم مع ذلك يشركون في عبادته، فسرّها بذلك ابن عباس وعطاء ومجاهد والضحاك وابن زيد وغيرهم.

الشرح

الأثر رواه ابن أبي شيبه بهذا اللفظ (أنه دخل على مريض، فلمس عضده)، أي عضد المريض، (فرأى فيه خيطاً، فقال: ما هذا؟)، إنكاراً عليه، (قال: لو متّ وعليك هذا، ما صليت عليك)^(١)؛ لأن هذا فعل المشركين أهل الجاهلية،

(١) أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف، كتاب الطب، باب في تعليق التمام والرقى، برقم: (٢٣٩٢٨)، (٤١/١٢).

فإن صحَّ الأثر، يكون هذا الرجل قد ارتكب أمرًا فيه شرك، ولا يُعذر مثله؛ لأنه يعيش في قوة الإسلام، وأنواره تحيط به من كل مكان، فلا يُعذر أن يفعل فعلًا لا يدري عن حكمه في عصر الصحابة رضي الله عنهم، والإسلام قوي وجديد وغالب، أما لو ضعف الإسلام، فَيُعذر، فالعذر بالجهل بحسب ظهور الإسلام وخفائه.

قوله: (فقطعه)، هذا إشارة إلى ما تقدّم من قضية إزالة المنكر، فإن بعض العلماء كان يزيل المنكر في عصره، لكن له من الوجاهة والمكانة ما يمنع حدوث منكر أكبر، فإن كان إزالة المنكر يترتب عليها منكر أكبر، أو منكر مثل الذي غير، لم يجز، وهناك بحث لابن تيمية رحمته الله في كتاب الجهاد من الفتاوى، تكلم كلامًا مطولًا عن هذه المسألة، وكيف أن الداعية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ينبغي أن يفهم فقه الموازنة؟ هكذا سمّاه رحمته الله (فقه الموازنة)، الموازنة هي أن تزن العملين، حتى قال رحمته الله: ليس العاقل الذي يعرف الخير من الشر، وهذا قوله عن عمر، ولكن العاقل الذي يعرف خير الشرين، يعني لو عرض لإنسان خير وشر، فلا شك أنه يفعل الخير، ولا يحتاج إلى نظر كثير، أما لو عرض له أمران في كل منهما شر، لكن نسبة الشر في أحدهما أعلى، ونسبة الشر في الثاني أقل، فإنه ليس أمامه إلا أن يختار الشر الذي هو أخف الضررين، فلا بد أن يدرك أيهما أخف، وأورد رحمته الله كلامًا كثيرًا في هذا الموضوع.

والشاهد أنه ليس لكل أحد أن يغير المنكر باليد، ولو فتح المجال، وكان كل إنسان يقول هذا منكر ويغيره، واندسَّ المنافقون في صفوف الصالحين، أشاعوا الفتنة والفوضى، فكل منهم يقول: أغيّر المنكر، قد يمسك امرأة في الشارع، ويقول: هذه متبرجة، أو هذه فاسقة، لا بد أن أضربها، فيحدث في الأمة اضطراب، لكن مَنْ كانت له قدرة ويعلم أنه لا يترتب عليه منكر أكبر، فإنه يأثم إذا لم يُغيّر، لكن إذا كان في ظنه أن هذا المنكر لو غُيّر سترتب عليه منكر أكبر،

فإنه لا يجوز له الإقدام عليه، لهذا يذكر النحاس رحمه الله في كتابه تنبيه الغافلين، لو أن تغيير المنكر ينتج عنه ضرر على بعض المسلمين، ما جاز للمُغيِّر أن يغير المنكر، والنحاس أحد العلماء المصريين، وكتابه تنبيه الغافلين هو غير تنبيه الغافلين للسمرقندي المشهور المملوء بالخرافات، فكتاب النحاس كتاب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد مات هذا الرجل شهيداً على أيدي الأفرنج في القرن الثامن، فهذا الرجل لم يكن جباناً، بل كان شجاعاً، بدليل أنه مات مقتولاً على أيدي الكفار، يقول: لو أن تغيير المنكر ينتج عنه ضرر على بعض المسلمين، ما جاز للشخص أن يغيره، فما بالك إذا كان تغيير المنكر يترتب عليه ضرر على الدين؟

وهذا من باب سد الذرائع أيضاً، فالمسلم والداعي ينبغي أن يكون صاحب فراسة، كما قد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه إعلام الموقعين، في قرابة تسعة وتسعين نموذجاً جاء بها من الإسلام، يقول كلها تدل على أن المسلم ينبغي أن يترك الواجب لما هو أوجب منه، أو خشية وقوع ما هو شر منه، هذا فقه يُدرَك بالتأمل والتفكير، وقراءة تاريخ وسير العلماء الصالحين، والدعاة المشهورين من علماء الأمة، فإن الإنسان قد يريد أن يصلح، ولكنه يترتب عليه فساد، والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، هذه الآية وإن كانت في المشركين، فإنها تتناول كل شرك يقع من مثلهم، أو من مثل شركهم، فإنهم كانوا لديهم إيمان، لكن كان مشوباً بالشرك، فالله تعالى يوبّخهم، يقول: هم لا يرضون بالتوحيد الصافي، حتى يمزجوه بالشرك.





قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

أي في حكمها، ولما كانت الرقى على ثلاثة أقسام قسم يجوز، وقسم لا يجوز، وقسم في جوازه خلاف، لم يجزم المصنف بكونهما من الشرك؛ لأن في ذلك تفصيلاً بخلاف لبس الحلقة والخيط ونحوهما، لما ذكر فان ذلك شرك مطلقاً.

الشرح

قوله: (لم يجزم المصنف بكونهما من الشرك)، يشير الشارح رَحِمَهُ اللهُ إلى دقة عنوان المؤلف، فإن المصنفين يختلفون في اختيار العبارة، فهذا الباب ليس كله شركاً، أما الباب السابق فكله شرك، ولهذا جزم المؤلف بالشرك في عنوان بابه السابق: باب من الشرك لبس الخيط والحلقة ونحوهما، لكن هنا قال: باب ما جاء في الرقى والتمائم، فلم يقل: باب من الشرك الرقية والتميمة، إنما اختار عنواناً ليدل على موضوع الباب، وهذا الباب أورد فيه المؤلف أربعة أحاديث وأثرين، الحديث الأول: عن أبي بَشِيرٍ أو بَشِيرِ الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ، قال: أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فأرسل رسولاً: (أن لا يبقين في رقبة

بغير قلادة من وتر، أو قلادة إلا قطعت^(١)، والحديث الثاني: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (إن الرُّقَى والتَّمَائِم والتَّوَلَةَ، شرك)^(٢)، والحديث الثالث: حديث رُوِفِع، أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: (لعل الحياة ستطول بك، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته، أو تقلد وترًا، أو استنَجَى برجيع دابة أو بعظم، فإن محمدًا بريء منه)^(٣)، والحديث الرابع: حديث عبد الله بن عكيم مرفوعًا، قال: (مَنْ تَعَلَّقَ شَيْئًا، وكل إليه)^(٤)، هذه الأربعة أحاديث، وأما الأثران فعن تابعيين، الأول: عن سعيد بن جبير، أنه

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، برقم: (٣٠٠٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب كراهة قلادة الوتر في رقبة البعير، برقم: (٢١١٥)، (١٦٧٢/٣).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب، باب في تعليق التمايم، برقم: (٣٨٨٣)، وابن ماجه في سننه، باب تعليق التمايم، برقم: (٣٥٣٠)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٣٦١٥)، (١١٠/٦)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب التمايم، برقم: (١٩٦٠٣)، (٥٨٨/٩)، وابن حبان في صحيحه، كتاب الرقى والتمايم، ذكر التغليظ على مَنْ قال بالرقى والتمايم، مُتَكِلًا عليها، برقم: (٦٠٩٠)، (٤٥٦/١٣)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٠٥٠٣)، (٢٦٢/١٠).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب ما ينهى عنه أن يستنَجَى به، برقم: (٣٦)، والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب عقد اللحية، برقم: (٥٠٦٧)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٦٩٩٥)، (٢٨/٢٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب الاستنجاء بالجلد المدبوغ، برقم: (٥٣٤)، (١٧٨/١)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٤٤٩١)، (٢٩/٥)، وصححه الألباني في تعليقه على أبي داود والنسائي.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية التعليق، برقم: (٢٠٧٢)، والنسائي في سننه عن أبي هريرة، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، برقم: (٤٠٧٩)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٨٧٨١)، (٧٨/٣١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب التمايم، برقم: (١٩٦١١)، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٣٨٥)، والحاكم في المستدرک، كتاب الطب، برقم: (٧٥٨٣)، (٣٤١/٤)، وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في تعليقه على الترمذي.

قال: (مَنْ قطع تميمة إنسان، كان كعدل رقبة)^(١)، رواه وكيع، وكذلك رواه وكيع عن إبراهيم النخعي أنه قال: (كانوا يكرهون التمايم من القرآن، ومن غير القرآن)^(٢)، وهذه الأحاديث التي سبق ذكرها ليست كلها صحيحة، بل الأول منها هو الصحيح، وأما الثلاثة فسيأتي أقوال العلماء فيها، ودرجة أسانيدها، هذا كل ما في الباب، والشرح يبين ما في هذا الباب من هذه المعاني، فأول ما ذكره رحمته الله وهو يعلل ويشرح ترجمة الباب، وأن التميمة على ثلاثة أنواع، منها ما يجوز، ومنها ما لا يجوز، ومنها ما فيه خلاف، وسيذكرها الشارح رحمته الله.



(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الطب، باب في تعليق التمايم والرقى، برقم: (٢٣٩٣٩)، (٤٣/١٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الطب، باب في تعليق التمايم والرقى، برقم: (٢٣٩٣٣)، (٤٢/١٢).

قال المؤلف رحمه الله:

قال في الصحيح عن أبي بشير الأنصاري أنه كان مع النبي ﷺ في بعض أسفاره فأرسل رسولاً: (أن لا يبقين في رقبة بغير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت). قال مالك: وهو أحد رواة الحديث أرى ذلك من العين.

الشرح

هذا أول حديث في الباب، وهذا الصحابي أبو بشير، أو أبو بشير، يجوز في نطق هذه اللفظة كلا النطقين، فيذكر أنه كان مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، ولم يحدد أي سفر؛ لأن القصد ليس معرفة تلك السفرة، إنما القصد هو معرفة ما جرى فيها، فأرسل رسولاً، ممن كان معه في تلك الغزوة، وسيأتي الخلاف في اسم هذا الرسول، فقال: أمر الناس أن لا يبقن بغير في رقبته قلادة، إلا قطعت، كانت العرب تضع في أعناق الدواب قلائد، وتختلف مقاصد أصحاب تلك الإبل، وتلك الدواب، منهم من يضعها للعين، ومنهم من يضعها للزينة، ومنهم من يضعها للتبرك، وكل إنسان له هدف، فأرسل الرسول رسولاً ينادي في الناس: إن الرسول ﷺ يأمركم أن لا تبقوا في أعناق الإبل قلادة، لكن الراوي شك، هل القلادة التي نهى عنها رسول الله ﷺ هي القلادة التي من الوتر؟ والوتر هو الحبل الذي يكون في القوس لرمي السهم، أو أنها أي قلادة كانت، بحيث لا يبقن في أعناقها شيء، شك الراوي، لكن أكثر الرواة على أنها من وتر، يعني خصصت؛ لأن العرب كانت تضع الأوتار القديمة من الأقواس في أعناق الإبل، وتعتقد أنها تمنع العين؛ لأنهم يقولون: كنا نرمي بها، فكأن من أراد أن ينظر إلى الإبل، كأنه يرمى، هكذا اعتقادهم، فهذا اعتقاد جاهلي، وستأتي أقوال العلماء في السبب من النهي عن هذه القلائد.

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (في الصحيح)، أي في الصحيحين، وقوله: (عن أبي بشير) بفتح أوله وكسر المعجمة الأنصاري، قيل: اسمه قيس بن عبيد قاله ابن سعد، وقال ابن عبد البر لا يوقف له على اسم صحيح، وهو صحابي شهد الخندق ومات بعد الستين يقال جاوز المائة.

الشرح

قوله: (قاله ابن سعد)، ابن سعد رحمه الله باسم أبيه؛ لأنه اختلف في اسمه، ولكن اسم أبيه لم يختلف فيه، فقل ابن سعد واستمر على هذا، فلا يعرف إلا بهذه النسبة، له كتاب الطبقات، وكتابه من أجمل ما كتب في الباب، يتحدث عن تاريخ الصحابة رضي الله عنهم، بدأ بذكر السيرة النبوية، ثم تحدث عن الصحابة، وأين عاش كل صحابي؟ ومن روى عن هذا الصحابي من التلاميذ؟ ثم من روى عن تلاميذ هذا الصحابي؟ وهكذا، فهذه طبقات، يورد كل طبقة على حدة، فإذا أراد الإنسان أن يعرف هل هذا الرجل من تلاميذ الصحابي، رجع إلى كتابه، قد لا يستوعب، لكن التلاميذ المشهورين ذكروا في هذا الكتاب.

وعلى منواله وطريقته في التأليف - خاصة في التراجم - فعل المزي رحمه الله صاحب كتاب تهذيب الكمال، وهو أكبر كتاب في الجرح والتعديل، وخاصة في رجال الكتب الستة، فإنه يأتي إلى الراوي، ويذكر جميع شيوخه على أبواب المعجم، وجميع تلاميذه على أبواب المعجم، وهذا أدق من الكمبيوتر في العصر الحاضر، المزي رحمه الله اشتهر بكتابين عظيمين، كلاهما يحتاج إلى فريق من العلماء، الأول: تحفة الأشراف، فقد جاء فيها إلى متون وأسانيد الكتب

السته، فجمع الأسانيد كلها في سند واحد، فإذا رَوَى البخاري بسنده، ورَوَى مسلم بسنده، ورَوَى أبو داود بسنده، والترمذي، وهكذا أصحاب الكتب الستة، جميعهم يختلفون في الشيوخ، ويتفقون في الراوي الثاني أو الثالث، فعندئذ يجمع بقية السند، وهذا وضعه أيضًا على حروف المعجم، جاء إلى الصحابة فقسّمهم على حروف المعجم، بدأ بمن اسمه أبي اللحم، أول شخص في كتابه اسمه أبي اللحم، ثم تسلسل، وجميع الأحاديث الواردة عنه التي رواها تلاميذه، وضعها على حروف المعجم، وإذا كان للتلميذ تلاميذ، وضعها على حروف المعجم، وهكذا فعل عليه السلام إلى نهاية الكتاب، ثم كتابه الآخر تهذيب الكمال، أورد فيه جميع رواة الكتب الستة، على هذا المنوال، ويذكر كل راوٍ، مَنْ رَوَى له من أصحاب الكتب الستة؟ فبعد أن يذكر الراوي، يذكر بعده رمز م، ثم فلان بن فلان، ت د، ثم بعد فلان، ج كذا، وهذا يحتاج في عصرنا الحاضر إلى فريق عمل.

فكتاب الطبقات لابن سعد من أقدم الكتب، وابن عبد البر رحمته الله له كتاب الاستيعاب في أسماء الأصحاب، أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو أيضًا حاول أن يستوعب جميع الصحابة، لكن استدرك عليه، فابن عبد البر يسمي حافظ المغرب، له كتابان عظيمان، الأول التمهيد، والثاني: الاستذكار، رَوَى فيه جميع مذاهب علماء الأمصار، وأشمل كتاب جاء بعده في أسماء الصحابة كتاب ابن حجر رحمته الله، وهو كتاب الإصابة، فهذان الرجلان ممّن أَلَفَ في الرجال، ولهذا استشهد الشارح رحمته الله بكلامهما، في أن هذا الصحابي لم يوقف له على اسم، كثير من الصحابة عُرِفَ بكُنْيته، أبو بكر الصديق، أبو أمامة، أو بُشَيْر، أو أبو بَشِير، أبو هريرة، أبو فلان، ولم يعرف لهم اسم، وهذه عادة العرب، كثيرًا ما يشتهر الشخص بكُنْيته.

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (في بعض أسفاره)، قال الحافظ: لم أقف على تعيينها، قوله: (فأرسل رسولاً)، هو زيد بن حارثة، وروى ذلك الحارث ابن أبي أسامة في مسنده قاله الحافظ.

قوله: (أن لا يبقين) هو بالمشاة والقاف المفتوحتين، وفي رواية (لا تبقيين) بحذف أن والمشاة الفوقية والقاف المفتوحتين أيضاً، (وقلادة) مرفوع على أنه فاعل، والوتر بفتحيتين واحد أوتار القوس.

قوله: (أو قلادة إلا قطعت) هو برفع قلادة أيضاً عطف على الأول، ومعناه أن الراوي شك هل قال شيخه قلادة من وتر، فقيد القلادة بأنها من وتر وقال قلادة وأطلق ولم يقيد، ويؤيده ما روي عن مالك أنه سئل عن القلادة فقال: ما سمعت بكراتها إلا في الوتر، وفي رواية أبي دواد: (ولا قلادة) بغير شك، والأولى أصح لاتفاق الشيخين عليها وللرخصة في القلائد إلا الأوتار.

الشرح

قوله: (قال الحافظ: لم أقف على تعيينها)، قال الحافظ رحمه الله: إن الذي أرسله زيد بن حارثة رضي الله عنه، لكن جاء في مسند مغمور غير مشهور، ولا يترتب عليه حكم شرعي، ولهذا كثيراً ما يهمل القرآن الكريم والسنة بعض الأسماء في القصص الواردة؛ لأنه لا يترتب عليها فائدة، مثلاً في القرآن الكريم، ورد قصة أصحاب الكهف، ولكن أسمائهم غير معروفة، ولون كلهم غير معروف، وكذلك الشجرة التي نُهي عنها آدم عليه السلام، لكن بعض المفسرين يسعى إلى معرفة تلك الأشياء، مما يجعله لا يصيب في كثير مما يقول، فالقرآن الكريم كثيراً ما يهمل الأسماء؛ لأن الهدف المقصد، ليست هي الأسماء،

ولا يترتب على الأسماء أحكام، إنما يترتب الحكم على ما ورد من القصة، وكذلك في الحديث لم يذكر اسم مهاجر أم قيس؛ لأن عدم معرفة الاسم لا يترتب عليه شيء.

قوله: (هو بالمتئاة والقاف المفتوحين)، العلماء كثيراً ما يضبطون الكلمات بعبارات؛ لأن ضبط الكلمة بالتشكيل قد لا يستمر على مر الزمن، قد تسقط الفتحة، أو تسقط الضمة، ولذلك يضبطون الكلمات بتحديددها باللفظ؛ حتى لا يحدث مع مر الزمن لبس في الكلمة.

قوله: (والأولى أصح لانفاق الشيخين عليها، وللرخصة في القلائد، إلا الأوتار)، يذكر الشارح رحمته الله أن الرواية وردت باللفظين، لكن رواية الصحيحين وردت فيها الشك، ورواية أبي داود وردت بدون شك، وهذا منهج العلماء في الترجيح، يرجحون بين المتون، فيختارون المتون التي في الصحيحين، فإذا ورد حديث في الصحيحين وفي السنن، واختلفت المتون والألفاظ، يرجح طالب العلم ألفاظ الصحيحين؛ لأن البخاري ومسلماً رحمتهما الله هما ممن اتفقت الأمة على قبول روايتهم، فلهذا رجح الشارح رواية الصحيحين التي فيها الشك، ويقول: مما يؤيد هذا أن مالكا رحمته الله راوي الحديث، ورواه العلماء عن مالك، وهو رواه في الموطأ، وسئل مالك رحمته الله عن الأوتار، قال: لم أسمع بكراتها عن القلائد، إلا في القلائد التي من وتر، يعني لم يسمع بكراتها في القلائد المطلقة، فدلّ على أنه يرجح هذه الرواية.



قال المؤلف رحمه الله:

وكما روى أبو داود والنسائي من حديث أبي وهب الجشاني مرفوعاً:
(اربطوا الخيل وقلدوها ولا تقلدوها الأوتار) ولأحمد عن جابر مرفوعاً مثله
وإسناده جيد.

الشرح

حديث (اربطوا الخيل وقلدوها، ولا تقلدوها الأوتار)^(١)، مداره على
شخص يُسمَّى عقيل بن شبيب، وهذا مجهول كما يقول العلماء: كابن القطان
وابن حجر رحمهما الله، وقد مرَّ أن العلماء يقصدون بالمجهول أحد أمرين، إما
مجهول العين، أو مجهول الحال، لكن إذا أطلقوا: مجهول أرادوا به الأمرين؛
لأن مَنْ كان مجهول العين، فإن حاله كذلك لا يُعرَف، لكن إذا كان معروف
العين، لكن لم يعرف العلماء عنه شيئاً، فإنهم يقولون مجهول الحال، وهذا
الاصطلاح يَرِد في كثير من الأحاديث.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب إكرام الخيل وارتباطها والمسح على أكفاله،
برقم: (٢٥٥٣)، والنسائي في سننه، كتاب الخيل، باب ما يستحب من شية الخيل، برقم:
(٣٥٦٥)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٤٧٩١)، (١٠٤ / ٢٣)، والبيهقي في السنن
الكبرى، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب ما ينهى عنه من تقليد الخيل الأوتار، برقم:
(١٢٩٠٢)، (٥٣٧ / ٦)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٨١ / ٢٢)، وأبو يعلى في مسنده، برقم:
(٧١٧٠)، (١١٥ / ١٣)، والطحاوي في شرح معاني الآثار عن جابر، كتاب السير، باب إنزاء
الحمير على الخيل، برقم: (٤٩٤٤)، (٢٧٤ / ٣)، وابن أبي شية في المصنف عن مكحول
مُرسلاً، كتاب السير، باب في النهي عن تقليد الإبل الأوتار، (٣٤١٨٥)، (١٥٣ / ١٨)، وحسنه
الألباني في تعليقه على أبي داود.

وليس كل حديث يرويه العلماء صحيحًا، هذا الحديث من رواية الإمام أحمد، وأبي داود، والنسائي، لكن أحيانًا يروون أحاديث لا تصح، ولكنهم عليهم السلام يذكرون مخرجها، يذكرون روايتها، فالذي يريد أن يعرف درجة الحديث، يرجع إلى رجال السند، وهذا منهج القدماء، فليس هذا الإيراد للاحتجاج، وإنما هو للجمع، فالقدماء عليهم السلام أوردوا الأحاديث، وبينوا مخرجها؛ لأنهم يقولون ربما لا يصح عندنا هذا السند، لكن يوجد له سند آخر عند عالم آخر، فهذا اعتراف منهم عليهم السلام بأنهم لم يحيطوا بالعلم، لكن بعد أن جاء الجمع، بعد موت هذه الطبقة، وجمعت كُتُبُ السُّنَنِ، عُرِفَتْ مخارج الأحاديث وأسانيدها، ولهذا الحديث الذي لم يرد من طريق آخر، وفي سنده مجهول، يبقى ضعيفًا، فلا يستشهد به، فهذا الحديث من الأحاديث التي لا يصلح الاستشهاد بها.



قال المؤلف رحمه الله:

قال البغوي في شرح السنة: تأول مالك أمره ﷺ بقطع القلائد على أنه من أجل العين، وذلك أنهم كانوا يشدون بتلك الأوتار والتمائم والقلائد ويعلقون عليها العوذ، يظنون أنها تعصم من الآفات، فنهاهم النبي ﷺ عنها، وأعلمهم أنها لا ترد من أمر الله شيئاً، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: كانوا يقلدون الإبل الأوتار لثلاث تصيبيها العين، فأمرهم النبي ﷺ بإزالتها إعلماً لهم بأن الأوتار لا ترد شيئاً، وكذلك قال ابن الجوزي وغيره.

الشرح

هنا يذكر السبب في النهي عن تعليق الأوتار، أو عن القلائد، وللعلماء في هذه المسألة أربعة أقوال:

القول الأول: أن النهي كان بسبب العين، كانت العرب تعلقها؛ لدفع العين عن الإبل وعن الدواب، وهذا قاله مالك، وأبو عبيد القاسم بن سلام.

القول الثاني: أن النهي عنها لثلاث تختنق الدابة، أي إذا كان في عنق الدابة قلادة، وتحركت الدابة، ربما يؤدي إلى دخول إحدى أقدامها في القلادة، أو في الوتر، أو في الحبل، فتختنق الدابة، يُروى هذا القول عن محمد بن الحسن، أحد تلاميذ أبي حنيفة رحمه الله.

القول الثالث: أنهم كانوا يعلقون عليها الأجراس، وهذا ما يفهم من صنع البخاري رحمه الله، فإنه أورد هذا الحديث تحت باب قال فيه: باب ما قيل في الجرس ونحوه في أعناق الإبل، فكأن البخاري رحمه الله يميل إلى أن السبب في قطع القلائد، النهي عن الأجراس، ففهم هذا المعنى من النهي عن القلائد،

فإذا لم يكن في أعناق الإبل قلائد، فإن الأجراس من باب أولى، ويرى بعض العلماء أن سبب المنع عن الجرس، أن النبي ﷺ كان يأتيه الوحي في بعض صورته بصلصلة، كصلصلة الجرس، فنهي أن لا يصحبه ناقة فيها جرس؛ لأنه يؤثر عليه، فنهي عن ذلك، ومنهم من قال: إن النهي لأن الملائكة لا تصحب رفقة فيها جرس.

القول الرابع: أنه النهي عن الفتن، قال: حتى لا يعلق بالإنسان وتر، فيقتله، فهذا القول رده العلماء الثوري وغيره، لكن تبقى الأقوال الثلاثة، والأقوال كلها أقوال اجتهادية، ولكن الأول هو الراجح؛ لأن الراوي مالكا رحمه الله رأى ذلك، وهو أن التعليق كان بسبب العين، أي بسبب دفع العين عن الدواب.



قال المؤلف رحمه الله:

قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة بن عامر رفعه: (من تعلق تميمة فلا أتم الله له) رواه أبو داود، وهي ما علق من القلائد خشية العين ونحو ذلك انتهى.
وعلى هذا يكون تقليد الإبل وغيرها الأوتار وما في معناها لهذا المعنى حراماً، بل شركاً؛ لأنه من تعليق التمايم المحرمة، ومن تعلق تميمة فقد أشرك، ولم يصب من قال إنه مكروه كراهة تنزيه.

الشرح

قوله: (قال الحافظ: ويؤيده حديث عقبة بن عامر، رفعه)، هذا الكلام للحافظ رحمه الله في فتح الباري، وحديث: (مَنْ تَعَلَّقَ تَمِيمَةً، فَلَا أَتَمَّ اللَّهُ لَهُ) ^(١)، قد مرَّ أنه مما صححه العلماء، وقال: (وهي ما عُلِّقَ من القلائد؛ خشية العين ونحو ذلك)، فكل تميمة أو خيط أو حلقة تعلق بسبب دفع العين، يكون من الشرك.
قد يتساءل الإنسان لماذا يعلق الإنسان التمايم والرقى؟ لكن إذا عرف الإنسان حكمة الله ﷻ في الوجود يزول الإشكال؛ فإن الوجود قد جعله الله ﷻ يقوم على التناقضات، أو المتضادات، فخلق الله الخير والشر، والحق والباطل، والصحة والمرض، والغنى والفقر، والإنسان يحتاج أمام كل شيء منها إلى موقف، فيحتاج إلى جلب الخير، فإذا انصرف ذهنه عن الذي خلقه، تعلق بالمخلوق لجلب الخير، ويحتاج إلى دفع الضر، فإذا انصرف ذهنه عن الذي خلقه، تعلق بما يعتقد أنه يدفع عنه الضر، والله ﷻ قد خلق الأسباب

(١) سبق تخريجه.

التي إذا استعملت، قادت إلى الخير، ودفعت عن الشر، لكن الإنسان قد يتوهم الأسباب، وهذا نقص في العقل، والإسلام يحرص على كمال عقل المسلم، بأن لا يتعلق بالأوهام، وتكثر الأوهام في كل مجتمع يقل فيه العلم الشرعي، وإذا زار المسلم بلدان المسلمين يرى عجباً، فإن الإنسان يعلم علم اليقين أن هناك أضراراً وشرّاً، وهناك مخلوقات تؤذي، فيعتقد أنه إذا استعمل السبب الوهمي، فإنه يدفع عنه، فلا ينبغي للمسلم أن تصرفه الأوهام، أو تخدعه الأوهام، هو مُطالب بأن يتخذ الأسباب الشرعية والكونية، وبالتالي مُطالب بأن لا يقع في الأسباب الوهمية، فإن الأسباب الوهمية استخدمها قد يؤدي إلى الشرك، وإن كان أصغر، وربما يؤدي إلى الشرك الأكبر، فتعليق الخيط لم يدل شرع ولا تجربة على أنه مفيد، هذا شرك، وتعليق الحلقة والتمائم التي هي من هذا النوع كذلك، إنما الخلاف في التمام التي هي من ذكر الله، من القرآن، أو من الأذكار النبوية، أما التمام التي فيها شرك، أو أسماء مجهولة، فقد حرّمها العلماء، وقالوا: لا يجوز أن تعلق التمام التي ليس فيها ذكر الله، فتعليق التمام إذا كان من الأشياء الماديات البحتة، هذا شرك، وإذا كان فيها ذكر الله، فيه خلاف سيأتي، فينبغي للمسلم أن يحرص على أن لا يستخدم الأسباب التي قد تؤدي به إلى الشرك بالله ﷻ، فإن الله يغفر جميع الذنوب، ما عدا الشرك، ومن العلماء من يرى أن الشرك الأصغر يندرج تحت هذه الآية، فإن الله ذكر أنه لا يغفر أن يشرك به، أيّا كان ذلك الشرك، فليحذر المسلم الوقوع في جميع أنواع الشرك.





قال المؤلف رحمه الله:

قال: وعن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن الرقى والتمايم والتولة شرك) رواه أحمد وأبو داود.

ش: الحديث رواه أحمد وأبو داود كما قال المصنف، وفيه قصة كأن المصنف اختصرها، ولفظ أبي داود عن زينب امرأة عبدالله بن مسعود أن عبدالله بن مسعود رأى في عنقي خيطاً، فقال: ما هذا؟ قلت: خيط رقي لي فيه، قالت: فأخذه فقطعه، ثم قال أنتم آل عبدالله أغنياء عن الشرك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: (إن الرقى والتمايم والتولة شرك) فقلت: لم تقول هكذا لقد كانت عيني تقذف، وكنت أختلف إلى فلان اليهودي فإذا رقاها سكنت، فقال عبدالله: إنما ذلك عمل الشيطان ينخسها بيده، فإذا رقي كف عنها، إنما كان يكفك أن تقولي كما كان رسول الله ﷺ يقول: (أذهب البأس رب الناس، واشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً) ورواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال: صحيح وأقره الذهبي.

الشرح

هذا الحديث أورده صاحب المتن مختصراً، ولكن له قصة كما ذكر الشارح، وهذا الحديث في الحقيقة حديث باطل سنداً ومتناً، أما من حيث المتن، فأولاً: أن الرقى قد ثبت صحة وجواز استعمالها من فعل رسول الله ﷺ، ومن قوله ومن إقراره، فقوله: (إن الرقى والتمايم والتولة، شرك) ^(١)، فجمع الثلاثة يجعل الحديث يتعارض مع ما صح من سنة النبي ﷺ القولية

(١) سبق تخريجه.

والفعلية والتقريرية، وثانيًا: مَنْ يقرأ هذا الحديث، يظن أن نساء الصحابة لَسُنَّ نساء تقيات؛ لأنهن يذهبن إلى اليهود؛ لطلب الرقية، وأين القرآن والسُّنة؟ ثم أين إذن الزوج، والمرأة الصالحة تستأذن زوجها إذا أرادت أن تخرج من بيتها، وتخرج إلى رجل يهودي، وأما من حيث السند، ففيه راويان ضعيفان، الأول: يحيى الجزار، أو ابن الجزار، وهو شيعي مُفَرِّط في التشيع، والشيعه حريصون على الطعن في أصحاب رسول الله ﷺ، قال الجوزجاني في هذا الرجل: كان غالبًا مُفَرِّطًا، أي مُبالغًا في غُلُوِّه في التشيع، وقال الذهبي: وكان يغلو في التشيع، فهذا هو أول شخص في السند، فهدفه الطعن في أصحاب رسول الله ﷺ، ليقول السامع: إن زوجة عبد الله بن مسعود الذي كان من أوائل مَنْ أسلم، وعاش قرابة عشرين سنة مع رسول الله ﷺ، وهو يسمع القرآن، ويعلم أهله القرآن، ثم تبقى زوجته لا تعرف رقية من كتاب الله، وتذهب إلى اليهود، فهؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ ليسوا على الصلاح والتقوى، فهذا أراد به الطعن كما يبدو من القصة.

والرجل الثاني مجهول، كما ورد في السند، قال الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن يحيى بن الجزار، ولما كان هذا لا يستطيع أن يقول سمعته من زوجة عبد الله بن مسعود، قال: عن ابن أخي زينب، وفي بعض الأسانيد ابن أخت زينب، وابن أخي زينب، أو ابن أخته، غير معروف عند العلماء، وأدخل فيها بعض الأحاديث التي في آخر الحديث مما صح، وهو في الرقية، قال: (أذهب البأس ربُّ الناس)^(١)، فخلط بينها، حتى

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، كتاب المرضي، باب دعاء العائد للمريض، برقم: (٥٦٧٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب رقية المريض، برقم: (٢١٩١)، (١٧٢١/٤).

يقبل هذا، وإلا فكيف بزوجة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحد العبادلة الثلاثة فقهاء الصحابة، يكون بيته ليس بيتاً شرعياً! زوجته تذهب للرقية عند يهودي رجل، وبدون إذن الزوج، ولا تطلب الرقية من زوجها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، هذا يوحى بالطعن في أصحاب رسول الله ﷺ، فالحديث لم يصح، لا من حيث السند، ولا من حيث المتن، والرقية قد ثبت جوازها، وقوله: (إن الرقى)، هذا حكم عام، جميع الرقى، وإن كان بعض المحدثين صحح الحديث، لكن تصحيحه ليس سليماً؛ لأن مداره على هذا الشيعة الغالي في التشيع، وفي سنده رجل مجهول، ونحن لا نقبل من الأحاديث إلا ما صح السند، وعرف رجاله، وكانوا ثقات؛ لأن هذا دين، والله قد تعهد بحفظ الدين، فيستحيل أن يبقى حديث على مدار الأجيال الماضية لا يصح، ثم يصح في العصور المتأخرة، وقد يقول قائل: لماذا يستشهد العلماء بهذه الأحاديث؟ لأن العلماء يرون أن كثرة الروايات - وإن كانت ضعيفة - تقوّي أصل المسألة، لكن إذا كانت المسألة فيها أحاديث صحيحة، والقرآن الكريم يدل عليها، فلا نحتاج في الحقيقة إلى أحاديث ضعيفة.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (إن الرقى) قال المصنف: الرقى هي التي تسمى العزائم، وخص منه الدليل ما خلا من الشرك، فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحممة، يشير إلى أن الرقى الموصوفة بكونها شركاً هي الرقى التي منها شرك من دعاء غير الله، والاستغاثة والاستعاذة به كالرقى بأسماء الملائكة والأنبياء والجن ونحو ذلك، أما الرقى بالقرآن وأسماء الله وصفاته ودعائه والاستعاذة به وحده لا شريك له فليست شركاً، بل ولا ممنوعة بل مستحبة أو جائزة.

قوله: (فقد رخص فيه رسول الله ﷺ من العين والحممة)، تقدم ذلك في باب من حقق التوحيد، وكذلك رخص فيه من غيرها، كما في صحيح مسلم عن عوف بن مالك قال: (كنا نرقى في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك؟ فقال: اعرضوا علي رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك).

الشرح

الذي يطلع على الكتب المؤلفة في الأحاديث المشككة، يرى أن هناك ثغرة، وهي أن العلماء يأتون إلى الأحاديث الضعيفة، ويحاولون شرحها، والجمع بينها وبين ما صحَّ، وهذا خطأ، فأول ما تبحث فيه هو الحديث، هل صحَّ حتى نبحت له عن معنى؟ فهنا الشارح أراد أن يستدرك، أو أن يخصص، والحديث لا يخصصه إلا حديث مثله، فهنا الحديث عام: (إن الرقى والتمائم والتولة)، التولة شيء عمله النساء -كما سيأتي-؛ لتحبيب الرجال أو أزواجهن فيهن، هذا قد يكون صحيحاً سليماً، والتمائم اختلف فيها العلماء، بل بعض الصحابة كان يجيز، بل يعلق بعض التمام على أعناق أولاده، بل ورد عن بعض أئمة السنة كالإمام أحمد رحمه الله أنه كان على عنق ابنه تميمة، ولو

كان الحديث صحيحًا، وهو قد أورده في مسنده، لقال بذلك، فإن الحديث لم يصح، فقبل أن نجمع بين المتون والألفاظ، نبحت عن صحة السند، ومن يقرأ كتاب مشكل الآثار للطحاوي، أو اختلاف الحديث لابن قتيبة، أو بعض العلماء القدماء، يرى أنهم لا يحرصون على هذا، والحقيقة أن هذه ثغرة على من أراد أن يجمع بين المتون، فأول مرحلة للجمع بين المتون أو الألفاظ أن نبحت في صحة السند، فإذا صح الحديث، بحثنا عن معناه، لكن إذا لم يصح الحديث، فلا نحتاج إلى بحث عن معناه، أو جمع بينه وبين أحاديث أخرى هي أصح منه، فهنا في الرقية قد صحّت من كل الطرق، وبكل الوسائل، فلا نحتاج أن نحاول التخصيص؛ لأن الحديث أصلًا لم يصح.

قوله: (كما في صحيح مسلم عن عوف بن مالك ...) ^(١)، هذا الحديث يبين أن الرقية ليست كلها حرامًا، بل الحرام الرقية التي فيها شرك، أو التي فيها ألفاظ غير معروفة، فلا يجوز لنا أن نرقى بها إذا كان هناك لفظ غير معروف؛ لأنه ربما يكون دعاء، وربما يكون استعانة ببعض المخلوقين، وهذا شرك، فلا يجيزون إلا بما كان للعرب بالعربية الواضحة، ولغير العرب بلغتهم، التي يعرفون منها أنها ليست شركًا، يعني لا بد أن يعرف اللفظ الذي يُرقي به، فهؤلاء عرضوا رقاهم على النبي ﷺ، فأقرّهم؛ لأنه لم يكن فيها شرك، وهكذا كل رقية ليس فيها دعاء لغير الله، وليس فيها شرك، فإنها تجوز.



(١) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك، برقم: (٢٢٠٠)، (١٧٢٧/٤).

قال المؤلف رحمه الله:

وفيه عن أنس قال: (رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحمة والنملة). وعن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً: (لا رقية إلا من عين أو حمة أو دم) رواه أبو داود في باب أحاديث كثيرة.

الشرح

قوله: (رخص رسول الله ﷺ في الرقية من العين والحمة والنملة)^(١)، العين معروفة، والحمة هي لسعات الدواب المسمومة أو السم، والنملة: قروح تخرج في جنب الإنسان، فهذه رخص في الرقية منها، لكن في الحقيقة من تتبع الأحاديث النبوية يرى أن الرخصة عامة، وليست خاصة في هذه الأشياء الثلاثة، لكن الراوي ذكر ما سمع، وليس معناه أنها محصورة في هذه الأشياء الثلاثة، إنما هو يذكر أنه سمع الرخصة في هذه الأشياء، لكن الأشياء الأخرى لا يروي فيها شيئاً، لكن العلماء ذكروا أن الرقية جاء جوازها مطلقاً، وليس خاصاً بأمراض معينة، بل كل مرض يجوز أن يُرقى بالقرآن منه، سواء كان من ذوات السموم، أو كان من العين، أو كان من قروح تظهر في جنب الإنسان، أو غيرها.

قوله ﷺ: (لا رقية إلا من عين أو حمة أو دم)^(٢)، هذا الحديث كذلك ينفي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة، برقم: (٢١٩٦)، (١٧٢٥/٤).

(٢) أخرجه البخاري موقوفاً على عمران بن الحصين، برقم: (٥٧٠٥)، وأخرجه مرفوعاً أبو داود في سننه، كتاب الطب، باب، برقم: (٣٨٨٤)، والترمذي في سننه، كتاب الطب، باب ما جاء في الرخصة في الرقية، برقم: (٣٠٥٧)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٩٩٠٨)، (١٣٩/٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب إباحة الرقية بكتاب الله - تعالى -، برقم: (١٩٥٨٩)، (٥٨٥/٩)، وأخرجه أيضاً الطبراني في المعجم الكبير، وابن أبي شيبه في المصنف، وصححه الألباني في تعليقه على أبي داود.

الرقية إلا فيما ذكره، فالعلماء قالوا: ليس النفي بمعنى عدم الجواز، إنما يقول: لا رقية أولى وأشفى لهذه الأمراض الثلاثة إلا في الرقية الشرعية، يعني لا رقية أولى وأشفى إلا من عين أو حمة أو دم، فأراد به المبالغة في أن الرقية في هذه الأشياء الثلاثة أنفع من غيرها، وهذا هو التخريج؛ لأنه وردت أحاديث بجواز الرقية، إلا إذا كان هذا الحديث من الأحاديث المتقدمة، وأن أحاديث الرقى جاءت متأخرة، فعلى هذا يكون نسخ هذا النفي، فالرقية قد ورد جوازها من جميع الأمراض.



قال المؤلف رحمه الله:

قال الخطابي: وكان ﷺ قد رقى ورقى وأمر بها وأجازها، فإذا كانت بالقرآن أو بأسماء الله تعالى فهي مباحة أو مأمور بها، وإنما جاءت الكراهية والمنع فيما كان منها بغير لسان العرب فإنه ربما كان كفراً أو قولاً يدخله الشرك قال: ويحتمل أن يكون الذي يكره من ذلك ما كان على مذاهب الجاهلية التي يتعاطونها وأنها تدفع عنهم الآفات ويعتقدون ذلك من قبل الجن ومعونتهم.

قلت: ويدل على ذلك قول علي بن أبي طالب: (إن كثيراً من هذه الرقى والتمايم شرك فاجتنبوه) رواه وكيع، فهذا يبين معنى حديث ابن مسعود ونحوه.

الشرح

قوله: (قال الخطابي)، الخطابي رحمه الله من علماء السنة في القرن الرابع، وله كتب في شرح الحديث للبخاري وغيره، وله تعليق على سنن أبي داود، يقول رحمه الله: إن الرسول ﷺ قد رقى، ورقى، وأقر الرقية، وحث عليها في بعض الأحاديث، فلم يرد هناك نهي عن الرقية، ولكن قيدها بأن يكون بلسان العرب للعرب أنفسهم، لكن إذا كان إنسان أعجمي ولا يفهم العربية، فهل يُرقى باللغة العربية، أم يُرقى بلغته؟ إذا كان من القرآن والسنة فيرقى بالعربية، وإذا كان من أذكار أخرى، وجاز ترجمتها، فيجوز أن يُرقى بها، لكن القرآن لا يجوز؛ لأن العلماء قالوا: لا يجوز أن يترجم القرآن، فالذي يترجم معاني القرآن؛ لأنه لا يمكن أن يكون القرآن نفسه هو في لغة أخرى، فإن لغة القرآن لغة في قمة الفصاحة، ولا يمكن أن يترجم، فترجمة معاني القرآن يجوز، لكن ترجمة القرآن نفسه لا يجوز، ولا ينبغي أن نعتقد أن اللفظ الذي ترجم إليه هو قرآن، بل هو ترجمة لمعنى القرآن، لا نفس القرآن.

فإذا كان الشخص الذي لا يتكلم العربية، فالرقية تكون بالقرآن نفسه، أما في السنة فيجوز أن يترجم إلى لغتهم، لكن ينبغي أن يحذر أن يُرْقَى بشيء لا يعرف معناه.

قول علي عليه السلام: (إن كثيراً من هذه الرقى والتمايم، شرك، فاجتنبوه)، ففي كل عصر يظهر أنواع من الرقى، فينبغي للمسلم أن يحذر وأن يحتاط؛ لأن الإنسان إذا مرض هو أو بعض أقربائه، ينسد عليه باب التفكير ويضعف، حتى إنه يتعلق بالأوهام، وهذه طبيعة بشرية، إذا ضعف الإنسان، يتلمس العلاج، كل ما قيل له علاج في الحي الفلاني ذهب، كل ما قيل هذا الدواء ينفع أخذه، ولهذا بعض الناس إذا كان عنده مرض استمر معه طويلاً، كم نوعاً من العلاج أخذ؟ ربما لا يستطيع أن يحصر أنواع العلاجات، حتى أحياناً أحوال الحيوانات وبرازها، يبحث عن الشفاء، لكن الإنسان المؤمن لا ينبغي له أن يتورط في شيء يغضب الله تعالى، فليعلم أن الشفاء بيد الله، وأن هذه كلها أسباب، والله قد يجعل في علاج سبباً لمرض في فلان، ولا يجعله لنفس المرض في فلان آخر؛ لأن الشفاء بيد الله، ويروى عن بعض الأنبياء السابقين أنه أصيب بوجع الضرس، ألمه ضرسه، فأوحى الله إليه أن يذهب إلى بعض الأشجار، فأكل منها، فشفي، وبعد عام عاوده المرض، فذهب إلى تلك الشجرة، فأكل، فلم يُشفَ، فقال: يا رب أكلت منها في العالم الماضي، فشفيت، والآن أكلت منها، فلم أشفَ، قال: يا فلان إن الشفاء بيدي، جعلته آنذاك في تلك الشجرة، ولكن لم أجعله الآن فيها، فالشفاء بيد الله تعالى، فأحياناً بعض الأشخاص يأخذون علاجاً واحداً لمرض واحد، يشفى شخص، ويتضاعف المرض على شخص آخر، فعلق قلبك برب الأسباب، ولا تعلق قلبك بالأسباب، فالأسباب لا تفعل إلا بإرادة الله.

فالمسلم يجوز له أن يطلب الرقية، لكن لا يجوز له أن يهبط إلى مستوى الشرك، فيؤذي نفسه، فإن العافية لها زمن محدد.

أحد الناس أصيب بمرض في عينيه، وأخذ جميع العلاجات، وركب في سيارة ذاهبًا إلى أهله، وفي الطريق وقع حادث في السيارة، فضرب رأسه في صندوق السيارة، وإذا به يُبصر، ورجع له بصره كما كان، مع أنه بحث للعلاج في كل المستشفيات، ويئس، فجاءه العلاج عن ضربة برأسه في صندوق السيارة، فأحيانًا الإنسان يتعلق بالأسباب، لا تتعلق بالأسباب، بل تعلق بخالق الأسباب، الذي خلقك وخلق السماء والأرض، والذي يدير الكون ويرعاه، كل هذا اجعله في ذهنك، فلا تنس الله، وأنت تخطو إلى أبواب المصحات، وأنت تتناول العلاج، ثم اعلم أن المرض قد يكون نعمة لك، كم من إنسان لا يصلحه إلا المرض! وربما هذا المرض يرفع درجاتك عند الله، فإن الحياة ستنتهي، من كان صحيحًا، ومن كان مريضًا، فلا ينبغي للإنسان أن يكون حرصه الشديد على العافية له أو لبعض أقربائه، وكذلك الإنسان قد يفتقر ويكون الفقر خيرًا له، وهو لا يعلم، ربما لو اغتنى ما دخل بيوت الله، وكان هذا الغنى بوابة إلى جنهم، فاحمد الله على كل حال، واسأل الله الذي فيه خيرك، فإن الله أعلم بك وبمصلحتك من نفسك، فالإنسان إذا جاءه مرض، عليه أن يستكين، وأن يخشع لله، وأن يصبر، وأن يبحث عن الأسباب، وأن يعتقد أن ساعة الشفاء مُقدَّرة، وأن الشفاء بيد الله؛ لأن أسباب الوقوع في هذه الأوهام من التمايم والرقى، والخيوط والحلقات، البحث عن الشفاء، فإذا لم ينضبط سلوك الإنسان بضوابط شرعية، فإنه يعيش في الأوهام، ولا يضبط سلوك الإنسان إلا التقوى، وأن يحمد الله، ويعلم أن هذا المرض فيه حسنات مستمرة، فإن حسابك مفتوح في الخير، كلما كان في الإنسان مرض، كان الحساب مفتوحًا يأتيه الخير، فلا ينبغي له أن يتضجر، فيصبر ويبحث؛ لأن الله ما أنزل داء إلا وأنزل له دواء.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقال ابن التين: الرقى بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الرباني، فإذا كان على لسان الأبرار من الخلق حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عفي هذا النوع فزع الناس إلى الطب الجسماني.

وتلك الرقى المنهي عنها التي يستعملها المعزم وغيره ممن يدعي تسخير الجن له، فيأتي بأمور مشتبهة مركبة من حق وباطل، يجمع إلى ذكر الله تعالى وأسمائه ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بهم والتعوذ بمردتهم، ويقال: إن الحية لعداوتها الإنسان بالطبع تصادق الشياطين لكونهم أعداء بني آدم، فإذا عزم على الحية بأسماء الشياطين أجابت وخرجت من مكانها، وكذا اللديغ إذا رقى بتلك الأسماء سالت سمومها من بدن الانسان، ولذلك كره الرقى ما لم تكن بآيات الله وأسمائه خاصة وباللسان العربي الذي يعرف معناه ليكون بريئاً من شوب الشرك.

الشرح

قوله: (فلما عفي هذا النوع)، يقال: عُفِيَ أثره، يعني اختفى أثره.

قوله: (وقال ابن التين)، ابن التين رَحِمَهُ اللهُ أحدُ شُرَّاح البخاري، وكثيراً ما يتردد هذا الاسم في فتح الباري، فإن ابن بطال وابن التين رَحِمَهُ اللهُ من العلماء القدماء الذين شرحوا البخاري، لكن عندما جاء ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ استوعب كل الشروحات القديمة، فأصبح فتح الباري مَعْلَمَةً من معالم العلم الشرعي، ولهذا عندما قيل للشوكاني رَحِمَهُ اللهُ ألا تشرح صحيح البخاري؟ قال: لا هجرة بعد الفتح، يشير إلى أن فتح الباري، قد شمل ما يحتاجه الدارس لهذا الكتاب، فيقول وهو يشرح ويبين، لماذا يستفيد الإنسان من الرقى الشريكية؟

فهو يعلل: بعض أدوات السمووم يتجاوب مع الرقى الشريكة؛ لأن هناك اتفاقاً بين السحرة وبين الجن، فإن السحرة يستخدمون الجن، والجن لا تطيع إلا من أشرك بالله، وقد يقول قائل: إن بعض الجن الصالحين يتعاونون مع بعض الصالحين، وهذا يقال، وإن ثبت فلا شك أن التعاون معهم بدون شرك جائز، لكن أصحاب الكهانة، والسحرة لهم علاقة بالشياطين والجن، فتعين الساحر والكاهن على شفاء المرضى، لكن إذا رجعت له الصحة، فقد خسر دينه، فما الفائدة؟ الإنسان يحرص على العافية، لكن لا ينبغي له أن يكون حرصه يؤدي إلى خسران الدين، يبحث عن الأسباب الشرعية، أو الأسباب الكونية القدريّة، ويحذر أن يأخذ الأسباب الشريكة، فهنا ابن التين رحمه الله يقول في أول قوله: أن الرقى بالأذكار الشرعية إذا كانت على لسان الأبرار، نفعت، وهذا يعطينا التفسير، أحياناً الشخص يرقى إنساناً مريضاً، فلا يحصل له الشفاء، ويرقيه شخص آخر، فيحصل له الشفاء، وكلاهما بذكر الله، هذا له علاقة باختيار الألفاظ نفسها، أو الآيات نفسها، وكذلك بقوة إيمان القارئ وصلاحه، فكلما كان الإنسان أصلح، وكان إيمانه أقوى، وثقته فيما يقرأه أقوى، انتفع المريض برقيته، لكن إذا قرأ الإنسان، وصلاحه ضعيف، أو يقينه في الرقية ضعيف، فإنه لا يؤثر.



قال المؤلف رحمه الله:

وعلى كراهية الرقى بغير كتاب الله علماء الأمة، قال شيخ الإسلام: كل اسم مجهول فليس لأحد أن يرقى به فضلاً عن أن يدعو به ولو عرف معناه؛ لأنه يكره الدعاء بغير العربية، وإنما يرخص لمن لا يعرف العربية، فأما جعل الألفاظ العجمية شعاراً فليس من الإسلام.

الشرح

قوله: (وعلى كراهية الرقى بغير كتاب الله علماء الأمة)، العلماء كثيراً ما يتكلمون عن كلمة الكراهية، يكرهه، وهناك تحقيق جميل لصاحب تحفة الأحوذى لشرح سنن الترمذي، قال: الكراهة في لسان العلماء القدماء، ليست معناها الكراهة الاصطلاحية الحادثة؛ لأن العمل المكروه اصطلاحاً، يُؤجر تاركه، ولا يأثم فاعله، بل العلماء أرادوا بالكراهة التحريم، ونُقِلَ كلاماً كثيراً عن العلماء السابقين كالإمام أحمد رحمه الله، يدل على أنهم أرادوا بالكراهة التحريم، فليس لفظ الكراهية هو الكراهية الاصطلاحية الحادثة، وإلا فكيف يقال: أن مَنْ فعل الشرك يكون مكروهاً؟ بل هو محرم، فإن الشرك من أكبر أنواع المحرمات، فلا يقال فيه مكروه، إلا إذا أراد القائل أنه محرم، فلفظ الكراهية في أقوال العلماء القدماء ينبغي أن نتنبه له، فالرقية بالأشياء التي فيها شرك تكون حراماً، والاسم المجهول كذلك يحرم؛ لأنه ربما يكون شركاً، وربما لا يكون شركاً؛ لأن فيه اشتباهاً، فينبغي للإنسان أن يحرص أن لا يطلب الرقية، أو يرضى بها، إلا إذا كانت بألفاظ عربية واضحة، أو بألفاظ يعرفها صاحب الرقية.

قال المؤلف رحمه الله:

قلت: وسئل ابن عبد السلام عن الحروف المقطعة فمنع منها ما لا يعرف لئلا يكون فيه كفر، وقال السيوطي: قد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط، أن يكون بكلام الله أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي وبما يعرف معناه، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى، فتلخص أن الرقية ثلاثة أقسام.

قوله: (والتمايم) تقدم كلام المنذري وابن الأثير في معناه في الباب قبله وظاهر تخصيص التمايم بما ذكره.

وقال المصنف: التمايم شيء يعلق على الأولاد من العين، وقال الخليلي: التمايم جمع تميمة، وهي ما يعلق بأعناق الصبيان من خرزات وعظام لدفع العين، وهذا منهي عنه؛ لأنه لا دافع إلا الله، ولا يطلب دفع المؤذيات إلا بالله وأسمائه وصفاته، وظاهره أن ما علق لدفع العين وغيرها فهو تميمة من أي شيء كان، وهذا هو الصحيح.

الشرح

قوله: (تقدم كلام المنذري وابن الأثير)، يشير رحمه الله إلى ما تقدم من كلام المنذري وابن الأثير، أنهما قيّدا التمايم بالشركية، لكن قلنا أن أصل حديث: (إن الرقى والتمايم والتولة شرك)، الذي عن ابن مسعود رضي الله عنه في حقيقة الأمر، لم يصح، وإن كان صح غيره، لما مر أنه من رواية أحد الشيعة، وأن العلماء قالوا أن هذا مفرط في التشيع، أو شيعي غال، اسمه يحيى بن الجزار، وأنه أورد هذا الكلام في القصة السابقة، والشيعة موقفهم من الصحابة معروف، وهو اتهامهم إما بالردة، وإما بالكفر، وهذه القصة في حقيقتها اتهام لبيوت الصحابة

رضي الله عنه، مع أن الحديث فيه مجهول، وهو ابن أخت، أو ابن أخ زينب، زوجة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، فهذا الراوي أورد الحديث بسند مجهول، ولهذا قلنا أصل الحديث لا يصح، لكن صحّت أحاديث أخرى في معناه، وسيأتي بعضها.

قوله: (وقال الخلخالي)، هنا يشير إلى كلام الخلخالي، والخلخالي من علماء الأدب، وقد شرح كتاب المصاييح للبغوي، وتوفي في منتصف القرن الثامن، وهذا يدلنا على سعة اطلاع الشارح رضي الله عنه، فهنا يقول: إن التمام خرزات تُعلّق على أعناق الأطفال؛ لحمايتهم من العين، لكن التمام على قسمين، إما خرزات، أي أشياء ليس فيها كتابة، وإما أشياء فيها كتابة، فأما التي ليس فيها كتابة، فهذه تدخل تحت الباب السابق، باب الحلقة والخيط، لكن سيأتي الكلام عما فيه ذكر الله ﷻ، إما من كلام الله ﷻ، وإما من كلام رسوله ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

وقد يقال: إن كلام المنذري وابن الأثير وغيرهما لا يخالفه، قال المصنف: لكن إذا كان المعلق من القرآن فرخص فيه بعض السلف، وبعضهم لم يرخص فيه ويجعله من المنهي عنه، منهم ابن مسعود.

اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمايم التي من القرآن وأسماء الله وصفاته، فقالت طائفة: يجوز ذلك وهو قول عبدالله بن عمرو بن العاص وغيره، وهو ظاهر ما روي عن عائشة، وبه قال أبو جعفر الباقر وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمايم الشركية، أما التي فيها القرآن وأسماء الله وصفاته فكألركية بذلك، قلت: وهو ظاهر اختيار ابن القيم، وقالت طائفة: لا يجوز ذلك وبه قال ابن مسعود وابن عباس وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن عكيم رضي الله عنهم، وبه قال جماعة من التابعين منهم أصحاب ابن مسعود، وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه فإن ظاهره العموم، لم يفرق بين التي في القرآن وغيرها بخلاف الرقي، فقد فرق فيها، ويؤيد ذلك أن الصحابة الذين رووا الحديث فهموا العموم كما تقدم عن ابن مسعود.

الشرح

هنا أورد الشارح رحمته الله أقوال العلماء في جواز تعليق التميمة من القرآن، أو من ذكر الله تعالى، فأورد قولين، وفي الحقيقة أنها ثلاثة أقوال:

القول الأول: الجواز مطلقاً، وهذا يُعزى إلى عبد الله بن عمرو بن العاص

رضي الله عنه من الصحابة، وإلى سعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وعطاء بن أبي

رباح، ويحيى بن سعيد، وهو ظاهر اختيار ابن القيم، ورواية عن أحمد - رحمه الله تعالى -، ولكن إذا تتبعنا هذه الآثار المروية عن هذه الجماعة، نجد أن كثيراً منها لا يصح، فأولاً: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه كان يعلق كلمات وردت بها السنة؛ من الفزع على مَنْ لم يعقل من أبنائه، وهذا الأثر رواه أبو داود، والترمذي، والإمام أحمد، والحاكم، وصححه، هذا الأثر فيه علتان، الأولى: محمد بن إسحاق، وهو مُدلس، فإذا قال: عن، احتمل التدليس، إذا قال حدثنا فهو موصول، فكل حديث قال فيه عن، فإنه يكون حديثاً ضعيفاً.

والعلة الثانية: أنه من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذه الرواية تدل عند العلماء على أن هناك فيه انقطاعاً، فكثير من العلماء لا يصحح السند الذي فيه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، فإن بعضهم يقول: إنها صحيفة وجدها، فحدث بها، يعني وجادة وليست رواية، فالأثر فيه علتان، وهذه العلة تكفي لتضعيف الحديث إذا وردت فيه، فهنا الحديث ليس له إلا هذا السند، فقول مَنْ عزا إلى عبد الله بن عمرو بن العاص أنه يجيز تعليق التميمة ضعيف.

وما ورد عن ابن المسيب - وهو من التابعين - سنده لا بأس به، فقد رواه البيهقي في السنن، وابن أبي شعبة في مصنفه، والبخاري في شرح السنة، وأما الأثر عن عطاء بن أبي رباح، فهو ضعيف، وفي سنده ليث بن أبي سليم، وقد رواه ابن أبي شعبة، وأما ما ذكر عن يحيى بن سعيد، فلم أجد له مَنْ ذكره، لا في مصنف ابن أبي شعبة، ولا في مصنف عبد الرزاق، وهذان الكتابان هما المرجع في الآثار عن أقوال الصحابة والتابعين، وأما أثر ابن سيرين ففي سنده شخص اسمه إسماعيل بن مسلم المكي، قال أحمد: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، فلم يصح عن ابن سيرين أنه كان يجيز هذا التعليق، وأما رواية أبي داود عن أحمد، فإن أحمد قد ورد عنه ثلاثة أقوال، قول بالجواز

مطلقاً، وليس قولاً، وإنما هو استنباط من رواية أبي داود، فإن أبا داود له كتاب اسمه مسائل الإمام أحمد، فذكر في هذا الكتاب أنه رأى في عنق بعض أبناء الإمام أحمد تميمة من جلد، وسيأتي تحقيق قول الإمام أحمد رحمته الله، فقد يكون علّقه بعض نسائه، ولم يعلم، وقد يكون صحيحاً أنه كان يجيزه، فله عدة احتمالات، لكن عندما نرى الأقوال الأخرى نرى أنها أقوى، وابن القيم رحمته الله بعد أن أورد الأقوال في الرقى في زاد المعاد^(١)، قال: وكل ما تقدم من الرقى فإن كتابته نافعة، يعني كتابته وتعليقه، فيقول الشارح: ظاهر كلام ابن القيم رحمته الله من هذه العبارة أنه يجيز تعليق التميمة، هذا ما يتعلق بالقول الأول، وقد أورد ابن أبي شيبه رحمته الله الأقوال عن تسعة من التابعين، تُجيز تعليق التمام الشرعية، ولكن أكثرها إن لم يكن جميعها، لم يصح، وهذه آفة من يستشهد بأقوال القدماء، فإنه بتبّع أسانيدنا، نراها لا تصح، وكثير من الناس يعتمد على الأقوال القديمة، ولكن بالتحقيق نجدها لم تصح نسبتها إلى أصحابها.

القول الثاني: الجواز بعد وقوع البلاء، يعني القول الأول يُجيز تعليق التميمة مطلقاً، قبل أن يقع البلاء بالإنسان، يعني لدفع البلاء قبل وقوعه، والقول الثاني: جواز تعليق التميمة بعد وقوع البلاء، يعني بعد نزول المرض، وما رآه أبو داود في عنق أحد أبناء الإمام أحمد، يجوز حمله على هذه الصورة، وهذا يُعزى إلى عائشة رضي الله عنها، وعن مالك روايتان، والإمام أحمد له في كل قول رواية، وابن عبد البر والقرطبي أجازا تعليق التمام بعد وقوع البلاء.

والقول الثالث: الكراهة والمنع من التعليق مطلقاً، وهذا عليه جمهور العلماء، وقال به عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعقبة بن عامر رضي الله عنهم.

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٣٢٨).

من الصحابة، وعبد الله بن عكيم رجح العلماء أنه ليس صحابياً، لكنه من التابعين، وبه قال أيضاً إبراهيم النخعي، ورواية عن أحمد، ورجحها أكثر أتباعه، وبه قال ابن العربي، فقد روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (مَنْ تعلق شيئاً، وكل إليه)^(١)، وروى ابن مفلح في الآداب الشرعية عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (اتقل بالمعوذتين، ولا تعلق)^(٢)، وابن عكيم عندما قيل له: ألا تعلق؟ قال: الموت أقرب من ذلك، وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون التمايم كلها، من القرآن ومن غير القرآن^(٣)، أي أتباع يعني طلاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقال الذهبي: وأما تعليق التمايم، فنص أحمد على كراهتها، وقال: مَنْ تعلق شيئاً، وكل إليه، قال: ونقل حرب: قلت لأحمد تعليق التعاويذ فيه القرآن وغيره، قال: كان ابن مسعود رضي الله عنه يكرهه، وقال ابن العربي: وإنما السنة فيه الذكر دون التعليق، وأدلتهم حديث: (مَنْ تعلق تميمة، فقد أشرك)^(٤)، وهذا رواه الإمام أحمد، وقال الهيثمي: رجاله ثقات، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة، فهذا الحديث كافٍ في تحريم تعليق التميمة مطلقاً، لا من القرآن ولا من غيره، وقول ابن مسعود رضي الله عنه: (الرقى والتمايم شرك)^(٥)، لم يصح، وأثر عبد الله بن عكيم: (مَنْ تعلق شيئاً، وكل إليه)^(٦)، حسنه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي، وكذلك قال العلماء سداً

(١) سبق تخريجه.

(٢) أورده ابن مفلح في الآداب الشرعية (٣/ ٦٨)، ولم أجده في دواوين السنة.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) سبق تخريجه.

لذريعة الشرك، فإن تعلق القلب بالتمائم، قد يؤدي إلى الشرك، ثم قال العلماء: ولما فيه من امتهان القرآن، فإن القرآن بهذه الطريقة يُمتَهن، فيعلّق في أعناق الأطفال، والأطفال لا يتطهرون، وقد يلحقه بعض الأذى والقدر، ولما مرّ من حديث عبد الله بن أبي بشير، الذي فيه: (أمر بقطع القلائد من الأوتار من أعناق الإبل)^(١)، قال العلماء: وهذه رواية عن مالك، أن تعليقه كان من أجل العين، فهذه بعض أدلتهم، فتعليق هذه الأشياء؛ لدفع المرض، أو لرفعه، لا يجوز على رأي الجمهور، وإن كان العلماء يقولون مكروه، لكن بمعنى محرم؛ فإن القدماء يقولون في المحرم مكروه، فإذا وردَ عن الإمام أحمد رحمته الله أنه قال مكروه، غالبًا ما يكون حرامًا.

وعندما نأتي إلى موقف الإمام أحمد رحمته الله في المسألة نجد أن هناك ستة من تلاميذه نقلوا أقواله، منهم بعض أبنائه، القول الأول: ما نقله أبو داود، فهذه رواية أنه رأى في عنق بعض أبناء الإمام أحمد رحمته الله تميمة، فهذا ذكّر لمنظر رآه، يفهم منه أن الإمام أحمد رحمته الله يُجيز تعليق التمام، وروى خلال كراهية التعليق قبل نزول البلاء، والخلاف ليس من تلاميذ الإمام أحمد، إنما أخذ عن تلاميذه، فنأتي إلى التلاميذ المباشرين، فروى الميموني عن أحمد أنه قال: التعليق بعد نزول البلاء، وهذه رواها ابن مفلح في الأداب الشرعية، ونقل حرب من تلاميذ الإمام أحمد وابنه صالح، أنه قال لأحمد: تعليق التعاويذ فيها القرآن وغيره، قال: كان ابن مسعود رضي الله عنه يكرهه، وروى إسحاق بن منصور، وهو ما يسمى بالكوسج، وهو أحب تلاميذ الإمام أحمد إليه، فإن هذا التلميذ قد كتب عن الإمام أحمد بعض المسائل، وكان بلده خارج بغداد، فسمع أنه

(١) سبق تخريجه.

رجع عن تلك المسائل: فسافر إلى بغداد راجلاً على قدميه؛ ليتأكد من صحة الخبر، فجاء إلى الإمام، وقرأ عليه المسائل، فأقرَّ الإمام أحمد بعض تلك المسائل، ونفى بعضها، فأعجب به الإمام رحمته الله، هذا التلميذ قال: قلت لأحمد ما يكره من المعاليق؟ قال: كل شيء يعلق فهو مكروه، وقال: (مَنْ تعلق شيئاً، وكل إليه)، هذا نص الإمام أحمد رحمته الله، وقال الذهبي: أما تعليق التمام فنص أحمد على كراهتها، فكأنه يرجح قول الكوسج إسحاق بن منصور، فالأقوال اختلفت عن الإمام أحمد رحمته الله، بعضها يجيزه مطلقاً، وبعضهم قال: يجوز بعد وقوع البلاء، ولكن الأقوال الأكثر أنه قال هذا مكروه، وهذا هو الذي رجَّحه أتباع الإمام، أنهم قالوا: التعليق من التمام كلها مكروه ولا يجوز، وهذا هو الراجح الذي ندين الله به؛ لأن كتاب الله أنزله الله تعالى ليسين الحلال والحرام، ماذا يحب الله، وماذا يبغض؟ وبماذا أمر الله، وعن ماذا نهى الله؟ وكيف نحقق عبادته تعالى؟ وليتعبَّد بتلاوته وقراءته، وليُعظَّم، أما وضعه على أعناق الأطفال أو أعناق النساء، أو في عضد النساء أو الرجال، أو على أرفف السيارات، أو في البيوت؛ ليدفع البلاء، فهذا ليس من مقاصد كلام الله، ولم يُعرَف في هدي الصحابة رضي الله عنهم، الصحابة إنما كانوا يقرؤونه، ويرقون به، لكن تعليقه تمام فلم يُنقل إلا الأثر السابق عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وما ذُكِرَ عن عائشة رضي الله عنها، وهذا لو كان أمراً مباحاً ومشهوراً، لكان الصحابة من أكثر الناس حرصاً عليه، وحديث: (مَنْ تعلق شيئاً، فقد أشرك)، و(مَنْ تعلق شيئاً، وكل إليه)، كلاهما قد صحَّحهما العلماء، فينبغي للمسلم أن يجتنب، لكن لو أن إنساناً علَّق، تنصحه، ولكن لا تشدد؛ لأنه له سلفاً، وهذه فائدة معرفة اختلاف العلماء، فقد قال به علماء أجلة، لا نطعن عليهم، بل هم أئمتنا، ونقل عن الإمام مالك قولان، الجواز بعد وقوع البلاء، والمنع، وكذلك الإمام أحمد

ورَدَّ عنه الجواز والكرهية، وكذلك عن بعض السلف إن صحَّت، فمسائل الخلاف لا ينبغي التشديد في إنكارها، بل يُوعَظ الإنسان، ويُذَكَّر بأنَّنا أُمِرنا بأن نعظَّم القرآن ونحترمه، لكن وضع القرآن بهذه الصورة في الأعناق، يؤدي إلى امتهانه، ويؤدي إلى أن يخرج عن المقصد الذي من أجله أُنزل، ربما بعض الناس يعلقه في حلقه، ولم يقرأ منه آية، ولا يعرف حلاله وحرامه، ويدخل به محلات القدر، فكلام الله ينبغي أن يُعظَّم ويُحترم.

نرى أحياناً على بعض أرفف السيارات مصاحف ممزقة من شدة الشمس؛ لطول بقائها في السيارة، ويزعم أنه يحمي بها السيارة، يُهين المصحف، ويجعله في هذا المكان الذي يغيّر شكله، ويجعله يتغير في الشمس، حتى يحفظ السيارة، مَنْ قال: إنه يحفظ السيارة؟ هذه كلها دعاوى، فينبغي للإنسان إذا رأى إنساناً قد وقع فيه، أن لا يشدد عليه، وأن ينصحه، وأن يحذّره، وأن يبيّن له أن هذا يؤدي إلى امتهان القرآن، ولا ينبغي للمسلم أن يمتن كلام الله ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

وروى أبو داود عن عيسى بن حمزة قال دخلت على عبد الله بن عكيم وبه حمرة فقلت: ألا تعلق تميمة؟ فقال: نعوذ بالله من ذلك، قال رسول الله ﷺ: (من تعلق شيئاً وكل إليه).

وروى وكيع عن ابن عباس قال: (اتفل بالمعوذتين ولا تعلق) وأما القياس على الرقية بذلك فقد يقال بالفرق، فكيف يقاس التعليق الذي لا بد فيه من ورق أو جلود ونحوهما على ما لا يوجد ذلك فيه، فهذا إلى الرقى المركبة من حق وباطل أقرب.

الشرح

هنا يشير رحمه الله إلى أن بعض الناس يقيس جواز تعليق التميمة على الرقية، فيقول: شتان بينهما، فالرقية هي قراءة كلام الله مباشرة، أو الدعاء مباشرة، لكن التميمة فيها شيء زائد، وهو ما يكتب فيه تلك الرقية من ورق أو جلد أو نحوه، ثم ما يربط به من الحبال، أو يُخاط به من الخيوط، ثم يعلق في العنق، وهذا أصلاً في الحقيقة، ليس منظره منظرًا شرعيًا مقبولاً، وينبغي للمسلم أن يحرص أن يكون منظره منظرًا مُحترماً، وأن لا يعلق قلبه إلا بالله، يقرأ القرآن على إنسان ويرقيه، هذا كله مشروع، لكن تعليق التمايم في الأعناق منظر لا يليق بالمسلم.



قال المؤلف رحمه الله:

هذا اختلاف العلماء في تعليق القرآن وأسماء الله وصفاته، فما ظنك بما حدث بعدهم من الرقى بأسماء الشياطين وغيرهم، وتعليقها بل والتعلق عليهم والاستعاذة بهم والذبح لهم وسؤالهم كشف الضر وجلب الخير مما هو شرك محض، وهو غالب على كثير من الناس إلا من سلم الله، فتأمل ما ذكره النبي ﷺ، وما كان عليه أصحابه والتابعون، وما ذكره العلماء بعدهم في هذا الباب وغيره من أبواب الكتاب، ثم انظر إلى ما حدث في الخلوف المتأخرة يتبين لك دين الرسول ﷺ وغرته الآن في كل شيء، فالله المستعان.

الشرح

يشير الشارح رحمه الله إلى ما حدث في مجتمعات المسلمين، زيادة على الرقية الشرعية، فإن بعضهم يعلق في عنقه رُقَى من الشراكيات، ومن دعاء غير الله، وهو لا يدري أو يدري، قال: هذا أشد حرمة؛ لأن العلماء اختلفوا في تعليق ذكر الله، هل يجوز أو لا يجوز؟ فغيره من باب أولى، فهو يقول رحمه الله: من تأمل أحوال المسلمين تبين له غربة الإسلام في كل شيء، وقد صدق رحمه الله، فإنه عندما يقرأ المسلم الإسلام في الكتب، ثم ينظر في أحوال المسلمين يرى بينهما بؤناً بعيداً، الإسلام وعقائده وأخلاقه، وتشريعه وسلوكياته شيء، وواقع المسلمين شيء، ولهذا يقول أحد العلماء: إن المسلمين اليوم يصدون الناس عن دين الله بأفعالهم، فإذا أردت تعريف الكافر الإسلام، فسألك: أين المسلمون؟ فقلت: ها هم المسلمون، فنظر في أحوالهم، فیرى فيهم الشراكيات والبدع والخرافات، وأنواع الفساد والمعاصي، فعند ذلك يصد

هذا الواقع عن دين الله، فنحن ندعو الناس بالألسن والأقوال، لكن أفعالنا تصد الناس عن دين الله، والناس لا يصدقون الأقوال، إذا لم يروا الأعمال تحقق الأقوال، إذا رأوا التناقض بين أقوالنا وأفعالنا، لا يصدقوننا أن الإسلام فيه هذه الأخلاق، فيوم القيامة نكون قد فتنّا الناس بواقعنا عن دين الله، والله جعلنا وأمرنا أن نكون شهداء على الناس، ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، نشهد على الناس أي أنا قد بلغناهم، لكن إذا بلغناهم بالألسن وبالكتب، وأرادوا أن يعرفوا التطبيق، فرأوا القصور والتقصير في دين الله، فإن هذا يصدّهم عن دين الله، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المتحنة: ٥]، فتنة أي نحن نصدهم عن دين الله بالفعل.

فالمسلمون يحملون مسؤوليتين، مسؤولية فساد أنفسهم، ومسؤولية فساد غيرهم؛ لأن الناس لا يعرفون الإسلام والنظريات إلا من خلال أهلها، فإذا قامت جماعة من الناس تدعو الناس إلى نظرية أو إلى أمر من الأمور، وكانوا في أفعالهم يخالفون تلك النظرية، لا يصدقونهم، مثلاً: لو قام جماعة من الناس، وقالوا: نحن أطباء نريد أن نعالج المرضى مجاناً، ونريد مساعدات، فيأخذون المساعدات، ويبنون لهم بها بيوتاً، ويشترون بها سيارات، ويتمتعون بها، والناس يرون ذلك، فلا يعطون بعد ذلك، لو جاؤوا طلبوا من الناس أموالاً لمساعدة المرضى، ولا يصدقونهم؛ لأنهم رأوا أنهم قد كذبوا في دَعْوَاهُمْ، فأفعالنا يصد الناس عن دين الله، كما قال تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، هذا فيمن قال أن هذا حق، ثم خالفه في سلوكه وفي واقعه، فواقع المسلمين كما قال الشارح يخالف أقوالهم، فمن نظر

في بلاد المسلمين رأى غربة الإسلام، وتختلف الغربة وتتفاوت من مجتمع إلى مجتمع، قد تصل في بعض المجتمعات إلى أن تصل نسبتها إلى مائة في المائة، ثم قد تخف في بعض المجتمعات إلى نسبة أقل من ذلك بكثير، وهكذا، لكن الغربة حاصلة، فالمسلمون آثمون إذا بقوا على فسادهم وانحرافهم، ولم يرَ الناس في حياتهم التمثيل الصحيح الكامل لدين الله ﷻ، والناس لا ينخدعون بالنظريات، فإن النظريات يتقنها كل إنسان، والشعارات يتقنها كل إنسان، لكن التطبيق العملي هو الذي فيه صعوبة الالتزام، والإنسان عندما يكون في دعوته، يتمثل الإسلام في معاملته وأخلاقه وسلوكه، ولا يتكلم بكلمة في الدعوة إلى الله، فإن هذا يقوم بأعظم أنواع الدعوة، لكن الذي يدعو الناس بلسانه، ثم يخالفه بحركته، قد تناقض في قوله مع عمله، فالله المستعان.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (والتولة شرك) قال المصنف: هو شيء يصنعونه يزعمون أنه يحجب المرأة إلى زوجها والزواج إلى امرأته، وكذا قال غيره أيضاً، وبهذا فسر ابن مسعود راوي الحديث كما في صحيح ابن حبان والحاكم، قالوا: يا أبا عبد الرحمن هذه الرقى والتمائم قد عرفناها فما التولة؟ قال: شيء يضعه النساء يتحبن إلى أزواجهن، قال الحافظ: التولة بكسر المشاء وفتح الواو واللام مخففاً، شيء كانت المرأة تجلب به محبة زوجها، وهو ضرب من السحر، وإنما كان ذلك من الشرك؛ لأنهم أرادوا دفع المضار وجلب المنافع من عند غير الله.

الشرح

هذه تحدث في كثير من المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية، أن المرأة تحرص على حب زوجها لها، فإذا فقدت الإيمان، أو نقص إيمانها، فإنها تتلمس أن تحصل على ذلك الفعل، ولو كان فيه شرك بالله، يعني من السحرة والكهنة وغيرهم، تريد أن تحب نفسها إلى زوجها، فإما أن لا يتزوج عليها، أو إن كان معه زوجتان، تحرص إحداهما على أن تنفرد به، أو نحو ذلك، وقد تستخدم العلاج المضاد، بأن تعمل عملاً؛ ليكره الزوجة الأخرى، وهذه يقع فيها النساء، والنساء في الحقيقة فيهن ضعف ورقة، ولهذا يكثر هذا بين النساء أكثر من الرجال، أحياناً قد يكون هذا السحر الذي تستخدمه المرأة، يضر بزوجها، حتى يفقده وعيه، فيعيش طوال حياته قد فقد عقله، وكم سمعنا من رجال أصيبوا في عقولهم بالأذى، بسبب هذا الفعل! بل كم وقع من الطلاق، وهي ما أرادت هذا! لكن هكذا السحرة يعبثون بالناس، ولا يهمهم النتيجة،

يهمه أن يحصل على المال من الناس بأي طريق، فالمرأة ينبغي لها أن تتقي الله في هذا الفعل، وأن تعلم أنها مؤتمنة في بيت زوجها، وعلى طعامه وفراشه وملابسه، فأى عمل عمله المرأة فيما يؤدي إلى التأثير على زوجها، حرام، وهي آثمة عند الله ﷻ، والمرأة ينبغي لها أن تتحَبَّبَ إلى زوجها بالخلق الحسن، والمعاملة الحسنة، والتحَبَّبَ إليه بتقديم ما يحب، والانتهاز عما يكره، أما أن تتخذ الوسائل المحرمة؛ لتحصل على محبة زوجها، فإن هذا رقة وضعف في الدين.

قد يضعه غير الزوجة، قد تضعه أم الزوج، أو أم الزوجة، وقد يضعه بعض قريات الزوج، هذه كلها من الأشياء المحرمة، وهذه تنتشر بين النساء كثيرًا، ولا تنتشر إلا بين من ضعف دينه، ورقَّ إيمانه، وإلا فإن المرأة مؤتمنة على بيت زوجها، يأكل مما تُقدِّم له، ويشرب مما تُقدِّم له، قد ائتمنها، فإذا خانت، تكون آثمة، قد خانت بيت الزوجية، وهذه خيانة، فإن أشد الخيانات خيانة الزوجة لزوجها، أو الزوج لزوجته، فإن الله قد أمر بالعشرة الحسنة، والمعاشرة بالمعروف، وعدم الأذى بين الزوجين، فأى امرأة تفعل هذا الفعل، تكون آثمة، وهذا من المحرمات الكبيرة، إن لم تكن شرًّا، لا تغتفر عند الله ﷻ، فإن الله لا يغفر حقوق العباد، بل يوم القيامة يعطي العباد من حسنات الذين آذوهم، وأخذوا حقوقهم، أو خانوهم، أو ظلموهم، يمكنون من حسناتهم، يأخذون منها ما يشاءون، حتى إذا لم يبقَ لأولئك حسنات، فإنهم يحملون أوزار الذين ظلموهم، ثم يكبُّهم الله في النار، فليتق الله المسلم، ولتتقي الله المسلمة، فإن هذا خُلِقَ لا يليق بالمسلم، ولا يليق بالمسلمة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال: وعن عبدالله بن عكيم مرفوعاً: (من تعلق شيئاً وكل إليه) رواه أحمد والترمذي.

ش: ورواه أيضاً أبو داود والحاكم، قوله: (عن عبدالله بن عكيم) هو بضم المهملة مصغراً، ويكنى أبا معبد الجهني الكوفي، قال البخاري: أدرك زمن النبي ﷺ ولا يعرف له سماع صحيح، وكذا قال أبو حاتم، قال معناه أبو زرعة وابن حبان وابن منده وأبو نعيم، وقال البغوي: يشك في سماعه، وقال الخطيب: سكن الكوفة وقدم المدائن في حياة حذيفة، وكان ثقة، وذكر ابن سعد عن غيره أنه مات في ولاية الحجاج، وظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن الحديث مرسل.

الشرح

قوله ﷺ: (من تعلق شيئاً، وكل إليه)، هذا الحديث قد أشار الشارح إلى أنه رواه أبو داود والحاكم، أما أبو داود، فلم يروه في السنن، فلعله في المراسيل^(١)، والشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ قد حَسَّنَ هذا الحديث، مع أن في سنده رجلاً وُصِفَ بسوء الحفظ، وهو محمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وكان إماماً، ولكن العلماء قالوا: أن في حفظه سوءاً، وأنه كثير الأوهام، فهذا هو سبب تضعيف هذا الراوي، فلعل الشيخ الألباني رأى أن بعض الأحاديث الأخرى تقوي هذا المعنى في رواية الحديث.

(عبد الله بن عكيم)، إيراد الحديث يوهم أن هذا الراوي صحابي، ومَرَّ قول الشارح بعد أن ذكر عبد الله بن مسعود، وعقبة بن عامر، وألحقه بهم، ثم

(١) ولم أجده في المراسيل أيضاً، والله أعلم.

قال: ﷺ، وهذا الاصطلاح عند أهل السنة والجماعة خاص بالصحابة، وإن كان يجوز أن تقول فلان ﷺ، وليس حرامًا، فلم يرد هناك نص أن كلمة ﷺ خاصة بالصحابة، لكن أصبح هذا اصطلاحًا، أنه يترضى عن الصحابة، فإذا قيل ﷺ يُحمَل على أنه صحابي، وإذا قيل ﷺ حُمِلَ على أنه تابعي فما بعد، وكذلك الصلاة والسلام خاصة بالأنبياء، لا يجمعان إلا للأنبياء، لكن لو قال فلان ﷺ، يجوز، لكن لا ينبغي أن يكون شعارًا أو اصطلاحًا، فإن الصلاة من الله هي المغفرة والبركة، والرحمة، فليس فيه محذور، لكن أصبح الاصطلاح أن يقال في الصحابة ﷺ، وفيمن بعدهم من التابعين، فما بعد ﷺ، والأنبياء يقال فيهم ﷺ (عليهم الصلاة والسلام).

فعبد الله بن عكيم أدرك زمن النبي ﷺ، لكن لم يسمع منه، وهذا يكون من كبار التابعين، مَنْ أدرك زمن النبوة، ولم يسمع منه، يوصف بأنه من كبار التابعين، فروايته مُرسلة، أي لا بد أن يكون قد روى هذا الحديث عن غيره، إما من الصحابة، وإما من التابعين، لكن لو ثبت أن الذي سقط الصحابي فقط، فإن الجهالة بالصحابي لا تضر، فالحديث يكون صحيحًا، لكن لا ندري مَنْ الذي سقط؟ هل روى عن الصحابي، أو عن تابعي آخر؟ وهذا التابعي قد لا يكون ثقة، وهذا الاحتمال يضعف مكانة الحديث.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (من تعلق شيئاً وكل إليه) التعلق يكون بالقلب ويكون بالفعل ويكون بهما جميعاً، أي من تعلق شيئاً بقلبه، أو تعلقه بقلبه وفعله وكل إليه، أي وكله الله إلى ذلك الشيء الذي تعلقه، فمن تعلقت نفسه بالله وأنزل حوائجه بالله، والتجأ إليه وفوض أمره كله إليه كفاه كل مؤنة، وقرب إليه كل بعيد ويسر له كل عسير، ومن تعلق بغيره أو سكن إلى علمه وعقله ودوائه وتمائمه، واعتمد على حوله وقوته وكله الله إلى ذلك وخذله، وهذا معروف بالنصوص والتجارب، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

الشرح

هذا المعنى في الحديث صحيح، (من تعلق شيئاً، وكل إليه)، يعني أن الله يرفع عنه المعونة والتوفيق، ويكله إلى ما تعلقه، فإذا تعلق خطأ أو حلقة أو تميمة، فإنه يكون قد تركه الله، فلا يعينه، ولا يوفقه، ولا يرفع بلائه، ولا يطمئن نفسه، فيعيش حياة قلقلة، حياة مضطربة، ولهذا جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، أي كافيه، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً﴾ [الطلاق: ٢]، فالذي يعلق قلبه بالله، يكون الله معه يعينه، ويسدده، ويلهمه، ويوفقه، ويصبره، وهذه كلها لا تحصل إلا من الله ﷻ، لا يستطيع المخلوق أن يعينه، وأن يوفقه، وأن يسد خطاه، وأن يهدي قلبه، هذه كلها من خصائص الخالق ﷻ، فالله قد وعده بأنك إذا علق قلبه به، وتوكل عليه، واتقاه، أن يكون معه، فهذا الوعد من الله محقق، ووعد جازم، لكن إذا علق قلبه بالتمائم أو بالخيوط أو بالأوهام، فإن الله ﷻ يقطع عنه معونته،

ولهذا فإنه ﷺ يعلمنا أن نقول في كل ركعة ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي نستعين بك يا رب على عبادتنا، وعلى أمور دنيانا، ولا نستعين بغيرك، ولا نعلق قلوبنا بغيرك، ولا ننزل حاجتنا بغيرك، هذا هو المعنى من كلام الشارح رحمه الله.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال الإمام أحمد: حدثنا هاشم بن القاسم ثنا أبو سعيد المؤدب ثنا من سمع عطاء الخراساني قال: لقيت وهب بن منبه وهو يطوف بالبيت فقلت له: حدثني حديثاً أحفظه عنك في مقامي هذا وأوجز، قال: نعم (أوحى الله تبارك وتعالى إلى داود يا داود أما وعزتي وعظمتي لا يعتصم بي عبد من عبيدي دون خلقي أعرف ذلك من نيته فتكيد السموات السبع ومن فيهن والأرضون السبع ومن فيهن إلا جعلت له من بينهن مخرجاً، أما وعزتي وعظمتي، لا يعتصم عبد من عبيدي بمخلوق دوني أعرف ذلك من نيته إلا قطعت أسباب السماء من يده، وأسخت الأرض من تحت قدميه ثم لا أبالي بأي واد هلك).

الشرح

هذا السند للأثر الذي أورده المؤلف عن من سمع عطاء الخراساني، ويتضح أن فيه مجهولاً، من هو الذي سمع عطاء الخراساني؟ غير معروف، ثم وهب بن منبه يحدث عن الأسفار القديمة، أو الكتب القديمة، فإن مصادر الإسلام من الكتاب والسنة فيها الغنى، ولا نحتاج إلى أن نأخذ من الكتب الماضية، وما ورد فيها، فإننا مأمورون بأن لا نصدقها، ولا نكذبها، يعني أن لا نستشهد بها، لكن إيرادها يكون على سبيل العبرة، أما أن تكون شاهداً، فإن ذلك لا يصلح؛ لأن القرآن والسنة قد كفيانا ذلك الباب، وقد ورد في أحاديث في الصحيح، أنه قال ﷺ: (وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضه عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل، حتى أحبه، فإذا أحببته، كنتُ سمعه

الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي عليها، ولئن سألتني لأُعطينَّه، ولئن استعاذني لأُعِيذَنَّهُ^(١).

فهذا الحديث القدسي فيه المعنى الذي أورده عن وهب، أن الإنسان إذا ترقى في درجات العبودية، فإنه كلما ارتفع في تلك الدرجات، يكون الله معه، فيرعى جوارحه وحواسه، ويُجيب دعوته، وهذه كلها من ثمار الطاعة، ومن ثمار العبادة، فإن الله يحب العبد الذي يتقرب إليه بالعبادات، لكن التقرب إليه بغير ذلك، إما بالأنساب، أو بالدعاوى، أو يسأل الله بمحبته لفلان، أو بمكانة فلان عنده، هذه كلها ليست وسائل للتقرب، إنما يتوسل إلى الله بعمل الإنسان، بإيمانه، وبمحبته، وبموقفه مما أنزله الله ﷻ، من محبته، ونشره، والدعوة إليه، وحراسته، والمحافظة عليه، كل ذلك من وسائل الارتفاع في درجات العبودية.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب التواضع، برقم: (٦٥٠٢).

قال المؤلف رحمه الله:

قال: وروى الإمام أحمد عن رويفع قال: قال لي رسول الله ﷺ: (يا رويفع لعل الحياة تطول بك، فأخبر الناس أن من عقد لحيته، أو تقلد وترأ أو استنجى برجيع دابة أو عظم، فإن محمداً بريء منه).

الحديث رواه الامام أحمد عن يحيى بن إسحاق والحسن بن موسى الأشيب كلاهما عن ابن لهيعة، وفيه قصة فاختصرها المصنف، وهذا لفظ الحسن قال حدثنا ابن لهيعة ثنا عياش بن عباس عن شبيب بن بيتان قال ثنا رويفع بن ثابت قال: (كان أحدنا في زمان رسول الله ﷺ يأخذ جمل أخيه على أن يعطيه النصف مما يغنم وله النصف، حتى إن أحدنا ليصير له النصل والريش والآخر القدح، ثم قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا رويفع لعل الحياة تطول بك، فأخبر الناس أنه من عقد لحيته أو تقلد وترأ أو استنجى برجيع دابة أو عظم فإن محمداً بريء منه).

ثم رواه أحمد عن يحيى بن غيلان ثنا المفضل حدثني عياش بن عباس أن شبيب بن بيتان أخبره أنه سمع شيبان القتباني يقول: استخلف مسلمة بن مخلد رويفع بن ثابت الأنصاري على أسفل الأرض، قال فسرنا معه فقال: قال لي رسول الله ﷺ: الحديث.

وفي الإسناد الأول ابن لهيعة وفيه مقال، وفي الثاني شيبان القتباني قيل فيه مجهول، وبقية رجالهما ثقات. ورواه أبو داود من طريق المفضل به مطولاً وسكت عليه، ثم قال: حدثنا يزيد بن خالد أنا مفضل عن عياش، أن شبيب بن بيتان أخبره أيضاً بهذا الحديث عن أبي سالم الجিশاني، عن عبدالله بن عمرو، يذكر ذلك وهو معه مرابط بحصن باب اليون، قال أبو داود: حصن اليون بالفسطاط على جبل.

الشرح

هذا الحديث بتتبع أسانيده نجد أنه لا يصح، فقد وردت له ثلاث طرق - كما سيأتي -، ومدار الحديث على شخص يسمى شيم بن بيتان، وهذا الراوي يروي الحديث مباشرة عن رويغ في إحدى الطرق، ويرويه بواسطة، وهو شيان القتباني، ويرويه بواسطة، عن أبي سالم الجيشاني، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن رويغ، فسند مضطرب، والشخص الأول شيان القتباني مجهول، والجيشاني هذا لم يوثقه إلا ابن حبان، أي لم يوثقه أحد من علماء المسلمين غير ابن حبان، وابن حبان رحمته الله متساهل في التصحيح والتضعيف، وأما الطريق الأخرى التي بدون واسطة، فإن فيها ابن لهيعة وهو ضعيف، وكذلك فيها رجل مجهول.

قوله: (الحديث رواه الإمام أحمد عن يحيى بن إسحاق ...)، هذه هي الرواية الأولى عن الإمام أحمد رحمته الله.

قوله: (ثم رواه أحمد عن يحيى بن غيلان ...)، هذا عرض لبعض أسانيد هذا الحديث، والحديث - كما سبق - ورد له ثلاث طرق، الطريق الأول: رواه شيم بن بيتان عن رويغ مباشرة، وليس بينهما واسطة، والطريق الثاني: رواه شيم بن بيتان عن شيان القتباني عن رويغ، والطريق الثالث: رواه شيم بن بيتان عن أبي سالم الجيشاني، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رويغ، هذا اضطراب في السند، والاضطراب من العلل التي تلحق الحديث، أحياناً يُرد الحديث بهذه العلة، وأحياناً لا يُرد الحديث بهذه العلة، لكن هنا الاضطراب قادم في صحة السند؛ لأن الحديث في السند الأول الذي يرويه شيم بن بيتان عن رويغ مباشرة، في سنده ابن لهيعة، وابن لهيعة احترقت كتبه، ولهذا خلط في حديثه، فلا يقبل العلماء حديثه، إلا إذا كانت روايته قبل التخليط.

وأما الطريق الثاني ففيها شيان القتباني، قال فيه العلماء: مجهول يعني لا يعرف، والمراد هنا مجهول العين، لا يُعرَف في رجال الحديث، والطريق الثالث فيه أبو سالم الجيشاني، وهذا الشخص لم يوثقه إلا ابن حبان، فالحديث من كل طرقه لا يصح، بل إن متنه فيه نكارة، فإنه يكبر الصغير، ويتحدث عن قضايا لم تعهد، لا في حياة الجاهلية، ولا في حياة الإسلام، فعقد اللحية لم يكن معروفاً في الجاهلية، ولم يعرف في الإسلام أصلاً، فالحديث أصلاً يتحدث عن قضية لم تُعرَف، ولم يُنقل فيها روايات ولا أحاديث، ولم يذكرها التاريخ أن عادة العرب كانت كذا، أو أنهم أخذوا العادة من كذا، فالسند لم يصح، وألفاظ الحديث لا تدل على أنه من ألفاظ النبوة، وهناك أهم من قضية عقد اللحية، ومن قضية الاستنجاء بريحج الدواب أو بعظمها، حتى يكون أمراً يهتم به النبي ﷺ إلى هذا الحد، أخبر الناس بأنه من استنجي بريحج دابة، أو بروث دابة، أو بعظم دابة، أي منه بريء، فهذه معصية لا ترتفع إلى هذه الدرجة من الجناية والجرم، وإن كانت معصية، لكنها لا تستحق تبرئة الرسول ﷺ منهم، فالمتن أساساً ألفاظه لا تدل على أنه من ألفاظ النبوة، وهذا اصطلاح العلماء في نقد المتن، ينقدون المتن بهذه الطريقة، يرون هل هذا اللفظ لفظ نبوي، عُرِف مثاله في أحاديث مختلفة، أم أنه يكبر الصغير، ويصغر الكبيرة؟ فهذا مما يدل على أن هذا الحديث أصلاً لم يصح.



قال المؤلف رحمه الله:

قلت: وهذا إسناد جيد رواه النسائي من رواية شبيب عن ربيعة وصرح بسماعه منه ولم يذكر شيبان، فإن كان ذكر شيبان وهماً فالإسناد صحيح، وحسنه النووي، وصححه بعضهم، قال الحافظ أبو زرعة في شرح أبي داود: ورواه الطحاوي مختصراً فذكر منه الاستنجاء برجيع دابة أو عظم فقط، ورواه محمد بن الربيع الجيزي في كتاب من دخل مصر من الصحابة أولاً، وفيه أن من عقد لحيته في الصلاة.

قوله: (فأخبر الناس) دليل على وجوب إخبار الناس بذلك على ربيعة، وليس هذا مختصاً به بل كل من كان عنده علم ليس عند غيره مما يحتاج إليه الناس وجب عليه تبليغه للناس وإعلامهم به، فإن اشترك هو وغيره في علم ذلك فالتبليغ فرض كفاية، هذا كلام أبي زرعة.

الشرح

(قوله: (فأخبر الناس)، دليل على وجوب إخبار الناس)، هذا معناه ورد في أحاديث صحيحة عن الأمر بإبلاغ ما سمعه الناس من رسول الله ﷺ، (بلغوا عني ولو آية)^(١)، (نضر الله امرأ سمع مقالتي، فوعاها، فأذاها كما سمعها، فربّ مُبلغٍ أوَعى من سامع)^(٢)، هناك أحاديث كثيرة تحت على الإبلاغ؛ لأن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦١).

(٢) هذا الحديث أخرجه معناه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب فضل نشر العلم، برقم: (٣٦٦٠)، والترمذي في سننه، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم: (٢٦٥٦)، وابن ماجه في سننه، باب من بلغ علماً، برقم: (٢٣٠)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٤١٥٧)؛

الصحابة رضي الله عنهم الذين شاهدوا التنزيل، وسمعوا رسول الله ﷺ، وشاهدوا أعماله وأفعاله وأخلاقه، هم الذين ينقلون تلك الأشياء إلى من بعدهم، فهذا الحث؛ لتُنقل السُّنة إلى الأجيال القادمة، وقد قام الصحابة رضي الله عنهم بهذه الواجب، فنقلوا القرآن نقلاً متواتراً، وكذلك السُّنة نقلوها نقلاً متواتراً في كثير من قضاياها، ولهذا يقول بعض العلماء من حكمة كثرة زوجات النبي ﷺ أن أحكام الرجال سينقلها الرجال متواترة، لكن النساء من ينقل ما يتعلق بالتشريع الخاص بهن، لو لم يكن مع الرسول ﷺ إلا زوجة واحدة؟ فإن النقل قد يكون قاصراً، وقد يكون ضعيفاً، وهذا سيد البشر وخاتم الرُّسل، يحتاج أن تُنقل حياته الداخلية المتعلقة بالنساء نقلاً متواتراً، ولا يتم ذلك إلا بكثرة النساء؛ لأن المرأة عليها واجبات، وعليها مسؤوليات، ولها أحكام تخصها، والنساء يختلفن في خصائصهن، وفي تركيبهن، وفي أخلاقهن، وفي حياتهن، فتعدد النساء بصفات مختلفة من كبيرة، إلى صغيرة، إلى متوسطة، إلى أيم، إلى صاحبة ولد، إلى غير ذلك، كافية لنقل ما يتعلق بالمرأة، فكان النقل من أمهات المؤمنين في حياة الرسول ﷺ الداخلية، كان نقلاً كاملاً لحياته ﷺ؛ لأن حياة الرسول ﷺ تشريع، سواء الداخلية أو الخارجية، ولم يكن في حياة الرسول ﷺ أسرار، فإن حياته كلها مكشوفة؛ لأنه ﷺ كان

= (٧/ ٢٢١)، والحاكم في المستدرک، کتاب العلم، برقم: (٢٩٧)، (١/ ١٥٤)، وابن حبان في صحيحه، کتاب العلم، ذکر دعاء المصطفى ﷺ لمن أدّى من أمته حديثاً سمعه، برقم: (٦٦)، (١/ ٢٦٨)، والطبرانی في المعجم الثلاثة، المعجم الأوسط، برقم: (١٣٠٤)، (٢/ ٧٨)، وأخرجه غيرهم كالبيهقي في شعب الإيمان، والدارمي في سننه، والطالسي في مسنده، وأبو يعلى في مسنده، والإمام الشافعي في مسنده، والبزار في مسنده، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، وصححه الألباني في تعليقه على أبي داود والترمذي.

طاهرًا كاملاً، لا يخشى من شيء، لكن نحن فإن كثيراً من حياتنا لا نسمح بإظهارها، كم فيها من نقص! وكم فيها من تقصير! ومهما بلغ الناس في العظمة من الرجال والنساء، فإنه لو كُشِفَتْ أوراقهم، وكُشِفَتْ حياتهم، ربما كان فيها خزي كبير، لكن سيد البشر ﷺ كأنك ترى ظاهره وباطنه على السواء، فإنه كان كاملاً في أخلاقه، كاملاً في سلوكه، كاملاً في معاملته، حتى إن عائشة وأمّهات المؤمنين رضي الله عنهن، يذكُرْنَ ما يجري من حياته الداخلية، وهذا يدل على سُمُوهِ وكمالِهِ ﷺ، فالنقل ليس خاصاً بالرجال، فقد نُقِلَت السُّنَّة وهي الشارحة لكتاب الله نقلاً مُستفيضاً، عن طريق أصحاب رسول الله ﷺ، وعن طريق زوجاته - رضي الله عنهن جميعاً -.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (لعل الحياة تطول بك) علم من إعلام النبوة؛ لأنه وقع كما أخبر به ﷺ، فإن روي فعاً طالت حياته إلى سنة ست وخمسين، فمات فيها ببرقة من أعمال مصر أميراً عليها، وهو من الأنصار وقيل: مات سنة ثلاث وخمسين قاله ابن يونس.

قوله: (أن من عقد لحيته) بكسر اللام لا غير قاله في المشارق، والجمع لحى بالكسر والضم قال الجوهري. قال الخطابي: وأما نهيه عن عقد اللحية فإن ذلك يفسر على وجهين، أحدهما: ما كانوا يفعلونه من ذلك في الحروب، كانوا في الجاهلية يعقدون لحاهم وذلك من زي بعض الأعاجم يفتلون بها ويعقدونها، قلت: كأنهم كانوا يفعلونه تكبراً وعجباً كما ذكره أبو السعادات.

الشَّرح

قوله: (فمات فيها ببرقة - من أعمال مصر - أميراً عليها)، برقة سابقاً كانت من أعمال مصر، لكن بعد التقسيمات المتأخرة التي حدثت بعد الاستعمار، وتفرقت الأمة، ووزعت إلى دول وإلى مناطق، أصبحت الآن في شمال ليبيا، فإن في شمال ليبيا هضبة تسمى هضبة برقة، وكانت من أعمال مصر أثناء الحكم الإسلامي، في عهد عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فهنا يقول من أعمال مصر أي آنذاك.

قوله: (والجمع لحى بالكسر والضم)، أي: لِحَى، وَلِحَى، كلاهما جائز.

قوله: (قال الجوهري)، الجوهري صاحب كتاب الصحاح.

قوله: (قاله في المشارق)، المشارق كتاب مؤلفه القاضي عياض رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في بيان ألفاظ الحديث النبوي.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال: ثانيهما: أن معناه معالجة الشعر ليتعقد ويتجعد، وذلك من فعل أهل التوضيع والتأنيث، وقال أبو زرعة ابن العراقي: والأولى حمله على عقد اللحية في الصلاة، كما دلت عليه رواية محمد بن الربيع المتقدم ذكرها، فهو موافق للحديث الصحيح في النهي عن كف الشعر والثوب، فإن عقد اللحية فيه كفها وزيادة.

قوله: (أو تقلد وترأ) أي جعله قلادة في عنقه أو عنق دابته ونحو ذلك، وفي رواية محمد بن الربيع: (أو تقلد وترأ) يريد تميمة، فهذا يدل على أنهم كانوا يتقلدون الأوتار من أجل العين إذ فسره بالتميمة وهي تجعل لذلك.

قوله: (أو استنجى برجيع دابة أو عظم فإن محمداً بريء منه) قال النووي: أي بريء من فعله، وقال بهذه الصيغة ليكون أبلغ في الزجر.

الشرح

هنا يقول: أن المعنى له احتمالان، إما أن يُراد به عقد اللحية في الصلاة، أو في الحروب، فإن العرب سابقاً كانوا ملتزمين بهذه السنة، ليست تعبداً، لكن رجولة، ما ترى أحداً يحلق لحيته، هذه كانت عادة العرب سابقاً، فإذا طالت، وفُحش طولها، كان بعضهم يعقدها إن صحَّت الروايات في كلام الشارح رَحِمَهُ اللهُ.

أما المعنى الثاني: فإن المراد بعقد اللحية، التجعيد، وهو ما يوجد الآن في العصر الحاضر، كتجعيد رؤوس النساء وشعورهن، يوضع عليها مادة لتجعيدها، ويقول الشارح رَحِمَهُ اللهُ أن هذا من فعل أهل التخنث، يعني الرجل الذي يكون فيه طبائع النساء، وقد جاء الحديث: (لعن رسول الله ﷺ

المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال^(١)، فالذي يفعل في نفسه أفعالاً لتقرب صورته من صورة المرأة ملعون، وهذا يوجد في العصر الحاضر في كثير من مجتمعات البشر، عندما تفسد الفطرة، والإنسان إذا كانت الفطرة فاسدة يقبل الرديء، وذلك كما يقول بعض العلماء: مثل الجسم، الجسم الذي يكون مريضاً، فإنه لا يتقبل الغذاء؛ لأنه مريض، ولكنه لو صحَّ لتقبل الغذاء، ولهذا يُعطى علاجات؛ لأن الجسم إذا ضعف ومرض، لا يمتص الغذاء كما ينبغي، فيسهل له الغذاء بصورة مختلفة، كما يوضع في يده أو في ساعده عن طريق الإبر، فالجسم إذا فسد، أصبح يغير الغذاء، ويفسد الغذاء بفساده، ولهذا كثير من الأغذية يُمنع منها المريض؛ لأنه يحيلها إلى مادة سمية، لكنه لو صلح الجسم، لتقبل الأغذية النافعة، وهكذا الإنسان إذا فسد العقل والفطرة، يصبح يتذوق المعاني الفاسدة، والأخلاق الفاسدة، التي يكرهاها الناس أحياناً، وأصبح لا يتذوق إلا الفساد، وإلا الصور المقلوبة، هذا يدل على فساد الفطرة.

قوله: (فهذا يدل على أنهم كانوا يتقلدون الأوتار من أجل العين)، هذا هو شاهد صاحب المتن، أن الحديث ورد في التبرئة ممن تعلق تميمة، هذا هو موطن الشاهد لو صح الحديث، ولكن عندنا أحاديث أخرى صحت في هذا المعنى.

قوله: (قال النووي: أي بريء من فعله)، هذا الأسلوب الذي قد نقرأه في كلام كثير من العلماء، خاصة المتكلمين، فهنا لو صح الحديث يقول النووي: أي بريء من فعله، والحديث تبرأ من شخصه، وفرق بين الشخص والفعل،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال، برقم: (٥٨٨٥).

لكن لما كان الأمر في حقيقته لا يرقى إلى مستوى التبرئة، احتاج العلماء إلى التأويل، وقال بهذه الصيغة؛ ليكون أبلغ في الزجر، يعني معنى الكلام: ليست هناك براءة من شخصه، فكأن هذا فيه شيء من ردّ معنى الحديث لو صح، وهذا لا ينبغي أن يقال، بل لو صح الحديث، لكان براءة من شخصه، ليس من فعله؛ لأن الحديث لم يتبرأ من فعله، إنما يتبرأ من شخصه.

ويقول العلماء: إذا أمكن حمل اللفظ على المعنى بدون حذف كان أولى، يعني لا يقدر محذوف، فهنا لا يحتاج أن يقدر محذوف؛ لأنه يمكن حمله على ظاهره، فالتبرئة من شخصه لا من فعله، لو كان صحيحًا.



قال المؤلف رحمه الله:

قلت: فيه النهي عن الاستنجاء برجميع الدواب والعظام، وقد ورد في ذلك أحاديث منها ما في صحيح مسلم عن ابن مسعود مرفوعاً: (لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام، فإنه زاد إخوانكم من الجن) وعلى هذا فلا يجزئ الاستنجاء بهما، كما هو ظاهر مذهب أحمد، واختار شيخ الإسلام وجماعة الإجزاء وإن كان محرماً، قالوا: لأنه لم ينع عنه لكونهما لا ينقيان بل لإفسادهما.

الشرح

قوله ﷺ: (لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام...) ^(١)، هنا الحديث واضح في النهي، لكن لو أن إنساناً استنجى برجميع دابة، فإنه يكون عاصياً، ولا يتبرأ منه النبي ﷺ، وهنا مبحث يتعلق بقول الشارح رحمه الله: (وعلى هذا فلا يجزئ الاستنجاء بهما، كما هو ظاهر مذهب أحمد، واختار شيخ الإسلام وجماعة الإجزاء، وإن كان محرماً، قالوا: لأنه لم ينع عنه لكونهما لا ينقيان، بل لإفسادهما)، هذا من موضوعات أصول الفقه، وأصول الفقه مادة وضعها العلماء لتكون قواعد لمعرفة الفقه الإسلامي، وهناك عدة موضوعات في هذا الفن، منها العام والخاص، والأمر والنهي، والمطلق والمقيد، كلها عوارض الألفاظ، والأصوليون يدرسونها، ويختلفون مع أهل اللغة في كثير من المباحث.

(١) أخرجه مسلم في قصة ليلة الجن، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن، برقم: (٤٥٠)، (٣٣٢/١)، وفيها: وسألوه الزاد، فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحماً، وكل بكرة علف لدوابكم، فقال رسول الله ﷺ: "فلا تستنجوا بهما، فإنهما طعام إخوانكم".

هذه المسألة في الأمر والنهي، ونأخذ نموذجاً، فقد اختلفوا في أنه هل الأمر له صيغة، وهل النهي له صيغة؟ يعني هل في اللغة لفظ يدل على النهي دلالة مباشرة؟ فجمهور أهل السنة أن لهما ألفاظاً تدل عليهما، ولكن المعتزلة والأشاعرة قالوا: ليس هناك ألفاظ تدل على الأمر والنهي مباشرة، وخاصة الأشاعرة قالوا: ليس هناك لفظ يدل على النهي، لم؟ قالوا: لأننا درسنا الألفاظ التي وردت في كتاب الله، وفي سنة رسول الله ﷺ فوجدنا أن الألفاظ قد ترد لمعان متعددة، وضربوا أمثلة، قالوا: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠]، هذا أمر، لكن لو أن شخصاً ما انتشر في الأرض، وذهب إلى بيته، ما كان أثماً، فالأمر ليست له ألفاظ خاصة، وكذلك في: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: ٢]، فإذا حل الإنسان من إحرامه، لا يجب عليه الاصطياد، فهذا الأمر ليس موضوعاً للوجوب، فإن الأمر يأتي لعدة معان ولعدة أغراض، والسياق يدل عليه، ويقولون في قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حِيداً﴾ [الإسراء: ٥٠]، هذا أمر، بل لا يستطيعون أن يكونوا حجارة أو حيداً.

لكن في الحقيقة أن هذه مغالطة، وأهل اللغة في تقسيم الألفاظ وبيان دلالاتها أقوى، والذي يقرأ في كلام بعض أهل الأصول منهم يرى أنهم لم يجعلوا هناك لفظاً يدل على معنى بخصوصه، فمثلاً هنا ورد النهي أن لا يستنجي الإنسان بعظم ولا بروت دابة، فلو استنجى إنسان بعظم أو روث دابة، ما الحكم؟ فهل النهي يقتضي الفساد، يعني فساد وضوئه، أم أن وضوءه صحيح، لكنه آثم؟ فهنا الشارح رحمه الله رجح مذهب الحنابلة، وجمهور أتباع المذاهب الأخرى أن النهي يقتضي الفساد، فلو استنجى برجيع دابة، لكان وضوءه غير صحيح، لكن المتكلمين قالوا بالمذهب الثاني، وهو أن وضوءه

صحيح، لكنه آثم، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وهناك مذهب آخران، قال: إن كان النهي في العبادات، يُحْمَلُ عَلَى الفساد، وإن كان في المعاملات، فلا يُحْمَلُ عَلَى الفساد، بل يُحْمَلُ عَلَى الإثم وصحة العقد، مثلاً قوله -تعالى- في النهي عن البيع: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]، لو أن هناك شخصان تبايعا بعد الأذان، فالذين يفرقون بين المعاملات والعبادات، قالوا عقدهما صحيح، لكنهما آثمان، ولكن الذين قالوا بأن النهي يقتضي الفساد، قالوا: العقد باطل، كذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]، وهذا نهى، فلو أن شخصين عقدا عقداً على بيع ربوي، وقد نُهِيََا عنه، هل عقدهما صحيح؟ فمنهم مَنْ قال عقدهما صحيح، لكنهما آثمان؛ لأنه توفرت فيهما الشروط من القبول والإيجاب، والعوض، والتجارة أو العين، هذا خلاف في صحة عقود، أو صحة فعل الفاعل الذي يعمل فعلاً وقد نُهِيََا عنه.

فهنا يقول الشارح رحمته الله: أن فيه مذهبين، في الحقيقة أن فيه أكثر من مذهبين، لكن هنا ذكر هذين المذهبين؛ لأنهما الأوسع، وأما المذهب الآخران، فهما مذهبان لأفراد، فمذهب الجمهور على أن النهي يقتضي الفساد، ومذهب المتكلمين ورَّجَّحه ابن تيمية رحمته الله: أنه لا يقتضي الفساد، فلو فعله الإنسان، يكون فعله صحيحاً، لكنه يكون آثماً، فهذه قضايا تُورَدُ في كتب أصول الفقه، فالشارح هنا رَّجَّح المذهب السابق، هو مذهب الحنابلة، وجمهور الشافعية والمالكية والأحناف.



قال المؤلف رحمه الله:

قلت: الأول أولى لما رواه ابن خزيمة والدارقطني من طريق الحسن بن الفرات عن أبيه عن أبي حازم الأشجعي عن أبي هريرة: (أن النبي ﷺ نهى أن يستنجى بعظم أو روث، وقال: إنهما لا يطهران) وهذا إسناد جيد.

الشرح

هذا الحديث في الحقيقة فيه أوهام، ونحن نقف معه وقفات حديثة:

الوهم الأول: قول الشارح هنا رواه ابن خزيمة، في الحقيقة لا يوجد في صحيح ابن خزيمة بهذا اللفظ، وأحياناً العلماء يأخذون العزو من كتب علماء آخرين، حتى يصبح العزو أحياناً بعيداً عن الصواب، فهذا اللفظ لا يوجد في صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن خزيمة ناقص، لكن ليس في هذا الموطن الذي ذكره الشارح هنا، المحقق يقول: إسناد ابن خزيمة حسن، رواه في باب الاستنجاء بالأحجار، لا يوجد باب بهذا العنوان، إنما يوجد هناك باب جُماع أبواب الاستنجاء بالأحجار، يعني هذا باب تحت أبواب أورد تحته ثمانية أبواب، وتحت الأبواب ثمانية أحاديث، وليس فيها هذا الحديث؛ لأن السبب في دراسة هذا الحديث أن فيه زيادة، وهو قوله: (إنهما لا يطهران)، فهذه الزيادة لا توجد في حديث صحيح، فعندما رجعنا إلى كلام العلماء في سند هذا الحديث، نجد أن هذا الحديث جاء من طريق الحسن بن الفرات، رواه عنه ابنه زياد بن الحسن، كما رواه الدارقطني، قال: إسناده صحيح، وهذا فيه من الدارقطني رحمه الله وهم، كما سيأتي في دراسة السند، قال ابن معين في الحسن بن الفرات: ثقة، وهو من رواة مسلم، مسلم روى له حديثاً واحداً في صحيحه، وهو حديث: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي، خلفه نبي،

ألا وإنه لا نبي بعدي، وسيكون الخلفاء فيكثرون^(١)، ولم يرو لهذا الشخص شخص آخر، إلا الترمذي في حديث آخر، قال ابن معين في الحسن ثقة، وابن معين من علماء الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وله في مسلم حديث واحد في طاعة الخليفة، قال ابن حجر: قلت: وقال أبو حاتم: منكر الحديث، نقله عنه ابنه في مقدمة الجرح والتعديل، وهذا الراوي لا يوجد في ترجمته قول أبي حاتم هذا، وكان الأولي لابن حجر رحمته الله أن يرجع إلى ترجمته، فإنه ربما سقط من الترجمة اسم الابن؛ لأن ابنه هو الذي ينقل الحديث، أما الحسن بن الفرات فهو ثقة، وعلى هذا الوهم لابن حجر رحمته الله قال في تقريب التهذيب: صدوق يهَم، فكلمة صدوق تَنْقُص من مرتبة الراوي، فتجعله في مراتب الضعفاء الذين لا يُحْتَجُّ بحديثهم، وهذا الراوي لم يجرحه أحد في الحقيقة، لكن هذا القول ورد في ابنه - كما سيأتي -، وفي كتب الجرح والتعديل في ترجمته وجدناه يقول: ابن أبي حاتم، ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، أنه قال: الحسن بن الفرات القزاز ثقة، انتهت الترجمة ليس فيه منكر الحديث، وعندما رجعنا إلى ابنه زياد بن الحسن ابن الفرات، قال ابن حجر: قال أبو حاتم: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له الترمذي حديثاً واحداً عن أبي هريرة رضي الله عنه: (ما في الجنة شجرة إلا ساقها من ذهب)^(٢)، وقال: حسن غريب، قلت: وقال الدارقطني: لا بأس به، وأبوه

(١) هذا الحديث من طريق الفرات القزاز، أخرجه الشيخان، صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٥٥)، وصحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، برقم: (١٨٤٢)، (١٤٧١/٣)، فليس من رواية مسلم فقط كما توهمه عبارة الشيخ، والراوي في الصحيحين هو الفرات، وليس الحسن بن فرات، وإنما هو والده والله أعلم.

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب إخباره رحمته الله عن مناقب الصحابة، باب وصف الجنة

وَجَدَهُ ثَقَاتَانِ، وَقَالَ فِي التَّقْرِيبِ: صَدُوقٌ يَخْطِئُ، فَصَدُوقٌ يَخْطِئُ وَصَدُوقٌ يَهَمُّ
 دَرَجَةُ خَامِسَةٌ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ رحمته الله، هَذَا هُوَ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ، لَكِنْ أَبُوهُ لَا
 يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ، وَبِمَرَاةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ وَجَدْنَا ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ يَقُولُ:
 وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، أَيُّ عَنْ زِيَادٍ، فَقَالَ: هُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ، فَالَّذِي قَالَ فِيهِ أَبُو حَاتِمٍ -
 وَهُوَ أَبُو ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ - هُوَ زِيَادُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْفَرَاتِ، وَلَيْسَ
 أَبَاهُ، وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُ الشَّارِحِ رحمته الله إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ لَيْسَ سَلِيمًا، بَلْ فِيهِ مُنْكَرُ
 الْحَدِيثِ، وَمَنْ كَانَ فِيهِ شَخْصٌ بِهَذَا الْوَصْفِ، لَا يَكُونُ إِسْنَادُهُ جَيِّدًا، فَانْصَلْ
 بَعْدَ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ إِلَى ذِكْرِ الْأَوْهَامِ الْآتِيَةِ.

الوهم الثاني: قول الدارقطني إسناده صحيح، مع أن فيه منكرًا،
 والدارقطني رحمته الله من العلماء الأفاضل الكبار، الذين يعتبرون في قمة رجال
 العلم، تأخر يومًا عن الدرس، فجاء في اليوم الثاني، فأخذ الصحيفة التي أملاها
 الشيخ في الدرس الأول، وكان ينقلها، والشيخ يلقي الأحاديث، فألقى ثمانية
 عشر حديثًا، فتنبّه إلى أن الدارقطني من طلابه، كان أثناء الطلب يكتب، فعاتبه،
 فقال: يَا شَيْخَ أَنَا أَحْفَظُ مَا تَقُولُ، قَالَ: كَيْفَ؟ ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِّنْ قَلْبَيْنِ فِي
 جَوْفِهِ﴾ [الأحزاب: ٤]، كَيْفَ تَكْتُبُ وَتَحْفَظُ؟ قَالَ: أَنَا أُعِيدُ مَا قُلْتَهُ، قَالَ: هَاتِ،
 فَأَعَادَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ حَدِيثًا كَمَا قَالَ الشَّيْخُ بِأَسَانِيدِهَا، وَهُوَ يَكْتُبُ أَحَادِيثَ الْيَوْمِ
 الْأَوَّلِ.

وهناك نكتة علمية في مصطلح الحديث، إذا كان التلميذ يكتب والشيخ
 يحدث، قال المحدثون: إن هذا لا يجوز، ولا ينبغي له أن يقول: سمعتُ أو
 حدثنا؛ لأنه لم يسمع، كان مشغولًا بشيء آخر، إلا إذا كان مثل الدارقطني،

وله كتاب عظيم اسمه العلل، حتى الآن لم ينته، وكان يلقيه من حفظه، يسأله السائل حديث فلان بن فلان عن فلان عن فلان، قال: فيه علة وهي كذا وكذا، أن أباه لم يسمع من فلان، أو أنه لم يسمع من أبيه، والآن بلغ المطبوع عشرة مجلدات، ولم ينته بعد كل ذلك من حفظه، يذكر علل الأحاديث، منها ما يجرح الحديث، ومنها ما لا يجرح الحديث، لكنه رحمه الله كان أعجوبة في عصره، ومع ذلك يقول في هذا الحديث إسناده صحيح، وفيه زياد بن الحسن بن الفرات القزاز، وهو منكر الحديث، لو قال حديث صحيح، لكان يحمل على أنه ورد من طرق أخرى، لكن يقول: إسناده صحيح، والحديث فيه شخص منكر الحديث، هذا فيه شيء من التسامح منه رحمه الله.

الوهم الثالث: عزو ابن حجر إلى أبي حاتم، أنه قال في الحسن بن الفرات منكر الحديث؛ إذ لعل هناك سقطاً في النسخة التي اعتمد عليها، فيكون المراد ابنه، يكون سقط من الاسم زياد؛ لأن هذا الوصف أطلق على ابنه زياد.

الوهم الرابع: ما ترتب على وهم ابن حجر رحمه الله من تضعيف الحسن بن الفرات، فإنه في التقريب قال فيه: صدوق يهَم، وهو تضعيف؛ لأن ابن حجر رحمه الله جعل طبقات الرواة اثنتي عشرة طبقة، أربعة تقبل أحاديثهم، وأربعة لا بد من شواهد لها، وأربعة تُرد أحاديثهم، فالطبقة الأولى: إذا قال صحابي، والطبقة الثانية: إذا قال: ثقة ثقة كرر الكلمة، أو أوثق الناس، أو أحفظ الناس، هذه الطبقة الأولى بعد الصحابة، والطبقة الثالثة: إذا قال: ثقة، والطبقة الرابعة: إذا قال: صدوق، لكن الطبقة الخامسة: إذا قال صدوق يهَم، أو صدوق يخطئ، أو صدوق لا بأس به، هذا تضعيف، فلهذا لا يستحقه الحسن بن الفرات، بل الحسن أعلى من هذا.

الوهم الخامس: وهم المحقق في عزّوه، إذ الغرض من هذه الرواية هي لفظة (إنهما لا يطهران)، وليس المراد أصل الحديث، بل المراد أن هذه اللفظة في صحيح ابن خزيمة، فالحديث ضعيف؛ لضعف زياد بن الحسن، وليس لضعف الحسن بن الفرات كما قال المحقق، فالمحقق قال: إنه ضَعَفَهُ، قال: ضعيف؛ لضعف الحسن بن الفرات، يعني لما ورد في كلام الشارح رحمته الله، فهذه الزيادة في الحديث لا تصح، وبالتالي فإن الشارح أوردّها ليرجّح مذهب الجمهور في أن النهي يقتضي الفساد، لكن هذا الحديث لا يصلح شاهداً لهذه المسألة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال: وعن سعيد بن جبير قال: (من قطع تيممة من إنسان كان كعدل رقبة) رواه وكيع، هذا عند أهل العلم له حكم الرفع؛ لأن مثل ذلك لا يقال بالرأي، فيكون على هذا مرسلًا؛ لأن سعيدًا تابعي، وفيه فضل قطع التمام؛ لأنها من الشرك.

ووكيع هو ابن الجراح بن وكيع الكوفي ثقة إمام صاحب تصانيف منها الجامع وغيره، روى عنه الإمام أحمد وطبقته مات سنة سبع وتسعين ومائة. قال: وله عن إبراهيم كانوا يكرهون التمام كلها من القرآن وغير القرآن.

الشرح

من اصطلاح الحديث: الحديث المرفوع، والحديث الموقوف، والحديث المقطوع، فالمقطوع يطلق على ما رواه التابعي، ولم يعزّه إلى الصحابي، ولا إلى رسول الله ﷺ، لكن اصطلاح المنقطع يختلف، فإذا قال العلماء منقطع، قد يكون الحديث متصلًا إلى رسول الله ﷺ، لكنه منقطع، أي سقط منه بعض الرواة، فيسمى منقطعًا، كذلك الموقوف قد يكون منقطعًا، كذلك المقطوع قد يكون منقطعًا، إذا سقط من وسطه شخص، ولكن هل قول التابعي يمكن أن يكون له حكم المرفوع؟ لم أجد أحدًا من علماء المصطلح قال: إن قول التابعي يمكن أن يكون له حكم الرفع، بل الخلاف في قول الصحابي، في أمور مخصوصة في تفسير القرآن، أو في القضايا الغيبية، أو في أسباب النزول، فالعلماء فيه على مذهبين، منهم من يقول: إذا قال الصحابي قولًا في قضايا الغيب، أو في قضايا الاعتقاد، مما لا مجال للرأي فيه، بأن لا تكون مسألة استنباطية، فالظاهر أن الصحابي سمعها من رسول الله، لكنه ما عزاها إلى

رسول الله ﷺ، فله حكم الرفع، بشرط أن لا يكون الصحابي ممن يأخذ من أهل الكتاب؛ لأن بعض الصحابة أخذ من أهل الكتاب ما يظن أنه يتفق مع ما جاء في القرآن والسنة.

والمذهب الثاني: ليس له حكم الرفع، ويقولون: الصحابي نفسه لم يجزُ أن يقول: قال رسول الله ﷺ، فكيف نرفعه ونقول ما لم يقل؟ وهذا مذهب ابن الصلاح، ورجَّحه ابن القيم رحمه الله، قال: قول الصحابي يبقى حكمه حكم الموقوف، سواء كان في قضايا الاعتقاد أو في قضايا التشريع، ولا يجوز لنا أن نرفعه إلى رسول الله ﷺ؛ فأن يخطئ الصحابي أولي من أن يخطئ رسول الله ﷺ، فيبقى القول خاصاً بصاحبه، فإذا كان الصحابي عزاه إلى رسول الله ﷺ، قبلنا منه؛ لأن الصحابة كلهم عدول رضي الله عنهم.

وابن حجر رحمه الله من آخر من قرر هذه المسألة، ورجَّح أن له حكم الرفع، لكن في الحقيقة بعد التأمل والدراسة يظهر أن هذا لا ينبغي؛ لأن هذا فيه عزو القول إلى رسول الله ﷺ، والصحابي لم يعزّه إليه ﷺ، فإذا كان الراجح في قول الصحابي عدم القول بأنه له حكم الرفع، فما بالك بالتابعي؟

فلا يجوز أن نقول: إن قول التابعي له حكم الرفع، لكن لعل الشارح رحمه الله أراد أنه لو لم يكن سعيد بن جبير رحمه الله علم من الشريعة بأجر قطع التيممة ما قاله، فنحمل قوله على أن له حكم الرفع، يعني أن سعيد بن جبير فهمه من نصوص أخرى، وإلا فلو قلنا أن قول التابعي له حكم الرفع، فكم هناك من آثار مقطوعة من التابعين! وبهذا ندخل في الدين ما ليس منه، قول التابعي وقول الصحابي ليس تشريعاً، التشريع خاص بالكتاب والسنة، فإذا قال الصحابي قولاً، يبقى قولاً له، ولو كان الصحابي قوله له حكم الرفع، فلماذا

يختلف الصحابة؟ لكن لما اختلفوا، عرفنا أن هذا اجتهاد منهم ﷺ، وأن الصحابي ليس كل ما يقوله يكون تشريعاً أو صواباً، فقد يخطئ، ويرد عليه صحابي آخر، نحن نرى الصحابة أنفسهم يرد بعضهم على بعض، كم حديث قالت فيه عائشة رضي الله عنها كذب فلان، أخطأ فلان؛ لأن الصحابي بشر يجتهد فيصيب، ويجتهد فيخطئ، لكن الصحابي فهمه أولى من فهمنا، وإدراكه أحسن من إدراكنا، كما قال ابن القيم رحمه الله: تفسير الصحابي أصح من تفسير غيره، لم يقل إنه الصحيح، بل يقول: أولى وأقرب إلى الصحة، ونستأنس بأقوال الصحابة رضي الله عنهم، فإن أجمعوا، كان هذا هو الحق، وإن اختلفوا، فإننا نرجح بعض الأقوال على بعض، بحسب شروط الترجيح، أما أن نرفع القول الذي لم يقله الصحابي أو التابعي، أو لم يعزوا إلى رسول الله ﷺ، فإن هذا فيه شيء من التسامح.

قوله: (ووكيع هو ابن الجراح بن وكيع ...)، هذا تعريف بوكيع رحمه الله، وهو من شيوخ الإمام أحمد، فإن له مصنفاً في الحديث، وهذا الحديث موجود فيه، ولعله قد طبع في العصور المتأخرة.

قوله: (قال: وله عن إبراهيم، كانوا يكرهون التمام كلها من القرآن وغير القرآن)، هذا الأثر ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه.



قال المؤلف رحمه الله:

إبراهيم هو إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي يكنى أبا عمران، ثقة إمام من كبار فقهاء الكوفة، قال المزي: دخل على عائشة ولم يثبت له سماع منها، مات سنة ست وتسعين وله خمسون سنة ونحوها.

قوله: (كانوا يكرهون التمايم إلى آخره) مراده بذلك أصحاب عبدالله بن مسعود، كعلقمة والأسود وأبي وائل والحارث بن سويد وعبيدة السلماني ومسروق والربيع بن خيثم وسويد بن غفلة وغيرهم من أصحاب ابن مسعود، وهم من سادات التابعين، وهذه الصيغة يستعملها إبراهيم في حكاية أقوالهم كما بين ذلك الحفاظ كالعراقي وغيره.

الشرح

قوله: (إبراهيم هو إبراهيم بن يزيد النخعي)، إبراهيم النخعي أخذ علم تلاميذ ابن مسعود، وهو لم يسمع من أحد من الصحابة، لكنه أخذ عن تلاميذهم، وهنا في قوله: كانوا يكرهون، أراد به تلاميذ ابن مسعود رضي الله عنه، فإنه رضي الله عنه هو اشتهر في أخذ الفقه عن تلاميذ ابن مسعود رضي الله عنه، وأخذ أهل الكوفة يعني أبو حنيفة رضي الله عنه وتلاميذه عن إبراهيم النخعي هذا الفقه، فهو يقول رضي الله عنه: كانوا يكرهون، وقلنا الكراهية في لسان كثير من المتقدمين تدل على الحرمة، أي على التحريم، فهذا هو الذي يفهم من هذا الأثر، ولهذا يذكر ابن تيمية رضي الله عنه وغيره: أن ابن حنبل كثيراً ما يقول أكرهه، ويريد به أنه محرم، لا أنه مكروه كما في الاصطلاح المتأخر في تقسيم الأحكام إلى خمسة أقسام، واجب ومستحب ومباح ومكروه وحرام.

وهذا هو نهاية الباب؛ فإن المؤلف رحمه الله عقد ثلاثة أبواب كلها متقاربة، لكن اختلفت الترجمة في كل باب، فالباب الأول: باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما، فهناك حكم من بداية الباب على أن هذا شرك، الباب الذي بعده: باب ما جاء في الرقى والتمايم، فلم يحكم أن هذا شرك، لكن قال سأورد تحته ما ورد فيه، والباب الثالث: هو الذي سيأتي: باب من تبرك بشجرة وحجر ونحوهما، فكل هذه الأبواب الثلاثة أوردتها صاحب المتن رحمه الله؛ لبيان المسائل التي تجرح التوحيد أو تنقصه، وإنما لم يرجح في البابين الأخيرين أحد الاحتمالين؛ لأنه قد يكون الفعل ليس شركاً، كما مر في الخلاف في التيممة التي كانت من ذكر الله، وقلنا إن العلماء اختلفوا فيها على ثلاثة أقوال، منهم من قال بجواز تعليق التمايم إذا كانت من القرآن ونحوه مطلقاً، ومنهم من يُجيزها بعد وقوع البلاء، ومنهم من يمنعها مطلقاً، وهو رواية عن الإمام أحمد، وقلنا رواها خمسة أو ستة من تلاميذه، وأنه الراجح وهو عدم الجواز، وهو مذهب جمهور علماء المسلمين، لما فيه من امتهان القرآن، فإنه إذا علق في الأعناق، كم من طفل سيدخل به أماكن القاذورات! بل الناس قد يفهمون أن الله أنزل القرآن لهذا الفعل، والله ما أنزله للرقي، بل أنزله لنعمل به، ونتبعه، ويعرفنا بخالقنا ﷻ، ونعظم كلامه، لم ينزله للتبرك، وإن كان التبرك هو من فوائده، وكذلك الرقية من فوائده، لكن بضوابطها وشروطها التي لا تؤدي إلى امتهان القرآن، فهذه الأقوال الثلاثة فيما يتعلق بالتمايم، وأما باب من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما، كما يفهم من العنوان، لم يدخل فيهما التبرك بالأشخاص، وإنما قال التبرك بالأشجار والأحجار، كما كان في عهد الجاهلية، وقد أورد فيه الإمام محمد رحمه الله آية وحديثاً، الآية قوله تعالى:

﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ۖ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ۚ أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۚ تِلْكَ

إِذَا قَسَمَةُ ضِرَازِي (٢٢) إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى (٢٢) ﴿[النجم: ١٩-٢٣].

هذه الآيات التي أوردها صاحب المتن للدلالة على أن المشركين كانوا يتبركون باللات والعزى والأصنام، وهذا من أفعال الجاهلية، والحديث الذي أورده صاحب المتن، وهو عن أبي واقد الليثي، أنه قال: (خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا يا رسول الله: اجعل لنا ذات أنواط، كما لهم ذات أنواط، فقال ﷺ: الله أكبر! إنها السنن، قلتم -والذي نفسي بيده- كما قالت بنو إسرائيل لموسى، اجعل لنا إلهًا، كما لهم آلهة، لتركن سنن من كان قبلكم) (١)، فهذا الحديث وتلك الآيات أوردها صاحب المتن، وسيشرحها الشارح رحمه الله، وقبل أن ندخل في الباب نذكر بعض الفوائد من الباب السابق.

الفائدة الأولى: أن الإنسان فقير محتاج، ولهذا فإنه يبحث عن أسباب النفع والضرر، الإنسان في حياته بين أمرين: خير وشر، وهو محتاج إلى الخير،

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب ما جاء لتركن سنن من كان قبلكم، برقم: (٢١٨٠)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب التفسير، باب سورة الأعراف، برقم: (١١١٢١)، (١٠٠/١٠)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٢١٨٩٧)، (٢٢٥/٣٦)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٢٣٩١)، (٢٧٥/٣)، وابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب ذكر الأخبار عن اتباع هذه الأمة سنن من قبلهم من الأمم، برقم: (٦٧٠٢)، (٩٤/١٥)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار، ذم الاقتداء بمن لم يؤمر بالاقتداء به، برقم: (٣٢٩) وغيرهم كابن أبي شيبة في المصنف، وعبد الرزاق في المصنف، والطيايسي في المسند، وأبي يعلى في المسند، والحميدي في المسند، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وكذا الألباني في تعليقه على الترمذي.

وخائف من الشر، فهو يحتاج أن يجلب الخير، ويدفع عنه الشر، هذه الطبيعة إذا لم تُوجَّه الوجهة الصحيحة، فإن الإنسان يعيش في حياة الأوهام، ويعيش ممزَّق القلب يخاف من كل شيء، ويرجو كل شيء، ويتعلق بكل شيء، فلا تستقيم له حياة.

الفائدة الثانية: أن ضعف اليقين لا تستقيم معه حياة، فالإنسان إذا ضعف يقينه، يصبح يتخوَّف من كل شيء، وهذا نراه واقعًا في كثير من الناس، يصبح يخاف من فلان، ويخاف من عين فلان، وإن وقع فيه شيء، قال: هذه عين وهذا حسد، ويعيش في دوامة؛ لأن ضعف اليقين عنده سبب، لكن لو قوي اليقين في الله ﷻ، والذي ينسب الأشياء إلى الله ﷻ، فإنه يعيش مطمئن النفس، ويعيش قويًا.

الفائدة الثالثة: أن الأسباب النافعة منها ما هو طبعي يُعرَف بالتجربة، ومنها ما هو شرعي يُعرَف بإقرار الشرع له، وكلا الأمرين مما أباحه الشرع، فهناك أسباب قدرية كونية، وأسباب شرعية، وكلاهما قد أباحهما الشارع، وفيهما الكفاية للإنسان المسلم.

الفائدة الرابعة: أن الأسباب المسندة إلى الشرع ثلاث أقسام، منها ما هو شرعي، يعني منها ما هو من كلام الله ﷻ، ومنها ما هو تمائم تُعلَّق على الإنسان والدواب، وهذه فيها الأقوال الثلاثة، والراجح أنها لا تجوز، ومنها ما فعله النبي ﷺ أو أقره، وهذا كذلك يُعزى إلى الشرع.

الفائدة الخامسة: أن التمام بغير القرآن أو ذكر الله ﷻ محرم بالإجماع، الباب السابق الذي أخذناه باب من الشرك لبس الحلقة والخيط، ليس فيها أشياء من الشرع، فهذا محرم بالإجماع، لكن ما كان فيه تعليق بذكر الله هذا فيه الخلاف، والراجح عدم جوازه.

الفائدة السادسة: أن المسلم يجب عليه أن يحتاط لدينه، فلا ينبغي له أن يبحث عن عافية الدنيا، ويضيع الدين الذي يخسره في الدنيا والآخرة، أحياناً الإنسان قد يُصاب بعين، أو بسحر، أو بخوف من بعض الأشياء، فيدفعه حرصه على العافية في الدنيا، إلى أن يخسر الدين، فالإنسان قد يُبتلى، فإن صبر، فله أجر، وعلى الإنسان أن يصبر، لا ينبغي له أن يتضجر، حتى يبحث للعلاج فيما حرم الله، أو في الشراكيات، فعليه أن يصبر ويبحث فيما أباحه الله ﷻ، فإن سُفِيَ وعُوفِيَ، فكان ذلك مطلوباً، وإن لم يعافَ، فله أجر عند الله ﷻ.





قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ش: كبقعة وغار وعين وقبر ونحو ذلك مما يعتقد كثير من عباد القبور وأشباههم فيه البركة، فيقصدونه رجاء البركة، ويعني بقوله تبرك: أي طلب البركة ورجاها واعتقدها، أي ما حكمه هل هو شرك أم لا؟.

الشرح

قوله: (باب مَنْ تبرَّك بشجرة، أو حجر، ونحوهما)، التبرُّك: مشتق في اللغة من البركة، والبركة في لغة العرب تُطلق على الخير والزيادة والنماء، والتبرُّك: هو طلب تلك البركة من ذلك الشيء، أو من ذلك الزمان، أو من ذلك المكان. **والبركة مركبة من قضيتين:** القضية الأولى قضية قلبية، والقضية الثانية قضية حركية.

فالقضية الأولى: أن يعتقد الإنسان وجود البركة في هذا الشيء، هذا الجانب الأول.

والجانب الثاني: أن يطلب البركة من هذا الشيء، والبركة لا تطلب إلا بعد اعتقاد، فالإنسان إذا اعتقد أن هذا الشيء فيه بركة، تحرك ليطلب البركة منه، فالبركة كالأسباب، بركة وهمية، أي يتوهمها الإنسان، وليس لها وجود،

وبركة حقيقية، كما قلنا: أسباب وهمية، وأسباب حقيقية. فالله ﷻ يمنعنا من أن نطلب الأسباب الوهمية، ومن أن نطلب البركة الوهمية، فلا تُعرَف البركة إلا عن طريق الشرع، إذا أخبر الشارع أن هذا الشيء فيه بركة، عرفنا أن فيه بركة، ولهذا قال عيسى عليه السلام عن نفسه: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [مريم: ٣١]، فأنبأ الله ثبت لهم البركة، ونبينا ﷺ له منها الحظ الأوفر، فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يتبركون بملابسه، وبشعره إذا حلق رأسه، وبوضوئه إذا توضأ، فإن ذلك بركة منه ﷺ، بل كان بعض الصحابة يمسح مكان المنبر، ومكان جلوس رسول الله ﷺ، ثم يمسح به وجهه، أو يديه وجهه؛ طلباً للبركة مما احتك بجسم رسول الله ﷺ، فنبينا مبارك، وهو من أنبياء الله، بل هو سيد الأنبياء، إذن البركة للنبي ﷺ ثابتة، وكذلك بركة الأزمان، وبركة الأماكن، وقد ثبت في الأحاديث أن مجالس الذكر مجالس مباركة.

والبركة يراد بها كثرة الخير، أو وجود الخير في الدنيا، أو في الدين، أو في كليهما، فمن حضر مجالس العلم، حصلت له البركة، قد جاء في الحديث: (أن لله ملائكة سيّارة، تطلب خلق الذكر، فإذا وجدت حلقة، تنادوا هلموا إلى بُغيتكم، فيحيطون الحلقة، ثم بعد انتهاء الحلقة، يصعدون إلى السماء، فيسألهم الله ﷻ وهو أعلم بهم: من أين أتيتم؟ قالوا: أتينا من عند عبادك فلان وفلان، فيقول الله ﷻ وهو أعلم بهم: ماذا يطلبون؟ قالوا: يطلبون الجنة، قال ﷻ: كيف لو رأوها؟ قالوا: لكانوا أشد لها طلباً، ثم يقول: ومِمَّ يتعوذون؟ فيقولون: من النار، فيقول ﷻ: فكيف لو رأوها؟ فيقولون: لكانوا أشد منها هروباً أو تعوّذاً، فيقول ﷻ: أشهدكم أي قد غفرت لهم، فيقول بعض الملائكة: يا رب فيهم عبدك فلان، لم يأتهم قصداً، إنما جاء عرضاً، يعني لم يأت متقصداً لهذه

الحلقة، (فيقول ﷺ): وله غفرتُ، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم^(١)، ففي حَلَقِ الذكر ومجالس العلم بركة، وهذا أعظم البركة، ومن أعظم البركات من جهة النبي ﷺ اتباع سنته، فإن مَنْ اتبع سنته، حصلت له البركة، وأعظم البركات دخول جنات النعيم، التي أعدها الله ﷻ ثَوَابًا لِلطَّائِعِينَ، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، فاتباعه أعظم أنواع البركة، والذين يبحثون عن البركة الحسية، وينسون البركة المعنوية التي هي حقيقة الدين، خاطئون؛ فإن البركة الحسية المتعلقة بنينا ﷺ لا تكاد اليوم توجد، لم يبقَ هناك شيء من ملابسه، ولا من شعره، ولا من وضوئه، وإنما بقيت سنته ﷺ، فمَنْ أراد البركة فليتبع سنته ﷺ.

فالبركة لا تُعَرَفُ إِلَّا عن طريق الشرع، ولا ينبغي للإنسان أن يعتقد أن هذا الشيء فيه بركة، أو هذا الزمان فيه بركة، أو هذا الفعل فيه بركة، إلا إذا ثبت شرعاً، فلا ينبغي للمسلم أن يسترسل مع الأوهام، فإن النفس فيها ضعف، والإنسان فقير محتاج، ويبحث عن الحاجة، لكن لا ينبغي له أن يتدنَّى إلى أن يبحث عن البركة في غير مظانِّها، بل ربما يؤدي به ذلك الحرص إلى أن يطلب البركة من غير أهلها.

ولهذا جاء المؤلف رحمه الله فعقد هذا الباب؛ لبيان لنا أن المسلم ينبغي له أن يحافظ على إخلاصه، وعلى توحيده، حتى لا يُجَرَّح بعمل هو شرك، يؤدي إلى بطلان عمله.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب فضل ذكر الله عز وجل، برقم: (٦٤٠٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل مجالس الذكر، برقم: (٢٦٨٩)، (٤/٢٠٦٩).

قال المؤلف رحمه الله:

قال: وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ (١١) وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ۖ (١٢) أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۖ (١٣) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۖ (١٤) إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أُتُمٌ وَعَابَاؤُهُمَا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ ۖ (٢٣)﴾ [النجم: ١٩-٢٣]، قال الشارح رحمه الله: هكذا ثبت في خط المصنف الآيات - يعني إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ ۖ (٢٣)﴾، قال القرطبي: لما ذكر الوحي إلى النبي ﷺ، وذكر من آثار قدرته ما ذكر حاج المشركين، إذ عبدوا ما لا يعقل، وقيل: أفرأيتم هذه الآلهة التي تعبدونها أوحين إليكم شيئاً كما أوحى إلى محمد ﷺ.

وكانت اللات لثقيف، والعزى لقريش وبني كنانة، ومناة لبني هلال، وقال ابن هشام: كانت مناة لهذيل وخزاعة.

الشرح

يبين الشارح رحمه الله أن الله ﷻ بعد أن ذكر من قدرته في سورة النجم، جاء بهذه الآيات؛ لينبه المشركين إلى سخافة عقولهم، وانحطاط تفكيرهم، حيث تعلقوا بأصنام لا تعقل ولا تسمع، وطلبوا منها البركة، وعظموها، بل صرفوا لها حق الله ﷻ من أنواع العبادات، وهذا لا يقع فيه الإنسان، إلا إذا عمَّ الجهل، وعمَّ الظلام، ولم يبق من الشريعة ما ينقذ الناس من هذا الوهم، فجاء الله ﷻ بهذا الدين، وبين للناس هذا الانحطاط، ورفعهم الدين، ونقى ضمائرهم، وصفى عقائدهم، حتى أصبحوا جيلاً فريداً في تاريخ الأمم، وقد بقي نبينا ﷺ قرابة ثلاثة وعشرين عاماً، وهو ينظف القلوب، ويمسح

الضمائر، ويبيِّن الحقائق، وفي كل مرحلة يظهر له بعض النقص، وبعض الخلل، كما سيأتي في حديث أبي واقد الليثي، أنهم قالوا: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط.

يقول العلماء: الباطل إذا تشربته النفوس، من رحمة الله بأهله ألا يزيله سريعاً، قالوا: لأن الباطل الذي قد تشربت به النفوس لو زال سريعاً، وبقيت في القلوب له بقايا، بقيت متشوقة إليه، فإذا رجع، كانوا له مقبلين، وكانوا له ناصرين، لكن الله ﷻ من رحمته أن يُبقي الباطل، حتى يكرهه الناس، فإذا رجع، لم يجد قلوباً تستقبله، ولم يجد أحداً ينصره.

فلهذا بقي نبينا تلك الفترة يبيِّن بطلان هذا الباطل، وخطأ هذا التفكير، وانحطاط هذا التصور في الضمائر والقلوب، حتى انكشف الباطل تماماً، فلو عاد الشرك مرة أخرى على ذلك الجيل، لم يقبله، حتى قال ﷺ: (إن إبليس قد يئس أن يُعبد في جزيرة العرب)^(١)؛ لأنه رأى تلك القلوب قد تغيرت، وقد كرهت الباطل، وقد يئس أن تعود تلك القلوب إلى الشرك، لكن بعد أن ذهب ذلك الجيل، وخفَّ نور النبوة، عاد الشرك مرة أخرى إلى هذه الجزيرة، وأعاد الله لها التوحيد مرة أخرى كذلك.

فالباطل إذا ذهب سريعاً، فإنه لا يؤمن أن يعود، لكن إذا بقي الباطل، ينكشف بطلانه، ويتبين للناس فسادُه، ثم إذا أراد أن يعود، لا يجد أحداً يُعينه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ: "إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش بينهم"، كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، برقم: (٢٨١٢)، (٤/٢١٦٦)، وهذا اللفظ أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: (١٧١٤٠)، (٣٦٣/٢٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/٢٦٩)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، برقم: (٣٩١)، من مسند عبادة ابن الصامت، (٨/٣٢٤).

أو يقبله، كما نرى في البلدان الشيوعية، ما من بلد يتغير فيه الحكم الشيوعي في الماضي، إلا ويعود مرة أخرى، لم يصل إلى مرحلة الانكشاف الكامل، لكن الآن إذا رجعت الشيوعية مرة أخرى إلى تلك البلدان، لا تقبلها؛ لأنها لم تذهب حتى كرهوها، فالباطل من رحمة الله ألا يذهب سريعاً؛ حتى تكرهه القلوب، وينكشف بطلانه، وإلا فلو ذهب الباطل، ورجع مرة أخرى، لوجد له أنصاراً وأعواناً.

وهكذا الشرك في الجاهلية بقي فترة طويلة، حتى أصبح مكشوفاً للناس بطلانه وفساده، فبقاء الباطل حتى ينكشف سنة الله وَعَلَّمَ.



قال المؤلف رحمه الله:

ذكر صفة هذه الأوثان ليعرف المؤمن كيفية الأوثان وكيفية عبادتها، وما هو شرك العرب الذي كانوا يفعلونه حتى يفرق بين التوحيد والإخلاص، وبين الشرك والكفر.

فأما اللات فقرأ الجمهور بتخفيف التاء، وقرأ ابن عباس وابن الزبير ومجاهد وحמיד وأبو صالح ورويس عن يعقوب اللات بتشديد التاء، فعلى الأولى قال الأعمش: سمو اللات من الإله، والعزى من العزيز، قال ابن جرير: وكانوا قد اشتقوا اسمها من الله تعالى فقالوا: اللات مؤنثة منه تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

الشرح

هنا الشارح رحمه الله سيعرض لنا نبذة عن تاريخ هذه الأصنام، وعن وجه تسميتها، وفي الحقيقة أن التاريخ الجاهلي ليس مدوناً تدويناً صحيحاً، وإنما هذه كلها اجتهادات، لا نعرف بالدقة متى نشأت تلك الأصنام؟ وكيف نشأت؟ وبماذا سُميت؟ وهل هي اشتقت لها هذه الأسماء من أسماء الله، أو اشتقت لها الأسماء من أفعال أصحابها كما سيأتي في اللات واللات؟

فمنهم مَنْ قال: إن اللات مشتق من الله، أو من إله، ومنهم مَنْ قال: من اللات أي من العجن؛ لأن كان هناك شخص في الطائف عند صخرة يَلْتُ السويق، يَلْتُ: أي يعجن، أو يخلط السويق بالتمر أو بالزبيب، ويعطيه مَنْ مرَّ عليه من الحاج.

فهذه كلها اجتهادات، وكلها محاولات لمعرفة أساس هذه الأصنام، لكن بعض الروايات عن بعض الصحابة صحيحة، كما سيأتي عن ابن عباس رحمه الله.

أنه ذكر أن اللات كان شخصاً يَلْتُ السويق للحاج، وهذا ثابت عنه في البخاري - كما سيأتي -.

فالشارح رحمه الله أراد أن يعطي نبذة تاريخية عن هذه الأصنام الثلاثة، وليست الوحيدة في العرب، بل كانت الجزيرة مملوءة بالأصنام، بل لا يكاد يوجد بيت إلا وفيه صنم، فهذه الأصنام الكبيرة المشهورة، وإلا فإن الأصنام كانت كثيرة.

كان حول الكعبة قرابة ثلاثمائة وستين صنم، هذا عدد كبير، وكان لكل قبيلة صنم، ولكل قرية صنم، بل لكل بيت صنم، كما ورد في السيرة أن بعض الصحابة ممن أسلم في المدينة، كان يأخذ صنم أبيه، ويذهب به إلى البئر، ويربطه بكلب، يريد أن يبين لأبيه أنه لا ينفع ولا يضر، ولو كان ينفع أو يضر؛ لمنع الضر عن نفسه.

فكانت الأوثان والأصنام مملوءة بها البيوت، وكذلك الكعبة، لكنها كانت مشهورة، لها قداسة أعلى وتقديس أعلى، فهذا اللات كان في الطائف، والعزى كانت بين الطائف ومكة، ومناة بين مكة والمدينة، وكانت هذه لها قبائل تعبدها وتعظمها - كما سيأتي -.

فأما اللات فقد بعث الرسول ﷺ إليها المغيرة بن شعبة رضي الله عنه فهدمها، والعزى بعث إليها خالد بن الوليد رضي الله عنه فهدمها، ومناة بعث إليها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فهدمها.

فهذه الأصنام كانت في أماكن متفرقة حول مكة، في الطائف، وبين مكة والطائف، وبين مكة والمدينة.





قَالَ (الْمَوْلَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ):

قال: وكذا العزى من العزيز، قال ابن كثير: وكانت صخرة بيضاء منقوشة، عليها بيت بالطائف، له أستار وسدنة وحوله فناء معظم عند أهل الطائف وهم ثقيف ومن تابعها، يفتخرون به على من عداهم من أحياء العرب بعد قريش، قال ابن هشام: وكانت في موضع مسجد الطائف اليسرى، فلم يزل كذلك إلى أن أسلمت ثقيف، فبعث رسول الله ﷺ المغيرة بن شعبة فهدمها وحرقها بالنار، وعلى الثانية قال: قال ابن عباس كان رجلاً يلبت السوق للحاج فلما مات عكفوا على قبره، ذكره البخاري، وقال ابن عباس: كان يبيع السوق والسمن عند صخرة ويلته عليها، فلما مات ذلك الرجل عبت ثقيف تلك الصخرة إعظاماً لصاحب السوق، وعن مجاهد نحوه، وقال: فلما مات عبده، رواه سعيد بن منصور والفاكهي، وكذا روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس أنهم عبده، وقال ابن جريج: كان رجل من ثقيف يلبت السوق بالزيت، فلما توفي جعلوا إلى قبره وثناً وبنحو ذلك قال جماعة من أهل العلم، ولا تخالف بين القولين، فإن من قال إنها صخرة لم ينف أن تكون صخرة على القبر أو حواليه، فعظمت وعبت تبعاً لا قصداً، فالعبادة إنما أرادوا بها صاحب القبر فهو الذي عبده بالأصالة، يدل على ذلك ما روى الفاكهي عن ابن عباس: أن اللات لما مات قال لهم عمرو بن لحي إنه لم يمت ولكنه دخل الصخرة، فعبدوها وبنوا عليها بيتاً، فتأمل فعل المشركين مع هذا الوثن ووازن بينه وبين بناء القباب على القبور والعكوف عندها ودعائها وجعلها ملاذاً عند الشدائد.



الشرح



هنا الشارح رحمه الله يبين كيف عبت هذه الصخرة؟ وكيف أصبح هذا المكان مقدساً وفيه مكان للعبادة؟ فيبين أن أصل هذا المكان كان فيه شخص

يقوم بأفعال الخير، وبأعمال الخير، فلما مات، عَظُمَ ذلك عند أصحابه، فقدَّسوا وعظَّموا المكان الذي مات فيه، إما أن يكون القبر، وإما أن تكون الصخرة، كلاهما سواء، فإن كانت الصخرة، فقد عُظِّمَتْ؛ لأجل ما كان يفعله ذلك الرجل عليها من لَتِّ السويق بالسمن، أو كان ذلك مكانًا فيه قبر، فعظم صاحب القبر، ذاك الفعلان كان أحدهما أو كلاهما.

هذا الفعل الذين عملوه، أرادوا طلب البركة من هذا المكان؛ لأن صاحبه عندهم كان إنسانًا مُباركًا، كان يعمل الخير ويفعله، فطلبوا البركة من هذا المكان، سواء كان قبرًا، أو كان صخرة، هذا الفعل يوجد مثله في كثير في بلاد المسلمين، يموت الإنسان الصالح، ثم يُبْنَى على قبره قبة أو مسجد، فيأتيه الناس من كل مكان؛ يطلبون البركة والشفاء لمرضاهم، وردَّ غائبهم، أو يطلبون منه للنساء اللاتي لم يحملن الولد، أو للرجال الذين لم يُوكَّد لهم، أن يكون لهم أولاد.

فهذه كلها شبيهة بأعمال الناس في الجاهلية، فإذا عرفنا ما كانت عليه الجاهلية، ونظرنا إلى واقع كثير من بلاد المسلمين، عرفنا الصورة التي كان عليها الجاهلية، وقارنًا بها الصورة التي يعيش عليها المسلمون اليوم، وكلا دينك العملين شرك بالله ﷻ، ولا ينزل إليه إلا إذا فقد الإنسان، أو ضَعُفَ عنده الإيمان، و ضَعُفَ عنده العلم الشرعي.

فأراد الشارح ﷺ من عرض هذا التاريخ بيان تلك الحالة التي كانت في الجاهلية الأولى.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وأما العزى فقال ابن جرير كانت شجرة عليها بناء وأستار بنخلة بين مكة والطائف كانت قريش يعظمونها كما قال أبو سفيان يوم أحد: لنا العزى ولا عزى لكم، فقال رسول الله ﷺ: (قولوا الله مولانا ولا مولى لكم).

الشرح

هذا الحديث -وهو في الصحيح- يبين لنا المكانة التي كانت لهذه الأصنام في نفوس الجاهلية، هذا أبو سفيان بعد المعركة، يقول للمسلمين حيث لا يتقربون ولا يتبركون بالأصنام: (لنا العزى، ولا عزى لكم)^(١)، ما عندكم مثل ما عندنا، يفتخر به على المسلمين، وفي الحقيقة ليس في هذا فخر، بل في هذا تحقير، هؤلاء الذين رفعوا رؤوسهم إلى السماء، ولم يطلبوا الخير والنفع إلا ممن بيده ملك كل شيء، وهو الله ﷻ، هم الذين أولى أن يفتخروا من الذين يفتخرون بهذه الأصنام، فيقول: لنا العزى، ما هي العزى؟ شجرة، جماد لا تنفع ولا تضر، ليس فيها فخر، لكن هكذا النفس البشرية إذا ألقت الباطل واعتقدته، ترى فيه صورة الكمال وصورة العزة، ولهذا فإن النفس البشرية قابلة لأن تهبط، ولأن ترتفع، هبوطها بجهلها وكفرها، وارتفاعها بإيمانها وعلمها، كما قال ﷻ: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، ويوجد اليوم في أكثر بلاد المسلمين من هذه التصورات أنواع وأشكال، والله قد بعث إليهم هذا الدين، فكيف لو لم يأتهم هذا الدين؟! لرأيت أمراً غريباً.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب وعقوبة من عصى إمامه، برقم: (٣٠٣٩).

وأوضح ما يمثل هذه الحقيقة في بلاد الهند، فيها قرابة مليار من البشر، وفيها مائة مليون مسلم فقط، والبقية كلهم على الوثنية، يقول بعض العلماء: في الهند من الآلهة أو من الأديان بعدد السكان في تلك البلاد، كل شيء يُعبد، منهم مَنْ يعبد الثعابين، منهم مَنْ يعبد الخنافس، منهم مَنْ يعبد الذئاب، منهم مَنْ يعبد الأشجار، منهم مَنْ يعبد الضفادع، منهم مَنْ يعبد البقر، البقرة تتحرك في الشوارع، لا يستطيع أحد أن يوقفها، وتدخل ما تريد من المتاجر، ولا يستطيع أحد أن يخرجها، هكذا الإنسان إذا لم ينقذه الله بهذا الدين، تدنّي وهبط.

فهذا الدين يكرم الإنسان، ويرفعه، فالمسلم كيف هذه الصورة الجميلة في ذهنه؟ هذا الكون كله لا ينفع ولا يضر، وهذا الكون كله ملك لله، والذي بيده النفع والضرر هو الله وحده، ونقابل هذا التصور الجميل بتصور الجاهلية، هذا الحجر فيه نفع، فيأتي إليه، فيخضع له، وهذه البقرة فيها نفع، فيأتي إليها، ويخضع لها، وهذا الثعبان فيه نفع، فيأتي إليه، فيخضع له.

وقال ﷺ في الحديثية على إثر مطر نزل: (هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال ﷺ: قال ربكم: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، فأما مَنْ قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فهو مؤمن بي كافر بالكواكب، ومَنْ قال مطرنا بكوكب كذا، فهو مؤمن بالكوكب وكافر بي)^(١).

كانت الجاهلية يعتقدون أن الكواكب لها تأثير، بل بعض علماء المسلمين صنّف كتابًا يزعم فيه أن الكواكب لها أرواح، وأن لها تأثير، وهذا إن صحت النسبة إلى الرازي، والرازي من علماء الكلام الكبار، وإن كان تاب ﷺ في آخر حياته، لكنه نُسب إليه كتاب في السحر، ومخاطبة النجوم، ويزعم

(١) سبق تخريجه.

أَنْ لَهَا أَرْوَاحًا، وَهَذَا التَّصَوُّرُ قَدْ كَانَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ لَدَى فَلَاسِفَةِ الْيُونَانِ.

أَرِسْطُو كَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْقَمَرَ لَهُ رُوحٌ، وَلَهُ عَقْلٌ، وَأَنَّهُ يَدِيرُ مَنْ تَحْتَهُ، فَهَذِهِ التَّصَوُّرَاتُ لَا تُرْفَعُ إِلَّا بِهَذَا الدِّينِ، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، جَاهِلِي الْأَمْسِ الَّذِي كَانَ يَعْبُدُ التَّمْرَةَ ثُمَّ يَأْكُلُهَا، وَجَاهِلِي الْأَمْسِ الَّذِي كَانَ يَدْفِنُ وَلَدَهُ؛ خَشْيَةَ الْإِمْلَاقِ وَأَنْ يَأْكُلَ مَعَهُ، وَجَاهِلِي الْأَمْسِ الَّذِي كَانَ يَدْفِنُ ابْنَتَهُ؛ خَوْفَ الْعَارِ، يَصْبِحُ الْيَوْمَ قَائِدًا مِنْ قَادَةِ الْبَشَرِيَّةِ، يَصْبِحُ عَمَلُهُ وَأَفْكَارُهُ وَأَقْوَالُهُ كُلُّهَا هِدَايَةً، وَكُلُّهَا نُورٌ، وَكُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى كِمَالِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَكْمِلُ الْعَقْلَ الْبَشَرِيَّ.

لَكِنِ الْعَقْلَ الْبَشَرِيَّ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْإِسْلَامَ -وإن كَانَ فِيهِ كِمَالٌ دُنْيَوِيٌّ- لَا يَكْمِلُ، يَبْقَى لَدَيْهِ مِنَ الْخَرَافَاتِ مَا يَنْقُصُ مَكَانَتَهُ الْإِنْسَانِيَّةَ، وَالْإِيمَانُ يَصْفِي الذَّهْنَ وَالْإِعْتِقَادَ، وَيَجْعَلُ الْمُسْلِمَ يَتَصَوَّرُ الْأَشْيَاءَ عَلَى حَقِيقَتِهَا، فَهَذِهِ نِعْمَةٌ نَحْمَدُ اللَّهَ عَلَيْهَا، لَوْ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَاشُوا عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، وَتَمَثَّلُوهَا فِي حَيَاتِهِمْ؛ لَكَانُوا أُمَّةً تَقُودُ الْبَشَرِيَّةَ.

لَكِنِ الَّذِي يَتَدَنَّى حَتَّى يَعْبُدَ الْقَبْرَ، وَيَدْعُو الْأَمْوَاتَ، وَيَعْبُدُ الْأَشْجَارَ، كَيْفَ يَصْبِحُ أَهْلًا لِأَنْ يَنْقُذَ الْبَشَرِيَّةَ؟ هُوَ نَفْسُهُ لَمْ يَعْرِفْ دِينَ اللَّهَ، وَلَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى الْإِيمَانِ، وَمَعْنَى عِزَّةِ الْمُسْلِمِ، كَيْفَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْدِمَ الْإِسْلَامَ الَّذِي لَمْ يَعْرِفْهُ هُوَ لِلْآخِرِينَ؟!

فَإِذَا جَاءَ الْكُفَّارُ إِلَى بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ، وَرَأَوْا ذَلِكَ الْوَضْعَ الْمُشِينَ، فَإِنْ هَذَا يَصْدَهُمُ عَنْ دِينِ اللَّهِ، وَيُرُونَ فِي هَذَا الْوَضْعِ أَمْرًا لَا تَقْبَلُهُ الْعُقُولُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا قِصَّةَ الشَّخْصِ الْإِنْجِلِيزِيِّ الَّذِي ذَهَبَ لِلْهِنْدِ، أَرَادَ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ دِينٍ، فَعِنْدَمَا قَابَلَهُ الْبُودِيَّيُونَ أَوْ الْهِنْدُوسَ وَأَخَذُوهُ، وَعَذَّبُوا جَسْمَهُ، وَسَحَبُوهُ عَلَى النَّارِ، وَعَلَى الشُّوكِ، قَائِلِينَ: نَرِيدُ أَنْ نَصْفِي رُوحَكَ مِنْ جَسْمِكَ، فَيَقُولُ: قَلْتُ فِي نَفْسِي: هَذَا الْكُونُ الْمَتَّقَنُ الْعَجِيبُ صَاحِبُهُ يَبْعَثُ دِينًا بِهَذِهِ الصُّورَةِ؟! قَالَ: لَا

يمكن أن يكون هذا دين الذي خلق هذا الوجود؛ لأننا نرى في هذا الكون خلقاً بديعاً، خلقاً مُتقناً، ثم نرى في هذا الدين ديناً هابطاً مؤذياً، يستحيل أن يكون هذا دين رب العالمين.

وقلنا: إنه رأى في المنام الأشخاص الثلاثة، وعليهم ملابس بيضاء، فسألهم مَنْ أنتم؟ قالوا: أتباع محمد ﷺ، فاستيقظ من نومه يبحث عن محمد، حتى هداه الله ودخل المسجد، وكان فيه أحد علماء الأزهر آنذاك، فأسلم على يده، وتسمّى بعبد الرحمن الأنصاري.

الشاهد أن قلبه ما تقبل هذه الصورة من الدين، فقال: نحن نرى في هذا الوجود إتقاناً في كل شيء، ثم يكون دين الذي أتقن كل شيء هكذا! فالعقل البشري قابل للهبوط وقابل للارتفاع، ولا يرفعه إلا الإيمان والعلم، فكلما انتشر الإيمان والعلم في مكان، وظهرت أنوار النبوة؛ حقق الإنسان معنى الإنسانية.

فعندما نرى هذه الصورة الجاهلية؛ نحمد الله ﷻ على نعمة الإسلام، ونحرص على توسيع دائرة المعرفة بين المسلمين، وإنقاذ المسلمين، حتى يعودوا لدورهم، فإن البشرية تترقب مَنْ ينقذها من جاهليتها، اليوم في الغرب المصنع الذي قد اكتشف ولديه تقدم مادي؛ فيه من الخرافات ما لا ينقص عن مثل خرافات الجاهلية؛ لأن العقل لا يصفيه صناعة مادية، لا ينقيه إلا دين إلهي.

فهؤلاء ليس عندهم ما ينقي ضمائرهم ولا عقولهم ولا قلوبهم، وعندهم من التصورات ما لا يقل عن تصورات الجاهلية الأولى، فعندهم من الخرافات أشياء كثيرة، رغم صناعاتهم ورغم كشوفاتهم المادية.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وروى النسائي وابن مردويه عن أبي الطفيل قال لما فتح رسول الله ﷺ مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة وكانت بها العزى، فأتاها خالد وكانت على ثلاث سمرات، فقطع السمرات وهدم البيت الذي كان عليها، ثم أتى النبي ﷺ فأخبره، فقال: ارجع فإنك لم تصنع شيئاً، فرجع خالد، فلما أبصرته السدنة وهم حجبته امتنعوا في الجبل، وهم يقولون: يا عزى يا عزى فأتاها خالد، فإذا امرأة عريانة ناشرة شعرها تحفن التراب على رأسها، فعلاها بالسيف حتى قتلها، ثم رجع إلى رسول الله ﷺ، فأخبره، فقال: تلك العزى.

الشرح

هذه الرواية لا توجد في دواوين الأحاديث المشهورة، لكن توجد في كتب التفاسير التي تجمع فيها كثيراً من الروايات التي لا يصح سندها، فهذا الحديث قال فيه المحقق: إن سنده حسن، لكن الحقيقة أن إسناده ليس حسناً، فيه شخص يُسمى الوليد ابن جميع، وثقه بعض العلماء كابن معين والعجلي، وقال الإمام أحمد: لا بأس به، لكن ابن حبان قال: فحش تفرده، فبطل الاحتجاج به، يعني أنه يأتي بروايات غريبة لم يشاركه فيها أحد، والعلماء في دراسة أحوال الرواة يأتون إلى الراوي، فمثلاً الصحابي أبو الطفيل مَنْ رَوَى عنه من العلماء التابعين؟ مثلاً خمسة أشخاص أو عشرة، تسعة أشخاص أو ثمانية أشخاص رَوَوْا أحاديث متقاربة، لكن هناك رَوِيَ واحد ذكر روايات ما أوردها العشرة الذين أخذوا عن هذا الصحابي، ولم يرد مثلها عن بقية الصحابة، والرواة الآخرون في مرتبة عالية من التوثيق، والراوي الذي رَوَى هذه الرواية أقل توثيقاً من أولئك الرواة، فيقول العلماء: هذا يُسمى متفرداً -

أي تفرّد بهذه الرواية-، فإذا لم يجد العلماء مَنْ رَوَى هذه الرواية ممن شاركه في الطلب، يرون أن هذا يخل بثقته، بحفظه أو بعدالته، فلا يُستشهد به، وهناك كتاب في الضعفاء اسمه الكامل في الضعفاء لابن عدي، هذا منهجه، يأتي إلى الراوي ثم يورد أحاديثه، ويقول: هذا الراوي رَوَى هذا الحديث، وهذا الحديث، وهذا الحديث، أما هذا الحديث فقد رواه فلان، فارتفع التفرّد عن هذا الراوي، وأما هذا الحديث فلم نجد أحدًا من الرواة ذكره.

ثم يأتون إلى حديث آخر، فيقولوا هذا الحديث كذلك رواه عن صحابي آخر، ولم نجد أحدًا من الرواة ذكره، هذا يُضعف هذا الراوي؛ لأن تفرّده برواية واحدة بين عشرات الرواة يدل على إما أنه قد اختلق هذه الرواية، أو قد وَهَمَ، فرفع حديثًا موقوفًا، أو حديثًا مقطوعًا، أو اجتهد، أو سمع من شخص ضعيف ولكن أسقطه من السند، وهذا يُسمى مُدلسًا، أو نحو ذلك.

فالعلماء لديهم استقراء، وهذا ابن حبان رحمته الله في مقدمة صحيحه ذكر منهجه، وكيف ينتقي الرواة، فإنه يقول: لا أروي في كتابي هذا عن مدلس، إلا إذا صرّح بالتحديث، قال (حدثنا)، أما إذا قال المدلس (عن) فلا يروي عنه، ولا شك أن هذا في أعلى درجات الاحتياط، لكنه رحمته الله أحيانًا يوثق الضعفاء والمجاهيل، يقول العلماء في شخص: مجهول، فتجده عند ابن حبان ثقة، والعلماء قالوا: مجهول -أي لا يُعرَف بطلب العلم-، لكنه رحمته الله ذكر منهج المحدثين في مقدمة كتابه.

فهذا الحديث إذن ضعيف بهذه الرواية.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال ابن هشام: وكانوا يسمعون منها الصوت، وقال أبو صالح: العزى نخلة كانوا يعلقون عليها السيور والعهن، رواه عبد بن حميد وابن جرير، فتأمل فعل المشركين مع هذا الوثن ووازن بينه وبين ما يفعله عباد القبور من دعائها والذبح عندها وتعليق الخيوط وإلقاء الخرق في ضرائح الأموات ونحو ذلك، فالله المستعان.

الشرح

هذا كذلك يشير إلى ما يفعله الجاهلية عند هذه الأصنام، وهو أنهم يضعون عليها الخرق أو السيور؛ لطلب البركة، ونحن نرى كثيراً من الحجاج يأتون إلى هنا، فتراهم يفعلون هذا الفعل، أحياناً بخيوط تُعَقَّد، أو بأكوام حجارة تُكَوَّم، أو برسائل كانت توضع أحياناً في القبر النبوي، أو أمثال ذلك، فهؤلاء مساكين -نسأل الله أن يغفر لهم-، نحن نعتقد أن فعلهم هذا عن جهل، وليس عن علم، وتعلمون حال العالم الإسلامي اليوم، في كثير من بلاد المسلمين لا يوجد العلم الشرعي الصحيح، بل ربما يوجد من العلماء مَنْ يقوي البدعة، وهو يعلم أنها بدعة، لكن يقول: لا نطبق مخالفة العامة، فيتركهم على شركهم، يموت المسلم على شركٍ وهو يعلم أنه شرك، ويقول: لا يستطيع مخالفة العامة، فهذا -نعوذ بالله- يحمل أوزار هؤلاء الأشخاص يوم القيامة.

فالمسلمون في كثير من بلاد المسلمين على هذا الحال، يعتقدون النفع والضرر في أشياء لم يجعل الله فيها نفعاً أو ضرراً، فصرفوا تعظيمهم ورجاءهم وخشيتهم وخوفهم ومحبتهم لغير الله ﷻ، وهذا شرك يُعاقب صاحبه يوم

القيامة، إن لم يرحمه الله بجهله، فهذا نسأل الله أن يرحمهم وأن يغفر لهم؛ لأنهم فعلوا هذه الأفعال في العصر الحاضر عن جهل غير متعمد.

وقد وردَ في رسالة بعثها الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله إلى شيخ مكة يقول: إنني لا أكفر الذين يعبدون قبر السيد البدوي، إذا لم يعلموا أن هذا شرك -يعني لا يعاقب الله الإنسان بجهله-، ربنا أرحم الراحمين، فإنه لا يعاقب الإنسان على جهل، وهو لا يعلم أن هذا باطل، لكن يقع الإثم على العلماء الذين يعلمون، ثم يسكتون.

بل بعضهم يقول: لا نريد أن نفرق الناس، ولا نشوش على الناس، كلام عجيب يسمعه الإنسان من بعض العلماء، لا يرى فيه رائحة العلم، بل يرى فيه رائحة النفاق؛ لأن عليه أن يبلغ، وأن ينقذ الناس، وأن يعلمهم دينهم.

فيعرف أن هذا باطل، وأنه لا يجوز أن يسكت عليه، ثم يقول: لا نريد أن تفوق العامة! فالأنبياء جاؤوا يفرقون العامة، جاؤوا والناس على شرك، ودعوا الناس فافترق الناس إلى فريقين: فريق الإيمان وفريق الكفر، فالأنبياء كانوا مخطئين! فهذا يقوله جهلة الناس في كثير من بلاد المسلمين.



قَالَ (الْمَوْلَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ):

وأما مناة فكانت بالمشلل عند قديد بين مكة والمدينة، وكانت خزاعة والأوس والخزرج يعظمونها ويهلون منها للحج إلى الكعبة، وأصل اشتقاقها من اسم الله المنان، وقيل: من منى الله الشيء إذا قدره، وقيل: سميت مناة لكثرة ما يمنى أي يراق عندها من الدماء للتبرك بها. قال ابن هشام: فبعث رسول الله ﷺ علياً فهدمها عام الفتح، قال ابن اسحق في السيرة: وقد كانت العرب اتخذت مع الكعبة طواغيت، وهي بيوت تعظمها كتعظيم الكعبة، لها سدنة وحجاب، وتهدي لها كما يهدي للكعبة، وتطوف بها وتنحر عندها، وهي تعرف فضل الكعبة عليها؛ لأنها كانت قد عرفت أنها بيت إبراهيم عليه السلام ومسجده. قلت: هذا الذي ذكره ابن اسحق من شرك العرب هو بعينه الذي يفعله عباد القبور بل زادوا على الأولين، إذا تبين هذا فمعنى الآية كما قال القرطبي إن فيها حذفاً تقديره: أفرأيتم هذه الآلهة هل نفعت أو ضرت حتى تكون شركاء لله؟.

الشرح

يقول أن القرطبي رحمه الله وهو أحد الأعلام في التفسير، يقول: لا بد من تقدير محذوف، وهكذا اللغة العربية من خصائصها أنها لا بد من تقدير محذوف في كثير من ألفاظها وأساليبها، والعرب لا تحذف الشيء إلا إذا أمكن أن يُعرف من خلال السياق، وتحذفه لحكمة ومقصد، فهنا القرآن الكريم يستفسر، ويورد هذا الاستفسار في صيغة سؤال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ (١١) وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، أي يقول: هل فيهن نفع أو ضرر لأحد؟ أو هل ينفعن أو يضررن أحداً من الناس؟

فهذا الاستفهام لبيان سخافة عقولهم، وانحطاط تفكيرهم، حيث كانوا يعتقدون أن فيها نفعاً أو ضرراً، وهي لا تنفع ولا تضر، وهذه السورة وردت فيها كذلك ما يتعلق بقول المشركين: إن الملائكة بنات الله، وهنا هم جعلوا هذه الأصنام بأسماء الموثنات، ويقول ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِمُؤْمِنَاتِنَآ إِذَا جُنِبْنَ غُيُوبَهُنَّ سَمِعْنَ نَفْسَهُنَّ يَقُولُ لِمَ تَقُولِينَ لِمَن تَصِفْنَ أُمَّ لَقَدْ جِئْتُمُوهُنَّ حَتَّىٰ إِنْ كُنَّ عَلَيْكُمْ ذُرِّيٌّ مُّغْتَسِبٌ لَّآ أَهْلٌ لَّهِنَّ وَلَا يَسْتَبِيحْنَ عَلَيْكُمْ أَنْ يُسَمَّيَنَّاهُنَّ سَمَاءً وَلَا يَتَمَنَّاهُنَّ وَلَا يَقَبُّوهُنَّ وَلَا يَمْسِكُمْ عَلَيْهِنَّ أَيْدِيكُمْ وَلَا يَمْسِكُمْ عَلَيْهِنَّ أَرْجُلُكُمْ وَلَا يَنْجُبْنَ عَلَيْهِنَّ أَغْيَالُهُنَّ وَلَا حُجُومُهُنَّ وَلَا يَمْنَحْنَ لَوَارِثَهُنَّ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُعْطُونَ﴾ [النجم: ٢١، ٢٢]، يعني: إنكم أنتم لا ترضون أن يكون لكم البنات، ثم ترضون أن يكون البنات لله؟!

وهناك قصة وقعت للباقلاني رحمته الله وهو من علماء الكلام، بل من الجيل الأول من علماء الكلام، وكان أقرب إلى السلف، بعثه الوالي إلى أحد ملوك الكفار، وكان ذلك الملك لا يدخل أحد إليه إلا وهو راکع له، فعرفت حاشية الملك أن الباقلاني مسلم، وأنه لا يركع لأحد، فعملوا حيلة، أنزلوا الباب حتى يدخل مضطراً راکعاً، فوصل الباقلاني رحمته الله، وكان ذكياً، فعرف الحيلة، فدخل من الخلف، يعني رجع ودخل على وراء إلى الملك، حتى لا يدخل راکعاً، فهذا أغضبهم وأزعجهم، ثم عندما دخل وجد علماء النصارى، فسألهم كيف حالكم؟ كيف حال أبنائكم وبناتكم؟ فغضبوا، وقالوا: أما وجد خليفة المسلمين أن يبعث إنساناً غيرك يعلم أننا لا نتزوج، وليس لنا أولاد ولا بنات؟! تقول: كيف حال أولادكم وبناتكم؟! قال: سبحان الله! تتزهون أنتم المخلوقون عن الولد، وتنسبونه إلى الله الذي خلقكم، وتقولون: إن عيسى ابن الله، وأنتم تتزهون أن يكون لكم أولاد! يعني: أنتم لا تتزوجون، وهذا مبالغة في الطُّهر والكمال البشري كما تزعمون، وتعتقدون أن الله الذي خلقكم له ولد، فقالوا: أخرجوه من بلدكم، لا يفسد عليكم الناس، وهكذا الجاهلية، الله يقول لهم: أنتم الآن تعتقدون أن البنات فيهن نقص وضعف، والشخص إذا بُشِّرَ بأنثى ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (٥٨) يَتَوَرَّى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ

أَيْمَسِكُهُ عَلَى هُوٍّ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٥٩﴾ [النحل: ٥٨، ٥٩]، فكانوا إذا بُشِّرَ أحدهم بالأنثى، يغضب ويحزن ويشعر بالنقص، ثم يقول: إن البنات لله، فينسبهن إلى الله، فيقول الله: هذه قسمة ضيزى - قسمة جائرة غير عادلة -، وما أراد الله أنهم لو جعلوا الأولاد له، لكانت قسمة صحيحة، بل هذا تسفيه لرأيهم، فيقول: مع شرككم عقولكم ناقصة، أنتم تتزهون عن البنات، وتنسبنهن إلى الله ﷻ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقال غيره: ومناة الثالثة الأخرى ذم، وهي المتأخرة الوضيعة المقدار كقوله وقالت أولاهم لأخراهم أي وضعاؤهم لرؤسائهم، وقوله: ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١]، قال ابن كثير: أي أتجعلون له ولداً وتجعلون ولده الأنثى وتختارون لكم الذكور، وقال غيره: يجوز أن يراد اللات والعزى ومناة إناث وقد جعلتموهن لله شركاء، ومن شأنكم أن تحتقروا الإناث وتستنكفوا من أن يولدن لكم أو ينسبن إليكم، فكيف تجعلون هؤلاء الإناث أنداداً لله وتسمونهن آلهة؟.

الشرح

هو كما سبق أن الله ﷻ يقول: أنتم لا ترضون أن يُنسب إليكم البنات، ثم تعتقدون أن هذه الأسماء المؤنثة تشارك الله ﷻ في العبودية، ويُخضع لها، ويُتقرب إليها، وهذا من سخافة عقولكم، ونقص تفكيركم.



قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

قلت: ما أقرب هذا القول إلى سياق الآية وقوله: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ (٢٢) أي جور وباطلة، فكيف تقاسمون ربكم هذه القسمة التي لو كانت بين مخلوقين كانت جوراً وسفهاً، فتزهون أنفسكم عن الاناث وتجعلونهن لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

الشرح

هذا تصور الجاهلية، وقد ذكرنا: أن الجاهلية ترى في النساء نقصاً، حتى إن الشخص إذا بُشِّرَ بنت يصبح حزيناً، ويختفي من الناس، لكن الإسلام قد أبطل ذلك، ورفع من مكانة المرأة، وذكر ﷺ أن الرجل والمرأة خُلِقَا من نفس واحدة، فكلاهما يتمتعان بصفة الإنسانية، وإن كانت اختصاصات النساء غير اختصاصات الرجال، لكن من حيث الكرامة الإنسانية، كلاهما مُكْرَم.

بل كان لبعض نساء رسول الله ﷺ في حياته مواقف، كان يستشيرهن في بعض المواقف، وكُنَّ يُشَرْنَ عليه بمشورات أخذ بها ﷺ، منها في صلح الحديبية عندما اصططح المسلمون مع قريش، ثم أمر الرسول ﷺ الناس أن يحلقوا رؤوسهم، وأن يذبحوا هديهم، فلم يفعلوا، لم يمتنعوا عن الفعل عصيانياً، لكن قالوا: رجاء أن يوجد الفرج؛ لأنهم عندما رأوا الرسول ﷺ لم يحلق، ظنوا أن هناك أملاً، فدخل على إحدى أمهات المؤمنين، وهو في حالة الغضب، فسأله فقال: (ومالي لا أغضب، وأنا أمر فلا أتبع)^(١)، فقالت: أخرج

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا رأى الغضب في وجهه، برقم: (٩٩٤٦)، (٨٢/٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب فسخ الحج، برقم: (٢٩٨٢)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٨٥٢٣)، (٣٠/٤٨٧)، وأبو يعلى في المسند، برقم: (١٦٧٢)، (٣/٢٣٤).

فأخلق رأسك، فخرج ﷺ فبدأ بخلق رأسه، فبدأ الصحابة رضي الله عنهم بخلق رؤسهم، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً من شدة الزحام، عندما رأوه بدأ فعلياً، فما بقي عندهم أمل.

فأخذ برأيها ومشورتها، لا كما يقال في الكلام الدارج: شاوروهن وخالفوهن، فبعض النساء لديهن من العقل ما يعين زوجها وأولادها، وهل يكون الرجال على مستوى التربية الجيدة، إلا إذا كان وراءهم نساء صالحات عاقلات؟

فليس العقل خاصاً للرجل، وإن كان الله ﷻ قد جعل للرجل من ذلك الحظ الأوفر؛ لأنه كلّفه بمسؤولية أعظم، وهي القوامة على الأسرة، فجعل لديه من المميزات ما يجعله أهلاً للقيادة.

فالإسلام لا يحقّر المرأة، وإن كان لا يكلفها كما يكلف الرجل، لكن من حيث المكانة والحقوق والكرامة، فالمرأة لا تنقص قيمتها وكرامتها عن الرجال؛ لأن كلا النوعين أو كلا الجنسين خلق الله، وإن كان يختلف في اختصاص النساء عن اختصاص الرجال.

أما في الجاهلية فكانت المرأة كالمتاع، لا قيمة لها، ولا رأي لها، ولا تملك، بل كان الرجل يستحي أن يقول: لدي بنات، بل ذكر عن عمر رضي الله عنه أنه بعث بابنته، أو أخذ ابنته فدفنها في التراب، وهي حية؛ لأنه كان يرى أن بقاءها عار، وكانت القبائل يغزو بعضها بعضاً، فيخشى الإنسان أن تؤخذ ابنته، فيعير بعارها، فيدفنها ويقتلها وهي حية، فجاء الإسلام فأحيى المؤودة، وحرّم الوأد، وشدد النكير، وأكرم المرأة، وبين أنها والرجل خلقاً من نفس واحدة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ [النجم: ٢٣]، قال ابن كثير: ثم قال منكراً عليهم فيما ابتدعوه وأحدثوه من الكذب والافتراء والكفر من عبادة الاصنام وتسميتها آلهة ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ أي من تلقاء أنفسكم ﴿مَا أَنْزَلَ اللهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ أي من حجة ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ أي ليس لهم مستند إلا حسن ظنهم بآبائهم الذين سلكوا هذا المسلك الباطل قبلهم.

الشرح

و قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ (١١) وَمَنَوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ الذِّكْرُ وَلَهُ الْأُنْثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾﴾ [النجم: ١٩-٢٢]، القرآن الكريم أحياناً يذكر أول الكلام، ولا يذكر آخره، يتركه للسامع، فقال في قوله ﷺ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ (١١)، لم يأت جوابها، لكن ينبه الله ﷻ الإنسان العاقل على هذا المعتقد الجاهلي، الذي يدل على انحطاط العقل الجاهلي آنذاك، والقرآن الكريم يذكر قصص الماضين؛ ليربي العقل المسلم؛ فإن الإنسان لا يكمل إلا إذا كمل فيه ثلاثة جوانب: العلم والدين والعقل.

فإذا كملت هذه الجوانب الثلاثة كَمُلَ الإنسان، ولا يعني كمال الإنسان أنه لا يخطئ، فالكمال كمالان: كمال إلهي، وكمال بشري، الكمال الإلهي خاص بالله ﷻ، لا خطأ فيه، ولا قصور، ولا عيب، كمال مُطلق، لكن الكمال البشري يكون فيه الخطأ، فإذا كان الخطأ لدى الإنسان قليلاً، يُسمى كاملاً، فنينا ﷻ أكمل البشر، لكن القرآن ذكر له مواطن عاتبه فيها ﷻ، لكنها

مواطن تدل على كماله، فإن ما عُوِّبَ فيه في القرآن قليل؛ لأن الإنسان لو لم يخطئ؛ لكان مثل الله ﷻ، فالإنسان من صفاته أنه يخطئ، لكن من كماله أن تُعَدَّ أخطاؤه، فكلما قلت أخطاؤه، اقترب من مرتبة الكمال.

فالعقل الجاهلي كان منحطاً، وسببه عدم وجود العلم الشرعي؛ فإن قريشاً كان فيهم عقلاء، لكن لعدم وجود العلم الشرعي الذي يرفع هذا العقل، كان عقلهم منحطاً.

فالله ﷻ يشير إلى انحطاط عقولهم، يقول: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُزَّىٰ ۖ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۚ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠]، هذه أسماء مؤنثة، والجاهلون يترفعون ويكرهون أن يكون لهم بنات؛ ومع ذلك ينسبون البنات إلى الله ﷻ، بل يعتقدون أن البنات آلهة، فجعلوا آلهتهم إناثاً، وهم يترفعون عن البنات: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۚ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ۚ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۗ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ۚ﴾ [النحل: ٥٨، ٥٩]، يقول: أنتم تكرهون وتنفرون أن يكون لكم بنات، ومع ذلك تنسبونها إلى الله، بل تعتقدون أنها آلهة! فهنا ينعَى عليهم عقولهم.

والله ﷻ يذكر تجارب ومواقف الأمم الماضية؛ ليربي هذه الأمة؛ لأن العقل هو التجربة والعلم، وفي العقل المادي أن الصناعات تجارب مرت بمراحل، فأصبحت علماً، فالتجربة تُنْضِجَ العقل، فالأمم الماضية كانت لها مواقف، وهذه المواقف كان فيها قصور عقلي، والله ﷻ يذكر تلك الجوانب التي فيها قصور؛ ليكمل عقل الأمة الإسلامية، فذكر عن بني إسرائيل كثيراً المواقف العجيبة، فهؤلاء اليهود قوم موسى ﷺ كم ذكر الله لهم من مواقف تدل على قصور العقل! مع أنهم رأوا من الآيات العظيمة والمواقف الكبيرة ما

يُبْهِرُ الْعَقْلَ، رَأَوْا عَصَى تَتَحَرَّكُ وَتَبْلَعُ جَمِيعَ السَّحَرِ، رَأَوْا مُوسَى ﷺ يُضْرَبُ الْبَحْرَ بِعَصَاهُ فَيَنْفَلِقُ، فَيَمْشُونَ مِنْهُ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ وَيَهْلِكُ عَدُوهُمْ، رَأَوْا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً.

ومع ذلك رافقهم القصور العقلي، فبعد أن نجوا من فرعون وجنوده، مروا على قوم يعبدون الأصنام، ماذا قالوا؟ ﴿قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ما الذي جعل موسى ﷺ يتحمل العذاب والعنت والمشقة! إلا توحيد الله ﷻ، إلا ألا يُعْبَدُ إِلَّا اللَّهُ، وكذلك في قضية البقرة، قالوا ادع لنا ربك، مع أن الله ربهم أيضًا، قالوا في كل مرة: ادع لنا ربك، ثم أخيرًا قالوا: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ ﴿٧٠﴾ [البقرة: ٧٠]، فموسى ﷺ لما أخبرهم بالبقرة، قالوا: ﴿قَالُوا أَكُنَّ حِجَّتَ بِالْحَقِّ﴾، يعني في السابق ما جاء بالحق، وكذلك في قصة دخولهم إلى الأرض المقدسة، أمرهم موسى ﷺ بالدخول إلى الأرض المقدسة، وحاول فيهم ووعدهم، فقالوا: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، مواقف تدل على قصور العقل في تلك المجتمعات، يذكرها القرآن؛ ليربي فينا العقل.

فسعد بن عبادة رضي الله عنه استفاد من هذه التجربة في غزوة بدر، عندما قال ﷺ: (أشيروا علي أيها الناس)، فأشار أبو بكر رضي الله عنه فقال له: اجلس، ثم أشار عمر رضي الله عنه فقال: اجلس، ثم قال سعد بن عبادة رضي الله عنه: كأنك تريدنا يا رسول الله، قال: أجل، فقال سعد: والله يا رسول الله، لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، لكن اذهب فقاتل، فنحن معك أمامك، ومن خلفك، وبين يديك، وعن

يمينك، وعن شمالك، والله لو سرت بنا إلى برك الغماد، لسرنا معك، ولو خُضت بنا هذا البحر، لخضناه معك، ما تخلف منا رجل واحد^(١).

فهذه هي التجربة، ولهذا كان النبي ﷺ يذكر المسلمين بهذه المواقف، سيأتي في الحديث عندما قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، ربطه بحديث قوم موسى ﷺ، لكن الذين قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، كانوا ممن أسلم في الفتح، كما جاء في الحديث: وكنا حدثاء عهد بكفر، يعني قريبين للإسلام، أما من تربى على مائدة القرآن، فقد نضج عقله، وأصبح إنساناً آخر.

كذلك في قوم عيسى ﷺ عندما طلب الحواريون الذين أوحى الله إليهم، فأسلموا وأشهدوا الله على إسلامهم، ثم قالوا: ﴿يَعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: ١١٢]، هل يستطيع ربك! مع أنه ربه، لكن هذه النواقص في حياة المجتمعات الماضية يعرضها القرآن؛ ليربي فينا العقل، فإن العقل مهم للمسلم، ينبغي له أن يحرص على كمال علمه، وكمال دينه، وكمال عقله، فمثلاً: وردت الأحاديث بالحث على الصلاة بين الأذنين، والمغرب فيها أذانان كبقية الفروض، فيها أذان وإقامة، وكلاهما يسميان أذنين، فالإنسان إذا عرف أن الحديث جاء يحث على الصلاة بعد الأذان هذا علم، فعنده علم، ويحب أن يحصل على هذا الأجر؛ لأن عنده ديناً، فأصبح عنده علم ودين، فالدين يدفعه للعمل، يقف يصلي ركعتين، هنا

(١) أخرج هذه القصة باختلاف في اللفظ الحاكم في المستدرک، کتاب معرفة الصحابة، باب مناقب سعد بن عباد الخزرجي، برقم: (٥١٦٩)، وقال: صحيح على شرط مسلم، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وابن حبان في صحيحه، كتاب السير، ذكر الاستحباب للإمام أي يستشير المسلمين، برقم: (٤٧٢٢)، (٢٤/١١).

يأتي دور العقل، فإذا وقف هنا والزمن بين الأذنين خمس دقائق، واستفتح سورة البقرة، يريد أن يطيل الصلاة، فتقام الصلاة الثانية ولم ينتهي من سورة البقرة، في الصلاة الأولى، ويسلم وتفوته الصلاة، فعنده دين، وعنده علم، لكن ما عنده عقل، فهنا يأتي دور العقل، فالإنسان قد يكون عنده علم ودين، لكن لا يعرف كيف يطبق هذا العلم؟ وكيف يستفيد من هذا العلم؟ فهنا يأتي كمال العقل، لهذا الأمة الإسلامية ضربت أروع الأمثال في كمال العقل.

الرجل العربي القرشي الجاهلي الذي كان بالأمس يدفن ابنته ويقتل ابنه، يصبح اليوم بترية القرآن قائداً، يصبح له من الكلام ما يستشهد به العلماء، ويستأنسون به، ويستبصرون به، وتجمع أقوالهم كلها حكم.

فالقرآن ربّي فيهم هذا العقل، تغير هذا العقل، كان عقلاً جاهلياً، وقد يكون هناك شخصان لهما عقلان متساويان، لكن أحدهما مسلم والآخر كافر، المسلم يدرك بعقله بسبب تربية القرآن له، ما لا يدركه الكافر الذي يساويه في عقله، ولهذا رأينا الأمة الإسلامية في خمسين عاماً تفتح الأرض، وتهدم الحضارات، وعندها من الاستعدادات ما أبهر البشرية؛ لأنهم تربوا على مائدة القرآن.

فالقرآن هنا ينعي على قريش سخافة عقلها، وانحطاط تفكيرها، أتجعلون أنتم لأنفسكم الذكور، وتجعلون لله الإناث؟! هم لو جعلوا لله الذكور ولهم الإناث، لا يُقبل منهم أصلاً؛ لأن كليهما شرك وحرام، لكن هنا أراد القرآن أن يبين سخافة العقل الجاهلي، ﴿الْكُفْرُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ ﴿النجم: ٢١﴾.

فهذه الآية فيها تربية عقلية، وكذلك المواقف الكثيرة، قصة طالوت مع من رافقه، ثلاث مرات تقريباً وهو يصفي فيهم، حتى خلص له فئة ممن يقاتل معه عدوه جالوت.

الشاهد أن القرآن الكريم يعرض علينا ما حدث في الأمم الماضية؛ ليربي فينا العقل، فالإنسان المسلم ينبغي أن يحرص أن يكون أعقل الناس، فالذي يجالس العقلاء يكون عاقلاً، والذي يجالس الحكماء يكون حكيماً، والذي يجالس الأطباء يكون طبيباً، والذي يعيش مع الله، ويقرأ كلامه، لابد أن يكون أرقى الناس، وأرفعهم تفكيراً، وإدراكاً، وملاحظة، وفراصة.

لكن نجد في كثير من الصالحين غفلة وبلادة وسذاجة؛ لأنه لم يأت إلى كتاب الله، ويتعلم منه ما يربي عقله، ولم يأت إلى السنة ليتعلم منها ما يربي عقله، تجده ليست عنده من الآلات التي يدرك بها مغازي العبارات وإشارات القرآن، ما يفتق عقله.

فينبغي أن نأتي إلى كلام الله، ولدينا من العقل والفهم ما يمكننا من استنباط الدلالات، من الاستفادة من كلام الله رب العالمين، وعلم الله لا يقارن بعلم البشر، فالقرآن كله علم الله، ولكن نجد بعض الصالحين وأهل العلم لديهم انغلاق وضيق صدر، وليس لديهم النظرة البعيدة والإدراك الحسن لكثير من مرامي كتاب الله، وهو قصور في التلقي.

الصحابة رضي الله عنهم كان لديهم حاسة اللغة حاسة طبيعية، كانوا عرباً فصحاء، وكانوا في قمة اللغة، فيدركون المرامي والمغازي من كلام الله، لكن نحن في العصور المتأخرة أصبحنا نحتاج إلى تعلم اللغة، حتى ندرك إشارات كلام الله، فكلام الله علمه، وهو يعلم كل شيء، ولا تخفى عليه خافية، ما من لفظة أو عبارة قُدِّمت أو أُخِّرت في كتاب الله إلا ولها مغزى.

فمثلاً الإنسان إذا أراد أن يعرف أصله؟ فيقرأ في أول سورة البقرة كيف وُجد آدم عليه السلام، يحتاج الإنسان أن يعرف بداية الأمر، ما هو ما أصله؟ فيأتي إلى

القرآن فيجده يشرح كيف وجد أبونا آدم ﷺ، وأبونا آدم ﷺ في الجنة لم يكن عنده تجربة، ولم يكن عنده خبرة، فاستطاع إبليس أن يخدعه، كما قال تعالى: ﴿وَقَاسَمُهُمَا إِنْ كُنَّا لِمَنِ النَّصِيبُ﴾ ﴿٢١﴾ [الأعراف: ٢١]؛ لأنه لم يكن في الجنة سنة أو سنتين فقط، ولا أدريس فقد يكون مكث فترة طويلة جدًا؛ لأن الله قال أنه نسي ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسَىٰ﴾ [طه: ١١٥]، فلعله مرَّ فترة طويلة، فجاء إبليس وأقسم بالله أنه ناصح له، آدم ﷺ لم يظن أن أحدًا من خلق الله يجروء على أن يقسم بالله كاذبًا، تعظيم الله في قلبه جعله ينخدع، لكن عندما نزل إلى الأرض، لا يستطيع إبليس أن يخدعه مرة أخرى.

فبعض الصالحين قد يُخدعون؛ لأنهم ليست لديهم التجربة والخبرة والتأمل في قصص الماضين، والقرآن يعرض قصص الماضين عرضًا عجيبًا، وكل ذلك تربية لعقولنا وأفكارنا ومواقفنا، فينبغي لنا أن نتأمل هذا في كتاب الله، وأن نقرأ كلام الله لهذه المقاصد، ليست فقط للبركة، القرآن كله بركة لا شك، لكن ينبغي أن يرافق المقصد في البركة والأجر فهم المراد؛ لأن القرآن خطاب لنا، الله يخاطبنا ويريد منا أن نستفيد من خطابه ﷻ، فهذا ما يتعلق بهذه الآية.



قال المؤلف رحمه الله:

وقوله: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ (٢٢) أي جور وباطلة، فكيف تقاسمون ربكم هذه القسمة التي لو كانت بين مخلوقين كانت جوراً وسفهاً، فتنزهون أنفسكم عن الاناث وتجعلونهن لله تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ [النجم: ٢٣]، قال ابن كثير: ثم قال منكرأ عليهم فيما ابتدعوه وأحدثوه من الكذب والافتراء والكفر من عبادة الأصنام وتسميتها آلهة ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ أي من تلقاء أنفسكم ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ أي من حجة ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ أي ليس لهم مستند إلا حسن ظنهم بأبائهم الذين سلكوا هذا المسلك الباطل قبلهم وإلا حظ أنفسهم في رياستهم وتعظيم آبائهم الأقدمين.

الشرح

الأسماء لها جانبان: لفظ ومعنى، فالاسم الذي لا معنى له، أي لا حقيقة لمعناه، مُهمَل، كما يقول علماء النحو: الأسماء على قسمين: مستعمل ومهمَل، مثلاً قالوا: زيد لفظ له معنى يدل على شخص، لكن لو قلنا اللفظة فقلنا: "دیز" لا يدل على شيء، فالله ﷻ يقول هذه أسماء لا حقيقة لها، ليست لها حقيقة في الواقع، أنتم سميتموها وآباؤكم، وسبب هذا الخطأ هو أنهم يتبعون الظن، وقلنا درجات العلم: عندنا الوهم، ثم الشك، ثم الظن، ثم العلم الذي هو أعلى درجات العلم، ويأتي على درجات: علم اليقين، وعين اليقين، وحقيقة اليقين.

فالوهم ما كان تحت ٥٠٪ يعني أقل بكثير جدًا، فالشخص يتوهم ما لا حقيقة له، فالوهم هو اسم لا يدل على معنى حقيقي قائم، والظن ما كان فوق ٥٠٪، والشك ما كان ٥٠٪، ولذا جاء الحديث (إذا شك أحدكم).

الظن تحت العلم؛ وقد جاء في كتاب الله كثيرًا وصف العلم بالظن؛ لأن الظن أقل من العلم، فهناك: الوهم، الشك، الظن، العلم.

الوهم ما كان تحت ٥٠٪، والشك ما تساوى طرفاه، ولذا جاء في الحديث: (إذا شك أحدكم في صلاته)^(١)، أي استوى الطرفين، لكن لو ظن فزاد نسبة التوقع أو الاحتمال، أصبح ظنًا، يكون هذا راجحًا، لهذا قال العلماء: يُعْمَل بالظن.

مثال ذلك: لو أن إنسانًا قُتِلَ، فشهد شخصان أن الذي قتله فلان، هذا بينة وهم الشهود، فليس شهادتهم تجزم أن هذا الشخص فعلاً قتل، بل هذا ظن، يعني علامة وقرينة تدل، لا نستطيع أن نجزم أن فلانًا قتل، لكن ليس هناك وسيلة أخرى للوصول إلى الأحكام ومعرفة الحقائق إلا طريق الظن، فالشهود إنما هم قرينة أو دلالة تدل على الحدث، لكن ليس يقينًا، قد يكذبان، قد يتواطئان على أن يشهدا على شخص لم يعمل.

فقريش يقول عنهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٣]، فإذا كانت قريش تتبع الظن، فنحن من باب أولى ألا نتبع الظن؛ لأن الله عاتبهم ووبخهم على اتباعهم للظن، والله يقول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب التوجه إلى القبلة حيث كان، برقم:

(٤٠١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له، برقم:

(٥٧١)، (١/٤٠٠).

[الإسراء: ٣٦]، نحن مطالبون ألا نتبع إلا ما كان فيه علم.

فالعلم هو الذي أمرنا به كما قال الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾

[محمد: ١٩]، قال البخاري رحمه الله في صحيحه: بدأ بالعلم قبل القول والعمل.

ففرق بين الظن الذي هو قريب من الشك، والظن الذي هو قريب من العلم، الذي تكون له دلالات تدل عليه، فإن الظن قد يكون بعضه من الشك، أو من الوهم، وبعضه قد يكون من العلم الذي أمرنا باتباعه.

فهنا يقول الله ﷻ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]،

الهوى يصد الإنسان عن الحق، وهو يعلم أنه حق، لهذا يقول ﷺ عن قريش: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾، يعلمون أنك رسول الله، ﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّاتٍ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، الظلم: الهوى.

فالهوى أحياناً يصم ويُعمي، يجعل صاحبه يتبع العمل الخاطيء، ويقول القول الخاطيء، ويفعل الفعل الخاطيء، وهو يعلم، لكن في نفسه هوى، والهوى شر ما عُبدَ تحت أديم السماء، أكثر ما يضل الناس الهوى؛ فإن الإنسان قد لا يعبد أصناماً، ولكن يعبد الهوى، فإذا هوى شيئاً عمله، سواء كان أباحه الله، أم لم يباحه.

ونحن نُهيننا عن اتباع الهوى، والله قد عاتب قريشاً على فعلها؛ لأنها عملت هذا العمل بدون علم، وبهوى في نفوسها، وهي تعلم خطأ ذلك العمل بعد أن جاءهم العلم من الله، وسيأتي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾

﴿[النجم: ٢٣]﴾ أي العلم، فالظن والهوى لا يصلحان، فإنهما يضلان صاحبهما، لكن الله أنزل لنا الهدى، أي العلم الذي يهدينا ويدلنا على الحق،

فهو كتاب الله ﷻ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ ﴿٢٣﴾ [النجم: ٢٣]، ش: قال ابن كثير: ولقد أرسل الله إليهم الرسل بالحق المنير والحجة القاطعة ومع هذا ما اتبعوا ما جاؤوهم به ولا انقادوا له.

قلت: في هذه الآيات من الدلائل القطعية على بطلان عبادة هذه الطواغيت وأشباهاها بما لا مزيد عليه، فسبحان من جعل كلامه شفاء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين، منها: أنها أسماء مؤنثة دالة على اللين والرخاوة وما كان كذلك فليس بآله، ومنها: أنكم قاسمتم الله بزعمكم، فجعلتم له هذه الأسماء المؤنثة شركاء، ودعوتهم له الأولاد، ثم جعلتموهم بنات، واختصصتم بالذكر، فجعلتم له المكروه الناقص، ولكم المحبوب الكامل ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

الشرح

قوله: (قال ابن كثير: ولقد أرسل الله إليهم الرسل بالحق المنير...)، هنا في تفسير ابن كثير رحمه الله لهذه الآية يقول: جاءهم الحق، لكن لم ينقادوا للحق في أول أمره، لكن بعد ذلك انقادوا له طوعاً وكرهاً، ثم أصبحوا بعد ذلك مسلمين حقاً، بعد فتح مكة في العام الثامن الهجري.

قوله: (قلت: في هذه الآيات من الدلائل القطعية على بطلان عبادة...)، هنا الشارح رحمه الله استنبط من الآية خمس دلالات على بطلان العبادة، أو بطلان ما تزعمه قريش: أولها قوله: (أنها أسماء مؤنثة)، فكيف تليق بأن تكون آلهة، وهي أسماء مؤنثة؟ والإله وَعَلَّمَ لا يصلح أن يكون كما يعتقدون، وهذه مؤنثة،

وأنتم تفرون من قبول البنات، ثم تعتقدون أن الآلهة التي تنفعكم وتضركم إناث! فهذا يدل على انحطاط التفكير الجاهلي.

ثم يقول: (ومنها: أنكم قاسمتم الله بزعمكم، فجعلتم هذه الأسماء المؤنثة شركاء، ودعوتهم له الأولاد، ثم جعلتموهم بنات، واختصصتم بالذكر)، فقال: هذا الفعل يدل على بطلان معتقدهم؛ فإن قريشاً يأنفون من البنات، حتى إنهم كانوا يئدونهن، أي يقتلون البنات أحياء؛ خشية العار، ولهذا الشخص إذا بُشِّرَ ببنت، يصاب بالحزن الشديد، لكن لو رزق بولد يفرح، فهذا يدل على أنه يعتقد أن الأنثى أنقص من الذكر، هذا الاعتقاد في نفوسهم لم يجعلهم يحترمون الآلهة التي يعبدونها، فسموها بأسماء الإناث.

هنا قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ ۚ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠]، يقول العلماء: المثل هنا بمعنى الصفة، فله الصفة العليا التي تليق به، فلا ينبغي أن نَصِفَ الله ﷻ إلا بما يليق بكماله ﷻ، وأما الذين كفروا فلهم مثل السوء، أي المثل الذي يدل على انحطاط تفكيرهم وعقولهم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ومنها: أنها أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم وابتدعتموها.

ومنها: ما أنزل الله بها من سلطان أي حجة وبرهان.

ومنها أنكم لم تستندوا في تسميتها إلى علم ويقين، وإنما استندتم في ذلك إلى الظن والهوى الذين هما أصلا الهلاك دنيا وأخرى.

ومنها: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ (٢٣) أي بإبطال عبادتها وما كان كذلك فهو عين المحال البين البطلان، وكل واحد من هذه الأدلة كاف شاف في بطلان عبادتها.

الشرح

قوله: (ومنها أنها أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم، وابتدعتموها)، يقول في الدلالة الثالثة: أن هذه أسماء مُحدثَة أنتم أحدثتموها، ما أنزل الله لكم بها شرع، ما جاء من السماء دين أو كتاب يدل على صحتها، فهي مما ابتدعتموه، وليس كل ما يتدع الإنسان يكون حقاً.

قوله: (ومنها: ما أنزل الله بها من سلطان ...)، أن الله هو الذي يعلمنا قضايا الدين، وقضايا الحق والباطل، والصحيح والخطأ، فقضايا الدين ليست قضايا اجتهادية، ليس للإنسان حق أن يتخذ لنفسه ديناً، أو مذهباً، أو إلهاً، هذا الحق للذي خلقه.

وقد ضربنا لهذا مثالا: الآن المصانع التي تصنع الأجهزة، إذا صنعت جهازاً تبين عن طريق بعض النشرات لماذا صنعت هذا الجهاز؟ وكيف يستخدم الاستخدام الصحيح؟ ما الذي يضر هذا الجهاز؟ وإذا فسد هذا

الجهاز كيف يصلح؟ هذه كلها تبين في تلك المنشورة المرافقة لذلك الجهاز، والله المثل الأعلى، الله الذي خلق الإنسان وأوجده، له الحق في أن يبين لماذا خلقه؟ ما المقصد من وجوده؟ كيف يصلح حياته؟ كيف إذا عرض له الفساد، يصلح هذا الفساد؟ هذا كله لا يبينه إلا الله ﷻ.

فإذا أراد الإنسان أن يتخذ لنفسه ديناً ومنهجاً، قد عارض الله ﷻ، وصادم دين الله ﷻ، فيعيش في الدنيا في تعاسة وعذاب نفسي قبل الآخرة، وفي الآخرة أشد عذاب وأبقى في نار جهنم.

فالذي يعلمنا الحق والباطل، والحلال والحرام، والصواب والخطأ، هو كتاب الله، منه نأخذ هذه الأشياء، لا يحق لأحد من البشر أن ينصب نفسه مصدرًا لبيان الحق والباطل، أو الحلال والحرام، أو ما يحبه الله وما يبغضه، هذا حق خاص بالله ﷻ، فمن افتأت على الله ﷻ في هذا الحق، يكون قد ادّعى لنفسه مكان الربوبية، فأحلّ وحرّم مما لم يأذن به الله ﷻ.

فقضايا الدين والمفاهيم في حياة الإنسان إنما تؤخذ من الدين، فالذي خلقه هو الذي يعلمه الحق والباطل، والصحيح والخطأ، والحلال والحرام، هذه كلها من دين الله، وبهذا يكون الناس كلهم سواسية، فالإسلام ليس فيه أحد يُشرّع والآخر يُنفذ، بل الجميع عباد الله، المُشرّع هو الله الذي هو خالق الوجود، ومالك الوجود.

أما الناس فمهمتهم تنفيذ شرع الله، فإذا أراد الإنسان أن يشرع من دون الله، وأن يحلّ ويحرّم، فقد نصب نفسه ربّاً، كما قال الله عن بني إسرائيل: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]، فعندما قرأ الرسول ﷺ هذه الآية على عدي بن حاتم رضي الله عنه، قال عدي: يا رسول الله،

ما عبدناهم، يعني كان يظن أن العبادة هي الركوع والسجود، قال ﷺ: (ألم يكونوا يُحَلِّونَ لكم، فتطيعونهم، ويحرِّمونَ عليكم، فتطيعونهم؟) قال: بلى، قال: (فتلك عبادتكم لهم)^(١)، فالذي يعلمنا الحق والباطل، والصواب والخطأ، والحلال والحرام، هو دين الله، فالمسلم عليه أن يتلقَّى، وليس عليه أن يشرع، أو يصدر أحكامًا من تلقاء نفسه، هذا خاص بالله ﷻ.

فهنا قريش كانت من نفسها تبتدع أصنامًا، وتبتدع أحكامًا، كما قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾، هم شرَّعوا، ﴿فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرْزَعِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَمَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى الْإِلَهِ شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، فقريش هي التي تُشرِّع، تجعل هذا حلالًا وهذا حرامًا، هذا لله، وهذا للشركاء، فالله أنزل سورة الأنعام بكاملها يوبِّخهم على صنيعهم، وعلى سوء فعلهم، ويعلمهم أن الذي يشرع هو الله، والحلال هو ما أحلَّ الله، كما قال في آخر السورة: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فالذي يحرم هو الله، تعالوا وارتفعوا أتْل عليكم، لستم أنتم الذين تشرِّعون.

فالمسلم يتلقَّى دينه من كتاب الله، ويعرف الحلال والحرام، والحق والباطل، والصواب والخطأ، هذا هو الميزان، لكن لو كانت الموازين هي بالعقل البشري، عقلك يجيز شيئًا، وعقلي يمنع، عقلك يحب شيئًا، وعقلي يكرهه، فتضطرب العقول؛ لأن العقول كثيرة، ما هناك عقل مثالي نرجع إليه، كل إنسان عنده عقل، لكن الوحي واحد، فلهذا تتفق الأمة، لكن عندما حدث

تحكيم العقل في قضايا الدين، ودخل علم الكلام والفلسفة والمنطق، اختلفت الأمة، واختلفت إلى فرق ومذاهب؛ لأنهم لم يحتكموا إلى واحد، احتكموا إلى عشرات العقول، وكل عقل يختلف عن العقل الآخر، فمصدر العلم والمعرفة هو الدين الذي أنزله الله ﷻ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

فإن قلت: فأين دليل الترجمة من الآيات، قيل: هو بين بحمد الله؛ لأنه إن كان التبرك بالشجر والقبور والأحجار من الأكبر فواضح، وإن كان من الأصغر فالسلف يستدلون بما نزل في الأكبر على الأصغر.

الشرح

الترجمة هذا اصطلاح يطلق على العناوين، ولهذا يقال تراجم البخاري، فالعناوين الصغيرة التي بداخل الكتب تُسمى ترجمة، فالترجمة التي عقدها صاحب الكتاب، باب مَنْ تَبْرَكَ بِحَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ نَحْوَهُمَا، فأين الشاهد عليها في الآية؟ قد مرَّ أن هذه الآية توبُّخ المشركين الذين اتخذوا الأصنام للتبرُّك، فمرَّ عن العزِّي ومناة، كل تلك الأصنام إنما اتخذوها للتبرك في التقرب إليها، وعظَّموها، فهذا شرك أكبر، وكانوا يعبدونها، وينذرون لها، ويذبحون لها، هذا شرك أكبر.

والتبرك الذي أشار إليه المؤلف شرك أصغر، فكيف يربط بينهما؟ فقال الشارح: السلف يستشهدون بآيات ونصوص الشرك الأكبر على الشرك الأصغر؛ لأن بينهما اشتراكاً في وصف الشرك، فالأكبر والأصغر كلاهما شرك، ولكن لا يعاقب صاحب الشرك الأصغر كما يعاقب صاحب الشرك الأكبر، فالشرك الأكبر يخلد صاحبه في النار، لكن الشرك الأصغر صاحبه -على قول بعض العلماء- يعدَّب في النار بقدره، ومنهم مَنْ يقول: الشرك الأصغر الذي في الوسائل، حكمه حكم الكبائر، مَنْ تاب منه غفر الله له، لكن لو مات بدون توبة، يكون مثل الكبيرة، هو إلى رحمة الله، قد يعذبه الله، وقد يعفو عنه.

فالاستشهاد هنا بنصوص الشرك الأكبر على الشرك الأصغر.

قال المؤلف رحمه الله:

قال: وعن أبي واقد الليثي قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها ذات أنواط، فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: (الله أكبر إنها السنن قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى اجعل لنا آلهة كما لهم آلهة قال إنكم قوم تجهلون، لتركبن سنن من كان قبلكم) رواه الترمذي وصححه.

الشرح

هذا الحديث رواه الترمذي والإمام أحمد وابن حبان والحاكم وغيره، وهو حديث صحيح كما قال الشارح رحمه الله فإن رجاله ثقات، والحديث يكشف لنا عن طبيعة النفس البشرية؛ فإن النفس البشرية فيها جانب نقص، وهو التقليد والمحاكاة، فإن الإنسان كثيراً ما يُحاكي غيره، ويقلد غيره، وتزداد هذه الصفة في الإنسان إذا اعتقد أن المقلد أعظم منه، لهذا يقول المؤرخون: أنه من عادة الشعب المغلوب، أو الشعب المستعمر، أن يقلد المستعمر، يعني لو دخل شعب حكم شعب آخر، فإن الشعب المغلوب يشعر بالنقص، فيقلد الآخر، وفي العصر الحاضر إحساس المسلمين اليوم بالنقص أمام الغرب، جعلهم يقلدونه في كل شيء، مع أن الغرب أفراداً في الحقيقة ليسوا أفراداً على مستوى الإنسانية التي تستحق التكريم والاحترام.

فإن ما في الغرب من انحطاط الأخلاق والمعاني الإنسانية ما يجعل المسلم يأنف، كان في الماضي إذا دخل الغرب إلى بلاد المسلمين، يُنظر لهم باحتقار، فكانوا يمشون بين المسلمين بنسائهم عاريات، فيحتقرهم الناس

ويزدريهم لوجود الاستعلاء، لكن بعد حدوث الانحطاط، أصبح المسلم ينظر إلى الكافر نظرة تبجيل واحترام.

فهذا الذي أسلم جديداً، لديه إحساس بالنقص، ويريد أن يكمل هذا الإحساس؛ لأنه لم يعرف التوحيد، فهنا بعد فتح مكة، اتجهوا إلى حنين في نفس العام، بل في نفس الشهر، فلم يتربوا على القرآن، فعندما رأوا بعض أهل ثقيف عندهم شجرة يعلقون بها الأسلحة، ويعظمونها، ويتبركون بها، أحسوا بأن هذا فعل يحتاج أن يكون عندهم مثله، لكن الراوي -وهو الصحابي الجليل أبو واقد الليثي- قال: وكنا حدثاء عهد بكفر -يعتذر لنفسه-، ويبين بقوله: لا زلنا ما فهمنا الدين كما ينبغي، فقولنا هذا بسبب جهلنا، فالحديث يبين ما في النفس البشرية من حب التقليد، ولهذا عندما خرج قارون في زينته، قَالَ ﴿الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَلِيتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ إِنَّهُ﴾ [القصص: ٧٩]، الإحساس بالنقص يجعل الإنسان يحب أن يقلد غيره، فالذين مع الصحابة كانوا يحسون بنقص في عدم وجود شجرة كبيرة يتبركون بها، لكن الإسلام شيء آخر، الأشجار والأحجار هذه كلها من الشراكيات التي جاء الإسلام بهدمها وإبطالها، لكن الراوي رضي الله عنه يعتذر لنفسه يقول: كنا حدثاء عهد بكفر، فهنا يعتذر قبل أن يتكلم عما وقع منهم من الطلب الخاطيء.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ش: الحديث رواه الترمذي كما قال المصنف، ولفظه: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي حدثنا سفيان عن الزهري عن سنان بن أبي سنان عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها ذات أنواط يعقلون عليها أسلحتهم، قالوا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: سبحان الله، هذا كما قال قوم موسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم، هذا حديث حسن صحيح، وأبو واقد الليثي اسمه الحارث بن عوف، وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة، هذا لفظ الترمذي بحروفه.

الشرح

هنا أراد الشارح رَحِمَهُ اللهُ أن يبين اختلاف اللفظين، وإن كان في الحقيقة ليس بينهما اختلاف، لكن الشارح رَحِمَهُ اللهُ يرى أن اللفظين مختلفان، ولكن عندما نتأمل في المعاني، نجدها معاني متقاربة، ليس بينهما اختلاف، وإن كان اللفظ مختلفًا.

ولعل المؤلف رَحِمَهُ اللهُ نقل الحديث من كتاب آخر؛ لأن الأحاديث أحيانًا تنقل من مصادر مختلفة، فالشخص لا يرجع إلى نفس الأصل؛ لأن الثقة في علمائنا موجودة، واكتفى باللفظ الذي وجدته في مصنف آخر فنقله منه، وإلا فإن الشارح رَحِمَهُ اللهُ نقل الحديث من السُّنن مباشرةً، فنجد اللفظ يختلف، فليس فيها اعتذار الصحابي في أول الحديث، (ونحن حدثاء عهد بكفر)، وليس فيها التكبير، بل فيها التسبيح.

فإن اختلاف الألفاظ لا يدل على اختلاف المعنى، لكن أراد الشارح أن يبين أن لفظ السُّنن يختلف عما ذكره صاحب المتن رَحِمَهُ اللهُ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه مخالفة لما في الكتاب لفظاً ومعنى، وقد اتفق اللفظان على المقصود هنا، وقد رواه أحمد وأبو داود وأبو يعلى وابن أبي شيبه والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني بنحوه، وروى ابن أبي حاتم وابن مردويه والطبراني من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده نحوه أيضاً.

الشَّحْ

يشير الشارح رَحِمَهُ اللهُ إلى أن الحديث له طرق أخرى، ولكنه عزاه إلى كُتُب كثير منها أو بعضها لم يطبع، وطبع أخيراً كتاب ابن أبي حاتم في التفسير، وابن مردويه لم يطبع كتابه، ولم يشر إلى الكتاب الذي روى فيه الطبراني، لكن إذا أُطلق الطبراني في كلام العلماء، يُراد به المعجم الكبير، وفيه قرابة أربعين ألف حديث، فهذه الكتب في الحقيقة ليست مصادر يؤخذ منها الحديث، إلا بعد مراجعة السند؛ لأن هذه الكتب فيها من الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة الشيء الكثير.^(١)

لكن الشارح رَحِمَهُ اللهُ أراد أن يبين أن الحديث له سند آخر، ولكن قلنا أن الحديث صح بالسند السابق، فلا نحتاج إلى متابعة له.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (عن أبي واقد الليثي) اسمه الحارث بن عوف كما قال الترمذي، وقيل: الحارث بن مالك، صحابي مشهور مات سنة ثمان وستين وله خمس وثمانون سنة، قوله: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، في حديث عمرو بن عوف قال غزونا مع رسول الله ﷺ يوم الفتح ونحن ألف ونيف، حتى إذا كنا بين حنين والطائف، ولا مخالفة بينهما في المعنى، فإن غزوة الفتح وحنين كانتا في سفر واحد.

الشرح

لكن عدد الذين كانوا في غزوة حنين ليسوا ألفاً، فإنهم كانوا قرابة عشرة آلاف، بل بعضهم يرى أنهم بلغوا اثني عشر ألفاً، عشر آلاف فتحوا مكة، وألفان رافقوهم، حتى قال القائل وهو أحد الصحابة، أو أحد الذين أسلموا في عام الفتح: لن نغلب اليوم من قلة، ثم غلبوا؛ ليبين الله ﷻ أن النصر ليس بالكثرة، وإنما النصر من الله ﷻ، فلفظ الحديث: أنهم كانوا ألفاً ونيف، ليس سليماً.



قَالَ (المؤلف رَحِمَهُ اللهُ):

قوله: (ونحن حدثنا عهد بكفر) أي قريبو عهد بكفر، ففيه دليل أن غيرهم لا يجهل هذا، وإن المتنقل من الباطل الذي اعتاده قلبه لا يأمن أن يكون في قلبه بقية من تلك العادات الباطلة ذكره المصنف.

الشرح

هذا فيه لفظة، وهي: أن الباطل إذا استحکم في القلوب، فإن من سنة الله ﷻ أن يؤخر إنهاءه، فقد تحبه قلوب، وتدافع عنه نفوس، وتنصره عقول، كذلك في قريش، فلو أن النصر جاء من بداية الأمر، لبقِيَ للباطل في نفوس قريش مكان، لكن الله ﷻ أمهلهم، وكشف عن باطلهم، وبيّن خطأ سوراتهم، حتى إذا جاء الفتح، لم يبقَ في نفوسهم من محبة الباطل ما يجعلهم يدافعون عنه، أو يقبلونه إذا رجع مرة أخرى، وإذا انتصر الحق على الباطل الذي له في النفوس مكانة، وله مَنْ ينصره ويضحي في سبيله، فلو رجع الباطل مرة أخرى لوجد له أنصاراً، لكن من رحمة الله أنه لا ينصر أهل الحق على أهل الباطل إلا بعد أن ينكشف عوار الباطل، وبعد أن يكرهه الناس، فإذا انكسر الباطل، لن يجد له بعد ذلك مَنْ ينصره إذا رجع، فانتهى.

ولهذا رأينا أن قريشاً لم يرجع أحد منهم إلى دينه، ولم يطالب أحد أن يعود إلى الأصنام، مع أنه حدث هناك ردة في كثير من العرب، ولم يقع - والحمد لله - في الحرمين ردة، لا في مكة ولا في المدينة، فدلّ على أن قريشاً قد كرهت الباطل، ولم يعد لها به تعلق، لكن أرايتم لو أنهم أسلموا مبكرًا، ومات رسول الله ﷺ مبكرًا، ورجع كثير من الناس عن دينه، كانت قريش تعود إلى دينها؛ لأنها لا زالت تحبه، لكن ما جاء الإسلام حتى أصبحت قريش نفسها

تعلم أن ما هي عليه باطل، وأنه ليس صحيحًا، فعندما فُتِحَتْ مكة، لم يعد الشرك إلى مكة، فكرهت قريش الشرك، ولم تحبه.

فكذلك من سُنَّة الله ورحمته إذا أراد الله نصر الدين، أن لا يمكن له حتى يزيح الباطل وينكشف عواره، حتى تنكشف مخازي الباطل، فلو رجع مرة أخرى، لا يجد له أنصارًا؛ لأنه قد انكشف، والنفس إنما تخدع إذا كان الباطل مشوبًا بالحق، وتعتقد أن فيه حقًا، لكن إذا كان باطلاً، ووضح أنه باطل، لا تحبه القلوب، وإن كان لها هوى، ولكن شتان بين التمسك بالباطل عن قناعة واعتقاد، أو عن هوى، فإن الهوى ليس مثل الاعتقاد، لهذا يقول العلماء: فرق بين الاعتقاد والرأي، الاعتقاد يضحى صاحبه من أجله، وأما الرأي فإن صاحبه متقلب، يقول اليوم رأيًا، ويرجع عنه غدًا؛ لأنه رأي لم يخالط قلبه، وإنما هو وجهة نظر.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (يعكفون عندها) الاعتكاف: هو الإقامة على الشيء بالمكان ولزومها، ومنه قوله: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، وكانوا يعكفون عند هذه السدرة تبركاً بها، وفي حديث عمرو بن عوف قال: كان ينات بها السلاح، فسميت ذات أنواط، وكانت تعبد من دون الله، فلما رآها رسول الله ﷺ صرف عنها في يوم صائف إلى ظل هو أدنى منها.. الحديث، فيجمع بينهما بأن عبادتها هي العكوف عندها رجاء لبركتها.

الشرح

النبي ﷺ مرَّ من جانب هذه الشجرة، وهي شجرة كبيرة، ولم يكن تحتها أحد، وكانت معروفة في الجاهلية، وكان المشركون يأتون إليها يتبركون بها، وكان لها ظل كبير، فالرسول ﷺ لم يذهب بالصحابة تحتها، مع حاجته إلى الظل، وذهب إلى شجرة أفل ظلاً، كل ذلك حماية لجانب التوحيد، وحرصاً على توحيد الصحابة رضي الله عنهم، حتى لا يعتقدوا أنه جاء إليها تبركاً بها كما تفعله الجاهلية، بل تركها وذهب إلى شجرة أخرى، ليست من الأشجار المعظَّمة عند المشركين، وهكذا الداعية والمسلم ينبغي أن يتعد عن المواطن التي فيها مظاهر الشرك التي يفعلها المشركون، يتعد عنها حماية لدينه.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (وينوطون بها أسلحتهم) أي يعلقونها عليها للبركة، قوله: (يقال لها ذات أنواط) قال أبو السعادات: سألوه أن يجعل لهم مثلها فنهاهم عن ذلك، وأنواط جمع نوط، وهو مصدر سمي به المنوط.

قوله: (فقلنا يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط) أي شجرة مثلها نعلق عليها ونعكف حوالها، ظنوا أن هذا أمر محبوب عند الله، فقصدوا التقرب إلى الله بذلك وإلا فهم أجل قدراً وإن كانوا حديثي عهد بكفر عن قصد مخالفة النبي ﷺ.

قوله: (فقال النبي ﷺ الله أكبر) هكذا في بعض الروايات، وفي رواية الترمذي: سبحان الله، والمقصود باللفظين واحد؛ لأن المراد تعظيم الله وتنزيهه عن الشرك والتقرب به إليه، وفيه تكبير الله وتنزيهه عند التعجب أو ذكر الشرك خلافاً لمن كرهه.

قوله: (إنها السنن) بضم السين أي الطرق.

الشرح

النَّوْط: هو الذي يُعلَّق فيه، يعني فيها أنواط، أي لها أغصان يعلق فيها الأسلحة، والأشياء التي يتبركون بها في هذه الشجرة.

لم يقولوا ذلك، وإن كانوا حديثي عهد بكفر، بقصد مشاقة الرسول ﷺ، إنما ظنوا أن هذا حسن، وأن هذا مما يكون له فيه بركة، ما أرادوا أنهم يعاندون الرسول في دعوته إلى التوحيد.

قوله: (وفي رواية الترمذي سبحانه الله...)، يعني إذا رأى شخص أمرًا أعجبه، أو أمرًا فيه غرابة، فالسُّنة أن يَسْبِّحَ أو يَكْبُرَ، يقول: سبحانه الله، أو الله أكبر، وهنا كأنه يشير ﷺ أن بعض العلماء كره التكبير والتسبيح عند رؤية بعض المظاهر، أو بعض الأشياء الغريبة، وهذا الحديث يرد عليه.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى اجعل لنا إلهاً (الخ) أخبر ﷺ أن هذا الأمر الذي طلبوه منه وهو اتخاذ شجرة للعكوف عندها وتعليق الأسلحة بها تبركاً كالأمر الذي طلبه بنو إسرائيل من موسى عليه السلام حيث قالوا: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فإذا كان اتخاذ شجرة لتعليق الأسلحة والعكوف عندها اتخاذ إله مع الله مع أنهم لا يعبدونها ولا يسألونها فما الظن بما حدث من عباد القبور من دعاء الأموات والاستغاثة بهم والذبح والنذر لهم والطواف بقبورهم وتقيلها وتقيل أعتابها وجدرانها والتمسح بها والعكوف عندها وجعل السدنة والحجاب لها وأي نسبة بين هذا وبين تعليق الأسلحة على شجرة تبركاً.

الشرح

يشير الشارح رحمه الله إلى بعض المظاهر الشركية في بلاد المسلمين، حيث إنها تكثر في تلك البلاد مظاهر القبور، والناس يتبركون بها، ويقبلون أعتابها وجدرانها، ويندرون لها، ويذبحون لها، ويستغيثون بأصحابها، بل ويطوفون حول تلك القبور، فأيهما أشد في الحكم؟ من قال: نعلق في الأشجار الأسلحة تبركاً، أو من فعل هذا الفعل؟ يقول: هذا أشد وأخطر، بل هذا هو الشرك الذي لا يغفره الله ﷻ لصاحبه، إذا أقيمت عليه الحجة؛ فإن التبرك بالمقبور بترابه وبأعتابه، والنذر له، والذبح له، صرف حقوق الله ﷻ للمخلوق من الأموات، وهذا يدل على انحطاط العقل في بلاد المسلمين، وإلا فإن المسلم يعلم أن التعظيم خاص لله، وأن العبادة خاصة بالله، وأن الميت لا ينفع ولا يضر، فإذا

كان سيد البشر ﷺ، وأعظم الناس عند الله مكاناً، وهو سيد ولد آدم، وسيد الأنبياء، وإمام الأنبياء، والناس كلهم يوم القيامة تحت لوائه ﷺ، ومع ذلك لم يشرع لنا أن نذهب إلى قبره، أو أن ندعوه بعد موته، أو أن نتمسح بجدران حجراته الشريفة.

وكل ذلك لم يفعله أحد من الصحابة رضي الله عنهم، والصحابة رضي الله عنهم هم الجيل الذين نصر الله بهم الدين، وهم أفضل الأمة، وأعظمها أجراً عند الله ﷻ؛ لأن كل هذا الخير الذي يعيشه المسلمون كان سببه الصحابة، فالسبب الأول هو رسول الله ﷺ، ولهذا كل خير في الأرض للرسول مثل أجره، وكل خير في الأمة يشاركهم الصحابة رضي الله عنهم فيه؛ لأنهم هم الذين نصر الله بهم الدين، وهم أعلم الناس، وأفضلهم وأعقلهم، ولم نرَ أحداً منهم يذهب إلى قبر رسول الله ﷺ يتبرك به، أو يتمسح به، فهذا يدل على أن فعل الناس بعد ذلك، إنما هو فعل مبتدع، وليس من الدين؛ لأن التعظيم خاص لله، ولم يأتِ نبي يقول عظموا البشر، أو ادعوا البشر، بل كل نبي جاء يقول: اعبدوا الله ﷻ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴿٣٦﴾ [النحل: ٣٦]، فهذه المظاهر كلها مظاهر شركية، أشد من طلب الذين طلبوا من رسول الله ﷺ أن يتخذوا شجرة ذات أنواط.

فهنا الشارح رحمه الله يقارن بين الفعلين، ويقول: هذا الفعل أشد عند الله وأعظم جرماً؛ لأن هذا صرف حق الله لغيره من الأموات، الذين لا يملكون نفعا ولا ضرا.



قال المؤلف رحمه الله:

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي من أئمة المالكية: فانظروا رحمكم الله أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس ويعظمونها ويرجون البرء والشفاء من قبلها ويضربون بها المسامير والخرق فهي ذات أنواط فاقطعوها.

الشرح

الطرطوشي رحمه الله من علماء المالكية في القرن السادس، توفي عام خمسماية وخمسة وعشرين، وهو أندلسي الأصل، وتوفي في مصر، وقد رحل إلى المشرق، وعاش بها، وتعلم بها، وهو عالم فاضل، وقد وُصِفَ بالعلم والفضل والزهد، كما وصفه ابن العربي رحمه الله.

وكان الطرطوشي معاصرًا لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي، وسُئِلَ عن الغزالي في عصره، فأثنى عليه أول حياته، قال: كان أول حياته حسنًا، لكنه في آخر حياته انحرف إلى التصوف، قال فيه: كان حسن الطريقة، وافر العقل، ثم تحول إلى التصوف، وهجر العلوم وأهلها، ودخل في علوم الخواطر، يعني كان يتعلم علم الشريعة، ثم في آخر حياته انتقل إلى علم الخواطر، فسُئِلَ عن كتابه (إحياء علوم الدين)، فذمّه وحذّر منه، وأخبر أنه أُحرق في عصره في المغرب، وكان ذلك في حياة الغزالي، هذا الكتاب يتضمن كلامًا مفيدًا وحسنًا، وإشارات جميلة، وكلامًا تربويًا حسنًا، لكنه مخلوط بكلام خطير، قد يؤدي بعضه إلى الكفر، فإنه مملوء بالروايات والأخبار الصوفية التي لا تقبل شرعًا ولا عقلاً، فهذا الذي جعل الكتاب مذمومًا، وإلا فإنه في بعض مسائله وأبوابه كلام جميل، لكنه رحمه الله أساء في إدخال في كتابه أشياء لا تجوز، ولا ينبغي أن تُورد.

فَمِنْ ذَلِكَ مَثَلًا عندما قال بعض الصوفية: رأيت الله في المنام كذا مرة، فقال أحد الصوفية: لو رأيت أبا يزيد البسطامي مرة واحدة، خير لك من أن ترى الله مائة مرة، يعني تعظيم للمتصوفة تعظيمًا شديدًا مُبالغًا فيه، والعلماء والصالحون والأولياء نحبههم ونقدرهم ونتقرب إلى الله بحبهم، لكن لا نرفعهم فوق مكانتهم، فالإنسان قد يبالغ في أمر ما، أو يُغالي في أمر ما، فينسى أمرًا يضاده، ويكون هذا من الغفلة التي قد يقع فيها المسلم.

فمثلاً نبينا ﷺ له علينا حق، محبته، وتعظيمه، والصلاة عليه، واحترام كلامه وسنته، ونشرها، والدفاع عنها، لكن لا ينبغي لنا أن نُغالي في ذلك، حتى نرفعه إلى مكان الله، كما فعلت النصارى، ولهذا حذر ﷺ فقال: (لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم)^(١)، فنحن نحبه ونقدِّره ونعظِّمه، لكن لا نرفعه فوق مكانته، فهو عبد من عباد الله، وهو أفضل العباد، لكن ليست له صفات الألوهية أو الربوبية، فهو بشر يُولد كما يولد البشر، ومات كما يموت البشر، ويَجوع ويَعْرِى ويَظْمأ ويمرض ويحزن، فإذا رفعناه إلى مكان الله، أو أشركناه مع الله، ونظن أن هذا هو حب للرسول ﷺ، يكون إساءة إلى رسول الله ﷺ، وإساءة إلى الله ﷻ.

فالمسلم يعطي كل شيء حقه، فهنا يقول الطرطوشي رحمه الله: إذا وجدت سدرة أو شجرة مما تتعلق بها قلوب الناس، فعليكم بقطعها، لكن هذا الكلام ليس على إطلاقه، فالداعية لا ينبغي له أن يغير مُنكَراً بيده إلا بعد أن يتوقف، فينظر هل تغيير هذا المنكر ينتج عنه منكر آخر أم لا؟ فإن كان لا ينتج عنه منكر آخر، وجب عليه أن يزيله، لكن لو كان الأمر إنه إذا أزال هذا المنكر

(١) سبق تخريجه.

ترتب عليه إعادة منكر أكبر منه، فلا يزيله بل يتركه، فإن المنكر لا يُغيّر بمنكر أكبر منه، ولا بمنكر مثله، لكن العلماء مختلفون في أن المنكر لو غيّر واحتمل أن ينتج عنه منكر أصغر منه؛ فقالوا: له أن يزيل هذا المنكر.

فلا بد أن يتوقف الإنسان فينظر قبل أن يغير المنكر، ففي بعض البلدان الإسلامية، قام بعض الصالحين فهدموا بعض القبور، وكانت مبنية من حجارة، فأعيدت تلك القبور وبُنيت بالرخام اللامع، والفسيسفاء، حتى أصبحت أزهى وأجمل في نظر الناظر مما كانت عليه، مع أنها كانت متهدمة، وكانت توشك على السقوط.

فهذا التغيير ما كان مبنياً على أساس سليم، فليس الهدف هو التغيير فقط، بل الهدف الإزالة المطلقة، وقد مرّ كلام ابن تيمية رحمته الله في التتر الذين مرّ عليهم وهم يشربون الخمر، ولم يُنكر عليهم، مع أنه كان من عادته رحمته الله الإنكار، فسأله بعض تلاميذه فقال: لو صحوا من خمرهم، لهتكوا الأعراض، ونهبوا الأموال، إذن دعوهم في خمرهم، فإن هذا أخف.

وهكذا الداعية ينبغي له أن ينظر في تغيير المنكر، فإن كان لا يترتب عليه منكر آخر، فإنه يسارع إلى إنكاره وتغييره، أما إذا توقع أنه يترتب عليه منكر آخر، فلا ينبغي له أن يقدم عليه، حتى لا يتسبب في فساد أكبر.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال الحافظ أبو محمد عبدالرحمن بن اسماعيل الشافعي المعروف بأبي شامة في كتاب البدع والحوادث: ومن هذا القسم أيضاً ما قد عم الابتلاء به من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد وسرج مواضع مخصوصة في كل بلد يحكي لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحداً مما شهر بالصلاح والولاية، فيفعلون ذلك ويحافظون عليه مع تضييعهم فرائض الله تعالى وسننه، ويظنون أنهم متقربون بذلك ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم، فيعظمونها ويرجون الشفاء لمرضاهم وقضاء حوائجهم بالنذر لهم، وهي من بين عيون وشجر وحائط وحجر، وفي مدينة دمشق صانها الله من ذلك مواضع متعددة كعونية الحما خارج باب توما، والعمود المخلق داخل باب الصغير، والشجرة الملعونة اليايسة خارج باب النصر في نفس قارعة الطريق، سهل الله قطعها واجتثاثها من أصلها، فما أشبهها بذات أنواط الواردة في الحديث!! ثم ذكر الحديث المتقدم وكلام الطرطوشي الذي ذكرنا.

الشرح

هنا انتقل المؤلف رحمه الله إلى ذكر كلام عالم آخر، وهو أبو شامة، وأبو شامة جاء بعد الطرطوشي، توفي عام ٦٦٥هـ، وكتابه الذي وصفه المؤلف هنا بالبدع والحوادث اسمه: (الباعث على إنكار البدع والحوادث)، وهو مطبوع، وأما كتاب الطرطوشي فاسمه: (الحوادث والبدع)، فكلاهما متقاربان، وأسبق منهما كتاب اسمه: (إنكار البدع)، لمحمد بن وضاح الأندلسي، توفي في آخر القرن الثالث، وأبو شامة رحمه الله من العلماء الذين لهم جهود في إنكار البدع ومحاربتها، وله كتاب جميل، ولعله لم يطبع إلى الآن، اسمه: (نور المسرى في

تفسير آية الإسراء)، ذكر العلماء أنه كتاب جميل تحدث عن كثير من جوانب القرآن الكريم.

ومنها: ذكر عليه السلام أنواع استفتاحيات القرآن، فذكر أنها عشرة أنواع، ذكر في الأول، قال: **الأول** منها الشاء، استفتحت بالشاء على الله ويعلى، وهي في أربع عشرة سورة، **والثاني:** بحروف الهجاء، وهي في تسع وعشرين سورة، وهناك ارتباط بين حروف الهجاء وبين عدد السور التي وردت فيها حروف الهجاء، فإن حروف الهجاء تسع وعشرون حرفاً على الراجح من أقوال العلماء، وقد ذكر سيبويه عليه السلام في كتابه: أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وقال ابن جني: اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً.

ووردت في السور في تسعة وعشرين سورة، فهناك ارتباط بين العدد الذي وردت فيه السور، وبين الأحرف التي تتكون منها هذه السور.

الثالث: النداء، في عشر سور، الرابع: الجمل الخبرية، في ثلاث وعشرين سورة، الخامس: القسم، في خمس عشرة سورة، السادس: الشرط، في سبع سور، السابع: الأمر، في ست سور، والثامن: الاستفهام، في ست سور، والتاسع: الدعاء، في ثلاث سور، والعاشر: التعليل، في سورة واحدة، وهي لإيلاف قريش.

وقد نظمها في بيتين قال فيهما:

أثنى على نفسه سبحانه بثبو
ت المدح والسلب لما استفتح السورا
والأمر شرط النداء التعليل أقسم وال
دعاء حرف الهجاء استفهم الخبرا
العلماء عليهم السلام لشدة عنايتهم بكلام الله، حتى حروف القرآن عدوها عدداً،
وكم منها منقوط، وكم منها غير منقوط، وكم هناك كلمات تكررت ألفاظها،
وكم كلمات تغيرت ألفاظها في الحال المتشابهة.

دراسة كلام الله دراسة عجيبة؛ لأن الله أنزل هذا الكتاب لِيُعَلِّمَ، لكن المتأخرين درسوه دراسة كاملة، وأهملوا تطبيق معناه، مع أن الله أنزل القرآن لِيُعَلِّمَ وَيُعْمَلَ به، لا شك أن فيه علومًا، وفيه معاني، وفيه إشارات ودلالات، وفيه أنواع التربية للإنسان من كل جوانبه، التربية العقيدية، والتربية الأخلاقية، والتربية الاقتصادية، والتربية السياسية، والتربية السلوكية، لا تكاد تجد جانبًا من جوانب حياة الإنسان إلا والقرآن قد وضع فيه القواعد التي تكفيه لصلاح حياته، وصلاح نفسه وأخلاقه وسلوكه، وصلاح المجتمع؛ لأن الله أنزله لإصلاح الإنسان.

فكلام الله ﷻ أعظم الكلام، فهذا العالم ﷻ كان له مشاركة في بيان أوجه القرآن الكريم، وما فيه من فوائد.

هنا يقول: إن الناس يتعلقون بالمنامات، فإذا رأى إنسان في النوم أن المكان الفلاني فيه إنسان صالح مدفون، ففي اليوم الثاني يخبر أهل القرية، والناس يتسارعون إلى البدع أسرع منهم إلى الفرائض، فتراهم بطيئين في الإتيان بها، لكن تراهم في البدع التي لا تقرب إلى الله يسارعون فيها كثيرًا.

قبل عدة سنوات اختلفت قريتان في بعض البلاد الإسلامية على مكان هل فيه قبر لإنسان صالح أم لا؟ إحدى القريتين أرادت أن تبني فيه قبة، والقرية الثانية كان فيها أهل الخير أكثر، قالوا: هذا المكان ما فيه أحد ميت، قال أهل القرية الأولى: نحن رأينا في المنامات أن هذا المكان فيه إنسان صالح، فاختلفوا، فتدخلت الشرطة فيما بينهم، واتفقوا أن يحفر هذا المكان؛ لِيُرَى ما فيه، فحفروا فوجدوا فيه رأس حمار، هذا المكان الذي يزعمون أن فيه وليًا، هذا الشيطان يعبث بهم، ويدفعهم للتعلق بالأوهام.

هكذا يقول ﷺ: الناس يتعلقون بالخرافات والأوهام، فلو قيل: أن المحل الفلاني فيه ولي، تسارعوا إلى أن يُبنى عليه بناء؛ لِيُعْظَمَ، ويصبح تعظيم القبر أكثر من تعظيم المسجد، والإنسان الذي يطلع على أحوال المسلمين، يرى المساجد التي فيها قبور يُعْتَنَى بها، وتُضَاء وتُنَوَّر وتُزَخَرَف، ويعمرها الناس بالصلاة أكثر من المساجد التي ليس فيها قبر، وهذا -نعوذ بالله- من عبث الشيطان.

فهذه إشارة من الشارح ﷺ في كلام أبي شامة إلى أن الناس في قلوبهم ميل إلى البدع، وهذا من الشيطان يحرص على أن يبطل عمل الإنسان.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ثم قال: ولقد أعجبني ما صنعه الشيخ أبو إسحق الجبنياني - رحمه الله تعالى - أحد الصالحين ببلاد إفريقية في المائة الرابعة حكى عنه صاحبه الصالح أبو عبد الله محمد ابن أبي العباس المؤدب: أنه كان إلى جانبه عين تسمى عين العافية، كان العامة قد افتتوا بها يأتونها من الآفاق من تعذر عليها نكاح أو ولد قالت امضوا بي إلى العافية، فتعرف بها الفتنة، قال أبو عبد الله: فأنا في السحر ذات ليلة إذ سمعت أذان أبي إسحق نحوها، فخرجت فوجدته قد هدمها، وأذن الصبح عليها، ثم قال: اللهم إني هدمتها لك فلا ترفع لها رأساً، قال: فما رفع لها رأس إلى الآن.

قلت: أبو إسحق الذي هدمها إمام مشهور من أئمة المالكية، زاهد، اسمه إبراهيم ابن أحمد بن علي بن أسلم، وكان الإمام أبو محمد ابن أبي زيد يعظم شأنه، ويقول: طريق أبي إسحق خالية لا يسلكها أحد في الوقت، وكان القابسي يقول: الجبنياني إمام يقتدى به، مات سنة تسع وستين وثلاثمائة.

الشرح

الشارح رَحِمَهُ اللهُ يحرص على أن ينقل من أقوال علماء المذاهب المتفرقة؛ لأن أتباع المذاهب المتأخرين قد انحرفت في أذهانهم كثير من المعاني، حتى إنهم أصبحوا يعززون الشرك، ويبررون شرك المشركين، بل ويحثونهم عليه، حتى إن كثيراً منهم يكتب في الاستغاثة بالرُّسل، والاستغاثة بالأولياء، ويقول: إن الولي يسمع مَنْ يستغيث به ويعينه، وينبغي لنا أن نعمر هذه المشاهد، وهذا في المتأخرين.

أما المتقدمون فإن علماء المذاهب الكبار كلهم قد شنعوا على الشرك وأهله، وهذه نماذج، وهناك رسائل علمية تكتب في الجامعات، منها: رسالة علمية في بيان موقف علماء الأحناف بعنوان: (جهود أئمة الحنفية في تقرير توحيد العبادة)، طُبِعَتْ، وهي في المكتبات، وهناك رسالة أخرى تكتب على منوالها: (جهود علماء الشافعية في تقرير توحيد العبادة)؛ لأن بعض المعاصرين يزعم أن هذا الفهم خاص بالحنابلة، فأراد الباحثون أن يبينوا، فالشارح رحمته الله كثيراً ما ينقل من كلام علماء المذاهب المختلفة من الأحناف والمالكية والشافعية؛ ليدل على أن مَنْ يحارب التوحيد ويشوّهه ويقول: إن هذا خاص بالحنابلة مخطئ، إما أن يكون جاهلاً، فينبغي أن يُعلم، وإما أن يكون صاحب هوى، فالشارح رحمته الله ينقل كلاماً متفرقاً من أقوال العلماء من المذاهب المختلفة؛ ليبين أن كبار العلماء من المذاهب المختلفة كلهم كانوا يحاربون الشرك، وهذه المظاهر التي وقع فيها المسلمون في العصور المتأخرة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وذكر ابن القيم نحو ما ذكره أبو شامة، ثم قال: فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله، ولو كانت ما كانت، ويقولون: إن هذا الحجر وهذه الشجرة وهذه العين تقبل النذر أي تقبل العبادة من دون الله، فإن النذر عبادة وقربة يتقرب بها الناذر إلى المنذور له.

الشرح

النذر: ما يعطيه الإنسان لبعض هذه الأماكن، ويوجد حول هذه الأماكن ممن يخدع الناس ويوهمهم أن صاحب القبر يقبل النذر، يعني لو نذر شخص أن يعطي الميت نذرًا مقابل شفاء ولده أو حمل زوجته، فإن المنذور له يقبل، ويشفي ولده، ويقضي مراده، وفي الحقيقة يأخذ هذه النذور العصابة التي حول هذا القبر؛ لأن هذه دخول؛ فما يوضع في النذور يمثل مالاً كبيراً.

بل في بعض البلدان الإسلامية وقبل مدة، عمدت الدولة وأنزلت القبور في مناقصة، يعني مَنْ يضع مبلغاً ويأخذ بنفسه ما جاء من هذه القبور، ونحن نأخذ المبلغ في نهاية العام، مثل دخل أي مصلحة عامة، فأخذته بعض الشركات، فتحتاج هي أن تكسب، فوضعت عند كل قبر من يعمل دعاية، فيأتون بإنسان في الظاهر أعمى، ويبقى عند القبر شهراً، وهو يتمسح به، ثم يفاجئ الناس أنه فتح عينيه، فنتشر الدعاية، فيأتون العمي كلهم ويدفعون النذور، امرأة ما حملت، فتأتي عند القبر ثم تبقى فترة، فإذا بها حامل وهكذا، هم أنفسهم يرتبون هذا، حتى يكثر دخلهم، فهكذا حال بعض المسلمين، وهذا شر وشرك مركب من الاحتيال على أكل أموال الناس، ومن الكذب عليهم في وجود النفع أو الضرر من هذا القبر.

فالشاهد أن هذا القول أنها تقبل النذور، كلام من باب استغفال المساكين، والذي يمر على بعض القبور في بعض الأعوام، يرى الناس يجتمعون في مواسم من أطراف المدن؛ ليعطوها النذور، بعضهم يأتي ببقرة ينذر بها للقبر، وما عنده إلا تلك البقرة؛ إما لشفاء أبيه أو أمه أو زوجته، ويعيش المسكين طوال حياته فقيرًا، يأخذ هذه البقرة الذين حول هذا القبر، ويقولون الولي يقبل النذر.

فهذا من الجهل ومخادعة الناس، والعلم الشرعي إذا اختفى في بلد؛ تظهر هذه المظاهر الشريكية، فإنك لا تكاد تجد في البلدان الإسلامية أن العلم الشرعي يدرس، إلا دراسة بسيطة جدًا لا تؤهل الدارس لمعرفة دين الله، بل قد تكون المدارس الحكومية ليس فيها دراسة شرعية، وهذا هو الذي يمكن للضلال، ويجعل البدع تنتشر، والفتن تكثر.

لكن لو تربى الناس على علم الشريعة؛ لكان لهم حال آخر غير حالهم الآن الذي يعيشون فيه في أكثر بلاد المسلمين.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وسياتي شيء يتعلق بهذا الباب عند قوله: (اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد)، وفي هذه الجملة من الفوائد: أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار من التبرك بها والعكوف عندها والذبح لها هو الشرك، ولا يغتر بالعوام والطغام، ولا يستبعد كون هذا شركاً ويقع في هذه الأمة، فإذا كان بعض الصحابة ظنوا ذلك حسناً وطلبوه من النبي ﷺ حتى بين لهم أن ذلك كقول بني إسرائيل: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [الأعراف: ١٣٨] فكيف بغيرهم مع غلبة الجهل وبعد العهد بآثار النبوة.

وفيها: أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء، ولهذا جعل النبي ﷺ طلبتهم كطلبة بني إسرائيل ولم يلتفت إلى كونهم سموها ذات أنواط، فالمشرك وإن سمى شركه ما سماه كما يسمي دعاء الأموات والذبح لهم والنذر ونحو ذلك تعظيماً ومحبة فإن ذلك هو الشرك وإن سماه ما سماه، وقس على ذلك.

وفيها: أن من عبد فهو إله؛ لأن بني إسرائيل والذين سألوا النبي ﷺ لم يريدوا من الأصنام والشجرة الخلق والرزق، وإنما أرادوا البركة والعكوف عندها، فكان ذلك إتخاذ إله مع الله تعالى.

الشرح

قوله: (أن ما يفعله من يعتقد في الأشجار والقبور والأحجار، من التبرك بها والعكوف عندها والذبح لها، هو الشرك)، هذه الفائدة الأولى، يقول الشارح رحمه الله: إن حال كثير من الناس الذي فيه انحراف، لا ينبغي أن ينخدع به مسلم، فإن أهله جهلة بعلم الشريعة، فإذا رأى كثرة الناس في مكان يشركون مع الله ﷻ، ويعظمون القبور، فإنه ليس من علامات صحة الفعل، فكم من فعل يتواطأ

كثير من الناس عليه، وهو لا يجوز! فلا ينبغي للمسلم أن يغتر إذا رأى كثرة الناس يعملون عملاً غير مشروع، أو بدعة، أو حراماً، هذه الفائدة الأولى.

قوله: (وفيها أن الاعتبار في الأحكام بالمعاني لا بالأسماء)، هذه الفائدة الثانية، يقول: ليست العبرة بالأسماء، فقد يكون الاسم ليس معناه صحيحاً، فيضع الشخص اسماً لمعنى باطل، فالصحابي الذي أول ما أسلم، طلب أن يكون لهم شجرة ذات أنواط، لكن هذه الحقيقة فعل شرك، والصحابي لم يطلب الشرك، بل طلب شجرة ذات أنواط، أي معاليق، فالرسول ﷺ وصف هذا القول بأنه كقول بني إسرائيل، اجعل لنا إلهاً، فإن هذا عبودية وعبادة.

فتعظيم الأشجار كتعظيم المشركين آنذاك لها عبادة، فالفعلان متقاربان، وإن كان الاسم يختلف، فالعبرة ليست بالأسماء، بل بالحقائق، وكم في العصر الحاضر من ذلك، فالخمر تُسمى مشروبات روحية! وهي خمر تفسد الأبدان، وتفسد العقائد والأديان، وتُسمى مشروبات روحية من باب التخفيف، كذلك الربا أحياناً يُسمى بالتورق أو بالعينة، أو بأسماء أخرى، أو بالفائدة، كما يسميه أصحابه الفائدة، وهو ربا، فيه فوائد، وهو ربا.

فالأسماء ليست هي التي تدور عليها الأحكام، بل الأحكام تدور على المعاني، فقد يكون الاسم لا يدل على المعنى المطلوب، فالعبرة بالحقيقة لا بالاسم.

قوله: (وفيها: أن مَنْ عُبِدَ، فهو إله...)، هذه الفائدة الثالثة، يقول ﷺ: إن بني إسرائيل طلبوا إلهاً، ولم يعتقدوا أنه يخلق ويرزق، وإنما أرادوا أن يعظموه، أن يعظموا تلك الأصنام التي رأوا أن بعض المشركين عندهم مثلها. كذلك الصحابي الذي طلب هذا الفعل، لم يعتقد أن هذه الشجرة تخلق وترزق، إنما الطلب كان لعبادتها، يعني لتعظيمها، وطلب البركة منها، هذا الفعل يُسمى عبادة، واتخاذ إله مع الله ﷻ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

فيها: أن معنى الإله هو المعبود، وأن من أراد أن يفعل الشرك جهلاً فنهى عن ذلك فانتهى لا يكفر، وأن لا إله إلا الله تنفي هذا الفعل مع دقته وخفائه على أولئك الصحابة، ذكره المصنف فكيف بما هو أعظم منه؟ ففيه رد على الجهال الذين يظنون أن معناها الإقرار بأن الله خالق كل شيء وأن ما سواه مخلوق ونحو ذلك من العبارات، والإغلاظ على من وقع منه ذلك جهلاً.

الشرح

قوله: (وأن مَنْ أراد أن يفعل الشرك جهلاً، فنهي عن ذلك، فانتهى، لا يكفر)، يعني: لو عزم إنسان على فعل الشرك جهلاً، أو رغب فعل الكفر جهلاً، لا يكفر، ولا يكون مشركاً، إلا إذا فعل، فهذا الصحابي الذي طلب، لو كان طلبه كفراً، لأمره الرسول ﷺ أن يجدد إيمانه، ولم يقل ذلك، إنما زجره، وأنكر عليه.

فقال الشارح رَحِمَهُ اللهُ: أن الإنسان لو أراد أن يفعل الشرك، ثم لم يفعله، لا يكون مشركاً.

وفي الحديث أيضاً أن الشخص إذا قال: لا إله إلا الله، فإن معناها ألا تتخذ مع الله إلهاً آخر، وهذا ينفي كل تلك الصور الشركية.

وهنا فائدة إضافية، وهي أن النبي ﷺ عندما مرَّ أمام تلك الشجرة لم يقطعها، وهي تُعبد من دون الله؛ لأن العبرة ليست بالأشجار، بل العبرة بمن يعبد الأشجار، أو لا يغير أولئك الأشخاص، ثم تُقطع الأشجار، وإلا فلو قطعها قبل ذلك، فالمشركون أخذوا غيرها.

فالنبي ﷺ لم يقطعها، وفعله هذا كفعله في مكة عندما كان فيها، وكان حول الكعبة ثلاثمائة وستين صنمًا، لم يكسر منها شيئًا؛ لأن هذه الأصنام في قلوب أصحابها، لكن عندما جاء فتح مكة، ولا يستطيع أحد أن يعيد الصنم مرة أخرى، فكسره، لأنه لو كسر صنمًا واحدًا في الحالة الأولى، أعادوا مثله عشرة؛ لأن العبرة بما في القلوب، لا بما في الأرض، فإن تلك الأصنام محبتها في قلوب الناس، فأولًا تغير ما في النفوس، تصحح القلوب، فإذا أسلموا، يتم قطعها أو إزالتها، كما مرَّ أنه قطع العُزَّى، وهي شجرة، وكذلك اللات ومناة، هدمها وقطع الأشجار التي حولها، وذلك بعد أن دخل الناس في دين الله أفواجًا، فأولًا يُدعى المشركون أنفسهم، ثم إذا أسلموا، تُقطع، لكن إذا كانوا هم مشركين ومستمرين على شركهم، ليس في قطعها فائدة، بل ربما يؤدي إلى الإصرار على البقاء على ذلك الشرك.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (لتركبن) بضم الموحدة أي لتتبعن أنتم أيها الأمة سنن من كان قبلكم بضم السين أي طرقهم ومناهجهم وأفعالهم، ويجوز فتح السين، وهذا خبر صحيح، وجد كما أخبر ﷺ، فيه دليل على شهادة أن محمداً رسول الله.

وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم: النهي عن التشبه بأهل الجاهلية من أهل الكتاب والمشركين، وأنه متقرر عندهم أن العبادات مبناهما على الأمر، فصار فيها التنبيه على مسائل القبر، أما من ربك فواضح، وأما من نبيك فمن إخباره بأبناء الغيب، وأما ما دينك فمن قولهم: اجعل لنا إلهاً إلى آخره قاله المصنف.

الشرح

قوله ﷺ: (لتركبن)، هذا أمر غيبي، وقد أخبر به النبي ﷺ قبل وقوعه، ووقع كما أخبر، فقد وقع في الأمة من صنوف الشرك والمفاسد التي وقعت فيها الأمم الماضية كثير.

فدلّ هذا على أن هذا من كلام النبوة، واتباع السنن له معنيان أو احتمالان، إما أنه أراد أن تتبعوا مَنْ كان قبلكم، وإما أنه أراد أن تتبعوا الأمم التي كانت قبلكم وستبقى معكم، مثل اليهود والنصارى، فإن المسلمين فُتِنُوا باليهود والنصارى قديماً وحديثاً.

فاليوم اليهود والنصارى فتنة في كل مكان، فكم في حياة المسلمين في العصر الحاضر من اتباع لهاتين الأمتين في العقائد، في الأخلاق، والسلوك، والاجتماع! فكلتا الأمتين فتنة، والرسول ﷺ يخبر بهذا: (لتتبعن سنن مَنْ كان

قبلكم، شَبْرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جُحْر ضَبٍّ، لدخلتموه^(١)، فإما أن يكون المراد بأن نفعل ما فعلوا في الماضي، أو نفعل ما يفعل اليوم، وفي كل عصر بحسبه، وكلا المعنيين وارد لهذا اللفظ.

قوله: (النهي عن التشبه بأهل الجاهلية، من أهل الكتاب والمشركين)، هذه الفائدة الأولى: أن التشبه بالمشركين لا يجوز، ولا ينبغي للمسلم أن يتشبه بكافر، حتى في الأعمال المباحة، إن استطعنا ألا نتشبه بهم؛ لأن الأمة الإسلامية أمة متميزة، فما لم يبقَ التميز موجودًا، فإن هذا يؤدي إلى التمازج والاختلاط، فإذا لم يكن المسلم متميزًا في مجتمعه، وفي مجتمعات الكفار، فإن الإسلام لا يُعرَف، والله يريد أن يُعرَف الإسلام عن طريق التميز.

وسورة الفاتحة تعالج هذا المعنى، فتذكر الأمم الثلاث، الأمة التي علمت وعملت، وهم الذين هداهم الله، والأمة التي علمت ولم تعمل، وهي المغضوب عليهم، وهم اليهود، والأمة التي عملت على جهل، وهم النصاري.

والمسلم يطلب في كل ركعة أن يسلك الله به سبيل الأولين، وأن يجنبه سبيل الآخرين، فالحديث يخبر، ولكنه قد أمره أن يطلب من الله أن يجنبه طرق المغضوب عليهم والضالين، فالذي يعلم الحكم الشرعي، والحلال والحرام، ولم يعمل به، فهو كاليهود، كما قال سفيان بن عيينة رحمته الله: مَنْ فسد من علمائنا، ففيه شبه باليهود، علموا ولم يعملوا؛ لأن العالم يعلم، لكن إذا لم يعمل، فهو مثل اليهود، كذلك العالم المسلم إذا علم العلم الشرعي، ولم

(١) أخرجه البخاري بلفظ: "تبعتموهم"، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: "لتبعن سنن من كان قبلكم"، برقم: (٧٣٢٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، برقم: (٢٦٦٩)، (٤/ ٢٠٥٤).

يعمل، كان على شاكلة اليهود، وكم من أهل العلم مَنْ تعلَّم العلم، وليس عليه أثر العلم، لا في سلوكه، ولا في معاملاته ولا في بيته، بل ربما يكون بيته صورة من صور المغضوب عليهم والضالين!

يقول ﷺ: إن الحديث يدل على المسائل الثلاثة، مَنْ ربك؟ وما دينك؟ وَمَنْ نبيك؟ فهي تبين هذه المسائل الثلاثة، أما مَنْ ربك: فيدل عليه الحديث في أوله، فإنه عندما سأل الصحابي أن يجعل الرسول ﷺ له شجرة ذات أنواط، فردَّ عليه الرسول ﷺ بقوله: إن هذا مثل قول بني إسرائيل: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، فهذا اللفظ يدل على أن الإنسان ينبغي له أن يعرف مَنْ هو إلهه وربّه؛ لأن الرب والإله في اللغة العربية لهما معانٍ، ولكن إذا جاء كلمة رب، فإنها تدل على معنى إله، وإذا جاء لفظ إله يدل على معنى رب، كما يقول العلماء في الإسلام والإيمان: إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا.

ففي القبر الإنسان يسأل أولاً عن فطرته التي فُطر عليها، مَنْ ربك؟ ثم يسأل عن معنى الألوهية، ما دينك؟ وهذا يتعلق بالإله، وَمَنْ نبيك؟ كيف تحقق هذه العبادة؟ فالحديث يدل على هذه الأسئلة الثلاثة.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وفيه أن الشرك لا بد أن يقع في هذه الأمة كما وقع فيمن قبلها، ففيه رد على من قال: إن الشرك لا يقع في هذه الأمة، وفيه سد الذرائع، والغضب عند التعليم، وأن ما ذم الله به اليهود والنصارى فإنه لنا لنحذره، ذكر ذلك المصنف.

الشرح

يعتقد بعض الناس أن الأمة الإسلامية لا يقع فيها شرك، وهذا جهل، فإن الشرك يقع في كل مجتمع يضعف فيه العلم الشرعي، هذا أمر طبيعي، والعلم الشرعي لا يُعرَف إلا بإقامته، وبفتح المدارس له، وتعليم الناس له، وكم في بلاد المسلمين من علوم شرعية، أو من مدارس شرعية، ومع ذلك فلا بد أن يقع هذا الشرك! وقد وقع.

جاء في الأحاديث أنه: (لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخَلَصَة)^(١)، وهو صنم كان يعبد في دوس، وقد رجع الشرك في دوس في الأزمان الماضية، وكان الشرك قائمًا، فاعتقاد أن الشرك لا يكون في هذه الأمة اعتقاد خاطئ.

قوله: (سد الذرائع)، مرَّ هذا الكلام كثيرًا، فإن الشرع فيه باب يُسمى باب سد الذرائع: يعني الطرق المؤدية إلى الشرك، فكل طريق تؤدي إلى الشرك

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الفتن، باب تغيير الزمان حتى تعبد الأوثان، برقم: (٧١١٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراف الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخصلة، برقم: (٢٩٠٦)، (٤/٢٢٣٠).

بالله، سدها الشرع، وهكذا في أحكام الفقه الإسلامي، قوله: (أن ما ذم الله اليهود)، الله سبحانه قصَّ علينا أخبار اليهود والمجتمعات الماضية؛ لنحذر ما وقعوا فيه من شرك، ومفاسد، وأخطاء، ومعاصي، فأورد لنا في القرآن الكريم أخبار الماضين مفصلة، والهدف من ذلك أن نعرف كيف ضلَّ الذين قبلنا؟ كيف أخطأوا، ووقعت فيهم المعاصي؛ حتى نحذرهم ونجتنب تلك الطرق.



قال المؤلف رحمه الله:

تنبيه: ذكر بعض المتأخرين أن التبرك بآثار الصالحين مستحب كشراب
سؤرهم والتمسح بهم أو بثيابهم وحمل المولود إلى أحد منهم ليحنكه بتمرة
حتى يكون أول ما يدخل جوفه ريق الصالحين والتبرك بعرقهم ونحو ذلك، وقد
أكثر من ذلك أبو زكريا النووي في شرح مسلم في الأحاديث التي فيها أن
الصحابة فعلوا شيئاً من ذلك مع النبي ﷺ وظن أن بقية الصالحين في ذلك
كالنبي ﷺ، وهذا خطأ صريح لوجوه، منها: عدم المقاربة فضلاً عن المساواة
للنبي ﷺ في الفضل والبركة، ومنها: عدم تحقق الصلاح فإنه لا يتحقق إلا
بصلاح القلب، وهذا أمر لا يمكن الاطلاع عليه إلا بنص، كالصحابة الذين أثني
الله عليهم ورسوله أو أئمة التابعين أو من شهر بصلاح ودين كالأئمة الأربعة
ونحوهم من الذين تشهد لهم الأمة بالصلاح، وقد عدم أولئك، أما غيرهم فغاية
الأمر أن نظن أنهم صالحون فترجو لهم، ومنها: أنا لو ظننا صلاح شخص فلا
نأمن أن يختم له بخاتمة سوء، والأعمال بالخواتيم، فلا يكون أهلاً للتبرك
بآثاره، ومنها: أن الصحابة لم يكونوا يفعلون ذلك مع غيره لا في حياته ولا بعد
موته، ولو كان خيراً لسبقونا إليه، فهلا فعلوه مع أبي بكر وعمر وعثمان وعلي
ونحوهم من الذين شهد لهم النبي ﷺ بالجنة، وكذلك التابعون هلا فعلوه مع
سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وأويس القرني والحسن البصري ونحوهم
ممن يقطع بصلاحهم، فدل أن ذلك مخصوص بالنبي ﷺ، ومنها: أن فعل هذا
مع غيره ﷺ لا يؤمن أن يفتنه وتعجبه نفسه، فيورثه العجب والكبر والرياء،
فيكون هذا كالمدح في الوجه، بل أعظم.

الشرح

قوله: (وُظِنَ أَنَّ بَقِيَّةَ الصَّالِحِينَ فِي ذَلِكَ كَالنَّبِيِّ)، يشير ﷺ إلى بعض العلماء الذين جعلوا التبرُّك جائزاً مع الصالحين، كجوازه مع رسول الله ﷺ، وذكر منهم النووي رحمته، والنووي من كبار علماء الشافعية، وفقهائهم، ومحدِّثيهم، وقد شرح كتاب مسلم في عدة أجزاء، جمع فيها الشروحات الماضية في هذا الكتاب، لكنه رحمته يميل إلى جواز التبرُّك، ويقول العلماء: دخلت الصوفية في الشافعية من عصر قديم، من القرن الخامس، من عهد الجويني والقشيري، القشيري كان إماماً في التصوف، والجويني كان إماماً في علم الكلام، فامتزجتا مع بعضيهما، فأصبح التصوف في الشافعية جزءاً منها، ولهذا يكثر فيهم مسائل التصوف كثيراً.

ومسلم رحمته صنَّف كتابه، ولم يجعل للأحاديث تراجم، وإن كان هو بوبه تبويهاً جميلاً، وجاء بالأحاديث سرداً ومرتباً، لكن ما جعل عناوين، وعنونه النووي رحمته، فكل تلك العناوين التي في صحيح مسلم من وضع النووي رحمته، وليست من مسلم، بخلاف البخاري رحمته، فهو الذي وضع العناوين.

قال النووي في شرح مسلم: باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته، وحمله إلى صالح يحنكه، وجواز تسميته يوم ولادته، واستحباب التسمية بعبد الله وإبراهيم، وسائر أسماء الأنبياء -عليهم السلام-.

وأورد مسلم رحمته تحته خمسة أحاديث بعدة طرق، كلها في التبريك، أولها: حديث أنس بن مالك قال: ذهبت بعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري إلى رسول الله ﷺ حين ولد، ورسول الله ﷺ في عباءة يهنأ بغيره -أي كما

تُسمى اليوم ملابس النوم، يعني غير الملابس التي يقابل فيها الناس-، وكان يدهن البعير بالقطران بيده ﷺ، فقال: (هل معك تمر؟)، -ذهب به ليحنكه-، فقلت: نعم، فناولته تمرات، فألقاهن في فيه ﷺ، فلاكهن -أي مضغهن-، ثم فغرَ فَا الصبي، فمَجَّه في فمه، فجعل الصبي يتلمظه -يعني يتذوقه-، فقال ﷺ: (حب الأنصار التمر)^(١)، -يعني الأنصار يحبون التمر-، وهو لا زال مولودًا، لكن من باب المداعبة ﷺ، وسَمَّاه عبد الله.

وأورد حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالصبيان، فيبرك عليهم، ويحنكهم^(٢)، ثم ذكر النووي رحمه الله استحباب التحنيك، ثم قال: ويستحب أن يكون المَحْنِك من الصالحين، وممن يُتَبَرَّك به، رجلاً كان أو امرأة، فإن لم يكن حاضرًا عند المولود، حُمِلَ إليه.

وذكر في حديث عبد الله بن أبي طلحة فوائد، منها: أن يحنكه -أي المولود- صالح من رجل أو امرأة، ومنها: التبرك بآثار الصالحين، وريقهم، وكل شيء منهم.

فالنووي يرى أن التبرك جائز مع كل إنسان صالح بعد رسول الله ﷺ، وابن حجر رحمه الله في فتح الباري، قال في حديث عتب بن مالك، الذي ذهب إلى بيته ليصلي فيه: ويستفاد منه أن مَنْ دُعِيَ من الصالحين لِيُتَبَرَّك به، أن يجيب إذا أُمِنَت الفتنة، فهو ﷺ قَيِّدها، لكن النووي لم يقيدها.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه وجواز تسميته يوم ولادته واستحباب التسمية بعبد الله وإبراهيم وأسماء سائر الأنبياء عليهم السلام، برقم: (٢١١٤)، (٣/١٦٨٩).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الآداب، باب استحباب تحنيك المولود عند ولادته وحمله إلى صالح يحنكه وجواز تسميته يوم ولادته... برقم: (٢١٤٧)، (٣/١٦٩١).

ويكثر في كلام الذهبي رحمه الله في سير أعلام النبلاء هذا المعنى، فإنه كثيراً ما يورد تراجم الصالحين، ويذكر (ويتبرك بقبورهم، ويتبرك بتربتهم، والدعاء عند قبورهم مستجاب)، وهذا مما لا يتفق مع قواعد الشرع؛ لأن الإنسان الصالح يُتَبَرَّكُ بمحبته، ويُتَبَرَّكُ بدعائه، ويُتَبَرَّكُ برأيه، أما بجسمه أو بآثاره، فلم يثبت أن الصحابة تبركوا بأحد بعد رسول الله ﷺ، لا الصديق، ولا الفاروق، ولا عثمان، ولا علي رضي الله عنه، ما نقل أن الصحابة تبرك بعضهم ببعض، مع أن الصحابة كانوا درجات.

فالصحابة كانوا يعظمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ولهذا قدموهما، ورضوا بخلافتهما، ولو لم يعظموهما، ما رضوا بخلافتهما، وما عُرِفَ أن أحداً من الصحابة ذهب إلى بعضهم ليبرك على بعض أبنائه، وكذلك التابعون، ما نُقِلَ عن أحد منهم أنه ذهب إلى أحد من الصحابة ليبرك على ولده، فهذه أمور ما نُقِلَت، مع اعتقادنا أن المسلم مبارك، لكن ما نُقِلَ أن الناس كانوا يتبركون بعضهم البعض.

فهنا الشارح رحمه الله يشير إلى أن هذا مما خالف فيه النووي رحمه الله أهل السنة والجماعة، وابن تيمية رحمه الله سئل، فقال القائل: نحن في بركة فلان، أو من وقت حلوله عندنا حلت البركة، هل هذا الكلام صحيح أم لا؟^(١) فقال رحمه الله: هذا الكلام صحيح باعتبار، باطل باعتبار، فأما الصحيح فأن يريد به أنه علمنا، وهدانا، وأمرنا بالمعروف، ونهانا عن المنكر، فبركة اتباعه وطاعته حصل لنا من الخير ما حصل، يعني ببركة الخير في الدين، وكذلك إن أريد ببركة دعائه وصلاحه دفع الله الشر، وحصل لنا رزق ونصر، فهذا حق، كما قال ﷺ:

(وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم)^(١)، بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم.
ولهذا عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس رضي الله عنه؛ لأنه عم النبي صلى الله عليه وسلم، وكل شيء
يمتُّ إلى الرسول بصلة، فلا شك أن فيه فضلاً وفيه بركة، فطلب من العباس رضي الله عنه
أن يدعو، ولكن ما تمسح بملابسه، أو بثيابه، أو أحد كان يذهب بأولاده ليبرك
عليهم.

وأما المعنى الباطل، فمثل أن يريد الإشراك بالخلق، مثل أن يكون رجل
مقبور بمكان، فيظن أن الله يتولاهاهم لأجله، وإن لم يقوموا بطاعة الله ورسوله،
هذا خطأ.

والخطأ الثاني: وكذلك إذا ظن أن بركة الشخص تعود على مَنْ أشرك بالله،
وخرج عن طاعة الله ورسوله، فالذي يعتقد هذا، فذلك اعتقاد باطل، وكذلك
إذا اعتقد أن ذلك الشخص يشفع له، ويدخله الجنة، بمجرد محبته وانتسابه
إليه، يعني فلننتسب إلى عبد القادر الجيلاني، ننتسب إلى الجنيد، ينتسب إلى
النقشبندي، ننتسب إلى الرفاعي، فإن هذا الانتساب يكون سبباً لدخولنا
الجنة، هذا كله باطل، أما إذا كان بالمعنى السابق، فإن معناه صحيح، والله
أعلم.

وهكذا رضي الله عنه دائماً يفصل؛ لأن اللفظ أحياناً يحتمل أكثر من معنى.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب من استعان بالضعفاء والصالحين
في الحرب، برقم: (٢٨٩٦).

باب: ما جاء في الذبح لغير الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

أي من الوعيد وهل يكون شركاً أم لا؟

الشَّحْ

من منهج المؤلف رَحِمَهُ اللهُ أنه يجزم في بعض العناوين بالحكم، كما مرَّ في قوله: باب من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما؛ لرفع البلاء أو دفعه، فحَكَمَ في أول العنوان أن هذا شرك، ثم جاء بعده بباب قال فيه: باب ما جاء في الرقئ والتمايم، ولم يحكم فيه بحكم؛ لأن الرقئ والتمايم فيها خلاف، وفيها تفصيل، وبعده قال: باب مَنْ تبرك بشجر أو حجر ونحوهما، كذلك لم يجزم بالحكم.

فأما في الباين السابقين الذين لم يجزم فيهما بالحكم فإن فيهما تفصيلاً، لكن الباب الذي سبقهما ليس فيه تفصيل، بل مَنْ فعل ذلك كان عمل شركاً، ولكن الذبح لغير الله شرك كذلك، فلماذا لم يجزم بأنه شرك؟ يقول أهل العلم: أراد أن يمرن الطالب على أنه ينبغي أن يترك الحكم أحياناً للقارئ، وهذا من فنون التعليم، فإن المؤلف إذا حكم على المسألة في عنوانها، لم يترك مجالاً للقارئ ليستنبط الحكم بنفسه، وفن التأليف أن يترك القارئ يستنبط الحكم.

ومن المؤلفين مَنْ يرى أن المسائل التي يُكتب فيها مختلفة، فإذا كانت القضية في تقرير المسألة، ينبغي أن يحكم فيها، وإذا كانت المسألة في الرد، ينبغي ألا يحكم فيها؛ لأن المؤلف مُتَّهَم بالتحيز إن حكم في رده على شخص معين من البداية، لكن إن عرض ما عنده من الأدلة، وترك القارئ هو الذي يستنبط الحكم بنفسه، كان هذا هو الأولى في التصنيف، وهذا أمر واسع، ولكل باحث وكاتب منهجه، فنرى في بعض الكتب أن المؤلف لا يجزم بنتيجة قبل أن يقرأ القارئ الكتاب، فيترك القارئ هو الذي يستنبط الحكم، ومنهم مَنْ يجزم من البداية، والمؤلف ﷺ لم يجزم فيه مع أنه ليس هناك خلاف في أن الذبح لغير الله شرك، لكنه أراد أن يمرن الطالب ليرى المناهج المختلفة في التصنيف.

والمؤلف ﷺ صاحب الكتاب أورد في هذا الباب آيتين وحديثين، وقلنا إن المؤلف ﷺ لا يكثر من الأدلة، بل يكتفي ببعضها إشارة إلى البعض الآخر، فأما الآيتان فأولاهما هذه الآية: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ (١٦٣)﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، والآية الثانية قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ (٢)﴾ [الكوثر: ٢]، والحديث الأول عن علي رضي الله عنه أنه قال حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات قال: (لعن الله مَنْ لعن والديه، ولعن الله مَنْ ذبح لغير الله، ولعن الله مَنْ آوى محدثاً، ولعن الله مَنْ غيّر منار الأرض)^(١)، رواه مسلم، والحديث الثاني عن طارق بن شهاب أنه

(١) أخرجه مسلم في صحيحه لكن بتقديم وتأخير في الجمل الأربع، وأخرجه بهذا الترتيب أيضاً إلا أن فيه "لعن الله من لعن والده" بالافراد، كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ولعن فاعله، برقم: (١٩٧٨)، (٣/ ١٥٦٧).

قال أن رسول الله ﷺ قال: (دخل الجنة رجل في ذباب، ودخل النار رجل في ذباب)، قالوا: كيف ذلك يا رسول الله؟ قال: (مرَّ رجلان من عند قوم لهم صنم، لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً، قالوا لأحدهم: قرب، قال: ليس عندي شيء أقرب، قالوا: قرب، ولو ذباباً، فقرب ذباباً، فخلعوا سبيله، فدخل النار، وقالوا للآخر قرب، قال ما كنت لأقرب شيئاً لغير الله ﷻ، فقتلوه، فدخل الجنة)^(١)، رواه أحمد.

هذان الحديثان أولهما حديث صحيح في مسلم، والثاني سيأتي الكلام عنه؛ لأن طارق بن شهاب ليس صحابياً، وإن كان عاصر فترة النبوة.



(١) أخرجه الإمام أحمد في كتاب الزهد ص ٢٢، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (٧٣٤٣)، (٥/٤٨٥)، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب السير، باب ما قالوا في المشركين يدعون المسلمين إلى غير ما ينبغي أجيبيون أم لا؟ برقم: (٣٣٧٠٩)، (١٧/٥٣٨)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/٢٠٣).

قال المؤلف رحمه الله:

قال: وقول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

﴿١١٣﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿١١٣﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣].

ش: قال ابن كثير: يأمره تعالى أن يخبر المشركين الذين يعبدون غير الله،

ويذبحون لغير اسمه وحده لا شريك له، وهذا كقوله ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ﴾ ﴿٢﴾

[الكوثر: ٢]، أي أخلص له صلاتك وذبيحتك، فإن المشركين يعبدون الأصنام

ويذبحون لها، فأمر الله بمخالفتهم والانحراف عما هم فيه والإقبال بالقصد

والنية والعزم على الإخلاص لله تعالى. قال مجاهد في قوله صلاتي ونسكي قال:

النسك الذبح في الحج والعمرة، وقال النووي عن السدي عن سعيد بن جبير:

ونسكي ذبحي، وكذا قال الضحاك، وقال غيره: ومحياي ومماتي أي وما آتية في

حياتي وأموت عليه من الإيمان والعمل الصالح لله رب العالمين خالصة لوجهه

لا شريك له وبذلك من الإخلاص أمرت وأنا أول المسلمين؛ لأن إسلام كل نبي

متقدم لإسلام أمته، كما قال قتادة: وأنا أول المسلمين أي من هذه الأمة، قال ابن

كثير: وهو كما قال، فإن جميع الأنبياء قبله كلهم كانت دعوتهم إلى الإسلام

وهو عبادة الله وحده لا شريك له، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ

رَسُولٍ إِلَّا نُوْحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿٢٥﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وأخبر تعالى عن

نوح عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجِرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ

وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]، وذكر آيات في هذا المعنى.

الشرح

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿١١٣﴾ لَا

شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ ﴿١١٣﴾ [الأنعام: ١٦٢، ١٦٣]، هذه الآيات الأولى

شرحها ابن كثير، وابن كثير رحمهما الله أحد المفسرين على مذهب أهل السنة والجماعة، وتفسيره على المنهج الصحيح، لكنه مع أنه ذكر في مقدمته أنه سيجنب إيراد الإسرائيليات، لكنه ملأ الكتاب بأحاديث إسرائيلية لا تصح، وإن كان ينبه على كثير منها، لكن المسلم في غنى عن الأحاديث الإسرائيلية التي يذكرها أهل الكتاب؛ فإن الله وَعَلَّمَ قد أغنى الأمة الإسلامية بكتابها وبسنة نبيها ﷺ.

فهو يذكر في هذه الآية أن الله وَعَلَّمَ يأمر نبيه ﷺ أن يقول لقومه الذين بُعثَ فيهم - وهم كفار قريش -: "إن صلاتي" والصلاة هي من العبادة، "ونسكي" أي ذبحي الذي هو من عبادتي، لله وَعَلَّمَ لا أصرفها لغيره، وإن كنتم أنتم صرفتموها لغيره وَعَلَّمَ.

هذا معنى ما ذكره ابن كثير رحمهما الله، ولكن الآية في الحقيقة في تركيبها أعمق دلالة وأقوى إشارة مما ذكره رحمهما الله، ونقف معها عدة وقفات.

الوقفة الأولى: من مناهج القرآن أن يورد المسألة على لسان رسول الله ﷺ، وهذا تكريم لبنينا ﷺ، أن الله يقول له، قل يا محمد، فالله يفوضه أن يقول، ويقول العلماء: في نظام الدول في السابق ما يُسمى بالوزير المُفوض، يوكل إليه الملك أن يتصرف بحسب ما يراه، والله المثل الأعلى، فبنينا ﷺ احتل المرتبة العليا، ففوضه الله وَعَلَّمَ أن يأمر وينهى، وأن يخبر وأن يحل وأن يحرم، وهذا تكريم له ﷺ لم يصل إليه بشر، قال الله وَعَلَّمَ: ﴿وَمَا أَرْسَلُ فَخُذُوهُ وَمَنْهَكُم عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وهذا تفويض وتكريم له ﷺ، فإن بنينا ﷺ أفضل البشر، وسيد البشر، وله عند الله المكانة العليا، وقد جاء في الحديث: (إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم سلوا الله لي الوسيلة،

فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو^(١)، فهو أرفع مكان في الجنة لا يسكنه إلا شخص واحد، ذلك الشخص هو نبينا ﷺ. فسيد البشر يأمره الله أن يقول، وهذا أحد الأساليب في إبلاغ الأوامر والنواهي، لكن أحياناً يأتي الأمر من الله ﷻ بدون أن يقول قل: كقوله تعالى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ﴿٣٨﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ ﴿١١١﴾ [الأعراف: ١٩٩]، وهناك نماذج كثيرة فيها أمر مباشر، لكن هنا يأمره ﷻ هو أن يقول، وهذا تكريم لنبينا ﷺ.

الوقفه الثانية: الآية تقرر شمول الدين لكل جوانب الحياة بأقصر إشارة وأفصح عبارة، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي﴾، والصلاة هي علامة الدين والطاعة، ﴿وَسُكُوتِي﴾، هذه نماذج، ثم قال: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾، ماذا بقي من حياة الإنسان ليس لله؟ ﴿لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿٤٥﴾، ليس معناها له ملكاً، بل معناها له عبادة وتقرباً، فإن قريشاً لم تكن تنكر أن الكون ملك لله، إنما كانت تنكر أن يفرد الله وحده بالعبادة.

فيقول الرسول ﷺ: إن حياتي كلها لله، ليس فيها جانب ليس لله، فالإسلام يحيط بحياة الإنسان من كل جوانبها، من أعمال القلوب، وأعمال اللسان، وأعمال الجوارح، كل ذلك له في دين الله ﷻ مكان، فالمسلم مُحَاط بالدين من كل جانب، ومطلوب منه ألا يتحرك حركة في حياته إلا وفق دين الله، كما يأتي في نفس الآية.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، بزيادة: "ثم صلوا علي، فإنه من صلي علي صلاة صلي الله عليه بها عشرًا، ثم سلوا الله لي الوسيلة..." كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يسأل الله له الوسيلة، برقم: (٣٨٤)، (١/ ٢٨٨).

الوقفه الثالثة: أن الآية ربطت بين انواع وتقسيمات التوحيد التي أشار

إليها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وهو أن التوحيد يشمل ثلاثة جوانب في حياة الإنسان، توحيد الربوبية، وهذا هو يتعلق بفعل الله، فنوحده الله في فعله، نعتقد أن الخلق فعل الله، ليس في الوجود أحد يشاركه في أفعاله، لا في الخلق، ولا في الإحياء، ولا في الإماتة.

وتوحيد الألوهية، هو فعل العبد، فيوحد الله في فعله، إذن التوحيد له جانبان: فعل الله وفعل العبد، فيعتقد في فعل الله أنه خاص به ﷻ، وفي عمله يوحد الله في فعله، والآية شملت التوحيدين، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، هذا توحيد الألوهية، ثم قال: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﷻ، فأشار إلى الربوبية التي يعترف بها المشركون، فأنتم تعترفون أن الله رب العالمين، فالعبادة له، ملك له، خاصة به، لا يجوز صرفها لغيره ﷻ، فالآية أشارت إلى التوحيدين الذين يشملان حياة الإنسان من كل جوانبها.

الوقفه الرابعة: تقرر الآية الكريمة عبودية نبينا ﷺ، عندما يقرأ الإنسان

مكانة الرسول ﷺ، ويرى بعض أفعاله التي قد خرقت العادات، ربما يقع في نفسه أن الرسول ﷺ مشارك لله، وهذا ما حدث للنصارى، حيث عندما رأوا عيسى ﷺ يُحيي الموتى، ويُبرئ الأكمه والأبرص، ظنوا أنه فيه جزءاً من الخالق، فرفعوه فوق مكانته، ولهذا قال ﷺ: (لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، إنما أنا عبد الله ورسوله) ^(١).

فالآية تقرر عبودية الرسول ﷺ، فتقول: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ

وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﷻ [الأنعام: ١٦٢]، فأنت يا محمد مطلوب منك أن

تخلص عملك للخالق، فأنت عبد من عباد الله، وأنت مُكَلَّف كما يُكَلَّف غيرك، في الصلاة والذبح والحسنات والابتعاد عن السيئات، فالرسول ﷺ مُكَلَّف.

وجاء في آخر الآية: وأنا أول المسلمين، أي أنا واحد من الناس، لكنني أولهم، أي أنني أطبق الدين أول الناس، وألتزم بما أمر به، فهذا يبين أن الرسول ﷺ عبد لله، وليس مشاركاً لله ﷻ في خلقه وملكه ﷻ.

الوقفه الخامسة: تقرر الآية قاعدة، أن العبادة مبناه على التوقيف، في الآية: ﴿وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ﴾، فهناك أمر، ومأمور، ومأمور به، أي بما تقدم من الإخلاص في الصلاة والذبح أُمِرْتُ، أي أمرني الله، والمأمور رسول الله ﷺ، وكذا كل الناس مأمورون بهذا الأمر.

فالعبادة مبناه على التوقيف، فإن لم يُؤَمَّر الإنسان، لا يجوز له أن يُحَدِّث ويتبدع فعلاً يتقرب به إلى الله؛ لأن الرسول ﷺ يقول: أنا أُمِرْتُ، لو لم أؤمر، ما فعلتُ، وهكذا المسلم لا ينبغي له أن يتبدع ويُحَدِّث؛ لأننا كيف نتقرب إلى الله بالفعل، ولا نعلم هل الله يحب هذا الفعل أو لا! فلو تقربنا إلى الله بفعل لا ندري هل يحبه الله أو لا يحبه، كنا مبتدعين، فلا نتقرب إلى الله إلا بما أمرنا به ﷻ، أما ما لا يأمرنا به، فإنه ليس داخلياً في العبادة.

بخلاف أمور الدنيا، فإن الدنيا مبناه على الإباحة المطلقة، فلا نحتاج فيها إلى أمر، فالله أذن لنا أن نأكل ونشرب وأن نتمتع بما فيها من الحلال، وكلها حلال، إلا إذا جاءنا النص بأن هذا حرام، أما أمور الدين فهي مبنية على التوقيف: فالرسول ﷺ سيد البشر يقول: أنا لم أفعل من نفسي بل أُمِرْتُ، وهكذا المسلم يقتدي برسوله ﷺ، فلا يفعل فعلاً إلا إذا شرعه الله له.

ولا نعرف أن الله شرّع أم لم يشرّع إلا بالتعلّم، والذي لا يتعلم، كيف يعلم أن هذا شرع أو لم يشرع؟

الوقفه السادسة: إعلان امتثاله ﷺ لأمر ربه في آخر الآية: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ ١٦٣، أي: أعلم أنني أول من يطبق هذا الأمر ويمثله، وإلا فإنه ليس المراد أنه لم يكن قبله مسلمون، بل كان قبله مسلمون، كما قال ﷺ عن نوح عليه السلام، كما ذكر الشارح رحمه الله: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ ٧٢ [يونس: ٧٢]، فكل دين سبق هذا الدين يُسمى إسلامًا من الناحية الشرعية، لكن أصبح هذا الاسم خاصًا بدين محمد ﷺ، وإلا فكل الديانات السابقة السماوية استسلام لله، وطاعة لله، وتُسمى إسلامًا من حيث المعنى الشرعي العام، لكن من حيث التفريق بين الديانات السماوية، تُوصف ببعض الصفات، فبعضها يُسمى يهودية، وبعضها نصرانية.. وهكذا.

فالرسول ﷺ يقول: أنا أول من امتثل هذا الأمر.

الوقفه السابعة: الجمع بين الإثبات والنفي، وهذا معنى لا إله إلا الله، ومعنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمَرْ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فالآية جمعت بين الأمرين، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ١٦٣ [الأنعام: ١٦٣]، هذا إثبات، ثم قال: ﴿لَا شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، وهذا نفي.

فلا بد أن يستحضر المسلم كلا الأمرين: الأمر الأول: أن يكون الفعل لله، والأمر الثاني: ألا يشرك مع الله غيره، لا في أعمال القلوب، ولا في أعمال الجوارح واللسان.

فالأية هي تفسير لمعنى قوله تعالى: لا إله إلا الله، إثبات ونفي، إثبات العبادة لله، ونفيها عن غيره ﷺ، وهذا فيه تعريض للمشركين الذين أشركوا مع الله غيره، فالرسول ﷺ يقول: هذا هو الذي جاءكم من ربكم، كما قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، هذا قاله بعد أن ذكر أنهم هم حرّموا أشياء، فجعلوها حلالاً وحراماً.

فالرسول ﷺ يقول: ليس من حقكم أن تحلوا وتحرموا، إنما هذا حق الله، فتعالوا -أي ارتفعوا- عما أنتم فيه من الشرك والدنس؛ حتى أتلو عليكم ما حرّم ربكم عليكم؛ فإن كلمة ربكم هذا مما اعترفوا به، لكنهم لم يعترفوا بأن الله وحده يُتقرب إليه بالفعل.

فالأية شملت الأمرين: وهو إثبات التوحيد لله، ونفي العبادة عن غير الله ﷺ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قلت: وفي الآية دلائل متعددة على أن الذبح لغير الله شرك كما هو بين عند التأمل، وفيها بيان العبادة وأن التوحيد مناف للشرك مضاد له.

قال: (وقوله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]) قال شيخ الإسلام: أمره الله أن يجمع بين هاتين العبادتين وهما: الصلاة والنسك الدالتان على القرب والتواضع والافتقار وحسن الظن وقوة اليقين وطمأنينة القلب إلى الله وإلى عدته عكس حال أهل الكبر والنفرة وأهل الغنى عن الله الذين لا حاجة لهم في صلاتهم إلى ربهم يسألونه إياها والذين لا ينحرون له خوفاً من الفقر، ولهذا جمع بينهما في قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] الآية، والنسك: الذبيحة لله تعالى ابتغاء وجهه، فإنها أجل ما يتقرب به إلى الله، فإنه أتى فيهما بالفاء الدالة على السبب؛ لأن فعل ذلك سبب للقيام بشكر ما أعطاه الله من الكوثر، وأجل العبادات البدنية الصلاة، وأجل العبادات المالية النحر، وما يجتمع للعبد في الصلاة لا يجتمع له في غيرها كما عرفه أرباب القلوب الحية، وما يجتمع له في النحر إذا قارنه الإيمان والإخلاص من قوة اليقين وحسن الظن أمر عجيب، وكان النبي ﷺ كثير الصلاة كثير النحر.

الشرح

قوله: (وفي الآية دلائل متعددة على أن الذبح لغير الله شرك)، هذا استطراد في ذكر فوائد مستنبطة من الآية، وهي أن الآية تدل على حرمة الذبح لغير الله، فالآية تقول: إن الذبح لله ﷻ، والعلماء فسّروا النُسك هنا بالذبح، كما جاء عن مجاهد وغيره، وإن كان النسك في اللغة قد يُطلق كذلك على العبادة،

ولهذا يقال: الناسك فلان أي العابد، والنَّسَّاء أي العُباد، لكن النسك في الاصطلاح الشرعي يراد به الذبيحة التي يتقرب الإنسان بها إلى الله، ليس كل ذبيحة، بل الذبائح التي تُذبح بقصد القُربى تُسمى نُسكًا، فهذا النسك خاص لله ﷻ، فالآية تدل على أنه لا يجوز أن يذبح لغيره -تعالى-.

قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ ﴿٢﴾ [الكوثر: ٢]، هذه الآية الثانية من سورة الكوثر، وهي من قصار السور، وقد ورد في نزولها أن النبي ﷺ كان بين ظهراني أصحابه، فأغفى إغفاءة، والإغفاءة والغفوة هي أول النوم، لكن لا يغيب الإنسان عن الحاضرين، فإذا أغفى فإنه يفقد وعيه فقدانًا جزئيًا، لكن لا يغيب تمامًا، مثل السَّنة، فأغفى ﷺ إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسّمًا، فقال الصحابة ﷺ: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: (إنه نزل علي سورة آنفًا، ثم قال: بسم الله الرحمن الرحيم ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ ﴿١﴾ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ ﴿٢﴾ ﴿إِنَّكَ شَانِئُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ ﴿٣﴾ [الكوثر: ١-٣]^(١)، فهذا حديث صحيح، ويستشهد العلماء بهذا الحديث على أن البسملة جزء من كل سورة، فالرسول ﷺ قرأ البسملة، وقال: إنها نزلت مع السورة، فأخبر أن الله أنزل إليه هذه السورة تخبره بأن الله أكرمه، فأعطاه الكوثر، والكوثر هو الحوض الذي وعد الله به رسوله يوم القيامة، فهو من الأمور التي وردت فيها أحاديث متواترة، وقد جاءت أحاديث كثيرة في إثباته، وفي شكله، وفي لونه، وفي طعمه، وفي سعته، تخبر بأن النبي ﷺ يوم القيامة يكون له حوض ترد عليه أمته.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة، برقم: (٤٠٠)، (١/٣٠٠).

ويقول الرسول ﷺ إنه يذود الناس عن حوضه، كما يذود الإنسان ضالة الإبل والبقر، فقالوا: وكيف تعرف أمتك يا رسول الله؟ قال: (إنهم يأتون غُرًّا مُحَجَّلِينَ من آثار الوضوء)، وإنه ﷺ يدعو أناسًا مسلمين ليشربوا من حوضه، يرى عليهم علامة الوضوء، ثم يختلجون من دونه، فيُمنعون، قال: (فأقول أمتي أمتي)، وفي رواية (أصحابي أصحابي)، فيقول الملك: إنك لا تدري ماذا أحدثوا بعدك، قال: (فأقول سحَقًا سحَقًا)^(١)، فمِمَّن يكون عليه علامة الصلاة يُمنع من الحوض، فليس كل مَنْ يصلي يدخل الجنة في أول أمره، ويشرب من الحوض، بل قد تكثر عليه سيئات أخرى، أو يكون وقع في بعض الشرك، ويمنعه من الشرب من حوض رسول الله ﷺ، أو من دخول الجنة ابتداءً، وإن كان سيدخلها انتهاءً؛ لأن كل مَنْ دخل النار وفي قلبه بعض الإيمان، يخرج منها.

لكن مَنْ يقول (اللهم اسقني من حوض نبيك شربة بيده الشريفة) مخطئ، فالرسول ﷺ ليس يوم القيامة خادماً يُقدِّم الأواني للآخرين، إنما يسأل العبد ربه الله أن يشرب من حوضه نبيه ﷺ، فالناس يوم القيامة يشربون من حوضه ﷺ، وليس هو الذي يسقي الناس بيده، إنما الإنسان يرد، فيشرب بنفسه، فقد جاء في الحديث: أن ما على الحوض من الأباريق كعدد نجوم السماء^(٢)، فالناس كل يشرب بيده من هذا الحوض.

(١) الحديث أخرجه الشيخان بمعناه مع اختلاف الألفاظ، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، برقم: (٦٥٨٢)، (٦٥٨٤)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء، برقم: (٢٤٧)، (٢٤٩)، (١/٢١٦-٢١٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب في الحوض، برقم: (٦٥٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته، برقم: (٢٣٠٣)، (٤/١٨٠).

أين مكان الحوض يوم القيامة؟ وهل هو في أول بداية خروج الناس من المحشر، أو بعد الصراط؟ لم تَرِدْ الأحاديث تبين هذا المعنى، لكن -والله أعلم- أنه بعد البعث مباشرة؛ لأن فائدة الشرب من الحوض أن يبقى الإنسان يوم القيامة وهو لا يحتاج إلى الماء، فإن العطش يشتد بالناس؛ لشدة عرقهم، وقرب الشمس من رؤوسهم، فإن الشمس يوم القيامة تدنو من رؤوس الخلائق، فيعرق الناس بقدر أعمالهم، منهم مَن يأخذه العرق إلى كعبيه، ومنهم مَن يأخذه العرق إلى حقويه، ومنهم مَن يلجمه العرق إلجامًا.

في تلك الفترة الشديدة يحتاج الإنسان إلى الماء، فلعله -والله أعلم- بعد البعث مباشرة؛ لأن الإنسان إذا قام وهو في حالة عطش، ثم شرب، يبقى طوال الموقف لا يحتاج إلى ماء، لكن إذا جاء في آخر المحشر، فإنه لا تتحقق الفائدة التي يريدونها أصحاب الموقف.

فآية جزء من هذه السورة، فالله يقول: يا محمد إنا أعطيناك الكوثر، هذا النهر العظيم الذي يكون مَوْرَدًا لأمتك، وهذا الكوثر سبب لإخلاصك وشكرك لله، فالفاء فاء السببية، فكأنه يقول: إن إخلاصك للصلاة سببه ما أعطاك الله من الخير الكثير، فصلّ لربك وانحر، أي أخلص عبادتك لله، هكذا يقول ابن تيمية رحمه الله إنه جاء بالفاء السببية في هذه الآية.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال غيره: أي فاعبد ربك الذي أعزك بإعطائه وشرفك وصانك من منن الخلق مراغمًا لقومك الذين يعبدون غير الله، وانحر لوجهه وباسمه إذا نحررت مخالفًا لهم في النحر للأوثان انتهى وهذا هو الصحيح في تفسيرها.

الشرح

الشارح رحمه الله أورد الأقوال في تفسير الآية، فمجمل الأقوال السابقة من أقوال ابن كثير وابن تيمية رحمه الله أنها تقول: يا محمد، أخلص لربك، ولكن التفسير الذي ارتضاه الشارح أن المعنى: يا محمد راغم قومك، أي خالفهم، وأخلص عبادتك لله مراغمًا لهم.

يعني ليس فقط تأمره بالإخلاص، بل تأمره بالإخلاص الذي فيه مراغمة، ومفارقة لقومه، ففيها ملحظان: الإخلاص لله والمراغمة لقومه، أي المخالفة الواضحة الصريحة التي يراها قومه واضحة، وهي أنه خالفهم في أمر أجمعوا عليه.

فكانه يراغمهم بذلك، والمراغمة مأخوذة من الرغام، والرغام هو التراب، قد يقال: رغم أنف فلان: أي لصق بالتراب، وهذا دعاء بالذل؛ لأن الإنسان إذا كان إنسانًا مهانًا، فإنه يذل لغيره، وكان في السابق أصحاب الحاجات يسجدون لمن يحتاجون إليه، فالله قال: هذا الفعل لا يجوز إلا لله، لا ترغم أنفك إلا لله عز وجل.

لكن من الدعاء رغم أنف فلان: أي أصابه من الحاجة والفقر والذل ما يجعله يلصق أنفه بالتراب، فالمراغمة هي المخالفة الشديدة التي تذلل الآخرين، تذلل من تراغمه وتخالفه في هذا الفعل، ولم يذكر الشارح رحمه الله من أي تفسير نقل هذا المعنى.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وأما ما رواه الحاكم عن علي بن أبي طالب قال: لما نزلت هذه السورة على النبي ﷺ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ١-٣]، قال رسول الله ﷺ لجبريل: ما هذه النحيرة التي أمرني بها ربي؟ قال: إنها ليست بنحيرة ولكن يأمرك إذا أحرمت للصلاة أن ترفع يدك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك من الركوع الحديث، فهو حديث منكر جداً، في إسناده إسرائيل بن حاتم، ثم قال ابن حبان: يروي عن مقاتل الموضوعات الأوابد، والطامات من ذلك خبر يرويه عمر بن صبح عن مقاتل وظفر به إسرائيل فرواه عن مقاتل عن الأصبع بن نباته عن علي لما نزلت ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۝٢﴾ [الكوثر: ٢] الحديث.

الشرح

هذا نموذج من الأحاديث الموضوعة على رسول الله ﷺ، وأسباب الوضع كثيرة منها ما كان يفعله الزنادقة الذين كانوا في العصور الإسلامية، يظهرون الإسلام ويُبطنون الكفر، مثل المنافقين في عهد رسول الله ﷺ، فكان هؤلاء يضعون الأحاديث على رسول الله ﷺ، فيضعون سنداً وتحتة متناً.

في السابق كان هناك الوراقون، الوراق مثل المكتبة اليوم أو المطبعة، وهو ينسخ الكتب ويبيعها، فيذهبون بها إلى الوراقين، وبعض المحدثين في العصور القديمة كانوا حريصين على التكثر من الأحاديث؛ لأن الشخص الذي لا يأتي بأحاديث غريبة، لا يلفت أنظار الناس، فكان بعض المحدثين حريصاً على أن يستكثر من الأحاديث؛ حتى يتميز عن غيره، فيأخذ من تلك الأحاديث الموضوعة التي تكون عند الوراقين، ويرويها بهذا السند.

فهذا سند مركب على هذا المتن، والعلماء قد أنكروا هذا الحديث، وقال فيه ابن حبان: إن هذا حديث منكر، وقال غيره كذلك، فذكر ابن كثير رحمته الله: أن هذا حديث مُنْكَرٌ جَدًّا، وهذا أحد أوصاف الأحاديث المردودة، فالحديث يقول: أنه عليه السلام أُمِرَ بأن يرفع يديه إذا قام إلى الصلاة، وأن يرفع يديه إذا كَبَّرَ، وإذا ركع، وإذا رفع.

والمذاهب الإسلامية مختلفة في رفع اليدين، بحسب ما ورد من الأحاديث، فصح في هذه المسألة أحاديث عدة، منها ما تذكر الرفع في أربعة مواطن، الأول: عند الدخول في الصلاة (تكبيرة الإحرام)، وهذا متفق عليه بين جميع المذاهب، والثاني عند إرادة الركوع، والثالث عند الرفع من الركوع، والرابع عند القيام من التشهد الأول.

حديث ابن عمر رضي الله عنهما أصح الأحاديث في هذه المسألة، وبعض الأحاديث تذكر الرفع كذلك في السجود، والرفع منه، وهي صحيحة، ولكن أصح ما في الباب هي الأحاديث التي تذكر الأربعة المواطن.

هذا الوضع أراد أن يقوي هذا المذهب بهذا الحديث الكاذب، ولسنا في حاجة إلى هذا الحديث المكذوب، فإن الأحاديث الصحيحة تغني عن هذه المسألة.

أما المذاهب فإن الشافعية والحنابلة يرون الرفع في المواطن الأربعة، وأما الأحناف فلا يرون الرفع إلا في الدخول إلى الصلاة عند تكبيرة الإحرام، وعندهم حديث لابن مسعود رضي الله عنه، ولكن العلماء ضعفوا هذا الحديث.

وكان ابن المبارك رحمته الله يقول بالرفع في المواطن الأربعة السابقة، وهو من المحدثين، ويروى عن أبي حنيفة وابن المبارك رضي الله عنهما، أنهما عندما دخلا في الصلاة، رفع ابن المبارك يديه عند تكبيرة الإحرام، وعند إرادة الركوع إلى

آخر مكان الرفع، فبعد الصلاة قال أبو حنيفة لابن المبارك: مالك؟ كدت أن تطير -أي ترفع يديك-، فقال: ما طرت أنت في الأولى، حتى أطيّر أنا في الثانية، يعني لو كان من رفع يديه يكاد أن يطير، كنت أنت قد طرت في الرفع في أول الصلاة.

أما المالكية فعنهم مذهبان، ويرجح العلماء المحققون من المالكية أن مالكا على مذهب الشافعية والحنابلة في هذا، ومالك أسبق من ابن حنبل والشافعي رحمهما الله، لكن مذهبه يتفق مع مذهبهم في الرفع، وهذا هو الصحيح في هذه المسألة.

أما قضية النحر، وهو وضع اليدين في الصلاة، فقد وردت في بعض الأحاديث، ولم تصح أنه أراد بالنحر أن يضع يديه عند نحره في الصلاة، ووضع اليدين في الصلاة لا يكاد يصح فيه حديث، إنما صحّت الأحاديث في وضع اليمنى على اليسرى، هذا صحّت فيه الأحاديث الكثيرة، لكن مكان اليدين لا تكاد يصح فيه حديث، ذكر العلماء حديثاً أخرجه ابن خزيمة رحمهما الله في صحيحه، وقد رجعت إلى ابن خزيمة، فلم أجده فيه، ويذكر العلماء أن هناك مرسّل ابن عطاء أنه صح إليه، لكن المرسّل ليس مما يُعتمد عليه في تقرير المسائل الدينية؛ لأن المرسّل مجهول طرفه الأول، أي لا ندري عمّن رواه التابعي، هل رواه عن ثقة، أو عن ضعيف؟ وللعلماء في ذلك مباحث طويلة، منهم من يقول: إن التابعي الذي لا يروي إلا عن ثقة، يكون مرسّله صحيحاً، والذي يروي عن من هبّ ودبّ، فلا يكون مرسّله صحيحاً.

والراجح أن المرسّل ليس حُجّة، فإن العالم قد يوثق شخصاً ويجرحه غيره، فلا ندري قد يكون عنده ثقة، لكن عند غيره غير ثقة، فلا بد من ذكر اسمه؛ حتى نتبين من هو الشخص الذي حدّث من آخر السند.

فالشاهد أن وضع اليدين أصح ما قيل فيه أن توضع على الصدر، أو طرف الصدر، وإن قلنا: إن ما ورد في هذه المسألة لا يكاد يصح ويسلم من طعن أو علة، والله أعلم.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: (عن علي رضي الله عنه قال حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات: لعنَ الله مَنْ ذبحَ لِغيرِ الله، وَلَعَنَ الله مَنْ لَعَنَ وَالِدَيْهِ، وَلَعَنَ الله مَنْ آوَى مُحَدِّثًا، وَلَعَنَ الله مَنْ غَيَّرَ مَنْارَ الْأَرْضِ)، رواه مسلم.

ش: الحديث رواه مسلم من طرق بمعنى ما ذكره المصنف وفيه قصة.

الشَّرح

هذا الحديث انفرد بإخراجه مسلم، ولم يروه البخاري رحمه الله، وتختلف أنظار العلماء في اختيار الأحاديث وتصحيحها، فأحياناً يُخرج البخاري حديثاً لا يخرج به مسلم، وأحياناً يخرج به مسلم ولا يخرج به البخاري، وليس في ذلك غضاضة، فإن البخاري ومسلماً كليهما رضي الله عنهما ممن قُبِلَ ما أخرجاه في كتابيهما. فإذا وردَ الحديث في البخاري أو مسلم قُبِلَ، ولا يحتاج إلى بحث أو تنقيب، ما عدا أحاديث يسيرة انتقدها العلماء؛ لأن البخاري ومسلماً لا يخرجان عن دائرة البشرية، ليس هناك إنسان معصوم من الخطأ، وكما قلنا أن الكمال البشري ليس معناه ألا يُخطئ، لكن الكمال البشري أن يكون خطؤه قليلاً، والذي لا يُخطئ أصلاً هو الله ﷻ، ولهذا أكمل البشر هو نبينا ﷺ، ومع ذلك وقع فيما عاتبه الله فيه، قال تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١]، وهذا عتاب، وقال تعالى: ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وهذا عتاب، وكذلك في الأنفال، فمجموع ما عاتب الله فيه رسوله قليل جداً، وهذا يدل على كماله ﷺ.

فليس هناك عالم لا يخطئ، لكن أخطاء العلماء على درجات، منهم مَنْ تكون أخطاؤه قليلة، ومنهم مَنْ تكون أخطاؤه كثيرة، لكن أخطاءنا نحن أكثر من صوابنا، فإن خطأنا كثير - ونستغفر الله من الخطأ-، لكن علماءنا القدماء عليهم السلام إذا أخطأ العالم، ردُّوا عليه بأدب وبحسن خُلُق، يبيِّنون هذا الخطأ، ولا يجرحونه، ولو كان كل مَنْ أخطأ يُجرح، ما بقي أحد.

يقول الذهبي رحمته الله في ترجمة قتادة بن دعامة الدوسي: وقادة من المحدثين المكثرين، وقد اتهم بالقدر، فتكلم في ترجمته كلاماً يُكتب بماء الذهب، وهذا نموذج لكل مَنْ يُوصَف بخطأ، يقول: لو أن كل عالم يخطئ نُرَد ما جاء به، لا يسلم لنا أحد من الناس، لكن نقبل صوابه، ونُرَد خطأه.

فالبخاري ومسلم رحمتهما الله في قمة المحدثين، لكن ليس معنى ذلك أنهما لا يخطئان، وإنما يبين خطأ العلماء العلماء، ممن يكون قريباً لهم في العلم، ومن أترابهم وأندادهم، فهؤلاء يبينون الخطأ، ليس ببيان الخطأ من عامة الناس، فالبخاري ومسلم رحمتهما الله قد أودعا في كتابيهما أصح الأحاديث، ولكن بعض الأحاديث اليسيرة انتقدها العلماء عليهما، وهي لا تُذكر في جانب ما ذكروه في الصحيح.

ومسلم رحمته الله منهجه أنه يورد الحديث بطرقه المختلفة، في مكان واحد، بخلاف البخاري، فإن البخاري يوزع الحديث الواحد من الطرق المختلفة في أكثر من باب.

فهنا مسلم رحمته الله أورد في موطن واحد في هذا الحديث المتن الأول، والتمت الثاني - كما أشار الشارح - أن فيه قصة، عن عامر بن واثلة قال: كنت عند علي بن أبي طالب عليه السلام، فأتاه رجل فقال: يا أمير المؤمنين، ما كان يُسرَّ

إليك رسول الله ﷺ؟ لأنه في ذلك العصر بدأت الإشاعات أن الرسول كان يُسرّ إلى علي أنه الخليفة، وأنه الوصي بعده، كما نشرها عبد الله بن سبأ اليهودي، ومَن كان معه من أهل الفتنة، فهذا الرجل سأل عليًا عن هذه المسألة، قال أبو الطفيل عامر بن واثلة: فغضب علي رضي الله عنه، وقال: ما كان رسول الله ﷺ يُسرّ إلي أمرًا يكتمه عن الناس، غير أنه حدثني بأربع كلمات، قال: وما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: (لعن الله مَن لعن والديه، لعن الله مَن ذبح لغير الله، لعن الله مَن آوى محدثًا، لعن الله مَن غيّر منار الأرض)^(١)، فهذا الحديث سببه أن هذا رجل سأل عليًا رضي الله عنه عما أسرّ رسول الله ﷺ، فقال: الرسول ما بُعث إلي خاصةً.

ومَن يقرأ كتب الشيعة، يفهم أن الرسول ﷺ بعث إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقط، وكأن الرسالة خاصة لعلي، تصفه وأتباعه بأنهم هم المتقون، وأنهم الصالحون، وأنهم الأبرار، وأن الله معهم، وأن أعداءه أبو بكر وعمر.

وليست الشيعة كلها على عقيدة واحدة؛ فالشيعة على درجات، فالشيعة الإمامية الجعفرية الإثنا عشرية، هذه أكبر الطوائف، وهي لا زالت إلى اليوم، والشيعة الزيدية فرقة أخف من الشيعة الإمامية؛ لأن الشيعة الزيدية معتقدتهم أن عليًا رضي الله عنه أولى بالخلافة من الصديق والفاروق، لكنهم يترضون عليهما، ولا يسبّونهما، لكن الإمامية يسبّون الصديق والفاروق، ويسمونهما صنمي قريش، ويتقربون إلى الله بلعنهما، وهذا نعوذ بالله من الفحش والطعن في الدين.

(١) سبق تخريجه.

فإن الرسول ﷺ قد تزوج بنت الصديق ﷺ، وتزوج بنت الفاروق ﷺ، وقد كانا وزيريه، فإذا كان الرسول ﷺ عجز عن تربية أصحابه، فلا يستحق أن يكون رسولاً، والله قد جعل هذا الدين خاتمة الرسالات، فلو لم ينصره الله بأصحاب ينشرونه، ما تقوم الحجة على الناس.

وهناك طائفة تُسمى الطائفة الغرابية، وهذه طائفة غالية، الشيعة أنفسهم يكفرونهم، هذه الشيعة تقول: إن جبريل ﷺ أخطأ في الرسالة، وأن الله أرسل جبريل ﷺ إلى علي بن أبي طالب، فعلي يشبه الرسول في شكله، فظن أن المرسل إليه هو محمد؛ لأنه لم يفرق بين علي ومحمد، فجاء بالرسالة إلى محمد! سبحان الله العظيم!

لكن هذه الطائفة مندثرة، يقولون: إن علياً يُشبه محمداً، كما يشبه الغراب الغراب، لا يستطيع أن يفرق بينهما أحد، وهذا من باب الجهل والسخرية والعبث، فإن المرسل هو الله ﷻ، والمرسل هو جبريل ﷺ أمين الله، فكيف يخون الرسالة؟ ولو أخطأ، هل يبقى الخطأ كما هو؟!

الآن الرؤساء والملوك إذا أرادوا أن يبعثوا مندوباً عنهم، يختارون أذكى الناس وأجودهم، لا يختارون إنساناً بليداً، والله المثل الأعلى، فالله يختار جبريل ﷺ لرسالاته، فإنه هو رسول الله، والواسطة بين الله وبين الرُّسل.



قال المؤلف رحمه الله:

ورواه الإمام أحمد كذلك، وعلي بن أبي طالب هو الإمام أبو الحسن الهاشمي ابن عم النبي ﷺ وزوج ابنته فاطمة الزهراء، واسم أبي طالب عبد مناف ابن عبد المطلب ابن هاشم القرشي، كان من السابقين الأولين إلى الإسلام، ومن أهل بدر وبيعة الرضوان، وأحد العشرة لهم بالجنة، ورابع الخلفاء الراشدين، ومناقبه كثيرة رضي الله عنه، قتله ابن ملجم الخارجي في رمضان سنة أربعين.

الشَّرح

علي رضي الله عنه هو الخليفة الرابع من الخلفاء الراشدين، والخلفاء الراشدون هم أفضل الصحابة رضي الله عنهم، وفضلهم بحسب ترتيب خلافتهم بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، وإن كان حدث خلاف بعد ذلك في علي وعثمان رضي الله عنهما، أيهما أفضل؟ لكن فضلهم بحسب خلافتهم، فأفضلهم الصديق، ثم الفاروق، ثم ذو النورين عثمان، ثم أبو السبطين علي - رضي الله عن الجميع -.

وذكر أن له مناقب كثيرة، وقد أورد العلماء في كتب السُّنة مناقب الصحابة، ولكن أكثر ما ورد من المناقب لعلي رضي الله عنه، قال العلماء: لأن علياً رضي الله عنه عاش فترة طويلة، ولأنه قد طعن عليه الطاعنون، فاحتاج الصحابة أن يذكروا مناقبه، وإلا فكل واحد من إخوانه السابقين له من الفضل كما لعلي رضي الله عنه، لكن لم يختلف الناس عليهم، فلم يحتج أن ينشر فضلهم، كما احتج إلى نشر فضل علي رضي الله عنه.

وقد قُتل في عام الأربعين، قتله عبد الرحمن ابن ملجم الخارجي، وقصته أن ثلاثة من الخوارج اجتمعوا في بعض الأيام، وانفقوا على أن يقتلوا علياً

ومعاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهما، فكان من نصيب علي عبد الرحمن بن ملجم، وكان من نصيب معاوية شخص اسمه البرك، وكان من نصيب عمرو بن العاص شخص اسمه عمرو بن بكر، لكن لم ينجح في تنفيذ القرار إلا عبد الرحمن بن ملجم، فقد قتل علياً رضي الله عنه بسيف مسموم، وأما الذي ذهب لقتل معاوية رضي الله عنه، فإنه لم يستطع أن يقتله، فخرج معاوية في الصباح لصلاة الفجر، فضربه في مؤخرة مقعدته، أما عمرو بن العاص فإنه قد نجا؛ لأن الذي قتل هو رئيس الحرس.

فالشاهد أن هذا الخارجي أراد أن يتقرب إلى الله بقتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا من فساد المعتقد؛ فإن الخوارج قد كفروا الصحابة، وإن معتقدهم تكفير كل من يعصى الله، ثم أصبح بعد ذلك تكفير مرتكب الكبيرة، فهم يكفرون كل من يقع في معصية.

فكان يقول قائلهم لعلي رضي الله عنه: يا علي إنك قد كفرت، فأتب إلى الله حتى نبايعك، فقال علي رضي الله عنه: والله ما كفرت منذ أسلمت.

ثم بقيت المشكلة بين الخوارج وعلي رضي الله عنه، وكانوا هم السبب في فشل علي رضي الله عنه، ولم يستطع أن يجمع الأمة على خلافته، وقُتل في عام أربعين، وبعد ذلك تنازل ابنه بالخلافة لمعاوية -رضي الله عن الجميع-.

فهذا هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه راوي الحديث، وهو الذي قد غضب على من زعم أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أوصى إليه، أو أسرَّ إليه بأمر لم يُخبر به الناس.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (لعن الله) قالوا: اللعنة: البعد عن مظان الرحمة ومواطنها، قيل: واللعين والملعون: من حقت عليه اللعنة أو دعي عليه بها، قال أبو السعادات: أصل اللعنة الطرد والإبعاد من الله، ومن الخلق السب والدعاء.

الشرح

هذه أول كلمة وردت في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه قال: حدثني رسول الله ﷺ بأربع، قالوا: وما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: قال ﷺ: (لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من غير منار الأرض)^(١)، وله ألفاظ أخرى نحو هذه الألفاظ.

فأول كلمة في الحديث هي الدعاء من رسول الله ﷺ على أصناف، وليس على أشخاص، إنما هو على أصناف يرتكبون فعلاً، فيوصفون بهذا الفعل، فلعن رسول الله ﷺ أصحاب ذلك الفعل، فأول كلمة في الحديث: (لعن الله من ذبح لغير الله)، وورد بتقديم لمن لعن والديه، لكن الشارح رحمه الله اعتمد الرواية الأخرى، وإن كان المتن ابتداءً بذكر لعن من لعن والديه.

اللعن في لغة العرب: الطرد والإبعاد، ولكنها إذا وردت في الشرع، في القرآن أو السنة بحسب ذلك، فاللعن من الله ﷻ أن يطرد إنساناً من رحمته، وقد طرد الله إبليس من رحمته، فإبليس ملعون، أي مطرود من رحمة الله ﷻ.

(١) سبق تخريجه.

فلو لعنت إبليس لا تستفيد؛ لأنه أصلاً مطرود ملعون، لكن أنت مطلوب منك أن تستعيز منه، لا أن تلعنه، ولهذا ذكر ابن مفلح رحمته الله: التسبيح خير من لعن إبليس؛ لأن إبليس أصلاً ملعون، فأنت مهما لعنت لا تستفيد، ولا يلحقه ضرر.

فاللعن هو الطرد والإبعاد من رحمة الله ويعزله، وهنا من قول النبي صلى الله عليه وسلم إمام أن يراد به: (لعن الله من ذبح لغير الله)، أنه إخبار، أي يخبر أن الله لعن من فعل هذا الفعل، فيخبرنا بهذه الحقيقة، أو أنه يدعو عليه، وكلاهما يستوجبان الوقوع.

لكن إذا كان خبراً، فهو واقع، وإن كان دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم فلا شك أنه واقع، لكن ليس كل دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يُستجاب؛ لأن الله ويعزله جعل لكل نبي دعوة يستجاب له فيها -عامة-، والرسول آخر دعوته العامة؛ لتكون شفاعته لأُمَّته يوم القيامة، كل نبي تعجل دعوته.

وكذلك اللعن من رسول الله صلى الله عليه وسلم لأفراد، قد تقع وقد لا تقع، ولهذا قال: (اللهم من لعنته أو سببته، ولم يكن أهلاً لذلك، فاجعلها عليه رحمة) ^(١)، فالرسول صلى الله عليه وسلم قد يدعو ولا يُستجاب له، كما مرَّ في أنه كان يلعن أفراداً من قريش، فأنزل الله ويعزله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

(١) أخرجه مسلم بمعناه، ولفظه: "اللهم إنما أنا بشر، فأَيُّ المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً"، كتاب البر والصلة والآداب، باب من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم أو سبه أو دعا عليه وليس هو أهلاً لذلك كان له زكاة وأجراً ورحمة، برقم: (٢٦٠٠)، (٢٠٠٧/٤)، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد، برقم: (٢٣٤)، والإمام أحمد في المسند، وابن أبي شيبة في المصنف، والطبراني في الكبير، والطحاوي في شرح معاني الآثار كلها بالفاظ متقاربة، وأما اللفظ الذي ساقه الشيخ فلم أجده في شيء من دواوين السنة، فلعله نقله بالمعنى

فنبينا ﷺ في هذا الحديث إما أنه يخبر بأمر واقع، وإما أنه يدعو، وقلنا كلاهما محققان؛ لأنه دعا على أشخاص يستحقون اللعنة؛ بسبب أفعال فعلوها.

أما إذا كان اللعن من الأشخاص ومن الناس فهذا سب ودعاء، أي نطلب من الله أن يطرده هذا من رحمته، وسيأتي حكم اللعن، وما موقف المسلم من اللعن.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (من ذبح لغير الله) قال النووي: المراد به أن يذبح باسم غير اسم الله تعالى كمن يذبح للصنم أو للصليب أو لموسى أو لعيسى صلى الله عليه وسلم أو للكعبة ونحو ذلك، وكل هذا حرام، ولا تحل هذه الذبيحة سواء كان الذابح مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، نص عليه الشافعي واتفق عليه أصحابنا، فإن قصد مع ذلك تعظيم المذبح له غير الله والعبادة له كان ذلك كفراً، فإن كان الذابح مسلماً قبل ذلك صار بالذبح مرتداً، ذكره في شرح مسلم، ونقله غير واحد من الشافعية وغيرهم.

الشرح

هذا الحديث رواه مسلم بألفاظ متعددة، وصحيح مسلم قد شرحه كثير من العلماء، وأشمل شرح له هو شرح النووي رحمه الله، والنووي شافعي المذهب، واصطلاح العلماء إذا قالوا: قال أصحابنا بحسبه، فإن كان حنبلياً أراد أصحابه من الحنابلة، وإن كان شافعيّاً أراد أصحابه من الشافعية، هذا إذا كان الخلاف في المسائل الفرعية، أما إذا كان الخلاف في المسائل الأصلية، فإن كان معتزليّاً أراد بأصحابه المعتزلة، وإن كان أشعريّاً أراد بأصحابه الأشاعرة وهكذا.

يعني الاصطلاح بحسب المسألة، فإن كان المتحدث يتكلم عن الفروع، فإنه يعني بأصحابه أصحاب المذهب.

وقد ألف بعض العلماء كتباً في الرد على المذاهب الأخرى، أو بيان أدلتها، منهم الزيلعي رحمه الله، الزيلعي حنفي المذهب، وقد ألف كتاباً سمّاه بـ(نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية)، وهو انفرد باصطلاح آخر، فإنه

يقول: قال أصحابنا، وقال خصومنا، وهذا لا ينبغي مع أن الزيلعي إمام حافظ ورع، ومن كبار علماء الحديث.

وكتابه (نصب الراية)، في غاية الجودة والإنصاف والشمول، فإنه أتى بكل الأحاديث التي يؤيد بها مذهبه، والتي تخالف المذهب، وكان ﷺ مُنصفًا في إirاده للأحاديث، لكنه ﷺ اختار هذه الكلمة؛ ليعين أن هذا الحديث قال به أصحابه من الأحناف، أو قال به المخالفون، لكن اختار كلمة لا تنبغي، سمّاهم بالخصوم، وليسوا في الحقيقة خصومه، بل هناك خلاف سائغ في الاجتهاد في المسائل العلمية، بحسب ما يرد من الأحاديث، أو ما يصح عند العلماء.

فقال النووي رحمه الله: واتفق عليه أصحابنا، فيقول أن مَنْ ذبح لغير الله يكون مرتدًا، إن كان مسلمًا، والذبح على عدة صور، والذبح له جانبان: جانب النية، وجانب اللفظ، فإن قصد بنيته غير الله ﷻ، وسمّى غير الله ﷻ، فهذا شرك في القصد واللفظ، وإن قصد غير الله، وسمّى الله، فأشرك في النية دون اللفظ، هذا دون الأول، لكنه شرك أكبر، ومَنْ قصد الله، وسمّى غير الله، فهذا شرك لفظي، لكنه دون الثاني السابق، ومَنْ قصد الله، وسمّى الله، فهذا هو المطلوب في الذبح.

لكن قد يذبح للأكل، فيسمّى الله، وهذا هو المشروع، فإن ذبح للحم، وسمّى غير الله -وهي الصورة السادسة-، لا يجوز الأكل منها، لا يجوز أن يأكل إلا ما سُمّي الله عليه، وقُصِدَ به الأكل أو القربى، أما مَنْ ذبح لله، وسمّى غير الله، لا يجوز الأكل من ذبيحته.

ومَنْ ذبح لغير الله، وسمّى غير الله، لا يجوز الأكل من ذبيحته، فكل ذبيحة تُذبح ولا يذكر عليها اسم الله، فلا يجوز أن تُؤكل، فهذه صور الذبح.

فيقول ﷻ: ولا تحل هذه الذبيحة، سواء كان الذابح مسلمًا - أي قبل ذلك - بالاسم والوجود، أو كان غير مسلم، لكن إن ذبح لله، وكان غير مسلم، نصراني أو يهودي، جاز أن نأكل من ذبائحهم؛ لأنه قد أباح الله لنا طعام أهل الكتاب.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال شيخ الإسلام: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ظاهره أنه ما ذبح لغير الله، مثل أن يقال: هذه الذبيحة لكذا، وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به أو لم يلفظ، وتحريم هذا أظهر من تحريم ما ذبحه للحم وقال فيه باسم المسيح ونحوه، كما أن ما ذبحناه متقربين به إلى الله كان أزكى وأعظم مما ذبحناه للحم وقلنا عليه بسم الله، فإن عبادة الله بالصلاة له والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور، فكذلك الشرك بالصلاة لغيره والنسك لغيره أعظم من الاستعانة باسم غيره في فواتح الأمور، فإذا حرم ما قيل فيه باسم المسيح أو الزهرة فلأن يحرم ما قيل فيه لأجل المسيح أو الزهرة أو قصد به ذلك أولى؛ فإن العبادة لغير الله أعظم كفراً من الاستعانة بغير الله كما قد يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين قد يتقربون إلى الكواكب بالذبح والنجوم ونحو ذلك، وإن كان هؤلاء مرتدين لا تباح ذبيحتهم بحال، لكن يجتمع في الذبيحة مانعان، ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من الذبح للجن.

الشرح

هنا رحمه الله يتحدث عن الصور السابقة، فيقول: إن ما ذبح لغير الله أشد شركاً مما ذبح لله وسُمِّي عليه اسم غير الله؛ لأن الشرك في المقاصد أعظم وأشد، لكن الشرك في الألفاظ أقل خطورة، وإن كان يُسمى شركاً، لا يكون شركاً أكبر.

أما إن قصد بالذبيحة غير الله، فهذا شرك أكبر، ولا تجوز تلك الذبيحة، فيصبح المسلم الذي ذبح تلك الذبيحة بهذا الفعل مرتدّاً - أعاذنا الله من

الردة-، وهذا يقع من كثير من المسلمين اليوم، فإنهم يذبحون للأولياء، ويتقربون إلى أصحاب القبور بالذبائح والنذور لها، والذبح من أفراد العبادة، التي لا يجوز صرفها إلا لله، كما قال الله -تعالى- في الآية السابقة: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، النسك هو الذبح، وهذا لله، وحق الله، ليس معناه ملكاً، وإنما معناه تقرباً، وإلا فالكون كله لله، وإنما أراد بهذا أن الفعل لا يجوز أن يكون إلا لله، كما قال السعدي رحمته الله في تعريف الشرك الأكبر إنه في المقاصد.

فكل فعل أمرنا بأن نتقرب به إلى الله، إذا صرفناه لغير الله، كان شركاً أكبر، لكن الشرك الأصغر في الوسائل، كل فعل أدّى إلى الشرك الأكبر يكون شركاً أصغر.

فالذبح من العبادات، ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، أي لربك، النحر هو الذبح، وتغليب النحر؛ لأن النحر يكون للجَمال، أما غيرها فتذبح، لكن النحر هنا يراد به الذبح؛ لأن جميع الذبائح تذبح من نحرها.

فالذبح من العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله، فمن ذبح لغير الله، من ولي، أو قبر، أو غيره من المخلوقات، فإنه قد صرف حق الله لغيره، وهذا شرك أكبر يستحق صاحبه العذاب، كما يستحق المشركون.



قال المؤلف رحمه الله:

ولهذا روي عن النبي ﷺ أنه نهى عن ذبائح الجن، قلت: هذا الحديث رواه البيهقي عن الزهري مرسلًا، وفي إسناده عمر بن هارون وهو ضعيف عند الجمهور إلا أن أحمد بن سيار روى عن قتيبة أنه كان يوثقه، ورواه ابن حبان في الضعفاء من وجه آخر عن عبدالله بن أذينة عن ثور بن يزيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعًا، قال ابن حبان: وعبدالله يروي عن ثور ما ليس من حديثه.

الشرح

هذا الحديث الذي عزاه إلى البيهقي^(١)، قال ابن حبان رحمه الله في هذا الحديث: حدثنا حمزة بن داود، حدثنا إسماعيل ابن عيسى بن زاذان الأيلي، حدثنا عبد الله بن أذينة بنسخة لا يحل ذكرها، إلا على سبيل القدر فيها، ثم قال: عنهما عن ثور عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ نهى عن ذبائح الجن، وعن ذبائح الزنج، وهذا عجب! الزنج قبيلة، أمة من الأمم، فينهى عن ذبيحة أمة من الأمم! هذا واضح البطلان.

فهذا الحديث لا يصح، وأورده الشارح رحمه الله اعتمادًا على من وثق بعض رجاله - كما مر -.



(١) هذا الحديث أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب ما جاء في معاقرة الأعراب وذبائح الجن، برقم: (١٩٣٥٢)، (٥٢٧/٩).



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال الزمخشري: كانوا إذا اشتروا داراً أو بنوها أو استخرجوا عيناً ذبحوا ذبيحة خوفاً أن تصيبهم الجن، فأضيفت الذبائح إليهم لذلك، قال النووي: وذكر الشيخ إبراهيم المروزي من أصحابنا أن ما ذبح عند استقبال السلطان تقرباً إليه أفتى أهل بخارى بتحريمه؛ لأنه مما أهل به لغير الله. قال الرافعي: هذا إنما يذبحونه استبشاراً بقدومه فهو كذبح العقيقة لولادة المولود.



الشرح



الزمخشري له كتاب في غريب الحديث، وكما مرَّ أن الزمخشري من زعماء الاعتزال، وكتابه المشهور بالكشاف في تفسير القرآن؛ وإن كان على أسلوب أهل اللغة، لكنه ملأه بالاعتزال، فهو من كبار المعتزلة، وممن كان يؤصل مذهبهم، ولكن ما بال عالم من علماء الدعوة يورد كلام الزمخشري، وفي كلام غيره غنى!

قلنا: منهج أهل السنة والجماعة هو الإنصاف والاعتدال؛ فإنهم ينقلون عن أصحاب البدع ما كان صواباً، ويستشهدون بأقوال العلماء إذا كان لهم كلام مفيد في موضعه، وإن كان من رواد الاعتزال، لكنه رَحِمَهُ اللهُ له كلام يُنقل في موضعه، ويبين بدعته، فإنه على الاعتزال، وداعية إليه.

لكن ما أورده من كلام مقبول يُؤخذ، هذا هو الإنصاف، وقد ورد في أكثر من موضع أن الشارح نقل عن الزمخشري، ونقل عن البيضاوي، وعن ابن العربي، والآن ينقل عن النووي، وكل هؤلاء على مذهب المتكلمين، لكن الحق إذا ورد من أي إنسان، ولو كان كافراً، نقبله ونأخذه، لكن لا يحملنا هذا على أن نسكت عن بدعته، ولهذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ وهو يستشهد ببعض

كلام أهل البدع: ليس كل مَنْ ذكرنا قوله، نرضى بكل قوله، يعني قد يورد الكلام في موطن، لكننا نرد عليه في موطن آخر.

فالشاهد: أن الزمخشري من المؤصّلين لمذهب الاعتزال في كتاب الكشف، وقد ملأ هذا الكتاب بالاعتزاليات، مع أنه كتاب جميل من حيث اللغة العربية، لكن لا ينبغي أن يقرأه إلا مَنْ يعرف الاعتزال؛ لأنه يورد الكلام في داخله إيرادًا خفيًا.

وتعقبه بعض الأشاعرة وقال: أخرجت اعتزالياته بالمنقاش، يعني تتبعتهما بدقة، لكن ما نستفيد؛ لأنه عالج البدعة ببدعة أخرى، وإن كانت أخف منها، فطبع كتابه في حاشية الكشف، فيتعقبه في كلام دقيق في كلامه عندما يسوقه في الكشف، لكن في اللغة كان الزمخشري قويًا مُتمكّنًا، وهو من علماء اللغة البغداديين، الذين جمعوا بين المدرسة الكوفية والبصرية، فهو قوي في اللغة العربية، فيُستشهد بكلامه في بعض المواطن؛ لأنه شرح غريب الحديث.

يقول هنا: إنه كان من عادة الناس سابقًا، أنهم يذبحون الذبائح؛ ليمنعوا الجن من أن يؤذوهم في ذلك المكان، من ذلك إذا بدأ إنسان يبني بيتًا، فإنه يذبح على أساسه ذبائح، يقول: هذا للجن حتى لا يؤذوه في هذا البيت، وهذه يكون في كل مجتمع يقل فيه نور الشريعة، وهذا لا شك أنه شرك، وإن كان الحديث لم يصح؛ لأن الذبح لا يجوز إلا لله، هذه الذبيحة خلق من خلق الله، بناها الله ﷻ، لا يجوز أن يفسد هذا البناء إلا بإذن صاحبه، وهو الله ﷻ.

فلا يجوز لنا أن نذبح ذبيحة، فنفقدها حياتها، إلا بإذن الذي خلقها، والله قد أباح لنا أن نذبح الذبائح، إما تقربًا إليه، وإما للأكل منه، أما الذبح في غير ذلك، فقد منعه الله وحرّمه ﷻ، فكان الناس يذبحون الذبائح؛ ليمنعوا العين عن بيوتهم، أو عن أماكن تجارتهم، أو نحو ذلك، وهذا شرك وخطأ يقع فيه الإنسان.

ثم قال النووي: ما ذُبح للسلطان، يعني لو جاء السلطان إلى قرية أو مدينة، كان من عادة الجاهلية قبل الإسلام، وبعد الإسلام في كثير من البلدان، تُذبح الذبائح، وتُرمى تحت حوافر الخيول، لا للأكل، وإنما للتقرب إلى هذا الحاكم، وهذا إن لم يكن شركاً، فهو حرام، إن أرادوا به التقرب إلى السلطان، فهذا حرام وشرك، وإن أرادوا به تكريمه فهذا إرادة جاهلية؛ لأن التكريم لا يكون بالعبث ولا بالإفساد، بل يكون بالاستفادة مما يذبح.

فيقول هنا أن الرافعي رحمته الله قال: أما ما ذُبح لتكريم السلطان، أو تكريم الصديق، أو تكريم القريب، أو الضيف، فليس هذا من هذا، بل هذا حث عليه الشارع، لكن إن ذبح بتلك الصورة التي يحرمها الإسلام، فإن هذا يكون إما شركاً، إن نوى به التقرب إلى ذلك السلطان، وإما أن يكون إسرافاً وتبذيراً قد حرّمه الله ﻋﻠﻴﻪ.



قال المؤلف رحمه الله:

قلت: إن كانوا يذبحون استبشاراً كما ذكر الرافعي فلا يدخل في ذلك، وإن كانوا يذبحونه تقرباً إليه فهو داخل في الحديث.

قوله: (لعن الله من لعن والديه) قال بعضهم: يعني أباه وأمه وإن علوا، وفي الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: إن من الكبائر شتم الرجل والديه، قالوا: يا رسول الله وهل يشتم الرجل والديه؟ قال: نعم، يسب أباً الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه، فإذا كان هذا حال المتسبب فما ظنك بالمباشر؟.

الشرح

قوله: (إن كانوا يذبحون استبشاراً كما ذكر الرافعي)، هذا هو التفصيل بحسب المقاصد، فإن ذبحوه للتقرب إلى شخص من الأشخاص، فإن هذا يكون شركاً، أما إن ذبحوا تكريماً له، فأطعمهم من تلك الذبائح، فهذا أمر جائز، بل قد يكون مستحباً.

قوله: (قوله: لعن الله من لعن والديه)، هذا الحديث الأول ليس فيه هذا التفصيل الذي ذكره الشارح، لكن التفصيل جاء في حديث آخر، فإن الصحابة رضي الله عنهم استعظموا، قالوا: أيسب الرجل والديه! يعني هذا أمر منكراً، لا يعرف لا في الإسلام، ولا في الجاهلية، فالنبي ﷺ ذكر الصورة التي تقع من كثير من الناس، أما الصورة الأولى المنكرة، وهي أن يسب الرجل أباه أو أمه مواجهةً، فلا تقع إلا نادراً جداً.

لكن الصورة الأخرى التي ذكرها تقع، أي إن الإنسان يكون سبباً في أن يصل اللعن أو السب إلى والديه، وهذه من قواعد الشريعة، أنها تحرّم وتسد الذرائع المفضية إلى المحرمات، فكل فعل -ولو كان مباحاً- أدى إلى مُحَرَّم، فإنه يحرم.

وقد وردَ في الكتاب الكريم، وفي السُّنة، ما يدل على هذه القاعدة، فأما في القرآن فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، أي لا تسبوا الأصنام، مع أن الأصنام أهل أن يسب أو يذم، لكن إن نتج عنه أمر مُحَرَّم، فإنه يحرم، مع أن سب الأصنام مشروع، وتحقيرها مشروع؛ لأنها عُبدت من دون الله، لكن لما كان هذا الفعل ينتج عنه فعل أعظم، وهو أن الجاهلين يسبون الله، قال تعالى: ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بَغِيًّا﴾ [الأنعام: ١٠٨]، فكان هذا تحريماً من الله ﷻ في هذه المسألة.

فكل فعل نتج عنه أمر مُحَرَّم، وجب على المسلم أن يتركه، وقد أورد ابن القيم رحمه الله في إعلام الموقعين في باب سد الذرائع تسعة وتسعين نموذجاً، وقال: أكتفي بهذا القدر؛ لأنه يطابق أسماء الله الحسنى، رجاء أن من فعل هذه الأفعال، والتزم بها، أن يدخل الجنة؛ لأنه ذكر نماذج كثيرة، كلها تحمي دين المسلم.

فأحياناً يكون الفعل مباحاً أو مشروعاً، لكن ينتج عنه شر أعظم أو فساد أعظم، فيجب على المسلم أن يتركه، كذلك ما يتعلق هنا بالوالدين؛ فالإنسان قد يؤذئ وقد يُسب ويُسْتَم، لكن إن كان رد الفعل -الذي هو من حقه- ينتج عنه أن هذا الشاتم يشتم أبويه، لا يجوز له، بل لو فعله يكون ملعوناً؛ لأن الرسول ﷺ قال: (لعن الله من لعن والديه).

الحديث الثاني: أنه قال: (من الكبائر شتم الرجل والديه، قالوا يا رسول الله: وهل يشتم الرجل والديه، قال: نعم، يسب أبا الرجل، فيسب أباه، ويسب أمه، فيسب أمه)^(١)، فتسبب في اللعن، ولم يلعن مباشرةً.

وهذه قاعدة ينبغي للمسلم دائماً أن تكون حاضرة في ذهنه، في كل الحوادث، وفي كل الأعمال، فأى عمل أو قول ينتج عنه فساد عليه، أو على أحد من أقربائه أو والديه، فإنه لا يجوز له أن يباشره، بل ينبغي عليه أن يبتعد عنه، على حسب هذه القاعدة الشرعية، التي أكدها القرآن، وأكدتها السنة النبوية.



(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، برقم: (٩٠)، (٩٢/١)، والبخاري بلفظ: "إن من الكبائر أن يلعن الرجل والديه، قيل: يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه.. إلخ، كتاب الأدب، باب لا يسب الرجل والديه، برقم: (٥٩٧٣).

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (ولعن الله من آوى محدثًا) أما آوى بفتح الهمزة ممدودة أي ضم إليه وحمى، وقال أبو السعادات: يقال آويت إلى المنزل وآويت غيري وأويته، وأنكر بعضهم المقصور المتعدي، وقال الأزهري: هي لغة فصيحة.

الشرح

قوله: (ولعن الله من آوى محدثًا)، هنا الكلام في آويت وآويت، المشهور من اللفظين أنهما مختلفان، فأويت فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول به، أما آويت فإنه فعل مُتَعَدٍّ يحتاج إلى مفعول به، فهل هما في اللغة بمعنى واحد، أم بينهما فرق؟ الأزهري يقول: (إنها لغة فصيحة)، وهو من علماء اللغة القدماء، وله كتاب في اللغة اسمه تهذيب اللغة، وهو من أصح الكتب في مراجع اللغة العربية.

لكن في الحقيقة أن فيه إشكالًا والظاهر: أن آويت متعَدٍّ، لكن لو قلت آويت فلانًا، فإنه لا يفهم منه أنك آويته، أي أدخلته المنزل؛ لأن آوى هو الواضح المعلن المعروف.

لكن قد يكون هناك لغة مهجورة، وتكون فصيحة، ليست كل اللغة مستعملة، والذي يرجع إلى كتب اللغة، يرى أن هناك كلمات لم يسمعها في حياته، فإن هناك مئات الآلاف، ليس فقط مئات أو آلاف بل مئات الآلاف من الكلمات لم نسمعها في حياتنا، ويقول علماء اللغة: إن الإنسان يستخدم في يومه المعتاد مفردات لا تزيد عن ألفي كلمة، فإذا كانت اللغة العربية تصل مفرداتها إلى أكثر من سبعة ملايين كلمة مفردة، فقس ألفين إلى سبعة ملايين!

فنحن نسمع الكلمة، ولا نعرف معناها؛ لأننا لم نسمعها في حياتنا، فاللغة العربية لغة واسعة، ويقول سيبويه رحمه الله في الكتاب: اللغة العربية بُنِيَتْ على الاتساع أو التوسع، ودائمًا يقول: هذا من سعة كلام العرب، أي أن كلام العرب كلام واسع، حتى قال بعض علماء اللغة لا يحصيه إلا نبي؛ لأن مفرداته عظيمة جدًا، واللغة العربية قد نضجت في فترة نزول القرآن الكريم، هي اللغة الوحيدة التي نضجت آنذاك، وجميع اللغات إلى اليوم لا زالت تنمو، ولكن اللغة العربية قد نضجت، حتى أصبحت قادرة أن تستوعب كلام الله ﷻ.

وكان العرب صناعتهم اللغة فقط، بها يتفخرون، وبها يتسابقون، حتى إنها كانت تعقد لها الأسواق، وحتى إنهم كانوا يكرمون القصائد التي تكون بليغة، فتعلّق على باب الكعبة، وهذا من توفيق الله ورعايته لهذه اللغة؛ لأنها ستصبح لغة القرآن، فالله ﷻ قد رعاها، حتى نضجت، وهي أوسع اللغات وأقدرها وأشهرها.

واللغة الإنجليزية مثلاً اليوم لا زالت مستمرة، فما كتب قبل عدة قرون في هذه اللغة، لا يكاد يُقرأ اليوم، لكن اللغة العربية ما كُتِبَ قبل ألف وخمسمائة عام يُقرأ اليوم، بل ونرى فيه قمة البلاغة؛ لأنها قد نضجت.

فهنا أويت وآويت في الحس يختلف؛ لأننا لم نتعود كلمة أويت متعدية، فهنا الحديث جاء باللفظة المشهورة: (مَنْ آوَى مُحِدًّا)، والمُحِدِّث في اللغة يُطْلَق على الإنسان المبتدع، أو الإنسان الذي ارتكب جرماً يستحق عليه العقاب، فالذي يؤويه، أي يحول بين هذا الإنسان الذي ارتكب هذا الفعل، وبين العقاب، فعليه لعنة الله.

فكذلك مَنْ يُؤْوِي أصحاب البدع والمعاصي، أو يقويهم ويعينهم ويحميهم، فإن هذا ملعون على لسان الشارع ﷺ، فكل من أحدث في الدين حدثاً، إذا حماه شخص، ومنع من تطبيق الحق عليه، فإنه يكون ملعوناً، سواء ارتكب حدثاً معروفاً من الحدود المشروعة، أو غير ذلك.

فهذا تهديد ووعيد من النبي ﷺ لكل من فعل هذا الفعل، فعلى المسلم أن يحرص ألا يحدث هو، وألا يعين محدثاً؛ لأن الإنسان قد يحدث هو، سواء بعلم منه، أو بدون علم، وكذلك قد يحمي محدثاً، إما بعلم، وإما بدون علم، فهذا قد ورد لعنه على لسان رسول الله ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

أما محدثاً فقال أبو السعادات: يروى بكسر الدال وفتحها على الفاعل والمفعول فمعنى الكسر من نصر جانباً وآواه وأجاره من خصمه وحال بينه وبين أن يقتص منه والفتح هو الأمر المبتدع نفسه ويكون معنى الإيواء فيه الرضى به والصبر عليه فإنه إذا رضى بالبدعة وأقر عليها فاعلها ولم ينكر عليه فقد آواه.

الشرح

يقول رحمه الله: إن الذي يرضى ولم يُنكر، فقد آواه، لكنه في الحقيقة فيه شيء من التجوز، فالإنسان قد يرضى، لكن لا يؤويه، ولا يمنع أخذ الحق منه، ولا يحميه، ولا ينصره، فرضاه معصية، لكن الإيواء هو أن يكون له فعل متعدي، بحيث يحميه من تطبيق الحق عليه، أو الحد عليه.

أما الرضا فلا شك أنه معصية، لكن أقل من الإيواء؛ لأن الإيواء هو أن يحمي صاحب الحدث، وهذا الحديث قد جاء في بعض ألفاظه، أن علياً قال، بدل قوله: لعن الله من آوى محدثاً: (المدينة حرم، لعن الله من أحدث فيها)^(١).

فالعلماء قالوا: خصَّ ﷺ المدينة لهذه الميزة؛ لأنها ستبقى منارة الإسلام وعاصمته، ويأتي إليها الوفود من كل مكان، فإذا رأوا فيها فعلاً، ظنوه شرعاً، فلهذا شدد فيمن يحدث فيها؛ لأن الناس يأتون من أطراف الأرض، وقلوبهم متوجهة إلى الحرمين، فإذا جاؤوا فيهما فوجدوا فيهما مُحَدَّثَات، ظنوا هذا

(١) هذه الرواية أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة، برقم: (١٨٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها... برقم: (١٣٧١)، (٩٩٩/٢).

دينًا، فشدّد الرسول ﷺ على المدينة بالذات؛ لأنها ستبقى منار الإسلام، فلعن الله من أحدث فيها، ليس فقط من يؤوي الفعل، بل لعن الله من أحدث فيها، أو آوى مُحدثًا.

ويذكرُ بعض الإخوة أنه وجد في بعض البلدان الإسلامية الأعجمية إمامًا للمسجد بعد انتهاء الصلاة، معه شريط فيه أغنية لبعض المغنيين، يدخله في المسجل في داخل المسجد، فسأله ما هذا؟ قال: هذا من المدينة، من بركة المدينة، فهذا المسلم الجاهل يظن أن هذا حلال، فهذا يبين لنا نظام الإحداث؛ لأن بقاء المدينة صافية نقية من الإحداث، يجعلها صورة للإسلام الذي أنزله الله ﷻ.

فالحديث خطير، وأخطر منه الذي يؤوي المحدث، أو ينصره، أو يعينه، أو يمنع أخذ الحق منه.

وهنا اللفظ عام: (لعن الله من آوى مُحدثًا)، سواء كان في المدينة، أم كان في مكة، أم كان في أندونيسيا، أم كان في نيجيريا، أي مكان من بلاد المسلمين، ويزداد الأمر خطورة إذا كان في عاصمة الإسلام؛ لأنه أراد الرسول ﷺ أن تبقى منارًا للإسلام.



قال المؤلف رحمه الله:

قلت: الظاهر أنه على الرواية الأولى يعم المعنيين؛ لأن المحدث أعم من أن يكون بجناية أو ببدعة في الدين، بل المحدث بالبدعة في الدين شر من المحدث بالجناية، فإبواؤه أعظم إثماً، ولهذا عده ابن القيم في كتاب الكبائر وقال: هذه الكبيرة تختلف مراتبها باختلاف مراتب الحدث في نفسه، فكلما كان الحدث في نفسه أكبر كانت الكبيرة أعظم.

قوله: (ولعن الله من غير منار الأرض) قال المصنف: هي المراسيم التي تفرق بينك وبين جارك، وقال النووي: منار الأرض بفتح الميم علامات حدودها، والمعنى واحد، قيل: وتغييرها أن يقدمها أو يؤخرها، فيكون هذا من ظلم الأرض الذي قال فيه ﷺ: (من ظلم شبراً من الأرض طوّقه يوم القيامة من سبع أرضين) رواه البخاري ومسلم.

الشرح

يقول في المحدث والمحدث، يعني فيهما صورتان: فالمحدث هو صاحب الفعل، والمحدث هو الفعل نفسه، وعلى كلتا الصورتين يحرم أن ينصر الحدث، أو أن ينصر صاحبه، يقول الشارح رحمه الله: إن ابن القيم رحمه الله أوردها في كتاب الكبائر.

يذكر أن لابن القيم رحمه الله كتاباً في الكبائر، لكنه غير موجود، وهو من الكتب المندثرة التي لم يُعثر عليها، فالشارح رحمه الله يشير إلى أن ابن القيم رحمه الله عده من الكبائر في كتاب الكبائر، لكن لم نجد هذا الكتاب، مع أن الشارح قريب العهد، في القرن الثاني عشر أو الثالث عشر، فلعله وصل إليه نسخة، لكننا لم نجدها.

قوله ﷺ: (ولعن الله مَنْ غَيَّرَ منار الأرض)، هذا الحديث من رواية سعيد بن زيد، أحد العشرة المبشرين بالجنة ﷺ، وقد وقع بينه وبين امرأة تُسمى أروى خصومة، فإنها زعمت أن سعيداً قد اعتدى على أرضها، فاشتكته إلى مروان بن الحكم، والي المدينة آنذاك، فقال سعيد بن زيد ﷺ: أنا آخذ حقها؟! أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: (مَنْ أَخَذَ شَبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، فَإِنَّهُ يَطْوِقُهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(١)، هذا أحد ألفاظ الحديث.

ثم قال: زاد مسلم ﷺ أن سعيد بن زيد ﷺ قال: اللهم إن كانت كاذبة فأعمِ بصرها، واجعل قبرها في دارها، قال الراوي: فأنا رأيته تلمس الجدر، وتقول أصابتنى دعوة سعيد بن زيد، ثم قال الراوي: فبينما هي تمشي في الدار مرّت على بئر في الدار فوقعت فيها، فكانت قبرها^(٢)، فاستجاب الله دعاء سعيد بن زيد ﷺ.

وسعيد بن زيد ﷺ من قدماء المسلمين، ولعله من أوائل خمسة أو عشرة ممن أسلموا، وقصته مشهورة، فإنه كان سبب إسلام عمر بن الخطاب ﷺ، فسعيد بن زيد بن نفيل العدوي من فخذ عمر بن الخطاب ﷺ، كان ختنه على أخته، الختن في اللغة يطلق على القريب من ناحية النساء، إما زوج البنت، أو زوج الأخت، فكان ختن عمر على أخته فاطمة ﷺ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين، برقم: (٣١٩٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها، برقم: (١٦١٠)، (٣/١٢٣٠).

(٢) صحيح مسلم، الحديث السابق.

فإن في قصة عمر رضي الله عنه أنه عندما توجه إلى رسول الله ﷺ ليقتله، قابله رجل في الطريق فقال: إلى أين يا عمر؟ قال: إلى محمد لأقتله، قال: أتظن أن بني عبد المطلب تاركوك، ألا أخبرك بأعجب من ذلك؟ قال: سعيد بن زيد وأختك قد أسلما، فتوجه إليهما، وقبل أن يعمل إلى الدار، سمع قراءة القرآن، وكان عندهم خباب بن الارت رضي الله عنه يقرأهما القرآن في سورة طه، فاخفى خباب بن الارت رضي الله عنه في بعض جوانب البيت، فدخل عمر، وقال: ما هذه الهيمنة التي سمعتها؟ الهيمنة تطلق على الصوت الذي يُسمع لفظه، ولا يُعرف معناه، فقال سعيد بن زيد رضي الله عنه: حديث كنا نتحدثه، ثم قال لعلكما صَبَوْتما؟ فقال سعيد ابن زيد: إن كان دين محمد خيراً من دينك، فغضب عمر، ثم علاه بالذِّرة، وأخذ يضربه ضرباً شديداً، فقامت أخته فاطمة تحول بينه وبين ضرب زوجها، فضربها بيده، فأدمى وجهها، ثم قالت: وإن كان دين محمد خيراً من دينك، أشهد ألا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

فعند ذلك عمر رضي الله عنه أصيب بفتور في جسمه، ثم جلس، ثم قال: هاتوا ما معكما مما تقرأن، فقالت فاطمة: أنت نجس، فاغتسل عمر، ثم خرج، فخرج خباب رضي الله عنه عندما رآه، لان، فقال: أبشريا عمر، فإني سمعت رسول الله ﷺ يدعو بالأمس بأن ينصر الله هذا الدين بأحد العمرين: عمرو بن هشام، أو عمر بن الخطاب، وأرجو أن تكون أنت هو^(١)، وكان عمره آنذاك ستاً وعشرين سنة، ومع هذا السن كان رضي الله عنه من شجعان قريش.

(١) قصة إسلام عمر رضي الله عنه أخرجهما كثير، منهم: الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة، برقم: (٢٥٧٣)، (١٣٩-١٤٢)، والبزار في مسنده (١/ ٤٠٠ - ٤٠٢)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٢٢٠)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٤٨ - ٢٤٩).

هذا في العام السادس من البعثة، ثم توجه إلى رسول الله ﷺ، وكان على بابه حمزة ابن عبد المطلب عمه، فقال: جاءكم عمر، فإن أراد قتلاً قتلناه، وإن أراد إسلاماً قبلناه، -أو كما قال عنه-، فخرج رسول الله ﷺ، فقبض على تلايب عمر، ثم سحبه، وقال: إلى متى يا عمر؟ فشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله.

فالشاهد أن سعيد بن زيد رضي الله عنه من قدماء الصحابة، ولا يظن بمثله رضي الله عنه أنه يظلم أحداً من الأرض، فهذا هو سبب ذكر هذا الحديث، أن سعيد بن زيد رضي الله عنه اتهم، وادّعت أروى أنه أخذ من أرضها.

هذا الحديث فيه عدة فوائد:

الفائدة الأولى: ما قد يُبتلى به الصالحون، فسعيد بن زيد رضي الله عنه من العشرة الذين بُشّروا بالجنة، ومع ذلك يُبتلى وتدّعي هذه المرأة أنه قد أخذ حقها، وهذا لا شك أنه طعن في دين الإنسان المسلم.

فإذا رأى المسلم أن الصالحين مثل سعيد رضي الله عنه يتلون ويؤذون، فإنه يأتسي بهم ويصبر، فسعيد بن زيد رضي الله عنه ما طالب بحقه في الدنيا، وما طالب بالتحقيق، إنما وكل أمرها إلى الله، وترك الأرض، ولم يأخذها، وقد جاء سيل بعد ذلك، فكشف عن حدود الأرض على حسب ما ذكر سعيد بن زيد رضي الله عنه.

الفائدة الثانية: إجابة الدعاء، فإن سعيد بن زيد رضي الله عنه كان مشهوراً بإجابة دعوته، هكذا الإنسان إذا ابتلي أو ظلم، ثم لجأ إلى الله بقلب موجه، فإن الله يجيب دعوته، وقد جاء في حديث معاذ رضي الله عنه أنه قال رضي الله عنه: (وياك ودعوة

المظلوم، فإنه ليس بينها وبين الله حجاب^(١)، فإذا ظَلِمَ إنسان، ثم دعا دعاء منصفًا، فإنه يستجيب الله دعاءه.

الفائدة الثالثة: الحذر من الظلم في الحقوق، خاصة الأراضي، فإن الأرض كما ترون هي سبب هذه المشكلة، وهكذا في عصرنا الحاضر، سرقة الأراضي أكثر مما كانت في الماضي؛ لأن الأرض في كل عصر يكون لها مكان، ففي عصرنا الحاضر عندما كثر الناس، وتوسع العمران، أصبح الناس يتكالبون على الأراضي، حتى أصبح كثير من الناس جريئًا على أخذ حقوق الآخرين، قد بينها في الظلام، وقد بينها في غيبة المراقبين، أو في غيبة صاحب الحق؛ لأنه يطمع في الأموال، ويحلم في الثراء، ولا يدري أن مصيره إلى التراب.

فقد جاء الحديث: (طوقه من سبع أرضين يوم القيامة)، قال العلماء: التطويق يوم القيامة، إما أن تطل عنقه ويحمل عليها من سبع أرضين، وإما أن يخسف به إلى داخل الأرض، هذا عقاب مُعَجَّل في مكان المحشر، حتى يأتي الحساب، وإلا فإن العقاب بعد ذلك يكون في النار، بحسب اغتصابه.

فحقوق الناس أمرها صعب، فينبغي للمسلم أن يتورّع، وأن يحذر، وألا يستعجل، فإنه قد تختفي الحدود، وقد تقلع الحدود، وقد يقع خطأ في التمييز، أو في المقاييس، فينبغي للإنسان أن يكون حَذِرًا؛ لأن الظلم ظلمات يوم القيامة.

ما أشار إليه الحديث في قوله: (من سبع أرضين)، مما أشكلت على كثير من الناس؛ فمنهم مَنْ ظن أن المراد بسبع أرضين، أنه هناك سماءً وأراضي غير التي نعيش فيها، ومنهم مَنْ فسّر الأرضين بالسبع القارات؛ لأن كل قارة

(١) سبق تخريجه.

منفصلة عن القارة الأخرى، ولكن في الحقيقة أن المراد بالأرضين الطباق المتتالية المتتابعة التي تنتهي بأعماق الأرض السفلى؛ لأنه يطوق من سبع أرضين، الأراضي التي امتلكها واغتصبها، لكن التطويق من أرض بعيدة لم يغتصبها، غير وارد.

فالحديث يدل على أن الأراضي التي تكون في عنقه هي الطباق التي بعضها فوق بعض، فإن الأرض عبارة عن طبقات، والآن الجيولوجيون يدرسون طبقات الأرض، كل طبقة لها صفات معينة، وواسطات معينة، وأشكال معينة، فالذي يتبادر إلى الذهن أنها عبارة عن طبقات في الأرض، وليست أرضين مفرقة، والقرآن الكريم لم يذكر السبع الأرضين، وإنما أشار إليها إشارة في قوله: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢]، فمثلهن يعني في الطبقات، أي طبقة فوق طبقة؛ لأن السماوات طباق، بعضها فوق بعض، هذا المعنى المراد، والله أعلم.



قال المؤلف رحمه الله:

وفي الحديث دليل على جواز لعن أنواع الفساق كقوله: (لعن الله آكل الربا وموكله وكتبه وشاهديه) ونحو ذلك، فأما لعن الفاسق المعين ففيه قولان، ذكرهما شيخ الإسلام أحدهما: أنه جائز، اختاره ابن الجوزي وغيره.

الشرح

قوله: (لعن الله آكل الربا، وموكله، وكتبه، وشاهديه)^(١)، هذا نموذج من الأحاديث التي جاء فيها اللعن من نبينا ﷺ بالفعل لا بالعين، فـ (لعن الله من ذبح لغير الله، ولعن الله من آوى محدثاً)، كلها دعاء مرتبط بالأوصاف أو بالإفعال.

فلعن الله آكل الربا، والربا هو معروف في الشرع، أنه ما زاد على رأس المال في غير التجارة، وصاحبه ملعون، وكل من شارك في الربا ملعون، فالكاتب ملعون، وليس له شيء، والشاهد ملعون، وليس له شيء.

فالربا أخطر الذنوب وأشدّها، وقد جاء في القرآن الكريم أن الله قال: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فهذا الربا من أشد الذنوب، بل قد توعدّ الله صاحبه بالنار، كما قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب لعن آكل الربا وموكله، برقم: (١٥٩٨)، (١٢١٩/٣).

الرِّبَاُ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَاُ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا ﴿البقرة: ٢٧٥﴾، وهذا الفعل، وقتل المؤمن، كلاهما توعد الله عليهما بالنار، هما الذنبان الوحيدان اللذان توعد الله صاحبيهما بالخلود في جهنم، فهنا قال: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

والعلماء قد أشكل عليهم هذا؛ لأن المعاصي في مشيئة الله، قد يعاقب عليها، وقد لا يعاقب عليها، لكن الشرك لا يغفره الله، وهذا من الكبائر، فكيف توعد عليها بالخلود؟ فالعلماء لهم تخريجات: منهم من قال: أن (من عاد) في قول ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَاُ﴾ [البقرة: ٢٧٥]؛ أن هذا يدل على أنه يضاد إخبار الله، فالله أخبر أن البيع ليس كالربا، والذي يعود ويزعم أن البيع والربا شيء واحد، يستحق الخلود في النار؛ لأن هذا صادم قول الله، أما العود في أكل الربا، فإن صاحبه يستحق العقاب، لكن لا يُخلد؛ لأنه كبقية الذنوب، لكن في الحقيقة أن الربا أشد، بل لم يرد في القرآن الكريم ذنب شدد الله فيه كالربا؛ لأن الله جعل صاحبه محارباً له ﷺ.

قال: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فأذنوا بمعنى اعلموا، فهذا إعلام أنكم في حرب مع الله ﷻ، فهذا الحديث أورده الشارح لبيان أن الأحاديث وردت في لعن أصحاب الأعمال، لا باللعن الموعين، وهذا يحتاج إلى عرض -إن شاء الله-، أي هل يجوز أن نلعن شخصاً بعينه وبذاته، فلو أكل الربا، هل يجوز أن نلعنه، لو ذبح لغير الله، لو لعن والديه، لو آوى محدثاً، هل من ارتكبها يلعن بعينه، أم لا يجوز؟

ذكر الشارح أن فيه قولين، وفي الحقيقة فيه ثلاثة أقوال، وقد أوردها ابن تيمية رحمه الله في كتابه: (منهاج السنة)، وكذلك ابن مفلح في (كتاب الآداب الشرعية)، وذكر أقوال العلماء في هذه المسألة؛ لأنها مما يُبتلى به الناس في كل عصر، هل يلعن الظالم بعينه؟ هل نلعن الفاسق بعينه؟ هل نلعن شارب الخمر بعينه، أم لا؟

جاء في الحديث أن رجلاً في عهد الصحابة رضي الله عنه شرب الخمر مراراً، فجيء به إلى رسول الله ﷺ في كل مرة، فقال أحد الصحابة: لعنه الله، ما أكثر ما يؤتى به، فقال ﷺ: (لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله)^(١)، أو ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله، مع أنه ارتكب معصية من الكبائر، فهذا يحتاج إلى شرح أطول مما ذكره الشارح رحمه الله.



(١) أخرجه البخاري بمعناه مع اختلاف في اللفظ، كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر وأنه ليس بخارج من الملة، برقم: (٦٧٨٠)، وأخرجه بهذا اللفظ عبد الرزاق في المصنف، كتاب الطلاق، باب حد الخمر، برقم: (١٣٥٥٢)، (٣٨١/٧)، والبزار في مسنده، برقم: (٢٦٩)، (٣٩٣/١).

قال المؤلف رحمه الله:

والثاني: لا يجوز، اختاره أبو بكر عبدالعزيز وشيخ الإسلام، قال:
والمعروف عن أحمد كراهة لعن المعين كالحجاج وأمثاله، وأن يقول كما قال
الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

الشرح

هذه المسألة الرابعة، وهي: ما حكم لعن المعين؟ هل يجوز للمسلم أن
يقول: لعن الله فلاناً، أم لا يجوز؟

أولاً: ينبغي للمسلم أن يحرص ألا يعود نفسه على السب والشتم؛ لأن
هذا لا ينصر ديناً، ولا يخله، فإن السب والشتم لا يُقدّم، ولا يؤخر، والمسلم
مُطالب أن يعف لسانه، فلا يتكلم إلا بالكلام الطيب.

ثم المسألة نفسها للعلماء فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنه لا يجوز اللعن مطلقاً للأحياء ولا للأموات، إلا مَنْ
مات على الكفر صريحاً، أما مَنْ كان حياً -حتى لو كان كافراً- لا يجوز لعنه،
وهذا مذهب الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وأحمد بن حنبل، وعبد
العزیز بن جعفر -من كبار الإمام أحمد-، واختاره الغزالي، والنووي،
والذهبي، وابن الصلاح، وغيرهم من جمهور علماء المسلمين رحمهم الله، فلا
يجوزون اللعن مطلقاً، لا لكافر، ولا لفاسق، إلا إذا مات على الكفر.

ويستشهدون بأحاديث، منها: قوله ﷺ: (لا تسبوا الأموات، فإنهم قد
أُفضوا إلى ما قدموا)^(١)، وهذا في البخاري، وفي الترمذي أن قوماً كانوا يسبون

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما ينهى من سب الأموات، برقم:

أبا جهل، وهو كافر مات على الكفر، فقال ﷺ: (لا تسبوا أمواتنا، فتؤذوا أحياءنا)^(١)، يعني تكريمًا للأحياء، والأموات اسم يشمل مَنْ كان ميتًا كافرًا كان أو مسلمًا، لكن مَنْ تيقَّن أنه مات على الكفر يخرج بالأدلة؛ لأن الله قال في أبي لهب: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١]؛ لأن الله علم أنه يموت على الكفر، فمَنْ مات كافرًا، يُلعن، لكن ليس هناك فائدة في اللعن أصلاً.

فإن لم ينه عن السب من أجل ذاته، ينهى حتى لا يؤذى المسلم الحي، والإسلام يرعى مشاعر المسلم، فينبغي للمسلم أن يرعى مشاعر أخيه، فإذا كان له قريب مات على الفسق، فلا ينبغي له أن يلعنه أمامه، وهذا من الأدب الإسلامي، قيل له ﷺ: ألا تسب الكفار؟ قال: (إني لم أبعث لعانًا، وإنما بُعثت رحمة)^(٢).

وعندما قال صالح بن الإمام أحمد لأبيه: ألا تلعن يزيد، قال: ومتى رأيت أباك يلعن أحداً؟ كان ﷺ يعف لسانه عن اللعن، حتى لو كان الذي يُلعن يستحق اللعن، هكذا المسلم ينبغي أن يحرص على أن يعف نفسه، هذا المذهب الأول.

والمذهب الثاني: اختاره القاضي أبو يعلى رحمه الله من الحنابلة، أنه يجوز لعن الكافر سواء مات على الكفر، أو كان حيًّا، دون الفاسق المسلم سواء كان حيًّا أو ميتًا، فلا يلعن بذاته.

= (١٣٩٣).

(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب القسامة، باب القود من اللطمة، برقم: (٤٧٧٥)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٧٣٤)، (٤/٤٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٢٣٩٥)، (٣٦/١٢).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها، برقم: (٢٥٩٩)، (٤/٢٠٠٦).

والمذهب الثالث: أنه يجوز لعن الكافر والفاسق، اختاره ابن الجوزي

رحمه الله، وله كتاب يرد به على عالم في عصره اسمه عبد المغيث الحربي، هذا ألف كتابًا في فضائل يزيد بن معاوية، وينهى عن سبه، فألف ابن الجوزي كتابًا سمّاه الرد على المتعصّب العنيد المانع من لعن يزيد، فكان رحمه الله يجوز لعن الفاسق، إذا مات على فسقه.

ومن الطرائف أن عبد المغيث هذا جاءه خليفة عصره متنكرًا لا يعرفه؛ لأن العباسيين لا يحبون الأمويين، فعندما عرف أن هذا ينهى عن ذم الأمويين، ويزيد كان ابن معاوية، الخليفة الثاني في الدولة الأموية، ففهم منه أنه يواليه، فتنكر، فجاء إليه، فعرفه عبد المغيث، فسأله الخليفة هذا في صورة سائل، سأل الشيخ: هل يجوز أن نلعن يزيد يا شيخ؟ فعرفه أن هذا هو الوالي، فقال: يا هذا لو فتحنّا باب اللعن على الخلفاء، لكان خليفة عصرنا أولى باللعن؛ لأنه فعل كذا وفعل كذا وكذا، لكن نحن نسد الباب، حتى لا يلعن الخلفاء، فقال: ادع لي يا شيخ، ثم ذهب.

فالشاهد أن هذا الإمام قال في هذا الكتاب وتجاوز، فذكر فضائل ليزيد، ولهذا الذهبي رحمه الله أنكره، قال: أتى فيه بكلام منكر.

فيزيد كانت له أعمال سيئة، ومنها قتل الحسين رضي الله عنه، كما قال الذهبي: افتتح خلافته بقتل الحسين؛ لأنه أمر بقتله، واختتم خلافته بواقعة الحرة، فإنه أباحها لجيشه ثلاثة أيام، وكانت خلافته أقل من أربعة أعوام؛ لأنه تولى عام ٦١هـ، وبقي ثلاث سنوات حاكمًا خليفة، وبدأها بقتل الحسين، وختمها باستباحة المدينة في موقعة الحرة.

لكن بعض العلماء قالوا: إن أهل المدينة خرجوا عن طاعته، وأرسل إليهم ثلاث مرات، ولكنهم أبوا إلا أن يبقوا على الخروج، فغضب عليهم، ولا

يجوز له في الحقيقة أن يفعل هذا، لكن ارتكبوا كذلك مخالفة، وقيل لمحمد بن الحنفية: ألا تنقض بيعة يزيد؟ فامتنع.

يقول الذهبي رحمته الله: إنما أنكر على يزيد؛ لأنه جاء بعد عصر النبوة بتسعة وأربعين عامًا، يعني العهد قريب، والصحابة رضي الله عنهم أحياء، وكان فيهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ويقول الذهبي رحمته الله: ابن عمر كان أولى بالخلافة منه، ومن أبيه وجده، لا شك أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان أولى بالخلافة، وفي الصحيح أن معاوية خطب وقال: مَنْ أَوْلَى مِنَّا بهذا الأمر، فليُظْهِرْ لَنَا رَأْسَهُ، أَوْ قَالَ وَجْهَهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وعبد الله بن عمر كان محتبياً، والاحتباء حبل أو قماش يُرَبِّطُ بِهِ ظَهْرُ الْإِنْسَانِ مَعَ رَكْبَتَيْهِ، قال: فأردت أن أحل حبوتي وأقول: أولى بهذا الأمر مَنْ قَاتَلَكَ أَنْتَ وَأَبَاكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، قال: فذكرت الجنة، وما أعدَّ الله فيها، وخفت أن أقول كلمة أفرِّق فيها جمع المسلمين، فسكتُ ^(١).

فالشاهد أن معاوية كان في عصره مَنْ هو أولى بالخلافة منه، ولكنه رضي الله عنه صحابي، ومذهب السلف ألا نتكلم في ما حدث بين الصحابة؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لهم عند الله مكانة، ولو وقع منهم بعض الأخطاء.

فالشاهد أن الذين أجازوا لعن يزيد هم أفراد، وجمهور علماء المسلمين لا يجوزون لعن يزيد، ومنهم ابن تيمية رحمته الله في منهاج السنة، فإنه قال: لا يجوز لعنه، ولا لعن أي مسلم، فإنه يقول: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْعَنَ فَاسِقًا فَأَمَامَهُ مَرْتَبَتَانِ: **المرتبة الأولى**: أن يُثَبِّتَ أَنَّهُ فَاسِقٌ، وأنه مات على فسقه، والمرتبة الثانية: عليه أن يُثَبِّتَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ.

(١) أخرجه البخاري باختلاف في الألفاظ، كتاب المغازي، باب عزوة الخندق وهي الأحزاب، برقم: (٤١٠٨).

فهذه مذاهب العلماء، والراجح منها: أن المسلم ينبغي أن يعف لسانه، فلا يعود اللعن والسب، فإن كما جاء في الحديث: (إن اللعَّانين لا يكونون شفعاء يوم القيامة)^(١).

هذه أقوال العلماء في اللعن المُعَيَّن، أما اللعن العام، مثلاً لعنة الله على الظالمين، لعن الله الفاسقين، لعن الله آكل الربا - كما سبق في الحديث -، لعن الله مَنْ لعن والديه، لعن الله مَنْ ذبح لغير الله، لعن الله مَنْ آوى مُحَدِّثًا، هذه كلها لعن بالأوصاف لا بالعين، لكن اللعن المُعَيَّن لفلان من الناس، فإنه لا يجوز، لا للحجَّاج، ولا ليزيد بن معاوية، ولا لغيرهما.



(١) أخرجه مسلم في صحيحه، بلفظ: "إن اللعَّانين لا يكونون شهداء ولا شفعاء يوم القيامة"، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها، برقم: (٢٥٩٨)، (٢٠٠٦/٤).

قال المؤلف رحمه الله:

قال: وعن طارق بن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: دخل الجنة رجل في ذباب ودخل النار رجل في ذباب، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: مر رجلان على قوم لهم صنم لا يجاوزه أحد حتى يقرب له شيئاً، فقالوا لأحدهما: قَرِّب، قال: ما عندي شيء، قالوا: قَرِّب ولو ذباباً، فقَرَّبَ ذباباً، فخلوا سبيله فدخل النار، وقالوا للآخر: قَرِّب، قال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ، فضربوا عنقه، فدخل الجنة، رواه أحمد .

الشرح

هذا الحديث أورده صاحب المتن مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، وخرجه أربعة أشخاص من العلماء في كتبهم: الأول ابن أبي شيبة، والثاني أحمد بن حنبل، والثالث أبو نعيم، والرابع البيهقي، والحديث في جميع هذه المراجع والمصادر مروي موقوفاً، ولم يرفعه أحد إلى رسول الله ﷺ، إنما أوقفوه على سلمان رضي الله عنه، ولكن الرواية هنا جاءت مرفوعة، فمن أين جاء الخطأ؟

الخطأ ورد في كتاب ابن القيم رحمه الله في الجواب الكافي، فأورده مرفوعاً، ولعله وهم، أو من بعض النسخ؛ فإنه لم يرد مرفوعاً في مراجع الحديث، ولهذا يقول الشارح رحمه الله أنه راجع المسند، وابن حنبل رحمه الله لم يروه في المسند، وإنما رواه في كتاب الزهد.

فهذا الحديث في الحقيقة لا يوجد في مراجع الحديث مرفوعاً، وإنما جاء موقوفاً على سلمان الفارسي الصحابي الجليل رضي الله عنه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ش: هذا الحديث ذكره المصنف معزواً لأحمد، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد.

الشرح

هذا هو الصحيح، وأحياناً يقع خطأ في كتاب، ثم يتسلسل، فينبغي على مَنْ أراد أن ينقل الحديث، أن يحرص على نقله من المراجع الأصيلة؛ لأنه ليس هناك إنسان لا يقع منه وهم، فلو تتبعنا أقوال العلماء، لوجدنا أوهاماً كثيرة، لا يكاد يسلم عالم من العلماء من أوهام؛ لأنهم بشر، والإنسان يخطئ ويصيب، وكما قلنا أن الكمال البشري ليس في عدم الخطأ، ولكنه في قلة الخطأ، أما عدم الخطأ، فلا يوجد في البشر مطلقاً، بل أرقى البشر وأشرفهم وأكملهم من كانت أخطاؤه تُعد، كما قال المثل: كفى بالمرء أن تُعدَّ معايبه، ولهذا يذكر الذهبي رَحِمَهُ اللهُ إن الإنسان الصالح تُعدُّ أخطاؤه، لكن الإنسان السيء لا تُعدُّ أخطاؤه.

وإذا قيل: فلان فيه كذا من الخطأ وفيه كذا، هذا مدح، ولكن إذا قيل: فلان فيه كذا وكذا من الخير كأنه ذم؛ لأن أوصافه الخيرة تُحصى، وأما أوصافه السيئة فلا تُحصى، ففي الأساس أن حياة المسلم وأعماله كلها خير، وأفضل الأمة علماؤها؛ فإن العالم يخطئ، ولكن ليس من مقاصد المسلم أن يبحث عن أخطاء العلماء.

بعض الناس أراد أن يخرج كتاباً يبدأ فيه من الصحابة إلى اليوم، يذكر أخطاء العلماء!! وكان سيضعه بعنوان (الأخطاء العلمية من عهد الصحابة حتى العصر الحاضر)! فهذا لو حسب على نفسه من الصباح إلى المساء، كم

وقع منه من كلمات خاطئة، أو تصرفات خاطئة، ولو فرضنا على الأقل جاء خطأً فقط من الصباح إلى المساء، ففي الشهر ستون خطأً، وفي العام سبعمائة خطأً، لو عاش عشر سنوات، فهناك سبعة آلاف خطأً، لو أخرج سبع آلاف خطأً، كيف تتصور حاله أمام الناس؟ لقالوا: هذا إنسان سيء، فلو تتبعنا فقط الجوانب الخاطئة في الإنسان، وما أظهرنا محاسنه التي وقعت منه؛ لرأيناه إنساناً سيئاً.

فتتبع أخطاء العلماء خطأً، لكن لو جاء خطأً في معرض كلام، أو كتاب يُدرّس، أو يقرر، أو يقرأ، ينبّه عليه، وهذه هي مناهج العلماء، التنبيه على الأخطاء، مع الدعاء للعلماء بالمغفرة، وجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

فهذا الخطأ لو وقع من ابن القيم رحمه الله فإنه عادي، فله مؤلفاته الكبيرة والكثيرة والجميلة في أسلوبها وعرضها وروحانياتها، فإن الذي يقرأ لابن القيم رحمه الله يرى فيه روحانية عجيبة، كان رحمه الله صاحب نفس وروح شفافة دقيقة، له لفتات جميلة جداً، والذي يقرأ له بقراءة متأنية ومتصلة، يتذوق كلامه رحمه الله، فإن له من المعاني والألفاظ ما يدل على صفاء نفسه، واستقامة عقيدته، وصفاء منهجه، فكونه يقع منه خطأ، ليس في ذلك إشكال، هذا من طبيعة البشر.

فهذا الحديث لا يوجد مرفوعاً في كتب مراجع الحديث، وأن المصنف اعتمد على ابن القيم رحمه الله.



قال المؤلف رحمه الله:

قال ابن القيم: قال الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب يرفعه قال: دخل رجل الجنة في ذباب الحديث، وقد طالعت المسند، فما رأيته فيه فلعل الإمام رواه في كتاب الزهد أو غيره.

قوله: (عن طارق بن شهاب) أي البجلي الأحمسي أبو عبدالله، رأى النبي ﷺ وهو رجل ويقال إنه لم يسمع منه شيئاً، قال البغوي: ونزل الكوفة قال أبو حاتم: ليست له صحبة، والحديث الذي رواه مرسل، وقال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً.

الشرح

قوله: (قال ابن القيم: قال الإمام أحمد)، الاصطلاح إذا قيل رواه فلان من العلماء، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن أشهر كتاب له، فعندما قال ابن القيم رحمه الله: قال الإمام أحمد، فالمتبادر إلى الذهن أنه في المسند؛ لأن أكبر كتاب للإمام هو المسند، كذلك لو قال شخص: قال البيهقي، أول ما يتبادر إلى الذهن أنه في السنن الكبرى؛ لأنه أشهر كتاب للبيهقي، إلا أن يخصص.

قوله: (عن طارق بن شهاب...)، سيأتي أقوال العلماء في صحبته؛ لأن بعض الأشخاص كان في عصر النبي ﷺ، ولم يسلم، لكن بعد أن مات النبي ﷺ أسلم، فلا يُسمى صحابياً إذا رأى النبي ﷺ وهو غير مسلم، لكن يقال أدرك زمن النبي ﷺ.

فهذا طارق بن شهاب، يقولون رأى النبي ﷺ، لكن لو رآه مؤمناً يكون دليلاً على أنه صحابي، لكن إذا رآه وهو ليس مسلماً، لا يُسمى صحابياً.

قال الشارح رحمته الله: إنه طالع المسند، فلم يره فيه، قد يقول قائل: كيف يُطالع المسند وفيه قرابة ثلاثين ألف حديث، وهذا يحتاج إلى سنوات حتى يطالعه بأكمله؟ الجواب: أن المسند مُصنَّف على أسماء الصحابة، الإمام أحمد رحمته الله يضع اسم الصحابي، ثم يُورد تحته أحاديثه، فالبحث ليس فيه مشقة، إلا إذا كان الصحابي له أحاديث كثيرة، مثل أبي هريرة رضي الله عنه له قرابة خمسة آلاف حديث، أما طارق بن شهاب فإنه ليس صحابياً على الأرجح، وله فقط أحاديث قليلة، فطالعها فلم يجده فيه.

والصحيح أنه في كتاب الزهد، وهذا موجود في الطبعة الموجودة.



قال المؤلف رحمه الله:

قال الحافظ: إذا ثبت أنه لقي النبي ﷺ فهو صحابي على الراجح، وإذا ثبت أنه لم يسمع منه فروايته عنه مرسل صحابي، وهو مقبول على الراجح، وقد أخرج له النسائي عدة أحاديث، وذلك مصير منه إلى إثبات صحبته، وكانت وفاته على ما جزم به ابن حبان سنة ثلاث وثمانين.

قوله: (دخل الجنة رجل في ذباب) أي من أجل ذباب قوله: (قالوا وكيف ذلك يا رسول الله) سألوا عن هذا الأمر العجيب؛ لأنهم قد علموا أن الجنة لا يدخلها أحد إلا بالأعمال الصالحة كما قال تعالى: ﴿أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وأن النار لا يدخلها أحد إلا بالأعمال السيئة، فكأنهم تقالوا ذلك، وتعجبوا واحتقروه، فبين لهم النبي ﷺ ما صير هذا الأمر الحقيق عندهم عظيمًا يستحق هذا عليه الجنة ويستحق الآخر عليه النار، ولعل هذين الرجلين من بني إسرائيل، فإن النبي ﷺ يحدثهم عن بني إسرائيل كثيرًا.

قوله: (فقال: مر رجلان من قوم لهم صنم) الصنم: ما كان منحوتًا على صورة.

قوله: (لا يجاوزه) أي لا يمر به ولا يتعداه حد حتى يقرب له شيئًا وإن قل.

الشرح

قلنا العلماء مختلفون في إثبات صحبته، أبو حاتم يرى أنه ليس صحابيًّا، والنسائي يرى أنه صحابي، ولهذا النسائي في سننه أورد له أحاديث على أنها موصولة مرفوعة، واعتبره صحابيًّا.

وهذا الخلاف عادة لا ينجم إلا عن شخص لم يرد ما يدل على صحبته في

كُتُب السير، فهنا الراوي رحمه الله لم تثبت صحبته للنبي ﷺ.

قوله: (دخل الجنة رجل في ذباب)، إن ثبت أن هذا من كلام رسول الله ﷺ، فالصحابه عندما قال الرسول ﷺ: (دخل رجل الجنة في ذباب، ودخل رجل النار في ذباب)، رأوا أن هذا عمل يسير جدًّا، فكيف يستحق به صاحبه الجنة، أو يستحق به النار! فقال: (كأنهم تقالوا ذلك)، يعني قالوا: هذا عمل قليل، لكن لما كان هذا الفعل شركًا، والله لا يغفر الشرك، ولو كان قليلًا، خاصةً إذا كان شركًا أكبر، فيعرف أن الشرك أمره عظيم، وأمره خطير، أما المعاصي فإن أمرها سهل، ليس سهلًا بحيث نرتكبه، لكن المعصية على قسمين: إما أن يغفرها الله ﷻ، وإما أن يعاقب صاحبها في النار، ثم يخرج منها، لكن الشرك -وإن كان قليلًا- فإن صاحبه لا يخرج من النار، ويكون فيها أبد الآبدن، كما ذكر ﷺ في كتابه أنهم خالدون فيها أبدًا.

الصنم في اللغة يُطلق على الشيء الذي يكون في صورة إنسان، أو في صورة حيوان، أو في صورة طائر، أما الوثن فهو أعم، يُطلق على كل شيء يُعبد من دون الله، سواء كان له صورة، أو لم يكن له صورة، هذا تفريق بعض العلماء، وبعضهم يرى أنه ليس بينهما فرق، فكلاهما يُطلق على كل ما عُبد من دون الله، وهذا هو الراجح، والله أعلم.

قوله: (لا يجاوزه، أي لا يمر به، ولا يتعداه حد، حتى يُقرب له شيئًا، وإن قل)، هذا يدل على أن صاحب المعتقد -ولو كان باطلاً- يحاول أن يفرض معتقده على غيره، فأصحاب الصنم لم يرضوا أن يبقوا هم فقط يعظمون الصنم، بل كل من مرَّ عليهم من هذا الطريق، ألزموه أن يُقرب لهذا الصنم، وهكذا صاحب المعتقد، إذا اعتقد اعتقادًا يريد أن يدخل الناس كلهم في هذا المعتقد.

فأصحاب هذا الصنم ألزموا كل من مرَّ عليهم بأن يُقرب، أي يعظم؛ لأن التقريب هو الذبح للتعظيم، فهذان الرجلان كانا مسافرين، وليس معهما شيء يقربانه إلى هذا الصنم، كما ذكر في قصتهما.

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (قالوا قَرَّبَ ولو ذبَابًا، فَقَرَّبَ ذَبَابًا فخلوا سبيله، فدخل النار) في هذا بيان عظم الشرك ولو في شيء قليل، وأنه يوجب النار، ألا ترى إلى هذا لما قرب لهذا الصنم أرذل الحيوان وأخسه وهو الذباب كان جزاؤه النار لإشراكه في عبادة الله؛ إذ الذبح على سبيل القرية والتعظيم عبادة، وهذا مطابق لقوله تعالى ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، وفيه الحذر من الذنوب وإن كانت صغيرة في الحسبان كما قال أنس: (إنكم لتعملون أعمالاً هي أدق في أعينكم من الشعر كنا نعدها على عهد رسول الله ﷺ من الموبقات) رواه البخاري.

قال المصنف ما معناه: وفيه أنه دخل النار بسبب لم يقصده بل فعله تخلصاً من شرهم، وفيه أن الذي دخل النار مسلم؛ لأنه لو كان كافراً لم يقل دخل النار في ذباب، وفيه أن عمل القلب هو المقصود الأعظم حتى عند عبدة الأوثان.

الشرح

قوله: (قال أنس: إنكم لتعملون أعمالاً...) ^(١)، هنا الشارح ألحق تفسيراً للبخاري نفسه في الصحيح، قال أبو عبد الله في تفسير الموبقات: يعني بذلك المهلكات، وهو تفسير واضح.

الإنسان قد يستشكل كيف هذا الرجل الذي قَرَّبَ ذبَابًا وهو مُكْرَهُ، يدخل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب ما يتقى من محقرات الذنوب، برقم: (٦٤٩٢).

النار؟ مع أن الإكراه يجوز معه الكفر، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، فالآية تبيح للإنسان أن يفعل الفعل بجوارحه الظاهرية، ويبقى على الإيمان، إذا كان قلبه كارهاً لهذا الفعل، فيجوز له أن يعمل العمل الذي هو في الظاهر شرك، إذا أُكْرِهَ عليه، وكان قلبه كارهاً، فكيف هذا الشخص المُكْرَه يدخل النار؟

فالعلماء أجابوا بجوابين:

الجواب الأول: أن التيسير في هذا الجانب ليس في الأديان الماضية، إنما يُسَّرَ على المسلمين، وأما في الماضي فكان الشخص لا يجوز له أن يُظْهَر، ولا أن يعطي الناس خلاف ما في باطنه، حتى لو قُتِل، ولكن هذا الجواب ليس بجيد؛ لأنه لا يوجد عندنا دليل في الشرع أن الماضين لم يكن لهم هذا الترخيص.

والجواب الثاني: أنه فعله راضياً به، وهذا هو الأقرب، يعني لم يكن في قلبه أنه له كاره، ويدل عليه قوله: ليس عندي ما أُقَرَّب، يعني لم يُظْهَر الكره، فكأنه وافق فعله ما في قلبه، فقَرَّب هذا الذباب، وهو ليس كارهاً له، فدخوله النار ليس فقط على الفعل الظاهري، بل على أنه فعل مُنْكَرًا، ولم يكن قلبه كارهاً له.

قلنا هذا الحديث موقوف على سلمان الفارسي رضي الله عنه، وكان رضي الله عنه من أهل الكتاب، وأهل الكتاب عندهم قصص كثيرة، منها صحيح، ومنها ما هو ليس بصحيح، ونحن أمرنا ألا نكذبهم، ولا نصدقهم؛ لأنه قد دخل في دينهم تحريف كثير، فإن صدقناهم، ربما يكون الخبر كاذبًا، وإن كذبتناهم، ربما يكون الخبر صادقًا، فنحن نتوقف في أخبارهم.

لكن يجوز أن نحدِّث بأخبارهم، فإن النبي ﷺ قد أباح لنا وقال: (حدِّثوا

عن بني إسرائيل، ولا حرج^(١)، يعني ما تقرأونه في كتبهم، أو ما تسمعه ممن أسلم من أهل الكتاب يحدث به، لكن لا ينبغي لنا أن نعتقد صحته، فإن ما جاء في الكتب الماضية على ثلاثة أقسام: قسم قد بينه كتابنا وأثبتته، فهذا نصده، وقسم قد ردّه كتابنا وكذّبه، فهذا نرده، وقسم لم يرد في الكتاب لا تصديقه ولا تكذيبه، فهذا نتوقف فيه، لا نكذبه ولا نصده.

فإذا ورد كلام عن القضايا التاريخية الماضية من أقوال بعض الصحابة رضي الله عنهم الذين أخذوا عن أهل الكتاب، فإنه لا يُقبل؛ لأن بعض الصحابة روى عن أهل الكتاب في قضايا الغيب، كالآخرة، وما يحدث في القبر، وأكثره لم يرد في كتابنا، ولا في السنة، ما يؤكّد صحته.

فهذا يكون كلاماً إسرائيلياً قابلاً للصحة وللخطأ، فلا نصده ولا نكذبه، وعندما اختلف العلماء في قول الصحابي في مسائل الاعتقاد، هل لها حكم الرفع أم لا؟ لأنهم قالوا الصحابي كيف يذكر أمراً غيبياً من ذات نفسه؟ لا بد أن يكون سمعه، والذين لم يقبلوه، قالوا: إن قول الصحابي في قضايا الاعتقاد، كقوله في الفروع، له حكم الوقف؛ لأنه إذا كان الصحابي لم يستجز لنفسه أن يقول: قال رسول الله ﷺ، فكيف نرفعه نحن؟ فلا يكون له حكم الرفع، وهذا الذي رجّحه المحققون، كابن القيم وابن الصلاح رحمهما، وغيرهما.

قوله: (وفيه أن عمل القلب هو المقصود الأعظم، حتى عند عبدة الأوثان)، هذه بعض المسائل من الحديث، وهي أن عباد الأوثان يطالبون غيرهم بأن يعظموا الوثن، ويستدلون على التعظيم بما يفعلونه من القربات، هذا هو ما أراد ﷺ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، برقم: (٣٤٦١).

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (وقالوا للآخر قَرَّب، قال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله ﷻ) إلى آخره، في هذا بيان فضيلة التوحيد والإخلاص.

الشرح

هذا يبين مصير الذي صبر على القتل، حتى قُتِلَ ولم يشرك بالله ﷻ، فهذا يبين مكانة الإخلاص في قلوب المؤمنين، وأنهم لا يستجيزون أن يشركوا بالله ﷻ، ولو قُتِلُوا؛ فهذا المسلم يعلم أنه سيقتل، ومع ذلك صبر، ولم يُقرب شيئاً، وقد مات الذي قرب، والذي لم يقرب، فإن الإنسان إذا صبر على الحق، ثم قُتِلَ، فإن هذه منزلة عالية، فالذي يعيش بعد سيعيش سنة.. سنتين.. عشرة.. ثم يموت، وقد ماتا كلاهما، فالذي قرب عاش ثم مات، لكن مات ميتة سيئة؛ لأنه دخل النار، وهذا الذي صبر على إيمانه وعقيدته، جاءه الموت سريعاً، لكنه مات ميتة شريفة.

فهذا يدل على أن المسلم ينبغي أن يحرص أن يثبت على إيمانه، وعلى دينه، وهذه درجة عالية، لكن لو أن الإنسان المسلم مرَّ بامتحان أو ابتلاء، فعجز عنه، فإن الله ﷻ قد خفف عنه، فأباح له أن يعطي بظاهره، مع اطمئنان قلبه، لكنه لا ينبغي له أن يعطي شيئاً وهمياً، فبعض الناس يتوهم أن يتخلى عن دينه وهمًا؛ خشية أن يقع في بلاء.

ولا ينبغي للإنسان أن يكون قلبه ضعيفاً وجباناً، بل يعلم أن الكون بيد الله ﷻ، بيد المالك الخالق، لا يقع فيه شيء إلا إذا أَرَادَهُ اللهُ، وإنما هذه التي نراها في الظاهر أسباب، وإلا فإنها لا تقع إلا بإذن من الخالق ﷻ.

فلو تتبع الإنسان وجوده في بطن أمه، يرى عَجَبًا، مَنْ كان يرى هناك؟ مَنْ كان ييسر له الرزق؟ مَنْ حفظه في الرحم، ثم رعاه حتى اكتمل، ثم أخرجه إخراجًا سهلاً؟ كيف يخرج الجنين؟ الأطباء لا يستطيعون أن يعرفوا لماذا يخرج؟

جسم المرأة بعد أن يكتمل الطفل يبدأ في صورة عجيبة، الجسم كله في استنفار، وتبدأ حركة الطفل حركة عجيبة، يتجه برأسه إلى أسفل، مَنْ الذي يحركه؟ ولو أن الطفل لم يتحرك، لكان جميع النساء يُمْتَن، لكن الطفل عندما تقترب الولادة، يتجه برأسه إلى أسفل، ولم يوجهه إلا الله ﷻ، هذا الطفل إذا خرج من بطن أمه، لو أعدناه في بطن أمه دقيقة واحدة مات، لماذا لم يختنق في بطن أمه، ولم يأتِه هواء، وهو متحرك حي؟ لأن الله يرعاه.

وهناك يأتيه الرزق سهلاً ميسورًا، فبعد أن يخرج سخر الله له خزانيتين على صدر أمه تعطيه الحنان، وتعطيه الحليب، كيف يخرج الحليب؟ أمره عجيب.

فالمخلوق الذي رعاه في حال ضعفه، لا يظن أنه يتركه في حال قوته، إذا اعتصم به وتوكل عليه، فإن الإنسان إذا توكل على خالقه؛ كفاه ﷻ، لكن الإنسان الضعيف عندما يصبح عاقلاً يعرف الأمور، يبدأ يتحرك ليحمي نفسه ويحرسها، ويرزق نفسه، هذا مطلوب الحركة، لكن ينبغي أن يتحرك، وأن يكون قلبه متعلقًا بالله، وأن يعتقد أنه لا يكون في حياته أمر إلا بإرادة الله.

أرأيت هذا اليوم من الصباح إلى المساء ماذا وقع فيه؟ لو رجع هذا اليوم إلى الوراء مرة أخرى، ثم عاد مرة أخرى، لا يتغير منه ولا مثقال ذرة واحدة، هذا هو الذي أراده الله.

كم من إنسان يظن أن هذا اليوم سيقع عليه أشياء، ولا يقع عليه شيء! لأن الأمور بيد الخالق ﷻ، والله قدّر كل شيء في حياة الإنسان، فقد كتب ما سيجري على الإنسان مرتين: مرة قبل أن يخلق الله السماوات والأرض بخمسين ألف عام، كتب فلان من الناس ابن فلان، شكله، وصورته، ومتى يولد؟ وماذا يفعل؟ وماذا يأكل؟ وماذا يشرب؟ ومتى يموت؟ وكيف يموت؟ ثم مرة أخرى وهو في بطن أمه.

فلوحة حياته مكتوبة، أرأيت الإنسان في النوم يرى أشياء قبل أن تقع، كيف رآها؟ كشف الله للروح عن بعض ما في اللوح المحفوظ، مما هو مسجل عليه فرأى جزءاً مما سيقع، وبعض الناس يرى الحدث فيقع كما هو.

قالت عائشة رضي الله عنها: أول ما بدء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح^(١)، يعني يقع كما رأى ﷺ، فإن رؤيا الأنبياء حق، فإبراهيم قال لابنه إسماعيل -عليهما السلام-: ﴿يَبْنِيْ اِيَّاهُ اَرَى فِي الْمَنَامِ اِيَّاهُ اَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، رأى هذه الرؤيا ﴿قَالَ يَتَابِتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فهو يعلم أن هذا وحي من الله ﷻ.

فالشاهد أن الإنسان إذا تعلق بالله؛ عاش مطمئن النفس، مرتاح الضمير، ولكن إذا انقطع عن الله وتعلق بالمخلوق؛ فإن الله ﷻ يتركه، ولا يبالي في أي وادٍ هلك.

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها: كتاب التفسير، باب سورة العلق (اقرأ باسم ربك الذي خلق)، برقم: (٤٩٥٣)، ومسلم في مواضع من صحيحه، منها: كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم: (١٦٠)، (١/ ١٣٩).

والمسلم قلبه مُعلّق بالله، لكن يتخذ الأسباب، ولكنه متيقن أن النتائج لا تقع إلا بإرادة الله، فهذا هو الإنسان المسلم، وهذا هو التوحيد الذي نتعلمه.

فإن الإنسان كلما تعلم معاني التوحيد والإيمان؛ زاد إيمانه بالله ﷻ، وزاد في قلبه اليقين بخالقه ﷻ، لكن الذي يجهل الله ولا يعرفه إلا معرفة عامة؛ يعيش في الأوهام، ويعيش قلقاً مضطرباً، ويظن أن حيلته هي التي تكسبه النتائج.



قال المؤلف رحمه الله:

قال المصنف: وفيه معرفة قدر الشرك في قلوب المؤمنين، كيف صبر على القتل ولم يوافقهم على طلبتهم مع كونهم لم يطلبوا إلا العمل الظاهر، وفيه شاهد للحديث الصحيح: (الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله والنار مثل ذلك) قلت: وفيه التنبيه على سعة مغفرة الله وشدة عقوبته، وأن الأعمال بالخواتيم.

الشرح

هذا الحديث يجعل المسلم يعيش حذرًا، ربما يفعل فعلاً يراه في عينه قليلاً، لكن يكون فيه هلاكه، وقد جاء في الحديث: (إن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله، لا يلقي لها بالاً - وفي رواية ليضحك بها القوم-)، كلمة واحدة، (يهوي بها في النار سبعين خريفاً - وفي رواية يكتب الله عليه بها سخطه إلى يوم يلقاه-) ^(١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ: "وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في جهنم"، بدون سبعين خريفاً، كتاب الرقاق، باب حفظ اللسان، برقم: (٦٤٧٨)، ومسلم في صحيحه، بلفظ: "ينزل بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب"، كتاب الزهد والرقائق، باب التكلم بالكلمة يهوي بها في النار، برقم: (٢٩٨٨)، (٤/٢٢٩٠)، وأما رواية "سبعين خريفاً"، فأخرجها الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، برقم: (٢٣١٤)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، برقم: (٣٩٧٠)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٧٢١٥)، (١٢/١٤٩)، والحاكم في المستدرک، كتاب الأحوال، برقم: (٨٨٣٠)، (٥/٦٢)، وقال: صحيح على شرط مسلم، وابن حبان في صحيحه، كتاب الحظر والإباحة، باب ما يكره من الكلام وما لا يكره، برقم: (٥٧٠٦)، (١٣/١٣)، وأما رواية "يكتب الله عليه بها سخطه إلى يوم يلقاه" فقد أخرجها الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب في قلة الكلام، برقم: (٢٣١٩)، وابن ماجه في سننه، =

كلمة واحدة أراد أن يطعن بها، أو أن يجرح بها، أو أن يؤدي بها أمراً يتعلق بدين الله ﷻ، أرايت المنافقين في تبوك عندما قالوا ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَحْوُكُمْ وَنَلْعَبُ﴾ [التوبة: ٦٥]، كلمة واحدة قالوها، ما هي الكلمة؟ قالوا: ما نرى قراءنا هؤلاء إلا أنهم أوسع بطوناً وأجبن عند اللقاء، يذمون الصحابة رضي الله عنهم، ويسخرون منهم، ومعهم رسول الله ﷺ، فأنزل الله كفرهم ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]، أي كان لهم إيمان، وهذه الكلمة خرجوا بها من دين الله ﷻ.

فالمسلم يحذر من بعض الأعمال والأقوال، فيكون رقيقاً على أقواله، الشيطان يدفعه أحياناً في بعض مواطن المداعبات، أو مواطن السخرية، أو مواطن الجرح للآخرين، فالمسلم ينبغي أن يحرص ألا يقع في أمر يُطِل دنياه وآخرته.

ونذكر جملة من الفوائد في ختام هذا الباب، وهي اثنتي عشرة فائدة:

الأولى: أن الذبح لغير الله شرك أكبر، ويقع في كثير من بلاد المسلمين، أنهم يذبحون إما للأموات، وإما للجن، وإما للقبور، وهذه كلها شرك بالله ﷻ.

الثانية: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلرَّبِّ الْعَلِيمِ﴾ (١١٢) [الأنعام: ١٦٢]، يفهم منه أن الإسلام يحيط بالإنسان من كل جوانبه، فحياة الإنسان كلها لله، وموته لله، وليس معناه الله ملكاً، فإن من المعروف أن الكون

= كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، برقم: (٣٩٦٩)، والإمام مالك في الموطأ، كتاب الجامع، باب ما يؤمر من التحفظ في الكلام، برقم: (٢٨١٨)، وابن حبان في صحيحه، كتاب البر والإحسان، باب الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، برقم: (٢٨٠)، (١/٥١٥)، ورواية "ليضحك بها القوم" فقد أخرجها أحمد في المسند، برقم: (١١٣٣١)، (١٧/٤٣١).

كله لله، لكن لله أداء، ما يؤديه المسلم في حياته كله لله، ينبغي أن يكون كل ما يعمل في حياته مُستمدًّا من شرع الله، إما واجبًا، وإما مباحًا، وإما محرّمًا يتركه، وإما مكروهًا يجتنبه، وإما مُستحبًّا يفعل، فتكون حركته وفق شرع الله ﷻ.

الثالثة: إن الله ﷻ أكرم نبيه بالحوض، مرّ ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّا

أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١].

الرابعة: أن الصحيح في قوله تعالى ﴿وَأَنحَرْ﴾ (٢)، أي إذبح، وبعض الروايات فسرت بأن انحر بمعنى ارفع يديك عند الصلاة، وبعضها تقول ضع يديك عند نحر، وهذه كلها أحاديث لم تصح عن رسول الله ﷺ.

الخامسة: أن الدين جاء بسد الذرائع، وهذا - كما مرّ - في كلام العلماء أن الإسلام يسد الأبواب التي تُفْضِي إلى محرمات، أو إلى شرك بالله ﷻ.

السادسة: أن مناصرة المبتدع والعاصي تستوجب اللعن، فما بالك بالعاصي أو بالمبتدع! فقد جاء في الحديث: (ولعن الله مَنْ آوَى محدثًا)^(١)، المحدث هو الذي يرتكب حدًّا يستحق به العقاب، ثم يأتي شخص فيحميه من وقوع العقاب، أو شخص يعمل بدعة، فيُحمي ويُنصر على إقامة البدع، فهذا يستوجب اللعن.

السابعة: عظم حق الوالدين، فقد جاء في الحديث: (لعن الله مَنْ لعن والديه)^(٢)، وقلنا إن الحديث الثاني يفسره، قال الصحابة: وهل يلعن الرجل

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

والديه يا رسول الله؟ قال: (نعم، يسب أبا الرجل فيسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه)^(١)، هذا تسبب في حصول اللعن لأبويه، فهو ملعون، فما بالك بمن يلعن! هذا أشد جُرمًا - أعاذنا الله -.

الثامنة: عظم الحقوق المالية، ففي الحديث: (مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شِبْرًا ظِلْمًا، طَوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَاضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٢)، وهو شبر، فما بالك بمن يأخذ بعشرات الأشبار أو بالآلافها، هذا - والعياذ بالله - أشد جرمًا عند الله ﷻ.

التاسعة: شدة حرمة الربا، وهو الذنب العظيم الذي ورد ذكره في القرآن والسُّنة، ففي الحديث: (لعن الله آكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه)^(٣)، كل مَنْ له دور في الربا يشترك في اللعنة، التي هي الطرد من رحمة الله.

العاشرة: عدم جواز لعن المُعَيَّن، فلا يجوز أن نلعن شخصًا بعينه، لكن بالوصف كما نقول: لعن الله الظالمين، لعن الله الفاسقين، لعنة الله على الكافرين، هذا جائز.

الحادية عشرة: أن الابتلاء على الإيمان قديم، فحديث سلمان رضي الله عنه يبين أن المؤمنين يتلون، فمُرُّوا على أصحاب الصنم فابتلوا، وهذا يدلنا على أن الابتلاء في البشرية قديم.

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

الثانية عشرة: مكانة التوحيد في قلوب المؤمنين، هذا الرجل الذي صبر على القتل، ولم يُعطِ ما أرادوا، فلم يقرب شيئاً، ولو ذبائلاً، وصبر على إيمانه حتى قُتل، فهذا فاز بالجنة والشهادة، أما الذي أعطى ورضي، فإنه خسر دنياه وآخرته.



باب: لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

أي: أن ذلك لا يجوز لما سيذكره المصنف.

الشرح

قوله: (باب لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله)، هذا الباب هو الباب العاشر من أبواب الكتاب، والباب التاسع كان في المقاصد، وهذا في الوسائل، فالذبح لغير الله حكمه من المقصد، أي لا يذبح لغير الله، ولا يقصد بالذبح لغير الله، فإن الذبح من العبادات التي لا يجوز صرفها لغير الله، فَمَنْ صرف أمراً من العبادات لغير الله؛ كان مشركاً.

وهذا الباب في باب الوسائل، ففي الصورة الظاهرة لا يكون فاعلها مشركاً، لكن يكون قد ارتكب محرماً، فالذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، هل يجوز أو لا يجوز؟ هذا الباب عُقِدَ لهذا المعنى، هل يجوز للمسلم أن يفعل الطاعة في مكان يعمل فيه معصية؟ ويقول السعدي رَحِمَهُ اللهُ: هذا من أجمل الترتيب، ففي السابق ذكر باباً في المقاصد، والآن ذكر باباً في الوسائل.

وهذا الباب أورد فيه صاحب المتن جزءاً من آية، وحديثاً واحداً، والذي يقرأ كلامه رَحِمَهُ اللهُ يرى دقة استنباطه، فإنه يصطاد الأدلة اصطياًداً، فهذه الآية التي

بدأها في الباب وهي قوله تعالى: ﴿لَا نَقُومُ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨]، فهو نهي عن القيام، الذي هو صورة في الظاهر، وإن كان القيام لله، فهو يتناسب مع هذا الباب.

والحديث حديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: أن رجلاً نذر نذرًا أن ينحر إبلاً ببوانة، بوانة مكان اختلف فيه، إما هو في أسفل مكة، أو في شمال الجزيرة - كما سيأتي إن شاء الله -، فسأل رسول الله ﷺ: فقال رسول الله ﷺ: (هل كان فيه وثن يعبد من أوثانهم؟)، فقالوا: لا يا رسول الله، قال: (هل كان فيه عيد من أعيادهم؟)، قالوا: لا يا رسول الله، قال: (فأوف بنذرك، فإنه لا نذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم)^(١)، رواه أبو داود، وإسناده على شرطهما - كما قال -.

قوله: (أي أن ذلك لا يجوز لما سيذكره المصنف)، قلنا إن من منهج المؤلف أنه أحياناً يحكم في العنوان، وأحياناً يورد الباب مُهملاً ليس فيه حكم، وهذا هو اختلاف في مناهج المؤلفين، كذلك في أسماء الكتب، بعض المؤلفين يذكر نتيجة الكتاب في عنوانه، وكأنه قد اتخذ موقفاً من البداية، والأجمل أن يورد العنوان مُهملاً، وأن يدع القارئ هو الذي يستنبط المعنى؛ لأن القارئ عندما يرى النتيجة مسبقاً، يعلم أن المؤلف قد اتخذ موقفاً من البداية، فلا يثق في نتيجة دراسته، لكن عندما يورد العنوان مُهملاً، يثق في حكمه، فهنا باب: لا يذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله، لم يذكر فيها الحكم،

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من وفاء النذر، برقم: (٣٣٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النذور، باب من نذر أن ينحر بغير مكة ليتصدق، برقم: (٢٠١٣٩)، (١٠/١٤٢)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٣٤١)، (٢/٧٦)، وأخرجه الإمام أحمد باختلاف في الألفاظ، برقم: (١٦٦٠٧)، (٢٧/١٥٢).

هل الفعل شرك، أو حرام، أو مكروه؟ فكلمة (لا يذبح) قد يكون المراد بها أنه مكروه، أو مُحَرَّم، أو شرك.

والباب الذي قبله: باب ما جاء في الذبح لغير الله، والذبح لغير الله شرك بإجماع العلماء، لكنه ﷺ لم يذكر النتيجة والحكم؛ ليَجْعَلَ القارئ هو الذي يشاركه في فهم القضية بعد قراءة الأدلة.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: وقول الله تعالى ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٨].

ش: حاصل كلام المفسرين في الآية أن الله نهى رسوله ﷺ أن يقوم في مسجد الضرار في الصلاة فيه أبداً والأمة تبع له في ذلك، ثم حثه على الصلاة في مسجد قباء الذي أسس من أول يوم بني فيه على التقوى وهي طاعة الله ورسوله ﷺ وجمعاً لكلمة المؤمنين ومعقلاً ومنزلاً للسلام وأهله بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]، والسياق إنما هو في مسجد قباء.

الشرح

قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾، هذا جزء آية من سورة التوبة، وسورة التوبة تُسمَّى الفاضحة؛ لأنها فضحت المنافقين، وذكرت أصنافهم، فذكرت عدة أصناف، فقال -تعالى- في أول ذكر أصناف المنافقين: ﴿وَمِنَ حَوْلِكَ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنْفِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ [التوبة: ١٠١]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، ثم قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبة: ١٠٧].

فالآيات تعرض أصناف المنافقين، وتذكرهم بصفاتهم، فهنا عرض لنوع خاص من المنافقين؛ فإن النبي ﷺ والصحابة رضي الله عنهم قد أودوا من فئة

المنافقين أذىً شديداً بشتى أنواع الأذى، فهم كانوا قومًا في قلوبهم كفر، وفي ظاهرهم إيمان، ولا يستطيع الرسول ﷺ أن يقتلهم؛ لأنهم قالوا لا إله إلا الله، ولكنهم كانوا يتحينون الفرص، كلما وقع بالمسلمين بلاء يستغلونه، ويرجفون بين المؤمنين، ويسخرون بهم، ويسمّونهم السفهاء، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ ۗ﴾ [البقرة: ١٣]، يعني نحن قوم مثقفون أرفع من أن نكون مثل هؤلاء المغفلين، وكلما جاءت حادثة استغلوها للإرجاف، فمثلاً في غزوة أحد بعد أن خرج النبي ﷺ في ألف رجل، في ثلث الطريق انخزل رئيس المنافقين عبد الله بن أبي بلثه الجيش، ولا شك أن هذا يؤثر في نفسيات الجيش، وهكذا كان في كل موقف، تأتي فرصة آذوا فيها المؤمنين، وآذوا فيها رسول الله ﷺ.

هنا نوع جديد من الكيد، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (١٠٧) لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحْجَبُونَ أَنْ يَنْطَهُرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ (١٠٨) [التوبة: ١٠٧، ١٠٨]، هاتان الآيتان تصوران لنا نوعاً جديداً من المنافقين، هذا النوع يعمل بالتخطيط للكيد، ليس مثل الأنواع السابقة الذين يستهزئون أو يسخرون.

وهذا التخطيط أنهم أرادوا أن يقيموا مكاناً يجتمعون فيه، في ظاهره البر والتقوى، وفي حقيقته الحرب لله ورسوله، وكان أبو عامر الراهب رجلاً من الخزرج، تنصّر في الجاهلية، وكان يُسمّى بالراهب؛ لأنه كان عابداً، ابنه حنظلة غسيل الملائكة، وكلاهما يجتمعان في أحد، وأبو عامر هذا ذهب إلى مكة؛ ليجمع المشركين ضد رسول الله ﷺ، ويأتي بالمشرّكين، ثم أتى ونادى في

الأوس والخزرج، يا فلان يا فلان، أنا أبو عامر، فقالوا: أقمأك الله، أو أخسأك الله، فقال لقريش: لقد أصاب قومي شرٌ بعدي؛ لأنه كان يقول لقريش أنهم إذا عرفوني سيقاتلون معي، ففي تلك المعركة عمل حفرة، فسقط فيها رسول الله ﷺ، وأصابه من ذلك ضرر كبير، فسمّاه الرسول ﷺ أبا عامر الفاسق، بدل أبي عامر الراهب، وبعد أُحُد ذهب إلى مكة، وبقي فيها زمناً، ثم ذهب إلى الشام إلى هرقل، وبعث إلى أصحابه المنافقين أن ابنوا لي مسجداً؛ حتى إذا أتيت نجتمع فيه، فبنى المنافقون مسجداً ليجمع فيه أبو عامر الفاسق مع قومه، فأرادوا أن يجعلوا لهذا المسجد صفة الرسمية، فجاؤوا إلى رسول الله ﷺ وقالوا: نريد أن تصلي لنا في هذا المسجد، فإننا بنيناه للإنسان الضعيف، وصاحب العلة في الليلة الشاتية، فقال ﷺ وهو خارج إلى تبوك، قال: (إن رجعنا -إن شاء الله- سأصلي لكم فيه)^(١)، بعد أن جاء قبل أن يصل إلى المدينة، في العودة جاءه الوحي يخبره بخبر هذا المسجد، فبعث شخصين من أصحابه أحدهما مالك بن الدخشم، فأحرق هذا المسجد، فأنزل الله هذا القرآن: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِداً ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفَرِّقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ * إلى آخره.

فهذا هو سبب نزول هاتين الآيتين وما بعدهما، فهذا المكان بني في الظاهر للصلاة، ولكنه لما كانت النية نية سيئة، فإن الله أمر بهدمه، وهدمه الرسول وأحرقه، وبقي مزبلة في فترة طويلة؛ لأن هذا المسجد بُني بجانب مسجد قباء في بني سالم بن عوف، وقباء في بني عمرو بن عوف، بينهما مسافة

(١) أخرجه الطحاوي بمعناه في شرح مشكل الآثار، برقم: (٤٧٣٩)، (١٧٤/١٢)، وقال محققه شعيب الأرناؤوط: رجاله ثقات رجال الشيخين وهو مرسل، وأخرج الطبري القصة بطولها بطرق في تفسيره (١١/٦٧٣-٦٧٤).

قصيرة، فالله يقول: ﴿لَا نَقُفُّ فِيهِ أَبَدًا﴾، مع أنه بالإمكان أن يقال يستصلح هذا المسجد، ويغير إمامه، ويأتي بأشخاص يصلون فيه، لكن الإسلام يريد من أصحابه أن يكونوا متميزين في حقائق قلوبهم، وفي صورهم الظاهرية.

وفي هاتين الآيتين عدة دروس:

الدرس الأول: أن هاتين الآيتين وما بعدهما ترييان في المسلمين الجانب العقلي؛ فإن الإنسان العاقل لا ينبغي له أن ينخدع بالظواهر، وكذلك لا ينبغي له أن يفتش عن البواطن، فلا ينخدع ولا يفتش، بل يكون لديه حساسية تجعله لا ينخدع، فظاهر هذا المكان عبادة، ولكن الوحي جاء يكشف ما في داخله، فلا ينبغي للإنسان المسلم إذا كان في وسط قوم منافقين، أو كافرين، أو فاسقين، أن ينخدع ببعض مظاهر الأعمال، فقد يُعمَل العمل، ولا يُراد به ظاهره.

الدرس الثاني: بيان لنوع جديد من الكيد الذي سلكه المنافقون، فإن المنافقين كانوا يكتفون بالسخر بالدين، بالهمز، بإشاعة بعض الإشاعات، لكن هنا بدأوا يخططون؛ فإن أبا عامر الراهب أو الفاسق يقول: سأتي بجيش وأستأصل محمداً وأصحابه، فكان يخطط مع هؤلاء المنافقين للقضاء على الإسلام، ولكن الله أراد لهذا الدين أن يبقى إلى قيام الساعة، لا يستطيع أحد أن يستأصله من الأرض، قد يضعف في مكان بسبب ذنوب المؤمنين، لكن لا يستطيع بشر أن يستأصله، والذي يقرأ التاريخ ويرى ما مرَّ على المسلمين من فتن وابتلاء، ربما يوسوس له الشيطان أن الدين قد انتهى، ولكن الله حافظ هذا الدين.

الدرس الثالث: هجر أماكن البدع والمعاصي، والتجمعات المشبوهة، فأى مكان فيه معصية أو بدعة، وأي جماعة فيهم بدعة أو معصية ظاهرة، لا ينبغي لنا أن نجلس معهم، ولا نخالطهم، إلا على سبيل النصيحة والتوجيه؛ لأن

جلوسنا معهم ومشاركتنا لهم، تُوحى بموافقتنا الباطنية لهم، فينبغي علينا أن نحذر أن نعاشر قومًا على خلاف المنهج السليم، والهدي المستقيم؛ لأن مشاركتنا تقوِّي هذا الانحراف والباطل، فعلى أن نحرض ألا نكون في هذه الأماكن المشبوهة.

الدرس الرابع: أن صورة حرب الإسلام تتخذ في كل عصر شكلًا جديدًا، فهذه الحرب ليست خاصة ببناء المساجد، وإن كان العلماء يقولون: إن المسجد الذي يُبنى بجانب مسجد آخر، يجب أن يهدم؛ لأنهم قالوا: أن من مقاصد إقامة المساجد اجتماع المؤمنين، فإذا أقيم مسجد آخر ليفرق بين جماعة المؤمنين، وجب هدمه، وتكره بل قد تحرّم الصلاة فيه؛ لأنه يُسمّى مسجد الضرار؛ لأن هذا كان من أهداف المنافقين، كما قال الله عنهم: ﴿وَقَرِّبُوا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

فهم أرادوا أن يفرقوا بين المؤمنين، بأن يقسموا جماعة مسجد قباء إلى قسمين، قسم معهم في مسجدهم، وقسم يكون في مسجد قباء، وهذه الصور تختلف، قد تكون في مؤسسة، وقد تكون في كتاب صور الحرب، وقد تكون في تجمع، وقد تكون في جماعة، فعلى المسلم أن يكون عاقلًا، لا يكون مُغفلاً، كما وردَ عن بعض العلماء في مصر، عندما جاءت الماسونية، وأظهرت أنها تريد معاني إنسانية، وأخوة إنسانية، فسلك فيها وانخرط فيها، وهو ممن يعد من علماء المسلمين، فخدعوه بذلك.

وكذلك إمام مسجد الضرار لم يكن يعلم بخفايا القوم، وكان اسمه مجمع بن جارية، وفي عهد عمر رضي الله عنه أرادوا أن يجعلوه في مسجد إمامًا، فقال عمر رضي الله عنه: معاذ الله! أليس هو إمام مسجد الضرار؟! قال: والله يا أمير المؤمنين ما كنت أعلم عن نواياهم، وكنت أقرأ القرآن، وكانوا هم لا يقرؤون القرآن، فاختاروني إمامًا، ولم أكن أعلم بمقاصدهم، فخدعوه؛ لأنه لم يكن عنده

تجربة، والعقل في الإنسان هو التجربة، ولهذا نرى الطفولة في الإنسان أطول طفولة في جميع المخلوقات الحية؛ لأن هذا الطفل يريد الله منه أن يبقى، وأن يستفيد من تجارب الأجيال الماضية، جيل أبائه وأمهاته ينقل له تجاربه في سن التربية، لكن لو كان يصبح مستقلاً منذ فترة قصيرة من الولادة، ما استفاد من تجارب الماضين، فيحتاج أن يدخل في تجارب جديدة، فربما يهلك، أما بقية المخلوقات كالحيوانات والطيور والحشرات ليست لها طفولة طويلة، ولهذا نرى مثلاً أولاد الأبقار، منذ تلد بعد فترة قصيرة، تقوم على أقدامها وتمشي، كذلك أولاد الدجاج والطيور، منذ تخرج من البيضة، تبدأ تنقر الحَب بنفسها وتستقل، وإن كان بعضها يتأخر قليلاً، لكن أطول فترة للطفولة هي طفولة الإنسان، حتى يستفيد من تجارب أبيه وأمه؛ لأنه سيخرج إلى حياة يحتاج فيها إلى تجربة.

وبعض المسلمين لا يكون عنده تجربة، فيُخدع، لهذا أبونا آدم ﷺ خُدِعَ من إبليس؛ لأن آدم لم يكن عنده تجربة، فجاء إبليس وأقسم، كما قال الله عنه: ﴿وَقَاسَمُهُمَا إِنْى لَكُمْآ لِيْنِ التَّصْحِيْكِ﴾ ﴿٢١﴾ [الأعراف: ٢١]، أي حَلَفَ، وآدم وحواء - عليهما السلام - لم يكونا يتوقعان أن أحداً من خلق الله يستطيع أن يقسم بالله كاذباً، فلهذا حَلَفَ وهو عدو الله، فقاسمهما، ثم دلاهما بغرور، أي انخدعا بحلفه لهم، فينبغي للإنسان أن يكون ذا فِراسة في حياته.

الدرس الخامس: أن المحارب المتستر للدين، يكثر من الدفاع عن أعماله ومقاصده، إما بالآيمان، وإما بالتبرؤ مما يعمل، يعني الشخص المشبوه هنا ذكر الله عنهم أنهم حلفوا أنهم أرادوا الخير، وهم كاذبون، وكذا مثل هؤلاء المنافقين، تراه كثيراً ما يدافع عن نفسه، أنني ما أريد إلا الخير، وأنني مسلم، وأنني أحب الإسلام، ولكنني أحب التطور والانفتاح، وهو يريد أن يهدم الإسلام بالإسلام، ولا يظهر أنه عدو للإسلام، وفي حقيقة قلبه لا يحب

الإسلام أصلاً، ويكره المتدينين، ويكره الدين، ويكره القرآن والسُّنة، لكن لا يستطيع أن يظهر؛ لأنه في مجتمع مسلم، فيظهر من فلتات لسانه ما يُنبئ عما في قلبه، فإذا ذكر له أن هذا كلام خطير، قال: ما أردت إلا الإسلام، وما أردت إلا الخير، وهذا -نعوذ بالله- شبيه بهذه الفئة.

الدرس السادس: أن يحرص المسلم على تجريد ولاءه للمؤمنين، فالله يقول لنبيه: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨]، فيقوم في المسجد الآخر مع المؤمنين، الذي فيه قوم يحبون أن يتطهروا، فينهاه -تعالى- عن أن يقوم مع المنافقين، ويأمره أن يتجه إلى المؤمنين المتطهرين، وهكذا المسلم ولاؤه ومحبه ونصرته واجتماعه ومخالطته للصالحين، يحرص أن يكون معهم، أما من كان ضد ذلك، فيبتعد عنه، إلا إذا كانت مصلحة لنصيحته أو توجيهه.

الدرس السابع: أشار السُّهيلي رحمه الله إلى أن الآية يفهم منها بداية التاريخ الإسلامي، فيقول: إن الآية تقول: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، فقال: كلمة (أول يوم)، يدل على أن هذا بداية تاريخ الأمة الإسلامية؛ لأن هذا أول يوم أعزَّ الله فيه الإسلام، وأصبح فيه للمسلمين مجتمع، وأصبحوا فيه جماعة قوية، ولهذا عمر رضي الله عنه عندما أراد أن يجعل بداية للتاريخ للمسلمين، اختلف عليه الصحابة، منهم من قال من تاريخ المولد، ومنهم من قال: من تاريخ البعثة، ومنهم من قال غير ذلك، فقال: إنما نجعل ذلك من تاريخ الهجرة، ثم اختار أن يكون من بداية العام، وهو محرم، فهذه الآية كأن فيها إشارة إلى بداية التاريخ الإسلامي.

هذه بعض الفوائد من هذه الآية في كتاب الله وحيه.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: (صلاة في مسجد قباء كعمرة)، وفي الصحيح (أن رسول الله ﷺ كان يزور قباء راكباً ومشياً)، وقد صرح بأن المسجد المؤسس على التقوى هو مسجد قباء، ذكره جماعة من السلف، منهم ابن عباس وعروة وعطية والشعبي والحسن وغير واحد.

الشرح

قوله: (ولهذا جاء في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: "صلاة في مسجد قباء كعمرة"^(١))، كلمة (في الحديث الصحيح) توحى بأنه في أحد الصحيحين، وهما البخاري ومسلم، أو أنه أراد أنه فيما صح من الأحاديث، ولكن الحديث لم يصح؛ لأن في سنده شخصاً يُسمَّى زياد بن أبي الأبرد، قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: (وهو مجهول، يعني مجهول العين، لم يرو عنه إلا عبد الحميد بن جعفر، وصحح له الترمذي حديثه، وهو "صلاة في مسجد قباء كعمرة" وهذا حديث منكر)، هذا قول الذهبي، لكن المباركفوري لم يرتضِ قول الذهبي، وقال: (ما ظهر لي وجه ذكره بالنكارة)، والمباركفوري آخر من شرح

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب مواقيت الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء، برقم: (٣٢٤)، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مسجد قباء، برقم: (١٤١١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحج، باب إتيان مسجد قباء والصلاة فيه، برقم: (١٠٢٩٥)، (٤٠٨ / ٥)، والحاكم في المستدرک، كتاب الحج، برقم: (١٨٤٣)، (٦٦٧ / ١)، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الصلاة، باب في الصلاة في مسجد قباء، برقم: (٧٦١٠)، (١٧٢ / ٥)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٥٧٠)، (٢١٠ / ١).

الترمذي؛ لأن الترمذي وكل السُّنن ما عدا سُنن النسائي قد شُرِّحتْ شروحات عدة، وخاصة سُنن الترمذي فقد شرحها أشخاص كثيرون، آخر مَنْ شرحها هو المباركفوري الهندي أحد المحدثين في الزمن الحالي.

وقول الذهبي رحمه الله: إن الترمذي صحح الحديث، في الحقيقة لا يوجد في النسخة المطبوعة تصحيح، بل قال فيه الترمذي: حديث أسيد هذا حسن غريب، والكتب يرويها طلاب المؤلفين من عدة طرق، فسُنن الترمذي لها عدة نسخ، قد يكون في بعضها ذكر أنه صحيح، ويكون هذا وهماً من الناسخ، لكن الذهبي رحمه الله لعله أراد قول الترمذي رحمه الله بعد أن ذكر حديث أسيد هذا: ولا نعرف لأسيد بن ظهير شيئاً يصح غير هذا الحديث، فكأنه فهم من هذا تصحيح الحديث، لكن كلمة (يصح) منقطعة، أي الاستثناء منقطع ليس موصولاً بما قبله، يعني لا نعرف له حديثاً صحيحاً إلا الحديث الذي ذكر أنه حسن غريب، فالترمذي رحمه الله لم يصحح هذا الحديث، وقول صاحب المتن: أنه في الصحيح في الحقيقة أن فيه تساهلاً، وهذا منهج للعلماء، فبعض العلماء يتوسع في التصحيح، وإذا وردَ من عدة طرق، يرى أن هذا كافٍ في رفع الحديث إلى مرتبة الصحيح.

وقوله في الحديث الثاني: (في الصحيح) صحيح؛ لأن هذا رواه البخاري ومسلم رحمهما الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور قباء راكباً وماشياً^(١)، وفي بعض الروايات كل سبت^(٢)، في بعضها يصلي فيه ركعتين^(٣)، قال العلماء: لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصلاة، باب مسجد قباء، برقم: (١١٩١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فضل مسجد قباء وفضل الصلاة فيه وزيارته، برقم: (١٣٩٩)، (١٠١٦/٢).

(٢) انظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل الصلاة، باب من أتى مسجد قباء، كل سبت، برقم: (١١٩٣)، ومسلم في صحيحه، الحديث السابق.

يخطب في مسجده يوم الجمعة، ويحتاج أصحابه إلى موعظة أسبوعية، فيذهب إلى قباء ممَّن قد لا يشهدون الجمعة معه، فيعظهم كما يعظ أهل مسجده كل جمعة، فهذا ثابت في الصحيح، فالأحاديث في مسجد قباء على ثلاثة أقسام، قسم وردَ في فعل رسول الله ﷺ، وهذا صحيح أنه كان يتعهد مسجد قباء كل سبت، وقسم يذكر فضل الصلاة في مسجد قباء، وهذا لم يصح منه شيء، وقسم يجعل سبب نزول الآية في قباء في قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدُ أُسْتَسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨]، فهذان القسمان لم يصح منهما شيء، أما ما وردَ من فعله فقد صح أنه كان يزور قباء كل سبت.



(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب فضائل الصلاة، باب إتيان مسجد قباء ماشياً وراكباً، برقم: (١١٩٤)، ومسلم في صحيحه، الحديث السابق.

قال المؤلف رحمه الله:

وقيل: هو مسجد رسول الله ﷺ؛ لحديث أبي سعيد قال: (تمارى رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم، فقال رجل هو مسجد قباء، وقال الآخر: هو مسجد رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: هو مسجدى هذا) رواه مسلم. وهو قول عمر وابنه وزيد بن ثابت وغيرهم.

الشرح

قوله ﷺ: (هو مسجدى هذا)، هذا الحديث الذي قال فيه الشارح رحمه الله إنه (رواه مسلم)، لم يروه مسلم بهذا المتن، بل هذا المتن في سنن الترمذي، وأما مسلم فقد رواها عن أبي سلمة -أحد التابعين- أنه قال: مرّ بي عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري رحمه الله، فقال: (دخل أبي على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه، فقال: يا رسول الله، أي المسجدين أُسّس على التقوى، قال: فأخذ كفّاً من حصباء، أي من بطحاء المسجد، فضرب به الأرض، وقال: مسجدكم هذا)^(١)، لمسجد المدينة، قال أبو سلمة: أشهد أني سمعت أباك هكذا يذكره، فما فيه ذكر أنه تمارى شخصان، إنما المرء ذكر في رواية الترمذي، أيهما أُسّس على التقوى؟

وقول الشارح: (وقيل هو مسجد رسول الله)، للتضعيف، العلماء يقولون: هذه الصياغة لتضعيف الخبر، وفي الحقيقة أن الأمر بالعكس، فإن في الصحيحين أنه المسجد النبوي، أما مسجد قباء فلم يصح أنه هو الذي أُسّس

(١) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب بيان أن المسجد الذي أسس على التقوى هو مسجد النبي ﷺ، برقم: (١٣٩٨)، (١٠١٥/٢).

على التقوى، وإن كان أُسِّسَ على التقوى كذلك من أول يوم، العلماء قالوا: إن الأحاديث وردت مختلفة، منها ما يشير إلى أنه قباء، ومنها ما يشير إلى أنه المسجد النبوي، وفي الحقيقة أن كليهما قد أُسِّسَا على التقوى من أول يوم، فلا يمنع أن تكون الآية تشمل المسجدين، فالآية تحت الرسول ﷺ على أن يقوم في مسجد أُسِّسَ من أول تأسيسه على التقوى، وكلا المسجدين ينطبق عليهما هذا المعنى، سواء كان مسجد رسول الله، أو كان مسجد قباء، مع أن مسجد قباء أُسِّسَ قبل المسجد النبوي، فإن النبي ﷺ دخل المدينة من قباء في الثاني عشر من شهر ربيع الأول، وأول فعل فعله الرسول ﷺ في المدينة هو أنه بنى مسجد قباء، وقد بقي في بني عمرو بن عوف في أهل قباء أربع عشرة ليلة، بنى فيها هذا المسجد، ثم توجه إلى المدينة، ونزل على أخوال جده عبد المطلب بني النجار، ونزل في بيت أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، فبقي عنده شهراً كاملاً، حتى بنى مسجده وحجراته الشريفة، فكلا المسجدين أُسِّسَ على التقوى، وليس هناك تعارض بين الأحاديث، وإن كانت الأحاديث التي صحت إنما هي في مسجد رسول الله ﷺ.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال ابن كثير: وهذا صحيح، ولا منافاة بين الآية وبين هذا؛ لأنه إذا كان مسجد قباء قد أسس على التقوى من أول يوم، فمسجد رسول الله ﷺ بطريق الأولى، وهذا بخلاف مسجد الضرار الذي أسس على معصية الله تعالى كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

فلهذه الأمور نهى الله نبيه ﷺ عن القيام فيه للصلاة.

الشرح

يشير أن ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ يرى أنه ليس هناك تعارض بين القولين، فكل المسجدين أُسِّسَ على التقوى، ويدخل في هذا المعنى كل مسجد أُسِّسَ من بدايته على التقوى، فالإنسان يحرص ألا يقوم إلا في مسجد أُسِّسَ على التقوى من بدايته، فكل مسجد يُؤسَّس للضرار، أو لتفريق المؤمنين، أو لأي معنى آخر غير عبادة الله، يكون حكمه حكم مسجد الضرار، وكذا إذا كان المسجد من بدايته أُسِّسَ على التقوى، ولإقامة الصلاة، وجمع كلمة المسلمين، يكون حكمه حكم المسجد الذي أُسِّسَ على التقوى من أول يوم.

والضرار في اللغة العربية: أن تفعل فعلاً يضرك ويضر غيرك، والضر: أن تضر غيرك، أي تفعل فعلاً لك فيه مصلحة تضر به غيرك، فلهذا الضرار أبلغ في ذكر هذا المسجد؛ لأن هذا الفعل يضرهم؛ لأنه لا يرضي الله، ويضر المؤمنين، فسُمِّيَ مسجد الضرار، وهذا اللفظ هو لفظ دقيق في وصف هذا الحال.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وكان المنافقون الذين بنوه جاؤوا إلى النبي ﷺ قبل خروجه إلى تبوك، فسألوه أن يصلي فيه؛ ليحتجوا بصلاته فيه على تقريره، وذكروا أنهم إنما بنوه للضعفاء وأهل العلة في الليلة الشاتية، فعصمه الله من الصلاة فيه، فقال: إنا على سفر، ولكن إذا رجعنا إن شاء الله، فلما قفل ﷺ راجعاً إلى المدينة ولم يبق بينه وبينها إلا يوم أو بعض يوم، نزل الوحي بخبر المسجد، فبعث إليه فهدمه قبل مقدمه إلى المدينة.

الشرح

وهذا الحدث نفهم منه أن رسول الله ﷺ لا يعلم الغيب، إلا إذا أخبره الله به؛ فإن هؤلاء المنافقين قد ذكروا أن هذا المسجد بنوه لصاحب العلة والمريض والليلة الشاتية، أي الليلة التي يكون فيها برد، فيأتي الضعفاء والمسافرون الذين ليس عندهم مأوى فيأوون في المسجد، هذا ظاهر كلامهم، فالرسول وعدهم أنه إذا رجع من تبوك يصلي فيه؛ لأنه لم يكن أتاه الوحي، لكن عندما قفل من تبوك، وفي الطريق جاءه الوحي، فأخبره بمقصدهم، فرسول الله ﷺ لا يعلم الغيب، إلا إذا أخبره الله بذلك، لو كان يعلم الغيب؛ لرد عليهم في نفس الوقت، وقال: هذا المسجد بنيتموه على غير طاعة الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

وجه الدلالة من الآية على الترجمة من جهة القياس؛ لأنه إذا منع الله رسوله ﷺ عن القيام لله تعالى في هذا المسجد المؤسس على هذه المقاصد الخبيثة، مع أنه لا يقوم فيه إلا الله، فكذلك المواضع المعدة للذبح لغير الله، لا يذبح فيها الموحد لله؛ لأنها قد أسست على معصية الله والشرك به، يؤيده حديث ثابت بن الضحاك الآتي.

الشرح

الربط بين عنوان الباب وبين الآية أن الآية تنهى رسول الله ﷺ أن يقوم في مسجد بُني لغير العبادة، مع أنه لو قام الرسول ﷺ في هذا المسجد، لما قام إلا لله، وما صَلَّى إلا لله، لكن لما كان هذا المسجد مكاناً بُني لغير الله، كان ذهابه إليه تكريماً لهذا المكان، وفيه إعطاء الشرعية لهذا المكان، فنهى الله رسوله ﷺ عن القيام في هذا المكان، كذلك كل مسلم مخاطب ومُطالب ألا يقوم وألا يعبد الله في مكان يُفهم منه أنه يعظمه، ويكون هذا المكان مما كانت تعظمه الجاهلية، أو يعظمه أهل الشرك، أو أهل المعاصي، فالمسلم ينبغي له أن لا يعبد الله في مكان يُعبد فيه غيره، حتى لا يكون ظاهره موافقاً لمن يعبد غير الله، لكن قد يقول إنسان: أنا أريد أن أزيل هذا المبنى، وأعيده إلى مكان لعبادة الله، وأن هذا فيه مجال للاجتهاد، ولكن الأولى أن يقام في غير هذا المكان، إهانة لأصحابه؛ لأنك إذا أقمت فيه مكاناً، أو قلبته إلى مكان للعبادة، ربما يكون فيه كذلك تكريم لأهله، فالأولى هدمه، وإقامة مكان العبادة في مكان آخر.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقوله: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا﴾ روى الإمام أحمد وابن خزيمة والطبراني والحاكم عن عويم بن ساعدة الأنصاري: (أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد قباء فقال: إن الله قد أحسن عليكم الشاء في الطهور في قصة مسجدكم، فما هذا الطهور الذي تطهرون به، فقالوا: والله يا رسول الله ما نعلم شيئاً إلا أنه كان لنا جيران من اليهود، فكانوا يغسلون أديبارهم من الغائط فغسلنا كما غسلوا) وفي رواية عن جابر وأنس مرفوعاً: (هو ذاك فعليكموه)، رواه ابن ماجه وابن أبي حاتم والدارقطني والحاكم.

الشرح

قصة مسجد قباء ومسجد الضرار كانت في آخر البعثة النبوية، فكيف عاش الصحابة عشرة أعوام لا يعرفون أن هناك الوضوء، أو غسل مخارج البول! هذا الحديث يقول إنهم ما عرفوا ذلك إلا عن طريق جيرانهم اليهود، فكأن هؤلاء لم يسمعوا بالأحاديث التي وردت في الغسل، وغسل النجاسة، وهذا في الحقيقة شاهد آخر لبيان ضعف الحديث، وإلا فإن الحديث من حيث السند لم يصح، وإن كانت هناك روايات أخرى كما ذكرها المباركفوري في شرحه للترمذي، لكن لم يصح منها حديث، ونقول: كيف عاش هؤلاء الصحابة عشر سنوات لا يعرفون أن المسلم عليه أن يغسل الخارج من السبيلين! فهذا شاهد آخر يدل على أن هذا الحديث لم يصح بهذا المعنى.



قال المؤلف رحمه الله:

وقوله: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ (١٠٨) أي الذين يتنزهون من القاذورات والنجاسات، بعد ما يتنزهون من أوزار الشرك وأقداره، قال أبو العالية: إن الطهور بالماء لحسن، ولكنهم المتطهرون من الذنوب.

الشرح

التطهر إذا ورد في القرآن والسنة فإنه بمعناه اللغوي، وهو التطهر بالماء، فمعنى الآية أنهم يحبون التطهر، وهكذا كل مسلم يؤدي الصلاة، فإنه ينطبق في حقه هذا المعنى، فإنه ما من مسلم يأتي إلى الصلاة إلا بعد التطهر الكامل، وهناك قصة أحد المسلمين ذهب إلى بعض البلدان الغربية؛ لعلاج بعض أولاده، وكان من الصالحين الذين لا يتركون الصلوات، فأحضر له إبريقًا، وأحد الأطباء وجد في مكان قضاء الحاجة هذا الإبريق، فسأل المسلم لماذا هذا الإبريق؟ فأخبره، فجاء المترجم وترجم له أنه الشخص إذا انتهى من قضاء حاجته يغسل، وهذا الطبيب بعد عدة أيام طلب منه إبريقًا مثله، قال: هذا جميل، يعني هذا نظافة جميلة، فكان هذا الطبيب يغسل فرجه بالماء في كل مرة يدخل فيها إلى الحمام.

والغرب ليس عندهم أباريق، فقط الورق، ولهذا تجد في أجسامهم روائح عفنة؛ لأنهم لا يغسلون بالماء، فتبقى النجاسات في ملابسهم، والمسلم أشرف وأنظف من جميع أنواع البشر، وجاء الحديث (مرَّ النبي ﷺ على قبرين، أحدهما كان لا يستنزه من البول، يُعَذَّب بسبب عدم تنزهه من البول) (١)، يعني ما

(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، برقم: (٢١٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، برقم: (٢٩٢)، (١/٢٤٠).

كان يتطهر، أما المسلم فإنه يتطهر بالماء، لا يترك أثرًا للبول في ملابسه، ولا في جسمه، والمسلم بهذا التنظف يستحق الوصف بالتطهر؛ لأن المسلم الذي يغسل مخارج البول من جسمه كل يوم، عند قضاء كل حاجة، يبقى طاهرًا، لكن الذي لا يغسل تكون رائحته عفنة، ولهذا ترى رائحة في أي إنسان ليس مسلمًا؛ لأنه لا يغتسل، فالتطهر من صفات المسلمين، سواء كانوا في قباء، أو كانوا في مسجد رسول الله ﷺ، والله يحب هذا الخلق من المسلم، ولهذا شرع الله لنا الوضوء عند قضاء الحاجة، وعند الدخول إلى بيته، فلا ندخل بيت الله إلا متطهرين في أجسامنا، وفي ملابسينا، وفي أماكن سجودنا، وهذا في الحقيقة يعتبر من أرقى الأعمال التي تكون للإنسان.



قال (المؤلف رَحِمَهُ اللهُ):

قال ابن كثير: وفيه دليل على استحباب الصلاة مع الجماعة الصالحين المتنزهين عن ملابس القاذورات، المحافظين على إسباغ الوضوء، قلت: وفيه إثبات المحبة.

قال: عن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل أن ينحر إبلاً ببوانة، فسأل النبي ﷺ فقال: (هل كان فيه وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا: لا. قال: فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟ قالوا: لا. فقال رسول الله ﷺ: أوف بنذرک، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم) رواه أبو داود، وإسناده على شرطهما.

الشرح

قول ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (وفيه دليل على استحباب الصلاة مع الجماعة الصالحين المتنزهين عن ملابس القاذورات)، يعني في الآية دليل على استحباب اختيار المسلم لمن يصلي معهم، فيحرص على أن يصلي مع القوم الصالحين؛ لأن القوم الصالحين قوم مباركون، وإذا كان هؤلاء أناساً صالحين، فإنه مظنة نزول البركة عليهم، كما ورد في الحديث أن الشخص الذي يجلس في حلقات الذكر، وليس من قصده الجلوس في هذه الحلقة، فيقول الله لأهل الحلقة: (قد غفرت لهم)، فتقول الملائكة: يا رب فيهم عبدك فلان ما أتى قاصداً معهم، إنما جلس معهم هكذا جلسة غير متعمدة، فيقول ﷻ: (وله غفرت، هم القوم لا يشقى بهم جليسهم)^(١)، فالبحث عن الصالحين أمر

(١) سبق تخريجه.

مطلوب، فنختار أصلح أماكن العبادة لمشاركة أهلها في عبادة الله، فنختار المسجد ليكون أفضل من غيره عند أداء الصلاة، هذه إشارة ابن كثير رحمه الله.

قوله: (وفيه إثبات المحبة)، أي الله ﷻ، فإن الله يحب الصالحين، ويحب المتطهرين، ويحب المتقين، فالمحبة من صفاته ﷻ، فإن الله يحب عباده المؤمنين، وهذا مُعتقد أهل السُّنة والجماعة، أنهم يُثبتون لله المحبة، لكن ليس على المعنى المفهوم من محبة البشر، وليس هذا خاص بالمحبة، بل كل ما يتعلق بصفات الله لا نثبتها كما نبث صفات المخلوق، فإن المخلوق كصفاته مخلوق، وأما صفات الله فإنها صفات الخالق ﷻ، فمحبة الله غير محبة المخلوق، وغضب الله وبُغض الله وصفاته كلها غير صفات المخلوق، لكن بعض الناس فهم من إثبات الصفات لله المعنى المحذور، فلجأ إلى التأويل، المعنى المحذور أن نؤمن بأن محبة الله كمحبة المخلوق، وأن بُغض الله كبغض المخلوق، وأن رحمة الله كرحمة المخلوق، وهذا خطأ، فالمعنى مشترك، لكن لله محبة تخصه غير محبة المخلوق؛ لأن المخلوق ليس مثل الخالق كما قال ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، فلا ينبغي أن نفهم في حق الله ما نفهمه في حق المخلوق، ولا أن نفهم في حق المخلوق ما نفهمه في حق الله، لكن المعنى في لغة العرب معروف، كما قال مالك: الاستواء معلوم، يعني في لغة العرب، لكن كيف مجهول، فلا ينبغي لنا أن نتخيل صورة للاستواء؛ لأن كل صورة ترد في أذهاننا فإنها متعلقة باستواء المخلوق، فينبغي علينا أن ننفي كل صورة في أذهاننا، وفي خيالنا، بل نؤمن بأن الله استوى على العرش، لكن لا تدري كيفيته.

وهكذا بقية الصفات، نثبت معناها، ونفوض كيفيتها؛ لأنه شتان بين الخالق والمخلوق، والذين نفوا الكلام عن الله، وهم المعتزلة وكذلك

الأشاعرة، يقولون: لو قلنا بأن الله يتكلم للزم منه أن يكون مثل الإنسان، له أسنان، وله لسان، وله حنجرة، وهذا كلام خاطئ، فالقرآن تحدث أن الجلود يوم القيامة تتكلم، وأن السماوات والأرض قالتا: أتينا طائعين، وجاء في الحديث أن الرسول كان هناك حجر في مكة يُسَلَّم عليه، وهذه كلها ليس لها أسنان ولا لسان، وكذلك في العصر الحاضر الصناعات، كالراديو والمذياع والتلفون والهاتف والتلفزيون يخرج منها أصوات، وليس لها أسنان، ولا حنجرة، فهذا تصور بشري ضعيف، ودخول العقل البشري في هذه الجوانب خطأ، فالمسلم ينبغي أن يكون إنساناً مُسَلِّماً، وأن يعلم أن ما غاب عنه مما لا يعرفه، أضعاف أضعاف ما يعرفه، يقال: إن بعض العلماء ممن يظن أنه قد بلغ شأواً كبيراً في العلم، قال للطلاب: اسألوني عن أي شيء في المخلوقات، فإنني أعطيكم جواباً، قال أحدهم: أيها الشيخ أمعاء الجرادة في صدرها أو في بطنها؟ فما استطاع أن يجيب، وهذا مخلوق صغير نراه كثيراً.

فالشاهد أن الإنسان مسكين، علمه قليل محدود، فإذا أراد أن يخضع كل شيء لعقله، يكون جاهلاً، الآن في العصر الحاضر العلم البشري قد تقدم، فقد يعترف بالقصور، ففي القرن التاسع عشر كان هناك أصحاب العلم الطبيعي يخطئون، فإذا لم يعرفوا الشيء، قالوا: ليس له وجود، وغير معروف، لكنهم تأدبوا في القرن العشرين، فقالوا: لم يصل إليه العقل البشري؛ لأنهم عرفوا أن العقل ما يستطيع أن يحيط بالعلم، ولا بالمخلوقات، فعلم الله - سبحانه تعالى - واسع، وما نجهله أضعاف أضعاف ما نعرفه، فالذي يريد أن يُحَكِّم عقله في دائرة الغيبات، فإنه يتيه ويضل، المشهود مما نراه لا نعرفه، فكيف بالغيبات؟ يقول العلماء: الإنسان يدرك الأشياء بالعقل، ما هذا العقل الذي ندرك به الأشياء؟ لا يستطيع أحد أن يعرفه.

فالمسلم ينبغي أن يُسلّم، ليس كل ما أخبر الله به نستطيع أن نعرفه تمامًا، فهناك جانب التسليم؛ لأن عقولنا لا تدرك كل شيء، فإثبات صفات الله ﷻ كما تليق بجلاله ﷻ معتقد أهل السنة والجماعة، وبهذا ننجو من التشبيه، ومن التعطيل، لا نعطل صفات الله، ولا نشبهها بصفات المخلوق، بل نثبتها، وننفي كيفيتها؛ لأن الله خاطبنا بكلام عربي فصيح معروف، فمعنى ما خاطبنا به نعرفه، لكن كيفية ما خاطبنا به لا نعرفها، والإنسان يقيس الغائب على الشاهد، فالآن لو قيل لنا: إن الدولة الفلانية صنعت صاروخًا جديدًا، أو طائرة جديدة لا تشبه الطائرات الموجودة، لا نستطيع أن نتخيل صورة لهذه الطائرة ليست لها علاقة بالصورة القديمة، بل نعمل لها أجنحة مختلفة، ونأتي بصورة أخرى، لكن تبقى الصورة القديمة في أذهاننا؛ لأننا أسراء ما نألف، والإنسان في قضايا الغيب كذلك، فلا ينجينا إلا التسليم؛ لأن دخول عقولنا في هذا المجال دخول في غير ميدانه، فهذا هو ما يتعلق بإثبات صفات الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

هذا الحديث رواه أبو داود، فقال: حدثنا داود بن رشيد قال ثنا شعيب بن إسحق عن الأوزاعي، قال: حدثني يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو قلابة قال: حدثني ثابت ابن الضحاك قال: (نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلاً ببوانة، فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة، فقال النبي ﷺ: هل كان فيها وثن؟) الحديث وهذا إسناد جيد.

وروى أبو داود أيضاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: (أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت: إني نذرت أن أذبح بمكان كذا وكذا مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية، قال: لصنم. قالت: لا. قال: لوثن؟ قالت: لا. قال أوفي بنذرک) مختصر، ومعنى قوله: لصنم إلى آخره هل يذبحون فيه لصنم أو وثن؟ فيكون كحديث ثابت.

قوله: (عن ثابت بن الضحاك) أي ابن خليفة الأشهلي صحابي مشهور، روى عنه أبو قلابة وغيره، ومات سنة أربع وستين، قوله: (نذر رجل)، يحتمل أن يكون هو كردم ابن سفيان والد ميمونة، لما روى أبو داود عنها، قالت: خرجت مع أبي في حجة رسول الله ﷺ، فرأيت رسول الله ﷺ، قالت: فدنا إليّ أبي فقال: يا رسول الله: (إني نذرت إن ولد لي ولد ذكر أن أنحر على رأس بوانة في عقبة من الثنايا عدة من النعم. قال: لا أعلم إلا أنها قالت خمسين، فقال رسول الله ﷺ: هل بها من هذه الأوثان شيء؟ قال: لا. قال فأوف بما نذرت لله) وذكر الحديث.

الشرح

قوله: (وهذا إسناد جيد)، صاحب المتن أورد الحديث بدون إسناد، والشارح رحمه الله رجع إلى سنن أبي داود، وذكر الحديث بسنده، ثم قال: وهذا

إسناد جيد، أي ليس فيه ضعف، وهو كما قال ﷺ.

قوله: (أن امرأة أتت النبي ..)، الحديث الماضي يقول أن السائل رجل، وهذا الحديث أن السائل امرأة، ولكن هذا الحديث له احتمالان؛ لأنه يقول: قالت: إني نذرتُ أن أذبح بمكان كذا وكذا، مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية، قال: لصنم؟ يعني تذبحين لصنم، قالت: لا، قال: لوثن قالت: لا، يعني المقصد ما هو؟ سألها عن مقصدها، لكن إن كان هذا المعنى فالحديث في الحقيقة مردود، وإن كان هو ضعيفاً أصلاً من حيث السند؛ لأن الحديث السابق حديث ثابت بن الضحاك ﷺ ينهى عن الذبح لله في مكان يُذبح فيه لغير الله، وهذا الحديث يتعارض معه، فهذا الحديث مردود من حيث السند والمعنى، إلا إذا كان المعنى المراد هل كان فيه أحد يذبح لغير الله؟ فإن كان هذا المعنى، وهو على خلاف الظاهر، يكون مُتطابقاً مع الحديث السابق.

قوله: (قوله: عن ثابت بن الضحاك)، هذه رواية أخرى، يعني هناك عدة روايات كلها تتحدث عن قضية واحدة، وهي أن شخصاً نذر، أو امرأة نذرت، فهذا النذر إن كان في مكان كان فيه وثن يُعبد، أو عيد من أعياد الجاهلية، فإن النذر لا يلزم ولا ينبغي؛ لأنه كما جاء في الحديث: (لا نذر في معصية الله)^(١)؛ لأن هذا مكان معصية، فإذا كان فيه معصية فلا يجوز أن تفي بنذرك، وسيأتي الكلام في النذر إذا كان نذر معصية، هل على صاحبه كفارة أم لا؟ والراجع عدمها؛ لأنه ليس هناك دليل يدل على وجوب الكفارة.



(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النذر، باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد، برقم: (١٦٤١)، (٣/١٢٦٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قوله: (أن ينحر إبلاً) في حديث ميمونة، قال: (فأوف بما نذرت لله، قال: فجمعها فجعل يذبحها، فانفلتت منه شاة فطلبها وهو يقول اللهم أوف بنذري، فظفر بها فذبحها)، فيحتمل أن يكون نذر إبلاً وغنماً، ويحتمل أن يكون ذلك قضيتين.

قوله: (ببوانة) بضم الباء وقيل بفتحها، قال البغوي: موضع في أسفل مكة دون يلملم، وقال أبو السعادات: هضبة من وراء ينبع.

قوله: (فقال: هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟) قال في عروة المفتاح: الصنم: هو ما له صورة، والوثن: ما ليس له صورة، قلت: هذا هو الصحيح في الفرق بينهما، وقد جاء عن السلف ما يدل على ذلك، وفيه المنع من الوفاء بالنذر إذا كان في المكان وثن من أوثانهم ولو بعد زواله، ذكره المصنف.

الشرح

أورد الشارح رحمه الله حديثاً آخر غير حديث صاحب المتن، وفيه أن صاحب النذر نذر أن يذبح غنماً، هنا في الشرح مكتوب: عدة من النعم، والصحيح من الغنم، هكذا في سنن أبي داود، فيقول: أن الذي نذر فلتت منه شاة، فكيف يقول فلتت شاة، وفي الحديث الأصلي أنه نذر إبلاً؟ فالعلماء لهم عدة طرق في الجمع بين هذين الحديثين، إما أن تكون قضيتين منفصلتين، ويكون شخص نذر إبلاً، وشخص نذر غنماً، وإما أن يكون النذر يشمل الاثنتين الإبل والغنم، وهذا هو توجيه الحديثين.

قوله: (ببوانة)، بالضم والفتح، يقال لها بؤانة، وبؤانة، اختلف علماء الآثار

أين يوجد هذا المكان؟ هل هو في مكة، أو في ينبع؟ أو في نجد كما ذكر ياقوت الحموي رحمه الله في معجم البلدان؟ أما ابن تيمية رحمه الله فإنه يرجح أنه في مكة، ويورد بيتاً من الشعر لوضح اليمن - أحد شعراء اليمن في العصور الماضية - يقول فيه:

أي نخلتي وادي بوانة حبذا إذا نام حراس النخيل جناكما

فقال: هذا يشير به إلى مكان قرب بكة، ولعله هو الأصح؛ لأن الناس آنذاك يعظمون مكة، وما حولها من الأماكن، أما أن يذهب الذي في داخل مكة لينحر في خارجها، فهذا غير معروف؛ لأن مكة حرم، والعرب آنذاك يعظمون الحرم، فلعلها في مكان قرب مكة، أي في داخل الحرم، والله أعلم.

والوثن والصنم هل هما مترادفان أم أن لكل لفظ منهما معنى غير المعنى الذي لصاحبه؟ هذا خلاف بين العلماء، منهم من يرى أن الصنم ما كان له صورة، وأن الوثن ما ليس له صورة، ومنهم من يرى العكس، أن الوثن ما كان له صورة، والصنم ما ليس له صورة، فهنا الشارح رحمه الله اختار القول الأول، وإبراهيم عليه السلام قد ذكر كلا اللفظين، فقال - تعالى - عن إبراهيم عليه السلام أنه قال: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، فذكر أن ما يعبدونه تسمى أصناماً، وفي مكان آخر قال: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ [العنكبوت: ٢٧].

فأطلق اللفظين على ما يعبدونه من دون الله، فالوثن - والله أعلم - يشمل الصنم وغيره، سواء كان صنماً له صورة، أو ليس له صورة، وأما الصنم فما كان له صورة، أما التمثال فإنه يُطلق على ما له صورة محسوسة منحوتة، وهو ما يوجد في كثير من بلدان العالم اليوم، وخاصةً غير المسلمين، بل حتى في بلاد المسلمين يصورون التماثيل، فيضعونها في المنتزهات والحدائق العامة

والميادين، ويزعمون أنها تخليد ذكرى لمن مات، وهذا حرام ورد فيه اللعن:
 (لعن الله المصورين)^(١)، والعلماء مجمعون أن اللعن لمن صوّر تصويراً
 منحوتاً، إنما الخلاف فيما ليس له ظل، كما أورده النووي رحمه الله في شرحه
 لمسلم، يقول: العلماء إنما اختلفوا فيما ليس له ظل، وأما ما له ظل، فإنهم
 مجمعون على تحريمه، لكن هذا بسبب ضعف الإسلام في قلوب أهله؛ فإنهم
 لا يرجعون إليه عندما يريدون أن يعملوا أعمالاً، إلا من رحم الله.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب مهر البغي والنكاح الفاسد، برقم:
 (٥٣٤٧).

قال المؤلف رحمه الله:

وله: (فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟) قال شيخ الإسلام: العيد اسم لما يعود من الاجتماع العام على وجه معتاد، عائد إما بعود السنة أو بعود الأسبوع أو الشهر ونحو ذلك، والمراد به هنا الاجتماع المعتاد من اجتماع الجاهلية، فالعيد يجمع أموراً منها: يوم عائد كيوم الفطر، ويوم الجمعة، ومنها: اجتماع فيه، ومنها: أعمال تتبع ذلك من العبادات والعادات، وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقاً، وكل من هذه الأمور قد يسمى عيداً، فالزمان كقول النبي ﷺ في يوم الجمعة: (إن هذا يوم جعله الله للمسلمين عيداً) والاجتماع والأعمال كقول ابن عباس: شهدت العيد مع رسول الله ﷺ، والمكان كقوله ﷺ: (لا تتخذوا قبوري عيداً).

الشرح

يشرح معنى العيد في اللغة، فيذكر أن للعيد في اللغة ثلاثة معان، المعنى الأول: المكان، فالمكان الذي يعود إليه الناس مرة بعد أخرى يُسمى عيداً، وأحياناً يُطلق على الزمان، فالزمان المعين الذي يتكرر في السنة، فيُتخذ فيه أعمال معينة يُسمى عيداً، وكذلك الأعمال التي تكون في الزمان نفسه تُسمى عيداً، لكن المشهور في اللغة هو ما يتعلق بالزمان لا للمكان، لكن الحديث ورد فيه سؤاله ﷺ: هل هذا المكان كان فيه عيد مكاني أو زماني؟ فأحياناً قد يكون العيد مرتبطاً بالزمان والمكان، فعندما سأل: (هل كان فيه وثن من أوثان الجاهلية يُعبد؟)، يعني عيد مكاني، قالوا: لا، قال: (هل كان فيه عيد من أعيادهم؟)، يعني عيد زماني، قالوا: لا، (قال: فأوف بندرك)، وابن تيمية رحمه الله له كتابه العظيم (اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أهل الجحيم)، وهذا من أعظم كتبه رحمه الله ومن أواخرها، ونرى أن الكتب التي ألفها في آخر حياته كتب قوية، منها هذا الكتاب، وكتاب درء التعارض، وكتاب (اقتضاء الصراط

المستقيم) يتحدث فيه عن وجود التميّز للمسلم عن الكافر في عيده، وفي أخلاقه، وفي زيه، وفي ملابسه، وفي كل شيء، هذا كتاب ألفه لهذا الغرض؛ لأن عصره ﷺ القرن السابع كان من أحلك القرون وأسوأها على الأمة الإسلامية، فإن في هذا القرن جاء التتر، وأزالوا الخلافة الإسلامية وحطموها، وقتلوا من المسلمين بمئات الآلاف، وعاش المسلمون حياة ذل لم يكن له نظير للمسلمين، إلا في العصر الحاضر، فإن القرن السابع كان عصرًا مظلماً، فلا نرى فيه آثاراً للمسلمين إلا القليل، الأعياد شبيهة بأعياد الكفار، الأزياء شبيهة بأزياء الكفار، فلا نجد التميّز، فكتب ﷺ هذا الكتاب؛ ليعين الخطأ في مشابهة الكفار في ملابسه، وفي أعيادهم، وفي معاملاتهم، وفي أخلاقهم، وليبين أنه يجب على المسلم أن يتميز في كل شيء، وأن لا يكون شبيهاً بالكافر؛ فإن الشرع يحرم المشابهة في العادات والتقاليد، وفي الأخلاق، وفي المعاملات، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِ الْأَعْمَىٰ النَّبِيرَ وَالضُّعْفَىٰ وَالْجَنَّةُ أَصْحَابُهَا﴾ [الحشر: ٢٠]، لا يستوون، فكيف نحن نسوي أنفسنا بهم، كيف نهبط إلى مستواهم؟ نحن نعيش في قمة الحياة، من خلق، ومن عقيدة، ومن سلوك.

فقال ﷺ في هذا الكتاب، أنه لا يجوز لنا أن نعظم ما يعظمونه من أعياد، فإن الكفار لهم أعياد، والمسلمين لهم أعياد، فلا ينبغي لنا أن نخلط بين أعيادنا وأعياد الكفار، ولا ينبغي لنا أن نعظم أعياد الكفار، بل قد بالغ بعض العلماء وقال: من أهدى بيضة لكافر في يوم عيده فقد كفر؛ لأنك تعظم ما يعظمه مما يصاد الشرع، فكأنك تقره على عيده، وهذا خطير جداً، فينبغي للمسلم أن يحرص أن لا يظهر منه ما يقوي من أفراح الكافرين، وما يعظمونه من أعياد، أو من أماكن، أو من عادات، بل تتميز، كما سيأتي في حديث عائشة رضي الله عنها.

أما قوله: (لا تتخذوا قبوري عيداً)^(١)، فهذا الحديث في الحقيقة ليس له إلا إسناد واحد في المسند وُسْنَن أبي داود، ولا يسلم بعض رجاله من قَدْح؛ لأن هذا الحديث رواه أحمد بن حنبل رحمته الله عن شخص اسمه سريج، وعندما بحثنا في كتب الرجال لم نجد هذا الاسم، لعله كان مغموراً، فسريج يرويه عن عبد الله بن نافع الصائغ، وعبد الله بن نافع يرويه عن ابن أبي ذئب، وابن أبي ذئب يرويه عن سعيد المقبري، سعيد المقبري يرويه عن أبي هريرة، هذا هو السند، أما أبو داود فيرويه عن أحمد بن صالح المصري، عن عبد الله ابن نافع الصائغ، والصائغ يقول فيه الإمام أحمد رحمته الله: لم يكن صاحب حديث، يعني لم يكن معروفاً بحمل الحديث، كان ضعيفاً فيه، وكان صاحب رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك، وإن قال هنا المحقق: إن إسناده حسن، لكن الوصف بالحسن إذا كان ضبط الراوي ضعيفاً قليلاً، أما إذا كان لم يُعَرَف بحمل الحديث، أو ليس بذاك في الحديث، فهذا لا شك أنه تجهيل، أو تضعيف قوي للراوي، فالحديث لا يرقى إلى درجة الحسن، فلم يُعَرَف في أحاديث أخرى أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم عن قبره أصلاً، إنما لعن اليهود والنصارى؛ لأنهم بنوا على قبور أنبيائهم مساجد، لكن ما تكلم الرسول عن قبره صلى الله عليه وسلم، والحديث الذي فيه: (ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة)^(٢)، بعض الرواة أخطأ في قوله ما بين قبوري، هذه لفظة شاذة مردودة، ولم يُعَرَف في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أنه تكلم عن قبره، إلا في مثل هذه الأحاديث التي أسانيدُها ليست بذاك.

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند، برقم: (٨٨٠٤)، (٤٠٣/١٤)، وأخرجه أبو داود بلفظ: "لا تجعلوا قبوري عيداً"، كتاب المناسك، باب زيارة القبور، برقم: (٢٠٤٢).

(٢) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، منها: كتاب فضائل الصلاة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، برقم: (١١٩٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، برقم: (١٣٩٠)، (١٠١٠/٢).

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

وقد يكون لفظ العيد اسماً لمجموع اليوم والعمل فيه وهو الغالب، كقول النبي ﷺ لأبي بكر: (دعهما يا أبا بكر، فإن لكل قوم عيداً) انتهى.

الشرح

هذا الحديث في الصحاح، تذكر عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: (دخل علي أبي)، أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، (وعندي جاريتان)، والجارية في لغة العرب تُطلق على معنيين، إما على الجارية المملوكة، وإما على البنت الصغيرة، المراد هنا الجاريتان المملوكتان، ليس الجاريتين الصغيرتين؛ لأنه وردَ هناك أحاديث أخرى تفسر هذا المعنى، وإن كان إسنادها ليس في مستوى الصحيح، لكن العلماء استأنسوا بتفسيرها، فدخل أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعندها جاريتان (تغنيان بما تقاول الأوس والخزرج في يوم بعث)، وبعث مزرعة قريبة من المدينة، ويوم بعث كان يوماً في الجاهلية تقاتل فيه الأوس والخزرج، من العلماء مَنْ يرى أن هذا اليوم بقي أكثر من مائة سنة، ومنهم مَنْ يقول: كان سنة واحدة فقط، فكان هناك أشعار بين الطائفتين، فكانت هاتان الجاريتان تغنيان بذلك الشعر الذي قاله الأوس والخزرج يوم بعث، ودخل رسول الله ﷺ على الجاريتين وهما يغنيان، فدخل الحجرة الشريفة، ثم اضطجع على جانبه، واتجه بوجهه إلى الجدار، حتى لا يزعج الجاريتين وهما تغنيان، فدخل أبو بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ورأى رسول الله ﷺ مضطجعاً ووجهه إلى الجدار، فظن أنه نائم، هكذا يقول العلماء لعله كان نائماً، وخشي أن يزعج رسول الله ﷺ، لكن الحديث ليس

فيه هذا المعنى، فانتهرهما أبو بكر، وقال: أمزامير الشيطان في بيت رسول الله ﷺ! فالتفت الرسول ﷺ وقال: (دعهما يا أبا بكر، فإن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا)^(١)، فرخص الرسول ﷺ للجاريتين في الغناء، والصديق رضي الله عنه أنكره لما يعلمه من كراهية الرسول ﷺ لهذا الصوت في غير العيد.

وكذلك عندما دخل عمر رضي الله عنه والحبشة يلعبون في المسجد بالحراب، فانتهرهم، فنهاه رسول الله ﷺ، وقال: أَمَّا بني أرفدة، يعني لكم الأمان العبوا، حتى إن عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله ﷺ أن يأذن لها في رؤيتهم، فوقف الرسول ﷺ في باب الحجرة، ووضعت رأسها على كتف رسول الله ﷺ، وانتظرها واقفاً حتى انتهت، يقول هل اكتفيت؟ فتقول: لا بعد، ثم يقول: هل اكتفيت؟ فتقول: لا بعد، فتقول عائشة رضي الله عنها في بعض الراويات أريد أن يبلغ مقامي هذا بقية زوجاته، فيعرفن مكاني من رسول الله ﷺ، ثم قالت رضي الله عنها في بعض الأحاديث الأخرى: اقدروا للجارية قدرها، فلقد رأيتني على كتفي رسول الله ﷺ، واضعة خدي على خده، أنظر إلى الحبشة يزفون -أو كلمة نحو ذلك- يعني يرقصون في المسجد بالحراب، وهذا يوم عيد.

والعلماء قالوا: إما أن يكون يوم عيد من أعياد المسلمين، وإما أن ذلك فرحة بمقدم رسول الله ﷺ، وإما أنه كان في اليوم السابع في العام السابع، عندما جاؤوا من الحبشة في الإسلام، واختلفوا في مَنْ هم الأحباش؟

(١) أخرجه البخاري في صحيحه مختصراً، كتاب العيدين، باب سنة العيدين لأهل الإسلام، برقم: (٩٥٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد، برقم: (٨٩٢)، (٢/٦٠٧).

ومتى وقع ذلك؟ فهذه أيام العيد، أباح الله فيها الفرح واللهو الذي ليس فيه الكبرياء، وليس فيه بَطَرٌ، وليس فيه محرم؛ لأن الجاريتين اللتين كانتا تغنيان كما قالت عائشة رضي الله عنها، وليستا بمغنيات، يعني لم يحترفا الغناء، وليس مثل غناء اليوم الذي فيه فحش وقلة أدب، وشرح للقاءات الهابطة، كانت أشعارًا تتعلق بالحروب، بما وقع في ذلك اليوم من قتال، وما كان فيه من بطولات بين الأوس والخزرج، وإن كانت في الجاهلية، لكنها تمثل الشجاعة، فلم تكن الأغاني فيها شيء من الغزل، أو الأشياء المحرمة، كما في العصر الحاضر من هذه الصور التي تفسد قلوب الناس، وأخلاقهم، ودينهم.



قال المؤلف رحمه الله:

وفيه استفصال المفتي، والمنع من الوفاء بالنذر إذا كان في المكان عيد من أعياد الجاهلية ولو بعد زواله، والحذر من مشابهة المشركين في أعيادهم ولو لم يقصده، ذكره المصنف.

الشرح

قوله: (وفيه استفصال المفتي)، أي أن المفتي إذا سُئِلَ سؤالاً فيه احتمال، لا ينبغي له أن يجيب؛ لأنه ربما يترتب عليه استغلال هذه الفتوى، فلا يفتي؛ لأن المفتي ينبغي أن يكون إنساناً عاقلاً، ينظر في المراد بالسؤال، وأحياناً يراد به غير اللفظ الظاهر، فهنا النبي ﷺ استفصل، فعندما قال السائل: إنه نذر أن يذبح إبلاً ببوانة، لم يقل ﷺ اذبح؛ لأنه معروف في الشرع أن النذر يلزم صاحبه أن يفي به، بل سأله، هل كان في هذا المكان وثن من أوثان الجاهلية يُعبد؟ هل كان فيه عيد من أعيادهم؟ فاستفصل قبل أن يفتي.

ولهذا نرى كثيراً من العلماء يحرص على إعادة السؤال أثناء الفتوى، وكان بعض السلف إذا سأله السائل سؤالاً، يطلب منه أن يكرر السؤال مرة أخرى، حتى يتأكد من لفظه، وكان الشيخ ابن حميد رحمه الله إذا سأله سائل، يعيد السؤال كما هو، يقول: سألتَ فقلتَ كذا وكذا وكذا، وجوابه كذا وكذا، حتى لا يكون في اللفظ معنى لم يُرده الشيخ، فإن مقام المفتي عظيم، ولهذا يقول ابن القيم رحمه الله في كتابه: (إعلام الموقعين عن رب العالمين)، يقول: أنت أيها المفتي تُسأل عما يتعلق بأحكام الخالق، فتفتي لا برأيك، وإنما بما حكم به الله، أو فهمته من حكم الله، ثم توقع عليه نيابةً عن رب العالمين، تقول: هذا حكم الله، وهذا توقيعني نيابةً عن الله، قال: فاتقِ الله في توقيعك؛ فإنك مسؤول

يوم القيامة عن هذا التوقيع، فإذا أفتيت فانظر فتواك؛ لأن الفتوى إخبار عن مراد الله، وإخبار عن حكمه، ومن أخطر الأعمال في الحياة أن يفتي الإنسان في دين الله، ثم لا يكون على مستوى الفتوى، وهذا خطير جداً، فيقول ﷺ: أن المفتي يستفصل إذا سأل إنسان سؤالاً فيه احتمال، فإنه لابد للمفتي أن يحرص على إخراج أحد الاحتمالين، حتى تكون الفتوى متفقة مع حقيقة السؤال.

قوله: (والحذر من مشابهة المشركين في أعيادهم، ولو لم يقصده)، يعني ينبغي للإنسان أن يحذر عن مشابهة الكفار، حتى لو لم يكن قصده ذلك؛ فإن في الحديث السابق لم يُرد الذي نذر أن يُشابه الكفار، وإنما أراد العمل لله، ولكنه عندما خشي الرسول ﷺ أن يكون هذا الرجل سأل: أَلصنم من أصنامهم؟ كما سيأتي قال: لا، قال: ألوثن من أوثانهم؟ قال: لا، قال فأوف بنذرك، يعني لابد أن يحرص على أن يكون المقصود بالنية الله، وأن يكون الصورة الظاهرية لا تشابه صورة أفعال المشركين، بل لا يكون في مكان يذبح فيه المشركون، ولا يكون في زمن يذبح فيه المشركون، حتى لا يشارك المشركين في تعظيم مكان أو زمان، مع أنه لا يريد إلا الله، لكن لما كانت الصورة الظاهرة يُخشى منها أن تشابه المشركين، فيكون في هذا رضاء بشركهم، أو تقوية له، فنهى عن ذلك.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (فأوف بنذك) هذا يدل على أن الذبح لله في المكان الذي يذبح فيه المشركون لغيره أو في محل أعيادهم معصية؛ لأن قوله: (فأوف بنذك) تعقيب للوصف بالحكم بحرف الفاء، وذلك يدل على أن الوصف سبب الحكم، فيكون سبب الأمر بالوفاء وجود النذر خالياً عن هذين الوصفين، فيكونان مانعين من الوفاء، ولو لم يكن معصية لجاز الوفاء به؛ ولأنه عقبه بقوله: (فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله) فدل أن الصورة المسؤول عنها مندرجة في هذا اللفظ العام؛ لأن العام إذا أورد على سبب فلا بد أن يكون السبب مندرجاً فيه؛ ولأنه لو كان الذبح فيما ذكر جائزاً لسوغ ﷺ للناذر الوفاء به، كما سوغ لمن نذرت الضرب بالدف أن تضرب به.

لأنه ﷺ استفصل، فلما قالوا: لا، قال له: (فأوف بنذك)، وهذا يقتضي أن كون البقعة مكاناً لعيدهم أو بها وثن من أوثانهم مانع من الذبح بها وإن نذر، وإلا لما حسن الاستفصال، هذا معنى كلام شيخ الإسلام، وفيه أن تخصيص البقعة بالنذر لا بأس به إذا خلا من الموانع.

الشرح

الشارح رحمه الله ذكر قضية الوصف والحكم، الحديث فيه وصفان، وفيه حكم واحد، الوصف الأول: أنه سأل عن هذا المكان، هل كان فيه وثن من أوثان الجاهلية؟ الوصف الثاني: هل كان فيه عيد من أعيادهم؟ فذكر الوصفين، وعقب على الوصفين بالحكم بالفاء، هذا تعقيب للوصف بالحكم، فبعض العلماء يرى أن هذه فاء الفصيحة، فالمعنى: إذا لم يكن هناك وثن من أوثانهم، ولا عيد من أعيادهم، فأوف بنذك، هذا المراد من كلام الشارح رحمه الله.

ثم قال: (فدلّ على أن الصورة المسؤول عنها مندرجة في هذا اللفظ العام)؛ لأن العام إذا أورد على سبب، فلا بد أن يكون السبب مُندرجاً فيه، فحديث: (فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله)، حكم عام، فيندرج فيه ما تقدم في أول الحديث، وأحياناً تأتي الآية القرآنية أو الحديث النبوي بلفظ عام، لكن يكون له سبب، فأول ما يدخل في اللفظ العام هو السبب الذي من أجله قيل هذا الحديث، أو نزلت هذه الآية، فالسبب الذي من أجله قيل هذا الحديث وصف معين، وهو الذبح في مكان فيه وثن، وهذا فعل خاص، فما قال النبي ﷺ: فإن الذبح فيما فيه وثن معصية؛ لأن هذا خاص، والرسول ﷺ أراد أن يكون الحكم عامًا، يشمل هذا وغيره، فذكر اللفظ العام الذي يشمل الفعل الخاص.

وأما قوله: (كما سَوَّخَ لِمَنْ نذرت الضرب بالدف أن تضرب به)، هذا الحديث في أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت يا رسول الله: إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، قال: أوفي بنذرك، هذا عند أبي داود، أما عند الترمذي أنه قال: خرج رسول الله ﷺ في بعض مغازيه، فلما انصرف، جاءت جارية سوداء، فقالت: يا رسول الله إني نذرت إن ردك الله صالحًا، أن أضرب بين يديك بالدف وأتغنّي، فقال لها رسول الله ﷺ: (إن كنت نذرت فاضربي، وإلا فلا)، فجعلت تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي تضرب، ثم دخل عثمان وهي تضرب، ثم دخل عمر فألقت الدف تحت إستها، ثم قعدت عليه، فقال رسول الله ﷺ: إن الشيطان ليخاف منك يا عمر، إني كنت جالسًا وهي تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي

تضرب، ثم دخل عثمان وهي تضرب، فلما دخلت أنت يا عمر أَلَقْتَ الدف^(١)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح من حديث بريد، وهذا الحديث في الحقيقة لم يصح.

أولاً: هي إن نذرت أن تضرب، فهل ستستمر هذه الفترة الطويلة تضرب على رأسه، حتى يدخل أربعة أشخاص، وهم ليسوا في مكان واحد، كل شخص جاء من بيته، وفي وقت مختلف! فلو كان أُذِنَ لها بالضرب، ستكون دقائق معدودة؛ لأن ضرب امرأة بالدف في محضر الرجال، هذا مما نهى عنه الشرع.

ثانياً: أن كلا الحديثين في إسنادهما ضعف، فإن الحديث الأول حديث أبي داود، فيه الحارث بن عبيد أبو قدامة، قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بذاك، وأما إسناد الترمذي ففيه علي بن الحسين بن واقد، قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، وقال النسائي: لا بأس به، ونقل ابن حبان عن البخاري أنه قال: كنت أُمَرُّ عليه طرفي النهار، ولم أكتب عنه؛ لعدم توثيقه له، وضعَّف ابن القطان هذا الحديث، فكلا الحديثين الذين فيهما النذر بضرب الدف على رأس رسول الله ﷺ لم يصح، وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله هذا الحديث في (اقتضاء الصراط المستقيم)، لكنه ما عَقَّبَ عليه بذكر درجته.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب عمر رضي الله عنه، برقم: (٣٦٩٠)، وقال: هذا حديث حسن صحيح من حديث بريدة، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٢٩٨٩)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النذور، باب ما يوفي به من نذر ما يكون مباحاً وإن لم يكن طاعة، برقم: (٢٠١٠)، (١٣٢/١٠).

هذا الكلام الذي نقله عن شيخ الإسلام ذكره في (اقتضاء الصراط المستقيم)، فإن هذا الكتاب أُلّفه لهذه الأغراض، فيقول: لو كان أن الوفاء بالنذر في مكان فيه وثن يُعبد، أو في مكان يعظّمه أهل الجاهلية ليس بمعصية، ما حَسُنَ استفصال رسول الله ﷺ من الناذر، ولكان قال: أوفِ بنذرك وسكت، لكن لما كان هذا الفعل في مكان يعظّمه أهل الجاهلية لا يجوز، وإن كان الناذر أراد الله ﷻ استفصل؛ حتى لا يعمل عملاً يكون فيه معصية، فإن الفعل هذا إذا نُذِرَ، وكان هذا النذر متعلقاً بمكان أو زمان يعظّمه أهل الجاهلية، ليس عليه وفاء بالنذر، لكن هل فيه كفارة؟ سيأتي أقوال العلماء فيه.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله) دليل على أن هذا نذر معصية، لا يجوز الوفاء به لما تقدم، وعلى أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به، وقد أجمع العلماء على ذلك لهذا الحديث وحديث عائشة الآتي وما في معناه، واختلفوا هل تجب به كفارة يمين على قولين، هما روايتان عن أحمد أحدهما تجب، وهو المذهب المشهور عن أحمد، وروي عن ابن مسعود وابن عباس، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه لحديث عائشة مرفوعاً: (لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين) رواه أحمد وأهل السنن، واحتج به أحمد وإسحاق، والثاني: لا كفارة عليه، روي ذلك عن مسروق والشعبي والشافعي، لحديث الباب وحديث عائشة الآتي، ولم يذكر فيهما كفارة، وجوابه أن عدم ذكر الكفارة لا يدل على عدم وجوبها.

الشرح

النذر أنواع، هناك نذر في فعل أمر مشروع، مثل نذر الشخص أن يصلي، أو أن يصوم، أو أن يتصدق، وهناك نذر في أفعال مباحة، وهذا النذر يلزم صاحبه، وهناك نذر في أفعال محرمة، فالذي ينذر نذر معصية، العلماء مجمعون على عدم جواز الوفاء به، كما لو قال شخص: لو رد الله غائبتي شربت خمراً، أو أفطرت رمضان، أو لم أصل صلاة كذا، ولكن هل يلزمه كفارة أم لا؟ اختلفوا على قولين.

القول الأول: قال به الإمام أحمد وأبو حنيفة رحمهما الله إنه يلزمه كفارة، واحتجوا بالحديث الذي قال ﷺ فيه: (لا نذر في معصية، وكفارته كفارة

يمين^(١).

والقول الثاني: قول مالك والشافعي رحمهما الله لا يجوز الوفاء بنذر المعصية، وليس عليه كفارة كالإيمان، فلو أقسم شخص بصنم، أو برأس شخص، أو بحياته، على فعل، فلا يجوز له الوفاء به، وليس عليه كفارة، لكن مَنْ قال: عليه كفارة نذر اليمين، قال عليه كفارة، لكن ليس لمن قال بوجوب الكفارة دليل صحيح، أولاً: حديث ثابت بن الضحاك الذي لا زال الشارح يشرحه، قال فيه: (لا وفاء في نذر في معصية الله)، ولم يعقب بقوله: (وعليه كفارة)، أما ما استدلوا به من حديث عائشة هذا، فإنه لا يصح؛ لأن هذا الحديث ورد من رواية الزهري عن أبي سلمة عن عائشة، الزهري لم يسمع من أبي سلمة، فالرواية أسقطوا راوياً اسمه سليمان بن أرقم، قال فيه العلماء: إنه متروك، وهذا وصف شديد، يعني لا يُؤخذ منه أصلاً، لا متابعة ولا شاهداً، فورد له طريقان، الزهري عن سليمان بن أرقم، عن أبي سلمة، عن عائشة، وهذا الشخص متروك، والطريق الثاني أسقطوا منه سليمان بن أرقم، حتى يكون السند مقبولاً، لكنه منقطع، فإن الزهري لم يسمع من أبي سلمة، فما استشهدوا به من دليل لا يصح، أما في مسلم فقد ورد أنه قال: (كفارة النذر كفارة اليمين)^(٢)، لكنه مُطلق، لم يقل كفارة النذر في المعصية، ولا كفارة الشخص إذا عجز عن الوفاء

(١) أخرجه أصحاب السنن الأربع في كتاب الإيمان والنذور إلا ابن ماجه ففي كتاب الكفارات، سنن أبي داود برقم: (٣٢٨٣)، والترمذي برقم: (١٥٢٤)، والنسائي برقم: (٣٨٣٤)، وابن ماجه برقم: (٢١٢٥)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٦٠٩٨)، (٤٣/٢٠٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الإيمان، باب ما يجزئ من الكسوة في الكفارة، برقم: (١٩٩٨١)، (٩٧/١٠)، والحاكم في المستدرک، كتاب النذور، برقم: (٧٩٢١)، (٤/٤٤٦)، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وأخرجه الطبراني والدارقطني أيضاً.

(٢) صحيح مسلم، كتاب النذر، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة، برقم: (١٦٤٥)، (٣/١٢٦٥).

بالنذر، فلا يصلح شاهداً؛ لأنه لفظ عام، واللفظ العام لا يكون دليلاً لمسألة خاصة، إلا بدليل آخر يدل عليه، قال الترمذي رحمه الله في هذا الحديث: وهذا حديث لا يصح؛ لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة، والترمذي رحمه الله تميز في سننه بأسلوب خاص، فإنه يعقب على كثير من الأحاديث بأقوال العلماء، وهذا ما تميز به سنن الترمذي عن غيره من السنن، فبعد إيراد هذا الحديث قال رحمه الله: وقال قوم من أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم لا نذر في معصية الله، وكفارته كفارة يمين، وهو قول أحمد وإسحاق، واحتجاً بحديث الزهري عن أبي سلمة عن عائشة، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم لا نذر في معصية، ولا كفارة في ذلك، وهو قول مالك والشافعي.

وهذا هو الراجح؛ لأنه لا ينعقد النذر أصلاً، فكيف يكون هناك كفارة لفعل لم ينعقد، كما أنه ليس هناك كفارة ليمين لم ينعقد، فقد جاء في حديث: (أنه من قال واللات والعزى، فليقل لا إله إلا الله)^(١)، ولم يأمره بكفارة، فدلّ على أنه لا كفارة عليه، إنما عليه أن يجدد إيمانه، بأن يأتي بلفظ يمسح ما وقع فيه من الشرك اللفظي، هو الشهادة، فنذر المعصية لا يجوز الوفاء به، وليس على صاحبه كفارة؛ لأنه ليس هناك دليل على وجوبها، لكن من أخرج الكفارة في نذر المعصية، فنرجو أنه لا بأس به - إن شاء الله -.



(١) أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه، كتاب التفسير، باب (أفرأيتم اللات والعزى)، برقم: (٤٨٥٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب من حلف باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله، برقم: (١٦٤٧)، (٣/١٢٦٧).

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (ولا فيما لا يملك ابن آدم) قال في شرح المصابيح: يعني إذا أضاف النذر إلى معين لا يملكه، بأن قال إن شفى الله مريضاً فلهه علي أن أعتق عبد فلان، أو أتصدق بثوبه ونحو ذلك، فأما إذا التزم في الذمة شيئاً لا يملكه فيصح نذره، مثاله: إن شفى الله مريضاً فلهه علي أن أعتق رقبة، وهو في ذلك الحال لا يملك رقبة ولا قيمتها، فيصح نذره، وإذا شفى ثبت النذر في ذمته.

الشرح

قوله: (في شرح المصابيح)، وكتاب (مصابيح السنة) ألفه البغوي رحمه الله، وله كتاب (شرح السنة)، وهذا من أجمل الكتب في الفقه الإسلامي؛ لأنه رحمه الله أولاً ييؤّب للمسألة، ثم يذكر الدليل من القرآن الكريم، ثم يذكر الدليل من السنة، ثم يذكر أقوال الصحابة، ثم يذكر أقوال التابعين، ثم يأتي بأقوال الأئمة الأربعة، وهذا من أجمل الترتيب، البدء بكلام الله، ثم الثنية بكلام رسول الله ﷺ، ثم أقوال الصحابة رضي الله عنهم، ثم من بعدهم، أما بقية الكتب الفقهية فإنها إنما تبدأ بالمسألة، ثم الحكم، ثم الاستدلال، فالبغوي رحمه الله يورد الدليل أولاً، ثم يذكر الاستنباط من الدليل، وكتابه (المصابيح) ألفه على منهج خاص، وهو أنه يذكر في كل باب ثلاثة أقسام من الحديث، القسم الأول ما صحّ من الحديث، ولا يذكر فيه إلا ما جاء في الصحيحين، ثم بعده يذكر ما جاء في السنن مما صح، يعني جعلها مرتبة أقل من مرتبة الصحيحين، أو كان حسناً، ثم يأتي في القسم الثالث بالضعاف، وجاء بعده الخطيب التبريزي رحمه الله فوسع الدائرة، وزاد بعض الأحاديث، وغير بعض الترتيب في الأقسام، فأضاف إليه أحاديث من السنن مما صح، وسماه (مشكاة المصابيح)، وقد شرح هذا الكتاب بأكثر من عشرين شرحاً، أجملها شرحان، أحدهما للطبي من علماء

القرن الثاني، وهو قوي في الأسلوب، أسلوبه متين، لكن فيه بعض علم الكلام، وبعده الملا علي القارئ في القرن الحادي عشر أو حوله، وسماه (مرقاة المصابيح)، وكذلك لا يخلو كتابه من دعم لعلم الكلام، ولم يُشَرَح من أهل السُّنة ممن له منهج مستقيم سليم أحد، بل شرحه العلماء الذين كان فيهم بعض التأثير ببعض علم الكلام، لكن كلا الشرحين فيهما جودة، أما الطيبي فإنه أقوى أسلوبًا، وأقوى عبارة من الملا علي القارئ، لكن الملا علي القارئ جمع من عدة كتب، أما الطيبي فهو نفسه قوي في اللغة، وقوي في الشرح، وهو قبل الملا علي القارئ، فقله: (شرح المصابيح)، أي في أحد هذه الكتب.

فيقول هنا: النذر لا يجوز إلا فيما تملك، فلا تنذر على أن تتصرف في ملك غيرك، ويذكر بعض الطوائف أنه كان في بغداد وال قال: مَنْ نذر أن يعتق عبد شخص، ليس ملكًا له، يجب أن يلزم بعته، ويدفع قيمته، فجاء شخص فيه شيء من الغفلة، فوقف على منبر المسجد، وقال: جميع عبيد بغداد عتقاء لوجه الله، وهم بعشرات الآلاف، من أين يدفع هذا الشخص؟ فغير الحكم فأصدر حكمًا أنه مَنْ فعل هذا، فلا ينفذ كلامه، وليس له فيه مجال؛ لأنه بهذه الصورة كل مَنْ في بغداد جعلهم عتقاء، فسيتمردون على أصحابهم، وهو غير قادر على أن يدفع شيئًا لبيت مال المسلمين، فيقول الشارح رحمته الله، مَنْ نذر أن يفعل فعلًا ليس في ملكه، فإنه لا ينعقد نذره، هل عليه كفارة أم لا؟ من العلماء مَنْ يرى أن الشخص إذا عجز عن الوفاء بالنذر، عليه كفارة مطلقًا، سواء نذر في ملك نفسه، أو ملك غيره، أو كان نذر معصية، لحديث مسلم أن كفارة النذر كفارة اليمين، ومنهم مَنْ يرى أن النذر أصلًا لا ينعقد في حق الغير، لكن لو أن شخصًا نذر أن يتصدق بخمسة آلاف ريال إن شفى الله مريضه، وليس عنده هذا المبلغ، يبقى هذا النذر دينًا في ذمته حتى يحصل عليه، ثم إذا حصل عليه يفي بنذره، ولو نذر أن يخرج من كل ماله، فمنهم مَنْ يرى أن يخرج من الثلث، ومنهم مَنْ يرى أن عليه كفارة يمين، وللعلماء كلام كثير في هذه القضايا.

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (رواه أبو داود وإسناده على شرطيهما) أي شرط البخاري ومسلم وأضمرهما للعلم بذلك، وأبو داود اسمه سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشر بن شداد الأزدي السجستاني صاحب الإمام أحمد ومصنف السنن وغيرها، ثقة إمام حافظ من كبار العلماء، مات سنة خمس وسبعين ومائتين.

الشرح

أبو داود رحمه الله هو مصنف أحد الكتب الستة التي ارتضاها العلماء، فأصبحت مرجعاً للفقهاء الإسلاميين، فإن العلماء في الزمن الماضي ألفوا مئات المصنفات، بل كل عالم كان له مصنف، لكن الكتب الستة لقيت قبولاً عند المسلمين، وهي البخاري، ثم صحيح مسلم، ثم سنن أبي داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه، وأبو داود يأتي في المرتبة الثالثة بعد الصحيحين، وكتابه من أشمل وأجمع الكتب في مسائل الفقه، لكنه رحمه الله أورد فيه أحاديث مما ليست على مستوى الصحة ولا الحسن، بل بعضها فيها نكارة، وبعضها شاذ، قال الذهبي عن أبي داود: وكان على مذهب السلف في اتباع السنة، والتسليم لها، وترك الخوض في مضايق الكلام، وقد لازم الإمام أحمد، وسأله عن دقائق المسائل في الفروع والأصول، ودونها في كتاب سماه مسائل الإمام أحمد، كتابه السنن رواه عدة أشخاص، منهم ابن الأعرابي، واللوئوي، وابن داسة، ولهذا النسخ اختلفت، ترى في بعض النسخ أحاديث ليس في البعض الآخر، ومجموع الأحاديث في هذا الكتاب على حسب بعض عد المعاصرين، وهو الدعاس، بلغت خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثاً، لكن أبا داود نفسه يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت

منها ما ضُمَّتْهُ السُّنَنُ، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يقاربه، فإن كان فيه وهن شديد بَيَّنَّته.

فهو يقول في كتابه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، والدعاس يذكر أن فيه خمسة آلاف ومائتين وأربعة وسبعين حديثًا، فالزائد أكثر من أربعمائة حديث، فالعلماء قالوا: أن أبا داود رحمته الله كان في كل مرة يعرض هذا الكتاب على طلابه يزيد فيه بعض الأحاديث، فمنهم مَنْ رَوَى الكتاب في أول ما صنفه، ومنهم مَنْ رواه في آخر ما صنفه، ومنهم مَنْ أدخل فيه الأحاديث التي رواها أبو داود على طلابه ليس في السُّنَنُ، فأصبحت بهذه الصورة، ونجد في بعض الأحاديث التي مرَّت بعض العلماء يقول: إن هذا الحديث ليس في رواية فلان، ولكن في رواية فلان، بل حتى مسلم رحمته الله بعض الأحاديث في بعض نسخ مسلم ليست في النسخ الأخرى، بل حتى البخاري بعض الروايات والألفاظ والأحاديث تكون في نسخ دون نسخ، ولهذا يقول ابن الصلاح رحمته الله: يجب على طالب العلم أن لا يعتمد أي نسخة، بل لا يعتمد إلا النسخ المعتمدة التي قُرِئت على علماء، وأقروا ما فيها؛ لأن المطابع في العصر الحاضر تطبع الكتاب، ونرى كثيرًا من الكتب القديمة مثل السُّنَنُ والصحاح لم يذكروا نسخها، ولا على أي نسخة اعتمدوا، وقال أبو داود: إنه ما كان فيه وهن شديد بَيَّنَّته، لكن إذا كان فيه وهن ضعيف قليل ما يبيِّنُه، قال الذهبي: فقد وفَّى رحمته الله بذلك بحسب اجتهاده، وبَيَّنَّ ما ضعفه شديد، ووهنه غير محتمل، وكاسر أي غرض الطرف عما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته والحالة هذه أن يكون الحديث حسنًا عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولد الحادث، الذي هو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويمشيه مسلم،

وبالعكس فهو داخل في أدنى مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك، لخرج عن الاحتجاج، ولَبَقِيَ متجاذبًا بين الضعيف والحسن، ثم ذكر مراتب هذا الكتاب، يعني أحاديثه.

وفي العصر الحاضر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمته الله جاء إلى السُّنن الأربع، ثم أخرج ما صح منها في كتاب، فسَمَّاهُ صحيح سُنن أبي داود، والشيخ الألباني مُحدِّث معروف، وهو أكبر مُحدِّث في العصر الحاضر، وله جهود في خدمة السُّنة، ونفع الله به وبتوجهه كثيرًا، مع أنه كان قبله محدثون، وفي عصره كان محدثون، لكن لم ينتشر في الأمة البحث عن الصحيح والضعيف إلا بسببه، فقد كانت له محاضرات، وندوات، ومشاركات، وقد عمل مدرِّسًا في الجامعة الإسلامية في المدينة فترة من الزمن، ثم لم يستمر، وسافر إلى الشام، فنفع الله به، حتى أصبح كثير من الناس أو طلبة العلم يتورعون عن قولهم (قال رسول الله ﷺ)، حتى يتأكد من صحة الحديث، وهذا المعنى في الحقيقة لم يكن في السابق موجودًا، والفضل يعود إلى الله ثم إليه، فإنه هو الذي أحْيَى هذا المعنى في نفوس المسلمين في كتبه ومحاضراته، وليس هذا خاصًا به؛ لأنه لا شك أن هناك علماء لهم مشاركات، لكنه هو قد تميز بهذا العمل، فمما عمل أنه جاء إلى الكتب الأربعة، السُّنن الأربع، ثم بيَّن ما فيها من صحيح وضعيف، وقسمها إلى قسمين، سُنن أبي داود، والترمذي والنسائي وابن ماجه، فكتب صحيح سُنن أبي داود، وضعيف سُنن أبي داود، وكذلك على هذا المنهج بقية السُّنن، وقد ضَعَّف من سُنن أبي داود أكثر من ألف حديث، يعني قرابة الربع، بين أنها أحاديث ضعيفة، وفيها الشاذ والمنكر والضعيف.

لكن هذا ليس رأيًا، والذي كان يحسن أن تبقى السُّنن كما هي، وأن يبين الصحيح والضعيف في الكتاب نفسه؛ لأن سُنن أبي داود والسُّنن الأربع قد

عرفتها الأمة من أكثر من ألف عام، وهي كتب يعزى إليها في جميع الكتب، فإذا مزقنا الكتاب، نكون قد أخللنا بتنظيم صاحبه، ثم لو جاء شخص بعد الشيخ الألباني ورأى في القسم الذي صحَّحه أحاديث ضعيفة، وأراد أن يفصلها، ورأى في القسم الذي ضَعَّفه أحاديث صحيحة، وأراد أن يفصلها، يكون ضعيف صحيح سُنن أبي داود، وصحيح ضعيف سُنن أبي داود، يعني تبقى العملية غير منضبطة، فكان الأولى أن يكون في كتاب واحد، ويوجد -إن شاء الله- بعض الإخوة الباحثين يسعون إلى أن يكون التضعيف والتصحيح في داخل الكتاب نفسه، لكن لا بأس أن الشيخ رحمته الله يفصل سلسلة للضعيف، ويخرج منها من السُّنن، لكن تمزيق الكتاب إلى قسمين أولى أن يكون خلافه.

فالشيخ رحمته الله ضَعَّف من سُنن أبي داود ألفاً ومائة وثمانية وعشرين حديثاً، ما بين ضعيف وهو الأكثر، وموضوع، أو منكر، أو شاذ وهو قليل، مع أن الشيخ رحمته الله متساهل في التصحيح، فلو جاء شخص آخر وتعقبه، ربما يخرج أحاديث أخرى كثيرة من السُّنن تستحق أن تضعف؛ لأنه رحمته الله يصحح أحاديث كثيرة وهي ضعيفة، وفي الحقيقة لم يذكر لنا شيئاً عن منهجه، يعني ما هو المنهج الذي سار عليه؟ مع أن المحدثين والعلماء يذكرون المناهج في بداية الكتب، ولهذا نرى أحاديث كثيرة يصححها، وبتَّبُع السند، نجدها ضعيفة، وأحياناً يكون العالم في ذهنه طرق أخرى، أو معانٍ أخرى، يصحح من أجلها الحديث، لكن الطريق التي بين يدينا تكون ضعيفة، ولا يذكر ذلك الجانب الذي كان سبباً للتصحيح، فيبقى العتاب قائماً، ونذكر كثيرين من العلماء القدماء يصححون الأحاديث وهي ضعيفة، منهم النووي وابن حجر رحمتهما الله مع أنه شيخ المحدثين، وكذلك لا تكاد تجد عالماً من المسلمين، إلا وله أحاديث كثيرة يصححها وهي ضعيفة، ولهذا نرى كتب الفقه الإسلامي

مملوءة بالأحاديث الضعيفة، وهذا لا شك خطأ ما كان ينبغي، لكن ما يدري الشخص المعاصر ما هو وجه هذا الخطأ، مع أن النووي رحمته الله كان يقول: إن المحققين يأبون أن يستشهدوا بالحديث الضعيف، وقد استشهد به كثير من الفقهاء، وهذا يخالف منهج المحققين، لكنه هو رحمته الله نجده في كثير من كتبه يصحّح الضعيف ويحسن الضعيف، فالإنسان ربما لا يدري ما هو المنهج الذي ساروا عليه؛ لأن منهج المحدثين معروف، هناك فتان في هذا الباب، فنُّ الرجال و فنُّ المصطلح، فيذكرون هذا الرجل في الدرجة الفلانية، ومن كان في هذه الدرجة حديثه ضعيف أو صحيح، فعندما نأتي إلى هذين الفنين، نجد أن كثيراً من الأحاديث التي اعتمد عليها الفقهاء ضعيف، بل وحتى في كتب العقائد نرى أحياناً حتى الموضوعات، فهذا لا شك مما نعتب على كثير من العلماء رحمهم الله، وهم محدثون يستطيعون أن يقولوا: هذا ضعيف.

وقد أشار إلى هذا مسلم رحمته الله في مقدمته، فإن مسلماً تفرّد من بين أصحاب الكتب الستة بذكر مقدمة لصحيحه تُكتب بماء الذهب، وهو قد شدّد النكير على العلماء الذين ألقوا إلى الناس بالأحاديث الضعيفة، ولم يبينوا وجه ضعفها، فإنه رحمته الله شدّد النكير، وقسا عليهم قساوة شديدة، ومعه حق؛ لأننا كلنا نأتي للحديث فنقرؤه ونظنه من كلام رسول الله صلّى الله عليه وآله، بل الأدهى والأمر أن أعداء الإسلام يأتون إلى الأحاديث الموضوعة التي في كتبنا ويطعنون بها الإسلام، نأخذ نموذجاً: بعض كتب الأدب تقول إن الرسول صلّى الله عليه وآله كان يقرأ، وهذا يصادم القرآن والسنة، ويأتي المستشرقون كما في كتاب (قصة الحضارة والديورانت)، يقول فيها: كان محمد على خلاف ما ورد في القرآن من أنه كان لا يقرأ، بل كان يقرأ ويكتب، ويأتي بهذا الأثر عن بعض الصحابة والتابعين، وهو أثر موضوع، وأشار إلى مثل هذا ابن قتيبة رحمته الله المتوفى عام مائتين وستة

وسبعين، في نهاية القرن الثالث، قال: إن أصحاب العقل المعتزلة لم يطعمهم ويقوّمهم على أهل السنة إلا وجود أحاديث موضوعة في كتبهم، فرأوا أن هذا يصادم العقل، وفعلاً الحديث الموضوع يصادم العقل، فجعلوه سبباً ومبرراً لردّ الأحاديث الصحيحة، وكم من محدث يروي أحاديث موضوعة وضعيفة ولا يشير إلى ضعفها! وقد تكون في كتابه استدلال؛ لأن الكتب على نوعين، كتب جمع، مثل المسانيد، وكتب استدلال، فإذا ألّف العالم كتاب استدلال يستدل به على عقيدة، مثل السنة لابن أبي عاصم، أو السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل، ويأتي فيها بحديث موضوع يستشهد به على عقيدة دينية، فيكون أثرها على العقيدة الدينية أثراً عكسياً، فنحن في حاجة إلى تمحيص، ليس كل ما في الكتب من الأحاديث صحيحاً، فلا ينبغي لطالب العلم أن يعمد إلى أي كتاب ثم يقول: قال رسول الله ﷺ، هذا يأثم، فيحتاج إلى أن يعرف درجة الحديث، وهذا العلم الذي أحياه الشيخ الألباني رحمه الله أصبح الآن في كل بلاد المسلمين، فقد أصبح كثير من طلبة العلم يتعاملون مع الأحاديث من هذه القاعدة، أما في السابق فكنت تسمع الخطيب والإمام، والمتكلم والمتحدث والمفتي لا يشير إلى صحة الحديث من ضعفه، فلا شك أن هذا التمحيص شيء طيب؛ لأن الدين إنما هو ما صحّ عن رسول الله ﷺ، وليس كل ما جاء من الأحاديث يكون صحيحاً.

وملخص هذا الباب ست نقاط تقريباً:

الأولى: أنه يجب على المسلم الابتعاد عن أماكن المعصية، إلا على سبيل النصح والإرشاد، يعني لو كان هناك مكان فيه معصية لله ﷻ، سواء كان كفرًا، أم شركًا، أم بدعة، فلا يجوز لنا أن نتواجد في هذا المكان، إلا بقصد النصيحة والإنكار، ولهذا السلف يقولون: الشخص يجب عليه أن يجيب الدعوة في

الولائم، إلا إذا عُرِفَ أن هناك منكرًا لا يستطيع أن يغيّره؛ لأن وجوده وهو طالب علم في مجلس فيه مُنكر، يقرر هذا المنكر، كم من الناس تنصحه في مسألة يقول: كنت عند الشيخ فلان، ورأى هذه المعصية، ولم يتكلم معي! فيأخذ من سكوت العالم دليلًا، والحقيقة ليس له دليل، فإن العالم قد يسكت ذهولًا، أو غفلة، أو ضعف بشر، لكن إذا جاء الدليل هو المطلوب، لكن الناس يحتجّون لو سكت عالم عن منكر معين، وجاء طالب أصغر من هذا العالم وتكلم، أنكروا عليه، فلا ينبغي لطالب علم ولا لداعية أو عالم أن يكون في مجلس فيه منكر ويسكت، وكذا لا ينبغي له أن يغير بطريقة منكرة، إنما بطريقة مؤدبة، يتصل بصاحب المنزل، ويخبره أن هذا منكر، وهذا لا ينبغي، فإذا أردت أن يبارك الله ﷻ لك في هذا المجلس، فعليك أن تبعد هذه المعصية، هذا إن استطاع أن يغير، وإلا فعليه أن ينسحب، لكن لا يوجد شرشرة أو شوشرة في المجلس، وضوضاء وحركة ويمد يده، ويقع الناس في فتنة ينقسمون إلى قسمين، هذا يمد وهذا يرد؛ لأن هذا أسلوب لم يأت به الشرع، فإن الشرع جعل التغيير على مراتب: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ)، هذا الأساس، (فإن لم يستطع)، الله يعلم ضعفك، والرسول يعلم ضعفك، فالإنسان عنده استطاعة، أو ليس عنده استطاعة، (فليغيره بلسانه، فإن لم يستطع، فبقلبه)^(١)، من الطرائف في بعض البلدان الإسلامية يقولون لبعض الدعاة: إنكم تريدون قلب الحكم، يعني الثورة والانقلاب، قالوا: ليش؟ قالوا: أنتم تقولون: إذا ما استطعت أن تغير بلسانك فبقلبك، يعني يقلب الحكم، قال: سبحان الله! معنى بقلبه أن يترك المنكر، ويفر وينسحب، ليس معنى بقلبه يعني يعمل ثورة، وهذا من جهلهم، فالشرع يعطيك فرصة بحسب

(١) سبق تخريجه.

استطاعتك، إن استطعت أن تغير بيدك فأنت مُطالب، وهذا للولادة والحكام في ولاياتهم، وكذلك رب الأسرة في أسرته، وكذلك للمدير في إدارته، كل مَنْ لك عليهم سلطان تغير بيدك، لكن إذا لم تكن من أصحاب الولايات، وكنت طالب علم، فغيّر بلسانك، إذا ما استطعت، تُنكر بقلبك، وليظهر على قسَمات وجهك الكره، ما تبقى والناس في معصية وأنت جالس بينهم، وتستحي ويأتيك الشيطان، يقال أن في الماضي أحد الولاة ممّن كان منحرفاً أراد أن يجبر الناس على أكل الخنزير، فقال له الناس: لا تستطيع، إلا إذا استطعت أن تجعل العالم فلاناً يأكل؛ لأن ذلك العالم يصدر الناس عن قوله، فقال: نأتي به معهم، فإن لم يأكل قتلته، فجاء الطباخ بصورة سرية إلى هذا العالم وقال: الحاكم فلان قرر كذا، وأنا أعاهدك أن أضع بين يديك لحم طلي صغير، فأنت إذا جاء كُل؛ لأن بين يديك لحم طلي، ليس أمامك لحم خنزير، وإذا امتنعت سيقنتك، فأظهر العالم الموافقة، ثم جمع الحاكم الناس، وقُدّم اللحم، وهو لحم خنزير، فامتنع العالم من الأكل، فأشار إليه الطباخ بطريقة خاصة، فقال: هب أن الله يعلم أن هذا ليس لحم خنزير، لكن ما الذي أدرى الناس أن هذا ليس لحم خنزير؟ فإنهم سيأكلون تبعاً لي، وسأكون أنا سبباً في هذا الجرم الكبير، فامتنع من الأكل؛ خشية أن يكون سبباً في إضلالهم، مع أنه يعلم أن هذا ليس لحم خنزير، فهكذا العالم والداعية وطالب العلم يكون قدوة، فينبغي له أن يحرص على أن لا يكون في مكان معصية، إلا إذا استطاع أن يغير، أو كان في وجوده مصلحة شرعية، لا مصلحة شخصية، الإنسان قد يكون في مكان فيه معصية، وعنده أمل أن يقع تغيير في المستقبل، فلا بأس، لكن لا يحضر ليقيم علاقات شخصية يكسب منها أمور الدنيا، أما إذا حضر بنية شرعية؛ ليحصل له خير لدينه، فإنه -إن شاء الله- يكون مأجوراً.

الثانية: أن كل بناء أو فناء أو تجمع أُسِّسَ على معصية الله ﷻ، ينبغي إزالته من أولياء أمور المسلمين، فإنه لا يجوز أن يبقى هناك تجمع هدفه محاربة الله ورسوله ﷺ، ولا ينبغي أن يقام بناء أو جهاز يهدف إلى إقامة المعصية، بل واجب أولياء أمور المسلمين أن يغيروا هذا المنكر، فلهم أجره -إن شاء الله-، وإن لم يغيروه، فعليهم وزره، عندما بعث النبي ﷺ إلى هرقل قال: (من محمد رسول الله، إلى هرقل عظيم الروم)، ما قال ملك الروم، انتهت الولايات بمقدمه ﷺ، لكن بينهم درجات هذا عظيم وأكبر، وهذا أصغر، (أَسْلِمَ تَسْلَمَ، فإن توليتَ، فإن عليك إثم الأريسيين)^(١)، يعني إثم أتباعك؛ لأنك أنت المُعْظَمُ عندهم، هكذا الشخص الكبير إذا كان كبيراً في قومه، ورَضِيَ بالمنكر وأبقاه، أو حارب الخير، وكان سبباً في منع الخير، يكون عليه وزر منعه، أو بقاء هذا البناء، أو هذا التجمع، أو هذا العمل الذي لا يُرضي الله ﷻ.

الثالثة: أن النذر في الطاعة يجب الوفاء به، إلا إذا عجز، فعليه كفارة.

الرابعة: أن نذر المعصية لا ينعقد، ولا تلزم فيه الكفارة على الراجح، مرَّ الخلاف بين المذاهب في كفارة المعصية، لو نَذَرَ نَذَرَ معصية لا يجوز له الوفاء به بالإجماع، والأحناف والإمام أحمد رحمهم الله يقولون بالكفارة، وقلنا هذا مذهب مرجوح، والصحيح أنه ليس عليه كفارة، وهو مذهب مالك والشافعي رحمهم الله؛ لأن الحديث الذي استدلوا به ضعيف، وهو الحديث الذي رواه الترمذي من طريق الزهري عن سليمان بن أرقم، وهو شخص متروك، وأكثر الأدلة تدل على عدم كفارة نذر المعصية.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب، برقم: (٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام، برقم: (١٧٧٣)، (١٣٩٣/٣).

الخامسة: أن المفتي ينبغي أن يستفصل عند الفتوى، أحياناً يُسأل العالم عن مسألة، وربما ينقدح في ذهنه معنى غير المعنى الذي أراد السائل، فينبغي له أن يستفصل؛ ليتأكد ما هو المراد من هذا السؤال، فقد يكون في السؤال تلبس، فيجب على العالم أن لا يجيب على السؤال إلا إذا كان السؤال واضحاً، خاصة مَنْ كان لهم المكانة في المجتمع، ويكونون من رواد المجتمع، فإن هؤلاء ينبغي لهم أن يحتاطوا في الفتوى، فلا يفتوا إلا إذا عرفوا المراد بالسؤال.

السادسة: أنه يجب سد الذرائع المؤدية إلى الشرك، فإن الذبح الذي هو لله، إذا ذُبح في مكان يُذبح فيه لغير الله، فإنه في الظاهر شرك، وفي الحقيقة ليس شرکاً، فأى عمل يكون ظاهره غير باطنه، ينبغي عدم فعله، بل ينبغي أن يتحد الظاهر والحقيقة.



باب: من الشرك النذر لغير الله

قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

ش: أي إنه من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركاً، فإذا نذر طاعة وجب عليه الوفاء بها، وهو عبادة وقربة إلى الله؛ ولهذا مدح الله الموفين به، فإن نذر لمخلوق تقرباً إليه ليشفع له عند الله ويكشف ضره ونحو ذلك فقد أشرك في عبادة الله تعالى غيره ضرورة، كما أن من صلى لله وصلى لغيره فقد أشرك، كذلك هذا لقوله تعالى: ﴿يُؤْفُونَ بِالَّذِئْرِ﴾ [الإنسان: ٧].

وجه الدلالة من الآية على الترجمة أن الله تعالى مدح الموفين بالنذر والله تعالى لا يمدح إلا على فعل واجب أو مستحب، أو ترك محرم، لا يمدح على فعل المباح المجرد وذلك هو العبادة، فمن فعل ذلك لغير الله متقرباً إليه فقد أشرك.

الشرح

هذا الباب هو الباب الحادي عشر، وعنوانه: باب من الشرك النذر لغير الله، وهذا من أعمال المقاصد، والباب الذي سبقه من أعمال الوسائل، فالذبح لغير الله ﷻ من الأعمال الشركية؛ لأن الذبح عمل عبادي كما مر في قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْزَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي

وَشُكِّي وَحَيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٦﴾ [الأنعام: ١٦٦]، فهذا حقه ﷺ عبادةً، لا ملكاً فقط، فالله يملك الوجود كله، لكن الآية تشير إلى أن هذا العمل لله، أي حقه ﷺ، فصرف حق الله لغيره شرك.

ففي الباب السابق ذكر أنه لا نتشبه بالكفار في صورة العمل؛ لأن التميز للمسلم مطلوب، يتميز في شكله، وفي عقيدته، وفي أخلاقه، وفي سلوكه، وفي مجتمعه، بحيث إذا دخل الكافر مجتمع المسلمين، يعرف أنه مجتمع مسلم، وإذا تعامل مع فرد مسلم، يعرف أنه مسلم، لكن إذا اندمجت الحياة، وأصبحت الحياة الإسلامية صورة للحياة الكافرة، فلا يعرف أن هذا الفرد مسلم، وأن هذا المجتمع مسلم، فلا بد من التميز، ولهذا الإسلام جاء حاثاً على التميز، فلا نذبح في أماكن يُذبح فيها لغير الله، وإن كنا نريد بذلك العمل لله ﷺ؛ لأنه لا ينبغي لنا أن نتشبه بالكفار في الأعمال الظاهرية، وإن كان في الحقيقة لله، فهذا ليس خاصاً بالذبح، بل قاعدة عامة في حياة المسلم، أن تكون حياة المسلم متميزة، لكن لا تكون متميزة في الشر، بل في الخير، في الصدق، في الأمانة، في العدل وترك الظلم، في محبة الخير للناس، حتى للكافر، نحب له الخير، وأعظم خير هو الإيمان، نحب أن يسلم، لا ينبغي لنا أن نحب له الشر؛ لأننا مطالبون بنشر الخير والدعوة إليه، فإن قصرنا في إبلاغ الناس الحق، فعلى أقل تقدير نحب لهم الخير، فينبغي للمسلم أن يتميز في كل شيء، كذلك البيت المسلم ينبغي أن يكون بيتاً إسلامياً تكون صورة الإسلام فيه، بحيث لو دخل شخص بيت كافر يعرف أن هذا ليس مسلماً، وإذا دخل بيت مسلم يعرف أن هذا بيت مسلم، لكن لو دخل في بيت كافر ورأى فيه جميع أنواع الأجهزة الفاسقة، والتمائيل والصور، ودخل بيت المسلم وإذا به نفس الصورة، فكيف يفرق بينهما! والله ﷺ يقول: ﴿لَا يَسْتَوِي أَحَبُّ النَّارِ وَأَحَبُّ الْجَنَّةِ أَصْحَبُ

الْجَنَّةُ هُمْ الْفَآبِرُونَ ﴿٢٠﴾ [الحشر: ٢٠]، وإذا استوينا في الدنيا، نستوي في الآخرة، وإذا افترقنا في الدنيا، نفترق في الآخرة؛ لأن الله يقول أصحاب النار لهم شكل ولهم عقيدة ومنهج وحال، والمسلم يخالفه، لا يستويان، بل لكل منهما ميزة أو صفة تخصه، فينبغي أن نتميز في سلوكنا، وفي أخلاقنا، وفي بيوتنا، وفي معاملاتنا، لكن تميزاً فاضلاً، تميزاً يُرغَّب الناس في هذا الدين، فنكون في أخلاقنا ومعاملاتنا صادقين، لا نكذب، ولا نغش، ولا نسرق، ولا نظلم، ولا نتجسس، ولا ننم، ولا نبتهت، هذا خلق المسلم، إنسان نظيف، داخله وظاهره سواء، والكافر كذلك داخله وظاهره سواء، مُظْلِم.

فالباب السابق يبين لنا قاعدة، وهي النهي عن مشابهة الكفار في صورة العمل، ولو كانت طاعة لله ﷻ، فنبتعد عن الأماكن التي يوهم وجودنا فيها أننا نشارك أصحابها الشر الذي تميزوا فيه، سواء كان كفرًا أو معصية، مرَّ في قول الله -تعالى- في مسجد الضرار: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ [التوبة: ١٠٨]، ولو كان هناك مُفْتٍ، وقال يمكن أن تقوم فيه وتصلي لله، وتقلب هذا المسجد إلى مكان صلاح وعبادة، لأمكن عقلاً، لكن الله ﷻ أراد لنا أن نتميز، هذا المكان نجس بهذا العمل، وكانت الصورة الظاهرية صورة خير، لكن الحقيقة كانت حقيقة كفر وإلحاد وتفريق بين المؤمنين، لا ينبغي لنا أن نقوم في هذا المكان، فنهيانا عن القيام في هذا المكان، فالشاهد أن الباب السابق يتحدث عن صورة العمل، والآن يتحدث عن مقصد العمل، فإنه قال: (باب من الشرك النذر لغير الله)، هنا حكم في عنوان الباب، وفي السابق لم يحكم، فالعنوانان مختلفان، هناك شرك وسيلة، قد يكون شركاً أصغر، لكن هنا شرك أكبر، فلا بد من الجزم بحكم المسألة في أول الباب.

وفي هذا الباب أورد صاحب المتن رحمه الله آيتين وحديثاً، الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ﴾ [الإنسان: ٧].

والآية الثانية: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، والحديث حديث عائشة: (مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فليطعه، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فلا يعصه)^(١)، هذا كل ما في هذا الباب، وقد أورد الشارح رحمه الله الحديث عن أول الباب، فإنه تكلم عن العنوان فقال: أي أنه من الشرك النذر لغير الله، أي أنه من العبادة، فيكون صرفه لغير الله شركاً، أما نذر الطاعة، فيجب الوفاء به.



(١) أخرجه البخاري في صحيحه، بلفظ: "...ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه"، كتاب الأيمان والنذور، باب النذر في الطاعة، برقم: (٦٦٩٦).

قال المؤلف رحمه الله:

قال: وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ [البقرة: ٢٧٠].

وجه الدلالة من الآية على الترجمة أن الله تعالى أخبر بأن ما أنفقناه من نفقة أو نذرناه من نذر متقربين بذلك إليه أنه يعلمه ويجازينا عليه، فدل ذلك أنه عبادة، وبالضرورة يدري كل مسلم أن من صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله فقد أشرك.

قال ابن كثير: يخبر تعالى بأنه عالم بجميع ما يعمله العاملون، من الخيرات من النفقات والمنذورات، وتضمن ذلك مجازاته على ذلك أوفر الجزاء للعاملين لذلك ابتغاء وجهه ورجاء مواعده.

الشرح

هذه الآية: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ﴾ وللظالمين من أنصاري [البقرة: ٢٧٠]، النفقة هي إخراج المال ابتغاء وجه الله ﷻ، فهذه عبادة، فقرن بها الله ﷻ النذر، فدل على أن كلا الأمرين عبادة، والله ﷻ لا يمدح على فعل مباح، إنما يمدح على فعل واجب، أو فعل قربة، فلو لم يكن النذر من القرب ما مدح صاحبه، فهنا قرن بين النذر والنفقة، فإن النفقة يخرجها صاحبها، ولا يبتغي عوضاً في الدنيا، لكن بعض النذور بخلاف ذلك، فإن صاحبه بخيل، يريد أن يقدم نفقة أو عملاً صالحاً، لكن يريد فعلاً أو جزاء عاجلاً، وهذا يسمى نذر المجازاة، كأنه يقول: يا رب أعطيك وتعطيني، أو يا رب إن أعطيتني أعطيتك، مع أن عطاءك وفعلك لك، والله غني عنك،

وفعلك لا يغير في القدر شيئاً، بل قدر الله ماضٍ، فأنت إن تصدقت فلك، وإن صُمت فلك، وإن صليت فلك، وإن لم تفعل فأنت المحروم، لكن الإنسان أحياناً يكون فيه هذا الضعف، ويظن أن الله لا يعطيه حتى يعطيه هو، وهذا كما سيأتي - إن شاء الله - قريباً بيان هذا المعنى.

قوله: (قال ابن كثير: يخبر - تعالى - بأنه عالم... ورجاء موعوده)، هذا النص إلى هنا من كلام ابن كثير، وأما بعده فإنه من كلام الشارح.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

إذا علمت ذلك فهذه النذور الواقعة من عباد القبور وأشباههم لمن يعتقدون فيها نفعاً أو ضرراً، فيتقرب إليه بالنذر؛ ليقضي حاجته أو ليشفع له، كل ذلك شرك في العبادة، وهو شبهه بما ذكر الله عن المشركين في قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦].

روى ابن أبي حاتم في الآية: يعني جعلوا لله جزءاً من الحرث، ولشركائهم ولأوثانهم جزءاً، فما ذهبت به الريح مما سموا لله إلى جزء أوثانهم تركوه، وقالوا: الله عن هذا غني، وما ذهبت به الريح من جزء أوثانهم إلى جزء الله أخذه.

الشرح

يشير رحمه الله إلى ما كان في الجاهلية الأولى، فإنهم كانوا عند إخراج النفقات أو الصدقات يقسمونها قسمين، قسم لله ﷻ، وقسم للأوثان والأصنام، فإذا حدث أن بعض ما جعلوه لله سقط في قسم الأصنام، تركوه، قالوا: الله غني، ولكن الأصنام فقيرة، سبحان الله! كيف تكون فقيرة ويتقربون إليها، ويشركونها مع الله؟! لكن هكذا العقل، وإذا سقط شيء مما جعلوه للأصنام فيما جعلوه لله، أعادوه، وقالوا: إن الأصنام فقيرة محتاجة، فيقول الشارح رحمه الله: هذا شبهه بما يفعله الناس اليوم عند القبور، فإنهم نذروا لهذه القبور، ولهذه الأضرحة، وهذا شبهه بالنذر الذي جعله أهل الجاهلية لأصنامهم، فهذا فعل أهل الجاهلية، وهو شرك يعاقب عليه أصحابه.

قال المؤلف رحمه الله:

وعباد القبور يجعلون لله جزءاً من أموالهم بالنذر والصدقة، وللأموات والطواغيت جزءاً كذلك، وقد نص غير واحد من العلماء على أن النذر لغير الله شرك.

الشرح

النذر فعل مكروه قبل الدخول فيه، لكن صاحبه مُطالب بالفداء به إذا دخل فيه، وأكثر العلماء قالوا: بأن النذر لغير الله شرك، ولكن بعضهم قال بحرّمته، ولم يصرح هل هو شرك أم لا؟

فليس في هذا ما يدل على أنه يقول: إن هذا جائز، وهنا الشارح رحمه الله عاداته سيورد لنا أقوال خمسة من علماء المذاهب، فإن بعض الناس يقول: إن هذه المسائل التي تتكلمون عنها، إنما هي من علماء الحنابلة، فأراد الشارح رحمه الله أن يقول: هذا الكلام ذكره المحققون من شتى المذاهب، فسيأتي بكلام لإمام شافعي، وهو الأذرع رحمه الله، وسيأتي بكلام لقاسم كتبغا، هذا تركي وهو حنفي، وكلام لصنع الله وهو حنفي، وكذلك ابن العربي وهو مالكي، فسيذكر أقوال محققين من شتى المذاهب، يبين أن هذا العمل مُنكر، ولم يتفرّد به علماء الحنابلة.

أحياناً هناك الهوى والعصبية، بعض الناس يريد أن يبرر المنكر بأن هذا إنما أنكره علماء مذهب، وهذا خطأ، فإن علماء المسلمين كلهم علماء دين وعلماء شريعة، ونحن نأخذ منهم جميعاً، فالذي يصيب منهم أخذنا بقوله، ولا نتعصب لأحد منهم، والذي يخطئ لا نأخذ بقوله؛ لأن هدفنا هو الحق

الذي يدعّمه الدليل، أما العالم فلو قال قولاً يخالف الدليل نردّه، فإننا لا نتعبّد الله بأقوال العلماء، إنما نتعبّد الله بالشرع، ولا نقبل قول العالم إلا إذا اعتقدنا أنه هو الحق؛ لأنه فلان من الناس، ولهذا لو اتبعنا أحد العلماء لأنه فلان من الناس فإن هذا يحبط العمل، حتى ولو أصاب هو، نكون مخطئين، كما ذكره ابن تيمية رحمته الله: مَنْ أخذ بقول عالم عصبيةً، فإنه يكون آثمًا، ولو كان العالم محقًّا، فلو أخذت بقول عالم وهو خطأ، وتعتقده صحيحًا، فإنك مأجور ولو كان خطأ، وذلك كله بالنية، فلهذا لا ينبغي أن نتعصب لقول عالم وليس معه دليل، كما مرّ مذهب الإمام أحمد رحمته الله وهو إمام أهل السنة، فعندما قال بوجوب الكفارة في نذر المعصية، وكذلك الأحناف، واستشهدوا بحديث عائشة رضي الله عنها وهو حديث ضعيف، فإننا رأينا أن الراجح في غير كلامه رحمته الله، وهو إمام مذهب، وهو أفضل الأئمة، ونعتقد أنه أعرف الأئمة بالسنة؛ لأنه رحمته الله قد جاء بعدهم، وجمع من السنة ما لم يجمعه مَنْ كان قبله، ولهذا نرى أقواله وفتاواه تتكرر وتتعدد، قد يأتي له في المسألة الواحدة سبعة أقوال؛ لأنه يحرص على اتباع الدليل، فقد يقول اليوم قولاً، وليس عنده فيه دليل، ويأتيه الدليل، فيرجع عن قوله، ومع ذلك ليس كل ما يقوله صوابًا، ليس هناك عالم من علماء المسلمين كل قوله صواب، لو كان كل قوله صواب؛ لوجب علينا متابعتة، وحرّم علينا مخالفتة، وكان مَنْ خالفه آثمًا، وهذا لم يقله أحد من المسلمين، بل قالوا: إن العلماء رأيهم أحسن من رأينا، وفتواهم أقرب إلى الصواب من فتاوانا، وليست فتوى العالم شرعًا، إلا إذا دعمها بالدليل، وكان الدليل صحيحًا، وابن القيم رحمته الله يذكر في (كتاب الروح) في آخره: حتى الصحابي ليس قوله شرعًا، ليس هناك أحد قوله شرع إلا القرآن والسنة، لكن عندما تعصّب الناس للمذاهب، أصبح كل شخص يرى أن مذهبه هو الصحيح

بكامله، وما عداه خطأ بكامله، مع أن المذهب يكون فيه صواب وخطأ؛ لأن العلماء بشر، هذه قاعدة ينبغي أن ندركها جيداً.

وقد يقول بعض علماء المذاهب: الصواب فيما قاله فلان، أو أهل المذهب الفلاني، ولكن متابعة الأصحاب أولى، وهذا كلام خطير، قد عجز عن أن يتخلص عن عصبية المذهبية، وهذا خطأ، نحن لسنا ضد المذاهب، ينبغي أن نتقيد بالمذاهب؛ لأن علماء المذاهب وضعوا القواعد الشرعية من خلال النصوص الشرعية، لكنهم ليسوا معصومين عن الخطأ، فعلى طالب العلم أن يحرص على معرفة المسألة بدليلها، أما العوام فعليهم أن يسألوا مَنْ يثقون في دينه؛ لأنه ليس كل عالم صالحاً للفتوى، قد يكون عالماً ولكن في دينه رقة، لا يراقب الله، وإنما يبحث عن المصلحة، فهذا لا ينبغي لنا أن نسأله، إنما نسأل عَمَّنْ نعرف عنه الخوف من الله، ومراقبة الله ﷻ، فليس كل ما يقوله العالم صواباً، وإنما نتبع العالم لظننا أنه قد أصاب الحق، لكن لو انكشف لنا أن قول العالم فلان خالف الدليل، نَرُدُّه، ولا نشنع عليه، بل نحترمه وندعوه له ونعظمه، ونسأل الله أن يأجره؛ لأن هذا الدين ما بلغنا إلا عن طريقهم، بهم حفظ الله الدين، وشرحوا الدين وجمعوه، ووثقوه، فلهم من الله الأجر والمثوبة، لكن تبقى قضية العصمة، ليست إلا لرُسل الله -صلى الله عليهم وسلم-.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال شيخ الإسلام: وأما ما نذره لغير الله كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوق ليس عليه وفاء ولا كفارة فإن كليهما شرك. والشرك ليس له حرمة، بل عليه أن يستغفر الله من هذا العقد ويقول ما قال النبي ﷺ حيث قال: (من حلف باللات والعزى، فليقل لا إله إلا الله).

الشرح

قول شيخ الإسلام: (وكذلك الناذر للمخلوق، ليس عليه وفاء ولا كفارة)، ابن تيمية رحمه الله يرجح مذهب المالكية والشافعية، أنه لا كفارة عليه، فهو خالف المذهب هنا، لكن هذا التحقيق؛ فإنه رحمه الله عالم محقق، ويقول: إن من نذر نذرًا لغير الله، مثل أن يحلف بغير الله، فكلا الفعلين ليس لهما حرمة أصلاً، يعني النذر لغير الله شرك، والحلف بغير الله شرك، فليس لهذا العقد احترام؛ لأنه أصلاً شرك، وإنما يكفر عن اللفظ المحترم، أما اللفظ الذي ليس محترماً، بل هو شرك، لا يكفر عنه، هذه قاعدته، يقول رحمه الله: (وأما ما نذره لغير الله، كالنذر للأصنام والشمس والقمر والقبور، ونحو ذلك، فهو بمنزلة أن يحلف بغير الله من المخلوقات، والحالف بالمخلوقات، لا وفاء عليه ولا كفارة، وكذلك الناذر للمخلوق، ليس عليه وفاء ولا كفارة)، فقال: لأنهما لفظان ليسا محترمين، بل لفظان منكran، فالذي يحلف بالشمس أو بالقمر أو بأبيه أو باللات أو بالعزى، عليه أن يقول: لا إله إلا الله، وليس عليه أن يكفر؛ لأن هذا اللفظ ليس محترماً.

قوله ﷺ: (مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(١)، هذا

الحديث استشهد به ﷺ على هذه المسألة، أنه مَنْ حَلَفَ بغير الله سواء كان باللات أو بالعزى، أو بأبيه، أو رأس ولده، أو بفلان من الناس، فليقل لا إله إلا الله، فإن بعض الناس قد تعود لسانه هذا الحلف، وهذا حلف شرك لا يجوز، وتمام الحديث: (وَمَنْ قَالَ تَعَالَى أَقَامَرَكَ، فَلْيَتَصَدَّقْ)^(٢)، يعني مَنْ طلب لعب القمار، هو الذي عليه الصدقة كفارة، عليه أن يتصدق مقابل قوله هذا، أما الحلف بغير الله، فإنه شرك لا يستحق الكفارة، فلو قال: تعال أقامرك، فإنه يكون قد طلب فعلاً حراماً، فعليه أن يتصدق، فجعل على الثاني صدقة، ولم يجعل على الأول صدقة، فدلّ على أن الحكمين مختلفان.



(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

قال المؤلف رحمه الله:

وقال أيضاً فيمن نذر للقبور ونحوها دهناً لتنور به ويقول إنها تقبل النذر كما يقول بعض الضالين: فهذا النذر معصية باتفاق العلماء لا يجوز الوفاء به، وكذلك إذا نذر مالا من النقد أو غيره للسدنة، أو المجاورين العاكفين بتلك البقعة، فإن هؤلاء السدنة فيهم شبه من السدنة التي كانت للآلات والعزى ومناة، يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله، والمجاورون هناك فيهم شبه من العاكفين الذين قال فيهم إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢]، والذين اجتاز بهم موسى عليه السلام، وقوله تعالى: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَءِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ ۖ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

فالنذر لأولئك السدنة والمجاورين في هذه البقاع التي لا فضل في الشريعة في المجاورة فيها نذر معصية، وفيه شبه من النذر لسدنة الصلبان المجاورين عندها، أو لسدنة الأبدال التي في الهند والمجاورين عندها.

ثم هذا المال إذا صرفه في جنس تلك العبادة من المشروع مثل أن يصرفه في عمارة المساجد أو للصالحين من فقراء المسلمين، يستعينون بالمال على عبادة الله كان حسناً، وقد تقدم كلام ابن القيم في قوله: (ويقولون: إنها تقبل النذر)، أي تقبل العبادة من دون الله فإن النذر عبادة إلى آخره.

الشرح

يقول رحمه الله: لو أن هذا المال أنفق على مَنْ كان يخدم المساجد التي هي بيوت الله ﷻ، والله أذن أن تُرفع، فليس هناك إذن برفع أماكن للعبادة غير

المساجد، فالله أذن في رفعها، وأما غيرها، فإنها لم يُؤذَن في رفعها؛ لأن العبادات وأماكن العبادات توقيفية، فلا يجوز أن نبني مكاناً نعبد الله فيه إلا بإذنه ﷻ، فهنا لم يأذن الله في إقامة الأضرحة والمشاهد، فلا يجوز لنا أن ندعمها بالمال، ولا أن نتصدق على مَنْ كان عندها، بل هذه ينبغي أن تهدم؛ لأنها بيوت لم يأذن الله في قيامها، فهكذا يقول ﷺ، الأولى بها هدمها، ليس دعمها بالمال، فذكر الشارح قول أحد علماء الحنابلة، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ، وسيذكر أقوال علماء من المذاهب الأخرى.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال الإمام الأذرعي في شرح منهاج النووي: وأما النذر للمشاهد التي بنيت على قبر ولي أو شيخ أو على اسم من حلها من الأولياء، أو تردد في تلك البقعة من الأنبياء والصالحين، فإن قصد الناذر بذلك وهو الغالب أو الواقع من قصود العاقل في تعظيم البقعة والمشهد والزاوية، أو تعظيم من دفن بها، أو نسبت إليه، أو بنيت على اسمه، فهذا النذر باطل غير منعقد، فإن معتقدهم أن لهذه الأماكن خصوصيات لأنفسها، ويرون أنها مما يدفع به البلاء، ويستجلب به النعماء، ويستشفى بالنذر لها من الأدواء.

الشرح

قوله: (وقال الإمام الأذرعي)، هذا أحد علماء القرن السابع، واسمه أحمد بن حمدان شهاب الدين الأذرعي رحمته الله، وولد بأذرعات، ونُسب إليها، فقيه شافعي، قال شارح: (قال الإمام الأذرعي في شرح منهاج النووي)، وفي كتاب فتح المجيد (قال الرافعي في شرح المنهاج)، وكذلك في قرة العيون، وكلا الكتابين لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، حفيد المجدد محمد بن عبد الوهاب رحمته الله، الرافعي مات قبل النووي، فكيف يشرح كتابه! وليس له كتاب يُسمى شرح المنهاج، والأذرعي مات بعد النووي، وله كتاب في شرح المنهاج، والمنهاج هذا اسم لكتابين ليحيى بن شرف الدين النووي رحمته الله، المنهاج في شرح مسلم بن الحجاج، هذا شرح الحديث، وكتاب منهاج الطالبين في الفقه، فالمقصود بهذا الكتاب هو شرح منهاج الطالبين، والأذرعي رحمته الله له كتابان في شرح منهاج النووي، كتاب مطول، وكتاب مختصر، فالصحيح أنه الأذرعي وليس الرافعي، فإن الأذرعي هذا توفي عام سبعمائة

وثلاثة وثمانين للهجرة، فقيه شافعي، فهو المقصود، وما وقع في فتح المجيد لا شك أنه وهم، إما من الناسخ، فإنه ربما لم يستطع أن يقرأ الأذرعى فقرأها الرافعي، أو أنه وهم من المؤلف رحمته الله، ولكن الشيخ سليمان لا شك أنه أقوى من حيث الناحية العلمية، وكتاب فتح المجيد مختصر لكتاب التيسير، فالصحيح أنه الأذرعى وليس الرافعي.

هذا كلام الأذرعى رحمته الله وهو يشرح حال من يعيشون حول القبور؛ فإنهم يعتقدون فيها اعتقادات باطلة، ولهذا يتقربون إليها بهذه النذور، فلا يجوز لنا أن نقويهم بإعطائهم المال؛ لأن هذا يقوي هذه البدع والمنكرات، والقبور لا ينبغي أن يكون عليها مساجد، ولا ينبغي أن يكون في المساجد قبور، والرسول صلوات الله عليه لعن اليهود والنصارى، قال: (لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما صنعوا)^(١)، فلا ينبغي لنا أن نقوي الأماكن التي عليها قبور.

وهو يتحدث عن بعض ما يحدث في بلاد المسلمين من تعظيم للقبور، أو للبقعة المدفون فيها ذلك الشخص، وبعض الناس ينذر للولي أو للبقعة، أنه إن شفي مريض، فإنني أذبح في هذا المكان كذا وكذا من الذبائح، أو أعطي كذا وكذا من الزيوت، كان يعطي الزيت؛ لإيقاد السرج، مثل الكيروسين أو البنزين في العصر الحاضر، فكان الزيت هو عن طريقه يشعل في المصابيح، فيقول رحمته الله: هذا النذر باطل بالإجماع؛ لأنه نذر معصية، ومرّ حديث: أن من

(١) سبق تخريجه.

نذر طاعةً لله، فوجب عليه أن يفي بنذره، ومَن نذر معصية، فلا يجوز له أن يفي بنذره.

قال المؤلف رحمه الله:

حتى إنهم يندرون لبعض الأحجار لما قيل إنه جلس إليها أو استند إليها عبد صالح، ويندرون لبعض القبور السرج والشموع والزيت، ويقولون: القبر الفلاني أو المكان الفلاني يقبل النذر، يعنون بذلك أنه يحصل به الغرض المأمول من شفاء مريض، وقدم غائب، وسلامة مال، وغير ذلك من أنواع نذر المجازاة، فهذا النذر على هذا الوجه باطل لا شك فيه، بل نذر الزيت والشمع ونحوهما للقبور باطل مطلقاً، من ذلك نذر الشموع الكثيرة العظيمة وغيرها لقبر الخليل عليه السلام، ولقبر غيره من الأنبياء والأولياء، فإن الناذر لا يقصد بذلك إلا الإيقاد على القبر تبركاً وتعظيماً ظاناً أن ذلك قربة، فهذا مما لا ريب في بطلانه، والإيقاد المذكور محرم، سواء انتفع به هناك منتفع أم لا، إلى آخر كلامه.

الشرح

يشير رحمه الله إلى نوع من أنواع النذور، فإن النذور على سبعة أقسام، القسم الأول: نذر اللجاج، نذر اللجاج لا يقصد به صاحبه القربة، ولا النذر في حد ذاته، إنما يكون بين شخصين خصومة أو خلاف، فيدفعه الغضب لأن يقول: إن حدث كذا فمالي كله نذر، أو علي كذا، نذر اللجاج يرى جمهور العلماء إنه لا يلزمه الوفاء؛ لأنه لم يقصد به القربة، وإنما قصد به إما الامتناع عن فعل، أو أداء فعل معين، وعليه الكفارة.

النذر الثاني: نذر الطاعة، ونذر الطاعة على ثلاثة أنواع، الأول: نذر المجازاة، يعني أن الشخص يقول: يا رب إن شفي مريض، فلك علي أن أصوم خمسة أيام، يعني هناك فعل وجزاؤه، فهو يقول: يا رب إن فعلت كذا، أفعل كذا، والنذر كله من الطاعات مكروه في الحقيقة؛ لأنه عليه محاذير، فنذر

المجازاة أن ينذر الشخص نذرًا مرتبطًا بحدوث فعل، إما حدوث فعل محبوب، أو رفع أمر مكروه أو دفعه، لكن إن نذر، وجب عليه الوفاء، فهذا النذر الأول من نذور الطاعة، الثاني منها: نذر غير محدد، نذر مطلق، كأن يقول في بعض جلساته: لله علي أن أصوم كل يوم إثنين، هذا يلزمه، أو مَنْ يرى من العلماء أن عليه نذرًا مطلقًا، لم يحدد، يعني لا صيام، ولا حج، ولا صدقة، ولا شيء، هذا قال العلماء عليه كذلك كفارة، يكفر؛ لأنه ما حدد نوعية العبادة، الثالث منها: أن ينذر نذرًا ليس له أصل في وجوب الشرع، فلو نذر صلاة، ففي الشرع أصل وجوبها، ولو نذر حجًا، ففي الشرع أصل وجوبه، وأما لو نذر اعتكافًا، فليس في الشرع اعتكاف واجب، إلا اعتكاف النذر، فأبو حنيفة رحمته الله يرى أن النذر الذي ليس له أصل في الوجوب، لا ينعقد، وأن على صاحبه الكفارة، لكن جمهور العلماء قالوا: بل ينعقد، إذا التزم بأمر، فإنه يلزمه أن يفي بنذره، فهذه الأنواع الثلاثة في نذر الطاعة.

النذر الثالث: نذر الواجب، أن ينذر أن يصلي الفروض الخمسة في أوقاتها، فهذا ما أتى بشيء جديد، لكن التزم بأن يؤدي الصلوات، هذا التزام جديد، فهذا يلزمه.

النذر الرابع: نذر المستحب، كأن ينذر أمرًا مستحبًا في الشرع، كذلك يلزمه.

النذر الخامس: نذر المعصية، فلو نذر معصية إن حدث له فعل، فلا يجوز له الوفاء، بل إما أن يكفر على مذهب أبي حنيفة والإمام أحمد رحمتهما الله، وإما أن لا يكفر على مذهب الجمهور، وهو الراجح؛ لأن الحديث لم يذكر في المعصية كفارة معينة، والحديث الدال عليها حديث ضعيف؛ لأن في سنده شخصًا متروكًا.

النذر السادس: نذر المستحيل، كأن ينذر أن يصلي على القمر أو على المريخ، أو أن يصوم اليوم الفائت بالأمس، هذا نذر مستحيل، فمن العلماء من يرى أن عليه الكفارة في مثل هذا النذر، وفي كل نذر يعجز عنه، فهذه أنواع النذر.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال الشيخ قاسم الحنفي في شرح درر البحار: النذر الذي ينذره أكثر العوام على ما هو مشاهد، كأن يكون للإنسان غائب أو مريض أو له حاجة ضرورية، فيأتي إلى بعض الصلحاء ويجعل على رأسه سترة، ويقول: ياسيدي فلان إن رد الله غائبي، أو عوفي مريضني أو قضيت حاجتي، فلك من الذهب كذا، أو من الفضة كذا، أو من الطعام كذا، أو من الماء ومن الشمع والزيت كذا.

فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه، منها: أنه نذر لمخلوق والنذر للمخلوق لا يجوز؛ لأنه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق، ومنها: أن المنذور له ميت، والميت لا يملك، ومنها: أنه ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاد ذلك كفر، إلى أن قال: إذا علمت هذا فما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت وغيرها وينقل إلى ضرائح الأولياء تقرباً إليهم فحرام بإجماع المسلمين، نقله عنه ابن نجيم في البحر الرائق في آخر كتاب الصوم، ومنه نقله المرشدي أيضاً في تذكروته، ونقله غيرهما عنه وزاد، وقد ابتلي الناس بهذا لاسيما في مولد أحمد البدوي.

الشرح

قوله: (وقال الشيخ قاسم الحنفي)، الشارح رحمه الله يحصر على أن يورد الاستدلال من أقول علماء المذاهب المختلفة؛ لأن بعض الناس يقول أن هذه الأحكام إنما تصدر من أهل مذهب واحد، وهم الحنابلة، بحكم أن الشيخ محمد رحمه الله كان حنبلياً، فالشارح رحمه الله يورد أقوال العلماء المحققين من المذاهب، فبعد أن أورد كلام ابن تيمية وابن القيم وهما حنبيان، أورد قول الأذرعى، والنووي، وهما شافعيان، فإنه أورد كلام النووي وشرحه الأذرعى،

والآن يورد كلام أحد علماء الأحناف، ثم سيأتي بقول لأحد علماء المالكية، فالمسألة ليس قضية مذهبية، وإنما هي قضية علم، تقوم على الدليل عند علماء الإسلام، والمسلم لا ينبغي له أن يتعصب لمذهب معين، إن لم يكن له دليل يقوّي ذلك المذهب؛ لأن المسلم إنما يعبد الله ﷻ باعتقاد أن ذلك شرع الله، لا باعتقاد أنه قول فلان من الناس، فيكون هدفه ومقصده أن يعمل بما في كتاب الله ﷻ وسُنة رسوله ﷺ، لا يكون هدفه البحث عن المذهب، فإن الإنسان مُطالب بأن يعمل بما أنزله الله، إن كان المذهب خالف الدليل؛ لأنه ليس أحد في علماء المسلمين معصومًا من الخطأ، والعلماء قد بينوا أخطاء بعضهم البعض، ما من عالم إلا وقد خالف بعض الأدلة بدون استثناء، ليس هناك عالم لم يخطئ؛ لأنه بشر، ومن طبيعة البشر الخطأ، فلو كان هناك عالم معصوم؛ لوجب اتباعه، وحُرِّم علينا أن نخالفه، لكن لم يقل أحد من عهد الصحابة إلى اليوم أن العالم فلانًا لا يخطئ؛ لأنه إذا كان العالم لا يخطئ، فإنه يكون في منزلة الرسول ﷺ، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين، حتى الصحابة أنفسهم رضي الله عنهم قد يخطئون، ولهذا نرى الصحابة لهم أقوال كثيرة، بضعها ينقض بعضها، وبعضها يخالف بعضًا؛ لأنهم ليسوا معصومين من الخطأ، لكن لا شك أن الصحابة رضي الله عنهم أعلم منا بدين الله، وأشد إصابة من إصابة المتأخرين.

وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله: تفسير الصحابي أصوب من غيره، يعني كلاهما قد يكونان صوابين، لكن تفسير الصحابي أصوب، لكن أحيانًا عند التأمل قد لا يكون تفسير الصحابي مناسبًا لسياق الآية، مثلاً: في قوله تعالى: ﴿بَلْ قَدِرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوِّىَ بَنَانَهُ﴾ ﴿٤﴾ [القيامة: ٤]، هذه الآية جاءت في عرض الآخرة، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَعَ عَظَامُهُ﴾ ﴿٣﴾ [القيامة: ٣]، وهذا الحسبان يتعلق بالموت،

وما بعد الموت، فتقول الآية: ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ﴾، أي بلى، نحن في إعادتها قادرين، ﴿عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ﴾، ليس فقط على الإعادة الإجمالية، بل نسوي أدق ما فيه، وفي العصر الحاضر اكتشف العلماء أن البنان -التي هي أطراف الأصابع- أن فيها تعاريج خاصة لكل إنسان ممّن خلقه الله بصمة لا تتفق مع غيره؛ لأن القرآن الكريم خطاب للبشرية إلى قيام الساعة، وسيبقى في القرآن معانٍ لا يكشفها جيل واحد، بل كل جيل يرى في هذا الكتاب ما يدل على أنه كلام الله، فعندما اكتشف العلماء المعاصرون هذه الحقيقة، فإنه يقع في النفس أن هذه الآية أشارت إليها، ولا نجزم؛ لأن الجزم بمعنى الآية لا ينبغي؛ لأن الإنسان قد يخطئ في الاستدلال، لكن الغالب الراجح أن الآية أشارت إلى هذا.

لكن وردَ عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن كثير من التابعين أنهم يقولون: أن الله ﷻ يهدد الإنسان، فليس معناه: أنني سأعيدك، بل يهدده في حياته الدنيا، ويقول: نحن قادرون على أن نغير خلقك، وأن نجعل يدك كخف البعير، أو كحافر الحمار أو الدابة، والإنسان لو أصبح يده كخف البعير تعطلت حياته مطلقاً، ولم يستطع أن يعمل شيئاً، فلو أن يد الإنسان كخف البعير، كيف يمارس حياته؟ فابن عباس رضي الله عنهما، وكثير من التابعين، يقولون: أن الآية جاءت تهديداً، ليست حديثاً عن قدرة الله في الآخرة، إنما عن قدرة الله في الدنيا، لا شك أن هذا المعنى جميل من ابن عباس رضي الله عنهما، لكن عندما نتأمل سياق الآية وهي تتحدث عن قدرة الله في إعادة الإنسان؛ لأن المشركين اعتقادهم عدم قدرة الله على الإعادة، كما يقول: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ﴾، إما أن يكون الإنسان أحد الجاهلين في قريش، أو أي إنسان كافر، ﴿أَلَنْ يَجْمَعَ عِظَامُهُ﴾، قال: ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ﴾، ليس فقط على جمعها، بل على إعادتها كما كانت، ولهذا نرى الزجاج رحمته الله

وهو من علماء اللغة، يقول: الحديث عن الآخرة، وليس عن الدنيا، يقول: إن الله يقول: ﴿بَلَىٰ قَدَرِينَ عَلَىٰ أَن تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ﴾ ﴿٤﴾ [القيامة: ٤]، بلى قادرين على أن نعيد بنانه، أي العظام الدقيقة.

فقد يقول الصحابي قولاً، لكن لا يكون هو الصواب في حقيقة الأمر، وإن كنا لا نُخطئُ الصحابي، فالذي يظهر لنا في هذه الآية عندما رأينا ما حدث في العصر الحاضر من كشوفات أنها في ذكر البنان؛ لأن البنان في اللغة العربية أطراف الأصابع، والأصبع فيها تعاريج خاصة، فإذا مسح الله هذه التعاريج، ولم يجعلها كما كانت، كان نقصاً في الخلق، لكن إعادتها كما كانت تدل على قدرة الله ﷻ، فالشاهد أن الصحابة رضي الله عنهم ليسوا معصومين كما تقول النصارى عن حوارى عيسى أنهم معصومون، لكن لا شك أن الصحابي علمه وفهمه باللغة، وتربية الرسول ﷺ له، والقرآن تنزل فيهم يربيههم، ويتابع أحداثهم وحركاتهم، ويقومها، لا شك أنهم أعلم منا، وأفهم منا، وأخلص منا، وأتقى الله منا، فقول الصحابي أحسن من قول من بعده من التابعين، ولهذا العلماء يعظمون أقوال الصحابة رضي الله عنهم، فإذا لم يختلف الصحابة رضي الله عنهم في قول، أخذوا به، وإذا اختلف الصحابة، حاولوا أن يختاروا القول الأرجح، أو الأقرب إلى الدليل.

فالشاهد أن العلماء المحققين جميعهم متفقون على حرمة النذر لغير الله، وأنه إما أن يكون باطلاً، وإما أن يكون شرکاً، والشارح أتى بنماذج من أقوال العلماء في هذه المسألة.

قوله: (فهذا النذر باطل بالإجماع لوجوه..)، أي يقول قاسم الحنفي رحمه الله أن النذر هذا باطل بالإجماع لعدة أسباب.

للأول: أن النذر عبادة، والعبادة حق الله ﷻ، ولا يجوز أن يصرف لغير الله.

للثاني: أن الميت لا يملك، وإنما سيأخذه من حوله من السدنة عند القبر.

لثالث: أنه يعتقد أن هذا الميت قادر على أن يفعل مع الله ﷻ، وهذا -

نعوذ بالله - كفر وشرك، فهذا النوع من النذر باطل بالإجماع.

وقوله: (وقد ابتلي الناس بهذا، لا سيما في مولد أحمد البدوي)، هذا قبر

يوجد في بلاد مصر، وهو من قديم الزمان، وهذا الشخص ترجمته عجيبة،

وحياته عجيبة، ومع ذلك يُسمى من الأولياء، ونأتي بترجمة له من كتب

المعظمين له، أولاً: اسمه أحمد بن علي بن إبراهيم البدوي، أبوه أصلاً كان

من الشام، ثم سكن المغرب، فولد له ابنه أحمد في فاس، ونشأ بها، وحفظ

القرآن، - ونحن نشك في هذا الكلام -، وقرأ شيئاً من فقه الشافعي، وحج به

أبوه وبأخوته، وأقاموا بمكة، فتوفي أبوه ودُفِنَ في مكة، وعُرفَ بالبدوي؛ لأنه

كان يلزم اللثام، يعني طوال حياته متلثم، لا يُرى وجهه كاملاً، ولم يتزوج

قط، وقال المناوي: وهو من كبار الصوفية، كان يمكث أربعين يوماً لا يأكل

ولا يشرب ولا ينام، وأكثر أوقاته شاخص ببصره إلى السماء، وعيناه

كالجمرتين، ثم سمع هاتفاً يقول ثلاثاً: قُم، واطلب مطلع الشمس، فإذا

وصلته، فاطلب مغربها، وسِر إلى طنطة -يعني طنطا في مصر-، فإن فيها

مقامك أيها الفتى، فسار إلى العراق، هذا مشرق الشمس في العراق، فتلقيه

العارفان الكيلاني والرفاعي، -والكيلاني مات قبله بمائة سنة، والرفاعي قبله

بمائة سنة-، لكن جاء يتلقاه أرواحهما، أي بروحانيتهما، فقالا: يا أحمد

مفاتيح العراق والهند واليمن والمشرق والمغرب بيدنا، فاختر ما شئت، فقال:

لا آخذ المفاتيح إلا من الفتاح الذي أعطاكم، الذي هو الله، يعني قالوا: نحن

بيدنا مفاتيح الأرض كلها، فاختر ما شئت نعطيك بعضها، قال: لا آخذ المفتاح

إلا من الفتح، ثم رحل إلى مصر، فتلَقَّاه الظاهر بيبرس بعسكره وأكرمه وعظَّمه، فأقام بطنطة على سطح دار، لا يفارقه ليلاً ولا نهاراً اثنتي عشرة سنة، وإذا عرض له حال صاح صياحاً عظيماً، - ما كان يصلي طوال حياته -.

ومن كراماته قصة امرأة، أن ولدها أُسرَ، أسره الأفرنج، فلاذت به، فأحضره في قيوده من السجن، إذا به بين يديها بسلاسله، ومنها: أنه اجتمع مع ابن دقيق العيد العالم المشهور حديثاً وفقهاً وعبادةً وزهداً، فقال ابن دقيق العيد: إنك لا تصلي، وما هذا من سنن الصالحين، فقال: اسكت، وإلا غبرت دقيقك، ودفعه بيده، فإذا هو بجزيرة عظيمة جدًّا، فضاق خاطره، حتى كاد أن يهلك، فرأى الخضر، فقال: لا بأس عليك، إن مثل البدوي لا يُعترض عليه، لكن اذهب إلى هذه القبة وقف ببابها، فإنه يأتي عند دخول وقت العصر، ليصلي بالناس، يعني ما كان يصلي أمام الناس، يصلي بمحل بعيد، يصلي إماماً، فتعلّق بأذياله لعله يعفو عنك، ففعل، فوقف حتى جاء البدوي فتعلق بملابسه، فدفعه وإذا به على باب بيته، هذا كلام المؤرخين والمترجمين من الصوفية؛ لأنهم يقولون: أن الولي أنه وإن كان لا يصلي أمامكم، لكن يصلي في محل آخر، هذا كذب، وابن دقيق العيد رحمته الله عالم من علماء المسلمين معروف بعلمه وزهده، وقد أنكر عليه أنه لا يصلي.

ويذكر بعض الاخوة في قصة معاصرة: أن شخصاً ممَّن يدَّعي الولاية، يوجد في بعض البلدان الإسلامية كان يسخر بمَن حوله بطرق عجيبة، منها: أنه يبعث بفاكهة يدفنها في بعض الصحراء، يعني يرسل بعض مريديه يدفن فيها فاكهة، ثم إذا ذهبوا إلى هناك، جلسوا حول المكان، فقال: ماذا تريدون من الفاكهة؟ فإن دفنوا مثلاً برتقالاً، قال أحد الذين دفن: برتقالاً، فيقول: أغمضوا عينكم، فيغمضون عينهم، فيبحث ويخرج البرتقال، وهكذا مرة موز، ومرة

برتقال، ومرة تفاح، وبعض الطلاب عرف الحيلة، فجاء بعد الفجر في هذا المكان البعيد يراقبه، فجاء الطلاب ودفنوا الفاكهة، وبعد أن ذهبوا، جاء إليه وأخرج الفاكهة ودفنه بالتراب، ثم جاؤوا في العصر، وجلسوا في المكان، فقال: ماذا تريدون؟ قالوا: كذا، فقال: أغمضوا عينكم، فأغمضوا عينهم، فحفر.. وحفر.. ولكن ما وجد، عرف أن أحد الأشخاص قد سرقها، فرجع التراب قال: افتحوا عينكم، ففتحوها، قال: فيكم رجل عاصٍ، يعني المعصية بشؤمها ما استطعنا أن نجد هذه الفاكهة، ويقول هذا الأخ: هذا الشخص كان يقود سيارة فصدم شخصًا، فنزل من السيارة كأنه مثل السكران، فأخذه الجنود، وذهبوا به إلى المستشفى، ومدير المستشفى كان من أتباعه، عندما رآه انزعج فنزل مسرعًا، فأخذ بيد الشيخ، ما لكم؟ قالوا: هذا صدم شخصًا، ونريد أن نكشف عليه حالته، قال: دعوه، قالوا: الشخص صاحب السيارة المتضرر، قال: كم قيمة السيارة؟ قالوا: كذا، قال: هذا شيك وأخرجه، فسأل الشيخ، قال: كنت أصلي حول الكعبة، وما كنت أدري عن نفسي، حتى صدمت السيارة التي أمامي، فهذا الكلام الفارغ لا ينطلي على إنسان عاقل، لكن إذا دخلت العقيدة الفاسدة في القلب، استطاعت أن تجعل صاحبها يقتنع بكل شيء، كل ما حوله وإن كان ضده لا يقتنع به؛ لأن الفساد إذا حلَّ بالقلب، صاحبه يقبل كل شيء.

فالشاهد أن هذا المترجم يقول: أنه دفع ابن دقيق العيد إلى جزيرة بعيدة عندما أنكر عليه أنه لا يصلي؛ لأنه في الحقيقة يصلي، ولكن يصلي إمامًا في الجزيرة البعيدة ليس فيها أحد يصلي بالناس، وهو على ظهر البيت اثنتي عشرة سنة ما نزل من ظهر البيت، يأكل ويشرب ويبول في محل واحد، ولا يصلي، وهذا وُجِدَ في كثير ممن يُسمون بالأولياء في الصوفية، من يحتك بهم يرى عجبًا، بعضهم يبقى سنوات طويلة لا يغتسل بالماء، وترى عليه من

القذارات ما الله به عليم، ويأتي الناس يتبركون به، ويتمسحون به، ويعتقدون فيه الولاية، ويذكر بعض من يعيش في مكة والمدينة أنه كان هناك من هذه النوعية كثير، كان كثير من هؤلاء الناس يمشون في الشوارع، والناس يأتون بأطفالهم حتى يبرك عليهم، وهم لا يصلون، ولا يغتسلون، ولا يتوضؤون، هكذا الجهل، هل هناك نموذج أرفع وأعلى وأشرف من نبينا ﷺ؟ هو القدوة، فمن أين جاءت هذه الأفكار والآراء العجيبة؟ دخلت من أعداء الإسلام، يقول بعض الأخوة في بعض البلدان الإسلامية: يدخل بعض النصارى في الإسلام، ويأتون وهم كاذبون، ويأتون إلى بعض المقابر ويزعمون أن فيها ولياً، ويتبركون بهذا القبر، حتى يوهموا الناس ذلك، فيقيموا عليه قبة، وفي الحقيقة أنهم كاذبون، إنما دخلوا فيه لإفساد عقائد المسلمين، وإلا فلو أن المسلم يتعامل من منطلق الكتاب والسنة، وما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم، وسلف الأمة، ما وقع في هذا الخطأ الكبير، لكن هذا من الجهل بهذا الدين.

ويقول في ترجمة البدوي: ومات سنة ستمائة وخمس وسبعين للهجرة، ودُفِنَ بطنطا، وجعلوا على قبرة مقاماً، واشتهرت كراماته، وكثرت النذور له، وحدث بعد مدة عمل المولد، وصار يُقصد من بلاد بعيدة، وقام بعض العلماء والأمرء في عصره بإبطاله، أرادوا أن يبطلوا هذا الميلاد، لكن لم يستطيعوا، فلم يتهياً لهم ذلك إلا في سنة واحدة، وأنكر عليه ابن اللبان، الذي رتب صحيح ابن حبان، ووقع في البدوي، فسلب القرآن والعلم، يعني نسي القرآن والعلم من قلبه، فصار يستغيث بالأولياء، حتى أغاثه ياقوت العرشي، وشفع فيه، ثم أعاد له القرآن والعلم كما كان سابقاً، هذا يذكره المترجمون وهم كاذبون، ونرى المترجمين كل طائفة تترجم لرئيسها أو زعيمها بترجمة غريبة، كلام لا يصدقه إنسان عاقل، فكل طائفة تقوي مذهبها الرفاعية، والنقشبندية،

والجبلانية، والقادرية، والبدوية، وبعض العلماء أورد أكثر من مائة وخمسين طائفة صوفية، كل طائفة لها طريقة، بل في الطريقة التيجانية، وهي طريقة متمكنة في إفريقيا، أنه ببركة هذه الطائفة لو زنى رجل من خارج الطائفة بامرأة من الطائفة دخل الجنة، ببركة احتكاكه بها، ولو كان زنى، مَنْ يقرأ يرى عجباً، ويقولون: أن يقرأ صلاة الفاتح - وهي ورد عندهم - مرة واحدة، خير من أن يقرأ القرآن ستمائة مرة، وكلام من مثل هذا كلام الكفر كثير.

والآن الطوائف متمكنة في بلاد المسلمين، وهي من أسباب انحطاط المسلمين؛ لأنهم يدعون إلى تقديس الأشخاص، وإلى ترك العمل الدنيوي، حتى إنهم يقولون: إن الآخرة لنا، والدنيا للكفار، وما أحد قسم الدنيا للكفار وأعطانا الآخرة، الدنيا والآخرة لنا، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، هي لكم، الدنيا والآخرة للمؤمن، ولا ينبغي أن يترك ما للمؤمن للكافر يستعين به على حربك ومقاومتك، لكن لما جهل المسلمون هذا المعنى، وظنوا أن الصوفية هي الطرق الصحيحة، ترى بلاد المسلمين مملوءة من هذه الطرق التي سببها الجهل بدين الله ﷺ.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال الشيخ صنع الله الحلبي الحنفي في الرد على من أجاز الذبح والنذر للأولياء، وأثبت الأجر في ذلك: فهذا الذبح والنذر إن كان على اسم فلان وفلان فهو لغير الله فيكون باطلاً، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [١١٢] لَا شَرِيكَ لَهُ، [الأنعام: ١٦٤، ١٦٣]، أي صلاتي وذبحي لله، كما فسر به قوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].

وفي الحديث: (لا نذر في معصية الله) رواه أبو داود وغيره، والنذر لغير الله إشراك مع الله، إلى أن قال: فالنذر لغير الله كالذبح لغيره.

وقال الفقهاء: خمسة لغير الله شرك، الركوع والسجود والنذر والذبح واليمين، قال: والحاصل أن النذر لغير الله فجور، فمن أين تحصل لهم الأجور؟ انتهى ملخصاً.

الشرح

هذا نموذج من كلام الأحناف، وفي الحقيقة هم من أشد الناس في مقاومة البدع، وخاصة مواقف الأحناف من الرافضة أشد مواقف، لكنهم لم يستطيعوا أن يغيروا؛ لأن البدع كانت أوسع من قدرتهم.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال القاضي أبو بكر بن العربي المالكي: قد نهى عن النذر، وندب إلى الدعاء، والسبب فيه: أن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله تعالى والتضرع له، وهذا بخلاف النذر فإن فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول، وترك العمل إلى حين الضرورة.

فقد نص أبو بكر على أن الدعاء والنذر عبادتان، ولا يمتري مسلم أن من عبد غير الله فقد أشرك ولكن كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَغْنِي الْآيَاتُ وَالنَّذْرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١].

الشرح

هذا نموذج آخر من كلام العلماء على حرمة النذر لغير الله، وأنه نذر معصية أو شرك، لا يجوز في الحقيقة أن يعقد أصلاً، ولا يجوز الوفاء به، والآن يذكر القول الأخير من أقوال أئمة المذاهب، وهو قول القاضي أبي بكر بن العربي رحمه الله، وهو يقول: إن النذر والدعاء كلاهما عملان، أحدهما مشروع في الأصل، والثاني مشروع الوفاء به بعد الدخول فيه، لكن قال النذر مكروه؛ لأن الشخص يعلق العبادة بالفعل، وقد لا يحدث، فكأنه يقول يا رب لا أعبدك حتى يحدث كذا، فإن لم يحدث ما عبدتك، لكن في الدعاء تدعو الله عز وجل، وتتضرع إليه قبل حصول ذلك الحدث، أو قبل ارتفاعه، فالدعاء حاصل قبلها وبعدها، لكن النذر لا يحصل إلا إذا حصل ذلك الشيء الذي علق به نذره.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال: وفي الصحيح عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه).

ش قوله (في الصحيح) أي صحيح البخاري، قوله (عن عائشة)، هي أم المؤمنين وزوج النبي ﷺ، وبنت أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، تزوجها النبي ﷺ وهي بنت سبع سنين، ودخل بها وهي بنت تسع سنين، وهي أفقه النساء مطلقاً، وأفضل أزواج النبي ﷺ، إلا خديجة ففيهما خلاف كثير، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح، قاله الحافظ.

الشَّرح

قوله ﷺ: (مَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيَطِيعْهُ)^(١)، هذا الحديث في صحيح البخاري، فهو من أصح الأحاديث.

الشارح رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَعَوَّدَ أَنْ يَرْجُمَ لِبَعْضِ الْأَعْلَامِ فِي الْأَحَادِيثِ، أَوِ الْآثَارِ، أَوِ الْأَقْوَالِ، وَهَذِهِ تَرْجُمَةٌ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَهِيَ تَرْجُمَةٌ مُخْتَصِرَةٌ، وَإِلَّا فَإِنْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا لَهَا تَرْجُمَةٌ مَطْوَلَةٌ فِي كِتَابِ التَّرَاجِمِ، وَهِيَ مِنْ أَفْقِهِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا، وَلَهَا أَكْثَرُ مِنْ أَلْفِي حَدِيثٍ، رَوَاهَا عَنْهَا أَصْحَابُ السُّنَنِ وَالصَّحَاحُ وَالْمَسَانِيدُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا عَدَدٌ كَبِيرٌ يَدُلُّ عَلَى حِفْظِهَا رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَالنَّبِيُّ ﷺ عِنْدَمَا تَزَوَّجَ تِسْعًا مِنَ النِّسَاءِ، أَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ يُنْقَلَ الدِّينَ نَقْلًا

(١) سبق تخريجه.

متواتراً، فينقله رجال كثيرون، وما يتعلق بأحكام النساء، ينقله نساء كثيرات، فلو لم يكن معه إلا امرأة واحدة، ما استطاعت أن تنقل حياته الداخلية بكاملها؛ لأن النساء يختلفن من امرأة إلى أخرى، وأحوال النساء تختلف من امرأة إلى أخرى، فإذا تعددت النساء في بيت النبوة، وكُنَّ راويات لأحاديث رسول الله ﷺ وأفعاله وحركاته الداخلية، فإن ذلك يكون أقوى لحفظ الحياة الداخلية، فإن نبينا حياته الظاهرية ينقلها الرجال، وحياته الداخلية ينقلها النساء، فكلتا حياتيه مكشوفة لنا، لكن مَنْ مِنَ الناس يرضى أن تنقل حياته الداخلية؟ لأن هناك فيه أخطاء داخلية ونقص وضعف وعجز، ما يحب أن تنقل حياته كلها، مهما كان علم الإنسان ودينه، ولكن الرسول ﷺ حياته كمال، كلها دين واستقامة ونظافة وطهر، فحياته الداخلية تنقل بكاملها، حتى في إتيانه أهله، يعني ليس في حياة رسول الله ﷺ سر؛ لأنه تشريع، فعائشة رضي الله عنها كانت أحب الناس إلى رسول الله ﷺ، وقد سأل عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه النبي ﷺ: (مَنْ أحب الناس إليك يا رسول الله؟ قال: عائشة، قال: من الرجال؟ قال: أبوها)^(١)، فعائشة أحب نساء النبي ﷺ إليه ﷺ، وقد أودى فيها، وقد حدث له من الأذى أشياء كثيرة، من أبرزها أنه أودى في شرفها، فأشاع الناس عنها الفاحشة، وبقي رسول الله ﷺ شهراً كاملاً مع هذه المشكلة، يسمع الناس يتكلمون فيها، ولا يمد يده ﷺ، ولا يقتل إنساناً، ولا يسجن شخصاً، ولا يضرب أحداً، ينتظر حكم الله، فدين الله ﷺ كيف يحمي الحقوق والأعراض، ويحمي الأموال والدماء، فلم يستطع رسول الله ﷺ سيد البشر أن يمد يده لمن آذاه في زوجته عائشة، حتى أنزل الله براءتها من السماء، ﴿إِنَّ

(١) سبق تخريجه.

الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴿١٨﴾ [النور: ١٨]، إلى أن قال تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦].

برأ الله عائشة رضي الله عنها، فهذه الآيات تبرؤها من هذا العمل، فإن الله يقول: الخبيثات للخبيثين، والفاحشة أشد الخبائث، ويقول العلماء: لم تزن زوجة نبي قط، وإنما كان الخلاف في الاعتقاد، قد تكون كافرة، وقد تكون منافقة، وقد تكون تُحرّض عليه، لكن الله حمى بيوت الأنبياء من الزنا، فهذا القرآن يبين براءتها رضي الله عنها.

وعندما أراد أبوها أن يزيد على العقاب الشرعي، فمنع من مسطح رضي الله عنه ما كان يعطيه في كل شهر، فقال رضي الله عنه: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢]، فأعاد الصديق رضي الله عنه ما كان يجريه على مسطح رضي الله عنه، وقد اتهمه في ابنته؛ لأنه كان قريباً له، كان يعطيه مساعدات في كل شهر، فأمره الله بأن يعيد إليه مساعداته، فأعاده رضي الله عنه قال: بلى، فكيف تحدث هذه القضية في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويتوقف عنها، ولا يعاقب عليها أحداً! حتى ينزل الأمر من السماء، ويأمر بحد القذف لمن كان من الصحابة رضي الله عنهم له دور في ذلك الإفك، فعائشة رضي الله عنها هي أحب نساء الرسول صلى الله عليه وسلم إليه، وكانت عالمة في الدين وعالمة في الشعر، وعالمة في اللغة، حتى إن كثيراً من الصحابة كانوا يقولون: لم نر مثلاً في رواية، ولا في لغة، ولا في حديث.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (من نذر أن يطيع الله فليطعه)، أي فليفعل ما نذره من طاعة الله، وقد أجمع العلماء على أن من نذر طاعة بشرط يرجوه، كقوله: إن شفى الله مريضى فعلي أن أتصدق بكذا ونحو ذلك، وجب عليه أن يوفي بها مطلقاً إذا حصل الشرط، إلا أنه حكى عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه الوفاء بما لا أصل له في الوجوب، كالاكتكاف وعبادة المريض، والحديث حجة عليه؛ لأنه لم يفرق بين ما له أصل في الوجوب وما لا أصل له.

الشرح

يقول رحمه الله: إن مذهب الأحناف أن الإنسان إذا ألزم نفسه بفعل، ولم يكن هذا الفعل من جنس ما هو مأمور به شرعاً فإنه لا يلزمه؛ لأن الأحناف رحمه الله لهم ملحظ دقيق في بعض القضايا، يقولون: لأن الاعتكاف في الأصل ليس طاعة مأموراً بها، وكلمة طاعة تدل على أن هناك أمراً، وليس هناك أمر فيه، فكيف يُسمى طاعة، نسميه قرينة وعبادة، والحديث قال: (مَنْ نذر أن يطيع)، وكلمة يطيع مأخوذة من الطاعة، والطاعة لفظ يدل على أنه سبق هناك أمر، فالصلاة أمرنا بها، والصيام والحج والعمرة أمرنا بها، فما كان أمر به في الإسلام يُسمى أداء الفعل المتعلق به طاعة، لكن ما لم يكن هناك أمر يكون قرينة، لا طاعة، فالأحناف عندهم ملحظ دقيق في هذه المسألة، لكن جمهور العلماء على خلاف ذلك، وقالوا: أنه إن التزم به، أصبح عليه طاعة مأموراً، فهو أمر؛ لأنه جاءت الأحاديث تأمر من فعل أن يطيع، مَنْ قال كذا عليه أن يفعل، فالأمر ورد بعد الالتزام، فأصبح في حقه طاعة، وكلا الأمرين ليس فيه حرج، مَنْ أخذ بهذا أو بذاك، فكلاهما - إن شاء الله - مما فيه سعة.

قال المؤلف رحمه الله:

فانه نذر ابتداء كقوله: لله تعالى علي صوم شهر، فالحكم أيضاً كذلك في قول الأكثرين، وعن بعضهم أنه لا يلزم، والحديث حجة عليه أيضاً؛ لأنه لم يفرق بين ما علقه على شرط وبين ما نذره ابتداء.

قوله: (ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه)، زاد الطحاوي وليكفر عن يمينه، قال ابن القطان: عندي شك في رفع هذه الزيادة، أي لا يفعل المعصية التي نذرها، وقد أجمع العلماء على أنه لا يجوز الوفاء بنذر المعصية.

قال الحافظ في الفتح: واتفقوا على تحريم النذر في المعصية، وتنازعوا هل ينعقد موجباً للكفارة أم لا؟ وقد تقدم ذلك في الباب قبله، وقد يستدل بقوله: (ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه) بصحة النذر في المباح كما هو مذهب أحمد وغيره، يؤيده ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ورواه أحمد والترمذي عن بريدة أن امرأة قالت: (يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف، فقال: أوفي بنذرك) وإذا صححناه فحكمه حكم الحلف على فعله، فيخير بين فعله وكفارة اليمين.

الشرح

هذا في نذر الطاعة، في نذر مطلق، يعني ليس نذر مجازاة؛ لأن نذر المجازاة أن تنذر نذراً تنتظر أن يحدث لك حدث لتفعل، فكأن فعلك جزاء على فعل الله -تعالى-، هذا باتفاق العلماء يجب الوفاء به، لكن من نذر نذراً مطلقاً فقالوا: كذلك عليه أن يفي به إذا حدد نوع المنذور، أما إذا كان نذراً عاماً، فقال: لله علي عبادة، ولم يبين المراد بها، فعليه كفارة.

قوله: (زاد الطحاوي: وليكفر عن يمينه)^(١)، هذه الزيادة في الحقيقة غريبة، لكن أحياناً أصحاب المذاهب يتلمسون الدليل لمذهبهم، حتى لو كان ضعيفاً، فالطحاوي رحمه الله حنفي المذهب، وهذه الزيادة أوردها في شرح مشكل الحديث، لكنه رحمه الله اضطرب قوله من مكان إلى مكان، فهو يرى أنها لم تصح، وأحياناً يستشهد بها، فيقول: الطحاوي بعد أن ذكر أن مسلماً نذر أن يقتل إنساناً مشركاً، فعندما جيء به أسيراً إلى النبي ﷺ، فتأخر النبي ﷺ عن قتله؛ حتى يفي المسلم بنذره، ولكن لما رأى الرسول ﷺ أن المسلم لم يَفِ بنذره، فإنه قبل إسلامه، فيقول في الحديث: إن الرسول ﷺ قال: (لَمْ لَمْ تَفِ بنذرك؟ قال: يا رسول الله، لو أومأت لي، أو أشرت لي، قال: ما كان لنبي أن تكون له خائنة الأعين)^(٢)، وهذا حديث لم يصح، فيقول الطحاوي: فيكون عليه مع ذلك كفارة، إذا لم يَفِ بنذره، ثم قال: فكان جوابنا له بذلك بتوفيق الله ﷻ أن عليه كفارة، لفوت الوفاء بنذره إياه؛ لمنع الشريعة إياه من الوفاء بذلك، وفي ذلك ما قد دلَّ أن المنع بالشريعة كمنع بالعدم، وقد روي عن رسول الله ﷺ ما يدل على ما ذكرنا، ثم أورد حديث عائشة رضي الله عنها: (مَنْ نذر أن يطيع الله ﷻ، فليطعه، وَمَنْ نذر أن يعصي الله، فلا يعصه)^(٣)، ثم قال: قال حفص وسمعت ابن مجبر

(١) ينظر: شرح مشكل الآثار للطحاوي، باب بيان مشكل ما روي عن أصحاب رسول الله ﷺ في النذر بما هو معصية، برقم: (٢١٤٤)، (٥/٣٩٤).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب الحكم فمن ارتد، برقم: (٤٣٥٩)، والحاكم في المستدرک، كتاب المغازي والسرايا، برقم: (٤٤٢١)، (٣/٥٠)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب ما حرم عليه ﷺ من خائنة الأعين دون المكيدة في الحرب، برقم: (١٣٣٧٧)، (٧/٦٤).

(٣) سبق تخريجه.

وهو عند عبيد الله فذكره عن القاسم عن عائشة، وقال فيه: يكفر عن يمينه، ثم اعترف الطحاوي بعد ذلك أن عبيد الله لم يسمعه من القاسم، وإنما أخذه عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة، ثم ساقه بسنده إليها، وليس فيه هذه الزيادة.

الشاهد: إنه أحياناً الفقهاء يتلَمَّسون الأدلة - ولو كانت ضعيفة -؛ لتقوية المذهب، لكن الذي خالف هذا الحديث الضعيف، يرده بعنف أو بشدة، ومنهم ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد، وهو مالكي المذهب خالف الأحناف في هذه المسألة، قال: وقد رواه عن مالك من أكثر من عشرة أوجه، كلها بهذا اللفظ، وقال: في هذا الحديث من الفقه ما يرد على العراقيين فيمن نذر نذر معصية، أن عليه كفارة يمين، مع تركها؛ لأن رسول الله ﷺ لم يأمر في هذا الحديث بكفارة لمن نذر المعصية، وإنما أمر بترك المعصية لا غير، ثم روى حديث عائشة عن أبي سلمة: (لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين) ^(١) فقال: هذا حديث منكر عند جماعة من أهل العلم في الحديث، وإنما انفرد به سليمان بن الأرقم، وهو متروك عند جميعهم، فهذا الحديث لما كان لا يتفق مع المذهب، وهو ضعيف، أورد ضعفه، لكن أحياناً نرى العالم يأتي بالحديث الضعيف المتفق مع مذهبه، وأحياناً يغمض عما فيه من بعض الضعف؛ لأنه يتفق مع رواية المذهب، وقلنا هذا يحصل لكثير من أتباع المذاهب.

قول الحافظ: (بصحة النذر في المباح)، هنا نوع من أنواع النذر، وهو نذر مباح، هل يفني به، أو لا يفني به؟ هنا يستشهد بحديث ضرب الدف، وهو ضعيف، ولم يصح، وكل مسألة لم يصح فيها حديث، فإنها لا تكون صحيحة.

(١) سبق تخريجه.

فملخص ما سبق: أن النذر على عدة أنواع: منه نذر طاعة، ومنه نذر معصية، فلو نَذَرَ نَذَرَ معصية، فإجماع العلماء لا ينعقد، كلمة (ينعقد) يقتضي أن يكون فيه طرفان، فإن النذر قضية بين طرفين، بين عبد محتاج، وبين رب غني ﷻ، لكن العبد البخيل كأنه يريد أن لا يعطي الله إلا إذا أعطاه، هذا هو النذر، لكن العلماء اختلفوا في الكفارة على مَنْ نَذَرَ نَذَرَ معصية، فالحنابلة والأحناف يقولون بأن عليه نذر كفارة، والمالكية والشافعية يقولون لا كفارة عليه، الدليل على وجوب الكفارة حديث لم يصح -كما مر-؛ لأن في سننه سليمان ابن الأرقم، وهو متروك، يعني لا يُؤخذ حديثه، لا استشهادًا ولا متابعةً، والدين مبناه على الدليل الصحيح، والطحاوي رحمه الله عندما أورد هذا الحديث -وهو يعلم أنه ضعيف-، فإنه ردّه ردًّا رفيقًا، لكن ابن عبد البر ردّه ردًّا قويًّا؛ لأنه من المالكية الذين يقولون بعدم لزوم الكفارة على مَنْ نَذَرَ نَذَرَ معصية، وهكذا أصحاب المذاهب، والمذهب ينبغي أن يكون ثمرة للدليل، وليس الدليل ثمرة للمذهب، يعني ألا نقرّر حكمًا في أذهاننا، ثم نأتي نبحث عن دليل في القرآن والسنة، بل ينبغي أن يكون الذهن مجردًا في البحث، فيبحث في القرآن والسنة، فإن وجدنا دليلًا، أنتج عندنا حكمًا، ومن الفقهاء في مناهج التأليف مَنْ يقدم المسألة، ثم يأتي بالدليل، وإن كانت المسألة في الحقيقة هي ثمرة الدليل، ليس الفقيه يولّد مسألة، ثم يأتي عليها بالدليل، وإنما استنبطها من الدليل، لكن تيسيرًا على القراء يقدم المسألة، أما البغوي رحمه الله في كتاب شرح السنة، فكان على العكس، يورد الدليل من القرآن والسنة، ثم يأتي بالحكم بعد ذلك، وهذا أجمل أنواع التأليف، أن يذكر الدليل، فيجعل القارئ يشارك في استنباط الحكم، وهذا غاية التربية على الاستنباط من الأدلة، وقلنا هذا الكتاب لعلّه الكتاب الوحيد الذي مشى على هذا المنهج، وهو من قدماء

العلماء، ابن تيمية رحمته الله يرجّح عدم وجوب الكفارة، ويقول: لأن أصلاً نذر المعصية لفظ ليس له حرمة؛ لأنه أصلاً مرتبط بمعصية، مثل الشخص الذي يحلف بغير الله، باللات والعزى ليس عليه كفارة؛ لأن القضية أكبر من الكفارة، فأصلاً الحلف لا ينعقد، والنذر لا ينعقد؛ لأنه لفظ ليس له حرمة أصلاً حتى ينعقد.

أما قوله في المرأة التي نذرت أن تضرب بالدف، فقد مرّ أنه حديث ضعيف، وأنه ورد من طريقين، وكلاهما لا يصح، فهذا الاستشهاد في هذا المكان ليس صحيحاً، والشارح رحمته الله احتاط في هذا، وقال: (وإذا صحّحناه فحكمه حكم الحلف على فعله)، أي على فعل المباح.



قال المؤلف رحمه الله:

وأما نذر اللجاج والغضب فهو يمين عند أحمد فيخبر بين فعله وكفارة اليمين لحديث عمران بن حصين مرفوعاً: (لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين) رواه سعيد وأحمد والنسائي، وله طرق، وفيه كلام، فإن نذر مكروهاً كالطلاق استحب أن يكفر ولا يفعله.

الشرح

قوله: (وأما نذر اللجاج) نذر اللجاج يكون في حالة الغضب، أو المجادلة، فشخص ينذر أنه إن حدث هذا فماله كله وقف أو ماله كله صدقة، أو سيفعل كذا، وليس في ذهنه القربة، ولا عمل الخير، إنما أراد أن يمتنع عن الفعل، أو أن يفعل الذي قاله، فليس في ذهنه النذر في الحقيقة، وإنما هدفه إما الفعل وإما الامتناع عن الفعل، هذا يسمى نذر اللجاج، وعليه كفارة يمين، إما أن يحقق ما نذر وإما أن يكفر كفارة يمين؛ لأنه مرّ في حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - في مسلم: (أن كفارة النذر كفارة اليمين)^(١)، فهذا النذر ليس كنذر المعصية، هذا النذر نذر طاعة، لكنه لم يخرج مخرج القربة، وإنما أخرجه مخرج المجادلة، أو المماراة أو المغاضبة، فعليه أحد أمرين: إما أن يفي بنذره أو عليه كفارة يمين، وحديث عمران رضي الله عنه: (لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين)^(٢). قال المخرج:

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الأيمان والنذور، باب كفارة النذر، برقم: (٣٨٤٢)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٩٨٨٨)، (١١٨/٣٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأيمان، باب من جعل فيه كفارة يمين، برقم: (٢٠٠٦٨)، (١٢٠/١٠)، وضعفه، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الأيمان والنذور، باب الرجل يوجب على نفسه المشي إلى بيت الله، برقم: (٤٤٤٢)، (١٢٩/٣)، وعبد الرزاق في المصنف، كتاب الإيمان والنذور، باب لا نذر في معصية الله، برقم: (١٥٨١٥)، (٤٣٤/٨).

إنه حديث شديد الضعف.

فكلا الحديثين لا يصح في هاتين المسألتين، ولا نلزم الناس بفعل لم يصح فيه الدليل؛ فإن هذه عبادة، والعبادة لا تقوم إلا على الدليل، والله وَعَلَّمَ قد تكفل بحفظ هذا الدين، فيستحيل أن يوجد حديث صحيح لم يصح إلى اليوم؛ لأن الله تعهد بحفظ هذا الدين، فلا ينبغي لنا أن نأتي إلى أحاديث لم تصح ثم نستشهد بها، بعض الناس يتساهل ويقول: أن يكفر أولى من عدم الكفارة؛ لأنه ربما يكون الحديث صحيحاً، سبحان الله! نلزمه بفعل على حديث لم يصح!!، بأي حق نلزمه بهذا الفعل؟، هذا عبادة، والعبادة توقيفية، ليست مجالاً للرأي، ولو كانت القضية قضية ظن والخروج من الخلاف لأرهب الإنسان، كم من أحاديث لم تصح استشهد بها العلماء على مذاهبهم، ما من مذهب إلا وله أحاديث كثيرة لم تصح، فلو قلنا بهذا لأرهب الإنسان المسلم، لكن المسلم ليس مطالباً بأن يفعل الفعل إلا إذا صح الدليل، وإذا لم يصح فإنه ليس عليه مؤاخذه أو لوم من الله وَعَلَّمَ؛ لأنه لا ينبغي أن يعبد الله إلا بما صح.

انتهى هذا الباب ونلخص بعض فوائده:

الفائدة الأولى: أن النذر لغير الله وَعَلَّمَ شرك أكبر، فمن نذر لغير الله كأنه أشرك مع الله أحداً في عبادته؛ لأن النذر عبادة وكل عبادة يشرك مع الله فيها غيره شرك أكبر.

الفائدة الثانية: أن القرآن قرن بين الإنفاق والنذر للدلالة على أنه عبادة، في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ نَذْرٍ﴾ [البقرة: ٢٧٠]، فقرن الله بينهما، والله وَعَلَّمَ لا يمدح على المباح، إنما يمدح على فعل الطاعة التي هي عبادة.

الفائدة الثالثة: يحرم دفع الأموال لسدنة المقابر والقباب؛ لأن العلماء شبهوهم بالسدنة الذين عند الأوثان، فإن الأوثان في العصر الحاضر تملأ الأرض، لا يوجد أرض ليس فيها تماثيل وأصنام، وخاصة الجهة الشرقية، الهند مملوءة، والصين مملوءة، اليابان مملوءة. ومن الطرائف أن اليابان يعبدون إلهًا له تماثيل ووضعوها بجانبه جوادين، يقولون الإله يركب على هذين الجوادين مباشرة، إذا مات جواد جاؤوا بجواد آخر، هذا البلد المصنَّع الذي غمر العالم بصناعاته!! العقل كيف ينحط!! يقول الراوي: يا بخت من يدفع لهما شعيراً فيأكلانه!!، وإذا أكل الحصان الشعير فإنه يدل على غاية الرضا! والذين أشركوا مع الله هذه الأوثان إنما تأثروا بهذه البلدان القديمة التي ليست عندها ديانات سماوية، فهي تعبد من دون الله ﷻ الأوثان والأصنام، ولها سدنة أي أشخاص يرعونها ويحرسونها ويأخذون من الناس المبالغ التي تأتي نذوراً، أو صدقات، أو هبات، بعض الناس يأتي لهذا السادن ويعطيه مالاً، وهذا حرام.

الفائدة الرابعة: اتفاق أقوال المذاهب المنقولة على حرمة نذور القبور وتصريح بعضهم بأنها شرك، الشارح رحمه الله استشهد بأقوال من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة، أتى بأقوال لعلماء من المحققين تدل على أن المسألة ليست خاصة بالحنابلة كما قد يزعم بعض الناس، بل هذا هو التحقيق في دين الله من جميع علماء المذاهب.

الفائدة الخامسة: أن اعتقاد قدرة الموتى، أو بعض المخلوقات على النفع والضرر استقلالاً شرك. والذي يدفع النذر ويشارك في تقديم الهبات للقبور يعتقد ذلك، لو لم يعتقد أن هذا المدفون في هذا المكان ينفع ما قدم له نذوراً، فالاعتقاد يسبق العمل.

الفائدة السادسة: أنه لو كان الصالح ينفع بعد موته لكان سيد البشر ﷺ

أولى بذلك؛ لأنه ما في الأرض شخص صالح مثل رسول الله ﷺ، فنبينا أفضل البشر وأصلح البشر وأتقى البشر وسيد البشر، فلو كان الإنسان إذا مات ينفع ودعاؤه يفيد والاستغاثة به فيها فائدة لرأينا الصحابة رضي الله عنهم استغاثوا برسول الله ﷺ، كم وقع في عهد الصحابة رضي الله عنهم من قضايا وأحداث؟ ومن مصائب وحروب؟ ما سمعنا أن أحداً من الصحابة وقف على باب الحجرة وقال: يا رسول الله أغثنا. فهذا يدل على أن الإنسان لا ينفع أو يضر بعد موته.

الفائدة السابعة: أن ما ذُبح عند القبور أو لأحد من دون الله ﷻ لا يجوز

أكله، مثل الميتة، فما ذُبح في هذه الأماكن لا يجوز أن يؤكل منه، كحرمة الميتة على المسلم.

الفائدة الثامنة: أن النذر لله ﷻ أنواع: منها ما يلزم الوفاء به، ومنها ما لا

يلزم، فالذي يلزم نذر الطاعة، والذي لا يلزم نذر المعصية، ونذر المباح لا يلزم، فإذا نذر أنه إذا رجع فلان من سفره أن أخرج برحلة إلى (الطائف) مثلاً لا يلزم؛ لأن هذا مباح، والحديث (من نذر أن يطيع الله) في طاعة الله، وهذا مباح، فله أن يذهب أو لا يذهب، لكن لو نذر أن يسافر إلى مسجد المدينة أو المسجد الأقصى فإنه يكون نذر طاعة؛ لأنه جاء الحديث بجواز شد الرحال إلى هذين المسجدين، لكن لو نذر أن يذهب إلى مسجد في الدمام لا يفي به؛ لأن هذا نذر معصية، والحديث نهى عن شد الرحال إلى أماكن العبادة إلا المساجد الثلاثة، وفي هذا الجال من العلماء من يرى أن عليه كفارة، ومنهم من يقول بأنه يسافر إلى أحد المساجد التي أجاز الإسلام السفر إليها.

الفائدة التاسعة: أن نذر المعصية لا يجوز الوفاء به، وفي الكفارة قولان.

باب: من الشرك الاستعاذة بغير الله

قال المؤلف رحمه الله:

الاستعاذة: الالتجاء والاعتصام والتحرز، وحقيقتها: الهرب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه، ولهذا يسمى المستعاذ به معاذاً وملجأً ووزراً، فالعائد بالله قد هرب مما يؤذيه أو يهلكه إلى ربه ومالكه، وفر إليه وألقى نفسه بين يديه، واعتصم به واستجار به، والتجأ إليه.

وهذا تمثيل وتفهم، وإلا فما يقوم بالقلب من الالتجاء إلى الله والاعتصام به والاطراح بين يدي الرب والافتقار إليه والتذلل بين يديه أمر لا تحيط به العبارة. هذا معنى كلام ابن القيم.

الشَّحْ

هذا الباب هو الباب الثاني عشر من أبواب الكتاب، وصاحب المتن رحمه الله أورد فيه آية واحدة، وحديثاً واحداً، الآية قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦]، والحديث حديث خولة بنت حكيم رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (من نزل منزلاً فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرحل من

منزله ذلك^(١) رواه مسلم، هذان النصان في الباب، وسيشرحهما الشارح رحمهما الله. وقد ذكر الألفاظ التي تأتي بمعنى الاستعانة في اللغة، ولكن هل في اللغة ألفاظ مترادفة أم أن كل لفظ له معنى ينطبق مع اللفظ الآخر في جانب ويزيد عنه في جانب آخر، هناك قولان لعلماء اللغة: منهم من يرى بوجود المترادف، ومنهم من يرى أنه ليس في اللغة ترادف، بل وإن كانت قد تتطابق المعاني لكن يبقى في كل لفظ معنى زائد، فهنا الاستعانة قال: الالتجاء والاعتصام والتحرز، هذه من الألفاظ التي تأتي بمعنى الاستعانة، (وحقيقتها) أي في اللغة: (الهرب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه)، وقوله: (وملجأ ووزراً)، ولهذا يقال الآن وزير، أي معاون ومساعد، وإن كان الوزير يُطلق على معنيين، على المعصية وعلى المعين والمساعد، فالوزير في اللغة بمعنى الذي يعينك ويعصمك، وكلها من المعاني اللغوية.

العبارات والألفاظ لها جانبان، جانب اللفظ أو الرسم أو الصورة، وجانب الحقيقة الذي هو المعنى، فالألفاظ إنما وجدت لتدل على معنى، وهذه الألفاظ لا تستطيع أن تفي بحقيقة ما في القلب، فقد تقول: فلان يحب الله ويعبد، وفلان يحب الله، فلان يحب الله، لكن هناك فرق بين ما في القلب واللفظ، وفي بعض القلوب قد يكون فرق عظيم، ولهذا جميع اللغات تكلمت عن الحب أو عن الكره بألفاظ مختلفة، والمعنى واحد، لكن بعض اللغات قد تؤدي من المعاني الجليلة ما لا تؤديه لغة أخرى، فاللغة العربية بالذات تؤدي من المعاني ما لا يستطيعه كثير من اللغات إن لم تكن جميعها، فهي لغة قد رعاها الله ويعبد، وجعل الأمة العربية قبل الإسلام ليس لها عمل إلا اللغة،

(١) صحصح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، برقم: (٢٧٠٨)، (٤/٢٠٨٠).

ليسوا تجاراً وليسوا زُرّاعاً وليسوا رعاة، إنما أكثر أعمالهم اللغة، فيتبارون فيها وفي قصائدها وفي أشعارها، وتقام لها الأسواق كسوق عكاظ وغيرها، يجتمعون للتسابق في أي القبائل أفصح، وأي الشعراء أبلغ، وهذا من توفيق الله، رعى هذه اللغة حتى نضجت، ثم أنزل بها القرآن الكريم، الآن اللغات كلّها لا زالت في طور النماء، ما كُتِبَ باللغة الإنجليزية قبل سبعمائة عام أو حولها قد لا يُقرأ اليوم، لكن اللغة العربية قبل ألف وأربعمائة يُكتب فيها قصائد ومنشورات وخطب، وعندما نقرأها ونسمعها نراها في قمة البلاغة، فالله قد تعهد هذه اللغة حتى نضجت، ومع ذلك لا تستطيع أن تفي بالمعاني في القلوب، فإن المعاني في القلوب عظيمة جداً، لكن الألفاظ تدل عليها فقط.

فما يقع في قلب المؤمن من الافتقار إلى الله والاعتصام به واللجوء إليه في حالة الشدة وفي حال اليسر معانٍ في القلوب لا تستطيع العبارة أن تحيط بها، وهذا كلام ابن القيم رحمته الله في كتاب (مدارج السالكين)، فإن هذا الكتاب من آخر ما كتب، ومن أنضج ما كتب، وتجد فيه كلاماً رقيقاً مثل هذا الكلام، وعبارات جميلة، فإنه رحمته الله يميل إلى الرقة والمعاني الروحية والألفاظ التي تكون قريبة من القلوب أكثر من ابن تيمية رحمته الله، فهو رحمته الله صخرة عظيمة، كلامه كلام علمي قوي، كان رجلاً مجاهداً صاحب سيف وسان وجاهد، وابن القيم رحمته الله له إشارات قلبية وميل إلى المعاني الروحية والتصوف السليم أكثر من ابن تيمية - رحمهما الله -، لكن لا يسلم رحمته الله من كلامه في هذا الكتاب؛ لأنه ألفه على كتاب للهروي، والهروي رحمته الله كان له وعليه، فأحبه ابن القيم؛ لأنه كان رحمته الله يقرّر عقيدة السلف في الأسماء والصفات، وكان رجلاً ممن يحمل هم الدعوة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فأحبه ابن القيم رحمته الله.

لكن له كلمات وعبارات في الحقيقة مردودة، وابن القيم رحمته الله أحياناً

يردّها، ويقول: إن الشيخ لحبيب إلينا ولكن الحق أحب إلينا منه. وأحياناً يتلمس العذر، لكنه عليه السلام يتكلّف في تخريج كلامه وخاصة في الفناء؛ لأن المتصوفة لهم كلام لا يقبل، ولهذا يقول العلماء: لا يُتأوّل إلاّ للمعصوم. ليس كل ما جاء شخص بكلمة كفرية أو شركية نبحت عن تأويلات، يعني لا ينبغي لنا أن نحاول نتلمس التخريجات بكلفة أو مشقة، فالكلمة الخاطئة نقول: خاطئة، لكن لو كان هناك كلام آخر لنفس العالم يفسّر هذا الكلام لا بأس، لكن إذا لم هناك كلام لا يؤوّل، يقال عن والبسطامي أنه يقول: ما في الجبة إلاّ الله، والبسطامي جالس فيها، كيف خرّج هذا الكلام، كذلك البدوي، ما كان يصلي، اثنتي عشرة سنة، فانتقد عليه ابن دقيق العيد، وابن اللبان -رحمهما الله-، فالمتصوفة يقولون: إن البدوي دفع ابن دقيق العيد يقول تسكت أو أغبر دقيقك، فدفعه بيده وإذا به في جزيرة، هناك ضاق قلبه، فمرّ الخضر عليه، قال: يا فلان مثل البدوي لا يعترض عليه، قال: ماذا أفعل؟ قال سيأتيك يصلي هنا إماماً في هذا المسجد، إذا جاء فتعلّق بأذياله، يعني هو لا يصلي قدام الناس، لكنه يصلي في محل آخر إماماً، فعندما جاء البدوي تعلّق بأذياله، فدفعه وإذا به على باب بيته!!، هذا كذب، وابن دقيق عليه السلام معروف، وترجمته مشهورة، والعلماء يعرفونه عالماً جليلاً، لكن هكذا أتباع الباطل لا يستحيون من الله، ولا من خلقه بأن يكذبوا على الله وعلى الناس، ليقووا بدعتهم.

فالشاهد أن الشخص الذي يخالف الشريعة لا يؤوّل خلافه، والذي يقول قولاً يخالف الشريعة لا يؤوّل، ما نتلمس له الأعذار؛ لأنه ليس له الحق في أن يخالف النصوص الشرعية، بل نقول: هذا اللفظ باطل، هذا الكلام خاطئ، لكن قلبه إلى الله، لا ندخل في القلوب، إنّما لنا الظاهر، فمن أظهر خيراً وصفناه بالخير، ومن أظهر شراً وصفناه بالشر؛ لأن القلوب لا يعلمها إلاّ الله وعليه السلام.

قال المؤلف رحمه الله:

وقال ابن كثير: الاستعاذة هي الالتجاء إلى الله والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر، والعياذ يكون لدفع الشر واللياذ لطلب الخير. وهذا معنى كلام غيرهما من العلماء.

فتبين بهذا أن الاستعاذة بالله عبادة لله، ولهذا أمر الله بالاستعاذة به في غير آية، وتواترت السنن عن النبي ﷺ بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ﴾ (١٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ (١٨) [المؤمنون: ٩٧، ٩٨]. وقال تعالى: ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٦]. وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (١) [الفلق: ١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١) مَلِكِ النَّاسِ (٢) إِلَهِ النَّاسِ (٣) [الناس: ١-٣].

الشرح

قوله: (والعياذ يكون لدفع الشر واللياذ لطلب الخير) "عاذ به ولاذ به" ليس بينهما فرق في اللغة، وإن كان الشارح رحمه الله قال أن بينهما فرقاً؛ لأن علماء اللغة لم يفرقوا بين العياذ واللياذ، يجوز أن تقول أعوذ به في الخير وأعوذ به في الشر، أي تستعيز بالله ﷻ ليعطيك خيراً أو تلوذ به ليعطيك خيراً، فطلب الاستعاذة ليس خاصاً بالشر، واللياذ ليس خاصاً بالخير، والذي قال رحمه الله إنما هو قول بعض العلماء.

هذه الآيات أوامر من الله ﷻ، والله لا يأمر إلا بعبادة، فدل على أن هذا

الفعل عبادة، ونلاحظ جانباً لطيفاً في هذه الآيات: أن في مواطن الدعوة يؤمر النبي عليه الصلاة والسلام بأن يستعذ بالله من الشيطان الرجيم في ثلاث مواطن من مواطن الدعوة، المواطن الأول: ما أشار تعالى بقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣) وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤) وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقِيهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (٣٥) وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴿ [فصلت: ٣٣-٣٥]؛ لأن الشيطان يحضر مواطن الدعوة، يحضر المدعو فينفخ فيه، أو من تأمره بالمعروف وتنهائه عن المنكر ويقول له: هذا الداعي يتهمك في دينك، ويزعم أنك جاهل، فلا تسكت عليه، فيدفعه لأن يقول كلاماً غليظاً، فالداعي إذا رُدَّ عليه بهذا الكلام فهو بين مواقف أربعة: إما أن يردَّ على السوء بسوء، وإما أن يردَّ على السوء بأسوء منه، وإما أن يردَّ على السوء بحسن، وإما أن يردَّ بأحسن ما يملك، والإسلام يأمره بأن يردَّ بأحسن ما يملك، هذا هو الأدب الرفيع؛ وهذه تربية الإسلام؛ لأن الشيطان حضر ونفخ في المدعو، فإذا استسلم الداعي وردَّ على السوء بسوء خسر الموقف، يقول ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣) ﴿ [فصلت: ٣٣]، هذه مقدمات ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ يعني الإنسان المسلم لا بد أن يكون عنده ميزان، ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

بعض الناس ربما يقول المراد بقوله: ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ أن الشخص إذا سمع من الآخر الكلام السوء يضربه بكف، هذا غلط؛ لأنه لا يسمى أحسن، بل يسمى أسوأ، الشرع واللغة ليس فيهما الحسن بهذا المعنى، بل تدفع بالتي هي أحسن، ولم يقل بالحسنى؛ لأن "التي هي أحسن" أعلى مقام، أن ندفع السيئة بأحسن ما نملك، والذي يحدث بعد هذا الموقف أن قلب المدعو يرق

ويلين ويستحيي، ﴿فَإِذَا الَّذِي يَبْتَكَ وَيَبْتَهِ عَدُوٌّ كَانَهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ (٣٤)، لكن ليس كل إنسان يستطيع هذا الموقف، فإن النفس أحياناً تأخذها الأنفة والعزة، ويقول ﷺ ﴿وَمَا يُلْقَئُهَا﴾ يعني ما يستطيع هذا الموقف إلا أفذاذ من الناس ﴿إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا﴾ ليس هذا فقط ﴿وَمَا يُلْقَئُهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا﴾ حظ عظيم من العقل، وحظ عظيم من الدين، وحظ عظيم من العلم، وحظ عظيم من الحكمة، وهذا الحظ هو الذي مر في آية: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]، هو البصيرة، هذا هو الحظ؛ لأنك صاحب دعوة، فإن استسلمت للشيطان دفعك، فإذا جاءك الشيطان في هذا الموقف استعذ بالله، والجا إلى الله، إذا تذكرت أنه من الشيطان خفّ عندك، لكن إن نسيت وأردت أن تقابل السيئة بالسيئة فعند ذلك تخسر الموقف والشيطان يستطيع أن يدفعك وأن يخسرك هذا الموقف، هذا موطن، والموطن الثاني: قال تعالى: ﴿ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾ (٩٦) وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ (٩٧) وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ (٩٨) [المؤمنون: ٩٦-٩٨]، فعندما تقابل المدعو وتدفع بالتي هي أحسن تذكر هذا الشيطان فاستعذ بالله، استعذ بالله من شرهم ومن حضورهم، هذان موطنان في الدعوة، يقول في الموطن الثالث: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ (١٣١) وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢٠٠) [الأعراف: ١٩٩، ٢٠٠]، فهذه هي التربية.

هكذا خلق الداعية، لا ينبغي له أن يستشار، ولا ينبغي له أن يغضب، ينبغي أن يعرف أنه يواجه خصمين: الخصم الإنسي، والخصم الشيطاني، الخصم الإنسي يغلبه بالصبر، والخصم الشيطاني يغلبه بالاستعاذة منه بالله ﷺ، فإذا حضر له هذان الموقفان استطاع أن يكسب، لكن لو كان الداعية رد

على كل من تكلم عليه الصاع بصاعين لا تنجح دعوتهم، فنبينا عليه الصلاة والسلام كم كان يؤذئ ويستهزأ به ويسخر منه، وكان يصبر، ويصبر، فلولا الصبر ما نجحت الدعوة، وهكذا الدعاة إلى الله، ينبغي لهم أن يصبروا، لكن ليس معناه أن يصبر وهو نائم في بيته، خاصة في العصر الحاضر، فقد أصبح الإسلام اليوم غريباً حتى بين كثير من أهله، فإن لم يكن هناك من يتجرد للدعوة ويصبر لها، ويدعو الناس إلى دين الله، ويعلمهم فإنه يآثم الناس جميعاً؛ لأنه لم يعد هناك رسل ولا أنبياء، ومهمة كل مسلم أن يقوم بدور الأنبياء، فإن قام بدور الأنبياء يأتي يوم القيامة في مصاف الأنبياء، فإن الأنبياء يوم القيامة يأتون وخلفهم من أسلم على أيديهم، أو تاب على أيديهم، وهكذا الدعاة إلى الله يوم القيامة يأتون وخلفهم من أسلم على أيديهم أو تاب على أيديهم، وإن لم يتب أحد على يديه وكان داعياً إلى الله فإنه أيضاً يأتي بمصاف الأنبياء، وقد قال عليه الصلاة والسلام: (رأيت النبي ومعه الرهط، ورأيت النبي ومعه الرجل والرجلان، ورأيت النبي وليس معه أحد)^(١)، لكنه نبي، هكذا الداعية قد لا يسلم على يديه أحد وقد لا يتوب على يديه أحد، لكن لا ينبغي أن يكون هذا بسبب عدم حكمته، أو عدم سلامة منهجه، بل يكون بسبب عنت الناس وفسقهم وانحرافهم، ونحن في حاجة إلى أن يرحمنا الله ﷻ، فإنه لو اهتدى على أيدينا شخص كُتب لنا مثل أجره حتى يموت، وإن اهتدى على يديه شخص آخر لتسلسل الأجر لنا إلى يوم القيامة، ولهذا أكثر الناس يوم القيامة أجراً نبينا عليه الصلاة والسلام؛ لأن له مثل أجور أمته إلى يوم القيامة؛

(١) أخرجه الشيخان بمعناه، صحيح البخاري، كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره وفضل من لم يكتو، برقم: (٥٧٠٥)، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب، برقم: (٢٢٠)، (١/١٩٩).

لأنه هو السبب في هدايتهم، وهكذا الصحابة رضي الله عنهم فإنهم يشاركون الرسول ﷺ في أجور هذه الأمة؛ لأن الله نصر الدين على أيديهم، فلهذا هم أفضل البشر بعد الرسل، ولا يجوز لنا أن نطعن فيهم أو نتكلم في أحد منهم في خلاف؛ لأن لهم أجوراً عظيمة جداً، كل هذا الخير الذي في الأمة الإسلامية إلى قيام الساعة في ميزان حسناتهم، وفي ميزان حسنات رسول الله ﷺ، ولهذا العلماء يقولون ينبغي أن نسكت عما وقع بين الصحابة رضي الله عنهم احتراماً لهم ولفضلهم؛ لأن الله هدانا عن طريقهم، هم نصروا الدين، ونصروا الرسول ﷺ، ونشروا الدين وقاتلوا في سبيله، ونقلوا الأحاديث النبوية، ورووا هذا الدين، لو لم يفعلوا لاندثر هذا الدين.

فهكذا المسلم عليه أن يكون داعية صابراً حكيماً على بصيرة في دعوته حتى ينصر الله هذا الدين، فهذا القرن بمشيئة الله قرن الإسلام، لكن ينبغي للمسلمين أن يتعقلوا وأن يصبروا وأن يتعلموا؛ لأنه جميع المذاهب قد أفلست، والقلوب قد خلت، وتبحث عن دين وحق، وليس الحق إلا في أيدي المسلمين، لكن المسلمون كما قال بعض المعاصرين: الإسلام قضية حق بيد محام فاشل. أرايتم أن إنساناً عنده قضية حق، وجاء بمحامٍ بليد ما يعرف يتكلم ولا عنده أي دليل، وأعطاه القضية وعنده أدلة مثل النهار، يخسر القضية، لا لأنها باطل، لكن لأن المحامي ضعيف، فهكذا الإسلام حق، لكن المسلمين الذين تصوروا الإسلام تصوراً خاطئاً، إما بفهمهم وإما بسلوكهم وأخلاقهم، فكم مفاهيم بيننا؟ عشرات؛ لأن الهوى يدخل أحياناً في التفكير، ونحن نضرب مثلاً: لو أن عندنا أنهاراً تجري، وبينها حواجز، وهذه الأنهار ملونة، نهر ماؤه أصفر، ونهر ماؤه أخضر، ونهر ماؤه أحمر، وفيه أناس

يسبحون، كل من نزل في النهر الأصفر يكون لونه أصفر، والذي في النهر الأخضر أخضر وهكذا، فلو طلع شخص من النهر الأخضر على الذين في النهر الأصفر يكون مكشوفاً، يصيح هذا لونه مختلف، ويستغرب كيف هذا أخضر؟

هكذا المذاهب صبغت أفكارنا فأصبح كل شخص يفهم الدين بأسلوب معين، فمن خالفه استنكره، وهذا خطأ، فعليك أن تصبر، تترى؛ لأن الدين قد صُيغ بالأفكار البشرية، لا يخلو إنسان من التأثر بالأفكار البشرية، فالآن المذاهب الفقهية، الحنفي والشافعي والحنبلي والمالكي، كل شخص له قواعد قد اقتنع بأن يفهم الدين من خلالها، فربما إذا رأيت حنفياً يخالفك في بعض الأشياء في الدين تستنكر وأنت قد لا تفهم، ربما قد تضاربه لجهلك بأن هذا قد يكون الحق معه؛ لأنك لم تألف، مثل إنسان كان دائماً يبدأ الفاتحة بالبسملة في أول الركعة، يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، هؤلاء الشافعية مثلاً، وهذا الإنسان لو دخل في مجتمع لا يقول بسم الله الرحمن الرحيم، قد يستنكر وإذا كان جاهلاً قد يعمل مشكلة؛ لأنه لم يألف ولم يعرف أسباب الخلاف، فهكذا الدين أصبح في العصر الحاضر صبغات، فينبغي أن نتأني وأن يصبر بعضنا على بعض، وأن نصبر في الخلافات الفقهية والفرعية؛ لأن هذه أمور لا بدّ منه، لو أراد الله ﷻ ألا يقع خلاف لما وقع، وقد جاء في الدين إخبار بأن من أخطأ في الفهم يؤجر، فمثلاً لو جاء صاحب مصنع وقال للعمال: اعملوا هذا العمل، وجاء أحد العمال وكسر الزجاج خطأ، صاحب المصنع يغرمه، هذا عمل البشر، لكن رب العالمين يقول: عبدي لو اجتهد في أمري فأخطأ أعطيته أجراً. وبعض الناس يقيس الأمور على حياة البشر، وهذا غلط، فمقاييس الله غير مقياس البشر.

فلا ينبغي لنا إذا رأينا إنساناً خالفنا في مسألة أن ننكر قبل أن نعرف لماذا خالفنا، وأن نطلب الدليل، فليس هدفنا أن نقرّر ما نحن عليه على الناس؛ لأنه قد يكون ما نحن عليه غلطاً، أو خطأ؛ لأنه لا يمكن أن ترتقي الأمة، وكل إنسان يريد أن يقرر ما في رأسه!، لكن لو كان هناك سعة صدر وسعة بال وسعة نفس مع إخواننا لحقّق هذا بإذن الله وحدة الأمة، ولكن إذا كان كل شخص يريد أن يكون هو دولة وحده إمّا أن يطبّق ما في رأسه وإمّا أن يكون الناس مخطئين، هذا غاية الجهل وغاية الضرر بهذا الدين؛ فإن الدين أمره يسر، فمن اجتهد فيه فأخطأ فإنه عند الله مأجور.

فهذه الآيات تقرّر أن الاستعاذة عبادة، فلا يجوز لنا أن نصرف العبادة لغير الله، هذا المراد من إيراد هذه الآيات.



قال المؤلف رحمه الله:

فإذا كان تعالى هو ربنا وملكنا وإلهنا فلا مفرع لنا في الشدائد سواء ولا ملجأ لنا منه إلا إليه، ولا معبود لنا غيره، فلا ينبغي أن يُدعى ولا يُخاف ولا يُرجى ولا يُحب غيره، ولا يُذَلَّ ولا يُخضع لغيره ولا يُتوكل إلا عليه؛ لأن من تخافه وترجوه وتدعوه وتتوكل عليه إما أن يكون مربِّيك والقيم بأمورك ومتولِّي شأنك، فهو ربك ولا رب لك سواه، وتكون مملوكه وعبدك الحق، فهو ملك الناس حقاً، وكلهم عبيده ومماليكه، أو يكون معبودك وإلهك الذي لا تستغني عنه طرفة عين، بل حاجتك إليه أعظم من حاجتك إلى حياتك وروحك، فهو الإله الحق إله الناس.

الشرح

قوله: (فهو الإله الحق إله الناس) يشرح معنى ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١) [الناس: ١]، وهي تشتمل على أنواع التوحيد الثلاثة، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ (١) توحيد الربوبية، ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ (٢) توحيد الأسماء والصفات، ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ (٣) توحيد الألوهية، هذه كلها ألفاظ تدلّ على معانٍ، وكلها تؤدي معنى واحداً في النهاية، لكن كلّ لفظ له معنىٌ يزيد، فمعنى إله أي معبود، ومعنى ربّ أي خالق، فالتوحيد له جانبان: جانب يتعلق بإثبات أن الله خالق وأن الله رازق، وأن الله يحيي ويميت، هذا اعتقاد قلبي، وكانت قريش تعرف هذا، وجانب يتعلق بفعل العبد، فالمحبة والخضوع والاستعاذة والاستغاثة والنذر والذبح والسلوك والأخلاق هذه كلّها من فعل العبد، هذا توحيد العبادة، فأخر سورة في القرآن تشتمل على أنواع التوحيد الثلاثة، وكذا أول سورة في القرآن تشتمل على أنواع التوحيد الثلاثة.

فهنا يقول من تلجأ إليه إمّا أن يكون ربك الذي خلقتك وأوجدك أو إلهك الذي تتقرب إليه، فهذا كلّها بمعنى واحد، يعني إمّا تتعامل مع الله بفعله هو فأنت تحتاج إلى أن يرزقك ويعطيك ويعافيك، فهذا فعل الله، وإمّا أن تتقرب إليه بفعلك أنت من المحبة والخوف والرجاء، فلا غنى لك عن الله طرفه عين، فهذا إشارة إلى هذه السورة التي في آخر كتاب الله سبحانه وتعالى.

وهذه السورة والتي قبلها، نزلتا رقية لرسول الله عليه الصلاة والسلام، فإن الرسول ﷺ قد سحره اليهود في المدينة، لكن السحر الذي سحره ليس سحراً أخل بعقله، عقله محفوظ، إنما بجسمه والرسول ﷺ يمرض ويصاب ويحزن، ليس في هذا مشكلة، بعض الناس نفى وردّ ما صح من الأحاديث بدعوى أنه لو سحر الرسول ﷺ لصدقنا الكفار بأنه مسحور، الكفار اتهموه في عقله، أما ما يحدث لجسمه ﷺ فقد جحش يعني أصيب جانبه، وكسرت رباعيته، وشقت وجنته الشريفة ﷺ في غزوة أحد، هذه من المصائب التي تلحق بالأنبياء، فما لحقه من أمر السحر أمر بدني ليس أمراً عقلياً، فليس هناك مشكلة في كونه يلحقه بعض الأذى من الناس كما وضعوا على ظهره في مكة من السلى، والشوك في طريقه، هذا من الإيذاء، فلا نرد ما صح من الأحاديث بدعوى أن هذا يؤثر على النبوة؛ لأن المتكلمين قد أنكروا الأحاديث الصحيحة.



قال المؤلف رحمه الله:

فمن كان ربهم وملكهم وإلههم فهم جديرون أن لا يستعينوا بغيره ولا يستنصروا بسواه ولا يلجؤوا إلى غير حماه، فهو كافيتهم وحسبهم وناصرهم ووليهم ومتولي أمورهم جميعاً بربوبيته وملكه وإلهيته لهم، فكيف لا يلتجئ العبد عند النوازل ونزول عدوه به إلى ربه وملكه وإلهه، وهذه طريقة القرآن يحتج عليهم بإقرارهم بهذا التوحيد على توحيد الإلهية، هذا معنى كلام ابن القيم.

الشرح

الفرق بين الاستعاذة، والاستغاثة، والدعاء، أن الاستعاذة: هي اللجوء إلى الله ﷻ ليمنع وقوع الشر قبل وقوعه، والاستغاثة: هي رفع الشر بعد وقوعه، كما قال الله ﷻ عن موسى: ﴿فَاسْتَغْنُ الَّذِي مِن شَيْعَنِهِ﴾ [القصص: ١٥]، استغاثة على أمر قائم ليدفعه عنه أو يرفعه عنه، والدعاء: أعم في الخير والشر، أما الاستعاذة والاستغاثة فكلاهما في دفع الشر، إمّا في رفعه، وإمّا في دفعه أولاً يقع، أما الدعاء فهو أعم، والاستغاثة والاستعاذة أجزاء من الدعاء، ولهذا بدأ المؤلف رحمه الله بالاستعاذة ثم أعقبها بالاستغاثة، ثم تكلم عن الاستغاثة والدعاء، وهكذا المعاني، وقد يحل بعضها محل الآخر؛ لأن معناها قريب.

فيقول هنا: إذا كان الإنسان يعلم أن الله ربه أي خلقه وأوجده، ويدبر أمره، وهو الذي أحياء، وهو الذي يميت، وهو الذي يرزقه ﷻ فلا يستعين إلا به ﷻ، والإنسان فقير محتاج، وضعيف عاجز، بحاجة إلى عون، ولا يستطيع أن يعينه في كثير من الأمور إلا من بيده ملكوت السماوات والأرض،

وهو الله ﷻ، فالإنسان المسلم يلجأ إلى الله ﷻ في دفع ما يضره، ودفع ما يسيء إليه ويؤذيه فيما لا يقدر عليه إلا الله، أما ما يقدر عليه البشر فيجوز أن تسألهم أن يعينوك على دفع الضرر، أو على رفعه، لكن لا يستطيع أن يحميك من الشيطان إلا الله، ولا يستطيع أن يمنع عنك المردة من الجن إلا الله، فتلجأ إلى الذي يستطيع وهو الله ﷻ، أما البشر قد يستطيعون أن يعينوك في أمور جعلها الله من طاقة البشر، أما ما كان فوق طاقة البشر فلا يستطيعها إلا الله، فالذين يدعون غير الله، أو يستعينون بغير الله ليرفع أو يدفع عنهم الأذى قد أشركوا مع الله، واعتقدوا أن هذه المخلوقات شريكة مع الله ﷻ في ملكه، وهذا شرك عظيم لا يغفره الله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

فإذا تحقق العبد بهذه الصفات الرب والملك والإله وامثل أمر الله واستعاذ به فلا ريب أن هذه عبادة من أجلّ العبادات، بل هو من حقائق توحيد الإلهية؛ فإن استعاذ بغيره فهو عابد لذلك الغير كما أن من صلى لله وصلى لغيره يكون عابداً لغير الله، كذلك في الاستعاذة ولا فرق، إلا أن المخلوق يطلب منه ما يقدر عليه ويستعاذ به فيه بخلاف ما لا يقدر عليه إلا الله، فلا يستعاذ فيه إلا بالله كالدعاء، فإن الاستعاذة من أنواعه.

الشرح

يقول رحمه الله أن الاستعاذة عبادة ليست فقط سؤال حاجة، والعبادة من حق الله ﷻ كالصلاة والصيام والحج، لا يجوز أن تصرف لغيره، فمن استعاذ بغير الله لقضاء حاجة له، أو دفع البلاء أو رفعه فهذا قد اتخذ مع الله رباً؛ لأن الاستعاذة، والاستغاثة، والدعاء من خصائص توحيد الربوبية؛ لأن الأفعال إما أن تكون أفعال العبد، وإما أن تكون أفعال الله، فأفعال العبد تسمى عبادة، وطلب الفعل من الله يسمى دعاء واستعانة كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فإياك نعبد، فعل العبد، وإياك نستعين، فعل الله ﷻ، فالكون فيه إعلان، ويقول العلماء: إن الله الذي علمنا أن نقول بهذه السورة، فلماذا قدم العبادة على الاستعانة؟ قالوا: كأنه يقول: يا عبدي افعل واسأل، لا تبدأ بالسؤال قبل أن تفعل، وبعض الناس يتواكلون ويسألون الله مع ترك الأسباب، هذا يسمى تواكلاً وليس توكلًا، بل التوكل أن يتخذ الأسباب ثم يدعو الله ﷻ، أما أن يترك الأسباب ثم يدعو الله يكون مفرطاً، مثلاً: إنسان

جائع يبحث عن الطعام ويسأل الله أن يوفقه للطعام، إنسان يريد الأولاد يتزوج ثم يسأل الله أن يأتي له بالولد، فلو سأل الله أن يأتي له بالولد ولم يتزوج فقد خالف السنة الإلهية.

فالاستعانة والاستغاثة تتعلق بفعل الله سبحانه وتعالى أي بتوحيد الربوبية، وقلنا أن التوحيد إما أن يتعلق بفعل الله أو بفعل العبد، فتوحيد العبد لله في أفعاله أن يعتقد أن الكون بيد الله، وأنه لا يحدث شيء إلا بإرادة الله ﷻ ومشيئته، هذا الاعتقاد يجعله لا يسأل إلا الله، لكن لو اعتقد أن مع الله شريكاً أو ظهيراً أو معيناً أو وزيراً فقد أشرك أولاً في الاعتقاد ثم ينتج عن هذا الشرك الاعتقادي شرك قولي أو عملي، فتوحيد الربوبية وإن كانت قريش بادئ الأمر تقرب به، لكن كان في قلوبهم غش وانحراف وإن عرفوه، فعرفوه من حيث الجملة، أما من حيث التفصيل فإنهم قد انحرفوا فيه وأشركوا فيه، وإلا فلو كان توحيد الربوبية في قلوبهم صافية ما أشركوا مع الله غيره، لكنهم من حيث الجملة يعلمون أن الخالق هو الله ﷻ، وأن الرازق هو الله، وأن المحيي هو الله وأن المميت هو الله، لكن قد يعتقدون أن بعض الأصنام وبعض المخلوقات تنفع وتضر، كما جاء في الحديث في غزوة الحديبية على إثر مطر قال عليه الصلاة والسلام: (هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: قال الله: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، ثم قال: فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فهو مؤمن بي كافر بالنجوم، وأما من قال مطرنا بنوء كذا وكذا فهو مؤمن بالنجوم كافر بي)^(١) هذا كفر الربوبية اعتقد أن المؤثر غير الله، والشخص يعتقد أولاً ثم يتحرك، فصفاء العقيدة ينتج عنه صفاء العمل، لكن إذا وقع في القلب انحراف ظهر على الجوارح والأقوال والأخلاق.

(١) سبق تخريجه.

فصحة المعتقد مهم في حياة المسلم، ومكث نبينا عليه الصلاة والسلام عشر سنين في مكة لا يعلم الناس إلا العقيدة، ما جاءت التشريعات إلا في العهد المدني فكانت نصف حياة رسول الله ﷺ ترسيخاً للعقيدة ثم بعد أن استسلمت القلوب وصفت القلوب وأصبحت النفوس صافية في جانب الاعتقاد جاءت التشريعات، لكن إذا كانت القلوب ضعيفة ومريضة وتتعلق بغير الله فإنه لا ينفعها أن تتعلم التشريعات؛ فإنها تتعلم أموراً لا تحسن استعمالها واستخدامها، فصفاء العقيدة أمر مهم في حياة المسلم.



قال المؤلف رَحِمَهُ اللهُ:

قال: وقول الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُعْذُونَ رِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ (١)

[الجن: ٦].

الشَّحْ

قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ...﴾ هذه الآية الأولى في هذا الباب، وهي آية من سورة الجن، والجن خلق مكلف كما كلف الإنس، واستفتاح السورة قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ (٢) وَأَنَّهُ تَعَلَّى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا (٣) وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا (٤) وَأَنَا ظَنَنَّا أَن لَّنْ نَقُولَ الْإِنسَ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا (٥) وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُعْذُونَ رِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا (٦) [الجن: ١-٦]، كيف هذه الآيات في كلمات قصيرة تفسر ذلك الموقف العجيب؟، فالقرآن هز قلوب الجن وجعلهم يعيدون النظر في كل ما هم فيه في لحظة واحدة، وذلك أنه إذا كانت القلوب صافية وسمعت كلام الله فإنه يهزها؛ فإن كلام الله أبلغ الكلام، وأفصح الكلام؛ لأنه كلام الخالق ﷻ، يذكر في العصر الحاضر أن بعض الأشخاص كان في سفينة، وأنه خطب الجمعة في جمع من الناس منهم المسلمون وغير المسلمين، وبعد أن انتهت من الخطبة فإذا هناك عجوزان ليستا مسلمتين ألمانيتان لا تفهمان اللغة العربية وإذا بهما يكيان، فسألهما باللغة الإنجليزية فأجابتا: أن كلامك الذي قلته في هذه الأنشودة فيها فقرات صغيرة تقع في قلوبنا، ما هذه الفقرات؟ الآيات التي كان يتلوها في الخطبة، وكان كلما تكلم بكلامه جاء بآية، فكانت تهزهم وهم عجم ليسوا عربًا.

فهذا كلام الله ﷻ، الجن عندما سمعت هذا الكلام أثر فيها، وقلب حياتهم، وجعلهم أولاً يعجبون بكلام الله، ثم يتخلون عن شركهم، ثم ينطلقون دعاءً إلى قومهم، ثم يعجبون ويقولون: ما كنا نظن أن هناك أحداً يجروء على الكذب على الله، وقلنا إن الإنسان الذي ما عنده خبرة قد يُخدع، أبونا آدم عليه السلام ما كان عنده خبرة فخدع من إبليس، يقولون: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا﴾ أي كنا نعتقد ﴿أَن لَّنْ نَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ ﴿٥﴾ ما كنا نظن أن هناك أحداً يكذب على الله، فهذا يقول له ولد، والملائكة بنات الله، وهذا يقول هذا شريك مع الله ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ فالزعيم الذي كان فيهم سابقاً زعيماً للكذب أصبح الآن سفيهاً؛ لأنهم رأوا صورة الحق التي كان يكذب فيه ذلك الزعيم الكاذب فيخدعهم بأن هذا الدين.

فهذه ست آيات عجيبة في غاية القوة والبلاغة تشرح حالاً وموقفاً عجيباً هز القلوب وغيّر المفاهيم، وأوجد التوحيد، وأوجد البراءة من الشرك، وصحح لهم التعامل مع الغير الذين يكذبون على الله ويخدعون الناس، فالذي يقرأ هذه السورة في أولها يرى عجباً، وهكذا المسلم ينبغي أن يؤثر فيه هذا القرآن؛ لأنه كلام الله يصحح له المفاهيم، يعلمه كيف يكون إنساناً سوياً، يبين له الحق والضلال، وأسباب الهداية والشقاء ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ليست فقط قويمه، بل أقوم، لا يوجد شيء قيم مثل هذا الكتاب، ولا مثل ما يدعو إليه كتاب الله ﷻ.

فهذه الآية: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ ﴿٦﴾ كان الإنس يتعلق بالجن ويخاف من الجن، فإذا نزل وادياً سأل رئيس الوادي أن يمنعه من الجن، فيقول الجن: هذا التعلق من الإنس بالجن سبب لهم رهقاً

وضرراً وابتلاءً، وهو أن الجن كلما استعاذوا بهم من شيء أعادوهم منه وأحدثوا لهم بلاء آخر حتى يبقوا متعلقين فيهم؛ لأنهم إذا نصروهم أو أعانوهم في موقف صدقوهم وخضعوا لهم ثم يؤذونهم من طرق أخرى، فيتعلقون بهم كما يفعل المجرمون في كل عصر، فإنهم يوحون إلى الضعفاء بأن مصالحكم متعلقة بنا، فقد يقضون بعض مصالحهم في بعض الأوقات ثم يشعرونهم بالحاجة إليهم المستمرة، ولهذا يسميهم الله المستكبرين، ويذكر الله ما سيحدث في النار من حوار وخصام بين أهل النار أنفسهم، المستضعفون يتكلمون على المستكبرين وأنكم قد فتنتمونا وقد خدعتمونا وقد مكرتم بنا، الله يذكر هذا الموقف قبل أن يأتي لئلا يأتي الضعيف يوم القيامة يقول: يا رب هؤلاء خدعوني ومكروا بي، فقد أبان الله له أن يتنبه وألا يسير إلا خلف من يعتقد أنه على الحق، والحق ليس إلا في كتاب الله ﷻ وفي سنة رسوله عليه الصلاة والسلام.

فذكر المواقف في النار والخصام والحوار بين المستكبرين الأقوياء المجرمين وبين الضعفاء تنبيه لنا اليوم؛ لأن الإنسان لا يعذر لأن يُسلم لمن يقوده إلى النار، لا بد أن يكون على نفسه بصيرة أن يعلم ما يسير فيه، وأن يعرف أهذا حق أم باطل، فإن المصير صعب، والنهاية مؤلمة، ليست النهاية إفلاساً في بعض الأموال، فالإنسان قد يعطي ماله لإنسان فيخسر بعضه، وهذه الخسارة ربما تجعله يصاب بالجنون أحياناً، وعنده مال آخر أكثر قد يعيش لو عاش آلاف السنين ما يكمله، فما بالك بالذي يخسر نفسه كلها في جهنم، فالإنسان لا ينبغي له أن يغفل عن هذه القضية، وهو محاسب على نفسه ومطالب بأن يمنعها عذاب الله يوم القيامة، فينبغي ألا يعمل وألا يسير إلا في الطريق الصحيح الذي يقوم على الكتاب والسنة. فيقول الجن: إن الإنس تعلقوا بالجن فزادوهم رهقاً بأن يعينوهم في بعض الأوقات ويؤذوهم في

أوقات أخرى حتى يبقوا متعلقين فيهم، أما لو استعاذوا بالله وقرأوا كلام الله واستعاذوا بكلمات الله التامات من شر ما خلق لحماهم الله، لكن لما ضعف الإنسان فتعلق بالمخلوق فإن المخلوق يؤذيه كثيراً كما يفعل السحرة، الساحر قد يفك عنه السحر في بعض الأوقات ولكن فترة مؤقتة ثم يعيده ليبقى بقرّة حلوباً له كلما أتاه ما يؤذيه يذهب إليه، وقد يرفع عنه بعض المرض ثم يعيده مرة أخرى؛ لأن الساحر إنسان قد باع دينه ولأنه لا يستخدم الجن إلا إذا أشرك بهم مع الله، هذا الشرك يجعله غير أمين وغير صادق، بل يبقى طوال المدة وهو يستنزف أموال الضعفاء والمساكين.



قال المؤلف رحمه الله:

المعنى والله أعلم على قول أن الإنس زادوا الجن باستعاذتهم بهم رهقاً أي: إثماً وطغياناً وشرّاً، فضمير الفاعل على هذا للعائذين من الإنس وضمير المفعول للمستعاذ بهم من الجن، وعلى القول الثاني بالعكس.

الشرح

هنا المفسرون لهم في تفسير الآية قولان: من الذين زادوا الآخرين رهقاً؟ هل الإنس زادوا الجن رهقاً؟ أم الجن زادوا الإنس رهقاً؟ وما معنى كل قول منهما؟ فالذين قالوا إن الإنس بسبب استعاذتهم بالجن زادوهم رهقاً أي كبرياء واستعظاماً واستعلاء؛ لأن الجن عندما يرون الإنس يخضعون لهم ويدلون لهم يزيدهم هذا طغياناً، هذا القول الأول. القول الثاني بالعكس، أن الجن هم الذين زادوا الإنس رهقاً، فكلما استعاذوا بهم من مسألة فأعاذوهم أو نصرؤهم أو أعانؤهم فتحوا لهم أبواباً أخرى مضاعفة، فأصبح الإنس أصيب بالرهق الشديد، وهو الضعف وكثرة الابتلاء وكثرة الفتن، حتى يتعلق بهذا الجنى؛ فإذا على كلا القولين لكل منهما معنى.



قال المؤلف رحمه الله:

وزيادتهم للإنس رهقاً بإغوائهم وإضلالهم، وذلك أن الرجل من العرب كان إذا أمسى في وادٍ قفر في بعض سيره وخاف على نفسه قال: أعوذ بسيد هذا الوادي من سفهاء قومه يريد الجن وكبيرهم، قال مجاهد: كانوا يقولون إذا هبطوا وادياً نعوذ بعظيم هذا الوادي ﴿فَرَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ ٦ قال: زادوا الكفار طغياناً. رواه عبد بن حميد وابن المنذر والآثار بذلك عن السلف مشهورة.

ووجه الاستدلال بالآية على الترجمة أن الله حكى عن مؤمني الجن أنهم لما تبين لهم دين الرسول ﷺ وآمنوا به ذكروا أشياء من الشرك كانوا يعتقدونها في الجاهلية، من جملتها الاستعاذة بغير الله.

الشرح

هذه صورة ما حدث من الإنس مع الجن، وفي العصور الماضية كانت القرى قليلة وكان سكان الأرض قليلين، فلا يكاد السائر يرى قرية إلا بعد أن يسير أياماً وليالي، فكان السائر يستوحش؛ لأنه يسير على الجمال وعلى الدواب، ويبيت الليالي الكثيرة في الأودية، فلما لم يكن لديه حصانة إيمانية جعله يعتقد أن الجن يحكمون هذه الأودية التي ليس فيها بشر، وكان من حياة الناس إذذاك إذا نزل في قبيلة يحتمي برئيسها، ترون في السيرة النبوية أن بعض الصحابة كان يستجير بشخص من الأشخاص فيجيره ولا يستطيع أحد من قريش أن يؤذيه، يقول: هذا فلان استجار بفلان كما حدث لأبي بكر الصديق رضي الله عنه عندما رجع من الهجرة، أراد أن يهاجر، فأعاده أحد قريش، وقال: انزل في جواري، فلم يستطع أحد أن يؤذيه.

فتعود الناس في ذلك الزمان أن يطبقوا هذا مع الجن، فقالوا من استجار

بشيخ الجن أو رئيس في هذا الوادي لا يؤذى، وأصبح هذا الكلام سائر بينهم، فالجن أخذهم الغرور وأخذوا يؤذون الناس الذين استجاروا بهم في حمايتهم، فهذا المعنى الذي يذكره الجن، والجن تحدثوا عن أنفسهم، والله ﷻ ذكر أقوالهم وأقرها، فإن القرآن إذا أورد قضية ولم يُعقب عليها ذلك إقرار لها، فإن الله لا يغفل، لكن الإنسان قد يورد مسألة ثم يغفل عن التعقيب لكن الله ﷻ لا يغفل، يقول العلماء: إن لوازم القرآن لازمه؛ لأن الذي تكلم بالقرآن هو الذي يعلم السر وأخفى، لكن لوازم أقوال البشر ليست لازمة؛ لأن الإنسان قد يقول القول ولا يتنبه لل لازم، ففرق بين اللازم في كلام الله وكلام البشر.

قوله: (وجه الاستدلال بالآية على الترجمة أن الله..) هذا يبين وجه الاستشهاد؛ لأن الأدلة في القرآن والسنة لها مكان الدليل، فمكان الدليل في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾، ووجه الاستشهاد أن الجن حكوه على سبيل الإنكار، لم يحكوه على سبيل الإقرار؛ لأنهم من بداية كلامهم وهم يذكرون ما أنكروه مما قاله السفهاء ومما اعتقدوه أن الإنس والجن لا يكذبون على الله ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ (١)، فدلّ على أن الاستعاذة بغير الله منكر؛ لأن الاستعاذة من العبادة، فلا يجوز أن نستعيز إلا بالله ﷻ.



قال المؤلف رحمه الله:

وقد أجمع العلماء على أنه لا تجوز الاستعاذة بغير الله، ولهذا نهوا عن الرقى التي لا يُعرف معناها خشية أن يكون فيها شيء من ذلك.

الشرح

هنا يذكر رحمه الله أن العلماء أجمعوا أنه لا يجوز الاستعاذة بغير الله سبحانه وتعالى، ويضرب على ذلك مثلاً: العلماء وضعوا للرقى التي يرقى بها الناس شروطاً، منها: أن تكون باللسان العربي حتى لا يكون فيها ألفاظ شركية، وصرح به ابن حجر والنووي والقرطبي وكثير من العلماء - رحمهم الله -، وكذلك السيوطي ذكره حاكياً عن غيره، يقول: لا بد أن يكون اللفظ باللغة العربية حتى لا يقع في ألفاظنا التي نرقى بها ألفاظ شركية، فأجمع العلماء على أنه لا يستعاذ إلا بالله سبحانه وتعالى.

وس يذكر الشارح رحمه الله أقوال بعض المحققين من المذاهب المختلفة، وسيبدأ بقول عالم حنفي، وهو ملا علي القارئ من علماء القرن الحادي عشر، فإن له كتباً منها (المراقبة شرح المشكاة)، فذكر الكلام الآتي في هذا الكتاب، وكتاب مشكاة المصابيح مجموعة أحاديث كما قلنا ألفه الخطيب التبريزي رحمه الله على ثلاثة أقسام، يذكر الصحيح في القسم الأول ثم الحسن في النوع الثاني ثم الضعيف في النوع الثالث، والذي ألفه في الأساس هو البغوي رحمه الله، ثم جاء التبريزي وزاد فيه أحاديث وغير بعض الأحاديث عن مكانها، وسمى بمشكاة المصابيح، شرحه الطيبي قبل ملا علي قارئ، ولهذا الكتاب أكثر من عشرين شرحاً، لكن أوفاهما آخرها، وهو شرح ملا علي قارئ، وإن كان شرح الطيبي أقوى من حيث اللغة؛ فإن الطيبي قوي في أسلوبه وعبارته، لكن كلا الشخصين على منهج المتكلمين فيما يتعلق بمسائل الاعتقاد.

قال المؤلف رحمه الله:

قال ملا علي القارئ الحنفي: ولا تجوز الاستعاذة بالجن، فقد ذم الله الكافرين على ذلك، فقال: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنسِ يُعْذُونَ بِالْجِنِّ فَرَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦] إلى إن قال: وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا يَمَعَشَرُ الْجِنُّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الْإِنسِ ۖ وَقَالَ أُولِيَاؤُهُم مِّنَ الْإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾ [الأنعام: ١٢٨] الآية، فاستمتع الإنسي بالجن في قضاء حوائجه وامثال أوامره أو إخباره بشيء من المغيبات واستمتع الجن بالإنسي تعظيمه إياه واستعاذته به واستغاثته وخضوعه له.

الشرح

قوله: (وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا﴾) يذكر تعالى الخصام في النار يوم القيامة بين الجن والإنس، وأنهم يقولون: يا ربنا أنه كل منا قد استمتع بالآخر، يعني قد حصل له متعة وفائدة معجلة في الدنيا، فالإنس استفادوا من الجن؛ لأنهم أعانوهم على قضاء بعض حوائجهم وأنهم أخبروهم ببعض المغيبات؛ لأن الغيب إما أن يكون مكانياً وإما أن يكون زمانياً، الغيب الزماني الماضي يعرفه الجن، والغيب المكاني يعرفه الجن، لكن الغيب الزماني القادم لا يعرفه الجن، فالجن يعلمون السحرة والكهنة عن الغيب الماضي أو الحاضر، وفي العصر الحاضر ظهر في الغرب ظاهرة غريبة وهي ظاهرة استحضر الأرواح، هذه أسطورة جديدة ظهرت في الغرب، يقولون: إنهم قادرون على أن يستحضروا أرواح الموتى، والسبب أن الجن يعرفون الذين ماتوا من الإنس؛ لأن أعمار الجن طويلة والشياطين لا يموتون، فهؤلاء الأشخاص استعانوا بالجن وأوهموا الناس أن الذين يحضرونهم أنها أرواح الموتى من أقربائهم.

ويذكرون نماذج في تلك الكتب منها: أن شخصاً في مكان ما، ويزعم أنه يستحضر الأرواح، وكان في هذا المكان أشخاص كثير، فأراد أن يبين لهم أنه استحضر الأرواح فقال: حضر عندنا روح فلان، وأن أم فلان جالسة في المكان الفلاني، وأن هذا الشخص مات بسبب كذا، فتصيح أمه وتقول: نعم، إن ابني كذا ومات في كذا، وكذا يقول في الساعة الحاضرة: حضرت روح فلانة وقد وقع لها حادث انقلاب وماتت، وتقول: إن ابنتها فلانة في المحل الفلاني، ويقول لشخص: أنت يا فلان أردت أن تعمل تجارة مع فلان، لكن روح أبيك حضرت تحذرك من فلان وهكذا، فالناس انبهروا وقالوا: هذا صادق، يستحضر أرواح الأموات، وهذا كذب؛ فإن أرواح الأموات لا سلطة لأحد عليهم أبداً، ولكن الشياطين تتمثل في صور وتخاطب هذا الشخص على غيب قد مضى أو غيب موجود مكاني، فيخدعون الناس بهذا، فالإنس استمتع بالجن؛ لأنه كشف له أشياء وأعانوه على أشياء، والجن استمتع بالإنس عظموهم وقدروهم وقدموهم وعبدوهم من دون الله، فكل منهما حصل له متعة دنيوية في الدنيا، لكن في الآخرة العذاب لكليهما؛ لأن هذا شرك من الإنس، وشرك من الجن.



قال المؤلف رحمه الله:

وفيه أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية من كف شر أو جلب نفع لا يدل على أنه ليس من الشرك. ذكره المصنف.

قال: (وعن خولة بنت حكيم قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من نزل منزلاً فقال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم يضره شيء حتى يرجل من منزله ذلك). رواه مسلم.

قوله: (عن خولة بنت حكيم) أي ابن أمية السلمية يُقال لها أم شريك ويقال لها خويلة بالتصغير ويقال إنها هي الواهة، وكانت قبلُ تحت عثمان بن مظعون قال ابن عبد البر: وكانت صالحة فاضلة.

الشرح

قوله: (وفيه أن كون الشيء يحصل به منفعة دنيوية من كف شر ..) يعني لا نتيقن أن الشيء الذي ينتفع الإنسان به في الدنيا طيبٌ؛ فإن الأشياء على درجات، منها: ما هو خير محض، ومنها: ما هو شر محض، ومنها: ما خيره أكثر من شره، ومنها ما شره أكثر من خيره، فالأحكام تتعلق بالأشياء بحسب درجاتها، فأما الخير المحض فمباح أو مأمور به مطلقاً وأما الشر المحض فمحرم مطلقاً، وقد يكون هناك بعض الخير وبعض الشر، فإذا زاد الخير كان مباحاً أو مأموراً به، وإذا زاد الشر عن الخير كان محذوراً، فقد يحصل للإنسان بعض الخير لكن مع شر كبير، فلا ينبغي للإنسان أن يجعل الأحكام تتعلق بالخير الذي يحصل للإنسان، كما قال الله في الخمر: ﴿وَإِثْمُهَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، فالخمر قد يكون فيها نفع لكن فيها إثم أكبر، فليس كل

شيء فيه خير أو نفع يكون مباحاً، وبعض الناس إذا فعل فعلاً ورأى منه ثمرة ظن أنه مباح، وهذا خطأ؛ لأن الإباحة والحلال والحرام تتعلق بالأوامر والنواهي الشرعية، لا تعلق بالهوى والمصلحة التي يتوهمها، بل الحلال والحرام محكومان بالأدلة الشرعية، فالمسلم لا يظن أن كل شيء حصل منه نفع قليل مع ضرر كبير يكون مباحاً.

قوله ﷺ: (من نزل منزلاً...) هذا الحديث أيضاً يتعلق بالاستعاذة، أي ألا نستعيز إلا بالله، فيقول: (فقال: أعوذ بكلمات الله التامات)، كلمات الله التامات من صفاته ﷻ؛ فإن الكلام من صفات الله سبحانه وتعالى والقرآن كلام الله، فالاستعاذة بها ليست استعاذة بمخلوق؛ فإن الاستعاذة بمخلوق لا يجوز، فلو كان القرآن مخلوقاً ما جاز لك أن تستعيز به، لكنه من صفات الله سبحانه وتعالى، فجاز لك أن تستعيز به من الشر ومن كل ما يضر.

ثم ذكر ﷺ ترجمة لهذه الصحابية الجليلة والتي ليس لها في كتب السنة إلا هذا الحديث، ليس لها حديث آخر، فيقول: إنها الواهبة، أي جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فوهبت نفسها له، لكنه ﷺ زوجها من غيره، لم يتزوجها، فهي هذه خولة بنت حكيم رضي الله عنها.



قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (أعوذ بكلمات الله التامات)، هذا ما شرعه الله لأهل الإسلام أن يستعينوا به بدلاً عما يفعله أهل الجاهلية من الاستعاذة بالجن، فشرع الله للمسلمين أن يستعينوا به أو بصفاته.

قال القرطبي في المفهم: قيل معناه الكلمات التي لا يلحقها نقص ولا عيب كما يلحق كلام البشر، وقيل معناه: الشافية الكافية وقيل: الكلمات هنا هي القرآن، فإن الله أخبر عنه بأنه هدى وشفاء، وهذا الأمر على جهة الإرشاد إلى ما يُدفع به الأذى، ولما كان ذلك استعاذة بصفات الله تعالى والالتجاء إليه كان ذلك من باب المندوب إليه المرغّب فيه، وعلى هذا فحق المتعوذ بالله تعالى وبأسمائه وصفاته أن يصدق الله في التجائه إليه ويتوكل في ذلك عليه ويحضر ذلك في قلبه، فمتى فعل ذلك وصل إلى منتهى طلبه ومغفرة ذنبه.

الشرح

يجوز للإنسان أن يستعين بصفات الله ﷻ، كقدرة الله، وعظمة الله، ولما كان الكلام -وهو الكلمات- من صفات الله جاز لنا أن نستعين بها.

الكلام السابق كان للحنفي ملا علي القارئ، وهذا لعالم من علماء المالكية، فإن القرطبي نسبة إلى قرطبة في الأندلس، وأهل المغرب كلهم على مذهب الإمام مالك رحمه الله، كالقرطبي والشاطبي وابن عبد البر -رحمهم الله-، ففي الأول أورد كلاماً لأحد علماء الأحناف وهو الملا علي القارئ رحمه الله، ثم أورد لام القرطبي وهو مالكي المذهب رحمه الله، وكل هؤلاء يبينون أن الاستعاذة لا تكون إلا بالله أو بصفاته، لا يجوز أن يستعاذ بالمخلوق؛ لأن الاستعاذة من أنواع العبادة، فصرّفها لغير الله شرك.

قال المؤلف رحمه الله:

وقال غيره: وقد اتفق العلماء على أن الاستعاذة بالمخلوق لا تجوز، واستدلوا بحديث خولة، وقالوا: فيه دليل على أن كلمات الله غير مخلوقة، وردوا به على الجهمية والمعتزلة في قولهم بخلق القرآن، قالوا: فلو كانت كلمات الله مخلوقة لم يأمر بها النبي ﷺ بالاستعاذة بها؛ لأن الاستعاذة بالمخلوق شرك.

الشرح

وهذا من ألطف الاستشهادات والاستنباطات، فإن الحديث يأمر بأن نستعيذ بكلمات الله، فلو كانت كلمات الله مخلوقة ما جاز لنا أن نستعيذ بها، يتكلم سبحانه وتعالى متى شاء وبما شاء، لكن بعض الناس أنكروا الكلام لله بجهلهم واعتقادهم أنهم يعرفون كل القوانين، وأن الله لو تكلم لكان مثل خلقه، وهذا جهل، فكم من صفة أثبتناها لله ﷻ ولم يؤد إلى تشبيهه الله بالمخلوق، مثلاً أثبتنا لله الذات، والإنسان له ذات والأشجار والحجارة لها ذات، لكن شتان بين ذات الخالق وذات المخلوق، وأثبتنا لله السمع والمخلوق له سمع، وشتان بين سمع الخالق وسمع المخلوق، وأثبتنا لله بصرًا والمخلوق له بصر، وشتان بين بصر الخالق وبصر المخلوق، وأثبتنا لله العلم والإنسان له علم وشتان بين علم الله وعلم المخلوق، لكن أحياناً القلوب يكون فيها شيء من الضعف لا تكون لديها قوة تمكنها من إدراك الحقيقة، فقالوا: لو قلنا إن الله يتكلم للزم من ذلك أن يكون لله أسنان وأن يكون لله لسان، وأن يكون لله حنجرة وأن يكون لله رتتان وهذه من صفات المخلوق، فلا ثبت لله هذه الصفة، لو قلنا أننا لو أثبتنا لله السمع للزم أن يكون

لله أذن وأن يكون له صملاخ في الداخل وطبلة، هكذا لو استطرдна في هذه اللوازم الباطلة لنفينا عن الله كل الصفات.

لكن نقول إن الله ﷻ ذاتاً وله وجود وله أسماء وصفات لا تشبه ذوات المخلوق ولا وجود المخلوق ولا أسماء وصفات المخلوق، وقد ذكر القرآن الكريم أن الله قال للسموات والأرض ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ ﴿١١﴾ [فصلت: ١١] فتكلمت السموات والأرض، وذكر الله أن الإنسان تشهد عليه يده ورجلاه وجلده يوم القيامة، وليس لها لا لسان ولا أسنان، بل في العصر الحاضر اكتشف الناس صناعات حديثة، هذا الهاتف يخرج منه صوت وليس له لسان ولا أسنان ولا حنجرة، وهذا المذياع وهذا الرائي التلفزيون، كلها حديد يخرج منها أصوات وليس له تلك اللوازم، والله المثل الأعلى ﷻ، ولكن الإنسان عندما يكون نظره ضيقاً وعلمه ضيقاً يقع في هذه المحاذير، وهكذا الإنسان إذا أراد أن يطبق قوانينه على الله يقع فيه الخطأ، فالله ﷻ يتكلم بكلام ليس مثل كلام المخلوق، فكلام الخالق ليس ككلام المخلوق، وقد ذكر ﷻ أنه إذا أراد أن يخلق شيئاً إنما يقول له ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿١٣﴾ يعني أمره بين الكاف والنون، فلو كان كلام الله مخلوقاً بماذا خلق الكلام؟ بكلام أم بغيره؟، فهذه اللوازم باطلة، يتكلم بكلام وله صفات وأسماء وأفعال ليست كأسماء وصفات وأفعال المخلوق، فالمخلوق فقير والله غني.

والمخترعات الحديثة تقرب كثيراً من المعنى، فإدراك علم الله ﷻ بما في القلوب وما في النفوس قبل أن تتكلم نفهمه أيضاً في العصر الحاضر بمثال الأجهزة، نأتي بجهازين للتسجيل ونربط بينهما، فما في هذا الشريط في ذاك الشريط ولا نسمع صوتاً، انتقل بوسائل الكهرباء الحديثة في التشغيل، فالله يرى ويعلم ما في قلبك ولو لم تتكلم، وكذا الأقمار الصناعية توجه من

الأرض وليس بينها حبال ولا أسلاك فكذلك الخالق يوجه بإرادته المخلوق، والله المثل الأعلى، لكن الإنسان عندما يكون محصوراً في فهمه الخاص ومألوفه الخاص لا يدرك كثيراً من القضايا، فيلجأ إلى تأويلها أو إنكارها، والعقل لم يحط بكل شيء، ولا يستطيع أن يحيط به، ومجاله في الغيبات التسليم، ليس مجاله البحث والتدقيق؛ لأن قدرة العقل محدودة وطاقة الإدراك محدودة، ولا يستطيع أن يدرك كل شيء، ولو فتح المجال لنفسه لضاع وضلّ؛ لأن عدم إدراك الإنسان للمغيبات يجعله إما يؤولها أو ينكرها، وهذا خطأ، فالله تعالى له كلام والقرآن من كلام الله، وليس شرطاً أن يكون كلام الله ككلامنا، فكان هناك حجر في مكة يسلم على النبي ﷺ وهو حجر.



قال المؤلف رحمه الله:

وقال شيخ الإسلام: وقد نص الأئمة كأحمد وغيره على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق، وهذا مما استدلوا به على أنه كلام الله غير مخلوق، قالوا: لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه استعاذ بكلمات الله، وأمر بذلك، ولهذا نهى العلماء عن التعازيم، والتعاويد التي لا يُعرف معناها خشية أن يكون فيها شرك.

وقال ابن القيم: ومن ذبح للشيطان ودعاه واستغاث به وتقرب إليه بما يحب فقد عبده وإن لم يسم ذلك عبادة ويسميه استخداماً وصدق هو استخدام الشيطان له فيصير من خدم الشيطان وعابديه، وبذلك يخدمه الشيطان؛ لكن خدمة الشيطان له ليست خدمة عبادة، فإن الشيطان لا يخضع له ويعبده كما يفعل هو به.

الشرح

في هذا إشارة إلى ما يوجد في بعض المجتمعات من بعض الأشخاص الذين يستخدمون الشياطين عن طريق السحر والتعاويد، فإنهم يقولون: نحن لا نشرك بالشيطان، إنما نستخدم الشيطان، لكن لا يستخدمه بدون أن يقدم له شيئاً؛ لأن الشيطان روح خبيثة، فكيف تخدمه بدون مقابل، فلا بد أن يكون هناك مقابل، فلا بد أن يشرك بالشيطان مع الله، وهناك قصص كثير للسحرة لا يحصلون على السحر إلا إذا أشركوا بالشيطان، وسجدوا له، وذبحوا له، وقربوا له، فهذا شرك وإن سماه هذا الإنسان استخداماً؛ فإن العبرة ليست بالأسماء بل بالحقائق، قد جاء في بعض الأحاديث (ليشربن ناس من أمتي

الخمير يسمونها بغير اسمها^(١)، وفي العصر الحاضر يأكلون الربا ويسمونهم فوائد؛ فالعبرة ليست بالأسماء بل العبرة بالحقائق، فإذا كانت الحقيقة مما يقرها الشرع كانت مقبولة ولو كان الاسم غير معروف، أما إذا كانت الحقيقة لا يقرها الشرع فإن التسمية لا تغير الحقائق كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ [النجم: ٢٣]، أي ليس هناك آلهة، وإنما هذه أسماء سميتوها.



(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأشربة، باب في الداذي، برقم: (٣٦٨٨)، والنسائي في سننه، كتاب الأشربة، باب منزلة الخمير، برقم: (٥٦٥٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب الأشربة، باب الخمير يسمونها بغير اسمها، برقم: (٣٣٨٤)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (١٨٠٧٣)، (٦١٥/٢٩)، والحاكم في المستدرک، كتاب الأشربة، برقم: (٧٣١٧)، (٤/٢٥٨)، وصححه على شرط الشيخين، وضعفه الذهبي في التلخيص، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الأشربة، باب الدليل على أن الطبخ لا يخرج هذه الأشربة، برقم: (١٧٣٨٢)، (٨/٥١٢)، والطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٣٤١٩)، (٣/٣٢١)، والدارمي في سننه، كتاب الأطعمة، باب ما قيل في المسكر، برقم: (٢١٤٥)، وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في مصنفه، وابن حبان في صحيحه، والطيالسي في مسنده.

قال المؤلف رحمه الله:

قوله: (من شر ما خلق) أي من كل شر في أي مخلوق قام به الشر من حيوان أو غيره إنسياً كان أو جنياً أو هامة أو دابة أو ريحاً أو صاعقة، أي نوع كان من أنواع البلاء في الدنيا والآخرة، وما هاهنا موصولة ليس إلا، وليس المراد بها العموم الاطلاقي بل المراد التقيدي الوصفي، والمعنى من شر كل مخلوق فيه شر، لا من شر كل ما خلقه الله تعالى، فإن الجنة والملائكة والأنبياء ليس فيهم شر، هذا معنى كلام ابن القيم.

الشرح

الله ﷻ خالق الخير والشر، وليس في الوجود شيء لم يخلقه الله ﷻ، كل شيء في هذا الوجود من المخلوقات هو من خلق الله سبحانه وتعالى، لكن الخير يضاف إلى الله، والشر لا يضاف إلى الله ﷻ، ولهذا لا نجد في القرآن الكريم آية تضيف الشر إليه ﷻ، إنما تضيف الشر إلى المخلوقات، فمثلاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ ١﴾ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ٢ ﴿[الفلق: ١، ٢]، فأضيف الشر إلى الخلق لا إلى الله، وكقول الجن: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشْرٌ أُرِيدُ يَمَنُ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ١٠﴾ [الجن: ١٠]، فالشر لم يعزوه إلى الله وإنما ذكروه بصيغة الفعل المبني للمجهول، يعني لم يذكر الفاعل هنا، أما الخير والرشد فنسب إلى الله ﷻ، وفي قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ٧ ﴿[الفاتحة: ٦، ٧]، فلم ينسب إلى الله ﷻ وصف الغضب والضلالة، فيقول العلماء: لا يضاف إلى الله الشر تكريماً له وتعظيماً وإن كان من خلقه، كما أن الله قد خلق المخلوقات المتنوعة، فخلق الملائكة،

وخلق الإنسان والجنان، وخلق الحشرات والدواب، وخلق الكلاب والخنازير، ولكن يقول العلماء: لا يجوز أن يوصف الرب ﷻ أو يضاف إلى المخلوقات الدنيئة، فلا نقول: يا رب الخنازير، مع أنه رب الخنازير، لكن لا يجوز أن يذكر لفظ يوحي بعدم الاحترام لله ﷻ، بعض الناس يقولها من باب المداعبة، وهذا خطأ، والله يقول في بني إسرائيل ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١] لم يعظموه، فينبغي لنا أن لا نضيف إلى الله الشيء الذي توحى إضافته بعدم الاحترام والتقدير، وإن كانت كلها من خلقه ﷻ، فالشر لا يضاف إلى الله، وإنما يضاف إلى من فعله، فإن حركة الإنسان من خلق الله، قد يجعلها حركة خير وقد يجعلها حركة شر، والسيف خلقه الله، قد تقتل به الكافر وقد تقتل به المسلم، فالفعل من الإنسان، والله خلقه، والشر يضاف إلى المخلوق لا إلى الله ﷻ، ونعتقد أن الله خالق الخير والشر.

وكلمات الله هي من صفاته ﷻ، فإن من صفات الله أنه يتكلم بكلام ليس مخلوقاً، ولهذا لا يجوز أن نقول رب القرآن؛ لأن وصف الربوبية بالقرآن يدل على أنه مخلوق، والقرآن من كلامه ﷻ، كما لا يجوز أن نقول: رب العزة، أو رب الكبرياء، يعني لا يجوز أن نذكر ربوبية الله ﷻ لأسمائه وصفاته؛ لأنها توحى بأنها مخلوقة، والله بأسمائه وصفاته أزلي ﷻ، ليس من صفاته شيء مخلوق أو شيء جديد، خلاف المتكلمين، فإن المتكلمين يزعمون أن الله ﷻ قد حدث له صفات لم تكن من قبل، فمثلاً يقولون: إن اسم الله الرازق محدث؛ لأن الله لم يكن يرزق من قبل، وكذلك الخالق لم يكن يخلق، وكذلك الراحم لم يكن يرحم، فقالوا: كل اسم لم يكن له تعلق في الأزل فإنه محدث، من أخبركم أن الله لم يكن له من يرزقه ﷻ؟! وليس تعالى معطلاً

عن فعله، هذا الكون محدث، لكن من أدراكم أنه ليس هناك كون قبل هذا الكون؟ أو خلق قبل هذا الخلق؟ فالذهن لا يمنع من وجود مخلوقات سبقت هذا الخلق، فالله ﷻ ليس له بداية، والمخلوق له بداية؛ لأنه محدث محتاج، لكن الخالق غني، فليس الله معطلاً عن فعله، بل له أفعال، ولا نستطيع أن نذكر بداية فعله ﷻ، فكل وقت يفترض الذهن أنه قد بدأ فيه الفعل يمكن أن يكون الفعل قد بدأ قبله، فليس الله معطلاً عن فعله، وأسماء الله وصفاته أزلية، فلا ينبغي لنا أن نعتقد أن الله حدث له اسم لم يكن من قبل.

ويقول ﷻ في ﴿مَا﴾ ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ ﴿٢﴾ أنها قد توحى بالعموم يعني أن كل شيء من مخلوقات الله فيها شر، قال: ليس المراد بها العموم الإطلاقي إنما العموم الوصفي يعني أنا نستعيز من كل شيء فيه شر، وإلا فالملائكة ليس فيها شر، والأنبياء ليس فيهم شر، والجنة ليس فيها شر، وهي كلها من مخلوقات الله سبحانه وتعالى، فيقول ﷻ: ﴿إِنْ﴾ ﴿مَا﴾ هنا لا يراد بها العموم، بحيث نعتقد أن كل شيء فيه شر، بل يُراد به بعض المخلوقات التي فيها شر، فنستعيز بالله من شر ما فيه شر، هذا المراد بهذه الجملة، والله أعلم.



قال المؤلف رحمه الله:

قال: والشر يُقال على شيئين: على الألم وعلى ما يفضي إليه.

قوله: (لم يضره شيء حتى يرحل من منزله ذلك) قال القرطبي: هذا خبر صحيح، وقول صادق علمنا صدقه دليلاً وتجربة، فإني منذ سمعت هذا الخبر عملت عليه فلم يضرني شيء إلى أن تركته فلدغتنني عقرب بالمهدية ليلاً فتفكرت في نفسي فإذا بي قد نسيت أن أتعوذ بتلك الكلمات. قال المصنف: فيه فضيلة هذا الدعاء مع اختصاره.

الشرح

الشر إما أن يكون في النتيجة وإما أن يكون في السبب، فكلاهما شر، والخير يكون في النتيجة ويكون في السبب، فالسبب إلى الخير خير، والسبب إلى الشر شر، والسبب الذي يتوقف عليه أداء الفرض فرض، وهكذا، فالأسباب لها أحكام النتائج، لها أحكام العواقب، فالإنسان يستعين بالله ﷻ من الشر ومن أسبابه، وهذا غاية في الاستعاذة به سبحانه وتعالى.

هنا يقول القرطبي رحمه الله: إنه كان كلما نزل منزلاً ذكر هذه الجملة فيُعافى ويحمى، وفي بعض الأيام نسي هذه الجملة فلدغته عقرب، وفي عهد النبي عليه الصلاة والسلام رجل جاء إلى رسول الله ﷺ قال: يا رسول الله، ما لقيت من عقرب لدغتنني البارحة، فقال عليه الصلاة والسلام: (أما إنك لو قلت حين أمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم تضرك) ^(١) رواه مسلم

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره، برقم: (٢٧٠٩)، (٢٠٨١/٤).

وأصحاب السنن، فدل على أن الإنسان إذا ذكر هذه الجملة فإنه بإذن الله يُحمى، لكن إذا قُدّر عليه شيء وقع القدر، فلا ندفع القدر لكننا نبذل السبب، أما المقدر لا يدفع، بعض الناس يقول ورد في حديث: (أنه لا يرد القدر إلا بالدعاء)^(١)، القدر ما يُرد؛ لأن مفهوم القدر في الشرع أن الله ﷻ علم أن فلاناً من الناس سيفعل كذا وسيستج عنه كذا، أو أنه ﷻ سيفعل كذا في يوم كذا وفي مكان كذا، وكتب هذا، هذا علم الله، لا نستطيع أن نرد هذا القدر، فلو أن الله ﷻ علم أن فلاناً من الناس لو لم يفعل هذا لوقع عليه ذاك، مثلاً: إنسان لو لم يخرج من بيته في الساعة الفلانية لسقط عليه المنزل، لكن إذا خرج قبل سقوط المنزل بساعة أو بدقائق سقط المنزل بعد خروجه، فلو أنه دعا الله ﷻ ألا يسقط عليه المنزل وقد قُدّر الله أن يبقى في المنزل حتى يسقط المنزل عليه لا يمكن لهذا الدعاء أن يردّ القدر.

بل الدعاء من القدر، الله سبحانه وتعالى قدر على فلان من الناس بسبب دعائه أن ينتج له كذا، فهذا معنى القدر، ليس معناه أن الله يقدر في علمه أنه سيقع كذا، وأنه سبحانه يفاجأ بأن شخصاً من الأشخاص يدعو فيغير الله ما وقع في قدره في اللوح المحفوظ، فالقدر يجري كما هو، لكن القدر مرتبط بالأسباب، والله قد علم أن فلاناً من الناس سيتزوج وسيأتي له أولاد، فدعا الله

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب القدر، باب ما جاء لا يرد القدر إلا الدعاء، برقم: (٢١٣٩)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه في سننه، المقدمة، باب في القدر، برقم: (٩٠)، والإمام أحمد في المسند، برقم: (٢٢٣٨٦)، (٦٨/٣٧)، والحاكم في المستدرک، كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر، برقم: (١٨٦٥)، (١/٦٧٥)، وصححه، وسكت عنه الذهبي في التلخيص، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (١٤٤٢)، (٢/١٠٠)، وابن أبي شيبة في المصنف، كتاب الدعاء، باب من قال الدعاء يرد القدر، برقم: (٣٠٤٨٧)، (١٥/٤١٠)، والبيهقي في شعب الإيمان، برقم: (١٠٢٣٣)، (٧/٤٥٨).

في الأولاد وقد قدر الله له الزواج، وقدر الله له الأولاد، فهذه كلها بأسباب علم الله أنها ستقع، القدر لا يرد القدر، لهذا عندما قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: (أفراراً من قدر الله يا أمير المؤمنين؟ قال: نفر من قدر الله إلى قدر الله) ^(١)، نحن محاطون بالقدر من كل مكان، فالإنسان لا يستطيع أن يدفع القدر لكنه مطلوب منه أن يتخذ الأسباب من الدعاء والحذر كما قال سبحانه وتعالى في آية صلاة القتال ﴿وَحُذُّوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] فنحن مطالبون باتخاذ الأسباب، أما النتائج فبيد الله، وإن الله ﷻ جعل أسباباً تحقق القدر، فالقدر يقع.

وفي القرن الأول: ابن زياد، أحد الذين كانوا يقاتلون لآل البيت وادعى النبوة، فكان يقول عندما يقع أمر خلاف ما أخبر به: بدا لله أن يغير أمره، وهذا الآن معتقد لبعض الطوائف المنحرفة تقول بالبداء على الله؛ لأنهم زعموا أن الأئمة يعلمون الغيب، فإذا قال الإمام سيقع كذا يوم كذا، وما وقع يقول: الله بدا له فغير، وهو يعلم أنه كاذب؛ لأن نبينا عليه الصلاة والسلام أخبر بأمر غيبي ثم لم يقع، ولم يقل: بدا لله، فهذا لا يمكن؛ لأن الله يعلم الماضي والحاضر والمستقبل، وسيقع كما هو في علم الله ﷻ، كما قال تعالى عن الكفار ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنعام: ٢٨]، يُخبر الله أنهم لو رجعوا لعادوا لما وقع منهم من الفساد والضلال، وما ذكره الله ﷻ في الآخرة من الحوار والجدال والخصام في النار بين المستكبرين والضعفاء سيقع كما أخبر بحرفه ولفظه، فخير الله لا يكذب، لهذا يقول العلماء لا يدخل النسخ في الأخبار، وإنما يدخل في الأحكام، فالله قد يشرع أمراً اليوم ثم ينسخه غداً لكن إذا أخبر الله بأمر فإنه لا ينسخ؛ لأن الخبر يدور بين الصدق والكذب، فالأخبار لا يدخلها النسخ.

(١) سبق تخريجه.

فهنا يقول ﷺ أنه استعمل هذا الحديث فحمي، لكنه نسي في بعض الأيام فلدغته عقرب، وهكذا المسلم ينبغي أن يحرص على الأوراد الشرعية، فإنه بإذن الله يُحمى ويحرس؛ لأنه يلجأ إلى الله الذي بيده كل شيء، لكن الشخص ضعيف الإيمان يتوهم فيعيش في خوف وقلق، وإذا لم يذكر الله عاش طوال حياته كما قال الله عن الجن أنهم زادوهم رهقاً، استعاذوا بهم ولجؤوا إليهم فزادوهم رهقاً، قد يعينونهم في جانب ثم يخوفونهم من جانب آخر، وهكذا كل ما يتعلق بشر المخلوقات إذا تعلق به قد يحقق له حاجة في بعض مطالبه، لكن في جانب آخر يأتي له بحاجات أخرى تجعله مضطراً دائماً إليه، فالإنسان لا يتعلق إلا بالله، ويقرأ القرآن ويستعين بالله، فإنه بإذن الله يُحمى ويُحفظ ويُحرس من الجن والشياطين وجميع المخلوقات التي فيها شر، فهذه هي الأذكار الشرعية التي أمرنا بأن نذكرها في تنقلاتنا وفي ليلنا ونهارنا.



فهرس الجزء الثاني

المحتويات	الصفحة
(٣) باب: الخوف من الشرك	٥
(٤) باب: الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله	٩١
(٥) باب: تفسير التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله	٢٣٥
(٦) باب: من الشرك لبس الحلقة والخيط ونحوهما لرفع البلاء أو دفعه ٣٢٣	
(٧) باب: ما جاء في الرقى والتمائم	٣٧٣
(٨) باب: من تبرك بشجرة أو حجر ونحوهما	٤٤٧
(٩) باب: ما جاء في الذبح لغير الله	٥٢٥
(١٠) باب: لا يذبح لله بمكان يذبح فيه لغير الله	٦٠٣
(١١) باب: من الشرك النذر لغير الله	٦٦١
(١٢) باب: من الشرك الاستعاذة بغير الله	٧٠٥
فهرس الجزء الثاني	٧٤٩

تم بحمد الله الجزء الثاني
ويليه بإذن الله تعالى الجزء الثالث